

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق



الأشياء كلها والنظائر في النحو

بجلال الدين السيوطي

٨٤٩ - ٩١١ هـ

المجلد الرابع

تحقيق

أحمد مختار الشريف

دمشق

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[٢ - هـ]

الكلام على مسألة الاستفهام

للشيخ الامام جمال الدين بن هشام [٢٩٠ - ٢]

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والتسليم على محمد أشرف
المرسلين ، وعلى آله وصحابه أجمعين وبعد ؛ فهذه مسألة في شرح
حقيقة الاستفهام ، والفرق بين أدواته ، على حسب ما التمس
منّي بعض الإخوان ، وبالله تعالى المستعان ، وعليه التكلان ،
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وفيه فصول :

الفصل الأول

في تفسيره

اعلم أن حقيقة الاستفهام أنك طلب المتكلم من مخاطبيه أن
يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلًا عنده مما سأله عنه . وقال
بعض الفضلاء : ينبغي أن يكون المطلوب تحصيل ذلك في ذهن
أعم من المتكلم وغيره ، كما أن حقيقة الاستفهام الذي هو طلب
التعريف وهو الستر أعم من أن يكون المطلوب له هو المتكلم
أو غيره ؛ ولهذا تقول : استغفرت لفلان كما تقول : استغفرت

لنفسى ، وفي التنزيل : ﴿ فَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفِرَ لَهُمُ الرَّسُولُ ﴾ (١) وتكون فائدة الاستفهام الغيرك أن يتكلم المتجيب الجواب (٢) فيسمعه من جهل فيستفيد . [هـ - ٣] فقلت : لو صح ذلك لم يطبق العلماء على أن ما ورد منه (٣) في كلامه سبحانه مصروف إلى معنى آخر غير الاستفهام ، ولو كان على ما ذكر لم يستحل حمله على الظاهر ، ويكون المراد منه (٣) أنه يجب بعض المخاطبين فيهم الجواب من لم يكن عالماً به . فإن قيل فما سبب الفرق بين طلب المغفرة مثلاً وطلب الاستفهام قلت : طلب الإنسان المغفرة لغيره مما يقع في العادة كما يطلب لنفسه ، وأما طلبه لغيره أن يفهمه الشخص المطلوب [منه] (٤) مع كون الطالب عالماً فهو وإن كان ممكناً إلا أنه لا تدعو الحاجة إلى إرادته غالباً ؛ فإن المتكلم إذا كان عالماً ، كان أسهل من طلبه من غيره تفهيم غيره (٥) أن يفهمه هو ، فلذلك لم ينصرف إرادة الواضع إلى ذلك القصود لعدم الحاجة إليه غالباً .

-
- (١) النساء ٦٤/٤ .
(٢) هـ : بالجواب . كلاهما جائز .
(٣) الضمير في منه عائد على الاستفهام .
(٤) زيادة من هـ .
(٥) سقط « تفهيم غيره » من هـ ، والصواب اثباته ليكون للضمير الهاء في « يفهمه » ما يعود عليه .

الفصل الثاني

في تفسير المطلوب بأداة الاستفهام

وتقسيم الأداة باعتبار هـ

اعلم أن المطلوب حصوله في الذهن إما تصوّر أو تصديق ، وذلك لأنه إما أن يطلب حكماً بنفي أو إثبات ، وهو التصديق ، أو لا ، وهو التصوّر ، والأدوات بالنسبة إليهما ثلاثة أقسام ؛ مختصّ بطلب التصوّر ، وهو (أم) المتصلة وجميع أسماء الاستفهام ، ومختصّ بطلب التصديق ، وهو (أم) المنقطعة و (هـ) ، ومشترك بينهما ، وهو الهمزة التي لم (١) تستعمل مع (أم) المتصلة ، تقول في طلب التصوّر : أزيد الخارج ، فإن المطلوب تعيين الفاعل لا نفس النسبة ، وفي طلب التصديق : « أخرج زيد » ، كذا مسئلوا ، والظاهر أنه (٢) محتمل ذلك بأن يكون المتكلم شاكاً في حصول النسبة ، ومحتمل لطلب تصوّر النسبة . ويبان ذلك أن المتكلم إذا شك في أن الواقع من زيد خروج أو دخول ، فله في السؤال طرُق ؛ إحداها : « أخرج زيد أم دخل » ، وجوابه بالتعيين ، فيحصل مراده بالتنصيص

(١) لم سقطت من هـ ، وهي لازمة لأن الهمزة التي تسبق (أم) المتصلة

انما ترد لطلب التصوّر .

(٢) أي المثال « أخرج زيد » .

عليه • [هـ - ٤] والثانية : « أخرج زيد » والثالثة « أدخل زيد » ، فإثته يجاب في كل منهما بنعم أو ب (لا) ، ويحصل له مراده • وإثته إذا أجيب بنعم علم ثبوت ما سأل عنه ، واتفق الفعل الذي لم يسأل عنه • وإذا أجيب ب (لا) علم انتفاء ما سأل عنه ، وثبوت ما لم يسأل عنه • وتلخيصه أن تصديق المذكور يقتضي تكذيب غيره وبالعكس ، وغرض السائل حاصل على اكل تقدير • وغاية ما يخلف (١) في هاتين الطريقتين أن السامع لا يعلم هل السائل متردد بين نسبتين ، أو بين حصول نسبة وعندها ، وهذا أمر خارج عما نحن فيه •

وليس في (٢) الأوجه التي يحتملها هذا الكلام (٣) أن يكون المراد بالاستفهام طلب تعيين المسند إليه ، وذلك بأن [٢٩٠ - ب] يكون المتكلم عالماً بوقوع الفعل ، ولكن جهل عين الفاعل ، فإثته لو أريد ذلك لم يؤول أداة الاستفهام ما هو عالم بحصوله وهو الفعل ، ويؤخر عنها ما هو شاك فيه وهو الفاعل • وإثما كان سبيله أن يعكس الأمر فيقول : « أزيد خرج » • وعلى هذا فإذا قيل : « أزيد خرج » احتمل الكلام ما احتمله ذلك المثال ، واحتمل مع ذلك وجه آخر وهو السؤال عن المسند إليه • وتكون الجملة على هذا التقدير الأخير اسمية لا فعلية ، وعلى تقدير أن السؤال عن المسند فعلية لا اسمية ، وارتفاع الاسم حينئذ بفعل

(١) هـ : تخلف •

(٢) في سائر النسخ « من » •

(٣) يريد المثاليين : « أخرج زيد » و « أدخل زيد » •

محذوفٍ على شريطةِ التفسير ، وعلى تقديرِ أنَّه عن النسبةِ محتملةٌ
للإسميَّةِ والفعلِيَّةِ ، والأرجحُ الفعلِيَّةُ ؛ لأنَّ طلبَ الهمزةِ للفعلِ
أقوى فهي به أوَّلَى • والنحويُّون يجرِّمون بر جحان الفعلية في هذا
المثال ونحوه مُطْلَقًا ، بناءً على ما ذكرنا من أوَّلَوِيَّةِ الهمزةِ
بالجملِ الفعليةِ •

والتحريُّرُ ما ذَكَرْنا ، فمتى قامتْ قرينةٌ فاصَّةٌ على أنَّ
السؤالَ عن المسندِ إليه تعيَّنتِ الإسميَّةُ ، أو عن المسندِ تعيَّنتِ
الفعلِيَّةُ ، وإلاَّ فالأمرُ على الاحتمالِ وترجيحِ الفعليةِ كما ذَكَرُوا •
وأما أسماءُ الاستفهامِ فكلُّها مُضمَّنةٌ (١) معنى الهمزةِ التي يُطلبُ
بها التصوُّرُ • والنحويُّون يقولون : « معنى الهمزة » ، ويطلقون ،
وهو صحيحٌ "إلاَّ أنَّ" فيه إجمالاً [هـ - هـ] ونَقْصاً في التعليلِ ؛
وإنَّما لم يُوضَّحوا ذلك لأنَّ الكلامَ في هذه الأغراضِ ليسَ
من مقاصدِهم •

(١) هـ : متضمنة •

الفصل الثالث

في الفرق بين قسمي (أم)

تفترق « أم » المتصلة ، وتسمى المعادلة أيضاً ، و « أم » المنقطعة ، وتسمى المنفصلة أيضاً ، مِنْ كل واحدة من جهتي اللفظ والمعنى من أربعة أوجه :

فأما الأوجه اللفظية :

فأحدها :

باعتبار ما قبلهما ، وذلك أن ما قبل المتصلة لا يكون إلا استفهاماً لفظاً ومعنى ، أو استفهاماً لفظاً لا معنى . فالأول نحو : « أزيد قائم أم عمرو » ، والثاني نحو : « سواء علي أقمت أم قعدت » ، فإن الهزة هنا قد خلع منها معنى الاستفهام ، ولهذا يصح في مكانها ومكان ما دخلت عليه المصدر فيقال : « سواء علي قيامك وقعودك » ويصح تصديق الكلام الذي هي فيه وتكذيبه ، ولا يستحق التكليم به جواباً ، واستعملت في لازم الاستفهام ، وهو (١) التسوية ألا ترى أن الطالب لفهم الشيء استوى عنده وجوده وعدمه ، أعني

(١) في النسخ جميعاً : « وهي » والأشبه بالصواب ما أثبت لأن الفسيف عائد على لازم الاستفهام ، وقد كرر ابن هشام هذه العبارة في كلامه عن الوجه الثالث من أوجه المعنى على نحو ما أثبت . انظر ص ١٦ س ٨ .

استواءَهُمَا فِي أَصْلِ الاحْتِمَالِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا قَدْ يَكُونُ رَاجِحًا. وَهَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ إِلَيْهِ سَبِيوِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ : « وَإِنَّمَا جَازَ الاستِفْهَامُ هُنَا لِأَنَّكَ سَوَّيْتَ الْأُمْرَيْنِ عِنْدَكَ كَمَا اسْتَوَى ذَلِكَ حِينَ قَتَلْنَا : » [أ] (١) زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو » ، فَجَرَى هَذَا عَلَى حَرْفِ الاستِفْهَامِ كَمَا جَرَى عَلَى النَّدَاءِ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا الْعِصَابَةُ » • (٢) اُنْتَهَى .

وَمَا قَبْلَ الْمَنْقُطَةِ يَكُونُ اسْتِفْهَامًا نَحْوُ : (هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ) (٣) ، وَخَبَرًا نَحْوُ : (تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) (٤) •

والوجه الثاني :

باعتبار ما قبلَهُمَا أَيْضًا ، وَذَلِكَ أَنَّ الاستِفْهَامَ قَبْلَ الْمُنْصَلَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْهَمْزَةِ الَّتِي يَطْلُبُ بِهَا التَّصَوُّرُ أَوْ التَّسْوِيَةُ ، كَمَا قَدْ مَنَّا ، وَالاستِفْهَامُ الَّذِي قَبْلَ الْمَنْقُطَةِ لَا يَكُونُ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ؛ بَلْ قَارَةٌ يَكُونُ بِغَيْرِ الْهَمْزَةِ الْبَتَّةُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى الْبَصِيرُ ••) الْآيَةُ • [ه - ٦] وَقَوْلُ عُلُقَمَةَ بْنِ عَبْدَةَ :

(١) الهمزة زيادة من كتاب سبوييه ١/٤٨٣ •

(٢) قال السيرافي : « لانك لست تناديه وانما تختصه فتجريه على حرف النداء لأن النداء فيه اختصاص فيشبه به للاختصاص لأنه منادى » •
حاشية الكتاب بتحقيق عبد السلام هارون ٣/١٧٠ •

(٣) الرعد ١٦/١٣ •

(٤) السجدة ٢/٣٢ - ٣ •

- ١ - هل ما علمت وما استودعت مكشوم
 أم حبّلها إذ فأتك اليوم مضروم
 أم هل كبير بكي لم يقض عبرته
 إثر الأحيّة يوم البين مشكوم (١)

وتارة يكون (٢) بالهمزة التي يطلب بها التصديق نحو :
 « أقام زيد » أم قعد عمرو ، « إذا أردت ب (أم) الإضراب
 عن الأول ، فإن أردت الاستفهام عن الواقع من (٣) النسبتين ف (أم)
 متصلة . فالكلام على هذا محتمل للمتصلة والمنقطعة
 [٢٩١ - آ] بحسب الغرض الذي تريد (٤) . هذا معنى كلام
 جماعة . وقال ابن هشام الخضراوي (٥) : « من شرط (أم) المتصلة

- (١) البيتان من مطلع قصيدة للشاعر في ديوانه ص ٥٠ . ووردا معاً
 منسوبين اليه في الكتاب ٤٨٧/١ ، والخزانة ٥١٩/٤ ، ودون نسبة .
 في المقتضب ٢٩٠/٣ ، وأمالى ابن السجري ٣٣٤/٢ ، والهمع
 ١٣٣/٢ . وجاء ثانيهما غير منسوب في شرح المفصل ١٨/٤ ، و ٨/
 ١٥٣ ، وشرح الكافية ٣٨٩/٢ ، ومنسوباً الى علقمة في الخزانة
 ٥١٦/٤ . والمشكوم : المجازى . واستشهد ابن هشام هنا بالبيت
 الأول حيث ورد الاستفهام قبل (أم) المنقطعة ب (هل) .
 (٢) أي الاستفهام قبل (أم) المنقطعة .
 (٣) هـ : « عن الواقع بين النسبتين » .
 (٤) في د ، ل ، ف « يريده » ، تصحيف ، وصوابه عن هـ .
 (٥) انظر فهرس التراجم .

ألا يكونَ بعدها فعلٌ وفاعلٌ إلا وقبلها فعلٌ وفاعلٌ ، والفاعلُ في كلٍّ من الجملتين واحدٌ ، نحو : « أقامَ زيدٌ أمَ قعدَ » . فإن قلتَ : « أقامَ [زيدٌ] (١) أمَ قعدَ عمرو » ، كانت منقطعةً ، وكذا إذا كان ما قبلها مبتدأً وخبراً فلا بدَّ من اتحادِ الخبرَينِ ، نحو : « أزيدٌ منطلقٌ أمَ عمرو » ، فإن قلتَ : أمَ عمرو جالسٌ ، كانت منقطعةً ، وكذا إذا خالفتَ بين الجملتين ، نحو : « أقامَ [زيدٌ] (١) أمَ عمرو منطلقٌ » . انتهى .

وهذا مخالفٌ لما تقدّمَ (٢) ، ولا شكَّ أنَّ تخالفَ الخبرينِ أو الفاعليَّينِ أو الجملتينِ يقتضي بظاهره الانقطاعَ ، وأمّا أنَّه يصلُّ إلى إيجابِ ذلك فلا . وقد نصَّوا على اتصالِ أمٍّ في قوله :

٢ - ما أبالي أُنَبَّ بالحَزَنِ تَيْسٌ

أَمْ جَفَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْسٌ (٣)

- (١) « زيد » سقط من د ، وأثبتته من سائر النسخ .
(٢) من أن « أقامَ زيدٌ أمَ قعدَ عمرو » تكون فيه (أم) متصلة إذا أردنا أن نستفهم عن الواقع من النسبتين أهو قيام زيد أم قعود عمرو . انظر س ٨٧ من الصفحة السابقة .
(٣) البيت في ديوان حسان بن ثابت بشرح البرقوقي ٣٧٨ برواية : « لعاني » بدل « جفاني » وورد أيضاً برواية الديوان منسوبة إلى حسان في : الكتاب ١/٤٨٨ ، والبيان والتبيين ٣/٢٤٧ ، والخزانة ٤/٤٦١ ، وغير منسوب في المقتضب ٣/٢٩٨ ، وورد من دون نسبة برواية « جفاني » في مخطوط شرح الكافية لابن مالك : ورقة ١٠٧ ، وفي شرح أبيات المفتي للبغدادى ١/٢٠٩ .

مع اختلاف الفاعلين ، وفي قوله :

٣ - ولستُ أبالي بَعْدَ فَقْدِي مالِكَ

أَمْوتِي نَاءِ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ (١)

مع اختلاف الخبرين • وقد يُجابُ بأنَّ الجملتين هُنا في تأويلِ المفردَيْنِ ، فلذلك تعيَّنَ الاتصالُ لأنَّ ما قبلَ أَمْ وما بعدها لا يُستغْنَى بِأَحَدِهِمَا عن الآخرِ ، كما في قولنا : « أزيدُ أَمْ عمرو » في الدَّارِ » وإذا اتَّحَدَ الخبرانِ نحو : « أزيدُ قائمُ أَمْ عمرو قائمُ » ، احتلَّ الكلامُ الاتصالَ والانتِطاعَ باختلاف التَّقديرِ • فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ جَزَمَ الجَمِيعُ في نحو : « أزيدُ قائمُ أَمْ

ونبيب التيس : صوته عند هياجه ، والحزن : ما غلظ من الأرض • والشاهد في البيت مجيء (أَمْ) متصلة لأن قوله « ما أبالي » يقتضي التسوية بين شيئين ، أي استوى عندي ، ووقعت (أَمْ) هنا بين جملتين لفاعلين مختلفين •

(١) نسبه البغدادي في شرح أبيات المغني ٢٠١/١ الى متمم بن نويرة ، وورد غير منسوب في أمالي ابن الشجري ٣٣٤/٢ ، والمغني ٤١ ، وجمع الهوامع ١٣٢/٢ ، والعيني ١٣٦/٤ ، والأشْموني ١٠٣/٢ ، والبيت كما ذكر البغدادي في رثاء مالك أخي متمم • وناء : بعيد • واستشهد بالبيت هنا على وقوع (أَمْ) المتصلة بين جملتين اسميتين مع اختلاف الخبرين •

عَمَرُو» ، بالاتصال (١) مع إمكان الانقطاع ، بأن يكون ما بعدها مبتدأً حذف خبره ؟ [هـ - ٧] قيل : لأنّ الكلام إذا أمكن حملته على التمام امتنع حملته على الحذف ، لأنّه دعوى خلاف الأصل بغير بيّنة ، ولهذا امتنع أن يدعى في نحو جاء الذي في الدار، أن أصله : الذي هو في الدار (٢) .

والوجه الثالث : باعتبار ما بعدهما ،

وهو أن المتصلة لا تدخل على الاستفهام بخلاف المنقطعة ، فإنّها تدخل عليه ويكون بالحرف (٣) كما تقدّم في الآية الكريمة (٤) ، وفي بيتي (٥) علقمة بن عبدة ، وبالإسم كما في قول الله تعالى : (أمّ ماذا كنتم تعملون) (٦) ، (أمّ من هذا الذي هو جندكم) (٧) ، وقول الشاعر :

(١) في د : « الاتصا » كذا ، وأثبت ما في سائر النسخ .

(٢) إذا لا يجوز تقدير حذف العائد « هو » ، لأن الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة انظر : أوضح المسالك ١/ ١١٨ - ١١٩ .

(٣) في د ، ل ، ف « الحرف » ، والصواب عن هـ .

(٤) وهي قوله تعالى : « .. أم هل تستوي الظلمات والنور .. » ، وتقدمت ص ٩ س ٧ ، ٨ .

(٥) « بيتي » سقط من د ، وأثبتته من سائر النسخ . والبيتان تقدما في الشاهد ١ - ١ .

(٦) النمل : ٨٤/ ٢٧ .

(٧) الملك ٦٧/ ٢٠ .

٤ - أم كيف ينفع ما تعطي العلقوق به

رئمان أثف إذا ما ضنن باللبن (١)

والوجه الرابع :

باعتبار ما قبلهما وما بعدهما جميعاً ،
وهو أن المتصلة تقع بين المفردَيْن وبين الجملتين ،
والمنقطعة لا تقع إلا بين الجملتين . فأمّا قولهم « إثمها لإبل »
أم شاء « (٢) فمحمول عند النحويين على إضمار مبتدأ . وقد
خرق ابن مالك إجماعهم في ذلك ، فادّعى أن المنقطعة قد تعطف
المفرد محتجاً بما رواه من قول بعضهم : « إن هناك لإبل أم
شاء » بالنصب ومحمل هذا عند الجماعة - إن ثبت - على
إضمار فعل ، أي أم أرى شاء (٣) ، لا على العطف على اسم
(إن) . ولقوله رحمه الله وجه من النظر ، وهو أن المنقطعة

(١) نسبه البغدادي في الخزانة ٤/٤٥٥ ، وشرح أبيات المغني ١/٢٤٠

إلى أفنون التغلبي ، وورد البيت غير منسوب في الخصائص ٢/١٨٤ ،

وشرح المفصل ٤/١٨ ، وأما ابن الشجري ١/٣٧ ، وشرح الكافية

٢/٣٧٤ ، والمغني ٤٥ ، والهمع ٢/١٣٣ . والاستشهاد بالبيت هنا

على دخول (أم) المنقطعة على اسم استفهام . والعلق من الإبل :

التي لا ترام ولدها ولا تدر عليه ، ورئمانها : عطفها ومحبتها .

(٢) من شواهد سيبويه النثرية على (أم) المنقطعة . الكتاب ١/٤٨٤ ،

ومخطوط شرح الكافية لابن مالك ، ورقة : ١٠٧ .

(٣) انظر المغني ٤٦ .

بمعنى (بَلْ) والهمزة ، وقد تتجرّدْ لمعنى (بَلْ) ، فإذا استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة (بَلْ) ، وهي تعطف المفردات ، بل لا تعطف إلا المفردات . فإذا لم يجب لـ (أَمْ) هذه أن تعطف المفردات ، فلا أقل من أن يجوز . فإن قيل : لو صحّ هذا الاعتبار لكان ذلك كثيراً كما في العطف بـ (بَلْ) ، ولم يكن نادراً ، ولا قائل بكثرة ، بل الجمهور يقولون بامتناعه البتة ، وابن مالك يقول بندوره (١) ، قيل : الذي منع من كثرته أن تجرّد (أَمْ) المنقطعة لمعنى الإضراب (٢) مع دخولها على مفرد لفظاً قليلاً . وتبين من هذا أنّه كان ينبغي لابن مالك أن يقول : [هـ - ٨] وقد تعطف المفرد إن تجرّدت عن معنى الاستفهام ، وقد يجاب بأثمة استغنى عن هذا التقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام [٢٩١ - ب] بالهمزة ، وأثمة لا يدخل على المفردات ، فكذا الاستفهام بـ (أَمْ) التي هي في قوّة الهمزة و (بَلْ) . وأمّا قول الزمخشري في (أَمِنَّا لمبعوثون أو آباؤنا) (٣) : إن (آباؤنا) عطف على الضمير في (مبعوثون) (٤) وساغ العطف على الضمير

(١) ذكر ابن مالك أن عطف (أَمْ) المنقطعة للمفرد قليلاً . انظر التسهيل ١٧٦ .

(٢) أي : دون الاستفهام .

(٣) الواقعة ٤٧/٥٦ - ٤٨ ، والصفات ٣٧/١٦ - ١٧ .

(٤) هذا على قراءة من فتح الواو من (أو آباؤنا) ، وهي قراءة غير أبي جعفر وابن عامر وقالون من العشرة ، وأما هؤلاء فقرأوا بأسكان

المرفوع (١) المستتر (٢) للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالهمزة ،
فمردود " بما ذكرناه (٣) .

وأما أوجه المعنى :

فأحدها : ما أسلفناه في صدر المسألة من أن المتصلة
لطلب التصوّر ، والمنقطعة لطلب التصديق .

والثاني : أن المتصلة تفيد معنى واحداً ، والمنقطعة تفيد
معنيين غالباً ، وهما الإضراب (٤) ، والاستفهام .

والثالث : أن المتصلة ملازمة لإفادة الاستفهام ، أو لازمة
وهو التسوية . والمنقطعة قد تنسلخ (٥) عنه رأساً . وسبب ذلك
ما قدّمناه ، من أنها تفيد معنيين فإذا تجرّدت عن أحدهما بقي
عليها المعنى الآخر . والمتصلة لا تفيد إلا الاستفهام ، فلو تجرّدت

← الواو . انظر النشر ٢/٣٤١ ، والتيسير ١٨٦ ، والكشاف ٣/٣٣٧ ،
والكشف لمكي ٢/٢٢٣ ، وسيبويه ١/٤٩١ ، والبحر المحيط ٨/٢٠٨ ،
والمغني ١٠ .

(١) سقط « المرفوع » من هـ .

(٢) في د، ل، ف، هـ : « المتصل » ، وأثبت « المستتر » من روح المعاني
٨/٣٢٢ . وقال الزمخشري : « آباؤنا : معطوف على محل إن واسمها ،
أو على الضمير في « مبعوثون » ، والذي جوز العطف عليه الفصل
بهمزة الاستفهام » - الكشاف ٣/٣٣٧ .

(٣) من أن الاستفهام بالهمزة لا يدخل على المفردات .

(٤) في د « الاضطراب » ، تحريف ، وصوابه عن ل ، ف ، هـ .

(٥) في د ، ف ، « ينسلخ » ، والصواب من ل ، هـ .

عنه صارت "مهملة" • ومما يدل على أن المنقطعة قد تأتي
لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قدمنا من الشواهد •
وبهذا "يُعلمُ ضعفُ جزمِ النحويين أو أكثرهم في : « إنها
لايل "أم شاء" « بأن التقدير : « بل أهي شاء » إذ يجوز أن
يكون التقدير : « بل هي شاء » على أن المتكلم أضرب عن
الأول ، واستأنف إخباراً بأنها شاء • وعلى هذا المعنى اتجه لابن
مالك أن يدعي أنها عاطفة مفرداً على مفرد كما قدمناه ، ويُعلم
أيضاً غلط ابن النحوية وغيره في استدلالهم بنحو : (أم هل
تستوي الظلمات والنور) (١) وبيتي علقمة (٢) على أن « هل »
بمعنى « قد » ظناً منهم أن معنى الاستفهام لا يفارق « أم » ،
والاستفهام لا يدخل على الاستفهام وجعلوا هذا ظييراً الاستدلال
بقوله :

• • • • • — ٥

أَهْلٌ رَأَوْا بَوَادِي الْقِفِّ ذِي الْأَكْمِ (٣)

(١) الرعد ١٦/١٣ •

(٢) تقدماً في الشاهد — ١ — • والمقصود منهما هنا البيت الثاني : « أم
هل كبير بكى ٠٠ » ، حيث اجتمعت (أم) المنقطعة مع (هل) ، ولكي
يحال دون الجمع بين استفهامين قدر ابن النحوية وغيره (هل) بمعنى
(قد) مع أنها لا تكون بهذا المعنى هنا ، لأن (هل) دخلت على الجملة
الاسمية ، و (قد) لا تدخل على الاسمية كما سيأتي • وانظر أمالي
ابن السجري ٢/٣٣٤ •

(٣) نسب السيوطي في شرح شواهد المغني ٧٧٢ هذا البيت الى زيد الخيل
الطائي • وصدره :

[ه - ٩] ومما يقطع به على قولهم بالبطلان ، أنها في البيت (١) داخلة على الجملة الاسمية ، و « قد » لا تدخل عليها فإن قيل : لعلهم يقدرون ارتفاع « كبير » (٢) بفعل محذوف ، على حدّ (وإن أحد من المشركين استجارك) (٣) فالجواب أن ذلك ممتنع بعد « قد » فكذلك ما رادفها .

الوجه الرابع : [أن] (٤) الاستفهام الذي تفيدُه المتصلة

(سائل فوارس يربوع بشدتنا)

وورد غير منسوب في : المقتضب ٤٤/١ ، ٢٩١/٣ ، والخصائص ٤٦٣/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٣٣٤/٢ ، وشرح المفصل ١٥٢/٨ ، والمغني ٣٨٩ ، والهمع ٧٧/٢ ، والخزانة ٥٠٦/٤ . قال السيوطي في المرجع المذكور . ويروى (فهل) . ولا شاهد في البيت على هذه الرواية . وجاءت (هل) بمعنى (قد) في البيت ، وليس هذا كبيت علقمة الذي سلف في الشاهد - ١ - ، لأن (هل) دخلت هنا على جملة فعلية . والشدة : الحملّة . والقف : ما ارتفع من الأرض في صلابة . والأكم : جمع أكمة وهي الرابية .

(١) يريد بيت علقمة الذي جاء في الشاهد ب - ١ - و (قد) مختصة بالفعل ، انظر المغني ١٨٦ .

(٢) في د ، ل ، ف « كثير » ، تصحيف ، صوابه عن ه .

(٣) التوبة ٦/٩ . ووجب فيها تقدير حذف الفعل مفسرا ليرتفع به (أحد) ، والتقدير : وإن استجارك أحد استجارك . انظر المغني ٧٠٢ ، والبيان ٣٩٤/١ ، ومشكل اعراب القرآن ٣٥٦/١ ، واملأ المكبري ٦/٢ .

(٤) زيادة من ف ، ل ، ه .

لا يكون إلا حقيقياً ، والذي تفيدُهُ المنقطِعة يكون حقيقياً نحو :
« إِنْهَا لِإِيلَ » أم شاء « على أَحَدِ الاحْتِمَالَيْنِ (١) ، وغير حقيقي
نحو : (أم اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ) (٢) ، (أم له البنات
ولكنم البنون • أم تسألهم أجراً فهم من مغرمٍ مثقلون •
أم عندهم الغيب •••••) (٣) الآيات •••••

— تقرير "آخر" في الفرق مختصر —

اعلم أن الفرق بين المتصلة والمنقطِعة من أوجه :
أحدها : أن ما قبل المتصلة لا يكون إلا استفهاماً ،
وما قبل المنقطِعة يكون استفهاماً وغيره •

والثاني : أن ما بعدها يكون مفرداً وجملة ، وما بعد
المنقطِعة لا يكون إلا [(٤) جملة •

والثالث : أنها تقدّر مع الهمزة قبلها بـ (أي) ، ومع
الجملة بعدها بالمصدر • والمنقطِعة تقدّر وحدها بـ (بَلْ)
والهمزة •

(١) وهو اعتبار (أم) بمعنى (بل) والهمزة • وعلى ذلك يكون التقدير :
« بل أمي شاء » •

(٢) الزخرف ٤٣/١٦ • ونصها مع الآية التي قبلها : « وجعلوا له من عباده
جزءاً إن الإنسان لَكفور مبین * أم اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم
بِالْبَنِينَ * » •

(٣) الطور ٥٢/٣٩ — ٤١ • وتتمتها : « ••••• فهم يكتبون * » •

(٤) زيادة من ه •

والرابع : أنَّها قد تحتاجُ لجوابٍ ، وقد لا تحتاجُ ، والمنقُطِعةُ تحتاجُ للجواب .

والخامس : أنَّ المتَّصلةَ إذا احتاجتْ إلى جوابٍ ، فإنَّ جوابها يكونُ بالتَّعيينِ . والمنقُطِعةُ إذا تَجاوَبُ بـ (نَعَمْ) أو (لا) .

والسادس : أنَّ المتَّصلةَ عاطفةٌ ، والمنقُطِعةُ غيرُ عاطفةٍ .
ومسَّنٌ نصٌّ على هذا ابنُ عُصْفُورٍ في مُقَرَّرِهِ (١) ، وفيه خلافٌ مشهورٌ ، واللهُ تعالى أعلمُ ، وهو حسبنا ونِعْمَ الوكيلُ .
[هـ - ١٠] ومن كلامه أيضاً - رحمه الله تعالى (٢) - على قول القائل :

كَأَنَّكَ بِالْدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ وَبِالْآخِرَةِ لَمْ تَزَلْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا يُوَافِي نِعْمَهُ
وَيَكْفِي مَزِيدَهُ .

اختلفَ في «كَأَنَّكَ بِالْدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ وَبِالْآخِرَةِ لَمْ تَزَلْ»
في مواضع :

أحدها : في تعيينِ قائلِهِ ، والثاني في معنى (كَأَنَّ) ، والثالث
في توجيه الإعراب .

فأمَّا قائلُهُ : فاختلَفَ فيه على قولين ، [٢٩٢ - آ] أحدهما
أنَّه النبيُّ - صلى الله عليه وسلم - والثاني أنَّه الحسنُ البَصْريُّ -
رحمه الله ، وقد جَزَمَ بهذا جماعةٌ فلم يذكروا غيره منهم الشيخ

(١) المقرب ١/ ٢٣١ .

(٢) أي ابن هشام الأنصاري .

أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرو الحلي في شرح المفصل (١)
وأبو حيان المغربي في شرح التسهيل (٢) .

وأما معنى (« كَانٌ ») : فاختلف فيه أيضاً على قولين ،
أحدهما للكوفيّين : زَعَمُوا أَنَّهَا حرفٌ تقريبٌ ، وليس فيها معنى
التشبيه ، إذ المعنى على تقريب زوال (٣) الدنيا ، وتقريب وجود الآخرة .
وجعلوا من ذلك قولهم : « كَأَنَّكَ بِالشَّتَاءِ مُقْبِلٌ » ، وكَأَنَّكَ
بِالْفَرَجِ آتٍ » . وهذا تستعمله الناس في محاوراتهم ،
ويقصدونه كثيراً ، يقولون : « كَأَنَّكَ بِفُلَانٍ قَدْ جَاءَ » .
والثاني للبصريّين : زَعَمُوا أَنَّهَا حرفٌ تشبيهٌ ، مثلها في قولك :
« كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ » . ولم يشبّهوا مجيئها للتقريب أصلاً ، والمعنى :
« كَأَنَّ حَالَتَكَ فِي الدُّنْيَا حَالٌ مِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ، وَكَأَنَّ حَالَكَ فِي
الْآخِرَةِ حَالٌ مِنْ لَمْ يَزَلْ بِهَا » . فالمشبهة والمشبهة بهِ الحالتان (٤) ،
لا الشخص والفعل الذي هو الجنس .

وأيضاً هذا : « أَنَّ الدُّنْيَا لَمَّا كَانَتْ إِلَى اضْمِحْلَالٍ وَزَوَالٍ ،
كَانَ وَجُودُ الشَّخْصِ بِهَا (٥) كَلًّا وَجُودٌ ، وَأَنَّ الْآخِرَةَ لَمَّا كَانَتْ إِلَى

(١) كشف الظنون : ١٧٧٤ ، ولم يذكره بروكلمان بين شروح المفصل .

(٢) مخطوط شرح التسهيل ٩٨/٢ ، وكذلك في البيان والتبيين ٧٠/٢ .
ونسبه ابن قتيبة في الشعر والشعراء الى عمر بن عبد العزيز . انظر
ص ٨٤٤ منه .

(٣) في هـ : « إِذِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ زَوَالٌ » ، تعريف .

(٤) في هـ - « حَالَتَانِ » .

(٥) في ل « فِيهَا » .

بِقَاءٍ ودوامٍ ، كان الشخصُ كأنَّه لم يَزَلْ فيها • لا وشكَّ أنَّ
 المعنى المشهور لـ (كأن) هو التشبيه ، فمهما أمكنَ الحملُ عليه
 لا ينبغي العدولُ عنه ، وقد أمكنَ على وجهٍ ظاهرٍ فانبغى المصيرُ
 إليه (١) • [هـ - ١١]

وأما توجيه الإعراب ، وهو الذي يُسألُ عنه ، فاضطربت (٢)
 أقوالُ النحويين [فيه] (٣) اضطراباً كثيراً • والذي يحضرُني الآنَ
 من ذلك أقوالُ :

١ - أحدها : للإمام أبي عليٍّ الفارسيّ - رحمه الله - زعمَ
 أن الأصلَ : كأنَّ الدنيا لم تكنْ والآخرة لم تزلْ ، ثمَّ جيءَ
 بالكاف حرفاً لمجرّدِ الخطاب ، لا موضع لها من الإعراب ، كما أنّها
 مع اسمِ الإشارة كذلك ، وكذلك (٤) هي في قولهم « أبصرْكَ
 زَيْدًا » أي : أبصرْ زَيْدًا ، والكافُ حرفٌ لا مفعولٌ لأنَّ
 (أبصرَ) إنّما يتعدى إلى واحدٍ (٥) • وجيءَ بالباء زائدةً في
 اسمِ كأنَّ ، كما زيدتْ في أصلِ المبتدأ في قولهم : « بحسبك
 درهمٌ » ، وقولهم : « خرَجْتُ فإذا بزَيْدٍ » •

وهذا القول اشتملَ على أمرينِ مخالفينِ للظاهر ، وهما إخراجُ

-
- (١) في هـ : « وقد أمكنَ عليه وجه ظاهر فانتفى المصير اليه » تحريف •
 (٢) في ل : « فاضطرب » ، ولعله تحريف •
 (٣) زيادة من هـ •
 (٤) في د « ولذلك » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ •
 (٥) في هـ « لأن » أبصر لا يتعدى الا الى واحد •

الكاف عن الاسمية إلى الحرفية ، وإخراج الباء عن التعدية إلى الزيادة .

٢ - والقول الثاني : لأبي الحسن بن عصفور - وهو قول "أفقه من قول الفارسي" - : زَعَمَ أَنَّ الكافَ حرفُ خطابٍ اتَّصَلَتْ بِهِ (كَأَنَّ) فَأَبْطَلَتْ إِعْمَالَهَا ، وَأَزَالَتْ اختصاصَهَا ، وَلِهَذَا دَخَلَتْ عَلَى الجملةِ الفعليةِ . وباءُ (١) (بالدُّنْيَا) و (بالآخِرَةِ) زائدة ، كما زيدت في المبتدأ الذي لم تدخل عليه (كَأَنَّ) ، (٢) وقد مثَّلْنَاهُ . والذي حَمَلَهُ عَلَى زَعْمِهِ زوالُ

(١) في د، ف، هـ « والباء » ، والأشبه بالصواب ما أثبت .

(٢) الظاهر أن ما وقف عليه ابن هشام من قول ابن عصفور هو مما جاء في شرحه للجميل غير أن ابن عصفور لم يورد قولهم : « كَأَنَّكَ بالدُّنْيَا » . وثمة ، وإنما أورد قولهم : « كَأَنَّكَ بالشتاء مقبل » ، ولما كان القولان من باب واحد - وقد صرح ابن هشام بما يفهم منه ذلك في صدر هذه المسألة - فإن ما ذكره ابن عصفور ثمة سار حكمه في القولين .

قال ابن عصفور في شرح الجمل : « ... والصحيح عندي أن (كَانَ) للتشبيه ، وكَأَنَّكَ أردت أن تقول : كَانَ الفَرَجُ آتٍ وَكَأَنَّ الشَّتَاءَ مَقْبِلٌ . لا أَنَّكَ أردت أن تدخل الكاف للخطاب . والغيت (كَانَ) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية لما لحقها اسم الخطاب كما ألغيت لما لحقها (مَا) في نحو (كَأَنَّمَا) لزوال الاختصاص . وكذلك تلغى إذا لحقها ضمير المتكلم في نحو « كَأَنِّي بِكَ تَفَعَّلْتُ » ، ألا ترى أنها إذا تدخل على الجملة الفعلية التي هي (تَفَعَّلْتُ) والباء في « بالشتاء مقبل » زائدة، وكأنه قال : كَأَنَّكَ الشَّتَاءَ مَقْبِلٌ ، أراد أن يقول: كَانَ الشَّتَاءُ مَقْبِلٌ فَالْحَقَّ الكاف للخطاب وألغى (كَانَ) وزاد الباء في المبتدأ كما زيدت في « بحسبك زيد » . اللوح رقم ٦٨ من مصورة مخطوط شرح الجمل لابن عصفور - معهد المخطوطات العربية - ٧٠ نحو .

إعمالها ، أنه لم يَثْبُتْ زيادةُ الباءِ في اسمِ (كَأَنَّ) ، وثَبَّتْ زيادةُها في المبتدأ . وقد اشمَل قوله على أربعةِ أمور :

منها الأمران اللذانِ استلزمَهما قولُ الفارسي ، وقد شرحناهما ،

ومنها : دعواه الغاءِ (كَأَنَّ) . ولم يَثْبُتْ ذلك إلا إذا اقترَنتْ بـ (ما) الزائدة ، كما في قوله تعالى : (كَأَنَّمَا يُسَاقُوتُونَ) (١) ، ودَعَوَاهُ أَنَّ الياءَ حرفٌ تكلِّمٌ كما أَنَّ الكافَ حرفٌ خطاب (٢) ، وهو لم يُصَرِّحْ بهذا ولكنه يَكْزِمُهُ لأنَّه لا يُمْكِنُه أن يَدَّعِي أَنَّ اسمَها ، لأنَّه قد ادَّعَى إِغَاءَها . ولا يُمْكِنُه أن يَدَّعِي أَنَّ مبتدأَ الأمرين : أحدهما أَنَّ الياءَ ليست من ضمائرِ الرفع وإِنَّمَا هي من ضمائرِ النصب والجرِّ ، كما [في] (٣) قولك : أَكْرَمَنِي غلامي . [هـ — ١٢] والثاني : أنها لو كانت مبتدأً لكان ما بَعْدَها خبراً ، ولو قيلَ مكانَ « كَأَنَّمَا بِكَ تَفْعَلُ » : أَنَا تَفْعَلُ (٤) ، لم تَرْتَبِطْ (٥) الجملةُ بالضميرِ ، وقد استَقَرَّ أَنَّ الجملةَ المخبرَ بها بها لا بدَّ لها من رابطٍ يربطُها .

ومنها أَنَّهُ (٦) صَرِّحَ بِأَنَّها قد دَخَلَتْ على الجملةِ الفعليةِ في

(١) الأنفال ٦/٨ .

(٢) نقل ابن هشام قول ابن عصفور : « الكاف والياء في كَأَنَّكَ وكَأَنَّمَا زائدتان كافتان لكَأَنَّ عن العمل كما تكفها (ما) والباء زائدة في المبتدأ » . المغني ٢١٠ .

(٣) زيادة من ل ، ف ، هـ . وسقط من د .

(٤) في هـ « نفعل » ، تصحيف .

(٥) في د ، ل ، ف « ترتبك » ، تحريف ، صوابه عن هـ .

(٦) أي ابن عصفور .

قولهم : « كَأْتِي بِكَ تَفْعَلُ » (١) . فلا يخلو : إِمَّا أَنْ يَدْعِيَ أَنْ «
 الباءَ فِي بكَ زَائِدَةٌ [وَالْكَافُ] (٢) ، مُبْتَدَأُ وَالْأَصْلُ « أَنْتَ تَفْعَلُ »
 فَلَمَّا دَخَلَتِ الْبَاءُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ ، انْقَلَبَتْ ضَمِيرَ جَرٍّ ، أَوْ
 يَدْعِي أَنْ « الْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِ (تَفْعَلُ) (٣) » . فَإِنْ ادَّعَى الْأَوَّلَ فَالْجُمْلَةُ
 اسْمِيَّةٌ لَا فَعْلِيَّةٌ . [٢٩٢ - ب] وَبَطْلَ قَوْلُهُ : إِنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى
 الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ . وَإِنْ ادَّعَى الثَّانِي ، فَلَا يَجُوزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَنْ تَقُولَ :
 عَجِبْتُ مِنِّْي وَلَا عَجِبْتُ مِنْكَ ، لَا يَكُونُ الْفَاعِلُ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا
 بِالْفِعْلِ ، وَالْمَفْعُولُ ضَمِيرًا عَائِدًا إِلَى مَا عَادَ إِلَيْهِ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ وَقَدْ
 تَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِالْجَارِ (٤) ، وَلِهَذَا زَعَمَ أَبُو الْحَسَنِ (٥) فِي قَوْلِهِ :
 ٦ - هُوَ عَلَيْكَ (٦) فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا (٧)

-
- (١) انظر نص ابن عصفور المثبت في ص ٢٣ ح ٢ .
 (٢) فِي د ، ل ، ف : « وَالْبَاءُ » ، وَفِي هـ « وَالْيَاءُ » ، وَكِلَاهُمَا تَحْرِيفٌ .
 وَأَثْبَتَ مَا رَجَعَتْ صَوَابُهُ .
 (٣) فِي هـ : « يَفْعَلُ » ، تَصْحِيفٌ .
 (٤) شَذَّ عَنْ هَذَا بَابُ ظَنٍّ وَفَقْدٍ وَعَدَمٍ . انظر المغني ١٥٦ ، وَالْخَزَائِنَةُ
 ٢٥٤/٤ .
 (٥) أَيِ الْأَخْفَشِ الْأَوْسَطِ .
 (٦) فِي د « عَلَيَّ » ، تَحْرِيفٌ ، وَأَثْبَتَ مَا عَلَيْهِ سَائِرُ النُّسخِ وَمَصَادِرُ الْبَيْتِ .
 (٧) نَسَبَهُ الْبَغْدَادِيُّ فِي شَرْحِ أَبْيَاتِ الْمَغْنِيِّ ٢٦٩/٣ ، وَالشَّنْقِيطِيُّ فِي الدَّرَرِ
 ٢٣/٢ إِلَى الْأَعْوَرِ الشَّنِيِّ . وَوَرَدَ غَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي : الْمُقْتَضَبِ ١٩٦/٤ ،
 وَالْمُقَرَّبِ ١٩٦/١ ، وَالْمَغْنِيِّ ١٥٦ ، ٥٨٧ ، وَالْهَمْعِ ٢٩/٢ ، وَالْخَزَائِنَةُ

أَنَّ (على) اسمٌ منصوبٌ " بهَوْنٌ " ، لا حرفٌ متعلقٌ " بهَوْنٌ " ،
لأنَّ الكافَ على التقديرِ الأوَّلِ مخفوضةٌ بإضافةِ (على) ولا عمل
فيها البتَّةُ • وعلى التقديرِ الثاني منصوبةٌ الموضعُ بالفعل ، ولا يجوز
تعدِّي فعلِ المضمرِ المتَّصلِ إلى ضميرِهِ المتَّصلِ • وينبغي له أن
يقولَ بذلك في مثل قوله تعالى (أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ) (١) • وفي
هذا الموضع مباحثٌ ليس هذا موضعُها ، لأنَّ فيها خروجاً عن
المقصود (٢) •

٣ - والقول الثالث لجماعةٍ من النحويِّين ، رحمهم الله تعالى :
أَنَّ الكافَ اسمٌ كَأَنَّ ، و « لم تكن » الخبر ، والباء ظرفيَّةٌ متعلِّقةٌ
بـ (تكن) إنَّ قَدَّرْتَ كَانَ تامَّةً ، أو بمحذوفٍ هو الخبر إنَّ
قَدَّرْتَ ناقصةٌ • وعلى هذا القول فالتاء في تَكُنْ للخطاب لا للتأنيث ،
وضميرُها للمخاطب لا للدنيا • وكذا البحث في لَمْ تَزَلْ •

و (٣) على القولين الأوَّلينِ (٤) الأمرُ بالعكس التاءُ للتأنيث
والضميرانِ للدنيا والآخرة (٥) • وهذا القولُ خيرٌ من القولين قبله ،
والمعنى : كَأَنَّكَ لَمْ تَكُنْ في الدنيا ، وكَأَنَّكَ لَمْ تَزَلْ في الآخرة •

← ٢٥٤/٤ واستشهد به على مجيء (على) اسماً إذا كان مجرورها وفاعل
متعلقها ضميري مسمى واحد على زعم الأخفش •

(١) الأحزاب ٣٣/٣٧ •

(٢) انظر هذه المباحث في المغني ١٥٦ ، ٥٨٧ ، والخزانة ٢٥٤/٤ •

(٣) سقطت الواو من هـ •

(٤) يعني قولي الفارسي وابن عصفور المتقدمين •

(٥) في د ، ل ، ف « وللآخرة » ، تحريف ، وصوابه عن هـ •

٤ - والقول الرابع لابن عمرو رحمه الله (١) : «إِنَّ الْكَافَ اسْمٌ كَانَ» ، و (بالدنيا) و (بالآخرة) خبران ، وكلٌّ من جملتي «لَمْ تَكُنْ» و «لَمْ تَزَلْ» في موضع نصب على الحال [هـ - ١٣] .
وإنَّما تمت الفائدة بهذا الحال ، والفضلات كثيراً ما يتوقف عليها المعنى المراد من الكلام ، كقولهم « ما زِلْتُ بزيدٍ حتَّى فَعَلَ » ، فإنَّ الكلامَ لا يَتِمُّ إِلَّا بقولهم : حتَّى فعل . وقد جاء ذلك في الحال كقوله تعالى : (فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِيرَةِ مُعْرِضِينَ) (٢) .
ف (ما) مبتدأ و (لهم) الخبر ، والتقدير : وأي شيءٍ استقرَّ لهم .
و (معرضين) حالٌ من الضمير المجرور باللام ، ولا يستغني الكلامُ عنه ، لأنَّ الاستفهام في المعنى عنه لا عن غيره .

وخطرَ لي وجهٌ ظننتُ أنَّه أجودٌ من هذه الأقوال . وهو
أنَّ الكافَ اسمٌ كَانَ» ، و «لَمْ تَكُنْ» الخبر ، و (الدنيا) في موضع الحال من اسم كَانَ ، والعامل في الحال العاملُ في صاحبها ، وهو (كَانَ) ، كما عملتُ في « رَطْبًا وَيَابِسًا » من قوله :

٧ - كَانَ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا

لدى وكرها العُتَابُ والحَشَفُ البالي (٣)

(١) نقل ابن هشام هنا مفاد كلام ابن عمرو في شرحه للمفصل ، وكلامه بنصه أثبتته البغدادى نقلاً عن تذكرة أبي حيان في شرح أبيات المغني ١٧٥/٤ - ١٧٦ . كما أثبتته ابن مكتوم في تذكرته ، ونقل عنه السيوطي في الأشباه ١٢٨/٣ - ١٢٩ ط الهند .

(٢) المدثر ٤٩/٧٤ .

(٣) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٣٨ . وورد منسوباً إليه في :

المعنى : كَأَنَّكَ في حالةِ كونِكَ في الدنيا لم تكن° - أي بها -
وكَأَنَّكَ في حالةِ كونِكَ في الآخرة لم° تَزَلْ° - أي بها - . وهذا
عكسُ قولِ ابنِ عَمْرٍو . فإن قلت : يَدُلُّ على صِحَّةِ ما قاله
من أنَّ الجملة « لم تكن° » و « لم تَزَلْ° » حالٌ لا خَبَرٌ ، أَفَنُ
قد روي : « كَأَنَّكَ بالدنيا ولم° تكن° وبالآخرة ولم° تَزَلْ° » .
والجملةُ الحاليةُ تَقْتَرِنُ بالواو ، بخلافِ الجملةِ الخبريةِ ، ويقالُ :
« كَأَنَّكَ بالشمسِ وقد طَلَعَتْ° » ، قلتُ : إنَّ سَلِمَ ثَبُوتُ
الرِّوَايةِ قالوا زائدةً ، كما قال الكوفيُّون في قولِهِ تعالى : (إِنَّ
الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي
جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ) (١) : يَصُدُّونَ هو الْخَبَرُ ،
والواو زائدة . وكما قال أبو الحسن في قولِهِ تعالى (فَلَکُمَا ذَهَبٌ

طبقات فحول الشعراء ٨١ ، ومقاييس اللغة ٦٢/٢ ، والعيني ٢١٦/٣ ،
وجاء من دون نسبة في المغني ٤٣٨ ، وأوضح المسالك ٩٢/٢ .
والعنب ثمر أحمر غض ذو مباء كثير . والحشف تمر
لم يكد يظهر له نوى ، فاذا تقادم صلب وتجمد . والبيت في صفة
العقاب ، تصطاد الطير وتحمله الى وكرها ، فتاكله وتدع القلوب
لاتاكلها ، فلا يزال بعضها طرياً غضاً ، وبعضها قد جف وتقبض ،
حتى كان كالحشف البالي . واستشهد بالبيت على أن « رطباً »
و « يابساً » حالان من قلوب الطير ، والعامل في الحالين وفي صاحبهما
هو معنى (أشبه) في (كان) .

(١) الحج ٢٥/٢٢ .

عن إبراهيم الرُّومِيُّ (وجاءته البشري) (١) : إنَّ (وجاءته
البشري) جوابُ (لكنا) والواوُ زائدة . وفي قوله تعالى : (حتى
إذا جاؤوها وفتحت أبوابها) (٢) إنَّ (فتحت) جوابُ (إذا)
والواوُ زائدة ، إلى غير ذلك . وأمَّا « كَأَنَّكَ (٣) بالشمسِ وقد
طلعت » فلا تسلمُ ثبوته . وهو مُشْكِلٌ على قولي وقولي ،
إذ لا يصحُّ على قوله أن يكونَ (بالشمس) (٤) خبراً عن اسم
كأنَّ ، والتقدير: كَأَنَّكَ مُسْتَقَرٌّ بالشمس ، ولا يصحُّ على قولي
أن تكون « قد طلعت » خبراً عن اسم كأنَّ ، لِعَدَمِ [هـ-١٤]
الضمير . فإذا كان لا يخرُجُ على قولي ولا على قوله فما وجهُ
إيراده (٥) على ما قلته ؟ فإن قلت : قد عدلتَ عما قاله من أن
الظرفَ خبرٌ والجملةُ حالٌ إلى عكسِ ذلك ، قلتُ لوجهين :
أحدهما : أنَّ على ما قلته يكونُ الخبرُ مَحْطًى الفائدة ، وعلى

(١) هود ٧٤/١١ ، وتتمتها « ... يجادلنا في قوم لوط » . وانظر في
وجه اعراب جواب لما : البيان ٢٣/٢ ، ومشكل اعراب القرآن
٤١١/١ ، والمغني ٣١١ ، وتفسير القرطبي ٧٢/٩ .

(٢) الزمر ٧٣/٣٩ « * وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا
جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فادخلوها
خالدِينَ * » . وانظر : البيان ٢/٣٢٧ ، وتفسير القرطبي ١٥/٢٨٥ ،
ومشكل اعراب القرآن ٢/٢٦١ ، والمغني ٤٠٠ .

(٣) في د « كونك » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٤) في ل « الشمس » ، تحريف .

(٥) في النسخ جميعاً « إيراده إياي » ، كذا ، ولعل « إياي » مقحمة فيها .

ما قاله : [٢٩٣ - آ] يكون مَحَطَّ الفائدة الحال كما تقدّم شرحه ، ولا شك أن كون الخبر مَحَطَّ الفائدة أولى . والثاني أن العرب قالت « كَأَنَّكَ بِالشَّتَاءِ مُقْبِلٌ » وكَأَنَّكَ بِالْفَرَجِ آتٍ » ، فَلَمَّظُوا بالمفرد الحال محل الجملة (١) مرفوعاً لا منصوباً .

نعم قول ابن عمرو منجبه في قول الحريري :

٨ - كَأَنِّي بِكَ تَنَحَّطُ إِلَى الْقَبْرِ وَتَنْعَطُ (٢)

فهذا لا ينبغي أن يُعَدَّلَ عنه عند تخريجِهِ ، فيكون الظرف خبراً و « تَنَحَّطُ » حالاً عن ياء المتكلم لعدم الرابط (٣) على أن المَطرَزيَّ خرَّجهُ على أن الأصل : كَأَنِّي أَبْصِرُكَ ، ثم حذف الفعل لِدلالةِ المعنى عليه ، فافصل الضمير وزيدت

(١) وهو « مقبل » و « آت » .

(٢) البيت من المقامة الحادية عشرة من مقامات الحريري ص ٨٠ ، وورد منسوباً إليه في : المغني ٢١٠ ، وشرح بانت سعاد لابن هشام ٣١ ، وشرح أبيات المغني للبغدادى ١٧٤/٤ . تنحط : تنحدر من علو إلى أسفل ، وتنعط : تنغمس - وهنا : بالتراب - يريد : انتقال المخاطب من ظهر الأرض إلى بطنها . وسبب إيراد البيت بيان أن ما ذهب إليه ابن عمرو من أن (بك) الخبر ، (وتنحط) حال هو الوجه الذي لا يحسن غيره ، وأن العدول عن هذا الإعراب إلى عكسه موقع في مجيء الجملة المخبر بها بلا رابط يربطها باسم (كأن) وهو غير جائز كما تقدم في صدر هذه المسألة ، وكما سيأتي .

(٣) انظر شرح أبيات المغني ١٧٦/٤ .

الباء في المفعول (١) • ولا شك (٢) أن فيه تكلفاً من وجهين
إضمار الفعل ، وزيادة الباء ، مع إمكان الاستغناء عن ذلك ،
ثم يكون قوله (تَنْحَطُّ) حالاً من الكاف لا خبراً (٣) •
والفائدة متوقفة عليه ، إذ لو صرّح بالمحذوف فقل : كأني
أبصرُكَ » لم يتيم المراد فما (٤) قاله ابن عمرون أولى ،
لسلامته من هذا التكلف (٥) • ولا يلزم من تعيين قول ابن
عمرون في هذا الموضع أن يحمل عليه «كأنك بالدينيا لم تكن»
لأن ذاك تركيب آخر مغاير لهذا التركيب •

ومثل قول الحريري قولهم « كأني بك تفعل كذا » •

وقد انتهى القول في هذه المسألة ، على ما اقتضاه الحال من
ضيق الوقت والمجال المتقاضى (٦) للكلام المذكور • والحمد لله أولاً
وآخر ، وصلى الله على محمد وآله وصحبه ، وسلّم تسليماً كثيراً •
[نَجَزَتْ يوم الاثنين السادس والعشرين من شهر الله المحرم
سنة أربع وخمسين وسبعمائة] (٧) •

(١) نقل البندادي قول المطرزي بنصه وهو : « كأني بك تنحط : أي كاني
أبصرُكَ ، إلا أنه ترك الفعل لدلالة الحال وكثرة الاستعمال • ومعناه :
أعرف لما أشاهد من حالك اليوم كيف يكون حالك غداً ، كاني أنظر
إليك وأنت على تلك الحال • ومثله : من لي بكذا يعنون : من يكفل
لي به • وله نظائر » • شرح أبيات المغني ١٧٤/٤ •

(٢) في د، ل، ف « ولا يقول » كذا ، وأثبت ما في ه •

(٣) في د، ل، ف « لا خبر » ، وفي ه « ولا خبر » ، تحريف وأثبت الألف لما
يقضيه السياق •

(٤) في د، ف « كما » ، تحريف ، وصوابه عن ل : ه •

(٥) في د، ل، ف « التكليف » ، وصوابه عن ه •

(٦) في د، ف، ه « وأعطال المتقاض » ، وما أثبت من ل •

(٧) زيادة من ه •

ومن كلامه أيضاً رحمه الله تعالى (١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وقفتُ على أسئلة مُشكِلةٍ لبعضِ علماءِ عصرنا وها أنا مُوردُها
مفصَّلةً ومدوَّنةً كلٌّ منها بما تيسَّر لي من الجواب • وما توفيقي
إِلَّا بِاللَّهِ ، عليه توكلت وإليه أُنِيب •

[السَّوَالُ الأوَّلُ] (٢) : قال رحمه الله : المسؤولُ الاطلاعُ على
ما نُقِلَ الناسُ في قولهم : « أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَالِكٌ » (٣) ، وتبيينُ
المعطوفِ عليه ماهو ؟ على القولِ بأنَّه عطفٌ لفظيٌّ غيرُ راجعٍ إلى المعنى •
وأقول : إنَّ الكلامَ في هذا الموضعِ في مقامين ، أحدهما : في
بيانِ إشكالِ هذا المثالِ ، والثاني في الجوابِ عمَّا تضمَّنَه السَّوَالُ •
فأمَّا الأوَّلُ : فاعلم أنَّه لا يخلو ما بعدَ الواوِ في هذا المثالِ ،
من أن يكونَ معطوفاً على المبتدأ ، أو على الخبرِ ، أو على ضميره ، أو
غيرَ معطوفٍ ، وكلُّ مُشكِلي :

أمَّا الأوَّلُ : فلاستلزامه مشاركةَ المعطوفِ للمعطوفِ عليه في
التجرُّدِ للإخبارِ عنه بـ « أَعْلَمُ » •

(١) المراد : ابن هشام الانصاري • وفي هـ : « قال شيخنا الامام العالم

العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام رحمه الله » •

(٢) زيادة استدعاها التوضيح •

(٣) من شواهد سيبويه النثرية ، الكتاب ١/ ١٥١ •

وأما الثاني : فلاستلزامه مشاركته له في الإخبار به عن « أفت » .

وأما الثالث : فلاستلزامه مشاركته في إسناد « أعلّم » إليه . وكل ذلك ظاهر الامتناع من حيث المعنى . ويلزم على الثالث أيضاً من حيث الصناعة ، رفع اسم التفضيل للظاهر في (١) غير مسألة الكحل (٢) ، والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد ولا فصل ، وهما ضعيفان . فإن استسهل الأول بأنهم يغتفرون في الثواني (٣) مالا يغتفرون في الأوائل (٤) أجيب : بأن اغتفارهم ذلك ، لم يثبت في مسألة رفع اسم التفضيل الظاهر في غير محل النزاع (٤) فيحمل هذا عليه .

وأما الرابع : فإنه لا بد من تقدير خبر (٥) آخر حينئذ ، فإن قدّر المحذوف مبتدأ ، فالتقدير : « أفت ومالك » وإن قدّر

-
- (١) في دل ، ف : « من » وصوابه من ه .
(٢) وهي المسألة التي يطرد فيها رفع اسم التفضيل للظاهر ومثالها التركيب المشهور : « ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد » . انظر هذه المسألة في اشرح الكافية ٢١٩ - ٢٢٣ . وفي ص ٣٤٠ / ٢ من هذا الجزء .
(٣) في دل ، ف : « البواقي » وأثبت ما في ه ، وهو الأشبه بالصواب .
(٤) هذا من الأمور الكلية التي يتخرج عليها كثير من الصور الجزئية ، وذلك بأنهم يسوغون في التابع ما لا يسوغون في المتبوع . وذكر ابن هشام هذه القاعدة في المغني : ٧٧٢ ، كما جمع السيوطي ما وقف عليه من أقوال النحاة في هذا . انظر ط الهند للأشياء ٣٢٦ / ١ .
(٥) أي : في غير مسألة الكحل .

خبراً فالتقدير : « مَالِكٌ أَعْلَمُ » وكلاهما ظاهرٌ [هـ - ١٦]
الاستحالة . ولا يمكن أن يقدَّرَ مبتدأ أو خبرٌ غيرُ ما تقدَّمَ
ذِكْرُهُ ؛ لأنَّ مثلَ هذا الحذف مشروطٌ بكون المحذوف مماثلاً
للمذكور (١) ، كما في قوله تعالى : (أَكَلْتُمَا دَائِمٌ وَظِلَّيْهَا) (٢) ،
وقوله تعالى : (أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ) (٣) في قولٍ مَنْ قَدَّرَ
« أَمْ » (٤) منقطعةً ؛ وذلك لما استقرَّ (٥) عليه قول الجمهور ، من
أنَّ « أَمْ » المنقطعة لا تقعُ إلا بين جملتين ؛ فيجب على قولهم تقديرُ
الخبر ، كما وَجَبَ في « إِنَّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءَ » (٦) تقديرُ المبتدأ .
وأما إذا قَدَّرْتَ « أَمْ » المتصلة - وهو الظاهر - فلا حذف .

وأما الثاني : فمجموعُ ما رأيتُ في ذلك ثلاثة أوجه :

أحدها : [٢٩٣ - ب] أنَّ « مَالِكٌ » معطوفٌ على « أَنْتَ » ،
و « أَعْلَمُ » خبرٌ عنهما . واعتذرَ عن نسبة « أَعْلَمُ » إلى المال
بوجهين ؛ أحدهما : أنَّه لما كان النظرُ في المال ، يكثرُ منه في

(١) في د : « المذكور » تحريف ، وأثبت ما في سائر النسخ .

(٢) الرعد : ٣٥/١٣ « مثل الجنة التي وعد المتقون تجري من تحتها
الأنهار أكلها دائم وظلها تلك عقبى الذين اتقوا وعقبى الكافرين
النار » . والتقدير : وظلها دائم .

(٣) البقرة : ١٤٠/٢ .

(٤) في د، ل، ف : « كم » ، تحريف صوابه من هـ .

(٥) هـ : « انعقد » .

(٦) من شواهد سيبويه النثرية على أم المنقطعة . الكتاب ٤٨٤/١ . وانظر
الكلام عليه ص : (٦) من هذه الرسالة .

الأكثر مجيئاً على حسب اختيار الناظر فيه ، نُسِبَ (١) العلمُ إليه مجازاً . قاله ابنُ الصائغ (٢) وعلى قوله قالوا ، وللتشريك في اللفظ والمعنى كما هو قاعدتها . وفي هذا الوجه نظر ، بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز ، لأنَّ لا نَعْلَمُهُمْ أَجَازُوه إِلَّا (٣) في المجازيِّ اللغويِّ . أمَّا في المجازيِّ العقليِّ ؛ بأن يُسندَ اللفظُ إلى أمرين معاً : إلى (٤) أحدهما بطريق الحقيقة ، وإلى الآخر بطريق المجاز فلا . ثمَّ لا خفاءَ بما في هذا الوجه من البُعد في المعنى .

الوجه الثاني : أنَّ هذا عطفٌ لفظيٌّ ، لم يُقصد به التشريك في المعنى . وهذا القولُ مشكلٌ في الظاهر لمخالفته لما عليه إطباقُ النحويِّين من أنَّ الواوَ العاطفةَ للمفرد تقتضي التشريك في اللفظ والمعنى ، ولم أرَ من وقَّاه حقَّه من الشرح . وأقول : لا خفاءَ بأنَّ المعنى : أنت أعلمُ بمالك . وهذا هو أصلُ الكلام (٥) . ثمَّ إنَّ العربَ أفابوا واوَ العطفِ عن باءِ الجرِّ ، للتوسيع في الكلام ، وليتناسبَ اللفظانِ المتجاوران ، وليفادَ (٦) بالحرف الواحد معنى الحرفين ؛ فإنَّ الواوَ حينئذٍ تفيدُ في المعنى الإلصاقَ لنيابتِها عن

(١) في د : « المناظر فيه نسبة » ، وفي ل ، ف : « الناظر فيه نسبة »

ولا يستقيم الكلام بأي منهما والأشبه بالصواب ما أثبت من هـ :

(٢) د : « الصائغ » بعين مهملة . وأثبت ما في سائر النسخ .

(٣) في د : « لا » تحريف ، وصوابه من سائر النسخ .

(٤) زيادة من هـ .

(٥) انظر هذا التأويل في المغني ص ٣٩٧ ، وص ٧٠٠ .

(٦) في هـ : « ويفاد » .

حرف ، وتفيد في اللفظ تشارك الاسمين في الإعراب اعتباراً بأصلهما وظاهر لفظها . وعلى هذا فاللفظ لفظ المعطوف ، والمعنى معنى المفعول (١) ، فلا إشكال في اللفظ ولا في المعنى . وليس هذا من البدل التصريفي الذي لحظ (٢) [هـ - ١٧] فيه قرّب المخرج ، أو اتّحاده ، كما أبدلت واو القسم من بائه حين كانا حرفين (٣) شفهيّين ، لأنّ ذلك يقتضي الاشتراك في العمل ؛ وإثما هو من باب ترك كلمة ، والإتيان بأخرى مكانها لتقارب (٤) معناها - كالإتيان بالواو في نحو « سِرْتُ والنَّيْلَ » مكان « مع » - لكون الباء للإلصاق ، وواو العطف للجمع ، وهما متقاربان .

والذي يدلّ على مجيء الواو خلّفاً عن الباء قولهم : « رِبعتُ الشَّاءَ شاةً ودِرْهَمًا » (٥) أي شاةً بدرهم ؛ لأنّا قاطِعون بأنّ الدرهم ثَمَنٌ لا مبيع ، ولأنّهم قالوا أيضاً : « رِبعتُ الشَّاءَ شاةً بِدِرْهَمٍ » . وهذا الذي ذكرته هو أصحّ وأوضح ما يقال في المسألة . ومتبوعي فيه الجرّمي من المتقدّمين ، وابن مالك من المتأخّرين . فمن كلامهما أخذت ، وعلى ما أشارا إليه اعتمدت (٦) .

(١) لأن « مالك » يصبح حينئذ مفعولاً في المعنى تعدى إليه « أعلم » بالباء .

(٢) في د ، ف : « تحط » تحريف ، وفي هـ : « تلحظ » وما أثبتته من ل .

(٣) سقط « كانا حرفين » من ل .

(٤) في هـ : « التقارب » . تحريف .

(٥) الشَّاء : جمع شاة إذا جاوز العدد عشر شياء ، وإلا فهي شياء بالهاء . انظر اللسان شوه .

(٦) في ل : « اعتقدت » تصحيف .

أَمَّا الْجَرْمِيَّ : فَإِنَّهُ نَصٌّ عَلَى أَنَّ الْوَائِ هُنَا بِمَعْنَى الْبَاءِ وَلَكِنَّهُ أَهْمَلُ التَّنْبِيهِ عَلَى فَائِدَةِ هَذَا الْعُطْفِ . وَأَمَّا ابْنُ مَالِكٍ فَلَأَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ الْمَقْصُودَ التَّنَاسُبَ اللَّفْظِيَّ ، وَأَنَّهُ كَالْخَفْضِ عَلَى الْجَوَارِ (١) ، وَلَكِنَّهُ أَهْمَلُ التَّنْبِيهِ عَلَى نِيَابَةِ الْوَائِ عَنِ الْبَاءِ ، وَذَلِكَ هُوَ الَّذِي ابْنُ عَلَيْهِ كَوْنُ هَذَا الْعُطْفِ ، لَا يَقْتَضِي التَّشْرِيكَ فِي الْحُكْمِ . وَقَدْ وَفِّيتُ بِجَمِيعِ مَا قَالَا ، وَأَضَعْتُ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَذْكُرَا مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ . وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ الصَّوَابَ خِلَافُ مَا زَعَمَاهُ ، مِنْ أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ الْمُبْتَدَأُ ، وَأَنَّ الصَّوَابَ أَنَّهُ الْخَبَرُ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ طَاهِرٍ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ حَمَلَ عَلَى الْأَقْرَبِ ، وَأَنَّ هَذَا الْعُطْفَ كَالْخَفْضِ فِي « هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ » (٢) ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي تَجَاوَرَ الْأَسْمَيْنِ ، وَلِأَنَّ الْبَاءَ مَلْحُوظَةٌ الْمَعْنَى كَمَا ذَكَرْنَا ، وَمَعْنَاهَا مُتَعَلِّقٌ بِالْخَبَرِ . فَلْيَكُنِ الْعُطْفُ عَلَى الْخَبَرِ لِيَتَّحِدَ التَّعَلُّقَانِ (٣) الْمَعْنَوِيُّ وَاللَّفْظِيُّ .

الوجه الثاني : « أَنَّهُ مَعْطُوفٌ لَفْظًا وَمَعْنَى عَلَى الْخَبَرِ ، وَكَأَنَّهُ أَقِيلُ : أَنْتَ وَمَالِكٌ . وَذَلِكَ عَلَى قَوْلِ ابْنِ خَرُوفٍ فِي « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيْعَتُهُ » (٤) : إِنَّ الْخَبَرَ الْعَاطِفُ وَالْمَعْطُوفُ لَكُونُهَا بِمَنْزِلَةِ

(١) مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَطَلَبَ التَّنَاسُبَ اللَّفْظِيَّ كَذَلِكَ . وَانْظُرْ قَاعِدَةَ الْخَفْضِ عَلَى الْجَوَارِ فِي الْمَغْنِيِّ ٧٦٠ - ٧٦٢ ، وَالْأَشْبَاهَ وَالنِّظَائِرَ ١٤٩/١ - ١٥٢ ط الهند .

(٢) هَذَا مِنْ أَثْمَلَتِهِمْ عَلَى الْمَجَاوِرَةِ . انْظُرِ الْكِتَابَ ٢١٧/١ ، وَالْخَصَائِصَ ١٩١/١ - ١٩٢ ، وَالْمَغْنِيَّ ٧٦٠ .

(٣) فِي دَلِّفَ : « الْفَعْلَانِ » تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ مِنْ هـ .

(٤) فِي دَلِّفَ : « وَصْنَعَتُهُ » ، وَكَذَلِكَ فِي الْخَصَائِصِ ٢٨٣/١ . وَفِي هـ

(مع) ومجرورها « قاله ابن الصائغ . وفيه نظر لأمرين : أحدهما :
 أنه ليس المراد الإخبار عن الشخص بأنه أعلم على الإطلاق ، وبأنه
 مع مال (١) ، لم يحل بينهما حائل . والثاني أن التفریع على هذا
 القول الضعيف إنما يقتضي أن [٢٩٤ آ] المعطوف [هـ - ١٨] عليه
 المبتدأ لا الخبر ، كما أنه في « كل رجل وضيعته » كذلك . ثم
 المعروف عن ابن خروف أن الواو ومصحوبها أغنيا عن الخبر
 كإغناء الوصف في : أقائم الزيدان ، لأنهما الخبر .

الوجه الثالث : أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير : أنت أعلم
 وأنت ومالك ، فحذف (٢) المبتدأ لدلالة ما تقدم عليه ، فالتقى واوان ،
 فحذفت الأولى لثلاث يدخل حرف على مثله قاله ابن الصائغ أيضاً ؛
 وفيه نظر ، لأنه خلاف المعنى ؛ إذ معنى الكلام حينئذ : أنت أعلم
 من غيرك على الإطلاق ، وأنت ومالك مقرونان . ثم مثل هذا
 لا يسمى خبراً إلا بتجوز ، على (٣) قول ابن خروف .

← وعند أغلب من حكى هذا القول من النحاة : « وضيعته » ، وأثبت
 الثاني لأنه المعتمد في كتب ابن هشام . والضيعة هنا : حرفة الرجل
 وتجارته وصناعته ، فهما بمعنى . وسيتكرر مثل هذا الاختلاف في
 المسألة ، وسأعتمد ما أثبتته هنا دون أن أنبه عليه كلما ورد .

(١) في د ، ف : « وبأنه مع قال » ، وفي ل : « وبأنه مع ما مال » ، وفي

هـ : « وبأن مع مال » ، وأثبت الأشبه بسياق الكلام .

(٢) في د ، ف : « محذوف » تحريف ، وصوابه من هـ .

(٣) في د ، ف : « لالتجوز وعلى » . وصوابه من هـ . وتجوز ابن خروف

هو في أن الواو ومصحوبها أغنيا عن الخبر كما مر .

ثم قال (١) :

[السؤال الثاني] (٢) : وما معنى المعية في نحو : « أنت أعلم ومالك » .

أقول : الصواب ما قد مناه ، من أن (٣) معنى الواو هنا كمعنى الباء ، وهو قول الجرّمي ومن وافقه . وأمّا معنى المعية فبعيد ، وإن كان سيويه قد ذكره ، ونصّه في ذلك : « فإيّا أردت أنت أعلم مع مالك (٤) انتهى . وقد يكون مراده تفسير ما يتحصّل من المعنى ؛ وذلك لأنّه ليس المراد الإخبار بأنّ المخاطب أعلم على الإطلاق ، بل إنّه إذا كان مع ماله (٥) ، كان أعلم كيف يدبّر (٦) ، أو أنّه إذا اعتبر (٧) مع ماله (٥) كان أعلم به . وفي كلام سيويه من هذه التجوّزات ما لا خفاء به لمن وقف على كلامه ولهذا قال ابن النّحاس وغيره : إنّه خاطب بهذا الكتاب قومًا قد اعتادوا

(١) في هـ : « يقال » تحريف . والقائل هو المتوجه الى ابن هشام بالسؤال .

(٢) زيادة للتوضيح .

(٣) سقط « أن » من ل .

(٤) الكتاب ١/١٥١ .

(٥) في ل ، ف « مالك » . تحريف .

(٦) في د : « يديره » ، تصحيف . والصواب من سائر النسخ .

(٧) في د ، ل ، ف : « عنر » ، تحريف ، والصواب من هـ .

(٨) سقط « ابن » من د ، ل ، ف . وأثبتته من هـ . والمراد أبو جعفر

المعروف بابن النحاس . انظر البغية ١/٣٦٢ .

المجازات والكنايات (١) •

ثم قال :

[السؤال الثالث] (٢) : وهل تَجَوِّزُ النصب في نحو « كلُّ رجلٍ وضيعته » تَجَوِّزُهُ هنا أم لا ؟ وما توجيه الجواز إن قيل به ؟

وأقول : إنَّ المجَوِّزَ لذلك هو الصَّيِّمَرِيُّ ، نصَّ عليه في التَّبْصِرة (٣) ولم يتعرض لهذا المثال (٤) • وظاهرُ كلامِ ابنِ مالِكٍ أنَّ النصبَ فيه لا يُجيزُهُ أحدٌ فإِثباته قال - وقد ذَكَرَ « أَنْتَ وَرَأَيْتُكَ » و « أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَالُكَ » - ما نَصَّته : « ولا خلافَ في وجوبِ الرفعِ فيما أشَبَهَ المثالين المذكورين (٥) ، ومن ادَّعى

(١) لم أَعثر في الكتاب المطبوع بعنوان « شرح أبيات سيبويه » المعزو الى ابن النحاس بتحقيق أحمد خطاب على كلام من هذا القبيل • وانظر الحاشية (١) ص (٩٧) من هذا الجزء •

(٢) زيادة للتوضيح •

(٣) ذكر هذا الكتاب بعنوان : تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي ، في بروكلمان ١٦٤/٥ ، وأشار الى أن منه نسخة وحيدة في باريس ولم أتمكن من الحصول عليها • وذكره في البغية ٤٩/٢ عند ترجمة الصيمري ، وانظر فهرس التراجم •

(٤) انظر الهمع ٢٢١/١ •

(٥) هذا مذهب سيبويه في الكتاب ١٥٤/١ ، وابن جني في الخصائص ٢٨٣/١ ، وعليه اجماع النحاة ، وخالف الصيمري • وانظر التسهيل ٩٩ حيث صرح بوجوب العطف في هذين المثالين •

جوازَ النصب في نحو « كلُّ رجُلٍ وضيعتهُ » على تقدير : كلُّ رجُلٍ كائن (١) وَضِيعَتُهُ ، فقد ادَّعى ما لم يَقُلْهُ عَرَبِيٌّ (٢) انتهى • فَخَصَّ نحوَ « كلُّ رجُلٍ وضيعته » بالخلاف •

والذي يظهر في الفرق بينهما أمران ، [هـ - ١٩] أحدهما (٣) : ظهورُ معنى (٤) المعية في « كلُّ رجُلٍ وضيعتهُ » ، وخفاؤه في « أنتَ أعلمُ ومالكُ » ، وقد مضى شرحُ ذلك (٥) •

والثاني : أنَّه بني الجواز على أنَّ التقدير : كلُّ رجُلٍ كائنٌ وضيعتهُ ، كما تقدَّم عنه • و « كائن » يصحُّ له أن يعملَ في المفعول معه ؛ وأمَّا « أنتَ أعلمُ ومالكُ » فَإِنَّ ما قبلَ الواو منه كلامٌ تامٌّ ، فلا يمكن أن يقدَّر فيه عاملٌ • ولا يصلح (٦) « أعلم » للعمل في المفعول معه ، لأنَّه لا يعمل فيه على الصحيح ، إلاَّ ما يصحُّ له العمل في المفعول به ، لا (٧) كلُّ ما يصحُّ له العمل في الحال ،

(١) في هـ : « كائن مع ضيعته » •

(٢) لم أعثر على كلام ابن مالك هذا في مظانه في التسهيل وفي مخطوط شرح الكافية - ظاهرية ٨٥٢١/عام - •

(٣) في هـ : « أقوال أحدها » •

(٤) في د ، ل ف : « نفي المعية » تحريف ، وصوابه من هـ ، لأن معنى المعية ظاهر في المثال ، لكن تقدير الاعراب على غير ذلك • انظر الخصائص ٢٨٣/١

(٥) انظر ص (٣٧ ، ٣٨) من هذا الجزء •

(٦) في هـ : « ولا يصح » •

(٧) في د ، ل ، ف : « لأن » تحريف صوابه من هـ •

خلافاً لأبي عليّ . ولهذا مَنَعَ سيبويه « هذا لك وأباك » (١) ، وإنَّ وُجِدَ حرفُ التنبيه والإشارة والظرف ، وكلُّ منهن صالحٌ للعمل في الحال . والفرقُ بينهما ، أنَّ الحالَ شبيهةٌ بالظرف ، فعملٌ فيها روائحُ الفعل ، ولا كذلك المفعول معه . ولو صحَّ معنى المعية في المثال المذكور وقال قائلٌ " بجواز النصب فيه لا يمكن " (٢) توجيهه إمَّا على قول الجرَّجانيّ أو الكوفيّ (٣) أو الفارسي في أنَّ الناصبَ للمفعول معه (٤) الواو (٥) أو الخلاف (٦) أو كلُّ ما ينصبُ الحال . ولهذا جَوَّزَ الفارسيّ " « هذا لك وأباك » ، وجَوَّزَ في [قوله] (٧) :
 هذا ردائي مطَّوَّيًّا وسِرِّبالاً

أن يكونَ العاملُ « هذا » .

(١) في الكتاب ١٥٦/١ : « وأما هذا لك وأباك فقبیح أن تنصب الأب لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فيعمل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل » .

(٢) في هـ : « لا يمكن » ، تحريف .

(٣) الراجح أنه أبو جعفر الرؤاسي ، انظر البغية ٨٢/١ ، والمزهر ٤٠٠/٢ .

(٤) هـ : « فيه » تحريف .

(٥) هذا مذهب عبد القاهر الجرجاني في عامل المفعول معه . وانظر شرح الكافية ١٩٥/١ ، وأوضح المسالك ٥٤/٢ .

(٦) في د : « والحال » ، وفي ل ، ف : « أو الحال » . والصحيح ما أثبتته من هـ ، لأن الخلاف هو عامل المفعول معه على مذهب الكوفيين . وانظر سر الصناعة ١٤٤/١ ، والانصاف ٢٤٨/١ ، وشرح الفصل ٤٩/٢ .

(٧) زيادة من هـ .

ثم قال :

[السؤال الرابع] : وما توجيه القول بوجوب حذف (١) الخبر من نحو : « أَتَ أَعْلَمُ وَعَبْدُ اللَّهِ » إِذْ أَجَعَلْنَا « أَعْلَمُ » خبراً عن « أَتَ » ، و « عبد الله » مبتدأ حذف خبره وما المانع من ذكر الخبر [إذا] (٢) جعلنا الواو للمعية أو للعطف المحض .

وأقول : لم أقف لأحدٍ - على القول بوجوب حذف (٣) الخبر في ذلك - غير ابن مالك . وهو مخالف لقولهم : إن الخبر لا يجب حذفه إلا إذا سكت شيء مسكته . ولهذا ردوا [٢٩٤-ب] تجويز الأخفش في نحو « ما أحسن زيداً » ، أن تكون ما موصولة ، أو موصوفة (٤) ، وتجويز بعضهم في : نِعَمَ الرجلُ زيدٌ ، كون المخصوص (٥) مبتدأ محذوف الخبر ، وقول الفارسي في « ضربي

(١) في د، ل، ف : « وما يوجه القول بوجوب صدق .. » تحريف صوابه من ه .

(٢) زيادة اقتضاها سياق الكلام .

(٣) في د ، ل ، ف : « صدق » تحريف صوابه من ه . وانظر حذف الخبر في المغني ٧٠٠ .

(٤) جاء تجويز الأخفش هذا مغالفاً لما ذهب اليه النحاة في تقدير « ما » نكرة تامة بمعنى شيء ، ولا حذف للخبر على تقديرهم . وعنه تقدير « ما » موصولة أو موصوفة - على مذهب الأخفش - يكون الخبر محذوفاً ، والتقدير على الأول : الذي حسن زيداً شيء عظيم ، وعلى الثاني : شيء حسن زيداً شيء عظيم . انظر المغني ٣٢٩ ، وشرح المفصل ١٤٩/٧ .

(٥) في ه : « المحفوض » ، تحريف .

زيداً قائماً» (١) : إنَّ الخبرَ متقدِّمٌ بعدَ الحالِ • ومن العَجَبِ أنَّ ابنَ مالِكٍ من جُملةٍ من رَدَّ بذلك ، وذَهَلَّ عنه هُنا •

ثمَّ إذا سلَّم أنَّ ذلك ليس بشرطِ استنادٍ إلى إعرابِ هؤلاء الأئمَّة فقد يوجِّهه بأمرين : أحدهما : أنَّ « أعلم » لما كان صالحاً للإخبار به عن الاثنين ، وكان تقديرُ [هـ : ٢٠] « عبد الله » مقدِّماً على « أعلم » ممكناً ، صار وإن كان مبتدأً ، كآثمه معطوف ، و « أعلم » وإن كان خبراً عن « أفت » وحده ، كآثمه (٢) خبرٌ عنهما معاً (٣) ، فمنعَ ذلك ظهورَ خبرِ آخر • وهذا بخلافِ نحو : زيدٌ قائمٌ وعمرو ، فإنَّ الخبرَ المذكور لا يصلحُ للاسمين معاً •

والثاني : أنَّ المعنى هُنا : أفتَ أعلمُ بعبدِ الله ، وذلك كلامٌ تامٌّ لا يحتاج إلى خبرٍ فكذا ما بمعناه (٤) وكلُّ من الوجهين مُعْتَرَضٌ •

أمَّا الأوَّل : فلاستلزامه وجوبَ الحذفِ في نحو : « زيدٌ في الدار وعمرو » ، ولا قائلَ به • وفي الحديث : « أبو بكرٍ في الجنة وعمرو في الجنة » (٥) إلى آخره •

(١) جاء في موضع المثال السابق في د ، ل ، ف : « حدي زيداً قائماً » ، وفي هـ : « حدي زيد قائماً » • وكلاهما تحريف ، والأشبه بالصواب ما أثبت • انظر الهمع ١/١٠٦ ، ومسألة ضربِي زيدا قائماً ، ص ٣٣٦ من هذا الجزء •

(٢) في د ، ل ، ف : « كان » ، وصوابه عن هـ •

(٣) في د ، ل ، ف : « نصا » تحريف صوابه عن هـ •

(٤) في هـ : « معناه » ، وفي ل : « لمعناه » تحريف •

(٥) من حديث طويل عن عبد الرحمن بن الأخنس في سنن أبي داود ٣٩/٥ ،

وعن سعيد بن زيد في سنن ابن ماجه ٤٨/١ •

وأما الثاني : فمن وجهين أحدهما : اقتضاؤه وجوب الحذف على تقدير الواو للعطف المحض ، وإثما المدعى وجوبه مطلقاً ، والثاني أنه إحالة لصورة المسألة ، فإن المدعى جوازها على إضمار الخبر ، والتوجيه المذكور يقتضي أنه لا خبر في اللفظ ، ولا في التقدير .

ثم قال :

[السؤال الخامس] (١) : وما وجه الحكم برجحان النصب على المعية على العطف في نحو « لا تتغذ » (٢) بالسك والبن ، ولا تعجبك (٣) الأكل والشبع » مع أن المقصود فيها المعية مطلقاً ، وليس العطف هنا بمقصود . وهلا كان النصب متعيناً لتأديته مراد المتكلم وإخلال العطف بذلك .

وأقول : لا يمتنع التعبير بالعبارات المضملة ، عند التمكن من العبارات المعينة للمعنى المراد . والعطف إثما يخل بالتنخيص (٤) على معنى المعية لإفادتها مطلقاً ، فإن أحد محتملات الواو العاطفة معنى المعية . وإثما تتعين العبارة التي لا تحتل (٥) غير المراد إذا أريد التنخيص على ذلك المعنى ، ولم تحتف بالكلام قرينة ترشد إليه .

(١) زيادة للتوضيح .

(٢) في د ، ل « بعيد » تحريف صوابه من ف ، ه .

(٣) في د ، ل : « تعجيل » ، تحريف ، وأثبت ما في ه .

(٤) التنخيص هنا : التعين والتوقيف .

(٥) في د : « تحمل » تحريف - وصوابه من سائر النسخ .

وقد جَوَّزوا لقاصِدِ تَقْيِي (١) الجنس بـ « لا » على سبيل
الإجمال أن يُعْمِلَهَا (٢) عملَ ليس ، وأوجَبُوا إعمالَهَا عَمَلًا إِنْ
إِذَا أُرِيدَ التَّنْصِيصُ (٣) . وجَوَّزَ سيبويه والمحققون لمن قال :
« طالني زيدٌ » و « جاءني (٤) عَمَرُو » إِذَا بَنَاهُمَا لِلْمَفْعُولِ
[أَنْ يُخْلِصَ] (٥) الضمَّ والكسرَ وأنَّ « يَشِمُّ » (٦) والذي يقتضيه

-
- (١) في د، ل، ف : « له في صديقي » ، تحريف وصوابه من هـ .
(٢) في د ، ل ف : « تعمل ما » والوجه ما أثبتته من هـ .
(٣) أي : إذا أريد بها النفي العام الذي يقدر فيه « من » الاستغراقية .
انظر : أوضح المسالك ٢٧٤/١ - ٢٧٥ ، والتسهيل ٦٧ ، وشرح
الشدور ٢٠٩ ، والمغني ٢٦٤ - ٢٦٥ .
(٤) في د ، ل ، ف : « خافني » ، ورجحت ما في هـ لتمثيل ما كانت عينه
واوًا وما كانت عينه ياء في المثاليين .
(٥) في د، ل، ف : « في تخلص » ، وفي هـ : « في مخلص » . وأثبت بين
الحاصرتين ما درج ابن هشام وغيره على قوله في مثل هذا الموضع .
انظر ما أحيل إليه في الحاشية التالية .
(٦) في النسخ جميعا : « لم » مكان « يشم » ، تحريف . والوجه ما أثبت ،
فان سيبويه وجمهور النحويين يجيزون في فاء أجوف الثلاثي عند بنائه
للمجهول واتصاله بما يسكن لأمه اخلاص الكسر ، أو اخلاص الضم ،
أو الاشمام . انظر الكتاب ٣٦١/٢ ، وشرح المفصل ٧٣/١٠ ، والمتع
٤٥٣ ، وشرح الكافية ٢٧٢/٢ ، وشرح الشافية ١٥٥/٣ ، وأوضح
المسالك ٣٨٧/١ ، والتسهيل ٧٨ ، والهمع ١٦٥/٢ ، والأشموني
٣٢٤/١ . وظاهر أن بناء نحو : « طالني » و « جاءني » للمجهول
مع اتصالهما بضمير الرفع موقع في لبس مع صيغة المعلوم فاحتجج
للاشمام .

النظر أمّ أنّه تتعيّنُ العبارةُ الناصّةُ (١) إذا أريدَ التنصيصُ، والمجملَةُ (٢)
 [هـ - ٢١] إذا أريدَ الإجمالُ ، ويجوزُ الأمران إذا لم يُردَّ
 أحدُ الأمرين بعينه ، وتترجّحُ الناصّةُ (٣) حينئذٍ على المجملَةِ .
 ولم يَمْشِرِ ابنُ مالكٍ في ذلك على قاعدة ، لأنّه قال في نحو: «جاءني»
 بوجوب الإشمام أو الضمِّ ، وفي نحو (٤) «طالني» : بوجوب الإشمام
 أو الكسر . وقالَ في باب « لا » : يجوزُ (٥) إلحاقها بليس إن لم
 يُردَّ التنصيصُ على العموم . وقال في المفعول معه (٦) برُجْحَانِ
 النصبِ إذا خيفَ بالعطفِ فواتُ ما يضرُّ قوّاته (٧) .

ثم قال :

[السؤال السادس] (٨) : « وما وجهُ تقسيمهم مسائلَ الباب
 إلى ما يجبُ نصبه ، وإلى ما يَرَجَحُ ذلك فيه ، وإلى ما يَرَجَحُ »

-
- (١) في د ، ل ، ف : « الناصبة » ، والصواب من هـ .
 (٢) في د ، ل ، ف : « والمجملَة » تحريف . وصوابه عن هـ .
 (٣) في د ، ل ، ف : « الناصبة » وصوابه من هـ .
 (٤) سقطت عبارة «جاءني» بوجوب الاشمام أو الضم (وفي نحو ، من د سهواً
 من الناسخ . وفي ل ف : « خافني » بدل « جاءني » ، وأثبت ما في هـ .
 (٥) في ل : « بجواز » ، تحريف .
 (٦) في د ، ل ، ف : « وبنان في المفعول ثقة » تحريف صوابه عن هـ .
 (٧) عبارة ابن مالك في التسهيل ١٠٠ : « . . فان خيف بالعطف فوات ما
 يضر قوّاته رجح النصب على المية » .
 (٨) زيادة للتوضيح .

عطفته (١) ، مع أنهم يقولون : إنَّ المفعول معه لا بدَّ أنْ يدخله معنى المفعول به ، وقد سمَّاه سيبويه بذلك ، ومقتضى هذا أنَّه يتعيَّنُ النصبُ عند قَصْدِ هذا المعنى ، إذا وُجد السوِّغ اللفظي ، فكيف يُحْكَمُ برُجْحَانِهِ على العطف في بعض الصور ؟ بل كيف يُحْكَمُ بتساوي الأمرين في بعضها أيضاً ؟ فإن قيل : الحكمُ بما ذُكِرَ إنّما هو بالنظر إلى صور التراكيب اللفظية وإن اختلف المعنيان ، أشكل حينئذٍ كلامُ ابن مالك رحمه الله تعالى - حيث حَكَمَ برُجْحَانِ العطف حيث أمكنَ ذلك بلا ضَعْفِ (٢) . وهذه العبارةُ يندرج تحتها نحوُ : « قامَ زيدٌ وعَمَرُو » وهذا التركيب إن نُظِرَ فإِليه مع قطع النظر عما يقصِدُ من المعنى ، يقتضي تساوي الأمرين كما قال [٢٩٥ - آ] أبو (٣) الحسن بنُ عصفور (٤) . فما وجه كلام ابن مالك وهل يتم كلامه فتجيء الصور في هذا الباب خمساً (٥)

-
- (١) هذه الأحكام هي للاسم الذي يلي الواو في باب العطف على المعية . انظر أوضح المسالك ٢/٢٣٩ .
- (٢) عبارة التسهيل ١٠٠ : « ويترجح العطف ان كان بلا تكلف ولا مانع موهن » .
- (٣) في د : « ابن » ، وسقط من ل ، ف ، وأثبت ما في ه ، وهو الوجه . انظر فهرس التراجم .
- (٤) قال في المقرب ١/١٥٩ : « وذلك اذا كانت الجملة فعلية وتقدم الواو اسم يسوغ العطف عليه » . ويندرج تحت هذا الكلام قولنا « قام زيد وعمر » وان كان ابن عصفور لم يذكره ثمة .
- (٥) أي باضافة الحكم بتساوي الأمرين إلى الأحكام الأربعة الأخرى ، وهي : وجوب العطف ، وجوب النصب على المعية ، ورجحان كل منهما .

أولا يَتَمُّ (١) فتكون أربعة •

وأقول : أمّا ما تَضَمَّنَتْهُ صدرَ السُّؤال من الإشكال فقد ذُكِرَ في أثنائه ما يرفعه ، وهو أنَّ الحكم بالأقسام المذكورة إنّما هو بالنظر إلى صور التراكيب اللفظية • ولا يلزِمُ ابنُ مالك الحكم بتساوي الأمرين في نحو: «قام زيد وعَمرو» ، بل الحكم بِرُجْحَانِ العطف ، وهو قائلٌ به • ووجه لزوم ذلك من ظاهر كلامه ، لأنَّ العطف قد أمكن بلا ضَعْف • وهذا هو مقتضى النظر لأنَّ العطف هو الأصل (٢) وقد أمكنَ وسَلِمَ عن معارِضٍ • وأمّا كلام ابن عُصفور فالقياس الذي ذكرناه ، يأباه ، فالصورُ أربعٌ [هـ - ٢٢] لا خمس •

وليتعلم أنَّ تسميةَ سبويه المفعول معه مفعولاً به مثسِّكة ، والناسُ فيها فريقان : فمنهم من تأوَّلَها - وهو ابنُ مالك [فقال (٣)] حين ذكر أنَّ الباء تأتي للمصاحبة ، ما نصَّته : «ولساواة هذه الباء لـ» مع «قد يَتَعَبَّرُ (٤) سبويه عن المفعول معه بالمفعول به» انتهى • ومنهم من أجراها على ظاهرها • والقولُ عندي (٥) : إنَّ بعضَ الأمثلة يكون الاسم فيه على معنى «مع» ، ويسمَّى مفعولاً معه ، وبعضها يكون فيه على معنى الباء ويسمَّى مفعولاً به • وإنَّ سبويه إنّما أرادَ ذلك • وهما أنا موردٌ كلامه لتتأمَّثلوه : قال رحمه الله :

(١) في د ، ل ، ف : « تتم » ، والأشبه بالصواب ما أثبتته من ه •

(٢) انظر أوضح المسالك ٥٤/٢ •

(٣) زيادة من ه •

(٤) في ه : « يعتبر » والوجه ما أثبتته من سائر النسخ •

(٥) في د : « عند » تحريف ، وصوابه من سائر النسخ •

« وينتصب فيه الاسم لأثته مفعول معه ومفعول به » (١) ثم قال :
« وذلك قولك : « ما صنعتَ وأباك » ، و « لو تركتِ الناقةَ
وفصيلها لرضعها » ، إنما أردت : « ما صنعتَ مع أبيك » ،
و « لو تركتِ الناقةَ مع فصيلها » . فالفصيل مفعول معه ،
والأب كذلك ، والواو لم تغيّر المعنى ، ولكنها تعمل في الاسم
ما قبلها . ومثل ذلك : ما زلتُ وزيداً [حتى فعل] (٢) ، أي :
ما زلتُ يزيدٍ حتى فعل ، فهو مفعول به و « ما زلتُ أسير
والنيل » (٣) أي مع النيل (٣) ، « واستوى الماء والخشبة » ،
أي بالخشبة (٤) انتهى . فاظهر الى كلامه رحمه الله ، حيث قال
مفعولاً معه ، ومفعولاً به ، ثم فسّر بعض الأمثلة بـ « مع »
وبعضها بالباء . وأثته (٥) حيث قدّر أحد الأمرين يكون ذلك المعنى
إمّا متعيناً ، أو أظهر من المعنى الآخر . فمن تأمل هذا
الكلام بالإيناف عليم أن مراده ما ذكرت .

ولم يتسع الوقت للنظر فيما قال شارحو الكتاب في هذا
الموضع . وهذا مبّلى فلهي في كلامه رحمه الله ، والله تعالى أعلم .
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

- (١) الكتاب : ١٥٠/١ ، وقبله : « هذا باب ما يظهر فيه الفعل ... » .
- (٢) زيادة من كتاب سيبويه ١٥٠/١ ، خلت منها النسخ جميعاً .
- (٣) في د ، ل ، والأصل الذي اعتمده عبد السلام هارون في تحقيق كتاب
سيبويه : « والليل » ، وأشار الى أنه تحريف . وفي هـ ، والكتاب ط
بولاق ، وما وقفت عليه في كتب النحو : « والنيل » ، وهو ما أثبت .
انظر الكتاب ١٥٠/١ ، وتحقيق هارون : ٢٩٨/١ .
- (٤) الكتاب ١٥٠/١ .
- (٥) في هـ : « ولأنه » تحريف .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه مسألة من كلام شيخنا العالم العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام رحمه الله في قوله تعالى (١) :

(وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (٢) •

قال : يجوز في الظرفين أربعة أوجه (٣) :

أحدها : أن يكون (٤) الأول خبراً ، والثاني متعلقاً به •

والثاني : عكسه وهو أن يكون الثاني خبراً ، والأول متعلقاً به • ولا يمنع هذا تقدّم الظرف على عامله المعنوي فإنّ ذلك جائز باتّفاق كقولهم : « أكلت يوم لك ثوب » (٥) •

الثالث : أن يكونا خبرين ، وذلك عند من يثبّز تعدّد الخبر •

والرابع : أن يكون الأول خبراً ، والثاني حالاً • وهذا الوجه

(١) في د ، ل ، ف : « مسألة من كلامه أيضاً على قوله تعالى » ، وأثبت ما في ه •

(٢) آل عمران ٩٧/٣ ، ونصّها بتمامه « فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غني عن العالمين » •

(٣) وانظر املاء العكبري ٨٤/١ •

(٤) في ه : « يكون » تحريف •

(٥) انظر هذا القول في الايضاح العضدي ١٩٩ ، والمرتجل ١٦١ •

أَيْضاً مِمَّا لَا يَخْتَلَفُ فِي جَوَازِهِ • وَرَبَّمَا سَبَقَ إِلَى الذَّهْنِ أَنْ
فِيهِ خِلَافًا • وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، لِتَقَدُّمِ الْعَامِلِ وَهُوَ الظَّرْفُ ، وَتَأَخُّرِ
الْمَعْمُولِ وَهُوَ الْحَالُ ، فَهُوَ ظَيْرُ قَوْلِكَ : « فِي الدَّارِ جَالِسًا زَيْدٌ » (١)
وَفِي : « هَجَرَ مُسْقِرًا سَعِيدٌ » • وَهَذَا مِمَّا لَا شَكَّ فِي جَوَازِهِ •
وَيَبْقَى وَجْهٌ خَامِسٌ : وَهُوَ عَكْسُ هَذَا ، أَعْنِي أَنْ يَكُونَ
الْأَوَّلُ حَالًا ، وَالثَّانِي خَبْرًا ، فَهَذَا نَصُوصُ النُّحَوِيِّينَ مُتَظَافِرَةً (٢)
عَلَى مَنْعِهِ • جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ حَكَمُوا الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ •

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ : « ... وَلَوْ قَدَّمَ مَتَرِ الْحَالِ
عَلَى الْعَامِلِ الظَّرْفِيِّ ، وَعَلَى صَاحِبِهَا ، لَمْ يَجْزُ بِإِجْمَاعٍ ... » (٣) •
وَقَالَ الْأَبْذِي (٤) فِي شَرْحِهِ الْكَبِيرِ عَلَى الْجَزُولِيَّةِ (٥) : « أَجَازَ
أَبُو الْحَسَنِ (٦) تَقَدُّمَ الْحَالِ الْمَعْمُولَةِ (٧) لِلظَّرْفِ مَعَ تَوْسِطِ

(١) انظر الايضاح العضدي ١٩٩ ، والأشْمُونِي ٤٢٧/١ •

(٢) متظافرة : متظاهرة ومتظافرة - اللسان (ضفر) •

(٣) مخطوط شرح الكافية لابن مالك - ورقة ٥٧ - (الظاهرية بدمشق ،

برقم ١٧٥٤ / عام ، تحت اسم : الوافية في شرح الكافية) •

وانظر الأشْمُونِي : ٤٢٦/١ •

(٤) في النسخ والبغية ١٩٩/٢ : الأبْذِي ، بالذال المعجمة ، والصحيح

بالمهمل كما أثبت لأنه نسبة إلى أبدة في الأندلس • وانظر البلغة ١٦٨

ومعجم البلدان ٦٤/١ •

(٥) لم أعر على هذا الكتاب • والجزولية : حواش على جمل الزجاجي

لأبي موسى الجزولي (ت ٦٠٧ هـ) •

(٦) أي الأَخْفَشُ الأَوْسَطُ •

(٧) في د « المعلومه » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ •

الحال بين المبتدأ والخبر • ومنع ذلك مع التقديم [ووجه قوله : أن المبتدأ طالب للخبر ، فإذا تقدم كان الخبر في نيئة التقديم] (١) إلى جانبه فكان (٢) الحال مؤخره عنهما ولهذا امتنع بالإجماع أن تقدم عليهما جميعاً » انتهى كلامه ملخصاً •

وقال ابن عصفور في شرح الإيضاح (٣) : « اتفق [٢٩٥ ب] البصريون على امتناع التقديم عليهما جميعاً » فقوله « البصريون » دخل فيهم الأخفش ، لأنه من أئمة البصريين [وهو] هـ [٢٤] سعيد بن مسعدة تلميذ سيويه • وحيث أطلق النحويون (البصريين) [(٤) لا يريدون غيره •

وممن نقل الإجماع عليه (٥) أيضاً : الإمام أبو بكر بن طاهر المعروف بالخدب (٦) ولكن ثقل عن أبي الحسن (٧) أنه أعرب « فداء » من قولهم : « فداء لك أبي » حالا • وثقل عن الإمام المحقق عبد الواحد بن علي الأسدي المعروف بابن برهان

(١) زيادة من ل ، ف ، هـ • وسقط من د •

(٢) في د ، ل ، ف « وكان » ، والأشبه بالصواب ما أثبت من هـ •

(٣) ذكر الفيروز آبادي « شرح الإيضاح » في البلغة ١٦٩ ، ونقل عنه البغدادي في مواضع من الخزانة ليست مما نحن فيه • ولم يذكره بروكلمان ، ولعله مفقود •

(٤) زيادة من ل ، ف ، هـ •

(٥) سقط « عليه » من هـ •

(٦) في هـ « الخرب » ، تحريف ، وانظر ترجمته في فهرس التراجم •

(٧) أي الأخفش الأوسط •

قول (١) أسهل من ذلك ، وهو أنه أجاز ذلك في الظرف . وقد وقفت له على ذلك . قال في شرحه للشمع (٢) في قوله تعالى (هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ) (٣) : (هُنَالِكَ) ظرف مكان ، وهي حال . و (٤) (الْوَلَايَةُ) مبتدأ ، (الله) الخبر . ولام الجر عَمِلَتْ في الحال مع تَقَدُّمِهَا على اللام لِأَنَّهَا بلفظ الظرف . وَأَشَدَّ لابنِ مُقْبِلِ الْعَجَلَانِي :

٩ - وَنَحْنُ مَنَعْنَا الْبَحْرَ أَنْ تَشْرَبُوا بِهِ

وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَأْوُهُ بِمَكَانٍ (٥)

ثم قال : « (منكم) حال » والعامل فيه الباء في (بمكان) (٦) .

(١) في هـ « قولاً » ، تحريف .

(٢) في هـ : « شرح اللمع » ، واللمع كتاب من تصنيف ابن جني .

(٣) الكهف ١٨/٤٤ ، وتتمتها : « ... هو خير ثواباً وخير عقبا » .

(٤) سقطت الواو من ل .

(٥) البيت في ديوان ابن مقبل ٣٤٦ ، وألحقه محقق الديوان بآخر قصيدة فيه عن اللسان (بحر) ، برواية : « يشربوا » ، وأورده العيني في المقاصد ١٧٣/٣ منسوبة إلى بعض الخوارج . والشاهد فيه عند ابن برهان جعل الظرف (منكم) حالاً متقدماً على العامل الحرفي . وذهب العيني إلى أن (وقد كان) حال من الضمير المجرور بالحرف في (منكم) ، والعامل هو الجار في (منكم) ، و (مأوه بمكان) اسم كان وخبرها . وعد ابن الناطم هذا البيت مما جاء مسموعاً ويحفظ ولا يقاس عليه . انظر شرحه ص ٤٢٤ على الألفية ١٢١ .

(٦) في د ، ل ، ف « مكان » ، وأثبت ما في هـ .

وعلى هذا ففي المسألة ثلاثة مذاهب : المنع مطلقاً ، وهو قول مَنْ عدا الأخفش وابن بَرّهان ، والجواز مطلقاً ، وهو قول الأخفش ، والجواز إذا كان العامل ظرفاً ، والمنع إذا كان غير ظرف ، وهو قول ابن بَرّهان . وعلى هذين القولين فيجوز الوجه الخامس في الآية (١) . ولكنهما قولان شاذان مخالفان لما يقتضيه القياس والسَّماع . والذي أجازَهُ أصعبُ من الذي أجازَهُ ابنُ بَرّهان ولعلَّ الذين (٢) نَقَلُوا (٣) الإجماعَ على خلاف ذلك لم يَعْتَدُوا بهما ، أو رأوا أنَّ القائلَ بهما ذَهَلَ عن القاعدة . ووقفتُ للأخفش على خلاف ما ثَقُلَ عنه ، في (كتابهِ الصَّغِيرِ) (٤) : « هذا بابٌ من الحال ، اعلم أنَّ قولهم : « هذا عبدُ الله قائماً في الدَّار » — على الحال — (٥) جائزٌ ، وقد قَدِّمْتَ الحالَ قبلَ العاملِ لأنَّ الحالَ لـ (عبد الله) . فإذا قَدِّمْتَ الذي الحالُ له في المعنى كانَ جائزاً » . هذا نصُّه ، والنسخة التي عندي مُعْتَمَدَةٌ ، لأنَّها بخطُّ أبي الفتح بن جِنِّي . قوله رحمه الله : « فإذا قَدِّمْتَ الذي الحالُ له في المعنى كانَ جائزاً » دليلٌ على أنَّكَ إذا أَخَرْتَ

(١) أي : أن يكون (لله) حالاً ، و (على الناس) خبراً مقدماً — * —
يريد : الأخفش .

(٢) في د « الذي » ، تحريف ، وصوابه من سائر النسخ .

(٣) في هـ : « يقولون » ، تحريف .

(٤) أغلب الظن أنه كتاب المسائل الصغير ، وهو مفقود . ووقف عليه صاحب الخزائن ، انظر ٥٧٣/٣ .

(٥) سقط « على الحال » من ل .

الذي الحال له كان مُمْتَنِعاً . ثُمَّ إِنَّهُ صَرَّحَ بِذَلِكَ بعدُ فقال :
« ولو قلتَ » قائماً في الدار عبدُ الله « (١) لم يَجْزُ » هذا نصّه
بحرُوفِهِ .

[هـ - ٢٥] فَإِنْ قُلْتَ : فما تصنعُ بما احتجَّ به ابنُ بَرِّهانٍ ؟
قلتُ لا دليلَ في شيءٍ مِنْهُ . أمّا الآيةُ الكريمةُ (٢) فيجوزُ في
(هُنَالِكَ) أن تكونَ ظرفاً لـ (مُنْتَصِراً) . وعلى هذا الوجهِ
وَقَفَ بعضُ القُرَّاءِ (٣) : « وما كانَ منتصراً هُنَالِكَ » ، ثُمَّ ابْتَدَأَ
« الْوَلَايَةَ لِلَّهِ » . ويجوزُ أن يكونَ (٤) خبراً و (لِلَّهِ) متعلِّق
بـ (الْوَلَايَةِ) . ويجوزُ أن يكونا خَبَرَيْنِ . ومعَ هذه الاحتمالاتِ
يَسْقُطُ الاستدلالُ . وأمّا البيتُ : فالجوابُ عنه مُستفادٌ من الكلامِ
الذي قَدَّمْتُهُ عن الأَبْدِيِّ (٥) . وذلكَ أَنَّهُ جعلَ تقدُّمَ بعضِ
الجملةِ كَتَقْدُّمٍ كَلَّتْهَا ؛ لِأَنَّ بعضَهَا يَطْلُبُ بعضاً . وهنا لما
تَقَدَّمَتْ (كان) وهي طالبةٌ لاسمها وخبرها ، كانا في نيَّةِ التَّقْدِيمِ ،

(١) انظر الايضاح العضدي ٢٠٠ .

(٢) يريد : آيةُ الهمزة التي سلفت في ص ٥٤ س ٣ . وجاء قبلوها :
« * ولم تكن له فئة ينصرونه من دون الله وما كان منتصراً * »
هنالك

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن ٤٣/٢ ، والبيان في إعراب القرآن ١١٠/٢
والكشف ٤٤/٢ ، وايضاح الوقف والابتداء ٧٥٨ .

(٤) أي الطرف « هنالك » .

(٥) في هـ « الأبدى » ، وفي د وسائر النسخ باهمال الـ ذال ، وانظر
ص ٥٢ ح ٤ .

وكانت الحال متأخّرة عنهما في التقدير على أنّني متردّد في ثبوت هذه المقالة عن ابن برّهان ، فإنّني رأيتهما في نسخة معتمدة مقروءة على أبي محمد بن الخشاب ، وأولّها ما صدر به (١) حاشيته ، ثم ذكر ذلك إلى آخره . فالظاهر أنّه ممّا ألحق ، كما ألحقت حواش من كلام الأخفش وغيره في متن كتاب سيبويه . وأما قولهم : « فداء لك أبي » فإنّه يروى بالرفع والنصب والكسر . وبالأوجه الثلاثة يروى (٢) قول نابغة بني ذبيان في معلقته المشهورة :

١٠ - مهلاً فداء لك الأقوام كلّهم

وما أكرم من مالٍ ومنٍ ولَدٍ (٣)

فأمّا الرفع ، فعلى الابتداء أو (٤) الخبر . والأولى أن يكون (فداء) هو الخبر ، و (الأقوام) هو المبتدأ . وكذلك (أبي) (٥) في المثال ، لأنّ المعرفة أولى بالابتداء من النكرة (٦) هذا

(١) في د ، ل ، ف : « ماصورته » ، تحريف ، وصوابه عن ه .

(٢) في هـ : « روي » .

(٣) البيت للنابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ٣٦ ، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ١٩٦/١ ، وورد منسوباً إليه في: الأبيات المشككة للفارقي ٢٣٥ واللسان (فدى) وضبط فيه « فداء » بالكسر ، والخزانة ٧/٣ ، وورد غير منسوب في شرح المفصل ٧٣/٤ .

(٤) في ل « والخبر » ، تحريف .

(٥) في هـ : « لك » في موضع « أبي » ، تحريف .

(٦) في النسخ جميعاً : « لأن النكرة أولى بالابتداء من المعرفة » ، ولعله من خطأ النساخ .

قول حذّاقِ المعربين ، وخالفَ سيبويه في مثلِ ذلك ، فأعرَبَ
النكرةَ المتقدِّمةَ مبتدأً ، والمعرفةَ المتأخِّرةَ (١) خيراً ، بناءً
على الأصل ، مِن أنْ [٢٩٦ - آ] كُلاهُما مِنهما حالٌ في مَحَلِّهِ ،
ولا تقدِيمَ ولا تأخيرَ ، وعلى (٢) أنْ النكرة التي لها مُسَوِّغٌ بمنزلةِ
المعرفة ، والمعرفتان إذا اجتمعتا كان المُتقدِّمُ منهما هو المبتدأ (٣) .

وأما التَّصَبُّبُ فعلى المصدر ؛ وأصلُ الكلامِ : تَقْدِيكَ
الأقوامَ ، ثمَّ حُذِفَ الفعلُ ، وأقيمَ مصدرُهُ مُتَقَامَهُ ، وجيءَ
بـ (لك) للتبيين (٤) ، كما جيءَ بها بعدَ (سَقِيًّا) في قولِهِم : «سَقِيًّا
لَكَ» . وارتفعَ (الأقوامُ) في البيت ، و (أبي) (٥) [هـ - ٢٦]
في المثال بالمصدر ، أو بالفعل المحذوف ، على خلافِ بين النحويين
في ذلك .

وأما الكسرُ -وهي روايةُ يعقوبَ بن السَّكِّيتِ وغيرِهِ- (٦)
فللنحويِّينَ فيه قولان :

-
- (١) في هـ « المؤخرة » .
 - (٢) في هـ « وعليه » ، تحريف ومتعلق (علي) هو (بناء) .
 - (٣) جعل سيبويه قولهم « فداء لك أبي وأمي » في باب النكرة الذي
يجري مجرى ما فيه الألف . واللام من المصادر والأسماء . انظر
الكتاب ١/ ١٦٧ .
 - (٤) في هـ : « في البيتين » ، تحريف .
 - (٥) في د ، ل ، ف : « واتي » ، تصحيف ، وصوابه عن هـ .
 - (٦) ذكر ابن برّي أن الأصمعي أنشد البيت بكسر (فداء) ، انظر اللسان
(فدى) .

أحدُهما : أنّه مبتدأ ، وما بعده خبرُهُ ، أو بالعكس على
 الخلاف الذي شرَحناه في رواية الرَّفْع ، وأثَّه معدولٌ عن
 (مَقْدِيٍّ) وبُني على الكسر . وليس هذا القولُ بشيءٍ ، لأثَّه
 لا وجهَ لبنائه على هذا التقدير . ثمَّ هو فاسدٌ من حيثُ المعنى ،
 إذ كانَ حَقُّهُ أن يقولَ : إثَّه معدولٌ عن (فادٍ) ، لأنَّ المَقْدِيَّ
 هو المخاطبُ لا الأقوامُ .

والثاني : أثَّه اسمُ فعلٍ ومعناه : لِيَقْدِكَ الأقوامُ ، أي (١)
 وبُني كما بُنيَ (نَزَالَ) و (دَرَاكَ) ، كذا وَجَّهَهُ أبو جعفر
 النَّحَّاسُ في شرحِ المَعْلَقَاتِ ، وفيه نظرٌ ، فإنَّ (٢) لا نعلمُ اسمَ فعلٍ
 على وزنِ فِعَالٍ ، بكسرِ الفاء ، ولا اسمَ فعلٍ ثابَّ عن فعلٍ
 مضارعٍ مقرونٍ بلامِ الأمرِ (٣) .

وحكى الفرَّاءُ أثَّه قالَ : «فَدَى لَكَ» بفتحِ الفاءِ وبالقصرِ
 وهذا يَحْتَمِلُ أن يكونَ في موضعِ رفعٍ ، وأن يكونَ في موضعِ
 نصبٍ ، وقد مضى توجيهُهُما واللهُ تعالى أعلمُ .

(١) سقط « أي » من ل .

(٢) في هـ : « فانه » ، والأصح ما أثبتته من النسخ الخطية .

(٣) انظر شرح المعلقات لابن النحاس ٧٦٢ ، والخزانة ٨/٣ .

ومن كلامه أيضاً (١) :

مسألة

قول جابر رضي الله عنه: « كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ »
شِعْراً وخَيْرٌ مِنْكَ » (٢) .

الظاهر أن (خير) (٣) مرفوع عطفاً على (أوفى) المخبر به عن
(هو) ، أي : « كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى وَخَيْرٌ » ، كما تقول :
أَحَبُّ مَنْ هُوَ عَالِمٌ وَعَامِلٌ (٤) . والجملة من المبتدأ والخبر
صلة الموصول (٥) ، والموصول (٦) مفعول (يكفي) .

(١) المراد ابن هشام - وفي هـ : « من كلام شيخنا الشيخ جمال الدين بن
هشام رحمه الله » .

(٢) ورد هذا في صحيح مسلم ١٧٨/١ بلفظ آخر ، ولم أقف عليه بهذا
اللفظ . والمخاطب فيه الحسن بن محمد وقد استنكر أن يكفي قليل
من الماء للاغتسال ، فأجابه الصحابي جابر (رض) بالنص المذكور .
والمراد : أن هذا المقدار من الماء كان يكفي رسول الله ﷺ ليصبه على
رأسه الشريف والاغتسال منه ، مع أن الرسول أكثر شعراً من المخاطب
وخير منه .

(٣) في د ، ل ، ف « خيراً » ، وأثبت ما في هـ ، وهو أحسن .

(٤) في د « أو عامل » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٥) في د ، ل ، ف « الموصوف » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٦) في النسخ جميعاً « والصلة » ، تحريف ، والصواب ما أثبت .

ويقعُ في التشسّخ ، ويجري على السّنة الطّلبة بنصب
[خَيْر] (١) . وقد ذكّر أنّه خرّجَ على سبعة أوجه :

- أحدهما : أن يكونَ عطفاً على المفعول ، وهو (مَنْ) .
- الثاني : أن يكونَ تقدير (كان) ، مدلولاً عليها بـ (كانَ)
المذكورة أولاً ؛ أي : [هـ - ٢٧] وكان خيراً .
- الثالث : على تقدير (يكفي) ، مدلولاً عليها بـ (يكفي)
المذكورة .

الرابع : على إلغاء (مَنْ هو) فيكونَ (أو في) مفعولاً
و (خيراً) معطوفاً عليه .

- الخامس : على إلغاء (مَنْ هو أو في) .
 - السادس : على تقدير : وأكثر خيراً .
 - السابع : على العطف على (شعراً) .
- وهذه كلّها باطلة إلاّ السابع ، فإنّه مُستبعد .
- ١ - أمّا العطف على (مَنْ) (٢) ، فإنّه يؤدي إلى مغايرة (٣)

(١) زيادة من ل ، ف ، هـ .

(٢) بدأ هنا التخرّيج الأول لنصب (خيراً) .

(٣) في د، ل، ف « بمغايرة » ، وفي هـ : « بمغايرة » ، كذا . . تحريف .
وأثبت ما في نسخة الأحمديّة ٨٩٦ - نحو (مصوّر وزارة الثقافة
السورية) . وليس يبعد أن تكون (يؤدي) معرفة عن « يؤذن ،
فإذا كان الأمر كذلك يصح موضع الباء في « بمغايرة » ، وسوغ هذا
الاحتمال قوله فيما بعد : « . . . فانه يؤذن أيضاً بالتغاير » .
انظر ص ٣٠ ، ح ١٠ .

المعطوف لمن° وَقَعَتْ° عليه (مَنْ°) ويصيرُ بمنزلةِ « كان يكفي زيدا وعمرًا » ، فيكون الذي هو أو في غير الذي هو خير° . وليس المراد ذلك° .

٢- وأما تقدير (كان°) فباطل° من وجهين :

أحدهما : أن حذف (كان°) مع اسمها وبقاء خبرها (١) ، لا يجوز° (٢) بقياسٍ إلا بعد (إن°) و (لو°) (٣) ومن ثم قال سيبويه - رحمه الله - : « لا تَقُلْ عبدَ الله المقتولَ بتقدير كُنْ عبدَ الله المقتول » (٤) وخالف المحققون الكسائي في تخريجه قوله تعالى (انتَهوا خيراً لكم) (٥) على تقدير : يَكُنْ الانتهاء خيراً لكم° .

الثاني : أتأ إذا قدّرنا (كان°) مدلولاً عليها بالأولى قدّرنا مرفوعها مرفوع الأولى كما أنك إذا قلت :

(١) في د : « تأخيرها » ، تحريف ، وصوابه من سائر النسخ° .

(٢) في ل : (لا يجوز أن)° .

(٣) يعني الشرطيتين ، وانظر أوضح المسالك ١٨٣/١ ، والأشمونى ١٩٥/١° .

(٤) في الكتاب ١٣٣/١ ما نصه : « واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول : عبد الله المقتول وأنت تريد : كن عبد الله المقتول . . . »° .

(٥) النساء ١٧١/٤° . وفي نصب (خيراً) ثلاثة أوجه : على تقدير « وأتوا خيراً » ، وهو مذهب سيبويه ، وعلى أنه وصف للمصدر المحنوف ، والتقدير : « انتهوا انتهاء خيراً » وهو مذهب الفراء ، والثالث مذهب الكسائي المذكور° . انظر المغني : ٧٠٢ - ٧٠٣ ، ومعاني القرآن ٢٩٥/١ ، والبيان ٢٧٩/١ ، وسيبويه ١٤٣/١° .

١١ - عَلَفَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً ...

..... (١) .

لا تَقْدَرُ (٢) : وَسَقَّاهَا غَيْرِي مَاءً بَلْ (وَسَقَيْتُهَا) • وذلك
لأنَّ الفعلَ والفاعلَ كالشيء الواحد فتقديرُ أحدهما مستلزمُ
لتقدير الآخر [بَعِينِهِ] (٣) • فعلى هذا إذا قَدَّرْتَ (كان) الأولى
قَدَّرْتَ فاعلها ، فيصير : (وكان هو) أي الصَّاع (٤) •

(١) هذا بعض بيت من الرجز منسوب لذي الرمة ، وهو بتمامه :

علفتها تبناً وماءً بارداً حتى شئت همالة عيناها

ورد في ملحقات شرح ديوانه ١٨٦٢ على أنه بيت من مشطور الرجز ،

وجاء قبله ثمة قوله : لما حططت الرحل عنها واردا

وورد بالرواية الأولى منسوباً الى بعض بني أسد في معاني القرآن
١٤/١ ، وذكر في الخزائن ٤٩٩/١ أنه نسب لذي الرمة وقال : « لم
أجده في ديوانه » • وورد غير منسوب في : الخصائص ٤٣١/٢ ،
والانصاف ٦١٣ ، وأمثالي ابن الشجري ٣٢٢/٢ ، وأمثالي المرتضى
٢٥٩/٢ ، والمغني ٧٠٣ ، وأوضح المسالك ٥٦/٢ ، وشرح شواهد
المغني للسيوطي ٩٢٩ • شئت : أقامت شتاء ، والمراد هنا : صارت •
وهمالة : من همت العين ، اذا صبت دمعها • ومن ذهب من النعاة الى
تقدير فعل محذوف يقدر : وسقيتها ماء •

(٢) في ل • هـ « يقدر » •

(٣) زيادة من هـ •

(٤) في ل • المضارع » ، وتحريف • والصاع : مكيال يأخذ أربعة أمداد ،
وهو هنا صاع من الماء • وجاء في اللسان (صوع) : « • • وفي الحديث

←

٣ - وأما تقدير (يكفي) : فَإِنَّهُ يُؤْذَنُ أَيْضاً بِالتَّغَايِرِ (١) ،
 كما أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : كَانَ يَكْفِي الْفَقِيهَ وَيَكْفِي الزَّاهِدَ ، آذَنَ
 بِذَلِكَ • وَسَبَبُهُ أَنَّ (يكفي) الثَّانِي لِأَنَّهُ هُوَ لِمَجَرَّدِ التَّوَكِيدِ ،
 فَذِكْرُهُ بِمَنْزِلَةِ لَوْ لَمْ يُذَكَّرْ • وَهُوَ لَوْ لَمْ يُذَكَّرْ آذَنَ الْعُطْفُ
 بِالتَّغَايِرِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا ذُكِّرَ •

٤ - ٥ : وَأَمَّا الْغَاءُ (مَنْ هُوَ) أَوْ الْغَاءُ (مَنْ هُوَ أَوْ فَي) :
 فَبَاطِلَانِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّ زِيَادَةَ الْأَسْمَاءِ لَا تَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ [٢٩٦ - ب]
 وَكَذَلِكَ زِيَادَةُ الْجُمْلِ • ثُمَّ إِنَّ الْكُوفِيِّينَ يُجِيزُونَ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا
 يُجِيزُونَهُ حَيْثُ يَظْهَرُ أَنَّ الْمَعْنَى [ه - ٢٨] مُقْتَضِرٌ إِلَى دَعْوَى
 الزِّيَادَةِ كَمَا فِي قَوْلِ لَبِيدَ :

١٢ - إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ (٢)

←
 أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْتَسِلُ بِالصَّاعِ ، وَيَتَوَضَّأُ بِالْمَدِّ •
 وَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ : وَكَانَ الصَّاعُ خَيْرًا ، وَهُوَ فَاسِدٌ •

- (١) كَمَا وَقَعَ التَّغَايِرُ بِمُقْتَضَى التَّخْرِيجِ الْأَوَّلِ •
 (٢) الْبَيْتُ لِلْبَيْدِ وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ ٢١٤ ، وَوَرَدَ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ فِي
 الْخَصَائِصِ ٢٩/٣ ، وَشَرْحَ الْمَنْفَعِلِ ١٤/٣ ، وَالْمُقَرَّبِ ١/٢١٣ ،
 وَالْعَيْنِي ٣/٣٧٥ ، وَالْخَزَانَةِ ٢/٢١٧ ، وَوَرَدَ غَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي : أَمَالِي
 الرَّجَاجِيِّ ٦٣ ، وَالْهَمْعِ ٢/٤٩ ، ١٥٨ • وَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ أَيْبَاتِ قَالِهَا
 لِابْنَتَيْهِ لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ ، وَأَوْصَاهُمَا فِيهَا أَلَّا تَخْمِشَا وَجْهًا ، وَلَا
 تَحْلُقَا شَعْرًا وَأَنْ تَقُولَا بِالَّذِي تَعْلَمَانِهِ مِنْ شَيْمِهِ • وَهُوَ يَدْعُوهُمَا فِي

فإنهم قالوا : (اسم) زائد ، لأنه إنما يقال : السلام على فلان ، ولا يقال : اسم السلام عليك ، فادعوا زيادة ذلك لهذا المعنى ، وهو مَقْصُودٌ (١) فيما نحن بصدده .

وقد يقال : إنَّ أَفْسَدَ هذين الوجهين الوجه المدعى فيه زيادة (مَنْ هُوَ) خاصّة . فإنَّ ذلك لا يُجِزُهُ أَحَدٌ ، لأنَّ المبتدأ يبقى بلا خبر ، والموصول بلا صلة . ويجب أنْ دعوى زيادة الاسم لا تخرجه عن (٢) استحقاقه لما يطلبه على تقدير عَدَمِ الزيادة .

الثاني : أنه إذا كان زائداً امتنع العطف عليه ، لأنه يصير بمنزلة ما لم يذكّر ، والعطف عليه يقتضي الاعتداد به وتقدّم جوابه فتناقضا .

٦ - وأمّا تقدير (أكثر) : فباطل لأنَّ أفعّل التفضيل لم يُحذف في كلامهم باقياً معموله ، لضعفه في العمل ، وجموده ، لأنه لا يشتى ولا يجمع ولا يؤكث .

٧ - وأمّا عطفه على (شعراً) : فهو أقرب من جميع

البيت الى البكاء عليه حلاً . و « اسم السلام عليكما » : كناية عن ترك ما كان أمرهما به من القول والبكاء عليه ، وذلك بعد انقضاء السنة . والشاهد في البيت زيادة (اسم) مع افتقار المعنى الى دعوى الزيادة . ومذهب البصريين مخالف لهذا ، وهو على حذف المضاف ، والتقدير : ثم اسم معنى السلام . وانظر الخصائص ٢٩/٣ .

(١) في د ، ل ، ف « مقصود » ، تحريف ، وصوابه عن ه .

(٢) في ل « من » .

ما ذكر ، لأن (أوفى) بمعنى أكثر ، فكأنه قيل : أكثر منك شعراً وخيراً ، إلا أن هذا يأباه ذكره (١) (منك) بعد (خير) ، ألا ترى أنك إذا قلت : كان يكفي من هو أكثر منك علماً وعبادةً لم يحتج إلى قولك (منك) ثانياً ؟ وقد يتكلف جواز هذا الوجه على أن تجعل (منك) الثانية مؤكدةً للأولى . والله تعالى أعلم .

(١) في هـ « ذكر » .

ومن كلامه (١)

مسألة (*)

قرأ الجمهور (وَقِيلَ) (٢) بالتَّصْب

فمن الأخفش : أئنه عطف على (سرهم ونجواهم) • وعنه
أيضاً : أئنه بتقدير : وقيل قيله •

وعن الزجاج : أئنه عطف على محل « الساعة » • وقيل :

(١) سقط « من كلامه » من ه • وفي ل : « ومن كلامه أيضاً » ، والمراد
ابن هشام •

(*) ورد نص هذه المسألة في البحر المحيط ٣٠/٨ ، وظاهره أنه من كلام
أبي حيان نفسه • وبين هذا النص ونص البحر فروق طفيفة لا تكفي
للجزم بتفاير الكاتبين • وأثبت في العواشي أبرز الفروق بين النصين •
والراجع عندي أن المسألة لأبي حيان ثم عزيت لابن هشام •

(٢) لأعراب « وقيله » تعلق بعدد من آيات سورة الزخرف نثبتها مع
أرقهامها : « أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى ورسلنا لديهم
يكتبون ٨٠ — — ٨٤ وتبارك الذي له ملك السموات
والأرض وما بينهما وعنده علم الساعة واليه ترجعون ٨٥ ولا يملك
الذين يدعون من دونه الشفاعة الا من شهد بالحق وهم يعلمون ٨٦ —
ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فأنى يؤفكون ٨٧ — وقيله يا رب
ان هؤلاء قوم لا يؤمنون ٨٨ — فاصفح عنهم وقل سلام فسوف
يعلمون ٨٩ — » •

على مفعول « يكتبون » المحذوف ، وقيل (١) : يكتبون أقوالهم
وأفعالهم ، وقيل : على مفعول « يعلمون » ، أي : يعلمون الحق
وقيله (٢) .

وقرأ السلمي وابنُ وثاب (٣) وعاصم والأعمش وحمزة :
بالخفض (٤) ، فقليل : عطف على « الساعة » ، أو على أئمتها واو القسم ،
والجواب محذوف ، أي : ليُنصَرَن أو الأَقْعَلَن بهم ما أشاء .

وقرأ الأعرج وأبو قِلابة ومُجاهِد والحسن وقتادة ومسلم بن
جندب (٥) بالرفع (٦) . وخُرِّجَ على (٧) أئته معطوف على « عِلْمُ
السَّاعَةِ » [هـ - ٢٩] على حذف مضاف أي : « وعلمُ قيله » ،
حذف [المضاف] (٨) وأقيم المضافُ إليه مقامه ، ورؤيَ هذا
عن الكسائي . وعلى الابتداء . وخبره « يا رَبِّ » إلى « لا يؤمنون » ،

(١) في البحر المحيط : « أي » بدل « وقيل » .

(٢) زاد هنا في البحر : « وهو قول لا يكاد يعقل » . وقيل : منصوب على
اضمار فعل أي ويعلم قيله .

(٣) في هـ : « ابن ريان » تعريف .

(٤) انظر النشر : ٣٥٤/٢ ، والتيسير : ١٩٧ .

(٥) في د : « خندعة » ، وفي ل، ف، هـ : « خندجة » ، وكلاهما تعريف .
وأنبت ما في البحر وتفسير القرطبي ١٢٣/١٦ ، وانظر فهرس
التراجم .

(٦) انظرها في المحتسب : ٢٥٨/٢ .

(٧) سقط « على » من ل .

(٨) زيادة من هـ .

أو على (١) أن الخبر محذوف "تقديره مسموع" (٢) أو متقبل ،
 فجملة النداء (٣) • وما بعده في موضع نصب بـ « وقيله » (٤) •
 وقرأ أبو قلابة : « يارب » بفتح الباء (٥) أراد : « ياربنا » ، كما
 تقول : يا غلاما ، ويتخرج على ما أجاز الأخفش : « يا قوم »
 بالفتحة ، وحذف الألف والاجتزاء بالفتحة عنها • وقال الزمخشري :
 « والذي قالوه - يعني من العطف (٦) - ليس بقوي في المعنى ،
 مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن
 اعتراضاً ، ومع تناقض النظم • وأقوى من ذلك وأوجه (٧) أن يكون
 الجر والنصب على إضمار حرف (٨) القسم ، وحذفه • والرفع

- (١) في هـ : « وعلى » •
 (٢) في د، ل، ف : « فممنوع » • وأثبت ما في هـ ، والبحر ، وهو كذلك في
 مشكل اعراب القرآن ٢/ ٢٨٥ ، واملاء العكبري ٢/ ١٢٣ •
 (٣) في هـ : « الابتداء » ، تحريف •
 (٤) في هـ : « مقول قيله » بدل : « ب وقيله » •
 (٥) أبدل من الياء ألفا ، وحذفها لدلالة الفتحة عليها ، ولخفة الألف •
 وقراءة أبي قلابة هذه بخفض « وقيله » • انظر مشكل اعراب القرآن
 ٢/ ٢٨٦ •
 (٦) عبارة « يعني من العطف » المعارضة من كلام مصنف المسألة ، وليست
 من كلام الزمخشري في الكشف ٣/ ٤٩٨ ، وأوردها أبو حيان في
 البحر ، وهذا يقوي ما ألفت إليه في أول المسألة في الحاشية : (★) •
 (٧) في د ، ل ، ف : « وأوجز » ، وأثبت ما في هـ ، والكشاف ٣/ ٤٩٨ •
 (٨) في د، ل، ف : « فعل » • تحريف ، وصوابه من هـ ، والكشاف ٣/ ٤٩٨ ؛
 والبحر ٨/ ٣٠ •

على قولهم : « اَيْمَنُ الله » ، « وَاَمَّا مائةُ الله » ، ويمينُ الله » ،
 و « لَعَمْرُكَ » (١) . ويكونُ قوله « اِنْ هؤُلاء قومٌ لا يؤمنون »
 جوابَ القسم (٢) . كآفته قال : وَاُقْسِمُ بقبيله [يا رب] (٣) أو :
 وقيله يا رب قَسَمِي اِنْ هؤُلاء قومٌ لا يؤمنون » (٤) . انتهى . وهو
 مخالفٌ لظاهر الكلام إذ يظهر (٥) أن قوله : « يا رب » . . .
 لا يؤمنون » متعلقٌ بـ « قيله » ، « ومن كلامه عليه السلام » (٦) .
 وإذا كان « ان هؤُلاء . . . » جوابَ القسم كان من إخبار الله تعالى
 عنهم وكلامه . والضميرُ في « قيله » للرّسول ؛ وهو المخاطبُ
 بقوله : « فاصفح عنهم » أي أعرض عنهم وتارِكهم (٧) وقُلْ
 سَلام (*) .

(١) المعروف في الأمثلة السابقة حذف أخبارها وجوبا مضمنة معنى القسم .
 (٢) في د،ل،ف : « فانه » ، تحريف . والصواب من هـ ، والكشاف ؛
 والبحر المحيط .

(٣) زيادة من الكشاف ٤٩٩/٣ ، خلت منها النسخ جميعا .

(٤) الكشاف : ٤٩٨/٣ - ٤٩٩ .

(٥) في هـ : « ويظهر » بدل « إذ يظهر » .

(٦) منقطت عبارة « ومن كلامه عليه السلام » من د،ل،ف . وهي من هـ ،
 والبحر .

(٧) في د،ل،ف : « ونازلهم » . وأثبت ما في هـ ، والبحر .

(*) وانظر هذه المسألة في : تفسير القرطبي ١٢٣/١٦ - ١٢٤ ، ومغني
 اللبيب ٦٠٤ - ٦٠٥ ، والمحتسب ٢٥٨/٢ ، والكشاف في القراءات
 ٢٦٢/٢ ، ومشكل اعراب القرآن ٢٨٥/٢ ، والبيان في اعراب القرآن
 ٣٥٥/٢ ، واملأء العكبري ١٢٣/٢ ، والاتقان ١٨٠/١ ، ومحاسن
 التأويل ٥٢٩١/١٤ ، وروح المعاني ٣٦/٨ .

ومن كلامه (*)

مسألة

لا خلاف في امتناع قتل المسلم بالحربي واختلف في قتله بالذممي واحتج [٢٩٧ - أ] من منعه بحديث : « لا يقتل مسلم بكافر » (١) .

وتقديره : أن « كافر » (٢) نكرة في سياق التثني فيعم الحربي وغيره . واختلف المانعون (٣) في الجواب .

فطائفة (٤) أجابوا عن ذلك مع قطع النظر عن الزيادة الواردة

(*) يدل سياق المسائل على أن المراد ابن هشام الأنصاري .

(١) ورد هذا اللفظ في حديث طويل أثبته البخاري في الجامع الصحيح ٤٠/١ ، كما جاء في : سنن النسائي ٢١/٨ ، وابن ماجه ص ٨٨٧ ، وأبي داود ٤/١٨٠ ، ١٨٤ ، ومستند الامام أحمد ١/٧٩ . ولم يرد مستقلا بحديث في غير ابن ماجه . وبسط ابن حزم في المحلى (أحكام الديات) الخلاف الفقهي في هذه المسألة . انظر المحلى ١٠/٣٥٠ - ٣٥٨ ، وارشاد الساري ١٠/٧٢ ، وطبقات الشافعية ٦/٧٤ .

(٢) في د ل ، ف : « ان كل كافر » . تحريف ، وصوابه عن ه .

(٣) يريد : المانعين من أن يعم الحديث الحربي وغيره ، وهم الذين يرون قتل المسلم بالذممي في القصاص . وقسمهم ابن هشام الى طائفتين ورد في هذه المسألة عليهما .

(٤) في د ، ل ، ف : « وطائفة » ، والأشبه بالصواب ما أثبته من ه .

في الحديث فقالوا : إنَّ قولَهُ « بكافر » عامٌ أريدَ به خاصٌ •
واختلفوا في توجيه ذلك على قولين (١) :

أحدهما : أنَّ المعنى : لا يقتل مسلم بكافر قتله في الجاهلية •
وذلك أنَّ قوماً من المسلمين كانوا يطالبون بدماء صدرت منهم في
الجاهلية ، فلما كان يوم [هـ - ٣٠] الفتح قال عليه السلام :
« كل دم في الجاهلية فهو موضوعٌ تحتَ قدَميَّ لا يقتل مسلمٌ »
بكافر » (٢) •

والثاني : أن المراد بالكافر الحربي ، فإنَّ غيره قد اختصَّ في
الإسلام باسم وهو الذمِّي • ولنا أن نمنع الأول بأنَّ العبرة بعموم
اللفظ ، لا بخصوص السبب ، والثاني بأنَّ الكافر لغةً وعرفاً مَنْ
قامَ به الكفرُ حريئاً كان أو ذمِّيّاً ، لأنَّه اسمُ فاعلٍ من « كَفَرَ » ،
والأصلُ عدم التخصيص • ويؤيِّده أنَّ الوعيد الوارد في التنزيل
للكافرين ليس مخصوصاً بالذمِّي بالاتِّفاق •

(١) في هـ : « وجهين » •

(٢) لم أجده بهذا اللفظ • وجاء في سنن ابن ماجه - مناسك - ١٠٢٥/٢
من حديث طويل : « ... ألا وإن كل شيء من أمر الجاهلية موضوع
تحت قدمي ، ودماء الجاهلية موضوعة ، وأول دم أضعه دم ربعة بن
الحارث » • وفي ارشاد الساري ٧٢/١٠ رواية عن الامام
الشافعي مفادها أن مناسبة حديث « لا يقتل مسلم بكافر » هي مسألة
دماء الجاهلية •

وطائفة أجابوا عنه (١) بعد ضم تلك الزيادة إليه وهي :
« ... ولا ذو عهد في عهده » (٢) ، ولهؤلاء أربعة أجوبة :

١ - أحدها : ما نقله عنهم الأصوليون ؛ وتقديره أن هذه الزيادة مفتقرة إلى ما يتم به معناها ، وكون المقتدر مدلولاً عليه بما ذكر أولى (٣) فتعين أن يقتدر : ولا ذو عهد في عهده بكافر (٤) . والكافر المقتدر الحربي ، إذ المصاهرة يقتل بالمصاهرة وحينئذ : فالكافر المملوك به الحربي تسوية بين الدليل والمدلول (٥) عليه .

ويجاب من وجهين :

أحدهما : أننا لا نسلكم احتياج ما بعد (ولا) إلى تقدير ؛

(١) زيادة من ل ، ف ه .

(٢) وردت هذه الزيادة بعد لفظ « لا يقتل مسلم بكافر » في سنن أبي داود ١٨٠/٤ - ١٨١ ، ومسند أحمد ١٨٠/٢ . ووردت بعد لفظ : « لا يقتل مؤمن بكافر في النسائي ٢١/٨ ، وابن ماجه ٨٨٨ ، ومسند أحمد ١١٩/١ ، ١٢٢ . وذو العهد : كافر ذو عهد ، أي ذو ذمة وأمان .

(٣) في ه : « أولا » . والأشبه بالصواب ما عليه النسخ الخطية .

(٤) ويكون تقدير الحديث على هذا : « لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده بكافر » .

(٥) في د ، ل ، ف : « الدليلين والمدلول عليه » ، وفي ه : « الدليلين والمذكور عليه » ، والأشبه بالصواب ما أثبت ، ويقويه عبارة ابن هشام التي سترد أول الكلام على الوجه الثاني .

لجواز أن يكون المراد به: أن العهد عاصم من القتل. والثاني (١): أن حمل الكافر المذكور على الحربي لا يحسن؛ لأن هدر دمه من المعلوم من الدين بالضرورة، فلا يتوهم متوهم قتل المسلم به.

ويُبعد هذا الجواب قليلاً أمران: أحدهما: أن مدلول الحديث حينئذٍ مستغنى عنه (٢) بما دل عليه قوله تعالى: (فَاتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مَدَّتِهِمْ) (٣)، فالحمل على فائدة جديدة (٤) أولى. الأمر الثاني: أن صدر الحديث ثفي فيه القتل قصاصاً لا مطلق القتل، فقياس آخره أن يكون كذلك.

والوجه الثاني: أن لا تسلك لزوم تساوي الدليل والمدلول عليه، لأنهما كلمتان لو لفظ بهما ظاهرَتين (٥) أمكن أن يراد بأحدهما غير ما أُريد بالأخرى [هـ - ٣١] فكذلك مع ذكر إحداهما وتقدير الأخرى. ويؤيده عموم: (والمطلقات) (٦).

(١) هذا هو السبب الثاني لعدم التسليم باحتياج ما بعد «ولا» إلى تقدير وذكر ابن هشام السبب الأول دون أن يشير إلى كونه أولاً حين قال: «لجواز أن يكون المراد به أن العهد عاصم من القتل». ولا يحتمل سياق الكلام غير هذا.

(٢) في د، ل: «مستغنى به»، وفي ف مستغرية، والصواب من هـ.

(٣) التوبة ٤/٩.

(٤) في هـ: «جلية».

(٥) في د، ل، ف: «ظاهرين». تحريف صوابه من هـ.

(٦) في البقرة ٢/٢٢٨: «والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن أن كن يؤمن بالله واليوم الآخر وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً...».

وخصوصاً (وَبَعُولَتُهُنَّ) (١) مع عود الضمير عليه (٢) .

٣ - والجواب الثاني : أن الأصل : لا يقتل مسلم ولا ذو عهدٍ في عهدِه بكافر ، ثم أُخِّرَ المعطوف على الجار والمجرور وليس في الكلام حذف البتة ، بل تقديم وتأخير ، وحينئذٍ فالتقدير : « بكافر حرّبي » وإلا لزم ألا يقتل ذو العهد بذِي العهد وبالذمّي (٣) .

٣ - والثالث : أن (ذو عهدٍ) مبتدأ و (في عهدِه) خبره ، والواو للحال أي : (لا يقتل مسلم بكافرٍ والحال أنه ليس ذو عهدٍ في عهدِه) . ونحن لو فرضنا خلّو الوقت عن عهدٍ لجميع أفراد الكفار لم يقتل مسلم بكافر .

وهذا الجواب حكى عن القُدوري (٤) وفيه بُعد ، لأن فيه إخراج الواو عن أصلها - وهو العطف - ومخالفة لرواية من روى : « ولا ذي عهد ٠٠ » (٥) بالخفض ؛ إمّا عطفًا على (كافر) كما يقوله الأكثرون ، وإمّا على (مسلم) كما قاله الحنفيّة ، ولكنه خفّض لجاورته المخفوض . وأيضاً فإنّ مفهومه حينئذٍ أن المسلم

(١) انظر الحاشية السابقة .

(٢) في هـ : « اليه » .

(٣) من الثابت بلا خلاف أن ذا العهد يقتل بذِي العهد وبالذمّي . انظر المحلى ٣٥٥/١٠ .

(٤) هو أحمد بن محمد أبو الحسين القُدوري الفقيه الحنفي . انظر فهرس التراجم .

(٥) لم أجد هذه الرواية في الستة ومسند أحمد .

يُقتلُ بالكافر مطلقاً في حالة كونِ ذي العهد في عهده ، وهذا لا يقوله أحد ؛ فإنه لا يقتلُ بالحربي اتِّفاقاً • إلا أنه لا يلزمُ الحنيفة ؛ فإنَّهم [٢٩٧-ب] لا يقولون بالمفهوم فضلاً عن أن يقولوا إنَّ له عموماً ، ولكنَّ ينتقلُ البحثُ معهم (١) إلى أصلِ المسألة • وقد يقال أيضاً : إنَّ كونَ مثلِ هذا الكلام لا يحتاج إلى تقدير — بناءً على حمله على التَّقديم والتَّأخير — بعيد ، لأنَّ الكلام إذا مضى على وجهٍ كانت فيه أجزاءهُ على (٢) الظاهر حالةً محلَّتها لم يَجْزُ •

٤ — والجواب الرابع : أنَّ « ولا ذو عهدٍ » معطوفٌ ، والعطف يقتضي المغايرة ، فَوَجَبَ أنْ يُحْمَلَ الكافرُ الأولُ على غيرِ ذي العهد ليتغايراً ؛ قاله (٣) بعضُهم ، وهذا غريب ، فإنَّ ذا العهد معطوفٌ على مسلم لا على كافر ، والعطف إنما يقتضي المغايرة بين المتعاطفين • ثمَّ لو كان المرادُ بالكافرِ ذا العهد لكانَ ذكرُ ذي العهد ثانياً استعمالاً للظاهر في موضعِ التَّضمُّن ، وهو (٤) لا يجوز ، أو لمْ يَحْسُنْ أنْ يُحْمَلَ بعدَ ذلك على خلافِ ذلك ، لأنَّ فيه تراجعاً ونقضاً لما مضى عليه الكلام ، ولهذا قال أبو [هـ-٣٣] عليٍّ ومَنْ وافقَه في قولِهِ تعالى (واللائي يئسْنَ من الحيضِ مِنْ نساءِكُمْ إنَّ ارتَبْتُمُ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ

(١) في د ، ل : « منهم » تحريف • والصواب من ف ، ه •

(٢) في ل ، ف : « في الظاهر » •

(٣) في هـ : « قال » تحريف •

(٤) زيادة من ه •

يَحِضْنَ (١) إِنَّ التَّقْدِيرَ : فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ، وَإِنَّهُ
حَذَافَ الْخَبَرِ مِنَ الثَّانِي لِدَلَالَةِ خَبَرِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ (٢) .

وقال بعضُ الناس : الأولُ أن يُقَدَّرَ (٣) الخبرُ مفرداً أي :
واللَّائِي لم يَحِضْنَ كذلك . لأنَّ تَقْلِيلَ (٤) المحذوفِ أوْلى ولأَنَّهُ
لو نَطِيقَ بالخبرِ لم يَحْسُنْ أنْ تُعَادَ الجُمْلَةُ بِرَأْسِهَا . فَاتَّفَقَ
الْفَرِيقَانِ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ . وَلَمْ يَحْمِلُوهُ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ :
وَاللَّائِي يَحِضْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ .
وَالَّذِي ظَهَرَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا لَمَّا ذَكَرْنَا . وَلِهَذَا أَيْضاً يَظْهَرُ أَنَّ
مَنْعُوا مِنَ التَّنَازُعِ فِي الْمُتَقَدِّمِ نَحْوَ « زَيْدٌ أَوْ كَرُمْتُ » (٥) ،
وَفِي الْمُتَوَسِّطِ نَحْوَ « ضَرَبْتُ (٦) زَيْدٌ أَوْ كَرُمْتُ » ، لِأَنَّ الْأَسْمَ
الْمُتَقَدِّمَ مُسْتَوِيَةً الْعَامِلِ قَبْلَ أَنْ يَجِيءَ الثَّانِي فَإِذَا جَاءَ الثَّانِي لَمْ
يُقَدَّرْ (٧) طَالِباً لَهُ بَعْدَ مَا أَخَذَهُ غَيْرُهُ . وَذَلِكَ فِي الْمُتَوَسِّطِ
أَوْضَحُ ، لِأَنَّ الْمُعْمُولَ يَلِي الْعَامِلَ الْأَوَّلَ . انْتَهَى — هَكَذَا وَجَدْتُ
بِخَطِّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ .

(١) الطلاق ٤/٦٥ « واللَّائِي يَحِضْنَ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ
فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ
يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْراً » .

(٢) انظر الإيضاح العضدي : ٤٥ .

(٣) في د ، ل ، ف : « تقدير » ، والصواب من هـ .

(٤) في هـ : « تليل » ، وليس بالوجه ، تحريف .

(٥) في هـ : « زيد » . تحريف .

(٦) في هـ : « حدث » .

(٧) زيادة من هـ .

مسألة اعتراض الشرط على الشرط (١)

للشيخ جمال الدين رحمه الله (٢)

هذا فصل "تتكلّم" فيه بحول الله تعالى وقوّته على مسألة
اعتراض الشرط على الشرط .

اعلم أنّه يجوز أن يتواردَ شرطان على جوابٍ واحدٍ في
اللفظ ، على الأصحّ ؛ وكذا في أكثر من شرطين . وربّما

(١) في هـ : « يتلوه مسألة ٠٠٠٠ » .

(٢) وقع في نص هذه المسألة الوارد في نسخ الأشباه الخطية والمطبوعة تقديم وتأخير مغل ي زيد في مقداره على الصفحة : « وقد أفتت في تصحيحه من رسالة خطية صنفها حسن الجبرتي (١١١٠ - ١١٨٨) هـ وعنوانها : « مأخذ الضبط فيما يتعلق باعتراض الشرط على الشرط » ، (الظاهرية بدمشق ١٨٣٧/عام) ، وفيها وجدت النص الصحيح لهذه المسألة معزواً الى صاحبها ابن هشام . ووجدت تعليقاً هاماً للجبرتي على هامش الورقة (٩) منها ، وهذا نصه : « وليعلم أنني ما عدلت عن العزو الى الأشباه والنظائر ، وعزوتها الى صاحبها الأصلي الا لكوني وجدت نسخة أشباه قديمة ، وعليها بخط مؤلفها : « بلغ قراءة علي وكتبه مؤلفه في أكثر من أن يحصى من أوراقها » ، مع أنه وقع في هذه الرسالة من الأشباه تقديم ورقة عن محلها ، وأظن ذلك جارياً في نسخ الأشباه جميعها ، فاني وجدت ثلاث نسخ نسجت على هذا المنوال فاحتجت الى نقل هذه الرسالة من رسائل ابن هشام كما هي ليكون ذلك

تَوَهَّمْ مَتَوَهَّمْ (١) من عبارة النِّجَاحِ حيثُ يقولون : اعتراض الشرط على الشرط ، أنه ذلك لا يكونُ في أكثر من شرطين ، وليس كذلك ، ولا هو مرادهم . ولنُحَقِّقْ أولاً الصورة التي يقالُ فيها في اصطلاحهم : اعتراض الشرط على الشرط - فإن ذلك ممّا يقع فيه الالتباسُ والغلطُ ؛ فقد وَقَعَ ذلك لجماعةٍ من النُّجَاحِ والمفسِّرين - ثمَّ تَكَلَّمْ على البحث في ذلك والخلاف في جَوَازِهِ وتوجيهه .

فَنَقُولُ : ليسَ منَ اعتراضِ الشرطِ على الشرطِ واحدةٌ من هذه المسائل الخمس التي سنذكرُها :

أَحَدُهَا : أن يكونَ الشرطُ الأوَّلُ مقترفاً بجوابه ، ثمَّ يأتي الشرطُ الثاني بعدَ ذلك ، كقولِهِ سُبْحَانَهُ : (يَاقَوْمُ إِنِّ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنِّ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ) (٢) خِلَافاً لِمَنْ غَلِطَ فِيهِ فَجَعَلَهُ (٣) من الاعتراض . وقائلُ هذا من

وسيلة الى تصحيح نسخ الاشياء . انتهى كلام الجبرتي . وظاهر من التعليق السابق أن الخلل قد وقع في نسخة أشباه قديمة لا يبعد أن تكون أصلاً لكل النسخ التي بين أيدينا ، ولهذا عولت على اعتماد نص مسألة ابن هشام المثبت ضمن رسالة الجبرتي في المعارضة ، ورمزت لها بالرمز (ض) . ولم أتمكن من ترقيم صفحات المسألة بأرقام الأصل (د) ، ولا بأرقام الطبعة الهندية (هـ) لأن ذلك بات متعذراً بعد التغيير الناجم عن تصويب المسألة .

(١) سقط « متوهم » من هـ .

(٢) يونس ٨٤/١٠ . وأولها : « وقال موسى » .

(٣) في ض : « غلط وجعله » .

الحقّ على مراحل ؛ الأتّة إذا ذكرَ جوابُ الأوّلِ تالياً له ، فأبي
اعتراض هنا ؟

الثانية : أن يقترنَ الثاني بفاء الجواب لفظاً نحو : إن
تكلّمَ زيدٌ فإنّ أجادَ فأحسنَ إليه ؛ لأنّ الشرطَ الثاني
وجوابه جوابُ الأوّل .

الثالثة : أن يقترنَ (١) بها تقديرًا نحو (فأما إن كان من
المقربين) (٢) . خلافاً لمن استدلّ بذلك على تعارض الشرطين ،
لأنّ الأصلَ (٣) عند الشحاة : مهما يكن من شيء فإن كان
المستوفى من المقربين فجزاؤه روح ، فحذفت (مهما)
وجملة شرطها ، وأُنيب عنها (أمّا) فصار : (أمّا فإن كان) (٤) .
فقرّوا من ذلك لوجهين :

أحدهما : أنّ الجواب لا يلي أداة الشرط بغير فاصل .

[و (٥) الثاني : أنّ الفاء في الأصل للعطف ، فحقّها أن
تقع بين شيئين ، وهما المتعاطفان (٦) ، فلمّا أخرّجوها في باب
الشرط عن العطف ، حفظوا عليها المعنى الآخر ، وهو التوسط

(١) أي الشرط الثاني . وفي ل : « تقترن » ، تصحيف .

(٢) الواقعة ٨٨/٥٦ . وبعدها : « ٠٠٠ فروح وريحان وجنة نعيم » .

(٣) في ل : « الشرط » ، تعريف .

(٤) تمام التقدير : أما فإن كان من المقربين فجزاؤه روح .

(٥) زيادة من ض .

(٦) في ل : « المتعاطفان » ، تعريف .

فوجب أن يُقَدِّمَ شيءٌ مِمَّا فِي حَيْزِهَا (١) عليها إصلاحاً (٢) لِلنَّفْظِ .
 فَقَدِّمَتْ جُمْلَةُ الشَّرْطِ الثَّانِي لِأَنَّهَا كَالْجُزْءِ الْوَاحِدِ ؛ كَمَا
 قَدِّمَ الْمَفْعُولُ فِي (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) (٣) . فصار : أَمَّا
 إِنْ كَانَ مِنَ الْمُتَقَرَّرِينَ فَفَرَّوْحَ (٤) ، فَحَذِفَتْ الْفَاءُ الَّتِي
 [هِيَ] (٥) جَوَابُ (إِنْ) ، لِئَلَّا تَلْتَقِيَ فَاءَانِ . فَتَلَخَّصَ أَنَّ
 جَوَابَ (٦) (أَمَّا) لَيْسَ مُحذَوْفًا ، بَلْ مُقَدِّمًا بَعْضُهُ عَلَى الْفَاءِ ،
 فَلَا اعْتِرَاضَ (٧) .

الرابعة : أَنَّ يُعْطَفَ عَلَى فِعْلِ الشَّرْطِ شَرْطٌ آخَرُ كَقَوْلِهِ
 سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : (وَإِنْ تَوَلَّوْا مِنْهَا وَتَسْتَكْبِرُوا يَأْتِكُمْ أَجُورُكُمْ وَلَا
 يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالُكُمْ إِنْ يَسْأَلَكُمُوهَا فَيُحْفِقْكُمْ
 تَبَخَّلُوا) (٨) . وَيَقْتَضِيهِمْ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّ هَذَا مِنْ

(١) فِي دُوسَائِرِ النَّسَخِ : « خَيْرُهَا » ، وَصَوَابُهُ عَنْ ض .

(٢) فِي د ، ل ، ف : « اصْطِلَاحًا » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ هـ : ض .

(٣) الضَّحَى ٩٣/٩ . وَانْظُرْ رَغْبَةَ الْأَمَلِ ١٥٤/٣ .

(٤) فِي دُوسَائِرِ النَّسَخِ « فُرُوح » ، وَصَوَابُهُ عَنْ ض .

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ هـ ، ض .

(٦) سَقَطَ « أَنْ جَوَابُ » مِنْ ل .

(٧) انْظُرْ فِي وَجُوهِ اِعْرَابِ آيَةِ الْوَاقِعَةِ : الْبَيَانُ ٤١٩/٢ ، وَمَشْكَلُ اِعْرَابِ

الْقُرْآنِ ٣٥٤/٢ ، وَأَمَلَاءُ الْعَكْبَرِيِّ ١٣٧/٢ ، وَرُوحُ الْمَعَانِي ٣٣٣/٨ ،

وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٢١٦/٨ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٣٩٦/٢ - ٣٩٧ .

(٨) سُورَةُ مُحَمَّدٍ ٣٦/٤٧ - ٣٧ .

اعتراض الشرط على الشرط (١) ، وليس بشيء .

الخامسة : أن يكون جواب الشرطين محذوفاً . فليس من الاعتراض نحو (ولا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي) (٢) الآية . وكذلك (٣) (وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها) (٤) / الآية ، خلافاً لجماعة من النحويين منهم ابن مالك (٥) وحججنا على ذلك أننا نقول : تقدّر جواب الأول تالياً له مدلولاً عليه بما تقدّم عليه ، وجواب الثاني كذلك ، مدلولاً عليه بالشرط الأول وجوابه المتقدّمين عليه . فيكون التقدير في الأولى (٦) : إن أردت

(١) شرح الكافية لابن مالك (ورقة ١٠٩ / مخطوط الظاهرية بدمشق ١٧٥٤ / عام) .

(٢) هود ٣٤ / ١١ وتتمتها : « ولا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم هو ربكم واليه ترجعون * » .

(٣) سقطت الواو من ل .

(٤) الأحزاب ٣٣ / ٥٠ وفيها : « يا أيها النبي انا أحللتنا لك أزواجك وامرأة مؤمنة » ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي أن يستنكحها * » و (امرأة) منصوب بفعل محذوف ، والتقدير : « ويعل لك امرأة » ، على الأوجه ، وانظر البيان ٢ / ٢٧١ .

(٥) عد ابن مالك هذه الحالة من اعتراض الشرط على الشرط ، وقال معقياً على آية هود : « ولا يَنْفَعُكُمْ : دليل على الجواب المحذوف ، وصاحب الجواب أول الشرطين ، والثاني مقيد له مستغن عن جواب » شرح الكافية لابن مالك ، الورقة ١٠٩ .

(٦) في النسخ جميعاً : « الأول » ، وسياق الكلام يقتضي ما أثبت ، والمراد الآية الأولى .

أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ فَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ فَإِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ فَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي (١) ، وكذا التقدير في الثانية . ومثل ذلك أيضاً بيت الحماسة :

١٣ - لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ

لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا (٢)

فَتَدْبِرُهُ فَإِنَّهُ حَسَنٌ .

وإذا قد عرفت أننا لا نريد شيئاً من هذه الأنواع بقولنا : « اعتراض الشرط على الشرط » ، فاعلم أن مرادنا نحو : « إِنْ رَكِبْتَ إِنْ لَيْسَتْ فَأَنْتَ طَالِقٌ » . وقد اختلفت أوجه في صحة هذا التركيب ، فمنعه بعضهم على ما حكاه ابن الدهقان ، وأجازه الجمهور . واستدل بعض المجيزين بالآيات السابقة ، وقد بينّا أنها ليست مما نحن فيه لا في ورده ولا صدوره (٣) وإلّا الدليل في قوله سبحانه : (ولولا رجال

(١) انظر المغني ٦٧٩ - ٦٨٠ .

(٢) البيت لقريط بن أنيت العنبري ، وهو منسوب إليه في : شرح الحماسة للتبريزي ١٧/١ ، والخزانة ٣/٣٢٢ ، وورد غير منسوب في المغني ٢٨٤ ، وتقدير البيت فيه : لكنني من قوم ليسوا في شيء من الشر وإن هان وإن كانوا ذوي عدد .

(٣) المصدر - بالتحريك - : الاسم من قولك : صدرت عن الماء وعن البلاد . وهو تقيض الورد . (اللسان صدر) ، يريد : ليست مما هو فيه في شيء البتة .

مُؤْمِنُونَ (١) إِلَى قَوْلِهِ (لَعَذَابُنَا) (١) فَالشَّرْطَانِ وَهُمَا (لَوْلَا) وَ (لَوْ) قَدْ اعْتَرَضَا وَلَيْسَ مَعَهُمَا إِلَّا جَوَابٌ وَاحِدٌ مُتَأَخَّرٌ عَنْهُمَا ، وَهُوَ (لَعَذَابُنَا) ، وَفِي آيَةٍ أُخْرَى عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ (٢) وَهِيَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ (إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ ۖ ۰۰۰۰) (٣) ۰ فَإِنَّهُ (٤) زَعَمَ أَنَّ قَوْلَهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ (الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ) (٣) عَلَى تَقْدِيرِ الْفَاءِ أَيْ (فَالْوَصِيَّةَ) (٥) ۰ فَعَلَى مَذْهَبِهِ يَكُونُ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ ، وَأَمَّا إِذَا رُفِعَتْ (الْوَصِيَّةُ) بِـ (كُتِبَ) فَهِيَ كَالْآيَاتِ السَّابِقَاتِ فِي حَذْفِ (٦) الْجَوَابَيْنِ ۰ وَهَذَانِ الْمُوَطَّئَانِ اخْطَرَا لِي قَدِيمًا وَلَمْ أَرَهُمَا الْغَيْرِي (٧) ۰ وَمِمَّا يَدُلُّ

(١) الفتح ٢٥/٤٨ ، وفيها : « ۰۰۰ ۰ ۰ لَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُنَّ أَنْ تَطْؤُوهُنَّ فَنُصِيبِكُمْ مِنْهُنَّ مَعْرَةً بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيَدْخُلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَابُنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا » ۰
(٢) أَيْ الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ ۰

(٣) البقرة ١٨٠/٢ وَهِيَ : « كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ * » ۰

(٤) فِي د ، ل ، ف « فَاَنَّ » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ مِنْ هـ ۰
(٥) هَذَا إِذَا جَعَلْنَا « الْوَصِيَّةَ » مُصَدَّرًا ، فَإِذَا جَعَلْنَاهَا اسْمًا جَازَ رَفْعُهَا بِـ (كُتِبَ) عِنْدَ الْأَخْفَشِ ۰ انْظُرْ مُشْكَلَ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ ١/٨٣ - ٨٤ ، وَضَعَفَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ وَجْهَ تَقْدِيرِ الْفَاءِ ، لِأَنَّ مَوْضِعَهُ الشَّعْرَ ، ثُمَّ ذَكَرَ الشَّاهِدَ (١٦) التَّالِيَّ ۰ انْظُرِ الْبَيَانَ ١/٤١ ، وَإِمْلَأِ الْمَكْبَرِي ١/٤٦ ۰

(٦) فِي هـ « هَذَيْنِ » ، فِي مَوْضِعِ « حَذْفِ » ، تَحْرِيفٌ ۰
(٧) فِي د ، ل ، ف : « لَفَةً » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ هـ ، ض ۰

[عليه] (١) أيضاً قول الشاعر :

١٤ - إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تَذْعَرُوا تَجِدُوا

مِنَّا مَعَاقِلَ عَزٍّ زَانِهًا كَرَمٌ (٢)

وقد استعمل ذلك الإمام أبو بكر بن دريد - رحمه الله - في مقصورته حيث يقول :

١٥ - فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلَّتْ

نَفْسِي مِنْ هَاتَا فَقُولَا لَالَعَا (٣)

وإذ قد عرفت صورة المسألة وما فيها من الخلاف ، وأن الصحيح جوازها ، فاعلم أن المجيزين لها اختلفوا في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين على ثلاثة مذاهب فيما بلغنا :

(١) زيادة من هـ .

(٢) ورد البيت دون نسبة في : المغني ٦٨٠ ، والهمع ٦٣/٢ ، والأشموني ٣٣٩/٢ ، وتصريح الأزهري ٣٢٠/٢ ، والخزانة ٥٤٨/٤ ، والدرر ٧٩/٢ . واستشهد به ابن هشام هنا على صحة عبارة الطلاق السابقة ، فقد اجتمع في البيت شرطان لجواب واحد . وسيتكرر البيت في الشواهد (١٦ ، ٢١ ، ٢٢) .

(٣) البيت في شرح مقصورة ابن دريد للتبريزي ٥٢ ، وجاء منسوبة إليه في المغني ٦٨٠ ، والخزانة ٥٤٨/٤ ، وفي الانشاد ٨٤٤ من مخطوط شرح أبيات المغني للبغدادي ، وألت : نجت . لعا : كلمة يدعى بها للعائر معناها الارتفاع . وظاهر في البيت اعتراض الشرط على الشرط . وسيق البيت هنا للممثل لأن ابن دريد من المولدين .

أحدهما أنه إنما يقع بمجموع أمرين ، أحدهما : حصول كل^(١) من الشرطين ، والآخر كون الشرط الثاني واقعاً قبل وقوع الأول ، فإذا قيل : « إن ركبت إن ليست فأتت طالق » .

فإن ركبت فقط ، أو ليست فقط ، أو ركبت ثم ليست لم تطلق فيهن ؛ وإن ليست ثم ركبت طلقت . هذا قول جمهور النحويين والفقهاء . وقد اختلف [(٢)] النحويون في تأويله على قولين (٣) :

أحدهما : قول الجمهور : أن الجواب المذكور للأول ، وجواب الثاني محذوف ، لدلالة الأول وجوابه عليه . الدليل على أن الشرط [الأول] (٤) وجوابه يدلان على [جواب] (٥) الشرط (٥) (يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين) (٦) ، فهذا بتقدير : إن كنتم مسلمين فإن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ، فحذف الجواب لدلالة

(١) في ل « كون » ، تحريف .

(٢) سقط من د ، وأثبت من سائر النسخ .

(٣) في د ، ل ، ف : « فريقين » ، وفي هـ : « مذهبين » ، وأثبت ما في ض ، وهو الأشبه بالصواب .

(٤) زيادة من ض خلت منها نسخ الأشياء .

(٥) بدأ هنا الاختلاف بين ض وأصول الأشياء جميعاً بسبب التقديم والتأخير الذي وقع في نسخ الأشياء . وانظر ص (٧٨) ح (٢) .

(٦) يونس ٨٤/١٠ . وأولها : « وقال موسى » .

ما تَقَدَّمَ عليه • وهذا القول من الحُسْنِ (١) بمكان، لأنَّ القاعدة
أَنَّهُ إِذَا تَوَارَدَ - في غيرِ مسألتينَا - على جوابٍ واحدٍ شَيْئَانِ كُلٌّ
منهما يقتضي جواباً ، كانَ الجوابُ المذكورُ للأوَّلِ ، كقولِكَ :
« والله إنَّ تَأْتِيَنِي الْأَكْثَرُ مَسْئَلَةً » - بالتَّأَكِيدِ - جواباً للأوَّلِ ،
و « وإنَّ تَأْتِيَنِي وَاللهِ أَكْثَرُ مِنْكَ » - بِالْجَزْمِ - جواباً للشَّرْطِ •
وكذا (٢) القياسُ يقتضي في مسألةٍ تَوَارَدَ شَرْطٌ على شَرْطٍ
أَن يكونَ الجوابُ للسَّابِقِ منهما ، ويكونَ جوابُ الثَّانِي محذوفاً
لِدَلَالَةِ الأوَّلِ وجوابِهِ عليه ، فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَ في وَقْعِ
المُعَلَّقِ (٣) - على ذلك - أَن يكونَ الثَّانِي واقِعاً قَبْلَ الأوَّلِ
ضَرُورَةً لِأَنَّ (٤) « الأوَّلَ قائمٌ مَقَامَ الجوابِ ، حتَّى إِنَّ الكُوفِيِّينَ
وأبا زَيْدٍ والمُبَرِّدَ - رحمهم اللهُ - يزعمونَ في نحو « أَنْتَ ظَالِمٌ »
إِنَّ فَعَلْتَ » (٥) أَنَّ السَّابِقَ على الأداة هو الجوابُ لا دَلِيلٌ على
الجوابِ • الجوابُ لا يَدَّ من تأخُّرِهِ على الشَّرْطِ لِأَنَّهُ أَثَرُهُ
وَمُسَبَّبُهُ ، فَكَذَلِكَ الدَّلِيلُ على الجوابِ ، لِأَنَّهُ قائمٌ مَقَامَهُ
وَمُعْنٍ في اللَّفْظِ عنه •

(١) في ض : « من الحق بمكان » •

(٢) في د ، ل ، ف ، هـ « فكذا » ، والأوجه ما أثبت من ض •

(٣) المعلق في مثالنا : « ان ركبت ان لبست فانت طالق » هو الطلاق ، فهو

معلق بوقوع اللبس ثم الركوب حسب رأي الجمهور كما تقدم •

(٤) في النسخ جميعاً ، و (ض) ، « أن » والأشبه بسياق الكلام ما أثبت •

(٥) انظر هذا المثال في الخصائص ٢٨٣/١ ، والانصاف ٦٣٢ ، والمفني

٦٨٧ ، والشذور ٣٤٨ •

وقد يجوزُ في هذا أنْ في كلٍّ من الجُمْلَتَيْنِ مَجَازاً ، فمجازُ
الأولى بالفَصْلِ (١) بينها وبينَ جوابها بالشرطِ الثاني ، ومجازُ
الثانية بحذفِ جوابها . وعلى هذا فيجوزُ كونُ الشرطِ [الأوَّل] (٢)
ماضيّاً ومضارعاً ، وأمّا الشرطُ الثاني فلا يجوزُ في فصيحِ الكلام
أن يكون إلاّ ماضياً ، لأنَّ القاعدةَ في الجوابِ أنّه لا يُحذفُ إلاّ
والشرطُ (٣) ماضٍ ، فأما قوله :

١٦ — إِنْ تَسْتَغِيثُوا رَبَّنَا إِنْ تَذَعَّرُوا تَجِدُوا

مَتَا مَعَاقِلَ عِزِّ زَانِهَاتِ كَرَمٍ (٤)

فَصَرُورَةٌ كَقَوْلِهِ :

١٧ — يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ

إِنَّكَ إِنْ يَصْرَعَ أَخُوكَ تَصْرَعُ (٥)

(١) في النسخ جميعاً « الفصل » ، وأثبت ما في ض ، وهو أشبه بسياق الكلام .

(٢) زيادة من هـ ، ض .

(٣) في النسخ جميعاً : « الأول والشرط » ، كذا ، وصوابه عن ض . وانظر قاعدة حذف الجواب في الهمع ٦٢/٢ ، والغزاة ٥٤١/٤ .

(٤) تقدم في الشاهد (١٤) ، وموضع الاستشهاد به هنا : وقوع الشرط الثاني المحذوف جوابه مضارعاً للضرورة ، والقياس مضيه . وانظر الغزاة ٥٤٨/٤ .

(٥) هذان بيتان من مشطور الرجز . وهما من شواهد الكتاب ٤٣٦/١ منسويين الى جرير البجلي ، وكذلك في العيني ٤٣٠/٤ . ووردا دون نسبة في : المقتضب ٧٢/٢ ، وضرائر القراز ١٥٦ ، وأمالي ابن

القول الثاني : قول ابن مالك - رحمه الله - أن الجواب للأوّل (١) كما يقوله الجمهور ، لكن الشرط الثاني لا جواب له ، لا مذكور ولا مقدّر ، لأنّه مُقَيّدٌ للأوّل بقيّده بحال واقعة موقعه (٢) ، فإذا قلت : « إن ركبت إن لبست فأنت طالق » فالمعنى : إن ركبت لبسة فأنت طالق ؛ وكذلك التقدير في البيت : إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا • فهو موافق للجمهور في اشتراط تأخير المقدّم وتقديم المتوخّر ، لكن تخريجه مخالف لتخريجهم •

وعندي أن ما ادّعوه أولى من جهات :

الشجري ٨٤/١ ، والانصاف ٦٢٣ ، وابن يعيش ١٥٨/٨ ، والمقرب ٢٧٥/١ ، والمغني ٦١٠ ، والهمع ٧٢/١ ، ١٦/٢ • ونسبه في الخزانة ٣/٢٩٦ ، ٦٤٣ لعمر بن خثّارم • والأقرع بن حابس من الصحابة ، وكان هذا الرجز في المنافرة قبل اسلامه • والشاهد : رفع (تصرع) ، وحمله سيبويه على التقديم والتأخير للضرورة وذلك على أن التقدير : انك تصرع ان يصرع أخوك • وعند المبرد على تقدير فاء الشرط ومبتدأ للضرورة ، والتقدير : انك ان يصرع أخوك فأنت تصرع • وانظر شرح الكافية ٢/٢٥٦ - ٢٥٧ • وذكر صاحب الخزانة في ٣/٤٠٠ أن للبيت الثاني رواية أخرى هي :

..... انك ان تصرع أخاك تصرعوا

بالجمع ، ويريد : الأقرع وخصومه ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية •

(١) في د ، ل ، ف : « الأول » ، تحريف ، وصوابه عن ض : ه •

(٢) مخطوط شرح الكافية لابن مالك ، الورقة ١٠٩ •

أحدها : أن دعواهم جارية على القياس ، فإن الشرط يكون جوابه ظاهراً ومقدراً . ودعواه خارجة عن القياس ؛ لأنه جعله شرطاً لا جواب له ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، وكان ادعاء ما يجري على القياس أولى .

الثاني : أن ما ادعاه لا يطرده له إلا حيث يمكن اجتماع الفعلين (١) كالأمثلة السابقة . أمّا إذا قيل : « إن قمت إن قعدت فأت طالق » ، فإنه لا يمكن أن يقدر في ذلك : إن قمت قاعدة ، فإن هذا من المحال ، وينبغي على قوله أنها لا تطلق (٢) . وكذلك إذا لم يجتمع الفعلان في العادة ، وإن لم يتضادا نحو : « إن أكلت إن شربت » وكذلك إذا قال : « إن صليت إن توضأت أثبت » (٣) ، فإنه لا يصح أن يقدر : إن صليت متوضئاً ، بمعنى موقعاً للوضوء ، فإنهما لا يجتمعان .

الثالث : أن الشرط بعيد من مذهب الحال ، ألا ترى أنه للاستقبال ، والحال حال كلفظها وبابها المقاركة ؛ وإذا تباعد ما بين الشيئين لم يصح التجويز بأحدهما عن الآخر . وقد فص هو (٤) على أن الجملة الواقعة حالاً شرطها ألا تصدّر بدليل

(١) في نسخ الأشياء جميعاً : « اللفظين » ، وما أثبتته عن ض ، ويؤيده ما سيرد بعد أسطر .

(٢) في النسخ جميعاً : « لاتطلق أصلاً » ، والأشبه بالصواب أثبتته عن ض .

(٣) في د ، ل ، ف : « أثبت » ، والأشبه بالصواب أثبتته ، عن ض ، ه . وتكرر هذا الاختلاف في غير موضع من المسألة .

(٤) الضمير عائد على ابن مالك .

استقبال (١) ، لما بينهما من التنافي . نَعَمْ [رأيتُ] (٢) في مسائل
 القصريّ عن الشيخ أبي علي - رحمه الله - إجازة ذلك في نحو :
 « لأضربنّه إن ذهبَ أو مكثَ » و « لأضربنّه إن ذهبَ
 وإن مكثَ » (٣) .

والذي يتحرّر لي أنّ الحال - كما ذكر الشحا - على
 ضربين : حالٍ مقارنة ، وحالٍ مُستظرة وتُسمّى (٤) حالاً مُقدّرة (٥) ،
 فالأولى واضحة ، الثانية نحو (فادخلوها خالدين) (٦) ، فإن الخلود
 ليس شيئاً يقارن الدخول ، وإنما هو استمرار في المستقبل . ويقدر
 النحويّون ذلك : ادخلوها مُقدّرِينَ الخلود . وكذلك (لتَدْخُلْنَ
 المسجدَ الحرامَ إن شاءَ الله آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ) (٧)

(١) انظر التسهيل ١١٢ .

(٢) زيادة من ض ، خلت منها نسخ الأشياء .

(٣) جعل جمليّ الشرط على معنى الحال . قال ابن هشام : « .. لأن
 المعنى : لأضربنه على كل حال اذ لا يصح أن يشترط وجود الشيء وعدمه
 لشيء واحد » . المغني ٤٤٥ . وقد أشار سيبويه الى ذلك فقال :
 « ... وتقول : لأضربنه ذهب أو مكث ، كأنه قال : لأضربنه
 ذاهباً أو ماكثاً ، ولأضربنه ان ذهب أو مكث » . الكتاب ٤٨٩/١ .

(٤) في هـ : « ونعني » ، تحريف .

(٥) انظر تفصيل هذا في المغني : ٥١٧ .

(٦) الزمر ٧٣/٣٩ .

(٧) الفتح ٢٧/٤٨ . وبعده « ومقصرين لا تغافون فعلم ما لم تعلموا
 فبجعل من دون ذلك فتعاً قريباً » .

أي : مقدّرين ، فإنّهم في حالة الدخول لا يكونون مُحكّقين ومُقَصّرِينَ ؛ إنّما هم مُقدِّرون الحلق والتقصير فهذه (١) الحال لا يمتنع اقترانها بحرف الاستقبال لأنّها مستقبلّة بخلاف [الحال] الأولى (٢) . وعلى هذا صحّة مسألة أبي عليّ وصحّة تخريج المصنّف مسألة الشرط ، أعني صحّتها من هذا الوجه ، لا صحّتها مطلقاً ، فإنّها معترضة بغير ذلك . نعم ، ويتّضح - على هذا - بطلان تعميم ابن مالك امتناع اقتران الحال بحرف الاستقبال . وقد اتّضح الأمر في تحقيق هذين الوجهين والحمد لله .

والمذهب الثاني : فيما (٣) يقع [به] (٤) مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين : حكى لي بعض علمائنا عن إمام الحرمين (٥)

(١) في د ، ل ، ف « فهذا » ، تحريف وصوابه من ض . وجاء في موضعه في ه : « ان » ، وأظنه زيادة ممن طبع (ه) بعنايتهم لاصلاح الكلام ، وأنّى له أن يصلح وحقيقة الأمر على ما ثبت لنا من التقديم والتأخير المخل . والكلام الذي يبدأ هنا تقدم خطأ في نسخ الأشباه جميعاً ، ففي ه : تقدم الى السطر (١٣) من الصفحة (٣٥) ، وآخر هذا الكلام المتقدم قوله : « ما ورد في كلامه تعالى » ، ووقع في السطر (١٠) من الصفحة (٣٧) من النسخة المطبوعة (ه) .

(٢) في نسخ الأشباه جميعاً « بخلاف الأول » ، وأثبت الأوجه عن ض .

(٣) في نسخ الأشباه : « ما » ، تحريف ، وصوابه عن ض .

(٤) زيادة يقتضيها سياق الكلام ، ويرجعها ما صدر به المصنّف القول على المذاهب الثلاثة . انظر : ص (٨٥) السطر (١٠ ، ١١) .

(٥) هو عبد الملك بن عبد الله الجويني ، وانظر فهرس التراجم .

— رحمه الله — أن القائل إذا قال : « إن ركبت إن لبست فأنت طالق » كان الطلاق متعلقاً على حصول الركوب والشبس سواء أوقعنا على ترتيبها في الكلام ، أم متعاكسين أم مجتمعين . ثم رأيت هذا القول محكيّاً عن غير الإمام رحمه الله .

والذي يظهر لي فساد هذا القول ، لأن قائله لا يخلو أمره [من] (١) أن يجعل الجواب المذكور لمجموع الشرطين ، أو للأوّل فقط ، أو للثاني فقط .

لا جائز أن يجعله جواباً لهما معاً ؛ لأنّه إمّا أن يتقدّر بين الشرطين حرفاً رابطاً ، أو لا . فإن لم يتقدّر لم يصح أن يوردا على جواب واحد ، لأنّ ذلك نظير أن تقول (٢) : « زيد عمرو عندك » وتقول (٣) : (عندك) خبر عنهما . فيقال لك : هلاّ إذ شركت بين الاسمين في الخبر الواحد أتيت بما يربط بينهما . وإن قدرته فلا يخلو ذلك الذي تقدّره من أن يكون فاءً أو واواً إذ لا يصح غيرهما . فإن قدرته فاءً كالفاء المقدّرة في قوله :

١٨ — مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

(٤)

(١) زيادة من ف ، ه ، ض .

(٢) في نسخ الاشباه : « يقول » ، وما أثبت عن ض .

(٣) في الأصول جميعاً : « يقول » ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) من شواهد الكتاب ١/ ٤٣٥ ، وعجزه :

والشر بالشر عند الله سيّان

ونسبه سيّويه الى حسان بن ثابت ، ولم أجده في ديوانه . ونسب في

←

أي فإله يشكرها ، فالشَّروط الثاني وجوابه جوابُ الأوَّل •
 فعلى هذا لا يقعُ الطلاقُ إلاَّ بوقوع مضمون الشرطين ، وكونِ
 الثاني بعد الأوَّل ؛ كما أنَّكَ لو صرَّحت بالفاء كان الحكم كذلك ،
 وهذا خلافُ قوله (١) • ثمَّ حذَفُ (٢) الفاء لا يقعُ إلاَّ في النادر
 من الكلام أو في الضرورة ، فلا يُحمَلُ عليه الكلام وإنَّ قَدَرْتَ
 الواو كما هي مُقدِّرةٌ في قول الله سبحانه (وجوه " يومئذٍ ناعمة ") (٣)
 أي : ووجوه " يومئذٍ ناعمة ، عطفاً على (وجوه " يومئذٍ خاشعة) (٤) ،

المقتضب ٧٢/٢ ، والمغني ٥٨ ، والعيني ٤٣٣/٤ لابنه عبد الرحمن •
 وذكر البغدادى أن جماعة روته لكعب بن مالك الأنصاري ، الخزائن
 ٦٤٤/٣ • وورد البيت أيضاً غير منسوب في : الخصائص ٢٨١/٢ ،
 وسر الصناعة ٢٦٦/١ ، والمنصف ١١٨/٣ ، والمقرب ٢٧٦/١ ،
 وضرائر القزاز ١٥٥ ، وأمالى ابن الشجري ٨٤/١ ، ٢٩٠ ، وشرح
 المفصل ٣/٩ ، والهمع ٦٠/٢ ، وروي عجز البيت « مثلاً » بدل
 « سيان » ، وهما بمعنى الاستشهاد بالبيت على حذف الفاء من جواب
 الشرط للضرورة • وذكر الأعلام أن الأصمعي زعم أن النحويين غيرهوه ،
 وأن الرواية : (من يفعل الخير فالرحمن يشكره) • وعلى رواية
 الأصمعي لا يكون في البيت موضع استشهاد هنا • وانظر نوادر أبي
 زيد ٣١ •

(١) الضمير فيه يعود على امام الحرمين •

(٢) في د ، ل ، ف « حذفت » ، تحريف ، وصوابه عن ض • ه •

(٣) الغاشية ٨/٨٨ •

(٤) الغاشية : ٢/٨٨ • وانظر المغني ٧٠٦ •

فلا شك أن الطلاق يقع بكل من الأمرين على هذا التقدير . ولكن هذا التقدير لا يتعين ، لجواز أن المتكلم إنما قدّر الفاء ، فلا يقع إلا بالمجموع مع الترتيب المذكور ، أو يكون الكلام لا تقدير فيه ، فلم قلت يتعين تقدير الواو ؟

[و] (١) لا جائز أن يجعله جواباً للأوّل فقط ، وجواب الثاني محذوفاً ، لدلالة الشرط الأوّل وجوابه عليه لأتته على هذا التقدير يلزمه أن يقول بقول الجمهور ، وهو لا يقول به .

ولا جائز أن يجعله جواباً للثاني: لأتتك إما أن تجعل جواب الشرط الأوّل هو الشرط الثاني وجوابه أو محذوفاً يدلّ عليه الجواب المذكور للثاني .

لا سبيل إلى الأوّل لأتته على هذا التقدير تجب الفاء في الشرط الثاني ، لأتته لا يصحّ للشرط أن يلي الشرط . لو قلت : إن إن ، لم يصح . وكلّ جواب لا يصلح أن (٢) يكون شرطاً فإتته يتعين اقتراحه بالفاء ، ولا فاء هنا فاستحال هذا الوجه . فإن قلت : لعله يجعله مثل قوله :

١٩ — مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

(٣)

فهذا وجه ضعيف كما قدّمنا ، فلم حمّل الكلام عليه ؟ بل لم أوجب أن يكون الكلام محمولاً عليه ؟ ولا سبيل إلى

(١) زيادة من ض .

(٢) في هـ : « لا يصح لأن » .

(٣) سلف برقم (١٨) .

الثاني (١) لأنه خلاف المألوف في العريضة فإن منهاج كلامهم أن
يُحذف من الثاني لدلالة الأول لا العكس . فأما قوله :

٢٠ - نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راضٍ (٢)

فخلاف (٣) الجادة ، حتى لقد تحيّل له ابن كيسان
فجعل (نحن) للمتكلم المتعظم نفسه ، ليكون (راضٍ) خبراً عنه .
فأنت ترى عدم أنسهِم بهذا النوع حتى تكلف له هذا الإمام
هذا الوجه . حكى ذلك عنه أبو جعفر النحاس في شرح

⊖

أي بجعل جواب الشرط الأول محذوفاً يدل عليه الجواب المذكور .

(٢) هذا بعض بيت من المنسرح ، وتمتته :

(..... والرأي مختلف)

ونسبه سيبويه في الكتاب ٣٨/١ الى قيس بن الخطيم ، وتبعه الأعلام ،
والعيني ٥٥٧/١ ، والبيت في ملحقات ديوان قيس ١٧٣ . وورد في
قصيدة للشاعر عمرو بن امرئ القيس في الخزنة ١٨٩/٢ . ورجح
الأستاذ راتب النفاخ في فهرس شواهد سيبويه ١١٥ نسبة البيت الى
عمرو هذا . ونسبه ابن الأنباري في الانصاف ٩٥ الى درهم بن زيد .
وورد البيت غير منسوب في المقتضب ١١٢/٣ ، ٧٣/٤ ، وجمهرة
القرشي ٣/١ ، وأما ابن الشجري ٢٩٦/١ ، ٣١٠ ، والمغني ٦٨٧ ،
والهمع ١٠٩/٢ ، واللسان (قعد) .

وذكر في المغني أنه لا يتردد في أن الحذف من الأول في البيت .

(٣) في نسخ الأشباه « بخلاف » ، تحريف ، وصوابه عن ض .

الآيات (١) • ولأنه أيضاً خلاف المؤلف من عاداتهم في توارد ذوي
جوابين من جعل الجواب للثاني •

ثم الذي يُبطل هذا المذهب من أصله أننا تأملنا ما ورد
في (٢) كلام العرب (٣) من اعتراض الشرط على الشرط ،
فوجدناهم لا يستعملونه إلاّ والحكم معلق على مجموع الأمرين ،
بشرط تقدّم المؤخّر وتأخّر المقدّم • فوجب أن يُحمّل الكلام
على ما ثبت في كلامهم كقوله (٤) :

٢١ — إن تستغيثوا بنا إن تذرّوا ••

• • • • • (٥)

(١) ليس في الكتاب المنشور بعنوان « شرح أبيات سيبويه » للنحاس ، بتحقيق
أحمد خطاب شيء من هذا الكلام في أثناء التعقيب على شاهد سيبويه
السابق (ص ٣٤ منه) • وهذا باعث من جملة بواعث على الشك في
أن يكون المطبوع هذا هو شرح أبيات سيبويه الأبي جعفر النحاس •
وانظر حول الشك في نسبة هذا المطبوع الى أبي جعفر مقالتي للدكتور
محمد خير حلواني ، منشورتين في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق
(مجلد ٥٣ ج ٢ ص ٤١١ ، والمجلد نفسه ج ٣ ص ٦٤١) •

(٢) زاد هنا في ه كلمة « فهذا » ، وقد أقعماها من طبع الكتاب بعنايتهم
لينسجم سياق الكلام ، وأنى ذلك والكلام على التقديم والتأخير الذي
ذكرت •

(٣) في ه : « أكلامه تعالى » ، تحريف سببه ما ذكرت في ح (٢) السابقة •

(٤) في ه « كقولهم » •

(٥) سلف في الشاهدين ١٤ ، ١٦ ، وسيرد في الشاهد ٢٢ •

فإنَّ الذَّعْرَ مُقَدَّمٌ عَلَى الاسْتِغَاثَةِ ، والاسْتِغَاثَةُ مُقَدَّمَةٌ عَلَى
الْوَجْدَانِ • فهذا ما عندي في دفعِ هذا المذهب •

المذهب الثالث : أنَّ الشرطَ الثاني جوابُهُ مذكورٌ ، والشرطُ
الأوَّلُ جوابُهُ الشرطُ الثاني وجوابُهُ • فَإِنْ قِيلَ : « إِنَّ رَكِبْتَ
إِنْ لَبِسْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ » ، فَإِذَا تَطَلَّقَ إِذَا رَكِبْتَ أَوْ لَا ثُمَّ
لَبِسْتَ • وهذا القول راعى مَنْ قَالَ به ترتيبَ اللفظ وإعطاءَ
الجوابِ لما جاوَرَهُ • وإِنَّمَا يَسْتَقِيمُ له هذا العمل على تقديرِ الفاءِ
في الشرطِ الثاني ، لِيَصَحَّ كَوْنُهُ جواباً للأوَّلِ ، وعلى هذا (١) فلا
يلزمُ مِثْضِيٌّ فعلِ الشرطِ الأوَّلِ ، ولا الثاني ، لأنَّ كِلَاهُمَا
قد أخذَ جوابَهُ •

وهذا القول باطلٌ بأمور :

أحدها : أنَّ الفاءَ لا تُحذفُ إلا في الشعر •

الثاني : أنَّ القاعدة في اجتماع ذوي جوابٍ أن يُجعلَ الجوابُ
السَّابِقَ منهما •

والثالث : أنَّه لا يتأتَّى (٢) له في نحوِ قولِهِ :

٢٢ - إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تَذَعَرُوا • • •

(٣) • • • • •

البيت ، لأنَّ الذَّعْرَ مُقَدَّمٌ عَلَى الاسْتِغَاثَةِ •

(١) في نسخ الأشباه : « وعلى قول هذا » ، وأثبت ما في ض •

(٢) في د ، ل ، ف : « يتأذى » ، تحريف وصوابه عن ض ، ه •

(٣) سلف في الشواهد (١٤ ، ١٦ ، ٢١) •

فهذا ما بَلَّغْنَا من الأقوال في هذه المسألة وما حَضَرَنا فيها من المباحث . وَتَحَرَّرَ لنا (١) أَكْثَرُ إِذَا قِيلَ : « إِنْ تَذَعَرُوا إِنْ نَسْتَعِيثُوا بِنَا تَجِدُوا » أَوْ « إِنْ تَتَوَضَّعُوا إِنْ صَلَّيْتَ أَثْبِتَ » كَانَ كَلَامًا بَاطِلًا لِمَا قَرَّرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْجَوَابَ لِلشَّرْطِ الْأَوَّلِ ، وَأَنَّ جَوَابَ الثَّانِي مَحْذُوفٌ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِالشَّرْطِ الْأَوَّلِ وَجَوَابِهِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ وَجَوَابُهُ مُسَبَّبَيْنِ (٢) عَنِ الشَّرْطِ الثَّانِي ، وَالْأَمْرُ فِيمَا ذَكَرْتُ بِالْعَكْسِ . وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ : « إِنْ صَلَّيْتَ إِنْ تَوَضَّعْتَ أَثْبِتَ » بِتَقْدِيرِ : إِنْ تَوَضَّعْتَ فَإِنْ صَلَّيْتَ أَثْبِتَ . وَكُنَّا قَدَّمْنَا أَكْثَرُ يَعْتَرِضُ أَكْثَرُ مِنْ شَرْطَيْنِ (٣) ، وَتَمَثَّلَ ذَلِكَ : « إِنْ أُعْطِيَتْكَ إِنْ وَعَدْتُكَ إِنْ سَأَلْتَنِي فَعَبْدِي حُرٌّ » (٤) ، فَإِنْ وَقَعَ السُّؤَالُ أَوَّلًا ، ثُمَّ الْوَعْدُ ، ثُمَّ الْإِعْطَاءُ ، وَقَعَتِ الْحُرِّيَّةُ . وَإِنْ وَقَعَتِ عَلَى غَيْرِ هَذَا التَّرْتِيبِ فَلَا حُرِّيَّةَ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَيَأْتِي فِيهِ ذَلِكَ الْخِلَافُ فِي التَّوَجِيهِ ، فَالْجُمْهُورُ يَقُولُونَ : (فَعْبْدِي حُرٌّ) جَوَابُ (إِنْ أُعْطِيَتْكَ) ، وَ (إِنْ أُعْطِيَتْكَ فَعْبْدِي حُرٌّ) دَالٌّ عَلَى جَوَابِ (إِنْ وَعَدْتُكَ) . وَهَذَا كُلُّهُ دَالٌّ عَلَى جَوَابِ (إِنْ سَأَلْتَنِي) ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ : إِنْ سَأَلْتَنِي فَإِنْ وَعَدْتُكَ فَإِنْ أُعْطِيَتْكَ فَعْبْدِي حُرٌّ .

(١) في هـ : « ويجوز لنا » ، تحريف .

(٢) في د ، ل ، ف : « مستغنى » ، تحريف ، وصوابه عن ض ، هـ .

(٣) في هـ : « يعترض بأكثر من شيئين » وانظر ص (٧٩) من (٢) .

(٤) انظر الهمع ٦٣/٢ ، والخزانة ٥٤٨/٤ .

وعند ابن مالك : أن المعنى : إن أعطيتك واعدأ لك
 سائلاً إيتاي فعبي حراً • ف(واعدأ) حال من فاعل (أعطيتك)
 و (سائلاً) حال من مفعوله • وقوله (فعبي حراً) (١) جواب
 للشرط الأول • هذا مقتضى قوله في الشرطين وهو ضعيف
 - والله أعلم - (٢) •

(١) سقط : « حر » من ه •

(٢) زاد هنا في ه : « تمت بحمد الله وعونه » •

الكلام على إعراب قوله تعالى : « خلق الله السموات » (١)

فانه من المهمات (٢)

قال ابن هشام في المغني في باب التحذير من أمورٍ اشتهرت بين المعربين والصواب [٣٠٠-آ] خلافتها (٣) : « السابع عشر : قولهم في نحو (خلق الله السموات) (١) : إن (السموات) مفعول به والصواب أنه مفعول مطلق ، لأن المفعول ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك (٤) : ضربت ضرباً ، والمفعول [به] (٥) مالا يقع عليه ذلك إلا مقيّداً بقولك : (به) ، كضربت زيداً . وأنت لو قلت : (السموات) مفعول كما تقول (الضرب) (٦) مفعول

(١) العنكبوت : ٢٩/٤٤ « خلق الله السموات والأرض بالحق ان في ذلك لآية للمؤمنين » *

(٢) جمع السيوطي في هذه المسألة أقوال جماعة من النحاة في الآية ، ولم يرد في (هـ) المنقول عن ابن هشام في المغني ، والمنقول عن ابن الحاجب في أماليه .

(٣) المغني ٧٣٦ - ٧٣٧ .

(٤) في المغني : « نحو قولك » .

(٥) زيادة من ل ، ف والمغني .

(٦) في د ، ل ، ف : « . . وأنت ولو قلت السموات مفعوله كما تقول فالضرب . . » ، كذا ، وفيه تحريف ، وأثبت ما في المغني .

كان صحيحاً ، ولو قلتَ (السموات) مفعولٌ به (١) ، كما تقولُ (٢)
(زيد) مفعولٌ به لم يصحَّ (٣) .

« إيضاحٌ آخر » (٤) : المفعولُ به ما كان موجوداً قبلَ الفعلِ
الذي عَمِلَ فيه ، ثمَّ أَوْقَعَ الفاعلُ به فعلاً ، والمفعولُ المطلقُ
ما كان الفعلُ العاملُ فيه هو فعلٌ إيجاده ، والذي غَرَّ (٥) أكثرَ
النحويِّين في هذه المسألة أنَّهم يُمَثِّلون [المفعول] (٦) المطلق بأفعالِ
العباد ، وهم إنَّما يَجري على أيديهم إنشاءُ الأفعال لا الذوات ،
فتوهَّموا أنَّ المفعولَ المطلق لا يكون إلاَّ حَدَثاً ولو مَسَّلوا بأفعالِ
الله تعالى لظَهَرَ لهم أنَّه لا يختصُّ بذلك لأنَّ الله تعالى موجدٌ
للأفعالِ وللذوات (٧) جميعاً ، لا موجدٌ لها في الحقيقة سِوَاهُ
سبحانه وتعالى . ومِمَّن قال بهذا القول (٨) الذي ذكرتهُ الجرجانيُّ ،

(١) في المغني : « بها » .

(٢) في المغني : « تقوم » ، تحريف ، ولعله من أخطاء الطباعة .

(٣) زاد هنا في المغني : « وقد يعارض هذا بأن يصاغ لنحو السموات في المثال
اسم مفعول تام ، فيقال : فالسموات مخلوقة ، وذلك مختص
بالمفعول به » ولعل اغفال السيوطي لهذا مما كان يلجأ إليه في بعض
الأحيان على سبيل الاختصار .

(٤) في د : « أيضاً آخر » ، وفي ل ، ف : « أيضاً إذ » ، وكلاهما تحريف ،
وصوابه عن المغني .

(٥) في د ، ل ، ف : « عنى » ، كذا ، تحريف ، وصوابه عن المغني .

(٦) زيادة من المغني .

(٧) في المغني : « والذوات » .

(٨) سقط : « القول » من المغني .

وابن الحاجب في أماليه (١) .

وكذا البحث في: « أنشأت كتاباً » ، و « عمل فلان خيراً » .
و (آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) (٢) . انتهى (٣) .

وقال ابن الحاجب في أماليه (٤)

قولهم « خلق الله السموات » : مَنْ قَالَ إِنَّ الْخَلْقَ هُوَ
المخلوق فواجب أن تكون السموات مفعولاً مطلقاً لبيان النّوع ،
إذ حقيقة المصدر المُسمّى بالمفعول المطلق أن يكون اسماً لما دلّ
عليه فعل الفاعل المذكور ، وهذا كذلك لأننا بَيَّنَّا على أن المخلوق

(١) أثبت السيوطي كلام ابن الحاجب بعد أن فرغ من نقل كلام ابن
ابن هشام هذا ، وانظر ما أثبتته من كلام الجرجاني ص (٥٠ - ١٥٠) .

(٢) كثر وورد هذه العبارة في الذكر الحكيم ، وجاء من ذلك - على سبيل
المثال - في البقرة : ٢٥ / ٢ ، ٨٢ ، ٢٧٧ .

(٣) أورد ابن هشام في المغني بعد هذا زعم ابن الحاجب أن المفعول المطلق
قد يكون جملة ، ثم رد عليه - انظر المغني ٧٣٧ .

(٤) تمت مقابلة نص ابن الحاجب التالي على أمالي ابن الحاجب المحفوظة
صورتها في معهد المخطوطات برقم (١٨ - نحو -) وذلك في اللوح :
(١٣٥) ، وقال السيوطي في وصف هذه الأمالي : « وله الأمالي في
النحو ، مجلد ضخم في غاية التحقيق ، بعضها على آيات وبعضها على
مواضع من المفصل ، ومواضع من كافيته ، وأشياء نثرية ... » .
البلغية ١٣٤ / ٢ . ثم انني وجدت في آخر المخطوط المذكور ما يشير
إلى أن السيوطي قد وقف عليه بعينه .

هو الخلق^١ (١) ، فلا فرق بين قولك : خلق الله^٢ خلقتاً وبين قولك : خلق الله^٣ السموات ، إلا [ما] (٢) في الأول من الإطلاق وفي الثاني من التخصيص ، فهو مثل قولك : قعدت قعوداً ، وقعدت القرءاء ، [فإن أحدهما] (٣) للتأكيد والثاني لبيان النوع ، وإن استويّا في حقيقة المصدرية ، وهذا أمر مقطوع به بعد إثبات أن المخلوق هو الخلق .

ومن قال إن المخلوق غير الخلق [و] (٤) إنما هو متعلق الخلق ، وجب أن يقول : إن السموات مفعول به ، مثله في قولك : ضربت زيدا ، ولكنه غير مستقيم لأنه لا يستقيم أن يكون المخلوق متعلق الخلق ، لأنه لو كان متعلقاً له لم يخل أن يكون الخلق المتعلق قديماً أو مخلوقاً ، فإن كان مخلوقاً تسلسل فكان (٥) باطلاً ، وإن كان قديماً فباطل ، لأنه يجب أن يكون متعلقه معه ، إذ خلق ولا مخلوق محال ، فيؤدي إلى أن تكون المخلوقات أزلية وهو باطل (٦) ، فصار القول بأن الخلق غير المخلوق يلزم منه

(١) في د ، ل ، ف : « الخلق هو المخلوق » ، وأثبت ما في الأمالي بالنظر

إلى ما سيرد بعد أسطر .

(٢) زيادة من الأمالي .

(٣) زيادة من الأمالي ، وجاء في موضعها في د ، ل ، ف : « فانهما » ،

تحريف .

(٤) زيادة من الأمالي .

(٥) في نسخ الأشباه : « وكان » ، والأوجه ما ثبت من الأمالي .

(٦) في نسخ الأشباه « وباطلة » ، تحريف ، وصوابه عن الأمالي .

مُحالٌ ، وإذا كان اللازمُ محالاً فمستلزمه كذلك . فثبتَ أنَّ الخلقَ هو المخلوقُ . وإثماً جاء الوهمُ لهذه الطائفةِ من جهةٍ أنهم لم يعهدوا في الشَّاهد مصدرًا إلاَّ وهو غيرُ جسمٍ ، فتوهَّموا أنَّه لا مصدرَ إلاَّ كذلك ، فلمَّا جاءت هذه أجساماً استبعدوا مصدرَيتها لذلك ، ورأوا تعلُّقَ الفعلِ بها فحملوه على المفعول به . ولو فُظِّروا حقَّ النَّظرِ لعلموا أنَّ الله تعالى يفعلُ الأجسامَ كما يفعلُ الأعراضَ ، فَنِسَبَتْها إلى خَلْقِهِ واحدةً ، فإذا كان كذلك ، و [كان] (١) معنى المصدر ما ذكرناه وَجَبَ أن تكونَ مصادرَ (٢) .

وليست هذه المسألة وحدها بالذي حَمَلُوا فيها أمرَ الغائبِ على الشاهد ، بل أكثرُ مسائلِهِم التي يُخَالِفُونَ فيها كَسْأَلَةَ الرُّوْيَةِ ، وعذابِ القبرِ وأشباهِها (٣) .

وقد أَلَّفَ الشيخُ تقيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ (٤)

في هذه المسألة كتاباً سمَّاهُ

« بيان المُحْتَمَلِ في تعديةِ عملٍ »

قال (٥) : [هـ — ٤١] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ :

-
- (١) زيادة من الأمالي .
 - (٢) في د ، ل ، ف : « يكون مصدر » ، تحريف ، وصوابه عن الأمالي .
 - (٣) زاد هنا في الأمالي : « والله أعلم بالصواب » .
 - (٤) هو علي بن عبد الكافي ، (ت ٧٥٦ هـ) ، وانظر فهرس التراجم .
 - (٥) انتهى هنا ما تفردت به النسخ الخطية ، وسقط من المطبوع (هـ) ،

[٣٠٠ - ب] سألت وفقك الله عن قولي في إغراب قوله تعالى (واعملوا صالحاً) (١) : إنَّ (صالحاً) ليس مفعولاً به ، بل هو إمَّا نعت لمصدر محذوف كما يقوله أكثر المعربين في أمثاله ، وإمَّا حال كما هو المنقول عن سيبويه ، ويكون التقدير : واعملوه صالحاً ، والضمير للمصدر . وذكرت أنَّ كثيراً من الناس استنكروا قولي في ذلك وقالوا : إنَّ (عمِلَ) من الأفعال المتعدية بدليل قوله تعالى : (أنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ) (٢) وقوله تعالى (يعملون له ما يشاء من محاريب) (٣) .

فاعلم وفقك الله أنَّك إذا تدبَّرت ما أقولته انحلت عنك كلُّ شبهةٍ في ذلك ، وعلمت أنَّ استنكارهم [لذلك] (٤) مسارعةٌ إلى ما لم يحيطوا بعلمه ، وغيبةٌ عن معاني كلام النحاة وأدلة العقل ، وبيانٌ ذلك بأمور :

أحدُها : أنَّ الفعل المتعدِّي هو الذي يكون له مفعول به ،

وقد بدأ السقط في (هـ) من بداية المسألة . ثم ان الناظر في المطبوع (هـ) ، يتوهم أن ما سِرد بعد البسملة من كلام ابن هشام ، وهو للسبكي كما هو ظاهر .

(١) سبأ ١١/٣٤ . وهي بتمامها : « أنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً أُنِي إِيَّاكُمْ تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ » . وورد الشاهد القرآني أيضاً في : المؤمنون ٥١/٢٣ .

(٢) انظر الحاشية السابقة .

(٣) سبأ ١٢/٢٤ .

(٤) زيادة من هـ .

والمفعول به هو محل فعل الفاعل ، وإن شئت قلت : الذي يقع عليه فعل الفاعل ؛ وكلتا العبارتين موجود^(١) في كلام النحاة . وهذا المفعول به هو الذي بنى النحاة له اسم مفعول كمضروب^(٢) ومأكول ومشروب ؛ فزيد المضروب والخبز المأكول والماء المشروب هي محل تلك الأفعال وليست مفعولة ؛ وإنا هي^(٣) مفعول بها . ومن ضرورة قولنا (مفعول به) أن يكون المفعول غيره ، ومعنى قول النحاة مفعول به : أنه مفعول به شيء من الأحداث ، والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به ، وهو المصدر ، وسمّاه النحاة مفعولا مطلقا ، بمعنى أن ما سواه من المفاعيل مفعول مثقيد ؛ فإثناك تقول مفعول به ، ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه ؛ وليس فيها مفعول نفسه إلا المصدر ، فهو المفعول المطلق أي المجرد عن القيود ، وهو الصادر عن الفاعل وهو نفس فعله ؛ وأما المضروب والمأكول والمشروب فلم يصدر عن الفاعل وإنا صدر عن الفاعل شيء أكثر فيه . ومن تدبر قول النحاة : « مفعول به » ، عرّف ذلك وأن المفعول غيره . وأطلقوا عليه « اسم مفعول » ولم يقولوا : « اسم مفعول به » لفهم المعنى في ذلك ؛ والشخص في نفسه مضروب بمعنى أن الضرب واقع به ، ولا يقال مضروب به ، بل هو مضروب نفسه ، والمعنى وقوع [هـ - ٤٢] الضرب به ، وذلك مفهوم من معنى الفعل لا من معنى

(١) في ل ، ف ، هـ : « موجودة » .

(٢) في د ، ل ، ف : « بمضروب » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٣) في د : « هو » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

اسم المفعول • ولا يثنى اسم مفعول للمصدر، وإن كان هو المفعول المطلق، فلا يقال للضرب مضروب؛ وكذلك لا يثنى اسم مفعول من الفعل اللازم إلا أن يكون مقيّداً بظرف ونحوه • وهذه الأمور كلها واضحة من مبادئ النحو، أشهر من أن تذكر، ولكننا احتجنا إلى ذكرها، وكل فعل لم يثن منه اسم مفعول لم يثقل عنه إثنه متعدّ بل هو لازم وإن كان له مفعول حقيقي وهو الفعل (١)، والعمل هو الفعل، وهو المفعول المطلق، فهو مصدر وليس مفعولاً به، ولا يثنى له اسم مفعول فلا يتعدّى فعله إليه تعدّي الفعل إلى المفعول به، بل تعدّيه إلى المصدر، فذلك لم يجز أن يكون « عملت عملاً صالحاً » متعدّياً إلى (صالحاً) على المفعول به •

الثاني: أن الفعل الاصطلاحي يدلّ على معنى وزمان، وذلك المعنى سمّاهُ الشّعاة حَدَثًا وفِعْلاً حقيقيًا، وسمّوا اللفظ الدالّ عليه مصدرًا ومفعولاً مطلقاً • وهذه الألفاظ صحيحة باعتبار غالب الأفعال؛ وقد يكون المعنى الذي يدلّ عليه الفعل قائماً بالفاعل فقط، من غير أن يكون صادراً عنه كالعلم؛ بل قد لا يكون حدثاً أصلاً، ولا فعلاً حقيقياً كالعلم القديم؛ فإثباتك تقول: « علّم الله كذا »، فالمعنى الذي يدلّ عليه هذا الفعل — وهو العلم القديم — [٣٠١ — أ] ليس بفعل ولا مفعول ولا حَدَث، بل هو معنى قائم بالذات المقدّسة على مذهب أهل السّنة • وتسمية ما اشتق منه فعلاً أمر اصطلاحى؛ وقصدي من هذا التنبيه على أن تسمية

(١) المراد هنا بالفعل: معناه اللغوي لامعناه النحوي •

النحاة المصدرَ مفعولاً مطلقاً وفِعلاً ليس مُنْطَرِداً في جميع مواردِهِ . وقد تَنَبَّه بعضُ النحاة لما ذكرنا من غير أن يوضِّحه هذا الإيضاح بل اقتصرَ على تقسيم المصدر إلى معنيٍّ قائمٍ بالفاعل كالضربِ والحَذَرِ ، وإلى صادرٍ عنه كالضربِ والخطِّ (١) ، وإن كان الضربُ والخطُّ (٢) قائمين بالفاعل أيضاً ، ولم يُطْلَقِ النحاة المفعولَ المطلقَ على غير (٣) ذلك ، وقد ذكرنا أن المفعولَ به شيءٌ وقعَ عليه المفعولُ المطلقُ كما ذَكَرَهُ النحاة وليس مفعولاً ، وإذا ظُتِرَ إليه في قولِكَ (٤) « ضربتُ زيداً » ونحوه ظَهَرَ ذلك ظهوراً قوياً ، فإنَّ زيداً ليست ذاته من فِعْلِ الضَّارِبِ . [هـ-٤٣]

وهنا قسمٌ آخرٌ وهو قولنا : « خلقَ اللهُ العالمَ » اختار ابنُ الحاجب في أماليه انتصابَ العالمِ على المصدرِ بناءً على أن الخلقَ هو المخلوق (٥) . وأكثر النحويِّين لم ينظروا إلى ذلك وظاهرُ كلامِهِم أنَّ الخلقَ غيرُ المخلوق ، كما هو قول طائفةٍ من الأصوليين ؛ وعلى هذا فالعالمُ مفعولٌ به ، وهو مفعولٌ لأنَّه الأثرُ الصادرُ عن الخلقِ ، وذاتُ العالمِ موجودةٌ بالفاعل ، بخلاف ذاتِ المضروب ، والنحاة لا يسمِّشون هذا مفعولاً مطلقاً ، وإنَّما

(١) في هـ : « والخط » ، بحاء مهملة ، تصحيف . وخط بالقلم خطاً : كتب .

(٢) سقط « غير » من هـ ، تحريف .

(٣) في هـ : « بقولك » .

(٤) مخطوط أمالي ابن الحاجب اللوح ١٣٥ (بصورة معهد المخطوطات -

١٨ نحو -) ، وقد سبق إيراد السيوطي لكلامه ، انظر ص (٥٢) .

يسشونه مفعولاً به ، والخلق نفسه هو المفعول المطلق ، وكذلك في الأفعال العامة كقوله (١) تعالى : (مِمَّا عَمِلْتُمْ أَيْدِينَا) (٢) فالضمير في عَمِلْتُمْ مفعول به (٣) وهو مفعول كالمخلوق ، ولم يذكر النشأة هذا النوع في المفاعيل ؛ والظاهر أن النشأة إنما اقتصرُوا على ما ذكروه من المفاعيل الآن العالم وإن كانت ذاته موجودة بفعل الله تعالى ، فالخلق واقع به ، فاندرج تحت حدّهم المفعول به ، وإن زادَ بأمْرٍ آخر ، وهو كون ذاته موجودة بفعل الله تعالى . ولم يتعرّض النحاة لهذا الزائد لأنّه ليس من صِناعتهم ، ولا حاجة لهم إلى ذكره ، لكن يلزم على هذا أن يكون لنا مفعول من غير تقييد ليس بمصدر ، وهم قد قالوا : إن المفعول المطلق هو المصدر ، فيجب أن يقال : إن في تفسيرهم المفعول المطلق تسميحاً أو اصطلاحاً ، وإن المفعول هو الذي نشأ عن الفاعل ، فتارة يكون هو الفعل خاصّةً ، وهو المصدر ؛ وتارة يكون زائداً عليه كهذا المثال . ويَحْتَمَلُ أن يقال إن كثيراً من النحاة معتزلة وعند المعتزلة المعدوم شيء ، بمعنى أنّه ذاتٌ مُتَقَرِّرة في العدم فلا تأثير للفاعل في ذاته ، وإبرازة (٤) للوجود معنى واقع عليه كالضرب على المضروب . ومنهم من أطلق ذلك عن عمد واعتزال ، ومنهم من

-
- (١) في د ، ل ، ف : « لقوله » ، تحريف ، وصوابه عن ه .
(٢) يس : ٣٦ / ٧١ . وهي بتمامها : « أولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً فهم لها مالكون * » .
(٣) والتقدير : عملته أيدينا .
(٤) في ه : « وإيراده » .

قاله تقليداً ، وهكذا الكلام في : « أوجد الله العالم » ، ونحوه من الألفاظ الدالة على إنشاء الذوات . وهذا الذي قلناه كله على الاصطلاح المشهور عند متأخري النحاة ؛ وأما (١) سيبويه رحمه الله — وهو إمام الصنعة — فأطلق على المفعول به أنه مفعول ولم أر في كلامه « مفعول به » ، فإنه قال : « باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى [هـ — ٤٤] مفعول » (٢) و « باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول » (٣) . وذكر في الأوّل : ذهب وجلس ، وفي الثاني : « ضرب عبد الله زيدا » وقال : « انتصب زيد » لأنّه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل » (٢) . وهذا الذي قاله سيبويه سالم عن الاعتراض وليس فيه إطلاق المفعول على المصدر بل على ما يتعدّى إليه فعل الفاعل ؛ وذلك أعمّ من أن يكون حاصلًا بفعل الفاعل ، أو ليس حاصلًا بفعله ولكن فعل الفاعل واقع عليه . وتسمية الأوّل مفعولاً حقيقة ، وتسمية الثاني مفعولاً اصطلاحاً ، أو على حذف [٣٠١ — ب] الجارّ والمجرور وإرادة أنّه مفعول به . ولا يردّ على عبارة سيبويه شيء ممّا ذكرناه في تسمية معنى المصدر فعلاً حقيقياً ولا في تسمية المصدر مفعولاً مطلقاً . فسبحان من أسعده في عبارته وحماها [عن] (٣) أن يدخل عليها بإفساد .

الثالث : أن الشحاة اختلفوا في إطلاق المفعول المطلق (٤) فقال

- (١) في د ، ل ، ف : « وأما عند » ، وأثبت ما في هـ .
- (٢) الكتاب ١/١٤٠ .
- (٣) زبدة من هـ .
- (٤) في د ، ل ، ف : « المفعول الغلق » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

جمهورهم: إِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى جَمِيعِ الْمَصَادِرِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى مَصَادِرِ الْأَفْعَالِ الْعَامَّةِ كَعَمِلَ وَقَعَلَ وَصَنَعَ ؛ وَهَذَا الْقَوْلُ كَالشَّاذِّ عِنْدَ النُّحَاةِ . وَقَدْ ثَبَّهْنَا عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْمَصَادِرِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَقَالَ إِنَّهُ فَعَلَ حَقِيقِيًّا وَلَا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، وَهُوَ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ . وَمِنْ هَذَا يَظْهَرُ أَنَّ مَعْنَى التَّعَدِّيِّ أَنْ يَتَعَلَّقَ مَعْنَى الْفِعْلِ بِغَيْرِ الْفَاعِلِ أَكْقَوْلُنَا : « عَلِمَ اللَّهُ كَذَا » ، فَعِلْمُهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَعْلُومِ ، وَتَسْمِيَتُهُ تَعَالَى فَاعِلًا فِي هَذَا الْمَثَالِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ فَاعِلَ الْعِلْمِ ، لِأَنَّ عِلْمَهُ لَيْسَ بِمَفْعُولٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى اصْطِلَاحِ النُّحَاةِ فِي أَنَّ مِنْ أُسْنِدِ إِلَيْهِ فَعَلَ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ يُسَمَّى فَاعِلًا .

الرابع : أَنَّ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى لَا أَثَرَ لِفِعْلِهِ فِي الذُّنُوبِ إِجْمَاعًا ، أَعْنِي : لَا يَفْعَلُ ذَاتًا ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُعْتَزَلَةِ ، وَقَامَتْ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ (١) ، وَلَمْ يَذْهَبْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْمِلَلِ إِلَى خِلَافِهِ ، وَلِهَذَا لَمَّا قَالَ أَصْحَابُنَا : إِنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ » (٢) ، حَاوَلَتْ الْمُعْتَزَلَةُ الْجَوَابَ بِجَعْلِ (مَا) مُوَصُولَةً ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ الْأَصْنَامَ ، وَهِيَ مَخْلُوقَةُ اللَّهِ تَعَالَى بِالِاتِّفَاقِ . وَرَدَّ أَصْحَابُنَا هَذَا الْجَوَابَ بِأَنَّ الْآيَةَ جَاءَتْ لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ فِي عِبَادَتِهِمْ لِإِلَٰهَاتِهَا ، وَهُمْ [هـ - ٤٥] لَمْ يَعْبُدُوهَا (٣) مِنْ حَيْثُ ذَوَاتُهَا ، وَإِنَّمَا عَبَدُوهَا

(١) فِي د : « الْعَمَلِيَّة » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ سَائِرِ النُّسخِ .

(٢) الصَّافَاتِ ٩٦/٣٧ .

(٣) فِي د ، ل ، ف : « لَا يَعْبُدُونَهَا » ، وَاثْبَتِ الْاَوْجَهُ عَنْ هـ .

من حيث هي معمولة لهم بنحتهم وتصويرهم ؛ كما قال :
 أَعْبُدُونِ مَا تَنْحِتُونَ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَنَحَّسَكُمْ ، أو : والنحت
 الذي تنحتونه ، أو : والمنحوت الذي صورتموه بنحتكم (١) .
 فهذه ثلاثة تقادير (٢) لأهل السنة :

أحدها : أن تكون ما مصدرية .

والثاني : أن تكون موصولة والمراد بها المصدر ، وبعض
 الشحا يقدِّرها هكذا . في كل مكان أريد بها المصدر فيه (٣) ،
 وينكر جعلها مصدرية وإن كان المشهور خلافه . وعلى هذين
 التقديرين الدلالة من الآية لأهل السنة ظاهرة جداً .

والثالث : أن تكون موصولة ، والمراد بها المنحوت بقيد
 النحت ، وفيه جهتان : ذاته ، ولم يعبد من جهتها ، وصنعتة
 وهي التي عبيد من جهتها ، وهي مخلوقة لله تعالى بمقتضى الآية ،
 ودلت الآية على أنها معمولة لهم . فإن ثبت أن الصورة الحاصلة
 في الصنم معمولة للآدمي وقعت الدلالة لأهل السنة من الآية ،
 وإلا (٤) : تعيَّن أن يكون العمل نفسه فتصح الدلالة لأهل
 السنة . والراجح من هذين الأمرين سنذكره .

الخامس : الصورة الحاصلة في المراد (٥) على قسمين :

(١) سقط : « بنحتكم » من هـ .

(٢) في د ، ل ، ف : « تصاوير » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٣) في هـ : « أريد فيها المصدرية » .

(٤) في هـ : « ولا » ، تحريف .

(٥) زاد هنا في هـ : « وهي » .

أحدهما : مالا أثمرَ لفعلِ العبادِ فيه البتّة ، بل هو من فعلِ
الله تعالى وحده إمّا بلا سببٍ من العباد ، وإمّا بسببٍ منهم
يحاوِلونه ، فيوجدُ اللهُ تعالى تلك الصورةَ عنده وذلك هو الصّوَرُ
الطبيعيّة ، وهي كالذّواتِ فلا يقالُ إنّها مفعولةٌ للعبادِ البتّة .

والثاني : ما هو أثرُ صنعَةِ العبدِ ، وهي الصّوَرُ الصّناعيّة .
ومن أمثلة ذلك الصورة الحاصلة في الصّنمِ بنحتِ العبادِ
وتصويرِهم ؛ هل تقولُ إنّ تلك الصورة مفعولةٌ للعبادِ أو لله تعالى ؟
ولا شكّ أنّ على مذهبِ أهلِ السّنة لا تردّد في ذلك ؛ فإنّ
الكلّ بفعلِ الله تعالى ؛ وإلّا التردّد على مذهبِ المعتزلة ، أو
بالإضافة الكسبيّة على مذهبِ أهلِ السّنة . والحقّ أنّ ذلك ليس
مِنَ فِعْلِ العباد ولا مِنِ [ه - ٤٦] كَسْبِهِمْ [٣٠٢ - آ] ،
فإنّ القدرةَ الحادثة (١) لا تؤثرُ في غيرِ محلّها ، فإذا قلنا : صوّرَ
المشركُ الصّنمَ لم يكنْ مِن فعلِ المشركِ إلّا التصويرُ القائمُ
به ، والصورةُ الناشئةُ عنه من فعلِ الله تعالى ، فلا يقالُ فيها إنّها
مفعولةٌ للعبادِ إلّا على جهةِ المجاز ، وإلّا يقالُ هي مصوِّرةٌ كما
يقالُ في زيدٍ المتعلّقِ بِهِ الضربُ : إنّهُ مضروبٌ . وإذا قلنا عمِلَ
المشركُ الصّنمَ ففي الكلامِ مجازٌ بخلافِ قولنا صوّرَ المشركُ
الصّنمَ . وسببُهُ أنّ (عمِلَ) فعلٌ عامٌ ، و (صوّرَ) فعلٌ
خاصٌ ، وسيأتي الفرقُ بين الأفعالِ الخاصّة والعامة . فقولنا
(عمِلَ) يقتضي أنّ الصّنمَ معمولٌ لمن أسنَدَ إليه الفعلُ ، وليس
شيءٌ مِن الصّنمِ لا مِن مادّةِهِ ولا مِن صورَتِهِ فِعْلاً للعبدِ ،

(١) في هـ : « الحاصلة » .

ولا مِنْ عَمَلِهِ ؛ فكيف يكون مجموعته من عمله !! فلا بُدَّ من
مَجَاز (١) ، وفي جهة المجاز وجوه :

أحدُها : أن يكون استعملَ (عَمِلَ) في معنى (صَوَّرَ)
استعمالاً للأعم في الأخص .

الثاني : أن يكون على حذفٍ مضافٍ ، كأنَّه قال : عَمِلَ
تصويرَ الصَّيْنِ ؛ فلا يكونُ التصويرُ على هذا مفعولاً به ، بل
مصدراً . وهذان الوجهان هما أقربُ الوجوه التي خَطَرَتْ لَنَا ،
فلتقتصرْ عليهما ، وبالثاني يقوى (٢) أن المراد في قوله (٣) :
« وما تعملونَ التصويرَ (٤) » فيكون حُجَّةٌ لأهلِ السُّنَّةِ .

السادس : الأفعالُ ضربان : خاصةٌ — وهي الأكثر — مثلُ :
قامَ ، وقَعَدَ ، وخرَجَ ، في اللازم ، وضَرَبَ ، وأَكَلَ ،
وشَرِبَ ، في المتعدِّي . وإِنَّمَا كَثُرَ هذا الضربُ الخاصُّ لازماً
ومتعدِّياً لأنَّه الذي يحصلُ به كمالُ الفائدة في الخبر عن فعلٍ
خاصٍّ ، والأمرُ به ، والنهي عنه ، ونحو ذلك .

الضربُ الثاني : الأفعالُ العامَّةُ : مثلُ : فَعَلَ ، وعَمِلَ ،
وصَنَعَ . وإِنَّمَا جَاءَتْ هذه الأفعالُ لأنَّه قد يُقصدُ الإخبارُ عن
جنسِ فعلٍ بدونِ تخصيصِ نوعِهِ إمَّا للعلمِ بالجنسِ دونِ التَّوَعُّ
وإمَّا لغرضٍ آخرَ وكذلك الأمرُ به والنهي عنه وما أشبه ذلك ،

(١) في د : « مجاوز » ، تحريف ، وأثبت ما في سائر النسخ .

(٢) في د : « مقوى » ، تحريف ، وضوابه عن سائر النسخ .

(٣) يريد : في قوله تعالى « والله خلقكم وما تعملون » .

(٤) في هـ : « وما تعملون للتصوير » ، تحريف .

ولكن هذا القصد أقل من قصد كمال الفائدة ، فلا جرم كان هذا الضرب أقل من الضرب الأول ، ولم يجر منه إلا ألفاظ معدودة . وإذا سئلنا عن هذه [هـ - ٤٧] الأفعال العامة هل هي متعدية أو لازمة ، لم يجز لنا إطلاق القول بواحد من الأمرين ، لأنها أعم من الأفعال المتعدية ومن الأفعال اللازمة . والأعم من شيئين لا يصدق عليه واحد منهما ، فإن الأعم يصدق على الأخص ولا ينعكس ، وإثما يصح أن يقال ذلك عليها بطريق الإهمال الذي هو في قوة جزئي . فمتى وجد في كلام أحد من الفضلاء أن (عمل) متعدية وجب حملها على ذلك ، وأن مراده أنها قد تكون متعدية . وكذا إذا قيل لازمة أو غير متعدية وأريد به اللزوم كما هو غالب الاصطلاح . قد يراد بغير المتعدّي أنه الذي لا يتجاوز معناه من حيث هو هو فيصح بهذا الاعتبار أن نقول : إن (عمل) لا تعدّي ؛ لأن معناها العمل ، والعمل من حيث هو هو لا يتعدّي إلا إذا أريد به عمل خاص ، فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدّي لا مطلق العمل ، ومدلول (عمل) إثما هو مطلق العمل ، فيصح أن مدلولها لا يتعدّي ، وهكذا فَعَلَ وصَنَعَ .

السابع : أن هذه الأفعال مع عمومها لها مصادر وهي الفعل والعمل والصنع ، وهي أحداث عامة (١) يندرج تحتها غيرها من الأحداث الخاصة . وتلك الأحداث أفعال حقيقية ويصدق عليها مفعولات ، ومفعولات ، ومصنوعات ، باعتبار أنها صادرة عن

(١) في د ، ل ، ف : « أحداث غاية » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

الفاعل • والشخصُ فاعلٌ "لفعله" فلا شكَّ أنَّ فعله مفعولٌ له ،
 فلذلك اتَّفَقَ النَّحَاةُ هنا على أنَّه يُطْلَقُ على مصادرِ هذه الأفعالِ
 [اسم المفعول المطلق بخلاف الأفعال] (١) الخاصة لا يصدِّق على
 الضَّرْب أنَّه مفعولٌ عند بعضهم وإن [٣٠٢ - ب] كانَ هو مفعولاً
 في الحقيقة • ولا شكَّ أنَّه لا يصدِّقُ عليه مضروبٌ بلا خلاف •
 وإِنَّمَا صَدَّقَ على الفعل مفعولٌ لا تَتَّفَقُ فِيهِمَا في لفظ (فاء ، عين ، لام) •
 وكذلك عَمِلَ وصَنَعَ ؛ ويقالُ في العَمَلِ والصَّنْعِ : مَعْمُولٌ
 ومَصْنُوعٌ ، ومع ذلك لا يكون الفعل المذكور (٢) متعدِّياً ، بل يصحُّ
 ذلك وإنَّ أُرِيدَ به معنى خاصٌّ لازمٌ وأُرِيدَ به مطلقُ الفعل الذي
 هو أعمُّ من اللازم والمتعدِّي ، فإذا قلتَ : عَمِلْتُ عملاً أو فعلتُ
 فِعْلاً أو صنعتُ صَنْعاً قاتِصاً به على المصدر ليس إلا ، نَعَم ؛
 إنَّ أُرِدْتَ بالفعل المفعولَ الذي ليس هو الحَدَثُ ، بل المفعولُ به
 كان مجازاً ، وحِينَئِذٍ يَصِحُّ فيه أن يكون مفعولاً به ، وفيه تجوُّزٌ
 أيضاً [هـ - ٤٨] من جهة أنَّ حقيقة المفعول هو الصادرُ عن الفاعل ،
 وحقيقة المفعولِ به هو ما وقعَ عليه فعلُ الفاعل على ما تقدَّم عن
 اصطلاح متأخري النَّحَاةِ ، وهما متغايران كما قدَّمنا •

الثامن : إذا قلتَ (عَمِلَ مِحْرَاباً) : فَإِنْ أَسْنَدْتَ الفِعْلَ إِلَى
 اللَّهِ تَعَالَى صَحَّ ، وإِذَا تَصَبَّ (مِحْرَاباً) عَلَى أَنَّه مفعولٌ به ، وهو
 أيضاً مفعولٌ ، ومنه قوله تعالى (مِمَّا عَمِلْتُمْ أَيْدِينَا) (٣) وقد بَيَّنَّا

(١) زيادة من هـ •

(٢) في هـ : « فلا يكون » ، وسقط : « الفعل المذكور » •

(٣) يس : ٧١ / ٣٦ •

وَجَهَ ذَلِكَ فيما سَبَقَ (١) ، وَإِنْ أَسْنَدْتَهُ إِلَى غيرِ اللَّهِ فَقُلْتُ :
 عَمِلَ النَّجَّارُ مِحْرَابًا ، لَمْ يَكُنْ المِحْرَابُ مَفْعُولًا نَفْسَهُ لَمَّا قَدْ مَنَّا
 أَنْ عَمَلَ الْعِبَادِ لَا يَتَجَاوَزُهُمْ ، وَلِأَنَّ مَادَّةَ المِحْرَابِ لَيْسَتْ
 مَعْمُولَةً لِلْعِبَادِ ، وَهِيَ جُزْءُ المِحْرَابِ ، فَأَوَّلَى (٢) أَنْ لَا يَكُونَ الكَلِمَةُ
 مَعْمُولًا لَهُمْ . وَفِي جَعْلِهِ مَفْعُولًا بِهِ تَفْصِيلٌ وَهُوَ أَنَّكَ إِنْ (٣) جَعَلْتَ
 (عَمِلَ) مَجَازًا عَنْ (نَجَّرَ) كَانَ إِعْمَالُهُ فِي (مِحْرَابًا) حَقِيقَةً عَلَى
 أَنَّهُ مَفْعُولٌ ، بِهِ لِقَوْلِكَ نَجَّرْتُ مِحْرَابًا ، فَإِنَّ النَّجْرَ وَاقِعٌ عَلَى
 المِحْرَابِ وَقَوْعَ الضَّرْبِ عَلَى زَيْدٍ ، وَكَانَ المَجَازُ فِي لَفْظِ (عَمِلَ)
 لَيْسَ إِلَّا ، وَإِنْ جَعَلْتَ (عَمِلَ) عَلَى حَقِيقَتِهِ ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ عَلَى
 حَذْفِ مِضَافٍ كَمَا سَبَقَ (٤) ، فَالتَّقْدِيرُ : عَمِلَ تَصْوِيرَ مِحْرَابٍ ،
 فَالتَّصْوِيرُ مَصْدَرٌ ، فَإِذَا حُذِفَ وَأَقِيمَ المِحْرَابُ مِثْقَامَهُ أَعْرَبَ
 مَفْعُولًا بِهِ عَلَى المَجَازِ ، وَإِنْ قَدَّرْتَهُ : عَمِلْتُ صِنْعَةَ مِحْرَابٍ ، عَلَى
 أَنْ تَكُونَ (٥) الصُّورَةُ الْحَاصِلَةُ فِي المِحْرَابِ مَعْمُولَةً بِخِلَافِ
 مَا قُلْنَاهُ فيما سَبَقَ ، كَانَ كَذَلِكَ أَيْضًا ، وَإِنْ جَعَلْتَ المِحْرَابَ
 مَعْمُولًا بِاعتِبَارِ أَنَّهُ مَحَلُّ العَمَلِ إِبْطَالًا لِاسْمِ (٦) المَحَلِّ عَلَى الْحَالِ
 لَزِمَ المَجَازُ أَيْضًا ، فَالْمَجَازُ لَازِمٌ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ ، وَلَا شَكَّ فِي جَوَازِ

(١) انظر ص (٩٤) س (٢) .

(٢) في هـ : « وأولى » .

(٣) في هـ : « إذا » .

(٤) انظر ص (١١٥) ، س (٥) .

(٥) في د : « يكون » .

(٦) في د : « فالاسم » ، وفي ل ، ف : « كالاسم » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

الاطلاق ، قال تعالى : (لِيَاكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ) (١) .

التاسع : بَانَ بهذا أنَّ قوله : (اعملُوا صالحاً) إِنْما ينتصبُ (صالحاً) فيه على غير المفعول به ، ولا يجوزُ انتصابُهُ على المفعول به إلاَّ بمجازَيْنِ :

أحدهما : إطلاقُ الصَّالِحِ على المفعول الذي ليس عَمَلًا (٢) والثَّاني : إضافةُ العملِ إليه ، وشيءٌ ثالثٌ وهو حذفُ الموصوفِ من غير دليل ، بخلافِ ما إذا قدَّرنا (عَمَلًا) الذي هو المصدر ، فَإِنَّ الفعلَ يدلُّ عليه . وكلُّ واحدٍ من هذه الثلاثة لا يُصارُ إليه من [هـ - ٤٩] غيرِ ضرورة ، ولا ضرورةٍ في جعلِهِ مفعولًا به ، فكيف يُصارُ إليه وفيه هذه المحذوراتُ الثلاثة .

العاشر : ظَهَرَ بهذا وجهُ التقديرِ في قوله تعالى (أَنْ اَعْمَلْ سَابِغَاتٍ) (٣) وقوله تعالى (يَعمَلُونَ لَهُ ما يَشاءُ مِنْ مَّجَارِبَ وَكَمَاثِيلَ) (٤) وأما قوله تعالى : (اِعمَلُوا آلَ داودَ شُكْرًا) (٥) فانتصابُ شُكْرًا على أنَّه مفعولٌ له ، وجوزَ الزمخشري فيه أن يكونَ مفعولًا به على المُشاكَلَةِ (٥) ، وفيه مجازٌ . وأما قوله تعالى

(١) - يسر: ٣٥/٣٦ ، وتمتتها : « ... أفلا يشكرون * » .

(٢) في د، ل، ف : « فعلا » ، والأوجه أثبتته عن هـ .

(٣) سبأ ١١/٣٤

(٤) سبأ ١٣/٣٤

(٥) قال الزمخشري : « ... ويجوز أن ينتصب بإعملوا مفعولًا به ، ومعناه : « أنا سخرنا لكم الجن يعملون لكم ما شئتم ، فاعملوا أنتم شكرًا » ، على طريق المشاكلة » . الكشف ٢٨٣/٣ .

(مَنْ يَعْمَلْ شَوْءًا يَجْزَ بِهِ) (١) وقوله (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ) (٢) وما أشبه ذلك فكلثما ترجع إلى المصدر .

الحادي عشر : إننا فرقنا بين الأفعال العامة والخاصة لأنَّ تَعَدِّيَّ الفِعْلِ إلى المفعول معناه وصول معناه إليه ، فالفعل الخاص كالضرب مثلاً تَعَدِّيَّه بوصول الضرب إلى المضروب ، ولا يلزم من ذلك أن يكون الضارب مؤثراً في ذات المضروب - أعني موجداً لها - ، والفعل العام كعمِلَ مثلاً تَعَدِّيَّه بوصول معناه ، وهو العمل ، والعمل معنى عام في الذات وصفاتها فلذلك اقتضي العموم واتحاد المفعول حتى يقوم دليل على خلافه . فمستأر (٣) الفرق إننا [٣٠٣ - آ] هو من معاني الأفعال ووصولها إلى المفعول .

الثاني عشر : من الأفعال نوع آخر مثل (قال) و [هو] (٤) لفظ " يخفى [فيه] (٤) الفرق بين القول والمقول واللفظ والمفوظ ؛ لأنَّ المقول والمفوظ هو الأصوات والحروف المقطّعة وهي القول واللفظ . والوجه في الفرق بينهما أن هنا أمرين : أحدهما حركة اللسان ونحوه مما فيه مقاطع الحروف بتلك الحروف . والثاني : نفس تلك الحروف المقطّعة المسموعة التي هي كلفيات تعرض للصوت الخارج بتلك الحركات . فالأوّل هو التلفّظ

(١) النساء ١٢٣/٤ .

(٢) طه : ١١٢/٢٠ .

(٣) في د ، ل : « فمثال » ، والأشبه بالصواب عن ف ، ه .

(٤) زيادة يقتضيها السياق ، ولعلها الأشبه بالصواب .

وهو القولُ واللفظُ اللذان هما مصدران ، والثاني هو المفعولُ والمفعولُ ، فإذا قلتَ : لَمَطَلْتُ لفظاً ، أو قلتَ قولاً ، [لك] (١) أن تريدَ الأوَّلَ فتَنصِبَ اللفظَ والقولَ على المصدريةِ ، ولك أن تريدَ الثاني فتَنصِبَهُما على المفعولِ بهِ ، وهما أمران متغايران وإن لم يتجاوزا [هـ - ٥٠] الفاعلَ وهو اللفظُ القائلُ المتكلمُ ، وليس من شرطِ تَعَدِّي الفعل أن يتجاوزَ إلى محلٍّ غيرِ الفاعلِ (٢) ، بل الشرطُ المغايرةُ سواءً تجاوزَ في محله [أو في غير محله] (٣) .

هذا ما انتهى إليه نظري في هذه المسألة (٤) .

أوردَ الشيخُ عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ على قولِهِم في مثلِ :

(خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ) (٥)

« إِنَّ السَّمَوَاتِ مفعولٌ بهِ » (٦) إيراداً هو أنَ المفعولَ بهِ عبارةً عَمَّا كان موجوداً فأوجدَ الفاعلُ فيه شيئاً آخرَ ، نحو : ضربتُ زيداً ، فإنَّ زيداً كان موجوداً والفاعلُ أوجدَ فيه الضربَ . والمفعولُ المطلقُ هو الذي لم يَكُنْ موجوداً ، بل عَدَمًا مَحْضًا ، والفاعلُ يوجدهُ ويُخْرِجُهُ من العَدَمِ . والسَّمَوَاتُ في هذا

-
- (١) زيادة من ل ، ف ، هـ وقد سقط من د . وورد هكذا ب (أو) .
- (٢) في هـ : « غير محل الفاعل » .
- (٣) زيادة من ل ، ف ، هـ ، وقد سقط من د .
- (٤) زاد هنا في هـ : « والله تعالى أعلم » .
- (٥) العنكبوت : ٢٩ / ٤٤ - وفي هـ : « خلق الله السموات والأرض » .
- (٦) « ان السموات مفعول بهِ » حكاية لقولهم . و « ايرادا » مفعول مطلق . ل (أورد) التي جاءت في أول الكلام .

التَّركيب (١) إِنَّمَا كَانَ عَدَمًا مَحْضًا فَأَخْرَجَهَا اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْعَدَمِ
إِلَى الْوُجُودِ . انتهى .

وتبعه على ذلك ابنُ الحاجب وابنُ هشام ، ويقال : إِنَّهُ مَذْهَبُ
الرَّشْمَانِي أَيْضًا .

أجاب الشيخ تاج الدِّين التَّبْرِيْزِيَّ (٢) عَنْهُ

بِأَنَّ لَا تَسَلَّمَ أَنَّ مِنْ شَرْطِ الْمَفْعُولِ بِهِ جُودَهُ فِي الْأَعْيَانِ
قَبْلَ إِيجَادِ الْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا الشَّرْطُ تَوَقُّفُ عَقْلِيَّةِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ ،
سَوَاءً كَانَ مَوْجُودًا فِي الْخَارِجِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا أَوْ مَا ضَرَبْتُهُ ،
أَمْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا . نَحْوُ : بَنَيْتَ الدَّارَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (أَعْطَى
كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ) (٣) فَإِنَّ الْأَشْيَاءَ مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلِ الْفَاعِلِ
بِحَسَبِ عَقْلِيَّتِهِ . ثُمَّ قَدْ تَوَجَّدَ فِي الْخَارِجِ وَقَدْ لَا تَوَجَّدُ ،
وَذَلِكَ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مَفْعُولًا بِهِ . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
(خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا) (٤) .

وَأَجَابَ الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ الْأَصْفَهَانِيَّ (٥)

فِي شَرْحِ الْحَاجِبِيَّةِ

بِأَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى فِعْلِ غَيْرِ الْإِيجَادِ يَقْتَضِي أَنَّ

-
- (١) في د : « المنزل » ، تحريف وصوابه من سائر النسخ .
(٢) انظر فهرس التراجم : علي بن عبد الله بن أبي الحسن الاردبيلي .
(٣) طه : ٥٠/٢٠ ، وهي بتمامها « قال ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه
ثم هدى » .
(٤) مريم ٩/١٩ .
(٥) انظر فهرس التراجم : محمود بن عبد الرحمن .

يكون موجوداً ، ثمَّ أوجدَ الفاعلُ فيه شيئاً آخرَ ، فإنَّ إثباتَ
صفةٍ غيرِ الإيجادِ يستدعي ثبوتَ الموصوفِ أولاً ، وأمَّا المفعولُ
به بالنسبةِ إلى الإيجادِ فلا يقتضي أنَّ يكونَ موجوداً ثمَّ أوجدَ
الفاعلُ فيه الوجودَ ، بل يقتضي ألاَّ يكونَ موجوداً ، وإلاَّ لكانَ
تحصيلاً للحاصل . - انتهى .

- فائدة -

قال سيبويه : « (مِنْ) في قوله : « زيدٌ أفضلٌ مِنْ عَمْرٍو
لابتداءِ الارتفاع » (١) ، واعتراضُ بآئِه لا يقعُ بعدها (إلى) (٢) » .
- انتهى .

وأجابَ الشيخَ ركنُ الدِّينِ (٣) بأنَّ المتكلمَ غرضُه بيانُ
ابتداءِ الفضلِ (٤) ، وليسَ له غرضٌ في انتهائِه ، فتأمَّلْ .

-
- (١) لم أعر في كتاب سيبويه على كلام بهذا اللفظ ، ولعل النقل تم
بالمعنى ، ففي الكتاب ٣٠٧/٢ ما نصه : « .. هو أفضل من زيد :
انما أراد أن يفضله على بعض ولا يعم - وجعل زيدا الموضع الذي
ارتفع منه ، أو سفل منه في قولك : شر من زيد ... » .
- (٢) زعم ابن مالك أنها للمجاوزة ، وكأنه قال : جاوز زيد عمراً في الفضل ،
وتابعه ابن هشام . انظر المغني ٣٥٦ .
- (٣) أصحاب هذا الاسم كثيرون ، ولا أجزم بواحد بعينه . وفي هـ :
« ذكوان » ولعله تحريف .
- (٤) في هـ : « ابتداء الفعل » ، تحريف .

من فوائد الشيخ كمال الدين (١) بن الزمّلكاني

في تفسير قوله تعالى : (التائبون العابدون) (٢) الآية (٣)

في الجواب عن السؤال المشهور ، وهو أنّه كيف تُركّ
العطفُ في جميع الصّفات ، وعُطِفَ « الناهونَ عن المنكر » على
« الآمرونَ بالمعروف » (٣) بالواو ؟

قال : عندي فيه وجهٌ حسنٌ ، وهو أنّ الصّفاتِ تارةً تُنسَقُ
بحرفِ العطف ، وتارةً تُذكرُ بغيرِهِ ، ولكلِّ مقامٍ معنىٌ يتناسبه ؛
فإذا كان المقامُ مقامَ تعدادِ صفاتٍ مِنْ غيرِ نظرٍ إلى جمعٍ أو
اقترادٍ حَسُنَ إسقاطُ حرفِ العطف ، وإن أريدَ الجمعُ بين
الصّفتين ، أو التنبيهُ على تغايرِهِما عطفُ بالحرف ، وكذلك إذا

(١) في هـ : « جمال الدين » ، تحريف ، وانظر فهرس التراجم : محمد بن
علي بن عبد الواحد .

(٢) التوبة ١١٢/٩ ، وهي بتمامها : « التائبون العابدون الحامدون
السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر
والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين * » .

(٣) عارضت هذه الفائدة بنصها الوارد في طبقات الشافعية الكبرى للسبكي
٢٠١/٩ - ٢٠٣ ، ورمزت له بالرمز (ق) ، وذلك الى جانب نسخ
التحقيق .

(٣) في ق : « وعطف النهي عن المنكر على الأمر بالمعروف » .

أريد التنويع لعدم (١) اجتماعهما أُنْثَى بالحرف • وفي القرآن الكريم أمثلة تبيّن ذلك ، قال الله تعالى : (عسى ربّه إنّ طلقكُنَّ أن يبدلَ له [٣٠٣ - ب] أزواجاً خيراً منكُنَّ مسلماتٍ مؤمناتٍ قانتاتٍ ثابتاتٍ عابداتٍ سائحاتٍ ثيباتٍ وأبكاراً) (٢) ، فأُثْنَى بالواو بين الوصفين الأخيرين لأنّ المقصود بالصفات الأولى ذكرها مجتمعة ، والواو قد توهّم التنويع فحذفت • وأمّا الأبقار فلا يَكُنَّ ثيباتٍ ، والثيبات لا يَكُنَّ أبكاراً ، فأُثْنَى بالواو لتضاد النوعين • وقال تعالى : (حم • تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم • غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطّول) (٣) فأُثْنَى بالواو في الوصفين الأولين ، وحذفها (٤) في الوصفين الأخيرين ، لأنّ غفران الذنب وقبول التوبة (٥) قد يُظنّ أنّهما يجريان مجرى الواحد لتلازميهما ، فمَن غفر الذنب قبل التوبة (٥) ، فبيّن الله سبحانه وتعالى بعطف أحدهما على الآخر أنّهما [ه : ٥٢] مفهومان متغايران ، ووصفان مختلفان يجب أن يُعطى كلّ واحدٍ منهما حكمه ، وذلك مع العطف أبين وأوضح • وأمّا « شديد العقاب » و« ذي الطّول »

(١) في ق : « بعدم » ، تحريف •

(٢) التحريم ٥/٦٦ •

(٣) غافر : ١/٤٠ - ٣ •

(٤) في د « احذفها » ، ، وفي ل ، ف : « وحذفها » ، وكلاهما تحريف ، وصوابهما من ه ، ق •

(٥) في ق : « التوب » •

فهما كالمتضادين ؛ فإنَّ شِدَّةَ العقاب تقتضي اتِّصالَ (١) الضَّرر ، والاتِّصافُ بالطَّوْلِ يقتضي اتِّصالَ (٢) التَّقْصُر ، فَحَذَفَ ليعرَفَ أنَّهما مجتَمعان في ذاتِهِ ، وأنَّ ذاته المقدَّسة موصوفةٌ بهما على الاجتماع ، فهو في حالةِ اتِّصافِهِ بـ « شديداً العقاب » ذو الطَّوْل ، وفي حالةِ اتِّصافِهِ بـ « ذي الطَّوْلِ » شديداً العقاب ، فَحَسُنَ تركُ العطف بهذا (٣) المعنى . وفي الآية التي نحنُ فيها يتَّضحُ معنى العطفِ وتركِهِ ممَّا ذكرناه ؛ لأنَّ كلَّ صفةٍ ممَّا لم تُنسَقْ (٤) بالواو مغايرةٌ للأخرى والغَرَضُ (٥) أنَّهما في اجتماعهما كالوصف الواحد لموصوفٍ واحدٍ ، فلم يَحْتَجْ إلى عطفٍ ، فلمَّا ذُكِرَ الأمرُ بالمعروف والنَّهي عن المنكر ، وهما متلازمان أو كالمتلازمين ، مُستمدَّان من مادَّة واحدة كغفران الذَّنْبِ وقبولِ التَّوْبَةِ (٦) ، حَسُنَ العطفُ ، لِيُبَيِّنَ أنَّ كلَّ واحدٍ مُتَعَبَّدٌ (٧) به على حِدَّتِهِ ، قائمٌ بذاتِهِ ، لا يكفي منه ما يحصلُ في ضِمَنِ الآخر ، بل لا بُدَّ أن يَظْهَرَ أمرُهُ بالمعروف بصرحِ الأمرِ ، ونهيُهُ عن

(١) في ق : « ايصال » .

(٢) في هـ ، ق : « لهذا » .

(٣) في ق : « ينسق » ، وفي ل : « تتسق » .

(٤) في هـ : « والفرق » .

(٥) في ق : « التوب » .

(٦) في ق : « معتد » ، وكلاهما حسن .

المنكر بصريح النّهي ، فاحتاج إلى العطف • وأيضاً لما كان الأمر والنّهي ضدّين ؛ أحدهما طلب الإيجاد والآخر طلب الإعدام كانا كالشّوعين المتغايرين في قوله (شَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا) (١) فحسن العطف بالواو (٢) •

(١) التحريم ٥/٦٦ ، وسلفت ص (٦٥) ، ص (١٢) •

(٢) انظر في هذه الفائدة : القرطبي ٢٧١/٨ ، والبحر المحيط ١٠٣/٥ - ١٠٤ ، وبدائع الفوائد ١٩٢/١ •

كتب الصلّاح الصّفدي (١)

إلى الشيخ تقيّ الدّين السّبكيّ (٢)

يسأله عن قوله تعالى : (استطعما أهلها) (٣) (٤)

أسيّدنا قاضي القضاة ومنّ إذا
بدا وجهه استحيى له القمران
ومنّ كشفه يوم التّدى ويراعه
على طرسه (٤) بحرّان يلتقيان

-
- (١) هو خليل بن أيّبك (ت ٧٦٤ هـ) ، وانظر فهرس التراجم .
(٢) هو علي بن عبد الكافي (ت ٧٥٦ هـ) ، وانظر فهرس التراجم .
(٣) الكهف ٧٧/١٨ « فانطلقا حتى اذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض فأقامه قال لو شئت لاتخذت عليه أجرا » .
(٤) وردت هذه المكاتبة في كتاب فتاوى السبكي ٧٥/١ - ٧٧ ، وفي عروس الأفراس ٤٦٠/١ ، وعارضتها بنصها في الموضعين ورمزت لنص الفتاوى بالرمز (خ) ، ولنص عروس الأفراس بالرمز (س) ، كما نقل الألوّسي في روح المعاني ١١٠/٥ معظم كلام هذه المكاتبة .
(٤) (اليراع) قصب الكتابة ، والطرس : الصحيفة .

وَمَنْ إِنْ دَجَتْ فِي الْمُشْكِلَاتِ مَسَائِلَ
جَلَّاهَا بِفِكْرِ دَائِمِ اللَّمَعَانِ
رَأَيْتُ كِتَابَ اللَّهِ أَكْبَرَ مُعْجِزِهِ
الْأَفْضَلَ مِنْ يَهْدِي بِهِ الثَّقَلَانِ (١)
وَمِنْ جُمْلَةِ الْإِعْجَازِ كَوْنُ اخْتِصَارِهِ
بِإِجَازِ أَلْفَاظِهِ وَبَسْطِ مَعَانِيهِ
وَلَكِنِّي فِي الْكَهْفِ أَبْصَرْتُ آيَةً
بِهَا الْفِكْرُ (٢) فِي طَوْلِ الزَّمَانِ عَنَانِي (٣)
وَمَا هِيَ إِلَّا اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَتَقَدَّ
نَرَى اسْتَطْعَمَاهُمُ مِثْلَهُ بَيَانِ
[هـ ٥٣] فَمَا الْحِكْمَةُ الْغَرَاءُ فِي وَضْعِ ظَاهِرِهِ
مَكَانَ ضَمِيرٍ إِنْ ذَاكَ لَشَانِ
فَأَرْشِدْ عَلَى عَادَاتِ فَضْلِكَ حَيَّرْتَنِي
فَمَالِي بِهَذَا [يَا إِمَامُ يَدَانِ] (٤)

(١) الثقلان : الانس والجن .

(٢) في د « الذكر » ، تحريف ، وأثبت ما في سائر النسخ .

(٣) عناء الامر : آهمه .

(٤) سقط من د ، ف . وأثبتته من هـ . وجاء في ل « ياخير يدان » . وعجز البيت في خ ، س : « فمالي بها عند البيان يدان » .

فاجابه بما نصته :

قوله : (استطعما أهلها) متعین واجب ، ولا يجوز مكانه « استطعماهم » لأن « استطعما » صفة للقرية في محل خفض جارية على غير من هي له كقولك : أهل قرية استطعم أهلها ؛ لو حذف « أهلها » [هنا] (١) ، وجعلت مكانه ضميراً (٢) ، لم يجز ، فكذاك هذا . ولا يسوغ (٣) من جهة العريضة شيء غير ذلك ، إذ (٤) « استطعما » صفة للقرية ، وجعلته صفة للقرية سائغ عربي لا تردده الصناعة ولا المعنى ، بل أقول : إن المعنى عليه . أما كون الصناعة لا تردده فلائه (٥) ليس فيه إلا وصف نكرة بجملة ، كما توصف سائر النكرات بالجمل (٦) . والتركيب محتمل لثلاثة أغارب ، أحدهما هذا ، والثاني أن تكون الجملة في محل نصب [٣٠٤ - آ] صفة لـ « أهل » ، والثالث أن تكون الجملة جواب « إذا » ، والأغارب (٧) منحصرة في الثلاثة لأربع لها . [وعلى الثاني

- (١) في مكانه بياض في د ، وأثبتته من سائر النسخ .
- (٢) أي قلت : « استطعمهم » ، ولم يجز ذلك لأنه يلزم عنه خلو الصفة من ضمير الموصوف وهو القرية ، ولهذا أعيد ذكر الأهل لأنه لو قيل : « استطعمهم » مع أن المراد وصف القرية لزم المحذور الذي ذكرته . وانظر المفتي ٤٧٩ .
- (٣) في خ « ولا يجوز » .
- (٤) في د « إذا » ، تحريف . وفي خ « إذا جعلت » وأثبت ما في ل ، ف ، هـ .
- (٥) في د « فانه » ، تحريف صوابه من سائر النسخ و خ ، س .
- (٦) في خ ، س « سائر النكرات بسائر الجمل » ، وسقط « بالجمل » من هـ .
- (٧) في س « والأغارب الممكنة » .

والثالث يصح أن يقال : « استطعاهم » (١) ، وعلى الأول لا يصح لما قدمناه . فمن لم يتأمل الآية كما تأملناها (٢) ظن أن الظاهر وقع موقع المتضمن أو نحو ذلك ، فغاب عنه المقصود . ونحن بحمد الله وفقنا الله للمقصود ، ولحقنا تعيشن (٣) الإعراب الأول من جهة معنى الآية ومقصودها ، وأن الثاني والثالث وإن احتملتهما التركيب بعيدان عن مغزاها (٤) .

أمّا الثالث هو كونه جواب « إذا » ، فلا تته تصوير الجملة الشرطية معناها الاخبار باستطعاميهما عند إتيانهما ، وأن ذلك تمام معنى الكلام . ويجعل مقام موسى والخضر عليهما السلام (٥) عن تجريد قصديهما [إلى] (٦) أن يكون معظّمه أو هو طلب طمعة أو شيئاً من الأمور الدنيوية ، بل كان القصد ما أراد ربك أن يبلغ اليتمان أشدهما ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك ، وإظهار تلك العجائب لموسى عليه السلام .

فجواب « إذا » قوله : (قال لو شئت) (٧) إلى تمام الآية .

وأما الثاني وهو كونه صفة لـ « أهل » في محل نصب فلا تصير العناية إلى شرح حال الأهل (٨) من حيث هم [هم] (٩) ، ولا يكون

(١) زيادة من خ ، س .

(٢) في د « تأملناه » ، وأثبت ما في سائر نسخ المعارضة .

(٣) في النسخ جميعا وخ « بعين » ، والوجه من س .

(٤) في خ « معناها » .

(٥) « عليهما السلام » ساقط من هـ .

(٦) في د ، ل ، ف ، هـ « أو » ، وفي س « و » ، وأثبت ما في خ .

(٧) الكهف ٧٧/١٨ ، وتقدم اثباتها .

(٨) في خ ، هـ « أهل » .

(٩) سقط « هم » الثانية من د ، وأثبتته من سائر النسخ وخ ، س .

للقرية أكثر" في ذلك . ونحن نجد بقيّة الكلام مثنياً الى القرية نفسها [ه - ٥٤] ، ألا ترى الى قوله تعالى (فَوَجَدَا فِيهَا) (١) ، ولم يَقُلْ : عِنْدَهُمْ ، وأنّ الجدار الذي قَصِدَ (٢) ، إصلاحه وحفظ ما تحته (٣) جزء من قرية مذمومة مذموم (٤) أهلها ، وقد تقدّم منهم سوء صنيع من الآباء عن حقّ الضيف [مع طلبه] (٥) . وللبقاع تأثير في الطّباع ، فكانت هذه القرية حقيقةً بالإفساد والإضاعة ، فقوبلت (٦) بالإصلاح لمجرّد الطاعة ، فلم يُقَصِدِ إلاّ العمل الصالح ، ولا مؤاخذه بفعل الأهل الذين منهم غادر ورائع ، فلذلك قلت : إنّ الجملة يتعيّن من جهة المعنى جعلها صفة لقرية ، ويجب معها الإظهار دون الإضمار .

وينضاف الى ذلك من الفوائد أنّ الأهل الثاني يحتمل أن يكونوا هم الأول (٧) أو غيرهم ، أو منهم [ومن غيرهم] (٨) ، والغالب أنّ من أتى قرية لا يجد جملة أهلها دفعةً ، بل

(١) الكهف ٧٧/١٨ ، وتقدمت .

(٢) هـ « قصدا » .

(٣) في خ ، س « وحفظه وحفظ ما تحته » .

(٤) سقط « مذموم » من هـ ، خ . وفي س : « قرية مذموم أهلها » .

(٥) سقط من د ، وأثبتته من سائر النسخ و س . وفي خ : « مع بيان طلبه » .

(٦) في نسخ الأشباه « قوبلت » ، وما أثبتته من خ ، س أشبهه بسياق الكلام .

(٧) في د ، ل ، ف : « الأهل » في موضع « الأول » ، وأثبتته من هـ ، خ ، س .

(٨) زيادة من هـ ، خ ، س .

يَقَعُ بَصَرُهُ أَوَّلًا عَلَى بَعْضِهِمْ ، ثُمَّ قَدْ يَسْتَقَرُّ تَهُمٌ ، فَلَعَلَّ هَٰذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ الصَّالِحَيْنِ لَمَّا أَتَيَا قَدَّرَ اللَّهُ لَهُمَا ، لَمَّا يَظْهَرُ مِنْ حُسْنِ صَنِيعِهِ (١) اسْتِقْرَاءَ جَمِيعِ أَهْلِهَا عَلَى التَّذَرُّجِ ، لِيُبَيِّنَ (٢) بِهِ كَمَالَ رَحْمَتِهِ ، وَعَدَمَ مَوَاحِدَتِهِ بِسُوءِ (٣) صَنِيعِ بَعْضِ عِبَادِهِ • وَلَوْ [أ] (٤) عَادَ الضَّمِيرَ فَقَالَ : « اسْتَطَعَمَاهُمْ » ، تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ الْأَوَّلِينَ لَا غَيْرَ ، فَأَتَى بِالظَّاهِرِ إِشْعَارًا (٥) بِتَأْكِيدِ الْعُمُومِ فِيهِ ، وَأَتَاهُمَا لَمْ يَتَرُكَا أَحَدًا مِنْ أَهْلِهَا حَتَّى اسْتَطَعَمَاهُ وَأَبَى (٦) ، وَمَعَ ذَلِكَ قَابَلَاهُم بِأَحْسَنِ الْجَزَاءِ • فَانْظُرْ إِلَى هَذِهِ الْمَعَانِي وَالْأَسْرَارِ كَيْفَ غَابَتْ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ ، وَاحْتَجَبَتْ تَحْتَ الْأَسْتَارِ ، حَتَّى ادَّعَى بَعْضُهُمْ أَنَّ ذَلِكَ تَأْكِيدٌ ، وَادَّعَى بَعْضُهُمْ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَتَرَكَ كَثِيرٌ التَّعَرُّضَ لِذَلِكَ رَأْسًا •

وَبَلَّغَنِي عَنْ شَخْصٍ أَتَاهُ قَالَ : إِنَّ اجْتِمَاعَ الضَّمِيرَيْنِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ مُسْتَثْقَلٌ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يُثَقَّلْ : « اسْتَطَعَمَاهُمْ » • وَهَذَا شَيْءٌ لَمْ يَقْلُهُ أَحَدٌ مِنَ الشَّحَاةِ وَلَا لَهُ دَلِيلٌ ، وَالْقُرْآنُ وَالْكَلَامُ الْفَصِيحُ مُمْتَلِكِيٌّ بِخِلَافِهِ ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي بَقِيَّةِ

(١) سَقَطَ « صَنِيعِهِ » مِنْ هـ ، وَفِي خ : « كَمَا يَظْهَرُ لَهُمَا مِنْ حُسْنِ صَنِيعِهِ » •

(٢) فِي س : « لِيُبَيِّنَ » •

(٣) فِي هـ « بِسُوءِ » •

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ س •

(٥) فِي هـ : اسْتِشْعَارًا • تَحْرِيفٌ •

(٦) فِي هـ « فَأَبَى » •

الآية : « يُضَيِّقُهُمَا » ، وقال تعالى (فَخَافَتْهُمَا) (١) ، وقال تعالى : (حَتَّى إِذَا جَاءَنَا) (٢) في قراءة الحرمين وابن عامر ، وألف مَوْضِع (٣) هكذا ، فهذا (٤) القول ليس بشيء ، وليس هو قولاً حَتَّى يُحْكَمَ ، وإنما [كَلَّمَا] (٥) قيل بُشِّتْ على رَدِّهِ . ومن تمام الكلام في ذلك أَنْ « اِسْتَطَعَمَا » إذا جُعِلَ جواباً فهو متأخّر عن الإتيان ، وإذا جُعِلَ صِفَةً احتمل أن يكون اتَّفَقَ قَبْلَ الإتيانِ هَذِهِ الْمَرَّةَ [هـ - ٥٥] ، وذكر تعريفاً وتنبهاً على أَنَّهُ لَمْ يَحْمِلْهُمَا عَلَى عَدَمِ الإتيانِ لِقَصْدِ الْخَيْرِ . وقوله : « فوجدنا » (٧) معطوف على « آتِيَا » (٧) .

فهذا ما فَتَحَ اللهُ عَلَيَّ (٨) ، والشَّعْرُ يَضِيقُ عَنْ

-
- (١) التحريم ١٠/٦٦ .
(٢) الزخرف ٣٨/٤٣ « حتى إذا جاءنا قال ياليت بيني وبينك بعد المشرقين فبئس القرين » ونسب صاحب التيسير القراءة التي ذكرها السبكي الى الحرمين وابن عامر وأبي بكر . وزاد عليهم صاحب النشر « ابن كثير » . انظر التيسير ١٩٦ ، والنشر ٣٥٣ .
(٣) في موضع « وألف موضع » في د ، ل ، ف : « ولما يوضع » ، وفي هـ « وأن موضع » ، وكلاهما تحريف . وأثبت الأشبه بالصواب من خ ، س .
(٤) في خ ، س « وهذا » .
(٥) زيادة من خ ، س . وفي هـ « وبما قيل » ، تحريف .
(٦) في هـ : « الاتيان قد اتفق قبل هذه المرة » ، وسقط « هذه المرة » من ح .
(٧) من آية الكهف موضع البحث ٧٧/١٨ .
(٨) سقطت عبارة « فهذا ما فتح الله علي » من س ، وجاء بعده في خ ، س :

الجواب ، وقد قلت* [٣٠٤ - ب] :

الأسرار آيات الكتاب معاني
تدق فلا تبدو لكل معاني
وفيها لمرقاض ليب عجائب
سنا برقيها يعنوا له القمران
إذا بارق منها قلبي قد بدا
هممت قرير العين بالطيران
سروراً وإبهاجاً وصولة على العلا ،
لأتي على هام السماك مكاني (١)
فما المثلك والأكوان بالبيض والقنا
وعندي وجوه أسفرت بهاني (٢)

« وكتبته ليلة الثلاثاء ثالث ذي القعدة سنة خمسين وسبعمائة بدمشق »
ثم ورد في الفتاوى وعروس الأفراح استدراك لتقي الدين السبكي
حول هذه المسألة ، وختم بالأبيات التي ترد بعد قليل . انظر عروس
الأفراح ١/٤٦١ ، وفتاوى السبكي ١/٧٧ .

(١) في خ « ونيلاً الى العلا » . وصال على قرنه : استطال . والسماك :
نجم منير .

(٢) لم يرد هذا البيت في خ ، س .

وهاتيكَ مِنْهَا قَدْ أَبْحَثَكَ سِرَهَا ،
 فَشَكَرْنَا لِمَنْ أَوْلَاكَ حُسْنَ بَيَانٍ (١)
 أرى « استطعما » وَصَفًا عَلَى قَرْيَةٍ جَرَى
 وليس لها ، والنحو كالْمِيزَانِ (٢)
 صِنَاعَتُهُ تَقْضِي بِأَنْ اسْتَتَارَ مَا
 يَعُودُ عَلَيْهِ لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ (٣)
 وليس جواباً لا ولا وصف أهلها
 فلا وَجْهَ لِلِإِضْمَارِ وَالْكِتْمَانِ
 وهذي ثلاثٌ ما سِوَاهَا بِمُمْكِنٍ
 تَعَيَّنَ مِنْهَا وَاحِدٌ فَسَبَانِي
 وَرُضْتُ لَهَا فِكْرِي إِلَى أَنْ تَمَخَّضْتَ
 بِهِ زَبْدَةُ الْأَحْقَابِ مِنْذُ زَمَانٍ

(١) رواية البيت في خ :

- وهاتيك منها قد أتحتك ما ترى فشكراً لمن أولى بديع بياني
 ومثله في س الا أنه ورد فيها « أبحت كما ترى » في مكان « أتحتك
 ما ترى » . والأبيات الخمسة التالية لهذا البيت ليست في خ ، س .
 (٢) في حاشية هـ : (وليس لها : أي صفة جرت على غير من هي له) .
 (٣) في نسخ الأشباه وخ ، وس « استتاره » ، تحريف والصواب من روح
 المعاني ١١٠/٥ .

- وإنَّ حياتي في تمسُّج أبحرٍ
 من العلم في قلبي تمُدُّ لِساني (١)
 وكم من كناسٍ في حماي مُخَدَّر (٢)
 إلى أنْ أرى أهلاً ذكيَّ جَنانٍ (٣)
 فيسطادُ منِّي ما يطيقُ اقتناصه
 وليسَ لهُ بالشارِداتِ يدانٍ (٤)
 منايَ سليمُ الذَّهْنِ ريّضٌ ارتَوَى
 بكلِّ علومِ الخلقِ ذو إمعانٍ (٥)
 فذاك الذي يَرُجى لإيضاحِ مُشكِـلٍ
 ويقصدُ للتحريرِ والتَّبَيّانِ (٦)

-
- (١) في هـ « وعند » بدل « تمُد » .
 (٢) رواية صدر البيت في خ : (وكم من كتاب في جمادى محرر) .
 (٣) الكناس : مستتر الظبي في الشجر .
 (٤) يريد بالشاردات : المسائل المشككة .
 (٥) في هـ « منائي » ، كذا ، ، ، والريض من الابل : ضد الذلول ، وهو الصعب . وروي عجز البيت في خ : (.... فكل علوم الخلق ذو لمعان) وفيها تحريف . وفي س : (.... بكل علوم الخلق ذو لمعان) .
 (٦) روي البيت في خ : (..... ويقصد للتجريد مدعياني) ، وفي س : (ويقصد للتحرير عن عيان) وكلاهما محرف .

وكم لي في الآياتِ حُسْنٌ تدبّر
 به الله ذو الفضل العظيم حَبَانِي (١)
 بجاهِ رَسولِ اللهِ قد نلتُ كلَّهما
 أتى وسيأتي دائماً بأمانِ
 فصلّي عليه الله ما هبَّتِ الصُّبَا (٢)
 وسلّم ما دامت لهُ الملوكُ وان (٣)

-
- (١) في د ، ل ، ف ، خ : « من الله ذي » ، تحريف ؛ والصواب من س .
 (٢) في س : « ما ذر شارق » .
 (٣) الملوان : الليل والنهار أو طرفاهما .

وكتب الصّلاح' الصفدي بهذا السؤال أيضاً
إلى الشيخ زين الدّين [هـ - ٥٦] علي بن شيخ العوّينة
الموصلي^(١) - رحمه الله - فأجاب أيضاً بما نصّه : (٢)

سألتَ لماذا « استَطَعَمَا أَهْلَهَا » أتى
عن استطعماهم ، إنَّ ذاكَ لِشأنٍ
وفيه اختصارٌ ليس ثمَّ ، ولم تَقِفْ
على سبب الرّشّحانِ منذُ زمانٍ
فهاكَ جواباً رافعاً لنِقابِهِ ،
يَصِيرُ به المَعْنى كَرأْيِ عِيَانِ (٣)
إذا ما استوى الحالانِ في الحُكْمِ رُجِّحَ الضَّ
ضَمِيرُ ، وأمّا حينَ يَخْتَلِفَانِ
فإنَّ (٤) كانَ في التّصريحِ إظهارَ حِكْمَةٍ ،
كِرْفَعَةِ شأنٍ أو حَقَارَةِ جَانِبِي
كَمَثَلٍ : « أميرُ المؤمنينَ يقولُ ذا » ،
وما نحنُ فيه ، صرّحوا بأمانٍ

(١) في هـ : الفوينة ، تحريف لأنه نسبة الى عين ماء ، انظر البغية ١٦١/٢ .

(٢) وردت هذه المكاتبة في روح المعاني ١١٠/٥ ، وجرى الاستثناس
بنصها ثمة .

(٣) نقاب المرأة : قناعها وخمارها .

(٤) في هـ : « بأن كان » .

وهذا على الإيجاز ، واللفظ جاء في
 جوابي مشوراً بحسن بيان
 فلا تمتحن بالتظم من بعد عالماً
 فليس لكُلُّ بالقريض يدان (١)
 وقد قيل إنَّ الشَّعرَ يثرري بهم فلا
 يكاد يرى من سابق برهان
 ولا تنسني عند الدُّعاء فإكفي
 سأبدي مزاياكم بكلِّ مكان
 وأستغفر الله العظيم لما طغى
 به قلبي ، أو طال فيه لِساني

والجواب المبسوط (٢) بالنثر هو أنَّه لما كانت الألفاظ تابعة
 للمعاني لم يتحتم الإضمار ، بل قد يكون التصريح أولى ، بل ربَّما
 يكاد يصل إلى حدِّ الوجوب ، كما سنبين إن شاء الله تعالى .
 ويدلُّ على الأولويَّة قول أرباب علم البيان ما هذا ملخصه :
 لما كان للتصريح عملٌ ليس للكناية ، كان لإعادة اللفظ من
 الحُسن والبهجة والفخامة ما ليس لرجوع الضمير . انتهى كلامهم .
 فقد يعدلُّ إلى التصريح إمَّا للتعظيم وإمَّا للتحقير والتدء ، وإمَّا
 للتشنيع (٣) في التداء بقبح الفعل ، وإمَّا لغير ذلك ، فمن التعظيم

(١) في د : « في النظم » ، وأثبت الأشبه بالصواب عن سائر النسخ .

(٢) في هـ : « المتوسط » ، تعريف .

(٣) في هـ : « لتشنيع » .

قوله تعالى (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ • اللَّهُ الصَّمَدُ) (١) دون
(هو) ، وقوله تعالى : (وبالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ) (٢)
ولم يقل [و] (٣) به ، وقوله (٤) : (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ
فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي
الْحَجِّ) (٥) فقد كرّر لفظ الحج مرّتين دون أن يقال : فَمَنْ
فرضه فيهنّ ولا جدال فيه ، إعلالاً بعظمة (٦) هذه العبادة من حيث
إنّها فريضة العمر ، [و] (٧) فيها شبهة عظيم بحال الموت
والبعث فناسب (٨) حال [هـ-٥٧] تعظيمه في القلوب [٣٠٥-آ]
التصريح بالاسم ثلاث مرّات • ومنه قول الخليفة : « أمير
المؤمنين يرسم بكذا » ، دون (أنا) ، إمّا لتعظيم ذلك الأمر
أو لتقوية داعية (٩) المأمور أو نحوهما ، وقول الشاعر :

(١) الاخلاص ١١٢/١، ٢ •

(٢) الاسراء : ١٧/١٠٥ • وتتمتها : « وما أرسلناك الا مبشرا

ونذيرا * » •

(٣) سقط من د ، وأثبتته عن سائر النسخ •

(٤) زاد هنا في هـ : « تعالى » •

(٥) البقرة : ٢/٢٩٧ •

(٦) في هـ : « بتعظيمه » •

(٧) سقط من هـ •

(٨) في هـ : « فناسبه » ، تحريف •

(٩) في الأساس (دعو) : « أجيئوا داعية الخيل ، وهي صريخهم » • ولعل

هذا منه ، يريد : نداء المأمور بما رسمه أمير المؤمنين •

٢٣ - نَفْسُ عِصَامٍ سَوَدَتْ عِصَامًا (١)

وقول [البحتري] (٢) :

٢٤ - قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي الشَّوْ

دَرِ وَالْمَجْدِ وَالْكَارِمِ مِثْلًا (٣)

فَإِنَّ إِيْقَاعَ الطَّلَبِ عَلَى الْمِثْلِ أَوْقَعَ مِنْ إِيْقَاعِهِ عَلَى ضَمِيرِهِ
لو قال: طَلَبْنَا لَكَ مِثْلًا فَلَمْ نَجِدْهُ. وقال بعض أهل العصر:

(١) هذا بيت من الرجز للنابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ١١٨ ،
وورد منسوبة إليه في الدلائل ٤٢٨ . وعصام : هو ابن شهير الجرمي
حاجب النعمان بن المنذر . وفي اللسان (عصم) : « وفي الممثل : كن
عصاميا ولا تكن عظاميا . يريدون به قوله - البيت - » . واستشهد
به هنا على تكرير (عصام) ، والعدول عن الاضمار في الثاني اعلاء
لشأنه .

(٢) في نسخ الأشباه جميعا : « أبي تمام » ، والحق أنه للبحتري ، وانظر
الحاشية التالية .

(٣) البيت للبحتري ، وهو في ديوانه ١٦٥٧ ، وورد منسوبة إليه في دلائل
الاعجاز ١٢٩ ، ومعاهد التنخيص ٨٨/١ ، ومن دون نسبة في
التلخيص للقزويني ١٢١ . « السود : الشرف ، معروف ، وقد يهمز
وتضم الدال الأول ، لغة طيء » : اللسان (سود) ، وعليها بيت
البحتري . وعلماء المعاني يجعلون هذا البيت شاهداً على حذف
المفعول به لأنه أريد ذكره ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على
صريح لفظه اظهارةً لكمال العناية بوقوعه عليه . والمعنى : « قد
طلبنا لك مثلاً . . » ، ثم حذف (مثلاً) لأنه أراد أن يوقع لفظ
« لم نجد » على صريح لفظ (مثلاً) .

٢٥ - إذا برقت يوماً أسيرة وجهه

على الناس قال الناس جل المنصور (١)

وأما ما يكاد يصل إلى حد الوجوب ، فمثل قوله تعالى :
(يا أيها النبي إنا أحللنا لك أزواجك) (٢) إلى قوله تعالى :
(وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي
أن يستنكحها) (٣) إكنا عدل عن الإضمار إلى التصريح
وكرر اسمه - صلى الله عليه وسلم - تنبيهاً على أن تخصيصه
- صلى الله عليه وسلم - بهذا الحكم ، أعني النكاح بالهبة عن
سائر الناس ، لمكان النبوة ، ولكبير (٤) اسمه - صلى الله عليه
وسلم - تنبيهاً على عظمة شأنه وجلالة قدره إشارة إلى علّة
التخصيص ، وهي النبوة .

ومن التحقير : (فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي
قيل لهم فأزَلْنَاهُ عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) (٥) دون (عليهم) ، (وقالوا
قلوبنا غُلْفٌ » بل لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ) (٦) ، أضمَر هنا
ثم لما أراد المبالغة في ذمهم صرح في الآية الثانية والثالثة
بكفرهم ف قيل : (... فلَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ) (٧)

(١) لم أعرف قائله . وفي هـ : « إذا برحت » ، تعريف .

(٢) الأحزاب : ٣٣ / ٥٠ .

(٣) في هـ : « ولكنه » ، تعريف .

(٤) البقرة ٥٩ / ٢ « ... رَجَزاً مِنْ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ » .

(٥) البقرة : ٨٨ / ٢ « ... بكفرهم قليلاً ما يؤمنون * » .

(٦) البقرة : ٨٩ / ٢ .

(... وللكافرين عذاب مهين) (١)، وأمثاله كثير .

إذا تقررَ هذا الأصلُ فنقولُ : لما كانَ أهلُ هذهِ القريةِ موصوفين بالشَّحِّ الغالبِ ، واللَّوْمِ اللَّزِيبِ بِدليلِ قوله - صلى الله عليه وسلم - : « كانوا أهلَ قريَّةٍ لِيَأْمَأَ » (٢) وقد صدرَ منهم في حقِّ هذين العبدِينِ الكريمِينِ على الله (٣) ما صدرَ مِنَ المنعِ بعدَ السَّؤَالِ ، كانوا حَقِيقِينَ بالتَّدَاءِ عَلَيْهِمْ بِسوءِ الصَّنِيعِ ، فَنَاسَبَ (٤) ذلكَ التَّصْرِيحَ بِاسْمِهِمْ ، لِمَا فِي لَفْظِ الْأَهْلِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْكَثْرَةِ ، مع حِرْمَانِ هَذَيْنِ [ه - ٥٨] الْفَقِيرَيْنِ [مِنْ] (٥) خَيْرِهِمْ مع (٦) اسْتَطْعَامِهِمَا إِيَّاهُمْ ، وَلِمَا دَلَّ عَلَيْهِ حَالُهُمْ مِنْ كَدَرِ قُلُوبِهِمْ ، وَعَمَى بَصَائِرِهِمْ ، حيثَ لَمْ يَتَقَرَّرْ سَوَا (٧) فِيهِمَا مَا تَقَرَّرَ سَهْ صَاحِبِ السَّقِينَةِ فِي قَوْلِهِ : « أَرَأَيْ جُوهَ الْأَنْبِيَاءِ » (٨) . هذا ما يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْنَى .

وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِاللَّفْظِ : فَلِمَا فِي جَمْعِ الضَّمِيرَيْنِ فِي كَلِمَةِ وَاحِدَةٍ مِنَ الاسْتِثْقَالِ (٩) ، فَلِهَذَا كَانَ قَلِيلًا فِي الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ . وَأَمَّا

(١) البقرة : ٩٠/٢ .

(٢) من حديث طويل في مسند الامام أحمد بن حنبل ١١٩/٥ .

(٣) يريد : النبي موسى عليه السلام ، والرجل الصالح .

(٤) في هـ : « فَنَاسَبَهُ » ، تحريف .

(٥) زيادة من ل ، ف ، هـ .

(٦) في هـ : « مِنْ » بدل « مع » .

(٧) في د : « لَمْ يَتَعَرَّضُوا » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٨) انظر تفسير ابن كثير ٣٠٥/٥ .

(٩) أي : اذا قيل : « اسْتَطْعَمَاهُمْ » .

قوله تعالى : (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ) (١) وقوله :
 (أَتَلْزَمُكُمْوهَا) (٢) فإنه ليس من هذا القبيل ؛ لأنه عدول
 عن الاتصال إلى الاتصال (٣) الذي أخصر . وعندك فك
 الضمير لا يؤدسى إلى التصريح باسم ظاهر ، بل يقال فسيكفيك
 إياهم الله ، وأتلزمكم إياها ، فكان الاتصال أولى لأثره
 أخصر ، ومؤداهما واحد بخلاف مسألتنا . ثم هنا سؤالات (٤) .

فالأول : ما الفرق بين الاستطعام والضيافة ؟ فإن قلت :
 إياهما بمعنى ، قلت : فلم خصصهما بالاستطعام ، والأهل
 بالضيافة .

والثاني : لم قال : (فَابْئِرُوا) دون (فَكَلِمٌ) مع أنه
 أخصر ؟

والثالث : لم قال (أَكْيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ) دون (أَكْيَا
 قَرْيَةٍ) ، والعرف بخلافه ؟ تقول : أتيت إلى الكوفة دون
 (أهل الكوفة) ، كما قال [٣٠٥/ب] تعالى : (ادْخُلُوا مِصْرَ) (٥) .

والجواب عن الأول : أن الاستطعام وظيفة السائل ،
 والضيافة وظيفة المسؤول ؛ لأن العرف يقضي بذلك ، فيدعو
 المقيم إلى منزله القادم : يسأله (٦) ويحمله إلى منزله .

(١) البقرة : ١٣٧/٢ .

(٢) هود : ٢٨/١١ .

(٣) وليس عدولا عن الاظهار الى الاضمار كما لو أنه قال : « استطعامهم » .

(٤) في د : « ثم بينا سوا الان » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٥) يوسف ٩٩/١٢ .

(٦) في د « يسلمه » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

وعن الثاني : بَأَنَّهُ (١) في الإباء (٢) من قُوَّةِ الْمَنَعِ ما ليس في (فَلَمْ) ، ، لأَنَّهَا تَقْلِبُ (٣) المضارعَ إلى الماضي وتَنْفِيهِ ، فلا يَدُلُّ على أَنَّهم لم يَضَيِّقُوهُمْ في الاستقبال ، بخلاف الإباء المقرونِ بَأَنَّهُ ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ على النقي مطلقاً • وآية : (وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ) (٤) أي حالاً واستقبالاً •

وعن الثالث : أَنَّه مبنيٌّ على أن مُسَمَّى القرية ما ذا ؟ أهو الجدران (٥) وأهلها معاً حالَ كونِهِمْ فيها ، أم هي فقط ؟ أم هم فقط ؟ والظاهرُ عِنْدِي أَنَّهُ يُطْلَقُ عليها [هـ : ٥٩] مع قطع النظر إلى وجودِ أهلِها وعدمِهِمْ ، بدليل قوله تعالى : (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا) (٦) • سَمَّاها قريةً ولا أهلَ ولا جِدارَ قائماً ، ولعدمِ تناولِ لفظِ القريةِ إِيَّاهُمْ في البَيْعِ إذا كانت القريةُ وأهلُها مِلْكاً للبائع ، وهم فيها حالةُ البيعِ • ولو كانَ الأهلُ داخلين في مُسَمَّاها لدَخَلُوا في البَيْعِ ، ولثُبُوتِ المغايرةِ بينَ المُضَافِ والمُضَافِ إِلَيْهِ • وإِثْمًا ذَكَرَ الأهلُ لِأَنَّهُ هُوَ المقصودُ مِن سِياقِ الكلامِ دونَ الجُدرانِ ، لِأَنَّهُ يَمَعْرِضُ حكايةً ما وَقَعَ مِنْهُم مِنَ اللُّغُومِ •

(١) في هـ : « أَنْ » •

(٢) أي الذي في قوله تعالى : « فَأَبُوا أَنْ يَضِيفُوهَا » •

(٣) في هـ : « تَنْقُلُ » •

(٤) التوبة : ٣٢/٩ •

(٥) في هـ : « الجدار » ، تحريف •

(٦) البقرة : ٢٥٩/٢ •

فَإِنْ أَقْلَتَ : فَمَا تَصْنَعُ بقوله تعالى : (وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرْتُمْ مَعِيشَتَهَا) (١) ، (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَآثًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) (٢) ، (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً ۚ ۙ ۙ ۙ) (٣) إِلَى آخِرِهِ ، (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) (٤) ، فَإِنَّ الْمُرَادَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ وَأَمْثَالِهَا الْأَهْلُ •

قلتُ : هُوَ مِنْ بَابِ الْمَجَازِ الْأَنَّهُ الْإِهْلَاكُ إِفْنَمَا يَنْسَبُ (٥) إِلَيْهِمْ دُونَهَا ، بِدَلِيلِ : (أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) (٦) ، (فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ) (٧) ، وَ (بَطَرْتُمْ مَعِيشَتَهَا) (٨) ، وَلَا سِتْحَالَةَ السُّؤَالِ مِنْ غَيْرِ الْأَهْلِ • عَلَى أَثْنَا نَقُولُ : لَوْ تَصَوَّرَ وَقُوعُ الْهَلَاكِ عَلَى نَفْسِ الْقَرْيَةِ بِالْخُسْفِ وَالْحَرِيقِ وَالْفَرْقِ وَنَحْوِهِ لَمْ تَعْنَيْنِ الْحَقِيقَةَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ •

(١) القصص : ٥٨/٢٨ •

(٢) الأعراف : ٤/٧ •

(٣) النحل : ١١٢/١٦ — وَتَنَمَّتْهَا : « مَطْمِئِنَّةٌ يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعَمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ * »

(٤) يوسف : ٨٢/١٢ •

(٥) فِي هـ : « يَنْسَبُ » •

(٦) الأعراف ٤/٧ ، وَسَلَفَتْ فِي (ح ٢) •

(٧) سَلَفَتْ فِي : (ح ٣) •

(٨) سَلَفَتْ فِي : (ح ١) •

مسألة (١)

سئل الشيخ تقي الدين السبكي (٢) - رحمه الله -

عن رجل قال : « ما أعظم الله »

فقال آخر : هذا لا يجوز

فأجاب : يجوز ذلك قال تعالى : (أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمَعْ) (٣) والضمير في (به) عائد إلى الله تعالى ، أي ما أبصره وما أسمعته (٤) ، فدل على جواز التعجب في ذلك .

وهذا كلام صحيح ، ومعناه أن الله في غاية العظمة ، ومعنى التعجب في ذلك أنه لا يُنكر لأتته مما تحار فيه العقول . والإتيان بصيغة التعجب في ذلك جائز (٥) للآية الكريمة ، وإعظام الله تعالى وتعظيمه (٦) الثناء عليه بالعظمة أو اعتقادها (٧) ، وكلاهما [هـ ٦٠] حاصل ، والموجب لهما أمر عظيم (٨) . فبلغني

(١) وردت هذه المسألة في فتاوى السبكي ٢/ ٣٢٠ - ٣٢٣ ، مع بعض

اختلاف . وقد استأنست بنصها ثمة وأشرت إليه بالرمز (ت) .

(٢) انظر فهرس التراجم : علي بن عبد الكافي .

(٣) الكهف : ١٨ / ٢٦ .

(٤) في د ، ف : « وأسمعه » . وما أثبت عن ه ، ت ، وهو أوجه .

(٥) في ه ، ت : « جائزة » .

(٦) في ه : « وتعظيم » ، تحريف .

(٧) في د : « واعتقادها » ، وأثبت ما في ت وسائر النسخ .

(٨) زاد هنا في ت : « يصح أن يكون المراد بـ « ما أعظم » » .

بعد ذلك عن شيخنا أبي حيّان (١) أنّه كتب (٢) فنظرتُ فرأيتُ أبا بكر بن السّراج (٣) في الأصول قال في شرح التّعجب : « وقد حُكِيتُ ألفاظ في (٤) أبواب مختلفة مستعملة [في حالِ التعجب فمن ذلك] (٥) : ما أنتَ مِن رَجُلٍ تعجب ، و « سبحانَ الله ولا إِلَهَ إِلَّا اللهُ » ، و [ما رأيتُ] (٦) كالיום رجلاً » ، و « سبحانَ الله

(١) هو محمد بن يوسف ، وقال السيوطي في ترجمته : « وأخذ عنه أكابر عصره وتقدموا في حياته كالشيخ تقي الدين السبكي ... » البغية ٢٨٠/١ وانظر فهرس التراجم .

(٢) هنا بياض في النسخ جميعا ، وسقط في ت . وقد نقل السيوطي في الهمع ١٦٧/٢ قول أبي حيان بشذوذ قولهم : « ما أعظم الله وما أقدره » ، وذكر صاحب طبقات الشافعية أن الشيخ أبا حيان منع أن يقال « ما أعظم الله ، وما أحلم الله » ونحو ذلك ، وأنه نقل هذا المنع عن ابن عصفور . انظر طبقات الشافعية ٢٩٣/٩ ، و « أبو حيان النحوي » لخديجة الحديثي ٤٦٥ .

(٣) انظر فهرس التراجم : محمد بن السري .

(٤) في أصول ابن السراج ١٢٨/١ : « من أبواب » .

(٥) زيادة عن أصول ابن السراج ١٢٨/١ ، وجاء مكانها في ت : « بحال التعجب » ، تحريف .

(٦) زيادة عن الكتاب ٢٢٤/١ تح عبد السلام هارون ، والمقتضب ١٥١/٢ وقال سيبويه : « ... تالله ما رأيت كالיום رجلاً » ، أي كرجل أراه اليوم رجلاً » .

[رجلاً] و [(١) « من رجل » ، و « حسبك يزيد رجلاً » و « من رجل » ، و « العظمة لله من رب » (٢) و « كفاك » (٣) يزيد رجلاً] تعجب [(٤)] .

فقوله : العظمة لله من رب دليل [٣٠٦ - آ] لجواز التعجب في صفة (٥) الله تعالى ، وإن لم يكن بصيغة ما أفعله وأفعل به . ومن جهة المعنى لافرق من حيث كونه تعجباً .

وقال كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٦) في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف في النحو : « مسألة (٧) : ذهب الكوفيون إلى أن أفعل (٨) في التعجب نحو

(١) زيادة عن أصول ابن السراج ١/١٢٨ ، وفي ت : « وسبحان الله من رجل ورجلاً » .

(٢) في د : « من رجل » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ والأصول و(ت) .

(٣) في د، ف، هـ : « وكفى » ، وما أثبت عن أصول ابن السراج و (ت) .

(٤) زيادة عن هـ ، ت ، وأصول ابن السراج ، وزاد بعدها في ابن السراج : « والباء دخلت دليل التعجب ، ولك أن تسقطها وترفع » . الأصول ١/١٢٨ - ١٢٩ .

(٥) في ت : « صفات » .

(٦) قد يظن من سياق الكلام أن السيوطي أنهى النقل عن السبكي وبدأ كلاماً منقولاً عن الانصاف ، غير أن الصواب أن السبكي نفسه هو صاحب النقل عن ابن الأنباري .

(٧) هي المسألة العشرون في الانصاف (١٢٦ - ١٤٨) ، واختار السبكي منها ولم يشتمها بتمامها .

(٨) في النسخ جميعاً « الفعل » تحريف ، وصوابه عن الانصاف .

« ما أَحْسَنَ زَيْدًا » اسم ، والبصريّونَ الى أنّه فعل ، وإليه ذهب الكسائي « (١) . ثم قال (٢) : « والذي يَدُلُّ على أنّه ليس بفعلٍ وأثمة ليس التقدير فيه [شيء] » (٣) أَحْسَنَ زَيْدًا قولُهُمْ : « ما أَعْظَمَ الله » ولو كان التقديرُ [فيه] (٤) ما زَعَمْتُمْ لَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ التقديرُ « شيءٌ أَعْظَمَ الله » ، واللهُ تعالى عَظِيمٌ لا يَجْعَلُ جاعِلٍ ، وقال الشاعر :

٢٦ — ما أَقْدَرَ اللهَ أَنْ يَدْرِي على شَحَطٍ

مَنْ دَارُهُ الْحَزَنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلُ (٥)

ولو كان الأمرُ على ما زَعَمْتُمْ (٦) لوجبَ أَنْ يَكُونَ التقديرُ

(١) الانصاف ١٢٦ مع اختصارها .

(٢) يريد : ابن الأنباري .

(٣) زيادة عن الانصاف .

(٤) زيادة عن ت والانصاف .

(٥) البيت لحندج بن حندج المري من قصيدة في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي ١٨٢٨ ، وورد منسوبا إليه في العين ٢٣٨/١ ، والدرر اللوامع ٢٢٤/٢ ، ومن دون نسبة في : الانصاف ١٢٨ ، والأشمونى ٦٤/١ ، والهمع ١٦٧/٢ . والبيت عند الكوفيين شاهد على اسمية « أفعل » في التعجب ، لأن تقدير « ما أقدر الله » : شيء أقدر الله ، تقدير باطل لأن الله قادر لا يجعل جاعل . والشحط : البعد . والحزن وصول موضعان ، والثاني منهما مدينة في بلاد الخزر . (٦) في د : « ما زعمهم » ، تحريف ، وصوابه عن مائث النسخ .

فيه : شيء " أَقْدَرَ اللهَ ، واللهُ تعالى قادرٌ " لا يَجْعَلُ جاعلٌ •
واحتجَّ البصريُّونَ بآمورٍ (١) ثم قال : « والجوابُ » (٢) عن كلمات
الكوفيِّينَ « ثم قال : « وأما قولُهُم في « ما أعظمَ اللهَ » (٣) قلنا :
معنى (٤) : « شيءٌ أعظمَ اللهَ » ، أي وصَفَه بالعظمة كما تقول :
عَظُمْتُ عَظِيماً (٥) • ولذلك الشيءُ ثلاثةُ معانٍ ، [هـ - ٦١]
أحدُها : أن يُعْنى بالشيء من يُعَظِّمُهُ مِنْ عِبَادِهِ ، والثاني :
أن يُعْنى بالشيء ما يَدُلُّ على عَظَمَةِ الله تعالى ، وقدرته في
مُصْنُوعَاتِهِ ، والثالثُ : أن يُعْنى بِهِ نَفْسُهُ أي أَنَّهُ عَظِيمٌ
لنَفْسِهِ لِأَلِشْيَاءِ جَعَلَهُ عَظِيماً ، فَرَقاً بَيْنَهُ • وَبَيْنَ غَيْرِهِ (٦) •
وحكي أَنَّ بعضَ أَصْحَابِ المبرِّدِ (٧) قَدِمَ إلى بَغْدَادَ قَبْلَ قُدُومِ
المبرِّدِ ، فَحَضَرَ حَلَقَةً ثَلَبَ فُسْئِلَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَأَجَابَ
بِجَوَابِ أَهْلِ البَصْرَةِ وَقَالَ : التَّقْدِيرُ (٨) شيءٌ أَحْسَنُ زَيْدًا ،

(١) الانصاف ١٢٨ - ١٢٩ ، مع اختصار لطيف هنا •

(٢) في الانصاف « وأما الجواب » •

(٣) انظر ص (٧٨) ، ص (١١) •

(٤) في النسخ جميعاً « معناه » ، تحريف ، وصوابه عن الانصاف •

(٥) في الانصاف : « •• كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كبرت تكبيراً ،

وعظمت تعظيماً ، أي وصفته بالكبرياء والعظمة لاصيرته كبيراً

عظيماً ، فكذلك وهنا » •

(٦) في الانصاف : « خلقه » في موضع : « غيره » •

(٧) هو أبو اسحاق الزجاج ، وانظر الحكاية التالية في مجالس العلماء

للزجاجي ١٦٤ - ١٦٧ •

(٨) زاد هنا في الانصاف : « •• في قولهم : ما أحسن زيداً » •

فَقِيلَ لَهُ مَا تَقُولُ فِي « مَا أَعْظَمَ اللَّهُ » فَقَالَ : « شَيْءٌ أَعْظَمَ اللَّهُ ، فَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ ، وَقَالُوا : لَا يَجُوزُ ، إِنَّهُ عَظِيمٌ » لَا بِجَعْلٍ جَاعِلٍ ، ثُمَّ سَحَبُوهُ مِنَ الصَّلَاقَةِ فَأَخْرَجُوهُ ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمُبَرِّدُ أَوْرَدُوا عَلَيْهِ هَذَا الْإِنْكَارَ (١) فَأَجَابَ بِمَا قَدَمْنَاهُ ، فَإِنْ بِذَلِكَ قُبِّحَ إِنْكَارُهُمْ وَفُسَادُ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ . وَقِيلَ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُنَا : « شَيْءٌ أَعْظَمَ اللَّهُ » بِمَنْزِلَةِ الْإِخْبَارِ أَنَّكَ عَظِيمٌ ، لِأَشْيَاءٍ جَعَلَهُ عَظِيمًا لَا سِتْحَالَاتِهِ . وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٢٧ - مَا أَقْدَرَ اللَّهَ

(٢)

فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ لَفْظَ التَّعَجُّبِ فَالْمُرَادُ بِهِ الْمُبَالَغَةُ فِي وَصْفِ اللَّهِ (٣) تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ ، كَقَوْلِهِ : (فَكَلِمَتُكَ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدَّةً) (٤) جَاءَ بِصِيغَةِ الْأَمْرِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَقِيقَةِ أَمْرًا (٥) .

انتهى كلامه (٦) .

وهو نصٌّ صريحٌ في المسألة وفاقٌ بالاتِّفَاقِ عَلَى صِحَّةِ

(١) في الانصاف : « الاشكال » .

(٢) سلف في الشاهد (٢٦) السابق .

(٣) في هـ ، ت « وصفه » ، بدل « وصف الله » .

(٤) مريم ١٩ / ٧٥ .

(٥) الانصاف ١٤٦ - ١٤٨ ، مع اختصار هنا . وزاد هنا في الانصاف : « لا ممتناع ذلك في حق الله تعالى ، وإن شئت قدرته تقدير « ما أعظم الله » على ما بينا .. » .

(٦) أي ابن الأنباري ، وفي ت : « انتهى كلام ابن الأنباري » .

إطلاق هذا اللفظ ، وأكَّه غير مستنكر ، ولكنه مختلف فيه (١) : هل يبقى على حقيقته من التعجب ، ويحمل (ما) (٢) على الأوجه الثلاثة ، أو يجعل مجازاً عن الإخبار ؟ وأما إنكار اللفظ فلم يقل به أحد ، والأصح أنه باقٍ على معناه من التعجب (٣) . وقال الباجي أبو الوليد (٤) في كتاب السنن من تصنيفه ، في باب « أدعية من غير القرآن » فذكر منها : ما أحلّمك عمّن عَصاك ، وأقربك ممّن دَعاك ، وأعظمك على من سألَكَ ، وذكر شعر المغيرة :

٢٨ - سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ مَا أَجَلَ عِنْدِي مِثْلَكَ (٥)

انتهى (٦) .

ورأيت أنا (٧) في السيرة عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه رواية (٨) [هـ - ٦٢] ابن اسحاق ، عن عبد الرحمن بن القاسم

(١) سقط « فيه » من هـ .

(٢) أي التي في قولنا « ما أعظم الله » .

(٣) زاد هنا في ت : « وتأويل الشيء على ما ذكر » .

(٤) فقيه مالكي ، انظر فهرس التراجم : « سليمان بن خلف » . واسم

كتابه : السنن في الدقائق والزهد . معجم الأدباء ٢٤٩/١١ .

(٥) لم أقف على هذا البيت في غير هذا الموضع ، ولعله للمغيرة بن حبياء .

(٦) في ت : « انتهى ما قاله الباجي في كتاب السنن من تصنيفه » .

(٧) الضمير عائد على السبكي مصنف المسألة .

(٨) في ت ، هـ : « رواه » .

عن أبيه (١) - وناهيك بهما (٢) - في جوار ابن الدغنة (٣) قال القاسم : « إن أبا بكر (٤) - رضي الله عنه - لتقيه سفيه من سفيه قريش ، وهو عامد إلى الكعبة ، فحجاً (٥) على رأسه ثراباً . فمرّ بأبي بكر الوليد بن المغيرة أو العاص (٦) بن وائل ، فقال (٧) : ألا ترى ما يصنع هذا السفيه ؟ أنت فعلت ذلك بنفسك . وهو يقول (٧) « أي رب ما أحلمك ، أي رب ما أحلمك ، أي رب ما أحلمك » (٨) انتهى . ولو لم يكن في هذا

(١) أبوه القاسم بن محمد حفيد أبي بكر الصديق ومن سادات التابعين ، وانظر فهرس التراجم .

(٢) أي عبد الرحمن وأبيه القاسم .

(٣) هو أخو بني الحارث بن عبد مناة بن كنانة ، وهو يومئذ سيد الأحابيش . انظر السيرة النبوية لابن هشام ١١/٢ .

(٤) زاد في هـ « الصديق » .

(٥) في هـ : « فحشى » ، وفعله جاء من بابي : (عدا ، ورمى) .

(٦) في د ، ل ، ف « والعاص » ، تحريف ، وصوابه عن ت ، هـ . والوليد ابن المغيرة من قضاة العرب في الجاهلية ، أدرك الاسلام فعاداه وقاوم دعوته وتوفي السنة الأولى للهجرة . الأعلام ١٤٤/٩ . والآخر هو العاص بن وائل السهمي القرشي ، أدرك الاسلام وظل على الشرك . الأعلام ١١/٤ .

(٧) أي : أبو بكر (رض) .

(٨) السيرة النبوية لابن هشام ١٣/٢ ، مع اختصار طفيف غير مغل . والشاهد في هذا الخبر قوله « أي رب ما أحلمك » .

إلا كلام [٣٠٦ - ب] القاسم بن محمد (١) لكفى ، فضلا عن روايته
عن أبي بكر ، وإن كانت مرسله .

قال الزمخشري في قوله تعالى (ذو الجلال والإكرام) (٢) :
« معناه : الذي [يَجْلِيهِ] (٣) الموحّدون عن التشبيه بخلقه ، أو
الذي يُقال له : ما أَجَلَّكَ وأَكْرَمَكَ » (٤) .

وقال أيضا : (٥) (أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمَعْ) (٦) أي « جاء بما
دلّ على التعجب من إدراكه للمسموعات والمبصّرات للدلالة على
أن أمره في الإدراك خارج عن حدّ ما عليه إدراك السامعين
والمبصّرين ، لأنّه يدرِكُ ألطف الأشياء وأصغرها ، كما يدرِكُ
أكبرها حجماً وأكثفها جبرماً (٧) ، ويدرك البواطن كما يدرِكُ
الظواهر » (٨) .

وذكر أبو محمّد بن عليّ بن إسحاق الصيّمرّي (٩) في كتاب

(١) في النسخ جميعا : « الا كلام ابن القاسم لكفى » ، والأرجح ما
أثبت عن ت .

(٢) الرحمن ٢٧/٥٥ .

(٣) زيادة عن ت ، هـ . وجاء في موضعها في ل ، ف « أجله » .

(٤) الكشف ٤٦/٤ . وفي هـ « وما أكرمك » .

(٥) أي الزمخشري .

(٦) الكهف ٢٦/١٨ .

(٧) « الجرم - بكسر فسكون - الجسد » ، اللسان : (جرم) .

(٨) الكشف ٤٨١/٢ .

(٩) انظر فهرس التراجم عبد الله بن عليّ . وذكر كتابه في

التبصرة والتذكرة في النحو : « وإذا قلت : « ما أعظم الله »
فذلك الشيء عبادته الذين يعظمونه ويعبدونه ، ويجوز أن
يكون ذلك الشيء هو ما يستدل به على عظمته من بدائع
خلقه ، ويجوز أن يكون ذلك هو الله عز وجل فيكون لنفسه
عظيماً لا شيء جعله عظيماً ، ومثل هذا يستعمل في كلام العرب
كما قال الشاعر :

٢٩ - نَفْسُ عِصَامٍ سَوَّدَتْ عِصَاماً (١)

انتهى . وهو كالأنباري (٢) . وقال المتنبي :

٣٠ - ما أَقْدَرَ الله أن يُخْزِي خَلِيقَتَهُ

ولا يُصَدِّقُ قَوْماً في الذي زَعَمُوا (٣)

الكشف ٣٢٩ بعنوان : التبصرة في النحو ، وعنوانه حسب بروكلمان
١٦٤/٥ : « تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي » ، وذكر أن منه
نسخة في باريس ، ولم أتمكن من الاطلاع عليها ، ولم يطبع هذا
الكتاب فيما أعلم .

(١) سلف هذا البيت من الرجز المشطور في الشاهد (٢٣) . والاستشهاد
به هنا أن عصاماً سود نفسه من غير أن يكون لامرئ آخر أثر في هذا
التسويد ، وهذا يسوغ تجويز الصيمري أن يكون المقصود ب (ما)
المؤولة ب (شيء) هو الله عز وجل .

(٢) في ت : « وهذا كما قال ابن الأنباري » ، يريد : موافقة الصيمري
لابن الأنباري في المعاني الثلاثة التي يحتملها (شيء) المؤولة ب (ما)
في قولنا : ما أعظم الله . وسلف كلام ابن الأنباري في هذا ص
(٧٩) ، س (٥) .

(٣) شرح ديوان المتنبي للواحدي ٦٨٩ .

قال الواحدي (١) في شرحه : يقول : « الله تعالى قادر على
إخزاء خلقته بأن يملك عليهم لثيماً ساقطاً من غير أن يُصدّق
الملاحدة (٢) الذين يقولون بقيدم الدهر [ه : ٦٣] .

يشير إلى أن تأمير مثله إخزاء للناس ، والله تعالى قد فعل
ذلك عقوبة لهم ، وليس كما تقول الملاحدة (٣) « (٤) .

وقال ابن الدهقان (٥) في شرح الإيضاح : فإن قيل : فإذا
قدرت (ما) تقدير شيء (٦) فما تصنع بـ « ما أعظم الله »
فالجواب من وجوه : أحدها أن يكون (٧) الشيء نفسه (٨) ،

(١) هو علي بن أحمد (ت ٤٦٨ هـ) . وقال صاحب الانباء ٢/٢٢٣ :

« . . وشرح ديوان المتنبي ، وهو غاية في بابه » .

(٢) في د ، ل ، ف « تصدق الملحدة » ، وفي « تصدق » تصحيف ، وأثبت ما
ما في ه والواحدي .

(٣) زاد بعده في ت : « ان تمليك مثله يشكك الناس في حكمة الباري فيظن
التمطيل » . وفي د ، ل ، ف : « الملحدة » وأثبت ما في ه والواحدي .

(٤) شرح الواحدي ٦٨٩ .

(٥) انظر فهرس التراجم : سعيد بن المبارك . وكتابه شرح لايضاح
الفارسي . انظر البغية ١/٥٨٧ ، والانباء ٢/٤٧ . ولم يذكر
بروكلمان كتابه .

(٦) في ه « بتقدير شيء » ، وزاد هنا في ت : « وإذا قلت : ما أحسن زيدا
قدرته تقدير : شيء أحسن زيدا . . » .

(٧) زاد هنا في ت « ذلك » .

(٨) أي الله تعالى .

ويجوز أن يكون ما دلّ عليه من مخلوقاته (١) • الثالث من يعظّمه من عباده • الرابع أن تكون الأفعال الجارية عليه بحملها (٢) على ما يجوز من صفاته تعالى فيحمل على أنّه عظيم في نفسه • وقال الزمخشري في : (ما هذا بشراً) (٣) : « المعنى تنزيه الله تعالى من صفات العجز ، والتعجب من قدرته على خلق جميل مثله • وأمّا (حاش الله ما علمنا عليه من سوء) (٤) فالتعجب من قدرته على خلق عفيف مثله » (٥) [انتهى] (٦) •

(١) هذا هو الوجه الثاني • وهم مصحح الطبعة الهندية (هـ) فظن أن تحريفاً وقع في الثالث والرابع ، فسوبه فجعلهما : ثانياً وثالثاً •

(٢) ت : « لحملها » ، تحريف •

(٣) يوسف ٣١/١٤ • « وقلن حاش لله ما هذا بشراً إن هذا الا ملك كريم » •

(٤) يوسف ٥١/١٢ •

(٥) الكشاف ٣١٧/٢ •

(٦) زيادة من هـ •

الرَّفْدَةُ فِي مَعْنَى وَحْدَةٍ

تأليف الشيخ تقي الدين السبكي الشافعي (١)

— رحمه الله —

وفيه يقول الصّلاح الصّفي (٢) :

خَلَّ عَنْكَ الرَّفْدُ وَاَتْبَعَهُ لِلرَّفْدِ
تَجَنَّبَ مِنْهَا عِلْمًا فَاقْ طَعْمَ الشَّهْدَةِ (٣)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده ، وصلى الله على سيّدنا محمد ، المشرّف على كل مخلوق قبله وبعده ، وسلّم تسليماً كثيراً . وبعد ، فهذه عَجالة " مسمّاة " بالرّفْدَةِ في معنى وَحْدَةٍ ، كان الداعي إليها أن الزمخشري قال في قوله تعالى : (وعليها وعلى الفلك تحمّلون) (٤) : معناه : وعلى الأنعام وحدها لا تحمّلون ،

(١) هو علي بن عبد الكافي (ت ٧٥٦) هـ . وانظر فهرس التراجم .

(٢) هو خليل بن أبيك (ت ٧٦٤) هـ . وانظر فهرس التراجم . ولم يرد ذكره في هـ ، ولا بيتاه .

(٣) الشهادة : — بضم الشين وفتحها — : العسل .

(٤) المؤمنون ٢٣/٢٢ ، وغافر ٨٠/٤٠ ، وكلام الزمخشري ورد في آية (المؤمنون) وهي بتمامها : « ولكم فيها منافع ولتبلغوا حاجة في صدوركم وعليها وعلى الفلك تحمّلون » .

ولكن عليها وعلى الفثلثك (١) . فتوقفت في (٢) لقبول هذه العبارة وأحببت (٣) أن أُنَبِّه على ما فيها وأذكرتُ مواردَ (٤) هذه اللفظة .

وأوّل ما أبدىء بقول « الحمد لله وحده » فأقول : معناه الحمد لله لا لغيره ولا يشارِ كنه فيه أحده (وحده) منصوب على الحال عند جمهور النحويّين ، منهم [هـ - ٦٤] الخليل ، وسيبويه قالاً : إنّه اسم " موضوع " موضع المصدر الموضوع موضع الحال (هـ) ، لأنّه قال (إيحاداً) ، و(إيحاداً) موضع (مُوحِداً) .

[٣٠٧-آ] واختلّف هؤلاء إذا قلت : « رأيتُ زيداً وحده » ، فالأكثرون يُقَدِّرون : في حال إيحادي له بالرشويّة ويعبّرون عن هذا بأنّه " حال " من الفاعل . والمبرّد يُقَدِّره : في حال أنّه مفرد بالرشويّة ، ويعبّر عن هذا بأنّه حال من المفعول (٦) . ومنع أبو بكر ابن طلحة من كونه حالاً من الفاعل ، وقال : إنّه " حال " من المفعول ليس إلا ، لأنّهم إذا أرادوا الفاعل قالوا : مررتُ به وحدي ، كما قال الشاعر :

(١) الكشف ٤٣٩/٣ .

(٢) سقط « في » من هـ .

(٣) في هـ « فاحببت » .

(٤) في هـ : « قوله » في موضع « موارد » . وهو تحريف .

(٥) انظر كتاب سيبويه ١٨٧/١ ، وابن يعيش ٦٣/٢ ، والهمع

٢٣٩/١ - ٢٤٠ .

(٦) انظر المقتضب ٢٣٩/٣ .

٣١ - والذئب أخشاهُ إنْ مرَّ رتُّ بهِ

وَحَدِي وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطْطَرَا (١)

وهذا الذي قاله ابنُ طلحة في البيت صحيح ، ولا يمتنعُ من أجله أن يأتيَ الوجهانِ المتقدمانِ في : رأيتُ زيدا وَحَدَه ؛ فإنَّ المعنى يصحُّ معهما . و (وحده) يضاف (٢) إلى ضمير المتكلم والمخاطب والغائب ، فتقول : ضربتهُ وحدي ، وضَرَبْتُهُ وَحَدَه ، وضَرَبْتُكَ وَحَدَكَ ، وَضَرَبْتُكَ وَاحَدِي ، ويختلف المعنى بِحَسَبِ ذَلِكَ .

ومنهم مَنْ يقول : (وَحَدَه) مصدر "موضوع" موضع الحال . وهؤلاء يخالفون (٣) الأَوَّلِينَ في كونه اسمَ مَصْدَرٍ ، فمن هؤلاء من يقول : إِيَّاهُ مصدرٌ على حذف حُرُوفِ الزِّيَادَةِ أي إِيحَادَهُ (٤) ، ومنهم من قال : إِيَّاهُ مصدرٌ لَمْ يَوْضَعْ لَهُ فِعْلٌ .

(١) البيت من المنسرح ، وهو للربيع بن ضيع الفزاري ، وورد منسوبا إليه في : الكتاب ٤٦/١ ، ونوادير أبي زيد ١٥٩ ، والعيني ٣٩٨/٣ وفي اسمه تعريف ثمة ، ففيه : « ضبيع » - وورد البيت غير منسوب في أوضح المسالك ١٨٦/٢ ، والهمع ٥٠/٢ . ولفظ « وحد » مما يختص بالاضافة الى المضمرات بأنواعها ، انظر أوضح المسالك ١٨٣/٢ - ١٨٦ .

(٢) في د ، ل ، ف « مضاف » ، تعريف ، وصوابه عن هـ .

(٣) في د ، ل ، ف « لا يخالفون » ، والظاهر أن « لا » مقحمة فيها ، والصواب عن هـ .

(٤) قال ابن يعيش : « ف » « وحده » مصدر في موضع الحال كأنه في معنى إِيحَادٍ جاء على حذف الزوائد . . . » شرح المنفصل ٦٣/٢ .

وَذَهَبَ يونس وهشام في أحد قوليه إلى أنه منتصب انتصاب الظروف فيجريه متجري (عنده) ، فجاء زيد وحده ، تقديره : جاء زيد على وحده (١) ، ثم حذف الحرف ونصب على الظرف ، وحكي من كلام العرب : « جلسنا على وحديننا » (٢) . وإذا قلت : « زيد » وحده فكان التقدير : زيد موضع التقرؤ ، ولعل هؤلاء يقولون : إنه مصدر « وضع موضع الظرف ، وحكي عن الأصمعي : « وحَدَّ يَحْدُ » (٣) .

ويدل على انتصابه على الظرف قول العرب : « زيد » وحده .

فهذا خبر " لا حال [ه : ٦٥] وأجاز هشام في : « زيد » وحده ، وجهاً آخر وهو أن يكون منصوباً بفعلٍ مضمَرٍ يَخْلُفُهُ (وحده) (٤) ، كما قالت العرب : « زيد إقبالاً وإدباراً » . قال هشام ومثل « زيد » وحده ، في هذا المعنى : زيد أمراً الأول ، و « قِصَّتُهُ الأولى » و « حاله الأولى » ، خلف هذا المنصوب الناصب كما خلف (وحده) (وحداً) ، وسُمِّيَ هذا منصوباً على الخِلاف الأول . وقال : لا يجوز « وحده زيد » ، كما لا يجوز

(١) في د : « موحد » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ والهمع ٢٤٠/١ .

(٢) في اللسان عن ابن الأعرابي (مادة وحد) : « .. وجلسا على وحديهما ، وعلى وحدهما » ، وفي الهمع ٢٤٠/١ : « .. وسمع : جلسا على وحدتهما .. » .

(٣) في اللسان (وحد) عن هشام : « .. وحكي : « وحد يحد » صدرَ وحده على هذا الفعل » ، وعليه يكون « وحده » مصدرًا بلا تقدير حذف .

(٤) أي على تقدير : « وحَدَّ وحده » ، وانظر الهمع ٢٤٠/١ .

« إقبالاً وإدباراً عبدُ الله » وكذلك « قِصَّتُهُ الْأُولَى سَعْدٌ » ،
وعلى أنه منصوبٌ على الظرف . يجوز : « وَحْدَهُ زَيْدٌ » كما
يجوز : « عِنْدَكَ زَيْدٌ » .

هذا كلام النحاة وهو توسّع فيما تقتضيه الصنّاعة ، واللسان
والمعنى متقاربٌ ، كلُّه دائرٌ على ما يفيدُه من الحصر في المذكور .
فقول (١) : « الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ » ، يفيدُ (٢) حصرَ الحمدِ في الله
سبحانه وتعالى . وقوله تعالى (وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ
وَحْدَهُ) (٣) — والضميرُ يعودُ على « رَبِّكَ » — فمعناه لم يذكُرْ
مَعَهُ غَيْرُهُ ، وكذا قولنا : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ » ، أمّا أَفَرَدَهُ
بالوَحْدَانِيَّةِ . فانظر كيف تجد المعنى في ذلك كلِّه سواء .

فإذا قلتَ : « حَمِدْتُ اللَّهَ وَحْدَهُ » أو « ذَكَرْتَ رَبَّكَ
وَحْدَهُ » فمعناه وتقديره عندَ سيبويه : مُوَحِّداً إِتَاهُ بِالْحَمْدِ
والذِّكْرِ ، على أنَّها حالٌ من الفاعل ، والهاء في (مُوَحِّداً) مكسورة ،
وعلى رأي ابن طلحة مُوَحِّداً هو والهاء مفتوحة . وعلى رأي هشام
معناه : حَمِدْتُ اللَّهَ وَذَكَرْتُهُ عَلَى انْفِرَادِهِ .

فهذه التقاديرُ الصنّاعية الثلاثة ، والمعنى لا يختلفُ إلا
اختلافاً يسيراً ؛ فإذا جعلناه من (أَوْحَدَ) الرُّشْبَاعِيَّ ، فمعناه
(مُوَحِّد) بالمعنيين المتقدمين ، وإذا جعلناه من (وَحَدَ) الثلاثي
فمعناه : منفرداً بذلك ، وعلى (٤) الأوَّل الحامِدُ والذاكِرُ أَفَرَدَهُ

(١) في هـ : « فقلوه » .

(٢) في هـ : « مفيد » .

(٣) الاسراء : ٤٦/١٧ ، وتتمتها « ... ولوا على أدبارهم نفورا * » .

(٤) في هـ « فعلى » . والمراد بالأول مذهب سيبويه .

بذلك ، وعلى الثاني : هو انقَرَدَ بذلك ، والعامل [٣٠٧/ب] في الحال حَمِدْتُ وذكُرتُ ، وصاحبُ الحال الاسمُ المنصوب على التعظيم ، أو الضميرُ الذي في حَمِدْتُ وذكُرتُ على القولين .

وإذا قلتَ « الحمدُ لله وحده » فالعاملُ في الحال المستقرُّ المحذوفُ الذي هو الخبرُ في الحقيقة ، وهو العاملُ في الجارِّ والمجرور ، وصاحبُ الحالِ اللهُ ، و (وحده) حاله (١) . وإن جعلته (٢) ظرفاً فالمعنى الحمدُ لله على انفرادِهِ ، فلم يختلف المعنى اختلافاً مخلاً بالمقصود .

إذا قلنا : « لا إلهَ إلا اللهُ وحده » : فإمّا أن نقولَ : معناه على انفراده إنْ جُعِلَ ظرفاً ، [هـ - ٦٦] أو متفرّداً (٣) بالوحدانيّة ، أو متفرّداً (٣) بها على الاختلاف في تقدير [الحال] (٤) ، وصاحبُ الحالِ الضميرُ في (كائن) العائدُ على اللهُ تعالى ، والعاملُ في الحال [كائن] (٤) .

وأما المنطقيّونَ فقالوا : إنْ (وحده) يصيرُ الكلامُ بها في قوّةٍ كلاميّن ، فقولنا : « رأيتُ زيداً » ، أفادَ إثباتَ رؤيته ، ولم ينفِ شيئاً آخر . وقولنا : « رأيتُ زيداً وحده » ، أفادَ إثباتَ رؤيته وتفي رؤيةٍ غيرِهِ ، وهو معنى ما قاله النحاةُ أيضاً . وتصيرُ الجملةُ - بعدَ أنْ كانت موجبةً - متضمنةً إيجاباً وسلباً ، وبذلك حلّوا مغلطةً ركبها بعضُ الخلافيين وهي :

(١) في هـ : « حال » .

(٢) في هـ : « جعلتها » .

(٣) في هـ : « منفرداً » ، ولعله تصحيف .

(٤) زيادة من هـ .

« الماء وَحْدَهُ رَافِعٌ لِلْحَدَثِ ، وَكُلُّ مَا هُوَ رَافِعٌ لِلْحَدَثِ رَافِعٌ لِلْخَبَثِ ، فَالْمَاءُ وَحْدَهُ رَافِعٌ لِلْخَبَثِ ، فَلَا يَكُونُ الْمَائِعُ غَيْرُ الْمَاءِ رَافِعًا لِلْخَبَثِ » . وَحَاشَهُ أَنْ هَذَا قِيَاسٌ مِنْ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ ، وَشَرْطُهُ إِيجَابُ صُغْرَاهُ ، وَهَذِهِ الصُّغْرَى بِدخول (وَحْدَهُ) فِيهَا لَمْ تَصِرْ مُوجِبَةً ؛ بَلْ مُوجِبَةٌ وَسَالِبَةٌ ، تَقْدِيرُهَا : الْمَاءُ رَافِعٌ لِلْحَدَثِ وَلَا شَيْءَ مِنْ غَيْرِهِ رَافِعٌ (١) لِلْحَدَثِ . وَهَذَا الْحَلُّ صَحِيحٌ إِذَا أُريدَ بـ (وَحْدَهُ) ذَلِكَ . وَقَدْ يُرَادُ بِـ (وَحْدَهُ) أَنَّهُ يُقِيدُ تَجَرُّدَهُ عَنْ (٢) الْمُخَالِطِ ؛ بِمَعْنَى : الْمَاءُ وَحْدَهُ — بِلَا خَلِيطٍ يَجْرُدُهُ (٣) عَنْ اسْمِ الْمَاءِ — رَافِعٌ لِلْحَدَثِ . وَهَذَا صَحِيحٌ ، وَلَا تَخْرُجُ الْجُمْلَةُ بِهَا عَنْ كَوْنِهَا مُوجِبَةً ، وَلَا يَنْتَفِعُ بِهَا الْمُخَالِطُ . وَقَدْ يُرَادُ بِـ (وَحْدَهُ) أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ ، مَعَ قَطْعِ التَّنَظَرِ عَمَّا سِوَاهُ . وَهُوَ أَيْضًا صَحِيحٌ وَلَا يَنْتَفِعُ مَا أَرَادَهُ الْمُخَالِطُ . وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ : الْمَاءَ مَعَ اسْتِعْمَالِهِ (٤) فِي الْوَضْعِ الْاسْتِعْمَالِ الْمَخْصُوصِ مَعَ النِّيَّةِ .

وَبَعْضُ هَذِهِ الاحْتِمَالَاتِ يَأْتِي فِي قَوْلِكَ : « رَأَيْتُ زَيْدًا وَحْدَهُ » ، قَدْ يُرَادُ بِهِ أَتُكَ رَأَيْتَهُ فِي حَالٍ هُوَ مُتَفَرِّدٌ بِنَفْسِهِ

(١) فِي هـ : « بِرَافِعٍ » . وَانْظُرْ هَذَا الشَّكْلَ مِنَ الْقِيَاسِ فِي مَعْيَارِ الْعِلْمِ لِلْفَرَائِغِ ١٣٤ وَمَا بَعْدَهَا .

(٢) فِي د، ل، ف « عَلَى » ، تَعْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ هـ .

(٣) فِي هـ : « يَخْرُجُهُ » .

(٤) فِي هـ : « بِالْمَائِعِ اسْتِعْمَالُهُ » فِي مَكَانٍ : « الْمَاءُ مَعَ اسْتِعْمَالِهِ » ، تَعْرِيفٌ .

ليس معه غيره ، وإن كانت رؤيتك شاملة (١) له ولغيره ، ولكن هذا احتمال مرجوح ، ولهذا لم يذكره (٢) النشأة ، وإنما كان مرجوحاً لأنه يحوج إلى تقدير محذوفٍ تقديره (كائناً) ، ويكون (وحدّه) حالاً من الضمير فيه (٣) ، والعامل فيه (٤) ذلك المحذوف . والأصل عدم الحذف ، وعدم التقدير ، فلذلك قلنا : إنه مرجوح . والأول (٥) لا تقدير فيه ولا حذف (٦) بل العامل (رأيت) المصرح به .

هذا كله في جانب الإثبات إذا قلت : « رأيت زيدا وحده » أمّا في حالة النفي ، إذا نفيت الرؤية عنه وحدّه ، فلك صنعتان أو أكثر (٧) :

أحدها : أن تأتي بأداة النفي متقدمة فتقول : « ما رأيت زيدا وحده » فهذه في قوة السالبة البسيطة ، وهي سلب لما اقتضته الموجبة ، فمعناها بعد السلب يحصل بإحدى ثلاث طرق : أحدها رؤيتهما معاً ، والثانية عدم رؤية واحدٍ منهما ، فلا يرى

(١) في د ، ل ، ف : « في مدة » ، كذا ، وأثبت « شاملة » عن هـ ، وهو الصواب .

(٢) في هـ : « تذكرة » .

(٣) أي من الضمير في « كائناً » .

(٤) في هـ : « في » ، تعريف .

(٥) يريد بالأول ما ذهب إليه النحاة من التقادير الثلاثة .

(٦) في د : « ولا خلاف » ، تعريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٧) لا يزال السبكي يورد أقوال المنطقيين .

هذا ولا هذا • والثالثة برؤية غير زيد • وعدم رؤية زيد • على كل واحد من هذه التقادير الثلاث يصح « ما رأيتُ زيداً وحده » ، لأنّ المنفيّ رؤيته مقيّدة بالوحدة • ونقي كل مركّب (١) من اثنين يحصل بطرق ثلاث كما بيّناه • هذا إذا قدّمت حرف النفي • ويثنيه هذا من بعض الوجوه تقديم [٣٠٨/آ] حرف السلب على (كل) في قولنا :

٣٣ — ما كل ما يسمّى المرء يدرّكه

• • • • • (٢)

وأقبح سلب للعموم لا عموم السلب ، وأقبح يفيد جزئياً لا كلياً ، فقد يدرّك بعض ما يتمناه • وكذلك :

٣٣ — • • • • •

وليس كل النوى تلقى المساكين (٣)

(١) في هـ : « مرئي » في موضع : « مركّب » ، تحريف •

(٢) البيت للمتنبي ، وهو في ديوانه بشرح البرقوقي ٣٣٦/٤ ، وعجزة :

• • • • • تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

والبيت غير منسوب في دلائل الاعجاز ٢٢٠ ، والمغني ٢٢٠ ، وعروس الافراح ٤٣٩/١ • وأنشد السبكي البيت على أن النفي فيه لسلب العموم لأنه تقدم (كل) ، وانظر شرح أبيات المغني للبغدادي : ٢٣٧/٤ — ٢٣٩ ، وتلخيص القزويني ٨٧ •

(٣) هذا عجز بيت لحميد الأرقط ، وصدره : (فأصبحوا والنوى عالي مرسهم • • » • وأورده سيبويه منسوباً الى حميد في الكتاب ٣٥/١ ، ٧٣ • وورد غير منسوب في المقتضب ١٠٠/٤ ، وابن يعيش ١٠٤/٧ ،

←

أما إذا أخّرت حرف النفي (١) ، فإن أخّرتَه عن المبتدأ الذي هو الموضوع ، وقدمته على (وحده) مع الفعل (٢) كقولك : « زيد » لم أره وَحْدَه « فهو كالحالة المتقدّمة مُحْتَمِلٌ » للمعاني الثلاثة كما سبق ؛ لأنّ النفي يتقدّم على الفعل المنفيّ المقيّد بالوَحْدَة ، فقد نفى مَرَكَبًا ، فينتفي بانتقاء أحد أجزائه كالحالة السابقة حرفًا بحرف ؛ والضابط في ذلك ما ذكرناه .

وان أخّرتَه عن (وحده) كقولك (٣) : « زيد » وحده لم أره « أو : (ما رأيته) ، أو (لا أراه) ، فهذا موضعُ نظرٍ وتأملٍ . والراجحُ عندي فيه : أنّك لم تَره وقد رأيتَ غيره ، لأنّها قضيّة ظاهرها أنّها تشبه الموجبة المعدولة ، فقد حكمت بنفي الرّؤية المطلقة - التي لم تقيّد بـ (وحده) - على زيدٍ المقيّد

←
وإمامي ابن الشجري ٢٠٣/٢ ، والرواية في الأخير : « يلقي » ، والمعرس : المنزل الذي ينزله المسافر آخر الليل . قال ابن الشجري : « يقول : أصبحوا وقد غطى النوى على منزلهم ، في زمان لا يلقي فيه المساكين أكثر النوى ، ولكنهم يأكلونه من الجهد والجوع » . وهو أحسن من شرح الأعلام في تحصين عين الذهب . والنحاة يستشهدون بالبيت على اضممار ضمير الشأن في ليس لانه وليها منصوب . وأنشده السبكي هنا لغرض آخر ، وهو دلالاته على سلب العموم لتقدم النفي (كل) ، كما في البيت السابق لهذا الشاهد .

- (١) الظاهر أن هذا هو الصنعة الثانية، وتقدمت الأولى ص(١٦٧)س(١١) .
- (٢) في د ، ل « الفصل » ، تحريف ، وصوابه عن ف ، ه .
- (٣) في د : « كقوله » ، لعله تحريف ، والأوجه ما أثبتته عن سائر النسخ .

بالوحدة . هذان الأمران لا شك فيهما ، وبهما فارقنا (لم أره وحده) لأنه نفي لرؤية مقيدة لا لرؤية مطلقة . هذا لا شك فيه ؛ ولكن النظر في أن تقييد زيد بـ (وحده) ، هل معنى التقييد يرجع إلى (١) معنى زيد في ذاته أو إلى ما حكم به عليه وهو النفي ؟ هذا موضع النظر والظاهر أنه الثاني ، وهو أنه يفيد تقييد الحكم وهو النفي ، فيكون نفي الرؤية مقصوراً على (زيد) فمعنى [هـ : ٦٨] (وحده) في هذه الصيغة أن زيدا انفرد بعدم الرؤية المطلقة وأن غيره مرئي ؛ فقد سري التقييد من المحكوم عليه إلى المحكوم به . وعليك يا طالب العلم أن تضبط هذه الأمور الثلاثة وتُمَيِّز بينها وتعرف تغايرها :

أحدها : إطلاق الضرب المنفي كما دل عليه الكلام .

والثاني : تقييد المحكوم عليه الذي دلت الصناعة عليه مع

المحافظة على إطلاق الضرب أو الرؤية أو فحورهما من الأفعال .

والثالث : (٢) سريان التقييد من المحكوم عليه إلى الحكم ،

وهو النفي الوارد على الضرب المطلق ؛ فإذا عَقَلْتَ هذه الثلاثة ، وميَّزْتَ بينها ظَهَرَ لك ما قلناه .

ويَحْتَمَلُ أيضاً - وهو عندي غير راجح - أنك إنما

نَقَيْتَ الفعل عن المقيّد بالوحدة فيكون حاصله للمحكوم عليه بدونها ؛ وهو عندي ضعيف .

(١) في د : « لك » ، تعريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٢) في هـ : الثالث .

وبذلك تبين ضعف قول الزمخشري (١) ، وأتته لو قال : معناه
ولا يحملون على الأنعام وحدها ، ولكن عليها وعلى الفلك ،
سلم من هذا الاعتراض .

فإن قلت : ما حمل الزمخشري على تقدير الحصر ؟ قلت :
تقدم (٢) المعمول وما يقتضيه واو العطف من الجمع ، فقد حصر
الحمل فيهما . ومن ضرورته بقي الحمل على غيرهما ، وغيرهما إما أحدهما
بقيد الواحدة لمغايرته لمجموعهما ، وإما خارج عنهما . لاسيلا
الى الثاني لقوله تعالى : (والخيلا والبغال والحمير لتركبوها
وزينة) (٣) . فتعين الأول . وأما كون (ما) لها صدر الكلام ،
والخلاف في كون الفعل بعدها يعمل فيما قبلها أولا ، فلا حاجة
بنا الى ذكره لعدم تأثيره فيما نحن فيه .

فإن قلت : هل يشبه هذا التأخير في قوله « كل ذلك
لم يكن » (٤) ؟ قلت : نعم من بعض الوجوه حيث فرقنا بين
تقديم النفي وتأخيرهِ ولذلك جعل قوله :

(١) عاد السبكي هنا الى ما بدأه في صدر المسألة من توقفه عنده تفسير
الزمخشري لآية (المؤمنون) : « وعليها وعلى الفلك تحملون » .

(٢) في هـ : « تقديم » .

(٣) النحل ١٦/٨ . وتتمتها : « ويخلق ما لا تعلمون » .

(٤) هذا من حديث طويل في صحيح مسلم عن أبي هريرة ، وأوله :
« صلى لنا رسول الله ﷺ في ركعتين فقام ذو اليمين فقال :
أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت فقال رسول الله ﷺ : كل ذلك
لم يكن ، فقال : قد كان بعض ذلك يا رسول الله ﷺ » صحيح

٣٤ - قد أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي

عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ (١) [٣٠٨-ب]

ضَرُورَةٌ ، لِأَنَّ مَقْصُودَ الشَّاعِرِ أَنَّهُ لَمْ يَصْنَعْ شَيْئًا مِنْهُ ،
فَلِذَلِكَ رَفَعَ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ نَصَبَ (كُلُّهُ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ - آخِرُ
الْكِتَابِ وَاللهُ الْحَمْدُ - [هـ - ٦٩] •

مسلم بشرح النووي : ٦٩/٥ • وقال ابن هشام : في الاداة (كل) :
« وان وقع النفي في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد كقوله ﷺ ،
ثم أورد - كل ذلك لم يكن - ، انظر المغني ٢٢٠ • وانظر عروس
الأفراح ٤٣٢/١ ، وتلخيص القزويني ٨٩ •

(١) هذان بيتان من رجز مشطور لأبي النجم العجلي ، ووردا بهذه النسبة
في الكتاب ٤٤/١ ، ودلائل الإعجاز ٢١٥ ، والمغني ٢٢٠ ، وشرح
أبياته للبغدادي ٢٤٠/٤ ، وشرح شواهده للسيوطي ٥٤٤ ، والخزانة
١٧٣/١ ، ٤٤٥ ، والدرر ٧٣/١ • ووردا من دون نسبة في الخصائص
١٩٢/١ ، وأمالى ابن الشجري ٨/١ ، ٩٣ ، ٣٢٦ ، والهمع ٩٧/١ •
وأم الخيار : زوجة الشاعر • والذنب هنا : الشيب والصلع •

قال سيبويه : « وكأنه قال : كله غير مصنوع » ، وحمله على الضرورة ،
والشاهد عند السبكي على افادة عموم السلب ، لأن الشاعر لم يكن
له يد في الشيب والصلع والشيخوخة • وانظر دلائل الإعجاز ١٨٤ ،
وعروس الأفراح ٤٣٢/١ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢٤٠/٤ -
٢٤٣ ، وتلخيص القزويني ٨٤ - ٨٩ • وللسبكي رسالة في (كل)
ذكرها البغدادي في الخزانة ١٧٣/١ ، وأثبت منها نقولا مفيدة
فانظرها ثمة •

[هـ - ٦٩] نيل' العُلا في العطفِ بـِلا

تأليفه أيضاً ، جواباً عن سؤال سألَه له ولده بهاء الدين أحمد
ورحمهما الله (١) [وقال الشيخ (٢) صلاح الدين الصفدي (٣) يمدح
هذا الكتاب (٤) :

يا مَنْ غدا في العلم ذا هِمَّةٍ عَظيمةٍ بالفضلِ تَمَلّا المَلا (٥)
لم تَرَقْ في النحو الى رَمْتَبَةٍ ساميةٍ إلا بِنَيْلِ العُلا

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ (٦)

سألتَ أكرمَكَ اللهُ عن « قامَ رجلٌ لازيدٌ » هل يَصَحُّ هذا
التركيبُ ، وأنَّ الشيخَ أبا حيانَ جَزَمَ بامتناعِهِ ، وَشَرَطَ أن
يكونَ ما قبلَ « لا » العاطفةَ غيرَ صادقٍ على ما بعدها ، وأَنَّكَ
رَأَيْتَ قَدْ سَبَقَهُ (٧) الى ذلك السهلي في نتائج الفِكرِ وأنه قال :

(١) في هـ : « تأليف الشيخ تقي الدين السبكي جواباً
تفندهما الله برحمته » .

(٢) زيادة من هـ .

(٣) ل : « وفيه يقول الصلاح الصفدي » .

(٤) في هـ « المؤلف » . سقط « يمدح هذا الكتاب » من ل .

(٥) بتخفيف الإهمز من « يملأ الملاء » .

(٦) زاد في هـ : « وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم » .

(٧) في د « بسبقه » ، تعريف . وفي هـ ، ف : « سبقه » ، وأثبت « قد
سبقه » من ل .

«لأنَّ شَرْطَهَا أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ الَّذِي قَبْلَهَا يَتَضَمَّنُ بِمَفْهُومِ
الْخُطَابِ هِيَ مَا بَعْدَهَا (١) ، وَأَنَّ عِنْدَكَ فِي ذَلِكَ ظَرْفًا لِلْأُمُورِ :

مِنْهَا أَنَّ الْبَيَانِيَّيْنَ تَكَلَّمُوا عَلَى الْقَصْرِ وَجَعَلُوا مِنْهُ قَصْرَ الْإِفْرَادِ ،
وَشَرَطُوا فِي قَصْرِ الْمُوصُوفِ (٢) إِفْرَادًا عَدَمَ تَنَافِي الْوَصْفَيْنِ (٣)
كَقَوْلِنَا : « زَيْدٌ » كَاتِبٌ « لَا شَاعِرٌ » • وَقُلْتُ : كَيْفَ يَجْتَمِعُ
هَذَا مَعَ كَلَامِ السَّهْلِيِّ وَالشَّيْخِ (٤) •

وَمِنْهَا : أَنَّ « قَامَ رَجُلٌ » لَا زَيْدٌ » مِثْلُ « قَامَ رَجُلٌ » وَزَيْدٌ »
فِي صِحَّةِ التَّرْكِيبِ ، فَإِنْ امْتَنَعَ « قَامَ رَجُلٌ » وَزَيْدٌ » فَهِيَ غَايَةُ
الْبُعْدِ ، لِأَنَّكَ إِنْ أَرَدْتَ بِالرَّجُلِ الْأَوَّلِ « زَيْدًا » كَانَ كَعُطْفِ
الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ تَأْكِيدًا ، وَلَا مَانِعَ مِنْهُ إِذَا قَصِدَ الْإِطْنَابُ • وَإِنْ
أَرَدْتَ بِالرَّجُلِ غَيْرِ زَيْدٍ كَانَ مِنْ عُطْفِ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِهِ وَلَا مَانِعَ مِنْهُ
مِنْهُ ، وَيَصِيرُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مِثْلُ : « قَامَ رَجُلٌ » لِزَيْدٍ » [فِي صِحَّةِ
التَّرْكِيبِ وَإِنْ كَانَ مَعْنِيَا هُمَا مُتَعَاكِسَيْنِ ، بَلْ قَدْ يُقَالُ : « قَامَ رَجُلٌ

(١) قَالَ السَّهْلِيُّ فِي كِتَابِ نَتَائِجِ الْفِكْرِ فِي النُّحُو : وَلَا تَكُونُ (لَا) عَاطِفَةً إِلَّا
بَعْدَ إِيْجَابٍ ، وَبِشَرَطِ آخَرٍ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ قَبْلَهَا يَتَضَمَّنُ بِمَفْهُومِ
الْخُطَابِ نَفْيَ الْفِعْلِ عَمَّا بَعْدَهَا ، كَقَوْلِكَ : جَاءَنِي رَجُلٌ لَا أَمْرَأَةً ،
وَرَجُلٌ عَالِمٌ لَا جَاهِلٌ • • • • •

— مَصُورَةٌ مَعْدُودَاتِ الْعَرَبِيَّةِ (١٧٤ نَحْو) ، اللَّوْحُ ٨٣ •

(٢) يُرِيدُ : قَصْرَ الْمُوصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ • انْظُرْ تَلْخِيصَ الْقَزْوِينِيِّ ١٣٩ •
(٣) فِي دَوِّ الْوَصْفِ • ، تَعْرِيفَ صَوَابِهِ مِنْ سَائِرِ النُّسخِ •
(٤) يَعْنِي أَبَا حَيَّانَ ، وَقَرَأَ تَقِيَّ الدِّينَ السَّبْكِ عَلَيْهِ النُّحُو ، (الْبَنِيَّةُ
١٧٦) وَحَيْثُمَا أُطْلِقَ السَّبْكِ لَفْظُ الشَّيْخِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَانْمَا يَعْنِيهِ •

« لا زيد » [(١) أولى بالجواز من « قام رجل » وزيد « لأن » « قام رجل » وزيد « إن أردت بالرجل فيه زيدا ، كان تأكيدا ، وإن أردت غيره كان فيه إلباس على السامع وإيهام أنه غيره ، والتأكيد والإلباس متفقان في « قام رجل لا زيد » . وأي فرق بين « زيد » كاتب « لا شاعر » و « قام رجل لا زيد » ، وبين رجل [هـ - ٧٠] وزيد عموم وخصوص مطلق ، وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه ، كالحيوان ، وكالأبيض .

وإذا امتنع « جاء رجل لا زيد » كما قالوه ، فهل يمتنع ذلك في العام الخاص مثل « قام الناس لا زيد » .

وكيف يمنع أحد مع تصريح ابن مالك وغيره بصحة « قام الناس وزيد » ، وإن كان في استدلاله على ذلك بقوله تعالى : (من كان عدوا لله) (٢) الآية ، لأن جبريل إماما معطوف على الجلالة الكريمة ، أو على رُسُلِهِ ، والمراد بالرُسُل الأنبياء ، لأن الملائكة وإن جعلوا رُسُلا فقريته عطفهم على الملائكة تصريف هذا .

والأي شيء يمتنع العطف بـ « لا » في نحو « ما قام إلا زيد لا عمرو » ، وهو عطف على موجب ، لأن زيدا موجب ، وتعليقهم بأنه يلزم فيه مرتين ضعيف ، لأن الإطناب قد يقتضي

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من ف ، هـ ، إلا أن لفظ « معنيهما » ورد « معنيهما » كذا في النسختين ، والصواب ما أثبت .

(٢) البقرة ٩٨/٢ : « من كان عدوا لله وملائكته ورُسُلِهِ وجبريل وميكائيل فان الله عدو للكافرين » .

مثل ذلك ، لاسيما والنفي الأول عام ، والنفي الثاني خاص ،
فأسوأ درجاته أن يكون مثل « ما قام الناس ولا زيد » . هذا
جملة ما تضمنته كتابك في ذلك بارك الله فيك (١) .

والجواب : أمّا الشرط الذي ذكره السهيلي وأبو حيّان في
العطف بـ « لا » ، فقد ذكره أيضاً أبو الحسن الأُبدي (٢) في شرح
الجزوليّة (٣) [٣٠٩ - آ] فقال : « لا يعطف بـ « لا » إلا بشرط
وهو (٤) أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمّن بمفهوم الخطاب
نفي الفعل عمّا بعدها فيكون الأول لا يتناول الثاني نحو قوله :
« جاءني رجل لا امرأة » و « جاءني عالم لا جاهل » ، ولو
قلت : « مررت برجل لا عاقل » لم يَجْزُ ، لأنّه ليس في مفهوم
الكلام الأول ما ينفي الفعل عن الثاني ، وهي لا تدخل إلا لتأكيد
النفي فإن أردت ذلك المعنى جئت بـ « غير » فتقول : « مررت برجل

(١) دل هذا على أن ما سبق من كلام المسألة كان عرضاً لأسئلة بهاء الدين
السبكي .

(٢) في د ، هـ « الأُبدي » ، بالمعجمة ، وتكرر في المسألة . والصحيح من ل ،
ف ، لأنه نسبة إلى أبدة ، بالمهمله ، وهي مدينة بالأندلس من كورة
جيان . انظر معجم البلدان ١/٦٤ . وكانت وفاته (٦٨٠) هـ .
وانظر فهرس التراجم .

(٣) الجزولية حواش على جمل الزجاجي لأبي موسى الجزولي المتوفى
(٦٠٧ هـ) . ولم أعثر على شرح الأُبدي لها ، ولعله مفقود ، وذكر
في البلغة ١٦٨ .

(٤) في هـ : « هو » .

غير عاقل» و «غير زيد»، [وغير ذلك و] (١) «مرتت يزيد لا عمر و»، «لأن الأول لا يتناول الثاني» • وقد تضمن كلام الأبيدي هذا زيادة على ما قاله السهيلي وأبو حيّان، وهي قوله: إثمها لا تدخل إلا لتأكيد النفي، وإذا ثبت أن «لا» لا تدخل إلا لتأكيد النفي اتضح اشتراط الشرط المذكور، لأن مفهوم الخطاب يقتضي (٢) في قولك: «قام رجل» نفي المرأة، فدخلت «لا» للتصريح بما اقتضاه المفهوم • وكذلك «قام زيد لا عمر و» أمّا: «قام رجل لا زيد» فلم يقتض المفهوم نفي زيد، فلذلك لم يَجْزُ العطف بـ «لا» لأثمها لا تكون (٣) لتأكيد نفي بل لتأسيسه [هـ - ٧١] وهي وإن كان يؤتى بها لتأسيس النفي فكذلك (٤) في نفي يُقصد تأكيدها بها بخلاف غيرها من أدوات النفي كـ «لم» و «ما» وهو كلام حسن • والأبيدي هذا كان أمة في النحو حتى سمعت الشيخ أبا حيّان يقول: إثمه سأل أحد شيوخه عن حدّ النحو فقال له: الأبيدي، يعني أنك تجسّد نحواً (٥)، وإثما قلت هذا لئلا يقع في نفسك أنك لتأخّره قد يكون أخذته عن السهيلي (٦) •

(١) زيادة من هـ •

(٢) في هـ «اقتضى» •

(٣) يريد «لا» في قوله «قام رجل لا زيد» • والتأسيس انشاء معنى لم يكن حاصلًا قبل •

(٤) في د، ل، ف «فلذلك»، تحريف، والصواب من هـ •

(٥) انظر هذا الخبر في البغية ١٩٩/٢ •

(٦) كانت وفاة السهيلي (٥٨١) هـ، والأبيدي: (٦٨٠) هـ •

وأيضاً تمثيلُ ابن السراج فإنه قالَ في كتاب الأصول « وهي تقعُ لإخراج الثاني ممّا دَخَلَ فيه الأوّل وذلك قوله : « ضربتُ زيداً لا عمراً » ، و « مررتُ برجلٍ لا امرأةٍ » و « جاءني زيدٌ لا عمرو » (١) « فأنظر أمثلةً لم يدكرُ فيها إلا ما اقتضاه الشرطُ المذكور .

وقد يُعترضُ على الأُبدِي في قوله : إنها لا تذكرُ إلا التأكيد للنفي ، ويجبُ بأنّه لعلّ مراده أنّها للنفي المذكور بخلاف « ما » و « لم » و « ليس » ، فلذلك اختيرت هنا ، أو لعلّ مراده أنّها لا تدخلُ في أثناء الكلام إلا للنفي المؤكّد ، بخلاف ما إذا جاءت أولَ الكلام قد يتراد بها أصلُ النفي كقوله : (لا أقسمُ) (٢) وما أشبهه ، والأوّل أحسن .

وأيضاً تمثيلُ جماعةٍ من النحاة منهم ابن الشجري في الأمالي ، قال : « إنّها تكونُ عاطفةً فتشركُ (٣) ما بعدها في إعراب ما قبلها ، وتنفي عن الثاني ما ثبتَ للأوّل كقولك (٤) : « خرجَ زيدٌ لا بكرٌ » ، و « لقيتُ أخاك لا أباك » و « مررتُ بحميّك لا أبيضك » (٥) ، ولم يذكر أحدٌ من النحاة في أمثله ما يكونُ الأوّل فيه يحتمل أن يندرج فيه الثاني وخطرَ لي في سبب ذلك أمران : أحدهما : أنّ العطفَ يقتضي المتغايرة ، فهذه القاعدة تقتضي

(١) أصول ابن السراج ٥٧/٢ .

(٢) القيامة ١/٧٥ « لا أقسم بيوم القيامة » ، والبلد ١/٩٠ : « لا أقسم بهذا البلد » .

(٣) في أمالي ابن الشجري « يشرك » .

(٤) في هـ « كقولك » ، وما أثبت موافق لأمالي ابن الشجري .

(٥) أمالي ابن الشجري ٢/٢٢٧ .

أنه لا بدّ في المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه ، والمغايرة عند الإطلاق تقتضي البايئة ؛ لأنّها المفهوم (١) منها عند أكثر الناس ، وإن كان التحقيق أن بين الأعم والأخص ، والعام والخاص ، والجزء والكل ، مغايرة ولكن المغايرة عند الإطلاق إمّا تنصرف إلى ما لا يصدق أحدهما على الآخر . وإذا صحّ ذلك امتنع العطف في قولك « جاء رجلٌ وزيد » لعدم المغايرة ، فإن أردت غير زيد [٣٠٩ - ب] جاز وانتقلت المسألة عن صورتها ، وصار كأنتك قلت : جاء رجلٌ غير زيد ، لا زيد ، وغير زيد [هـ - ٧٢] لا يصدق على زيد . ومسألتنا إنّما هي فيما إذا كان « رجل » صادقاً على زيد ، محتملاً لأن يكون إتياء ؛ فإنّ ذلك متمنع للقاعدة التي قرّرت وجوب (٢) المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه .

ولو قلت : « جاء زيدٌ ورجلٌ » كان معناه : ورجلٌ آخر ، لما قرّرت من وجوب المغايرة ، وكذلك لو قلت : « جاء زيدٌ لا رجلٌ » ، وجب أن تقدّر : لا رجلٌ آخر . والأصل في هذا أنّنا نريد أن نحافظ على مدلولات الألفاظ (٣) فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عموم أو خصوص ، أو إطلاق أو تقييد ، والمعطوف على مدلوله كذلك ، وحرف العطف على مدلوله ، وهو قد يقتضي تغيير (٤) نسبة الفعل إلى الأوّل كـ « أو » فإنّها تغير نسبته من

(١) في هـ « المفهومة » .

(٢) في النسخ جميعاً « تقررت وجرت » بدل « قررت وجوب » ، وأثبت الاشبه بالضواب .

(٣) في د ، ل ، ف « الألفاظ » ، وما أثبت من هـ .

(٤) في هـ « تغير » .

الجزم إلى الشك ، كما قال الخليل في الفرق بينهما وبين « إِمَّا » ،
وك « بل » فإنَّها تَغْيِيرُهُ بِالْإِضْرَابِ عَنْ الْأَوَّلِ ، وقد لا يَتَقَسَّضِي
تَغْيِيرَ نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى الْأَوَّلِ بِلِ زِيَادَةِ عَلَيْهِ حَكْمَ آخِرِ (١) . و « لا »
مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ، فيجب علينا المحافظة على معناها مع بقاء الأول على
معناه من غير تَغْيِيرٍ وَلَا تَخْصِيصٍ وَلَا تَقْيِيدٍ ، وكأَنَّكَ قُلْتَ : قَامَ
إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا غَيْرُهُ ، لا زَيْدٌ ، وهذا لا يَصَحُّ .

الشيء الثاني (٢) : أن مبنى كلام العرب على الفائدة ، فحيث
حَصَلَتْ كَانَ التَّرْكِيبُ صَحِيحاً ، وحيث لم تحصل امتنع في
كلامهم .

وقولك « قَامَ رَجُلٌ لَا زَيْدٌ » ، مع إرادة مدلول رجلٍ في
احتماله لزيدٍ وغيره لا فائدة فيه البتة ، مع إرادة حقيقة العطف (٣) ،
أو يزيدٍ على كونه لا فائدة فيه ، ونقول : إِنَّهُ مُتَنَاقِضٌ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ
أَرَدْتَ الْإِخْبَارَ بِنَفْيِ قِيَامِ « زَيْدٍ » وَالْإِخْبَارَ بِقِيَامِ « رَجُلٍ » الْمُحْتَمَلِ
لَهُ وَلِغَيْرِهِ كَانَ مُتَنَاقِضاً ، وَإِنْ أَرَدْتَ الْإِخْبَارَ بِقِيَامِ رَجُلٍ غَيْرِ زَيْدٍ ،
كَانَ طَرِيقُكَ أَنْ تَقُولَ : غَيْرِ زَيْدٍ ، فَإِنْ قُلْتَ : « إِنْ » « لَا » بِمَعْنَى « غَيْرِ »
لَمْ تَكُنْ عَاطِفَةً ، وَنَحْنُ إِنَّمَا تَتَكَلَّمُ عَلَى (٤) الْعَاطِفَةِ وَالْفَرْقِ بَيْنَهُمَا

(١) أعل الأشبه بصواب العبارة : « بل زيادة حكم آخر عليه » .

(٢) في هـ « وأما الأمر الثاني » ، بدل « الشيء الثاني » .

(٣) في هـ « فارادة حقيقة » ، وأعقبها بياض في أصل هـ حيث سقط
« العطف » .

(٤) في هـ « في » بدل « على » .

أنَّ التي بمعنى « غير » مقيّدة للأوّل مبيّنة لوصفه ، والعاطفة مبيّنة حكماً جديداً لغيره . فهذا هو الذي خطر لي في ذلك وبه يتبيّن أنّه لا فرق بين قولك « قام رجل » لا زيد « وقولك « قام زيد » لا رجل » ، كلاهما مستنح إلا أن يتراد بالرجل غير زيد ، فحينئذ يصحّ فيهما إن كان [هـ - ٧٣] يصحّ وضع « لا » في هذا الموضع موضع « غير » ، وفيه نظر وتفصيل سنذكره ، وإلا فنعدّل عنها إلى صيغة « غير » إذا أريد ذلك المعنى . وبين العطف ومعنى « غير » فرق ، وهو أن العطف (١) يقتضي النفي عن الثاني بالمنطوق ولا تعرّض له للأوّل إلا بتأكيد ما دلّ عليه بالمفهوم إن سلّم ؛ ومعنى « غير » يقتضي تقييد الأوّل ، ولا تعرّض له للثاني إلا بالمفهوم إن جعلتها صفة ، وإن جعلتها استثناءً فحكمها حكم الاستثناء في (٢) أن الدلالة هل هي بالمنطوق أو بالمفهوم وفيه بحث .

والتفصيل الذي وعدنا به (٣) هو أنّه يجوز « قام رجل غير عاقل » و « امرؤ برجل غير عاقل » و « هذا رجل لا امرأة » و « رأيت طويلاً غير قصير » ، فإن كانا علمين جاز فيه « لا » و « غير » . وهذان الوجهان اللذان خطرا لي زائدان على ما قاله السهيلي والأبدي من مفهوم الخطاب ، لأنّه إنّما يأتي على القول بمفهوم اللقب ، وهو ضعيف عند الأصوليين ، وما ذكرته

(١) يريد العطف ب « لا » .

(٢) في هـ « من » بدل « في » .

(٣) انظر س ٦ من هذه الصفحة .

يأتي عليه [٣١٠ - آ] وعلى غيره . على أن الذي قالاه أيضاً وجه
 حسن، يصير معه العطف في حكم المبيّن لمعنى الأول من أفراد
 بذلك الحكم وحده ، وللتصريح (١) بعدم مشاركة الثاني له فيه ،
 وإلا لكان في حكم كلام آخر مستقل ، وليس هو المسألة . وهو
 مطرّد أيضاً في قولك « قام رجل لا زيد » ، و « قام زيد
 لا رجل » لأن كليهما عند الأصوليين له حكم اللقب . وهذا
 الوجه مع الوجهين اللذين خطرا لي إكنا هي في لفظة « لا » خاصة ،
 لاختصاصها بسعة التقى ، وتقي المستقبل ، على خلاف فيه (٢) ،
 ووضع الكلام في عطف المفردات لا عطف الجمل ، فلو جئت
 مكانها بـ « ما » أو « لم » أو « ليس » جعلته كلاماً مستقلاً لم
 تأت المسألة ولم تمتنع .

وأما قول البيانيّين في قصر الموصوف إفراداً (٣) : « زيد »
 كاتب « لا شاعر » ، ولا منافاة بينه وبين ما قلناه .

(١) في هـ « والتصريح » .

(٢) قال ابن هشام : « ويتخلص المضارع بها للاستقبال عند الأكثرين ،
 وخالفهم ابن مالك » ، المغني ٢٧٠ .

(٣) سمي البيانيون هذا الضرب من القصر قصر افراد ، لكي يبعد عن
 ظن المخاطب اشتراك الموصوف بالصفتين معا ، ويثبت في ذهنه اتصافه
 في أحدهما . وفي قولنا « زيد كاتب لاشاعر » ، انما نبعد عن ظن
 المخاطب أن زيداً كاتب وشاعر ، ونقصر زيدا على أنه كاتب فحسب .
 انظر تلخيص القزويني ١٣٩ . واشترط البيانيون — كما تقدم في
 سؤال بهاء الدين السبكي — عدم تنافي الوصفين في مثل هذا القصر .

وقولهم : عدم تنافي الوصفين ، معناه أنه يمكن صدقهما على ذاتٍ واحدة بخلاف الوصفين المتنافيين ، وهما اللذان لا يصدقان على ذاتٍ واحدة ، كالعالم والجاهل ، فإنَّ الوصفَ بأحدهما ينفي الوصفَ بالآخر لاستحالة (١) اجتماعهما ، وأمّا شاعرٌ وكاتبٌ فالوصفُ بأحدهما لا ينفي [هـ - ٧٤] الوصفَ بالآخر لإمكان اجتماعهما في شاعرٍ كاتبٍ ، فإنَّما يجيء نفي الآخر إذا أريدَ قصرُ الموصوف على أحدهما بما تفهمه القرائنُ وسياقُ الكلام (٢) . فلا يقالُ مع هذا كيف يجتمعُ كلامُ البيانيين مع كلامِ الشَّهيلي والشيخ (٣) لظهور إمكان اجتماعهما .

وقولكُ في آخر كلامِكَ : وبينَ كاتبٍ وشاعرٍ عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ أحاشيكُ منه ، وحاشاكُ أن تتكلَّم به (٤) . وقولكُ : كالحيوان والأبيض ، كأنَّكَ تبعْتَ فيه كلامَ الشَّيخ الإمام العلامة شهاب الدِّين القرَّافي فإنَّه قال ذلك - رحمه الله - وهو [في] (٥) غفلةٍ منه ، أو كلامٌ فيه تسمُّحٌ أطلقَه لتعليم بعضٍ

(١) في هـ « استحالة » ، تحريف .

(٢) وذلك كقولنا لمن اعتقد اتصاف زيد بالقعود دون القيام : « زيد قائم لاقاعد » ، فالوصفان هنا متنافيان .

(٣) يريد أبا حيان .

(٤) ضابط العموم والخصوص الوجهي أن يجتمع اللفظان في الصدق على شيء ، وينفرد كل منهما بالصدق على شيء .

(٥) زيادة من هـ .

الفقهاءِ مِمَّنْ لَا إِحَاطَةَ (١) لَهُ بِالْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ ، وَلِذَلِكَ زَادَ عَلَى ذَلِكَ ،
وَمَثَّلَ بِالزَّنَا وَالْإِحْصَانِ (٢) ، لِأَنَّ الْفَقِيهَ يَتَكَلَّمُ فِيهِمَا • وَتِلْكَ كَلَشَهَا
أَلْفَاظُ مُتَبَايِنَةٍ (٣) ، وَمَعَانِيهَا مُتَبَايِنَةٌ ، وَالتَّبَايُنُ أَعْمٌ مِنَ التَّنَافِي ، فَكُلُّ
مُتَنَافِيٍّ مُتَبَايِنٌ وَلَيْسَ كُلُّ مُتَبَايِنٍ مُتَنَافِيٍّ • وَعَجَبٌ مِنْكَ
كَوْنُكَ غَفَلْتَ عَنْ هَذَا ، وَهُوَ عِنْدَكَ فِي مِنْهَاجِ الْبِيضَاوِيِّ فِي
الْفَصِيحِ وَالنَّاطِقِ (٤) ، وَالنَّظَرُ فِي الْمَقُولِ إِثْمًا هُوَ فِي الْمَعْنَى وَالتَّسْبِيحِ
الرَّابِعِ مِنَ التَّبَايُنِ وَالتَّسَاوِيِّ وَالْعُمُومِ الْمَطْلُوقِ وَالْعُضُومِ مِنْ وَجْهِ بَيْنَهُمَا •
وَالشَّعْرُ (٥) ، وَالْكِتَابَةُ مُتَبَايِنَانِ ، وَالزَّنَا وَالْإِحْصَانُ مُتَبَايِنَانِ ،
وَالْحَيَوَانِيَّةُ وَالْبَيَاضُ مُتَبَايِنَانِ ، وَإِنْ صَدَقَا عَلَى ذَاتٍ ثَلَاثَةٍ •
فَمَا شَرَكْتُهُ (٦) الْبَيَاضِيُّونَ مِنْ عَدَمِ التَّنَافِي صَحِيحٌ ، وَلَمْ يَشْرُطُوا
عَدَمَ التَّبَايُنِ ، وَمَا قَالَهُ السَّهْمِيلِيُّ وَأَبُو حَيَّانٍ صَحِيحٌ (٧) وَلَمْ

(١) فِي هـ « عَنْ الْإِحَاطَةِ لَهُ » ، تَحْرِيفٌ •

(٢) الْإِحْصَانُ هُنَا : الْعِفَافُ ، وَانْظُرْ كَشَافَاصْطِلَاحَاتِ الْفَنُونِ ٢ / ١٦٠ •

(٣) فِي هـ « مُتَبَايِنَةٌ » ، وَلِهَذَا الْاِخْتِلَافُ نِظَائِرٌ تَكَرَّرَتْ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ
فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَلَمْ نَشْرُ إِلَيْهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ •

(٤) انْظُرْ مِنْهَاجَ الْأَصُولِ لِلْبِيضَاوِيِّ ١٨ - ١٩ • وَكَانَتْ وَفَاةُ الْبِيضَاوِيِّ
سَنَةَ ٦٨٥ هـ •

(٥) سَقَطَتْ أَلْوَاوُ مِنْ هـ •

(٦) فِي هـ « نَقَلَهُ » •

(٧) « مَقْطُوعٌ مِنْ هـ : » وَلَمْ يَشْرُطُوا عَدَمَ التَّبَايُنِ ، وَمَا قَالَهُ السَّهْمِيلِيُّ وَأَبُو
حَيَّانٍ صَحِيحٌ •

يشترطاً (١) التنافي فلذلك يظهر [أنه] (٢) يصحح أن يقال : « قام كاتبٌ والشاعرُ » وإن كنتُ لم أرَ هذا المثال ولا ما يدلُّ عليه في كلام أحد ، لأنَّ كاتباً لا يصدّق على شاعر ، بمعنى أن معنى الكتابة ليس في شيءٍ من معنى الشعر ، بخلاف « رجلٌ وزيدٌ » ؛ فإنَّ زيداً رجلٌ والشعرُ والكتابة في رجلٍ واحدٍ كثوين [٣١٠ - ب] يلبسهما (٣) واحد [أ] (٤) فسرى أحدُ الثوين يصدّق على الآخر ؟ فالفقيه والنحويّ الصّرف يريدُ أن يتأنّسَ (٥) بهذه الحقائق ومعرفتها .

وأما قولك : « قام رجلٌ وزيدٌ » فتركيبٌ صحيحٌ ، ومعناه : قامَ رجلٌ غيرُ زيدٍ وزيدٌ ، واستفدنا التقييدَ من العطف لما قدّمناه من أنَّ العطفَ يقتضي المغايرة . فهذا المتكلمُ أوردَ كلامه أوّلاً على جهة الاحتمال لأنَّ يكونَ زيداً وأنَّ [هـ - ٧٥] يكونَ غيره ، فلمّا قال : وزيدٌ ، علمنا أنّه أراد بالرجل غيره . وله مقصودٌ قد يكون صحيحاً في إبهام الأوّل وتعيين (٦) الثاني ، ويحصلُ للثاني به فائدةٌ لا يتوصّلُ إليها إلاّ بذلك التركيب ، أو مثله ، مع حقيقة العطف ، بخلاف قولك : « قام رجلٌ لا زيدٌ » ، لم يحصل به قَطُّ

(١) في هـ « يشترطاً » .

(٢) جاء هنا في جميع النسخ « أن يقال » وأثبت الأشبه بالصواب .

(٣) في هـ « بينهما » بدل « يلبسهما » ، تحريف .

(٤) زيادة من هـ .

(٥) استأنس بفلان وتأنس به بمعنى .

(٦) في هـ « وتعين » ، وليس بالأوجه .

فائدة" ولا مقصود" زائد" على المغايرة الحاصلة بدون العطف في قولك : « قام رجل غير زيد » وإذا أمكنَّت الفائدة المقصودة بدون العطف ، يظهر أن يمتنع العطف لأن مبنى كلام العرب على الإيجاز والاختصار ، وإنما نعدل إلى الإطناب لمقصود لا يحصل بدونه ، فإذا لم يحصل مقصود" به فيظهر امتناعه ، ولا يُعدل إلى الجملتين ما قد رَ على جملة واحدة ، ولا إلى العطف ما قد رَ عليه بدونه ، فلذلك قلنا بالامتناع ؛ وبهذا يظهر الجواب عن قولك : إن أردت غيرَه كان عطفًا .

وقولك : (ويصير على هذا التقدير مثل « قام رجل لا زيد » في صحة التركيب) ، ممنوع لما أشرنا إليه من الفائدة في الأول دون الثاني . والتأكيد يفهم بالقرينة ، والإلباس ينتهي بالقرينة ، والفائدة حاصلة مع القرائن في « قام رجل وزيد » (١) وليست حاصلة في « قام رجل لا زيد » مع العطف كما بيّناه .

وقولك : وإن كان معناهما متعاكسين صحيح ، وهو لا ينفك ولا يضرك .

وقولك : « وأي فرق » ، قد ظهر الفرق كما بين القدم والفرق (٢) .

وأما (٣) قولك : « هل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل :

(١) في هـ « قام رجل يريد زيد » ، تحريف .

(٢) الفرق هنا : موضع الفرق من الرأس ، انظر اللسان (فرق) . يريد : ظهر الفرق جليا .

(٣) في هـ « وما » ، تحريف .

« قامَ الناسُ لا زيدَ » فالذي أقوله في هذا : أنّه [إن] (١) أريدَ الناسُ غيرُ زيدٍ جاز ، وتكون « لا » عاطفةً كما قرّرنا ، من قبلُ ، وإنَّ أريدَ العموم وإخراجُ زيدٍ بقولك « لا زيدَ » على جهة الاستثناء ، فقد كان يخطر لي أنّه يجوز • ولكنّي لم أرَ سيمويه ولا غيره من النحاة عدّه « لا » من حروفِ الاستثناء فاستقرّ رأيي على الامتناع إلا إذا أريدَ بالناس غيرُ زيد • ولا يمتنع إطلاقُ ذلك حملاً على المعنى المذكور بدلالة [قرينة] (٢) العطف ويحتملُ أن يقال : يمتنع كما امتنع الإطلاق في « قام رجلٌ لا زيد » ، فإنَّ احتمالَ إرادةِ الخصوص جائزٌ في الموضعين فإنَّ كانَ مسوّغاً جاز فيها ، وإلا امتنعَ فيهما ، ولا فرق [ه : ٧٦] بينهما إلا إرادة معنى الاستثناء من « لا » ولم يذكره النحاة ؛ فإنَّ صحَّ أن يرادَ بها ذلك افتراقاً لأنَّ الاستثناء من العام جائزٌ ومن المطلق غيرُ جائز • وفي ذهني من كلام بعض النحاة في « قامَ الناسُ ليس زيداً » أنّه جعلها بمعنى « لا » ، والمشهور أنَّ التقدير : ليس هو زيداً ، فإنَّ صحَّ جعلها بمعنى « لا » وجعلتُ « لا استثناءً صحَّ ذلك وظهرَ الفرقُ ، وإلا فهما سواءٌ في الامتناع عند العطف وإرادة العموم بلا شك ، وكذا عند الإطلاق حملاً على الظاهر ، حتى تأتي قرينة تدلُّ على الخصوص •

وأما : « قامَ الناسُ وزيدٌ » فجوازُه ظاهر [٣١١/٢] ممّا قدّمناه من أنَّ العطفَ يفيدُ المغايرة ، فأفادت الواوُ إرادةً

(١) سقط « أن » من د ، وأثبتته من سائر النسخ •

(٢) في موضعه بياض في د ، وهو من سائر النسخ •

الخصوص بالأوّل وإرادة تأكيد نسبة القيام إلى زيد ، والإخبار عنه مرتين بالعموم والخصوص . وهذا المعنى لا يأتي في العطف بـ « لا » .

وكأنّي بكّ تعترض عليّ في كلامي هذا مع كلامي المتقدم في تفسير المغايرة .

فاعلم أن الأصل في المغايرة أنّها حاصلة بين الجزئيّ والكلّيّ ، وبين العامّ والخاصّ ، وبين المتباينين . وأهل الكلام فسّروا الغيّرين باللّذَيْن يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر ، ونسّبوا هذا التفسير إلى اللّغة ، وبنّوا عليه أنّ صفات الله ليست غيره لأنّها لا يمكن انفكاكها . ولا غرض لنا في تجويز ذلك هنا ، وإنّما الغرض أنّ العطف يستدعي مغايرة تحصل بها فائدة ، وعطف الخاصّ على العامّ — وإن أريد عموم الأوّل ، إذا حصّلت به فائدة ، وهو تقرير حكم الخاصّ وتصييره كالإخبار به مرتين — من أعظم الفوائد ، فيجوز ، فلذلك سلّكته هنا ، وفيما تقدّم لم تحصل فائدة فمَنَعْتُهُ .

(١) وقد استعملت في كلامي هذا: «وكانّي بكّ» لأنّ الناس يستعملونه ولا أدري هل جاء في كلام العرب أم لا ، إلّا أنّ في الحديث : «كانّي به» (٢) ، فإنّ صحّ فهو دليل الجواز .

(١) بدأ هنا استطراد لاعلاقة له بالعطف بـ « لا » ، وقد ألف ابن هشام

مسألة في موضوع هذا الاستطراد ، انظر ص (٩) من هذا الجزء .

(٢) لم أعر على هذا اللفظ في كتب السنن .

وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منعه ، وقال (١) في قولهم
« كَأَنَّكَ بِالْدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ » . « إِنَّكَ الْكَافُ لِلْخُطَابِ ، وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ
وَالْمَعْنَى : كَانَ الدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ » ، ولذلك منعه في : « كَأَنِّي بِكَذَا
لَمْ يَكُنْ » ، هكذا على خاطري في (٢) كتاب القصريّات عن أبي عليّ
الفارسي . وكان صاحبنا أحمد بن الطارقي (٣) رحمه الله شاباً
نشأ وبرّاعاً [ه : ٧٧] في النحو ، ضريراً (٤) ، مات في حديثه ،
أوقفني في مجاميع له على كلام جمعه في : « كَأَنَّكَ بِالْدُّنْيَا لَمْ
تَكُنْ » وبالأخيرة لم تزل « لا يحضرني الآن ، وفيه طول .

وأما استدلال الشيخ جمال الدين (٥) بعطف (جبريل)
فصحيح في عطف الخاص على العام إن كان العطف على
(ملائكته) ، لأنّه من جملة الملائكة ، وكذا إن عطف على الرسل
ولم يقصد بهم البشر حدهم .

وأما منازعة الولد له (٦) : إذا حمل الرسل على البشر أو

(١) فاعله يعود على « بعض » ، ويريد به أبا علي الفارسي . وانظر ص
(٢٢) من هذا الجزء .

(٢) في هـ « من » .

(٣) لم أقف على ترجمة له .

(٤) ضبط « شاب » و « ضرير » في هـ بالفتح فيهما ، والأوجه ما أثبت من
النسخ الخطية بالضم فيهما على البدل ، لأن المولى عليه في الاخبار عن
اسم « كان » جملة « أوقفني » .

(٥) أي ابن مالك .

(٦) انظر ص (١٧٥) س (١١ ، ١٢) .

عُطِفَ عَلَى الْجَلَالَةِ الْكَرِيمَةِ ، فَالْتَمَسْتُكَ بِحَمْلِ الرِّسْلِ عَلَى الْبَشَرِ
 إِنْ صَحَّ لَكَ يَوْجِبُ (١) الْعُطْفَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ ، وَهُوَ مِنْهُمْ قِطْعًا (٢)
 فَحَصَلَ عُطْفُ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ ، وَالْعُطْفُ عَلَى الْجَلَالَةِ مَعَ كَوْنِهِ
 عِطْفًا عَلَى الْأَوَّلِ دُونَ مَا بَعْدَهُ هُوَ (٣) غَيْرُ مَنْقُولٍ فِي كَلَامِ النِّحَاةِ ، وَمَعَ
 ذَلِكَ هُوَ مَذْكُورٌ بَعْدَ ذِكْرِ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ هُوَ مِنْهُمْ قِطْعًا ، وَبَعْدَ الرِّسْلِ
 الَّذِينَ هُوَ مِنْهُمْ ظَاهِرًا ، وَذَلِكَ يَوْجِبُ صِحَّةَ عُطْفِ الْخَاصِّ عَلَى
 الْعَامِّ وَإِنْ قَدَّرْتَ الْعُطْفَ عَلَى الْجَلَالَةِ ، لَأَنَّا لَا نَعْنِي بِعُطْفِ الْخَاصِّ
 عَلَى الْعَامِّ إِلَّا أَنَّهُ مَذْكُورٌ بَعْدَهُ ، وَالنَّظَرُ فِي كَوْنِهِ يَقْتَضِي تَخْصِيصَهُ
 أَوَّلًا .

وَأَمَّا قَوْلُكَ : «لَا يَمْتَنِعُ الْعُطْفُ بِ «لَا» فِي نَحْوِ « مَا
 قَامَ إِلَّا زَيْدٌ لَا عَمْرُو » — وَهُوَ عُطْفٌ عَلَى مُوجِبٍ — فَلِذَا تَقَدَّمَ
 أَنْ «لَا» عُطِفَ بِهَا مَا اقْتَضَى مَفْهُومَ الْخُطَابِ فِيهِ لِيُذَلَّ
 عَلَيْهِ صَرِيحًا ، وَتَأْكِيدًا لِلْمَفْهُومِ ، وَالْمَنْطُوقُ فِي الْأَوَّلِ الثَّبُوتُ ،
 وَالْمُسْتَشْنَى عَكْسُ ذَلِكَ ، لِأَنَّ الثَّبُوتَ فِيهِ بِالْمَفْهُومِ لَا بِالْمَنْطُوقِ .

وَلَا يُمْكِنُ عُطْفُهَا عَلَى الْمُنْفِيِّ لِمَا قِيلَ : إِنَّهُ يُلْزَمُ فِيهِ مَرَّتَيْنِ .
 وَقَوْلُكَ : «إِنَّ النِّفْيَ الْأَوَّلَ عَامٌّ وَالثَّانِي خَاصٌّ صَحِيحٌ ،
 لَكِنَّهُ [٣١١ - ب] لَيْسَ [فِي] (٤) مِثْلَ «جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو» ، لِمَا
 ذَكَرْنَا أَنَّ النِّفْيَ فِي غَيْرِ زَيْدٍ مَفْهُومٌ ، وَفِي عَمْرُو
 مَنْطُوقٌ ، وَفِي النَّاسِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ مَنْطُوقٌ ، فَخَالَفَ ذَلِكَ الْبَابُ .

-
- (١) فِي النِّسْخِ جَمِيعًا «وَجِبَ» ، وَلَعَلَّ الْأَشْبَهَ بِالصَّوَابِ مَا أَثْبِتَ .
 (٢) فِي «وَمِنْهُمْ مِنْ قِطْعًا» ، تَحْرِيفٌ ، وَالصَّوَابُ مِنْ سَائِرِ النِّسْخِ .
 (٣) فِي د ، ل ، ف «وَهُوَ» ، تَحْرِيفٌ ، وَالصَّوَابُ مِنْ هـ .
 (٤) زِيَادَةٌ مِنْ هـ .

وقولك : فأسوأ درجاته أن يكون مثل « ما قام الناس ولا زيد » ممنوع ، وليس مثله ، لأن العطف في « ولا زيد » ليس بـ « لا » بل بالواو ، وللعطف بـ « لا » حكم يخصصه ليس للواو ، وليس في قولنا : « ما قام الناس ولا زيد » أكثر من خاص بعد عام .

هذا ما قد رآه الله لي في (١) كتابتي جواباً للولد ، فالولد بارك الله فيه ينظر فيه ، فإن رضيته ، وإلا فيستحيف بجوابه والله أعلم (٢) .

(١) في هـ « من » .

(٢) زاد في هـ هنا : « تمت بعمون الله » .

[ه : ٧٨] الحِلْمُ والأناة ، في إعراب

(غيرَ ناظرين إناه) (١)

للشيخ تقيّ الدين السبكي - رحمه الله تعالى - ، وفيه
يقول الصّلاح الصّفديّ (٢) :

يطلب النحر في زمانٍ أطولَ ظِلًّا منَ القناه
وما تحلّى منه بعقدٍ عليك بالحِلْمِ والأناه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله تعالى (... لا تدخلوا بيوتَ النبيّ إلّا أنْ يؤذنَ
لكم الى طعامٍ غيرَ ناظرينَ إناه ...) (٣) ، الذي فُخّارٌ في إعرابها

(١) وردت هذه المسألة في فتاوى السبكي ١٠٥/١ - ١١٢ . ونقل الألوسي
في روح المعاني ٨٦/٧ - ٨٧ أكثر الكلام الوارد فيها . وقد جعلت
نص الفتاوى واحداً من نسخ المعارضة بالأصل د ، ورمزت له بالرمز
(خ) ، كما تم الاستئناس بما جاء في روح المعاني .

(٢) في هـ « تأليف قاضي القضاة تقي الدين أبي الحسن السبكي الشافعي
- رحمه الله - وفيه يقول الصّلاح الصّفديّ ما دحا له » .

(٣) الاحزاب : ٥٣/٣٣ « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا

أنّ قوله : « أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ » حال ، ويكون معناه :
 مصحوبين ، والباء (١) متقدّرة مع (أن) ، تقديره (بأن) أي
 مُصاحَباً . وقوله : « غَيْرَ نَاطِرِينَ إِيَّاهُ » حال بعد حال ، والعامل
 فيهما لفعل المفعّل في « لَا تَدْخُلُوا » ، ويجوز تعدّد الحال .

وجوّزَ الشيخ أبو حيّان أن تكون الباء للسببيّة (٢) ، ولم
 يقدّر الزمخشري حرفاً أصلاً بل قال : « أَنْ يُؤْذَنَ » : في معنى الظرف ،
 أي : وقتَ أَنْ يُؤْذَنَ (٣) . وأوردَ عليه أبو حيّان بأنّ ، أَنْ
 المصدريّة لا تكون في معنى الظرف ، وإنّما ذلك في المصدر الصّريح
 نحو : أَجِئْتُكَ صِيحَ الدّيكِ ، أي : وقت صياح الدّيكِ ، ولا تقول :
 أَنْ يَصِيحَ (٤) . فَحَصَلَ خلافٌ في أَنْ « أَنْ يُؤْذَنَ » ظرفٌ
 أو حال ، فَإِنْ جعلناها ظرفاً كما قال الزّمخشري فقد قال : إنّ
 « غَيْرَ نَاطِرِينَ » حالٌ من « لَا تَدْخُلُوا » (٥) فهو (٦) صحيح ،

أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إياه ولكن إذا دعيتم فادخلوا فإذا
 طعمتم فانتشروا ولا مستأنسين لحديث إن ذلكم كان يؤذي النبي
 فيستحيي منكم والله لا يستحيي من الحق . . » و « غير ناظرين إياه » :
 أي غير منتظرين بلوغه وإدراكه .

(١) هي باء المصاحبة على التقدير السابق .

(٢) البحر المحيط ٢٤٦/٧ .

(٣) الكشف ٢٧٠/٣ .

(٤) انظره مفصلاً في البحر المحيط ٢٤٦/٧ .

(٥) الكشف ٢٧٠/٣ .

(٦) في النسخ جميعاً و (خ) : وهو . والأشبه بالصواب ما أثبت .

لأَنَّهُ استثناءٌ مفرَّغٌ من الأحوال ، كَأَنَّهُ قَالَ : « لا تدخلوا في حالٍ من الأحوال إلاَّ مصحوبين غيرَ ناظرين » على قولنا ، أو : « وقتَ أن يؤذَنَ لكم غيرَ ناظرين » على قول الزمخشري • وإِثْمًا لم يُجْعَلْ «غيرَ ناظرين» حالاً مِنْ (يُؤذَنُ) — وإنْ كَانَ جائزاً من جهةِ الصَّنَاعَةِ لأنَّهُ يَصِيرُ حالاً مُقَدَّرَةً ، ولأنَّهُمْ لا يَصِيرُونَ (١) مَنَهِيَّينَ عن الانتظار بل يكونُ ذلك قِيداً في الإِذْنِ ، وليس المعنى على ذلك ، بل على أَنَّهُمْ نَهَوْا أَنْ يَدْخُلُوا إِلَّا بِإِذْنٍ ، وَنَهَوْا إِذَا [ه — ٧٩] دَخَلُوا أَنْ يَكُونُوا نَاطِرِينَ إِفَاه • فلذلك امْتَنَعَ من جهةِ المعنى أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ (يُؤذَنُ) ، وَأَنْ يَكُونَ حالاً مِنْ مَفْعُولِهِ ، فلو سَكَتَ الزَّمْخَشَرِيُّ عَلَى هَذَا لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ شَيْءٌ لَكِنَّهُ زَادَ وَقَالَ : «[وَقَعَ] (٢) الاستثناء على الوقتِ والحالِ معاً ، كَأَنَّهُ قِيلَ : لا تدخلوا بيوتَ النبيِّ إِلَّا وَقْتَ الإِذْنِ ولا تدخلوها إِلَّا غيرَ ناظرين » (٣) فورَدَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ استثناءً (٤) شَيْئَيْنِ — وهما الظَّرْفُ والحالُ —

(١) في النسخ جميعاً : « لا يعبرون » ، تحريف ، وأثبت ما في خ وروح المعاني •

(٢) سقط من د ، وأثبتته من سائر النسخ •

(٣) الكشف ٢٧٠/٣ •

(٤) في هـ « الاستثناء » ، تحريف • و « يكون » هنا تامة •

بأداة واحدة ، وقد مَنَعَهُ النشأة أو جمهورُهُم (١) والظاهر أن الزمخشري ما قال ذلك إلاّ تفسيرَ معنى وقد قدَّرَ أداتين ، وهو من جهة بيانِ المعنى • وقوله : « وقع الاستثناء على الوقت والحال معاً (٢) من جهة الصنعة لأنّ الاستثناء المفرغ يعمل ما قبله فيما بعده ، والمستثنى [٣١٢ - آ] في الحقيقة هو المصدر المتعلق بالظرف والحال ، فكأنّه قال : لا تدخلوا إلاّ دخولاً موصوفاً (٣) بكذا ، ولست أقول بتقدير مصدر هو عامل فيهما ؛ فإنّ العمل للفعل المفرغ (٤) ، وإنّما أردتُ شرحَ المعنى • ومثلُ هذا الإعراب هو الذي نخترناه في مثل قوله تعالى (وما اختلفَ الذين أوتوا الكتابَ إلاّ من بعد ما جاءهم العلمُ بغيا بينهم) (٥) • فالجار والمجرور [والحال] (٦) ليسا مُستثنَين ، بل يقعُ عليهما المستثنى ،

(١) انظر مع الهوامع ٢٢٦/١ •

(٢) سقط من « وقع » الى « معاً » من هـ ، وذكر في حاشيتها أن في الأصول بياضاً •

(٣) في روح المعاني : « مصحوباً » بدل « موصوفاً » •

(٤) في د : « للفرع والفرع » ، وأثبت الذي في خ وسائر النسخ •

(٥) آل عمران : ١٩/٣ • وزاد هنا في هـ : « أي الا اختلافا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم » •

(٦) زيادة من خ • وفي روح المعاني : « ف » من بعد ما جاءهم « و » بغياً ، ليسا مستثنين • والمراد بالحال هنا « بغياً » ، وهو أحد وجهين في اعرابها ذكره العربون • انظر املاء المكبري ٧٦/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٩٥/١ ، ومشكل اعراب القرآن ١٣١/١ •

وهو الاختلاف، كما تقول : « ما قُتِمَ إِلَّا يومَ الجمعةِ ضاحِكًا
 أمامَ الأميرِ في دارِهِ » فكلُّها يعمل فيها الفعل المفرَّغ من جهة
 الصَّناعة ، وهي من جهة المعنى كالشيء الواحد ، لأنَّها بجموعِها
 بعضٌ من المصدر الذي تضمَّنَه الفعلُ المنفيُّ ؛ وهذا أحسنُ من
 أنْ يُقَدَّرَ : « اختلفوا بَغْيًا بينهم » ؛ لأنَّه حينئذٍ لا يُقيدُ
 الحصرَ ، وعلى ما قلناه يُقيدُ الحصرَ فيه كما أفادَهُ في قوله :
 (منْ بعدِ ما جاءَهُمُ العِلْمُ) (١) ، فهو حَصْرٌ في شيئينِ ،
 ولكن بالطريق الذي قلناه ، لا أنَّه استثناءٌ شيئينِ بل شيءٍ (٢) واحدٍ
 صادقٍ على شيئينِ . ويمكن حملُ كلامِ الزمخشريِّ على ذلك ؛
 فقوله : « وَقَعَ الاستثناءُ على الوقتِ والحالِ معاً » صحيح ، وإنْ
 كانَ (٣) المستثنى أعمَّ ؛ لأنَّ الأعمَّ يقع على الأخصَّ ، والواقعُ
 على الواقعِ واقع ، فتخلَّصَ ممَّا (٤) ورَدَ عليه من قول النحاة :
 « لا يُستثنى بأداةٍ واحدةٍ دونَ عطفِ شيانِ » (٥) . [هـ - ٨٠]
 وقد أوردَ عليه أو حيَّان في قوله : « إنَّها حال من (٦) لا تدخلوا » ،

(١) تقدمت ، انظر حاشية ٥ من الصفحة السابقة .

(٢) في هـ « بل استثناء شيء » .

(٣) سقط « كان » من هـ .

(٤) في النسخ جميعاً « عما » ، والصواب ما أثبت ، ففي اللسان (خلص) :

« تقول خلصته من كذا تخليصاً ، أي : نجيته تنجية فتخلص » .

(٥) انظر منبع الهوامع ١/ ٢٢٦ .

(٦) في هـ : « في » .

أن « هذا لا يجوز على مذهب الجمهور ؛ إذ لا يقع عندهم بعد
« إلا » في الاستثناء إلا المستثنى أو المستثنى منه (١) أو صفة
المستثنى [منه] (٢) وأجاز الأخفش والكسائي ذلك (٣) في الحال ،
وعلى هذا يجيء ما قاله الزمخشري « (٤) • وهذا الإيراد عجيب
لأنه ليس مراد الزمخشري : « لا تدخلوا غير ناظرين » حتى
يكون الحال قد تأخر بعد أداة الاستثناء على مذهب الأخفش
والكسائي ، وإنما مراده أنه قال : « من لا تدخلوا » لأنه مفرغ
فيعمل فيما بعد الاستثناء كما في قولك : « ما دخلت إلا غير ناظر »
فلا يرد على الزمخشري إلا استثناء شيئين ، وجوابه ما قلناه ؛
وحاصله تقييد إطلاقهم : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيان
بما (٥) إذا كان الشيان لا يعمل الفعل فيهما إلا بعطف ؛ أمّا إذا
كان عاملاً فيهما بغير عطف فيتوجه الاستثناء إليهما لأن حرف
الاستثناء كالقفل (٦) ولأن الفعل عامل فيهما قبل الاستثناء ،
فكذا بعده •

-
- (١) سقط « أو المستثنى منه » من ه •
(٢) زيادة من خ ، وروح المعاني ، والبحر المحيط ٢٤٦/٧ •
(٣) في النسخ جميعاً « في ذلك » ، والظاهر أن « في » مقحمة •
(٤) البحر المحيط ٢٤٦/٧ ، مع اختلاف لطيف غير مغل •
(٥) في النسخ جميعاً « ما » وأثبت ما في خ •
(٦) من « فيتوجه » الى هنا سقط من ه ، وذكر في حاشيتها أن في الأصول
بياضاً •

واختار أبو حيان في إغراب الآية أن يكون التقدير : فادخلوا
غيرَ فاذنرين ، كما في قوله : (بالبينات والزُّبُر) (١) أي :
أرسلناهم (٢) . والتقدير في تلك الآية قويٌّ لأجلِ البعد والفصل ،
وأما هنا فيحتملُ هو وما قلناه .

فإن قلتَ : قولهم : « لا يستثنى بأداةٍ واحدةٍ دونَ عطفٍ
شيئان » هل هو مُستَقٌّ عليه أو مختلفٌ فيه ؟ وما المختار فيه ؟
قلت : قال ابن مالك - رحمه الله - في التسهيل : « يستثنى بأداةٍ
واحدةٍ دونَ عطفٍ شيئان ويوهمُ ذلك بَدَلٌ وفعلٌ مُضمَرٌ
لابدلان خلافاً لقوم » (٣) .

قال أبو حيان - رحمه الله - : « إنَّ مِنَ النحويِّينَ مَنْ أَجازَ
ذلك ذهبوا إلى إجازة : « ما أَخَذَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ » دَرَّهَمًا »
و « ما ضَرَبَ الْقَوْمُ إِلَّا بَعْضُهُمْ بَعْضًا » ، [٣١٢ - ب] قال :
وَمَنَعَ الْأَخْفَشُ وَالْفَارِسِيُّ ، واختلفا في إصلاحهما (٤) ، وتصحيحهما
عند الأخفش بأن يقدَّم على « إِلَّا » المرفوع الذي بعدها فتقول :
« ما أَخَذَ أَحَدٌ زَيْدٌ إِلَّا دَرَّهَمًا » و « ما ضَرَبَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ إِلَّا
بَعْضًا » قال : وهذا موافقٌ لما ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ السَّرَّاجِ وابنُ مالِكِ

(١) النحل : ٤٤/١٦ ، وجاء قبلها : « وما أرسلنا من قبلك الا رجالا نوحى
اليهم فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون » بالبينات والزبر . . . »

(٢) البحر المحيط ٢٤٦/٧ .

(٣) عبارة التسهيل ١٠٣ : « . . . وموهم ذلك بدل ومعمول عامل مضمَر
لابدلان خلافاً لقوم » . ومؤدى العبارتين واحد .

(٤) في هـ « إصلاحها » . تحريف .

من أن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد (١) . وتصحيحها عند الفارسي بأن تزيد فيها منصوباً قبل إلا فتقول : « ما أخذ أحد شيئاً إلا زيد درهماً » و « ما ضرب القوم أحداً [هـ - ٨١] إلا بعضهم بعضاً » قال أبو حيان : ولم يذكر (٢) تخريجه لهذا التركيب هل هو على أن يكون ذلك على البدل فيهما ، كما ذهب إليه ابن السراج في « ما أعطيت أحداً درهماً إلا عمراً دانقاً (٣) ليبدل المرفوع من المرفوع والمنصوب من المنصوب ، أو هو على أن يجعل أحدهما بدلاً والثاني معموله عامل مضمّر ، فيكون : « إلا زيد » بدلاً من « أحد » ، و « إلا بعضهم » بدلاً من « القوم » ، و « درهماً » منصوب بضرب مضمرة كما اختاره ابن مالك . والظاهر من قول المصنف - يعني ابن مالك - : (خلافاً لقوم) (٤) ، أنه يعود لقوله : (لا بدلان) فيكون ذلك خلافاً في التخريج لا خلافاً في صحة التركيب (٥) . والخلاف كما ذكرته موجود في صحة التركيب فمنهم من قال : هذا التركيب صحيح لا يحتاج إلى تخريج لا بتصحيح الأخفش ولا بتصحيح

(١) انظر أصول ابن السراج ١/٣٤٥ ، والتسهيل ١٠٣ .

(٢) في هـ : « ندر » .

(٣) في د ، ل ، ف : « دانقاً » ، تحريف . وأثبت ما في هـ ، وأصول ابن السراج ١/٣٤٥ . والدانق : سدس الدرهم .

(٤) من عبارته في التسهيل ، انظر الإشارة إلى الحاشية ٣ من الصفحة السابقة .

(٥) في هـ : « هذا التركيب » .

الفارسي (١) « هذا كلام أبي حيّان - رحمه الله تعالى - (٢) وحاصله أن في صحته هذا التركيب خلافاً ؛ فالأخفش والفراسي يمنعا نه ، وغيرهما يجوّزّه ، والمجوّزون له ابنُ السراج ، يقول : هما بدلان ، وابنُ مالك يقول : أحدهما بدّل والآخرُ معمولٌ عاملٌ (٣) مضمّرٌ وليس في هؤلاء مَنْ يقولُ إنهما مستثنيان بأداةٍ واحدة ، ولا نقلُ أبو حيّان ذلك (٤) عن أحدٍ . وقولُهُ في صدر كلامه : « إن من النحويّين مَنْ أجازَهُ » محمولٌ على التركيب لا على معنى الاستثناء ؛ فليس في كلام أبي حيّان ما يقتضي الخلاف في المعنى بالنسبة إلى جواز استثناء شيئين بأداةٍ واحدة من غير عطف .

واحتجَّ ابنُ مالك بأكّه كما لا يُقدّر بعد حرفِ العطف معطوفان ، كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء مستثنيان . وتعجّب الشيخُ أبو حيّان منه وذلك لجواز قولنا : « ضَرَبَ زيدٌ عَمراً وبِشراً خالداً » و « ضَرَبَ زيدٌ عَمراً بسوطٍ ، وبِشراً بجريدةٍ » . وقال : إنَّ المجوّزينَ لذلك علّكثوا الجوازَ بِشَبَهِ (إلا) بحرفِ العطف ، وابنُ مالك جعلَ ذلك علّةً لل منع . في هذا التعجبُ ظنُّ لأنَّ ابنَ مالِك أخذَ المسألةَ مطلقاً في هذا المثال وفي غيره ، وقال : « لا يَستثنى بأداةٍ واحدة دون عطف شيئان ٠٠ » (٥)

(١) في هـ : « لا يحتاج الى تصحيح الأخفش ولا لتصحيح الفارسي » .

(٢) أترحم ليس في هـ .

(٣) سقط « عامل » من هـ .

(٤) في هـ « ولا نقل ذلك أبو حيان » .

(٥) التسهيل ١٠٣ .

ولا شك أن ذلك صحيح في قولنا : « قام القوم إلا زيد » أو « ما قام القوم إلا زيدا » و « ما قام القوم إلا خالد » وما أشبه ذلك مما يكون العامل فيه واحداً ، والعمل [هـ : ٨٢] • واحداً . ففي مثل هذا يمتنع التعدد ولا يكون مستثنيان بأداة واحدة ، ولا معطوفان بحرف واحد .

والشيخ (١) في شرح التسهيل مثل قول المصنف (٢) بحرف عطف : « قام القوم إلا زيدا وعمراً » ، وهو صحيح ، ومثله دون عطف بـ « أعطيت الناس إلا عمراً الدنانير » [٣١٣ - آ] وكأنه أراد التمثيل بما هو محل نظر ، وإلا فالمثال الذي قد مناه هو من جملة (٣) الأمثلة ، ولا ريب في امتناع قولك : « قام القوم إلا زيدا وعمراً » ثم قال الشيخ : « قال ابن السراج : هذا لا يجوز بل تقول : أعطيت الناس الدنانير إلا عمراً » ، قال : (٤) فإن قلت : « ما أعطيت أحداً درهماً إلا عمراً دانقاً » ، وأردت الاستثناء لم يجز ، وإن أردت البدل جاز فأبدلت عمراً من أحد ، ودانقاً من درهم كأتك قلت : ما أعطيت إلا عمراً دانقاً • قلت : وقد رأيت كلام ابن السراج في الأصول كذلك (٥) • قال الشيخ أبو حيان رحمه الله : « وهذا التقدير الذي

(١) يريد أباحيان •

(٢) أي ابن مالك صاحب تسهيل الفوائد •

(٣) في دل ، ف ، « جهة » ، تحريف والصواب من هـ •

(٤) أي ابن السراج •

(٥) هذا كلام ابن السراج بتمامه : « فان استثنيت بعد الأفعال التي

قَرَرَهُ فِي الْبَدَلِ وَهُوَ : مَا أُعْطِيَ «إِلَّا» عَمراً دَانِقاً ، لَا يُؤَدِّي
إِلَى أَنْ حُرِفَ الْإِسْتِثْنَاءُ يُسْتَثْنَى بِهِ وَاحِدٌ ، بَلْ هُوَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ
التَّقْدِيرِيَّةِ لَيْسَ بِبَدَلٍ ، إِنَّمَا نَصَبُهُمَا عَلَى أَكْثَمَا مَفْعُولَا
«أُعْطِيَ» الْمُتَقَدَّرَةِ ، [وَ (١)] لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وَسَاطَةِ «إِلَّا»
لَأَنَّهُ «إِسْتِثْنَاءٌ» مُقَرَّرٌ ، فَلَوْ أَسْقَطْتُ «إِلَّا» فَقُلْتُ : «مَا
أُعْطِيَ عَمراً دَرهماً» جَازَ عَمَلُهَا فِي الْأَسْمِينَ ، بِخِلَافِ عَمَلِ الْعَامِلِ
[فِي (٢)] الْمُسْتَثْنَى الْوَاقِعَ بَعْدَ «إِلَّا» ، فَهُوَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى
وَسَاطَتِهَا •

قُلْتُ : الْحَالَةُ التَّقْدِيرِيَّةُ إِنَّمَا ذَكَرَهَا ابْنُ السَّرَاجِ لَمَّا
أَعْرَبَهُمَا بَدَلَيْنِ فَأَسْقَطَ الْمُبْدَلَيْنِ (٣) وَصَارَ كَأَنَّ
التَّقْدِيرَ مَا ذَكَرَهُ • وَابْنُ السَّرَاجِ قَائِلٌ «بِأَنَّ حُرْفَ الْإِسْتِثْنَاءِ
لَا يُسْتَثْنَى بِهِ [إِلَّا] (٤) وَاحِدٌ» ، حَتَّى إِنَّهُ قَالَ قَبْلَ ذَلِكَ فِي

تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ : نَحْوُ : أُعْطِيَ زَيْداً دَرهماً ، قُلْتُ : أُعْطِيَ النَّاسَ
الدَّرَاهِمَ إِلَّا زَيْداً ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ إِلَّا عَمراً الدَّنَانِيرَ ، لِأَنَّ حُرْفَ
الْإِسْتِثْنَاءِ إِنَّمَا تَسْتَثْنِي بِهِ وَاحِداً ، فَإِنْ قُلْتُ : مَا أُعْطِيَ أَحداً دَرهماً
إِلَّا عَمراً دَانِقاً ، وَارْتَدَّتِ الْإِسْتِثْنَاءُ أَيْضاً لَمْ يَجْزِ ، فَإِنْ ارْتَدَّتِ الْبَدَلُ
جَازٌ ، فَأَبْدَلْتُ عَمراً مِنْ أَحَدٍ ، وَدَانِقاً مِنْ قَوْلِكَ : دَرهماً ، فَكَانَكَ
قُلْتَ مَا أُعْطِيَ إِلَّا عَمراً دَانِقاً «أَصُولُ ابْنِ السَّرَاجِ : ٣٤٥/١ •

(١) زِيَادَةُ مِنْ هـ •

(٢) زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا الْمَعْنَى •

(٣) فِي هـ «الْبَدَلَيْنِ» •

(٤) زِيَادَةُ مِنْ هـ •

« ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيدٌ » (١) « إلاَّ عمراً » : إنَّه لا يجوزُ رَفْعُهُما لأنَّه لا يجوزُ أن يكونَ لفعلٍ واحدٍ فاعلانَ مختلفانِ يرتفعانِ بهِ بغيرِ حرفٍ عطْفٍ (٢) ، فلا بُدَّ أنْ ينتصبَ أحدهُما . والظاهرُ أنَّ الشيخَ (٣) أرادَ أن يشرحَ كلامَ ابنِ السَّراج لا أنَّ (٤) يَرُدُّ عليه . ثم قالَ الشيخُ : « ذَهَبَ الرَّجَّاجُ إلى أنَّ البَدَلَ ضعيفٌ لأنَّه لا يجوزُ [هـ - ٨٣] بدلُ اسمينِ من اسمينِ ، لو قلتَ : « ضربَ زيدٌ المرأةَ أخوكَ هِنْدًا » لم يَجْزُ » . قالَ : « والسماعُ على خلافِ مذهبِ الرَّجَّاجِ وهو أنَّه يجوزُ بدلُ اسمينِ من اسمينِ » قالَ الشاعرُ :

٣٥ - فلما قرعنا السبعَ بالنبعِ بعضُهُ

بِبَعْضٍ أبَتْ عِدائُهُ أنْ تَكسُرَا (٥)

وردَ ابنُ مالكٍ على ابنِ السَّراج بأنَّ البدلَ في الاستثناءِ لا بُدَّ مِنْ اقترانهِ بِإلاَّ يعني : وهو قدَّرَ : « ما أخذَ أحدٌ زيدٌ » بغيرِ إلاَّ (٦) . وقد يُجابُ عن ابنِ السَّراج بأنَّ الذي لا بُدَّ مِنْ اقترانهِ

(١) في النسخ جميعاً « زيداً » تحريف ، وصوابه من أصول ابن السراج : ٣٤٥/١ .

(٢) نقل السبكي هنا معنى كلام ابن السراج دون اخلال . انظر الأصول ٣٤٥/١ .

(٣) يريد أبا حيان .

(٤) في هـ « أنه » .

(٥) البيت للنايفة الجعدي ، وهو في ديوانه ٧١ ، والدرر ١/١٩٣ ، وفي الهمع ١/٢٢٦ غير منسوب . واستشهد به على جواز ابدال اسمين من اسمين في الموجب . والنبيع : شجر تتخذ منه القسي .

(٦) في هـ « بدلا » في موضع : « بغير الا » ، تحريف .

بِإِلَّا هو البديل الذي يترادف به الاستثناء ، أمّا هذا فلم يتردّد به معنى الاستثناء ، بل هو بدّل منفيّ قدّمّت «إِلَّا» عليه لفظاً ، وهي في الحكم متأخّرة . وحاصلته أنّه يلزمه الفصل بين البديل والمبدّل بـ «إِلَّا» ويلزمه الفصل بين «إِلَّا» ومادّ خلّكت عليه [بالبديل] مِمّا قبلها (١) . والشيخ تعقّب ابن مالك بكلام طويل لم يتردّد . ولم يتلخّص لنا من كلام أحد من النشأة ما يقتضي حصريّين . وقد قال ابن الحاجب في شرح المنظومة (٢) في المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل في قوله : « إذا ثبت المفعول بعد نهي فلازم تقديمه نوعي » قال : « كقولك : « ما ضرب زيد إلا عمراً » فهذا ممّا يجب فيه تقديم الفاعل ، لأنّ الغرض حصّر [٣١٣ب] مضروبيّة (٣) زيد في عمره وخاصّة ، أي لا مضروب لزيد سوى عمره ، فلو كان له مضروب (٤) آخر لم يستقيم ، بخلاف العكس ، فلو قدّم المفعول على الفاعل انعكس المعنى » . قال : « فإن قيل ما المانع أن يقال فيها : « ما ضرب إلا عمراً زيد » ويكون فيه

(١) سقط « بالبديل » من د ، وفي خ : « بالبديل مما قبلها » ، وفي هـ :

بالبديل بما قبلها . وأثبت ما في ل ، ف .

(٢) المنظومة هي نظم ابن الحاجب لمقدمته المعروفة بالكافية ، ومن هذه

المنظومة نسخة في الظاهرية رقمها (١٨٣١ - عام) ، وهي تحت عنوان :

الوافية . ولم أقف على شرح المنظومة لابن الحاجب ، ولم يذكره

بروكلمان ، وذكر في الكشف ١٣٧٤/٢ .

(٣) في د ، ل ، ف « بمضروبية » ، تحريف ، والصواب من خ ، هـ .

(٤) في خ « قدر له مضروب » .

حينئذ تقدم (١) المفعول على الفاعل ، قلت : لا يستقيم إلا أنه لو
جَوَزَ تَعَدُّدُ المستثنى المفرغ بعدَ إلا في [قبيلين] (٢) كقولك :
« ما ضرب إلا زيد » (٣) أي ما ضرب أحدٌ أحدًا إلا زيد
عمرًا كانَ الحصرُ فيهما معاً ، والغرضُ الحصرُ في أحدِهما فيرجع
الكلامُ بذلك الى معنى آخر غير مقصود ، وإن لم يُجَوِّزْ كانت
المسألة الأولى ممتنعة لبقائها بلا فاعل ولا ما يقوم مقام الفاعل لأنَّ
التقدير حينئذٍ « ضرب زيد » فيبقى ضَرَبَ الأول [هـ - ٨٤]
بغير فاعل ، وفي الثانية يكون (٤) « عمرو » منصوباً بفعلٍ مقدَّر
غير « ضَرَبَ » الأولى فتصيرُ (٥) جملتين ، فلا يكون فيهما تقديمُ
فاعلٍ على مفعول . هذا كلام ابن الحاجب وليس فيه تصريحٌ
بنقلٍ خلاف .

ورأيت كلامَ شخصٍ من العجم يقال له الحديثي (٦) شَرَحَ

-
- (١) في هـ « تقديم » .
 - (٢) سقط من نسخ الأشباه ، وذكر في حاشية هـ أن في الأصول بياضاً ،
واثبته من خ .
 - (٣) في د ، ل ، ف « ما ضرب الا زيداً عمرو » ، تحريف ، والصواب
من هـ خ .
 - (٤) في هـ « ويكون في الثانية » .
 - (٥) في هـ : « الأول فيصير » .
 - (٦) ذكره بروكلمان بين شراح الكافية باسم ركن الدين علي بن الفضل
الحديثي ، وقال ان من شرحه نسخة في باريس (٤٠٥٦) ، ولم يذكر
غيرها انظر الترجمة العربية ٣٢٢/٥ .

كلامه وثقل كلامه هذا وقال : لا يخفى عليك أن هذا الجواب إتماماً لبيان أن «زيداً» في قولنا : « ما ضرب إلا عمرو زيدا » و «عمراً» في قولنا : « ما ضرب إلا زيد عمراً » يمتنع أن يكونا مفعولين لضرب المفعول . ولم يتعرض المصنّف في هذا الجواب فيكون هذا الجواب غير تام .

وقال المصنّف في أمالي الكافية (١) : لا بدّ في المستثنى المفرغ من تقدير عام (٢) فلو استعملوا بعد إلاّ شيئين لوجب أن يكون قبلهما عامتان (٣) . [فإذا قلت : « ما ضرب إلاّ زيد عمراً » فإمّا أن تقول لا عام (٤) لهما أو لهما عامتان (٥)] (٦) أو لأحد هـما دون الآخر . الأوّل يخالف (٧) الباب ، والثاني يؤدّي الى أمر (٨)

(١) هذه الأمالي قسم من الأمالي النحوية لابن الحاجب (مصورة في معهد المخطوطات برقم - ١٨ نحو -) ، والكلام في البداية منقول عنها بالمعنى .

(٢) في هـ « تمام » ، تحريف .

(٣) في هـ « تمامان » ، تحريف . وبدأ هنا نقل كلام الأمالي بنصه هذا بعض اختلاف مما سأشير اليه فيما يأتي .

(٤) في هـ « تمام » ، تحريف .

(٥) في هـ « تمامان » ، تحريف .

(٦) سقط من النسخ الغطية ، وأثبتته من هـ ، خ ، ومخطوط أمالي ابن الحاجب ، اللوح ٩٣ .

(٧) في الأمالي « مخالف » .

(٨) في الأمالي « الى اثبات أمر » .

خارج عن القياس من غير ثبت (١) ، ولو جاز [ذلك] (٢) في الاثنين جازَ فيما فوقهما ، وذلك ظاهر البطلان . والثالث يؤدِّي الى اللبس فيما قصِد ، فلذلك حكّموا بأن الاستثناء المفرّغ إنّما يكون لواحد . ويؤوّل ما جاء على ما يُوهِم غير ذلك بأنّه يتعلّق بما دلّ عليه الأوّل ، فإذا قلت : « ما ضرب إلاّ زيد » عمراً فنحن نجوِّز ذلك لا على أنّه لَضَرْبِ الأوّل ، ولكن لفعلٍ محذوفٍ دلّ عليه الأوّل ، كأن سألنا سأل : مَنْ ضَرَبَ (٣) ؟ فقال : عمراً ، أي ضَرَبَ عَمراً .

قال الحديثي (٤) ولقائل أن يختارَ الثالث ويقول : العام لا يتقدّر إلاّ للذي يلي « إلاّ » منهما ، فإنّ العام إنّما يتقدّر للمستثنى المفرّغ لا لغيره والمستثنى المفرّغ هو الذي يلي « إلاّ » فلا يحصل لللبس أصلاً . فتبسّط أن جواب شرح المنظومة لا يتمّ بما ذكره في الأمالي أيضاً ، نعم [يتمّ] (٥) بما ذكره ابن مالك وهو أن الاستثناء في حكم جملةٍ مستأنفة ، لأنّ معنى « جاء القوم إلاّ زيداً » : ما منهم زيد ، وهذا يقتضي ألاّ يعمل ما قبل « إلاّ » فيما بعدها لما لاح أن « إلاّ » بمثابة « ما » ، و « إلاّ » في صورة مندوحة [هـ - ٨٥] عنه ، وهي إعمال ما قبل إلاّ في المستثنى المنفي

(١) في هـ سبب .

(٢) سقط من النسخ الخطية ، وأثبتته من هـ ، خ ، والأمالي .

(٣) في الأمالي : « عن ضرب » .

(٤) انظر ح - ٦ - من الصفحة (٢٠٥) .

(٥) زيادة من هـ ، خ .

على أصله (١) ، وفيما بعد إلا المفرغة وهو المستثنى المفرغ تحقيقتاً أو تقديرأ (٢) نحو : « ما جاءني أحد إلا زيد » ، على البَدَل ، وفيما بعد المقدمة على المستثنى منه (٣) ، والمتوسطة بينه وبين صفته الإضمار إن قَدَّرَ العامل بعد إلا في الصور (٤) لكثرة وقوعها ، نحو : « ما قاموا إلا زيدا » و « ما قام إلا زيد » و « ما جاء إلا زيدا القوم » و « ما مررت بأحد إلا زيدا خير من عمرو » ، وألا يجوز « ما ضرب إلا زيد عمراً » ، ولا « إلا عسراً زيد » لأنه إن كانا شيئين فهو ممتنع ، وإن كان المستثنى ما (٥) يلي إلا دون الأخير يكون ما قبله عاملاً فيما بعده في غير الصور الأربع ، وهو ممتنع . وما وردَ قَدَّرَ عاملُ الثاني ، فتقديرُ « ما ضرب إلا عمراً زيد » « ضَرَبَ زيد » .

وذهب صاحب المفتاح (٦) إلى جواز التقديم حيث قال في فصل

-
- (١) مثاله : ما قاموا الا زيدا ، وسيأتي بين الصور الأربع .
 (٢) نقل الأشموني عن ابن مالك أنه مثل بقول القائل : « ما قام الا زيد » للتفريغ المحقق ، وبقوله : « ما قام أحد الا زيد » للتفريغ المقدر ، وأنه قال في الثاني : فانه في تقدير : « ما قام الا زيد » لأن أحداً مبدل منه ، والمبدل منه في حكم الطرح . الأشموني - باب الاستثناء - ٣٩١/١

- (٣) مثالها : ما جاء الا زيدا القوم . وسيأتي في الصور الأربع .
 (٤) في د ، ل ، ف « الصورة » . تحريف .
 (٥) في د ، ل ، ف « مما » ، وأثبت ما في هـ ، خ .
 (٦) هو أبو يعقوب يوسف السكاكي صاحب كتاب مفتاح العلوم . وانظر فهرس التراجم .

القصر : « ولك أن تقولَ في الأول : « ما ضرب إلاَّ عمراً زيد »
وفي الثاني : « ما ضرب إلاَّ زيد » عمراً » فتقدّم وتؤخّر ، إلاَّ أن
هذا التقديم والتأخير لما استلزم قصر الصفة قبل تمامها على
الموصوفِ قلَّ دَوْرُهُ (١) في الاستعمال ، لأنَّ الصِّفَّة (٢) المقصورة
على عمرو في قولنا : « ما ضرب زيد إلاَّ عمراً » هي ضَرْبُ زَيْدٍ
[لا] (٣) الضرب مطلقاً ، والصفة المقصورة على زيد في قولنا :
« ما ضَرْبَ عمراً إلاَّ زيد هي الضرب لعمرو » (٤) . قال
[الحديثي] (٥) على صاحب المفتاح : إنَّ حكمه بجواز التقديم إن
أُثِّبَ بوروده في الاستعمال ، فهو غيرُ مستقيم بأنَّ ما وردَ في
الاستعمال يحتملُ أن يكونَ الثاني فيه معمولاً لعامل مقدّر ، كما
ذكره ابنُ الحاجب وابنُ مالك . وأصول الباب لا تثبتُ
بالمحتملات ، وإنَّ أُثِّبَ بغيره فلا بُدَّ من بيانه ليُنْتَظَرَ (٦) فيه .
قال : فإن قيل (٧) : فهل يجوز التقديم في « إنَّما » ؟ قلتُ : لا يجوز
قطعاً في « إنَّما » ، وإنَّما جَوِّزَ في « ما » و « إلاَّ » [لأنَّ « ما »

(١) في هـ ، خ : « وروده » .

(٢) في د ، ل ، ف « الصورة » بدل « الصفة » . وأثبت ما في هـ ، خ ،
والمفتاح ١٦١ .

(٣) زيادة من هـ ، خ ، والمفتاح .

(٤) مفتاح العلوم ١٦١ .

(٥) سقط من د ، وأثبتته من سائر النسخ .

(٦) في هـ « لنتظر » ، تصحيف .

(٧) في هـ « فيه فان قال قائل » في موضع : « فيه قال : فان قيل » .

و «إلا» أصل في القصر ولأن التقديم في ما وإلا [(١) غير ملتبس (٢) . كذا قال صاحب المفتاح (٣) ، وقال الحديثي : امتناع التقديم في «إثما» يقتضي امتناعه في «ما» و «إلا» ليجري باب الحصر على سنن واحد . (قال مولانا العلامة قاضي القضاة شيخ الاسلام أوحده المجتهدين) (٤) : وقد تأملت ما وقع في كلام ابن الحاجب من قوله : « ما ضَرَبَ أحدٌ أحدًا إلاَّ زيدٌ » عمراً [هـ - ٨٦] ، قوله : «إنَّ الحصرَ فيهما معاً (٥) . والسابق إلى الفهم منه أنه لا ضاربَ إلاَّ زيدٌ ولا مضروبَ إلاَّ عمرو ، فلم أجدهُ كذلك ، وإثما معناه : لا ضاربَ إلاَّ زيدٌ لأحدٍ إلاَّ

(١) زيادة من هـ ، خ .

(٢) في هـ ، خ : « غير ملتبس » .

(٣) المفتاح ١٦٣ ، والنقل عنه بالمعنى .

(٤) ثبت ما بين القوسين في نسخ الأشباه ، وجاء في موضعه في خ : « قال الشيخ الامام » ، ويغلب على ظني أن العبارتين ليستا من كلام مصنف المسألة تقي الدين السبكي ، وأنهما مما أدخله غيره في المسألة ليشار إلى أن ما سيأتي من كلام السبكي نفسه ويرجح ما ذكرت أن « أوحده المجتهدين » لقب لتقي الدين السبكي ذكره في البغية ١٧٦/٢ ، كما صرح بلقب « الشيخ الامام » معنيًا به تقي الدين في مقدمة كتاب (فتاوى السبكي) ، وذلك في قول جامع تلك الفتاوى ما نصه : « وليس في هذا الكتاب الا ما هو منقول من خط الشيخ الامام رحمه الله » ، انظر مقدمة الفتاوى ١٦/١ .

(٥) تقدم كلام ابن الحاجب هذا ص - ١٠٦ - ، س - ١ - .

عَمْرًا ، فاتتفت ضاربيّة غير زيدٍ لغير عمرو ، وانتفت مضروبيّة
 [غير] (١) عمرو من غير زيد ، وقد يكون زيدٌ ضَرْبَ عَمْرٍأ
 وغيره ، قد يكون عمرو ضَرْبَهُ زيدٌ وغيره . وإنما
 يكون المعنى تميّ الضاربيّة مطلقاً عن غير زيد وهي المضروبيّة
 مطلقاً عن غير عمرو وإذا (٢) اقلنا : ما وَقَعَ ضَرْبٌ إِلَّا من زيدٍ على
 عمرو فهذانِ حصرانِ مطلقاً بلا إشكال ، وسببُهُ أَنَّ النفيَ
 وَرَدَ على المصدر واستثنى منه شيءٌ خاصٌ ، وهو ضَرْبُ زيدٍ
 لعمرو ، فيبقى (٣) ما عداهُ على النفي كما ذكرناه في الآية الكريمة ،
 وفي الآية الأخرى التي (٤) ينبغي فيها الاختلاف (إِلَّا مِنْ بَعْدِ
 مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَعْيَا بَيْنَهُمْ) (٥) . والفرق [٣١٤ - ب] بين
 نفي المصدر ونفي الفعل أَنَّ الفعلَ مسندٌ إلى فاعلٍ فلا ينتفي عن
 المفعول إِلَّا ذلك المقيّد ، والمصدرُ ليس كذلك (٦) ، بل هو مطلقٌ

(١) زيادة تقتضيها سلامة المعنى خلت منها نسخ الأشياء و - خ ، وذلك

لأنه إذا انتفت مضروبية عمرو من غير زيد فكيف يبنى عليه ما بناه
 المصنف في قوله : « وقد يكون عمرو ضربه زيد وغيره » !! .

(٢) في ت، ل، ف، خ : « وإذا » ، ولا يستقيم المعنى بالواو : لأن جواب إذا
 ليس قوله « فهذان حصران » ، وإنما هو محذوف يدل عليه قوله :

« وإنما يكون المعنى المتقدم على إذا »

(٣) في هـ « فبقي » .

(٤) في د ، ل ، ف « الذي » ، تحريف ، والصواب من هـ ، خ .

(٥) آل عمران : ١٩/٣ . وتقدمت ص : ١٩٥ و ١٩٦ .

(٦) سقط من « ينتفي » الى « كذلك » من هـ ، وذكر في حاشيتها أن في
 الأصول بياضاً .

فيتنفي مطلقاً إلا الصورة المستثناة منه بقيودها (١) .

وقد جاءني كتابك (٢) - أكرمك الله - تذكر فيه أنك «وقفت على ما قررته» (٣) في إعراب» (٤) قوله تعالى (غير ناظرين إناه) (٥) وأن النحاة اختلفوا في أمرين : أحدهما وقوع الحال بعد المستثنى نحو قولك : « أكرم الناس إلا زيدا قائمين » . وهذه هي التي اعترض بها الشيخ أبو حيان على الزمخشري ، وهو اعترض [ساقط] (٦) لأن الزمخشري جعل الاستثناء وارداً عليها ، وجعلها حالاً مستثناة ، فهي في الحقيقة مستثناة (٧) ، فلم يقع بعد إلا حينئذ إلا المستثنى ، فإنه مفرغ للحال ، والشيخ

(١) سقط : « الصورة المستثناة منه بقيودها » من هـ ، وذكر أن في الأصول بياضاً .

(٢) هذا خطاب الى صاحب الكتاب المتضمن السؤال الموجه الى السبكي حول الآية ولم أعرف من هو .

(٣) الراجح أن يكون السبكي قد صنف في هذه المسألة أكثر من تأليف ، قال جامع فتاوى السبكي في مقدمة الكتاب : « وربما كانت له في مسألة واحدة سبعة مصنفات ، فذكرنا أخصر تلك المصنفات روما للتسهيل » اهـ .

(٤) سقط « وقفت على ما قررته في إعراب » من هـ ، وذكر أن في الأصول بياضاً .

(٥) الأحزاب ٥٣/٣٣ .

(٦) زيادة من خ .

(٧) سقط « مستثناة » من هـ .

فَهَمَّ أَنْ الاستثناء غير منسحب عليه فلذلك أوردَ عليه أَنْ (غير ناظرين إناهُ) ليس مستثنى ولا صفةً للمستثنى [منهُ] (١) ، ولا مستثنى منه (٢) وقد أصبتَ فيهما • قلت : (٣) لكن للشيخ بعضُ عذرٍ على ظاهر كلام الزمخشري لما قال : إنَّه حالٌ من (لا تدخلوا) ، ولم يتأمل الشيخ بقية كلامه ، فلو اقتصرَ على ذلك لأمكن أَنْ يقال : إنَّ مراده : لا تدخلوا غير ناظرين إلا أَنْ يؤدِّنَ لكم ، ويكونُ المعنى : إنَّ دخولهم غير ناظرين إناهُ مشروطٌ بالإذن ، وأمَّا « ناظرين » (٤) فممنوعٌ مطلقاً بطريق الأول • ثمَّ قدَّم المستثنى ، وأخَّرَ الحال ، فلو أرادَ هذا كانَ إيرادُ الشيخ مُتَّجِهاً من جهةِ النحو •

[هـ - ٨٧] ثمَّ قلتَ - أكرمكَ اللهُ - : « الثاني » وكأَنَّكَ أردتَ الثاني من الأمرين اللذين اختلفَ النجاةُ فيهما ، وذكرتَ استثناءَ شيئين • وقد قدَّمتُ أَتَنِي (٥) لم أظفر بصريح نقلٍ في المسألة ، والذي يظهر أنَّه لا يجوزُ بلا خلاف ، كما لا يكونُ فاعلان لفعلٍ واحد ، ولا مفعولان [بهما] (٦) لفعلٍ واحدٍ لا يتعدى إلى أكثر من واحد ، كذلك لا يكون مستثنيان من مستثنى واحد بأداة

(١) في النسخ جميعاً « به » ، والصواب ما أثبت •

(٢) في هـ « ولا يستثنى منه » ، تعريف •

(٣) في خ « فيما قلت » بدل « فيهما قلت » • والأشبه بالصواب ما أثبت •

(٤) أي : دخولهم ناظرين ، انظر روح المعاني ٨٧/٧ •

(٥) في هـ ، خ « أَنِي » •

(٦) في د ، ل ، ف « لهما » ، تعريف والصواب من خ •

واحدة (١) ، « ولا من مُسْتَثْنَىٰ منهما بأداة واحدة ، ألاّها كقولك استثنى المتعدّي إلى واحد • فكما لا يجوز في الفعل لا يجوز في الحرف بطريق الأولى ، ولذلك (٢) اتفقوا على ذلك ولم يتكلموا فيه في غير باب « أعطى » وشبهه •

وقولك إنّّه لا يكاد يظهر لها مانع "صناعي" ، وهي جديرة بالمنع ، وما (٣) المانع من قول الشخص : « ما أعطيتُ أحداً شيئاً إلاّ عمراً دانيقاً » وإنّما ينبغي منع (٤) ذلك في مثل « إلاّ عمراً زيداً » إذا كان العامل يطلبهما بعمل واحد ، أمّا إذا طلبهما بجهتين فليس يمتنع ، ولم يذكر ابن مالك حجة إلاّ الشبهة بالعطف ، ونحن نقول في العطف بالجواز في مثل : « ما ضَرَبَ زيدٌ عمراً وبكرٌ خالدًا » قطعاً ، فظيره « ما أعطيتُ أحداً شيئاً إلاّ زيداً دانيقاً » • وصرّح ابن مالك بمنعه • وقد فهمت ما قلته ، وقد تقدّم الكلام بما فيه كفاية "جواب" إنّ شاء الله • وقولك إنّ الآية ظييره ممنوع ، بل هي جائزة "وهو ممنوع" والله (٥) أعلم [٣١٥ - آ] •

(١) سقط « من مستثنى واحد بأداة واحدة » من هـ ، وذكر فيها أن في الأصول بياضاً •

(٢) في هـ « وكذلك » •

(٣) في هـ « ولا » ، وهو تعريف •

(٤) في د ، ل ، ف ، خ « مع » ، تصحيف ، والصواب من هـ •

(٥) زاد هنا في هـ ، خ : « سبحانه وتعالى » •

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم (١)

رأيت في بعض المجاميع

من كلام أبي محمد عبد الله بن برقي

على قول الشاعر في وصف دينار :

٣٦ - وأصْفَرَ من ضَرْبِ دارِ المثلثوك

تلوح على وجهه جعفر (٢)

ملخصه : أن (٣) في (تلوح) روايتين ، إحداهما رواية
الفرّاء - وهي الرواية الصحيحة - أتت بالتاء . ولا إشكال على
نصب (جعفر) على هذه ، لأنّه مفعول بتلوح ، [هـ - ٨٨] وتلوح
بمعنى تَرَى وتُبْصِرُ ، تقول : لَحْتُ الشَّيْءَ إِذَا أَبْصَرْتَهُ (٤) .
وهذا بيّن لا إشكال فيه ولا تَعَسَّفَ في إعرابه .

- (١) لم ترد البسملّة والصلاة والتسليم في ل ، ف .
- (٢) لم أقف على قائله ، وأورده الزبيدي في التاج : (لوح) ، ونقل بعد
ذكر البيت قول ابن بري : « هو من لاح ، إذا رأى وأبصر ، أي تبصر
وترى على وجه الدينار جعفرًا ، أي مرسومًا فيه » .
- (٣) سقط « أن » من هـ .
- (٤) في اللسان (لوح) : « لحت إلى كذا (الوح : إذا نظرت) ، وفي التاج
(لوح) : « لحتّه : أبصرته » .

وأما الرواية الأخرى - وهي المشهورة - (يلوح) بالياء •
ففيها (١) إشكال ، فمن الشحاة من قال : إنَّه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ
تقديرُهُ : اقصدُوا جعفرًا ، ومنهم من جعله من بابِ المفعولِ
المحمولِ على المعنى من جهة أن جعفرًا داخلٌ في الرؤيَّة (٢) من جهة
المعنى ، لأنَّ الشيء إذا لاحَ لك فقد رأيته •

وفي هذا المجموع (٣) :

سأل الإمام أبو محمد بن برّقي الإمام تاج الدّين محمد بن
هبة الله بن مكّي الحموي عن قوله تعالى :

(وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً) (٤) •

كيف يكون نِحْلَةً والنَّحْلَةُ في اللُّغَةِ الهِبَّةُ بلا عِوَضٍ (٥)
والصداقُ تستحقُّهُ المرأة اتفاقًا لا على وجه التبرُّع •

فأجابه بأنَّه لما كانت المرأة يحصلُ لها في النِّكاحِ ما
يحصل للزَّوج الكثرة وتزِيدُ عليه بوجوب النِّفَقَةِ والكِسْوَةِ
والمسكَنِ كانَ المهرُ لها مَجَانًّا ، فَسُمِّي نِحْلَةً • كذا ذَكَرَهُ
أئممتنا (٦) •

(١) في د ، ل ، ف « وفيها » ، والأوجه ما أثبتته عن ه •

(٢) في د ، ف : « الرواية » ، تحريف ، وصوابه عن ل ، ه •

(٣) زاد هنا في ه : « أيضًا » •

(٤) النساء ٤/٤ وتتمتها : « .. فان طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه
هنيئاً مريئاً » •

(٥) اللسان (نحل) ص ٦٥٠ ط • صادر •

(٦) المراد أئمة الشافعية وانظر طبقات الشافعية ٢٤/٧ ، فليسؤال ابن
بري ذكر ثمة •

وقال بعضهم : لما كان الصِّدَّاقُ في شَرَعٍ مَنْ قَبَّلَنَا
 لأولياءِ المنكوحاتِ بِدليلِ قولِهِ تعالى : (قال إني أريدُ أَنْ
 أَتَكَبَّكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي
 حِجَجٍ ۚ) (١) ثُمَّ نَسَخَهُ شَرَعْنَا ، صَارَ ذَلِكَ عَطِيَّةً اقْتِطِعَتْ
 لَهُنَّ فَسُمِّيَ نِحْلَةً .

مسألة

في جمع (حاجة) من كلام ابن بري (٢)

قال : سألت - وَفَقَّكَ اللهُ تعالى لما يرضيه وجعلك مِمَّنْ
 يَتَّبِعُ الْحَقَّ وَيَأْتِيهِ - عن قول الشيخ الرئيس أبي محمد القاسم
 ابن علي الحريري في كتابه دُرَّةُ الْغَوَاصِ أَنَّ لَفْظَةَ (حَوَائِج) مِمَّا
 يَوْهَمُ (٣) فِي اسْتِعْمَالِهِ الْخَوَاصَّ (٤) . وَسَأَلْتُ أَنْ أُمَيِّزَ لَكَ
 الصَّحِيحَ وَالْعَلِيلَ مِنْ غَيْرِ إِسْهَابٍ وَلَا تَطْوِيلٍ ، وَأَنَا أَجِيبُكَ عَنْ

(١) القصص ٢٨ / ٢٧ .

(٢) نقل ابن منظور في اللسان (حوج) أكثر كلام ابن بري الوارد في
 في هذه المسألة ، وأورد الشهاب الخفاجي في شرحه على درة الغواص
 (ص : ٨٥ - ٨٧) شيئاً منها وقال انه أخذه عن مسائل ابن بري .
 وقد استأنست بما نقله ابن منظور والخفاجي في تصحيح بعض
 التعريف الذي وجدته في نسخ الأشباه .

(٣) في هـ : « توهم » .

(٤) انظر درة الغواص : ط . الجواب ٣٢ ، والطبعة الاستشرافية ٥٤ .

ذلك بما فيه كفاية" امع [هـ - ٨٩] سلوك طريق الحق والهداية .
ومن أعجب ما يحكى ويذكر ، وأغرب ما يكتب ويُسطر
أنه ذكر أنه لم يحفظ لتصحيح هذه اللفظة شاهداً
ولا أنشد (١) فيها بيتاً واحداً ، بل أنشد لبديع الزمان بيتاً
نسبه إلى الغلط فيه ، والعجز عن إصلاحه وتلافيه ، وهو
قوله :

٣٧ - فسيان بيت العنكبوت وجوسق

رَفِيعٌ إذا لم تقض فيه الحوائج (٢)

حتى كأنه لم يمرَّ بسمعه الخير المنقول عن سيّد البشر
أبي البتول (٣) حين قال بلسان الإعلان : « استعينوا على إنجاح
الحوائج بالكتمان » (٤) . وهذا الخبر ذكره القضاعي في شهابه

(١) في هـ : « لبشر » ، تحريف .

(٢) رجع الشهاب الخفاجي نسبة هذا البيت إلى أبي سعد بن هبة الله ابن
الوزير المطلب ، وذكر أن نسبته إلى ابن عنين من
أوهام الرواة . شرح درة الغواص للخفاجي ٨٦ . وورد
البيت في درة الغواص ط . الجوائب ٣٢ ، واللسان (حوج) ، ولم
أجد البيت في ديوان ابن عنين ، ولم يزد ابن منظور على نقل نسبة
البيت للهمداني كما ورد في نقله عن ابن بري .

(٣) كان يقال لفاطمة بنت الرسول (ص) : البتول ، لانقطاعها عن الدنيا
إلى الله . انظر اللسان (بتل) .

(٤) لم أعر على هذا الحديث في كتب السنة ، وهو في الشهاب للقضاعي
ص ٢٣ ، برواية : « بالكتمان لها » . ورواية اللسان : « ..
نجاح الحوائج ... » .

فِي الباب الرابع من أبوابه ، وَذَكَرَ أَيْضاً قَوْلَهُ : « إِنَّ اللَّهَ عِبَاداً خَلَقَهُمْ لِحَوَائِجِ النَّاسِ » (١) . وَذَكَرَ الْهَرَوِيُّ (٢) فِي كِتَابِهِ الْغَرِيبِينَ قَوْلَهُ - عَلَيْهِ السَّلَام - « اطلبوا الحوائج الى حسان الوجوه » (٣) وقوله - صلى الله عليه (٤) وسلم « إيتاكم والأقواد ، قالوا يارسول الله وما الأقواد ؟ فقال : هو الرجل يكون منكم أميراً فيأتيه المسكين والأرملة فيقول لهما مكانكم حتى أظطر في حوائجكم [٣١٥ - ب] ويأتيه الغني فيقول : عجلوا في قضاء حاجته » (٥) .

وذكر ابن خالويه في شرحه مقصورة ابن ذريرد ، عند ذكر فضل الخيل أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « التمسوا الحوائج على الفرس الكميث الأرتهم المحجل الثلاث المطلق اليد اليمنى » (٥) .

(١) لم أقف على هذا الحديث في كتب السنة ، ولم أعثر عليه في شهاب القضاعي .

(٢) هو أحمد بن محمد الباشاني ، وانظر فهرس التراجم . ونشر الجزء الأول من كتابه « الغريبين » ، بتحقيق الطنجاوي ، ولم يصدر الثاني فيما أعلم ، ولعل الحديثين فيه .

(٣) لم أقف على هذا الحديث في كتب السنة ، وهو في شهاب القضاعي ٢٢ ، برواية « اطلبوا الخير عند حسان الوجوه » . ولا شاهد في الحديث على هذه الرواية .

(٤) زاد هنا في هـ : « وآله » .

(٥) لم أقف على هذا الحديث في كتب السنة .

فهذا ما جاءَ مِنْ الشَّوَاهِدِ التَّبَوُّيَّةِ وروته الثَّقَاتِ مِنْ
الرِّثْوَةِ المَرْضِيَّةِ عَلَى صِحَّةِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ .

وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي أَشْعَارِ الْعَرَبِ فَكَثِيرٌ ، مِنْ ذَلِكَ مَا
أَتَشَدُّهُ أَبُو زَيْدٌ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي سَلَمَةَ المَحَارِبِيِّ (١) :

[هـ - ٩٠]

٣٨ - ثَمَمْتُ حَوَائِجِي وَوَدَّاتُ بِشْرًا
فَبَيْنَ (٢) مَعْرَسِ الرِّكْبِ السَّغَابِ (٣)

وَأَتَشَدُّ أَيْضًا لِلرَّاجِزِ :

٣٩ - يَا رَبَّ رَبِّ الْقُلُوصِ التَّوَاعِجِ
مُسْتَعْجِلَاتٍ بِذَوِي الْحَوَائِجِ (٤)

وَقَالَ الشَّيْخُ :

-
- (١) فِي هـ : « المَحَارِبِيُّ » ، تَحْرِيفٌ .
(٢) رَوَايَةُ اللِّسَانِ : « فَبَيْنَ مَعْرَسِ » .
(٣) فِي د وَأَصْلُ هـ « ثَمَمْتُ » وَ « وَدَّاتُ » تَحْرِيفٌ وَضَوَابُهُ عَنْ ل ، ف ،
وَاللِّسَانِ (حَوْج) وَ (وَدَّ) . وَثَمَمْتُ : أَصْلَحْتُ . وَوَدَّاهُ : عَابَهُ
وَزَجَرَهُ وَحَقَرَهُ . وَمَعْرَسٌ : مَكَانُ التَّعْرِيسِ وَهُوَ نَزُولُ الْقَوْمِ فِي السَّفَرِ
لِلإِسْتِرَاحَةِ . وَالسَّغَابُ : جَمْعُ « سَغَبَى » ، وَهِيَ الْجَائِعَةُ .
(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلٍ هَذَا الرِّجْزِ ، وَهُوَ فِي اللِّسَانِ (حَوْج) . وَجَاءَ فِي هـ :
« مَا رَبِّ دَبِّ الْقُلُوصِ » ، تَحْرِيفٌ ، قُلُوصٌ : جَمْعُ قُلُوصٍ ، وَهِيَ النَّاقَةُ
الشَّابِيَةُ ، وَالتَّوَاعِجُ مِنَ الْإِبِلِ : السَّرَاعُ .

٤٠ - تَقَطَّعُ يَنْتَا الْحَاجَاتُ إِلَّا

حوائج يَعْتَسِفْنَ مَعَ الْجَرِيِّ (١)

وقال الأعشى :

٤١ - النَّاسُ حَوْلَ قَبَائِرِهِ

أَهْلُ الْحَوَائِجِ وَالْمَسَائِلِ (٢)

وقال المرزوق :

٤٢ - وَلِي بِلَادِ السُّنْدِ عِنْدَ أَمِيرِهَا

حوائجُ جَمَّاتٍ وَعِنْدِي ثَوَابِثُهَا (٣)

وأشدد أبو عمرو بن العلاء :

٤٣ - صَرِيْعِي مَدَامَ مَا يَفْرَقُ بَيْنَنَا

حوائجُ مِنَ الْقَاحِ مَالٍ وَلَا تَحْضِلُ (٤)

وأشدد ابن الأعرابي :

٤٤ - مِنْ عَفٍّ خَفَّ عَلَى الْوُجُوهِ لِقَاؤُهُ

وأخو الحوائجِ وَجْهُهُ مَبْذُولٌ (٥)

-
- (١) لم أجده في ديوانه وهو في اللسان (حوج) منسوباً إليه ، وروي في الخفاجي على درة الغواص ٨٦ : « تعتسفن مع الجرير » كذا .
(٢) البيت في ديوان الأعشى ط . الأهرام ٣٧٥ ، واللسان (حوج) ، وهو في مديح مسروق بن وائل أحد أمراء اليمن .
(٣) البيت في ديوان الفرزدق ٨٥/١ . وفي اللسان (حوج) منسوباً إليه ، وشرح الخفاجي على درة الغواص ٨٦ بالنسبة نفسها .
(٤) لم أقف على قائله ، وهو في اللسان (حوج) . والمال : الابل . والمراد بالقاح المال والنخل : ما ينتج عن الابل والنخل من خير بعد القاحهما .
(٥) لم أقف على قائله ، وهو في اللسان (حوج) .

وَأَشَدَّ أَيْضاً :

٤٥ - فَإِنْ أَصْبَحَ تَحَاسِبُنِي هُمُومٌ

وَنَفْسٌ فِي حَوَائِجِهَا اتِّشَارُ (١)

[وَأَشَدَّ الْفَرَاء :

٤٦ - نَهَارُ الْمَرْءِ أَمْثَلُ حِينَ يَقْضِي

حَوَائِجَهُ مِنَ اللَّيْلِ الطَّوِيلِ] (٢)

وَأَشَدَّ ابْنُ خَالَوَيْهِ :

٤٧ - خَلِيلِيَّ إِنْ قَامَ الْهَوَى فَاقْعُدَا بِهِ

لَعَنَّا نَقْضِي مِنْ حَوَائِجِنَا رَمًا (٣)

وَقَالَ هَمِيَانُ بْنُ قُحَافَةَ :

٤٨ - حَتَّى إِذَا مَا قَضَيْتَ الْحَوَائِجَا

وَمَلَأْتَ حُلَابَهَا الْخُلَانِجَا (٤)

(١) لم أقف على قائله ، وهو في اللسان (حوج) برواية « تغالجنى هموم » .

(٢) سقط من د ، وأثبتته عن سائر النسخ ، ولم أعرف قائله ، وهو في اللسان (حوج) .

(٣) لم أقف على قائله ، وهو في اللسان - حوج - . والرم : إصلاح الشيء الذي فسد بعضه .

(٤) في د ، ف : « وملأت خلأها الخولانجا » ، وفي ل : « وملأت خلأها الخلانجا » وكلاهما تحريف ، وصوابهما عن ه ، واللسان (حوج) و (خلج) . والحلاب : جمع حالب وهو الذي يستخرج ما في الضرع من اللبن . والخلانج : جمع خلنيج ، وهو شجر تتخذ من خشبه الأواني ، وقيل : هو كل جفنة وصحفة وأنية صنعت من خشب ، وهو المراد هنا .

وقال آخر :

٤٩ - بدانَ بنا لاراجياتٍ لِحاجةٍ (١)

ولا يائساتٍ مِنْ قضاءِ الحوائجِ (٢)

وقال ابن هرمز :

٥٠ - إني رأيتُ ذوي الحوائجِ إِذْ عَرَوْا

فَأَتَوْكَ قَصْراً أَوْ أَتَوْكَ طَرِيقاً (٣) [هـ-٩١]

فقد وجب ببعض هذا سقوط قول المخالف حينَ وَجِبَتْ
الحُجَّةُ عليه ، ولم يبقَ له دليلٌ "يَسْتَنِدُ" إليه .

وأنا أَتبعُ ذلكَ بأقوالِ العلَّماءِ ليزدادَ القولُ في ذلكَ
إيضاحاً وتبييناً . قال الخليلُ في كتاب العين في فصل (راح) :
« يُقالُ : يومٌ راحٌ » (٤) وكُشِّ « صافٌ » (٥) على التَّخْفِيفِ من رائجٍ
وضائِفٍ (٦) بطرحِ الهمزةِ كما قال الهذليُّ (٧) :

-
- (١) في اللسان : « لخاصة » في مكان : « ل حاجة » .
 - (٢) في د ، ل ، ف : « يابسات » ، تصحيف وصوابه عن ه ، واللسان .
ولم أعرف قائله .
 - (٣) لم أقف على البيت في غير هذا الموضع . والطروق : الاتيان ليلاً .
 - (٤) يوم راح : شديد الريح .
 - (٥) في د ، ل ، ف ، ه : « صاف » بالمهمله ، تصحيف ، وصوابه عن اللسان
(حوج) .
 - (٦) في النسخ بالمهمله ، تصحيف ، وصوابه عن اللسان (حوج) .
 - (٧) هو أبو ذؤيب .

. . . وهي آدماء سارها (١)

أي سائرهما ، وكما خففوا الحاجة من الحاجة ، ألا تراهم
جمعوها على حوائج » . انقضى كلام الخليل . وقد أثبت صحة
(حوائج) ، وأنها من كلام العرب وأن (حاجة) مجذوزة (٢)
من (حاججة) (٣) . وإن كان (٤) لم ينطق بها عنده . وكذلك ذكرها
عثمان بن جني في كتابه اللمع (٥) . وحكى المثلبي عن ابن دُرَيْد

(١) البيت بتمامه :

وسود ماء المرد فاما فلونه كلون النؤور ، وهي آدماء سارها

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في وصف ظبية . وورد منسوباً إليه في :
ديوان الهذليين ٢٤/١ ، ونوادر أبي زيد ٢٦ ، وشرح أشعار الهذليين
٧٣/١ ، والمقتضب ١٠٣/١ ، وأمالى ابن الشجري ٢١٠/١ ، واللسان
(حوج) . المرد : ثمر الأراك ، والنؤور : دخان الفتيلة يتخذ كحلا
للوشم . وادماء : وصف المؤنث من الأدمة ، وفي اللسان (آدم) :
« الأدمة في انطباء : لون مشرب بياضاً » .

(٢) في اللسان (حوج) : « محذوفة » ، ولعله تحريف .

(٣) ورد هنا في هـ كلام متقدم عن موضعه وهو : « وكذلك حكى عن أبي
عمرو بن العلاء أنه يقال : في نفسي حاجة وحاجة » . وهذا التقديم
ناجم عن تحريف .

(٤) في د « ظن » ، ولعل الأشبه بالصواب ما أثبتته عن سائر النسخ واللسان .

(٥) قال ابن جني « وقد شذت الفاظ عن القياس ، قالوا : ليلة وليال ،
وحاجة وحوائج . . » اللمع ٢٥٥ .

أَمَّه قَالَ : حَاجَةٌ وَحَائِجَةٌ (١) ، وَكَذَلِكَ حَكِيٌّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ
أَمَّه يُقَالُ : فِي تَفْسِي حَاجَةٌ [وَحَائِجَةٌ] (٢) وَحَوَّجَاءُ وَالْجَمْعُ حَاجَاتٌ
وَحَوَائِجٌ وَحَاجٌ وَحَوَّجٌ وَأَنْشَدَ الْبَيْتَ الْمُتَقَدِّمَ .

٥٢ - صَرِيْعِي مُدَامَ

(٣)

- الْبَيْت - . وَذَكَرَ ابْنُ السَّكِّتِ فِي كِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ بِالْأَلْفَاظِ
قَرِيباً مِنْ آخِرِهِ - بَابُ الْحَوَائِجِ : « يُقَالُ : فِي جَمْعِ حَاجَةٍ حَاجَاتٌ »
وَحَاجٌ وَحَوَّجٌ وَحَوَائِجٌ « (٤) » .

وَقَالَ سِيبَوِيه : فِيمَا جَاءَ فِيهِ تَفْعَلٌ وَاسْتَفْعَلٌ بِمَعْنَى
- يُقَالُ : تَنْجَزَ فُلَانٌ حَوَائِجَهُ وَاسْتَنْجَزَ حَوَائِجَهُ (٥) .

وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ اللَّغَةِ إِلَى أَنَّ (حَوَائِجَ) يَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ جَمْعَ (حَوَّجَاءَ) وَقِيَاسُهَا (حَوَّاجٍ) مِثْلُ (٦) (صَحَّارٍ)

(١) دَخَلَ هُنَا فِي هَذَا بَعْضُ مَا حَكَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ ، مِمَّا سَبَبَ
اضْطِرَابَهَا فِيهَا .

(٢) زِيَادَةٌ عَنْ ل ، وَاللِّسَانُ .

(٣) سَلَفٌ فِي الشَّاهِدِ (٤٣) .

(٤) كُنْزُ الْحِفَاطِ فِي تَهْذِيبِ الْأَلْفَاظِ لِلتَّبْرِيزِيِّ ٥٦٦ . وَتَبَيَّنَ لِي أَنَّ التَّبْرِيزِيَّ
ضَمَّ فِي صُلْبِ الْأَفْظِ ابْنَ السَّكِّتِ زِيَادَاتٍ ، ثُمَّ ضَمَّ إِلَيْهِ فِي الْحَوَائِجِ
شَرْحَهُ عَلَى الْأَفْظِ .

(٥) قَالَ سِيبَوِيه : « وَأَمَّا تَنْجَزَ حَوَائِجَهُ ، وَاسْتَنْجَزَ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ تَيْقِنَ
وَاسْتَيْقِنَ فِي شَرَكَةِ اسْتَفْعَلْتَ » الْكِتَابُ ٢ / ٢٤١ .

(٦) فِي ٥ : « مِثْلُ صَحَابٍ » ، وَفِي هَذَا : « مِنْ صَحَّارٍ » ، وَكِلَاهُمَا تَعْرِيفٌ .
وَالْعَوَابُ عَنْ ل ، ف ، وَاللِّسَانُ .

ثم قدّمت الياء على الجيم فصارت (حوائج) • والمقلوب من كلام العرب كثير وشاهد (حَوّجاء) قول أبي قيس بن رفاعَة (١) : [٣١٦ - آ]

٥٣ - مَنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ حَوّجَاءٌ يَطْلُبُهَا

عِنْدِي ، فَإِنِّي لَهُ رَهْنٌ بِأَصْحَارِ (٢)

والعرب تقول : « بَدْءَاتُ (٣) حَوَائِجِكَ » في كثير من كلامهم • وكثيراً ما يقول ابنُ السَّكَيْتِ (٤) : إِنَّهُمْ كَانُوا يَقْضُونَ

(١) في اللسان : قيس بن رفاعَة • وقد وقع مثل هذا الاختلاف في اسمه في الكتب ، قال البكري في السمط ٥٦ : « ورويته في اصلاح المنطق عن يعقوب أبو قيس ابن رفاعَة ، وهو الصحيح ، واسمه دثار » • واختلف بين كونه جاهلياً أو من الانصار أو من شعراء اليهود • انظر طبقات ابن سلام ٢٨٨ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧١٦ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٢٤٣/٥ •

(٢) البيت واحد من سبعة أبيات ذكرها القالي في أماليه ١١/١ - ١٢ منسوبة الى قيس بن رفاعَة ، ومثله في اللسان (حوج) ، وصواب اسمه ما ذكرت في الحاشية السابقة • وقوله بأصْحَارِ : أي بـروز الى الصحراء ، يريد : فلا أستتر عنه ولا أمتنع عنه في الأماكن الحصينة •

(٣) في النسخ جميعاً : « بدات » ، تحريف ، وصوابه عن اللسان •

(٤) في هـ : « ما تقول لأن السبب » ، في مكان : « ما يقول ابن السكيت » ، تحريف •

حوائجهم في البساتين والراحات (١) [هـ - ٩٢] • وإثما غلط الأصمعي في هذه اللفظة حتى جعلها مولدة كونها خارجة عن القياس ؛ لأن ما كان على مثال (حاجة) مثل غارة ، وحارة ، لا يجمع على غوائر وحوائر ، فقطع بذلك على أثمها مولدة غير فصيحة . على أنه حكى الرقاشي والسجستاني عن عبد الرحمن (٢) عن الأصمعي أنه رجع عن هذا القول ، وإثما هو شيء كان عرض له من غير بحث ولا نظر ، وهذا هو الأشبه به ، لأن مثله لا يجهل ذلك ، إذ (٣) كان موجوداً في كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - وكلام غيره من العرب (٤) الفصحاء • وذكر سيبويه في كتابه أنه يقال : « تنجتر حوائجه واستجترها » (٥) •

وكان القاسم بن علي الحريري لم يكثر به إلا القول الأول المحكي عن الأصمعي دون القول الثاني ، ولو أنه سلك مسلك النظر والتسديد ، وأضرب عن مذهب التسليم والتقليد ، لكان الحق أقرب إليه من جل الوريد - آخر المسألة - (٦) •

(١) في النسخ جميعاً « البراحات » ، تحريف ، وصوابه عن اللسان (حوج) ، والراحات : الأراضي المستوية تنبت كثيراً • القاموس (روح) •

(٢) هو ابن أخي الأصمعي ، وانظر فهرس التراجم - عبد الرحمن بن عبد الله - •

(٣) في هـ : « اذا » •

(٤) سقط « العرب » من هـ •

(٥) سلف تخريجه من الكتاب - انظر ص (٢٢٥) ح (٥) •

(٦) زاد هنا في هـ : « والحمد لله على كل حال ، وصلى الله على سيدنا محمد والنصيب والآل ، وسلم الى يوم المال » •

ومن فوائد الشيخ جمال الدين بن هشام

مسألة

سئلت عن الفرق بين قولنا : « والله لا كلمت زيدا ولا عمرا ولا بكرا » بتكرار (لا) وبدون تكرارها ، حتى قيل : إن الكلام مع التكرار أيمان في كل منها كفتارة ، وأنه بدون التكرار يمين ، في مجموعها كفتارة .

والجواب : أن بينهما فرقا ينبني على قاعدة ، وهي أن الاسمين المتفقي الإعراب المتوسط بينهما واو العطف تارة يتعين كونهما متعاطفين ، وتارة يمتنع ذلك ، ويجب تقدير مع الباقي ، ويكون العطف من باب عطف الجمل ؛ وتارة يجوز الأمران .

فالأول (١) نحو : « اختصم زيد وعمر » ، و اصطلاح زيد وعمر « و » جلست بين زيد وعمر « و » هذان زيد وعمر « و » ، وذلك لأن الاختصام والاصلاح [هـ - ٩٣] والبينية والمبتدأ الدال على متعدد ، لا يكتفي بالاسم المفرد .

والثاني (٢) نحو : « قامت هند وزيد » ، وقوله تعالى : (لا تأخذوا سنة ولا نوم) (٣) ، وقوله تعالى (فاذهب أنت

(١) وهو الذي يتعين فيه كون الاسمين متعاطفين .

(٢) وهو الذي يمتنع فيه كون الاسمين متعاطفين .

(٣) البقرة ٢٥٥/٢ .

♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ — 02

(١) المائدة ٢٤/٥ .

(۲) طه : ۴۲/۲۰

(۲) طه : ۴۲/۲۰

(٣) ورد هذا اللفظ في البقرة ٣٥/٢ ، والأعراف : ١٩/٧ .

(٤) طه : ٥٨/٢٠

(5) في هـ : « نخلفه » ، تصحيف .

(٦) أى : ولولا التقديرات السابقة .

(٧) الحشر ٩/٥٩ .

(٨) هذا عجز بيت من شعر الزاعي النمري ، ديوانه ١٥٦١ ، وصدره :

إذا ما الغنائات برزن يوماً

وورد غير منسوب في : الخصائص ٤٣٢/٢ ، والانصاف ٦١٠ ، والمفني

٣٩٤ ، والشذور ٢٤٢ ، وأوضح المسالك ٥٨/٢ ، والهمع ٢٢٢/١ .

وقول الآخر:

٥٥ - عَلَقَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا (١)

وقوله:

٥٦ -

مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا (٢)

← ونسبه للراعي العيني في المقاصد ٩١/٣ ، والشنقيطي في الدرر ١٩١/١ . وزججن : دققتن .

والشاهد في البيت هنا أنه على تقدير فعل محذوف ، أي : وكحلن العيون ، لأن « زجج » لا يصح أن يتسلط على العيون من جهة المعنى .
(١) سلف هذا الرجز في الشاهد ١١ من هذا الجزء ، فانظر تخريجه ثمة .
(٢) هذا عجز بيت من مجزوء الكامل ، ونسب في زيادات نسخة (رايت) لكامل المبرد الى عبد الله بن الزبيري ، انظر الكامل ٣٣٤/١ - الحاشية تح : محمد أبو الفضل .

وصدرة : ياليت زوجك قد غدا

وورد البيت غير منسوب في : المقتضب ٥١/٢ ، والايضاح العضدي ١٩٥ ، والخصائص ٤٣١/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٣٢١/٢ ، والانصاف ٦١٢ ، وشرح المفصل ٥٠/٢ ، وأمالى المرتضى ٥٤/١ ، ٢٦٠/٢ ، ٣٧٥ ، واللسان (قلد) .

والشاهد في البيت هنا نصب (رمحا) على تقدير عامل محذوف ، أي وحاملاً رمحا ، اذ لا يصح تسليط (متقلدا) عليه ، لأنه لا يقال : تقلد رمحه . وبعض النحويين يحمل (تقلد) معنى (احتمل) ، وعند ذلك يكون العطف من عطف الاسم على الاسم ، وفي اللسان (قلد) « تقلد الأمر : احتمله ، وكذلك : تقلد سيفه » .

أي : وَأَلِفُوا الْإِيمَانَ ، أَوْ وَأَحْبَبُوا (١) الْإِيمَانَ ، وَكَحَلَّنَ الْعِيُونَ ، وَسَقَيْتُهَا مَاءً ، وَحَامِلًا رَمْحًا • وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : « مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو » أي : وَلَا جَاءَنِي عَمْرٌو ، لِأَنَّ حَرْفَ النَّفْيِ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْمُتَقَرِّدَاتِ ، لِأَنَّ الَّذِي يُنْفَى (٢) إِنَّمَا هُوَ النَّسْبَةُ • وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي حَرْفِ الاستِفْهَامِ إِذَا قِيلَ : « أَجَاءَكَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو ؟ » - بِتَحْرِيكِ الْوَاوِ - تَقْدِيرُهُ (٣) : أَوْ جَاءَكَ عَمْرٌو •

فَإِنْ قُلْتَ : مَا ذَكَرْتَهُ فِي النَّفْيِ (٤) مُتَقَضِّصٌ بِقَوْلِهِمْ : « جِئْتُ بِإِلَّا زَادٍ » ، وَمَا ذَكَرْتَهُ فِي الاستِفْهَامِ مُتَقَضِّصٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (أَتَيْنَا لِمَبْعُوثُونَ) (٥) ، قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ (٦) • قُلْتَ : أَمَّا هَذَا الْأَعْرَابُ فَمِرْدُودٌ وَالصَّوَابُ أَنْ (أَبَاؤُنَا) (٥) مُبْتَدَأٌ ، وَخَبْرُهُ

(١) فِي هـ : « أَوْ أَحَبُّوا » وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ •

(٢) فِي ل : « يَبْقَى » تَحْرِيفٌ •

(٣) فِي د ، ف « وَتَقْدِيرُهُ » ، وَأُثْبِتَ مَا فِي ل ، هـ •

(٤) فِي د ، ف « الْبَاقِي » ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ تَكَرَّرَ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَصَوَابُهُ عَنْ هـ •

(٥) وَرَدَ قَوْلُهُ تَعَالَى « .. أَتَيْنَا لِمَبْعُوثُونَ أَوْ أَبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ ... » • فِي الصَّافَاتِ ٣٧/١٦ - ١٧ ، وَالْوَاقِعَةِ : ٤٧/٥٦ - ٤٨ •

(٦) قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ « أَبَاؤُنَا : مَعْطُوفٌ عَلَى مَحَلِّ انْ وَاسْمِهَا ، أَوْ عَلَى الضَّمِيرِ فِي « مَبْعُوثُونَ » ، وَالَّذِي جُوزَ الْعَطْفُ عَلَيْهِ الْفَصْلُ بِهَمْزَةِ الاستِفْهَامِ « الْكَشَافُ : ٣٣٧/٣ • وَيَلْزَمُ عَنْ قَوْلِهِ هَذَا أَنَّ الْعَطْفَ مِنْ عَطْفِ الْمَفْرُودِ عَلَى الْمَفْرُودِ •

محذوف" مدلول" عليه بقوله تعالى : (لَمُبْعُوثُونَ) كما أَكْثَرُها في
قراءةٍ من سَكَنَ الواو كذلك (١) .

وأما المثالُ المذكور فأصله : ما جئتُ بِزادٍ ، ولكنَّهُم
عَدَلُوا عن ذلك لاحتماله خلافَ (٢) المراد ، وهو بقي المجيء البتَّة ،
فإنَّ مَنْ لَمْ يَجِبْ يَصْدُقْ عليه أَكْثَرُ لَمْ يَجِبْ بِزادٍ ، فذلك
أَدْخَلُوا (لا) على مَصَبِّ التَّثْنِي ، وَمِنْ ثَمَّ سَمَّاهَا النَحْوِثُونَ :
مُتَّقِمَةً ، أي داخلة في موضعٍ ليسَ لها بالأَصالة .

فإنَّ قلتَ : فلم يقولونَ : « ما جاءني زيدٌ ولا عمرو »
حتى احتجَّ الى إضمارِ [هـ - ٩٤] العاملِ ؟ قلتُ : إِنَّمَا يقولونَه
إذا أرادوا الدَّلالةَ على تَفسيرِ الفِعْلِ عن كلِّ منهما بصفتي
الاجتماعِ والافتراقِ ، إذ لو لم يَكْثُرْ روا الثاني احْتِمَالِ ارادةِ
تَقي اجتماعِهِما ، وتَقي كلِّ منهما .

فإنَّ قلتَ : فهلاَّ أجازوا في الاستفهامِ « هل جاءكَ زيدٌ
وهل عمرو » إذا أرادوا التَّنْصِيصَ على الاستفهامِ عن مجيءِ كُلِّ
منهما ، ورفعِ احتمالِ الاستفهامِ عن اجتماعهما في المجيءِ في وقتٍ ؟
قلتُ : لِئَلَّا تَقَعَ أداةُ الصَّدْرِ حَشْوًا .

فإنَّ قلتَ : قَدَّرَ العاملُ ، وقد صارَ ذو الصَّدْرِ صَدْرًا .
قلتُ : نعم ، لكنَّ تبقى صورةُ [٣١٧ - ٣١٨] اللَّفْظِ حِينَئِذٍ

(١) هي قراءة أبي جعفر وابن عامر وقالون من العشرة . النشر ٣٤١/٢ ،
والتيسير ١٨٦ . وانظر الكشف لمكي ٢٢٣/٢ ، والبحر المحیط
٢٠٨/٨ ، والمنني ١٠ ، وروح المعاني ٣٢٢/٨ .

(٢) في د ، ل ، ف « بخلاف » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

قبيحة» ، إذ الأداة داخلية في اللفظ في حشو الكلام ، وهم
مُعْتَنُونَ (١) بإصلاح الألفاظ كما يَعْتَنُونَ بإصلاح المعاني .

والثالث (٢) نحو : « قام زيد وعمرو » .

فإن قلت : فهل نصّ أحد على جواز الوجهين في ذلك على وجوب
تقدير العامل (٣) مع تكرار النافي ؟

قلت : أما مسألة تكرار النافي ، فقد أوضحت بالدليل
السابق وجوب تقدير العامل فيها . وأما ما أجزت فيه الوجهين
فلا سبيل إلى دفع الإمكان فيه ، على أنني وقفت (٤) في كلام
جماعة على ذلك ، قال بعض المحققين :

« اعلم أن الواو ضربان : جامعة للاسمين في عامل واحد ،
ونائبة مناب التثنية ، حتى يكون قولك : « قام زيد وعمرو »
بمنزلة « قام هذان » ، ومضمّر (٥) بعدها العامل ، وينبني
عليها (٦) مسائل :

-
- (١) في د ، ل ، ف : « معنيون » ، والأشبه بسياق الكلام أثبتته عن ه .
 - (٢) وهو الذي يكون العطف فيه محتملاً لكون الاسمين متعاطفين ، أو كون
العطف من عطف النجمل .
 - (٣) في د ، ل ، ف « الفاعل » ، تحريف ، وصوابه عن ه .
 - (٤) في ه : « قد وقفت » .
 - (٥) في د ، ل ، ف : « ويضمّر » ، تحريف ، وصوابه عن ه ، وهذا هو
الضرب الثاني للواو .
 - (٦) في ه : « على ذلك » .

إحداها (١) : « قام زيدٌ وهندٌ » بترك تأنيث الفعل ، فهذا جائزٌ على الوجه الأول دون الثاني (٢) ، لأننا نقولُ على الأول : غَلَبْنَا (٣) الذَّكَرَ ، ولا يقالُ ذلك على الثاني ، لأنَّ الاسمين لم يجتمعا (٤) .

الثانية : « اشترك (٥) زيدٌ وعمرٌ » [ه : ٩٥] .

الثالثة : « زيدٌ قامَ عمرٌ وأبوه (٦) » . وهاتان (٧) جائزتان على التقدير الأول دون الثاني .

الرابعة : النقي ، فنقولُ على الأول : « ما قامَ زيدٌ وعمرٌ » فيفيده (٨) كما تقولُ : « ما قامَ زيدٌ ولا قامَ عمرٌ » انتهى . وهو كلامٌ حسنٌ بديعٌ ، وقد أورده أبو حيان في الارتشاف وهو كالمنكر له للطفه وغرابتِه .

وقال الزمخشري في [تفسير] (٩) قوله تعالى (وما كانَ للمؤمنينَ ولا المؤمنينَ إذا قضَى اللهُ ورسولُهُ أمراً أنْ يكونَ لَهُمُ

(١) في د ، ل ، ف « احداها » ، وأثبت ما في ه .

(٢) سقط : « دون الثاني » من ه ، تحريف .

(٣) في د ، ل ، ف : « عنينا » ، تحريف ، وصوابه عن ه .

(٤) لأن العطف في الثاني على اضممار عامل بعد الواو ، والتقدير فيه :

« قامت هند وقام زيد » .

(٥) في ه : « اشترك » ، تحريف .

(٦) سقطت واو « وأبوه » من ه . تحريف .

(٧) يريد المثالين في الثانية والثالثة .

(٨) في د ، ل ، ف : « فتعيده » ، تحريف ، وصوابه عن ه .

(٩) زيادة من ه .

الْخَيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ٠٠٠ (١) : « فَإِنْ قُلْتَ : كَانَ مِنْ حَقِّ الضَّمِيرِ أَنْ يُوحَّدَ كَمَا تَقُولُ : مَا جَاءَ نِي مِنْ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةٍ إِلَّا كَانَ مِنْ شَأْنِهِ كَذْباً وَكَذْباً ، قُلْتَ : نَعَمْ ، لَكُنْتُهُمَا وَقَعَا تَحْتَ النَّقْيِ فَعَمَّا كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ ، فَرَجَعَ الضَّمِيرُ عَلَى الْمَعْنَى لَا عَلَى اللَّفْظِ » (٢) انتهى .

وقد أشكلَ هذا الكلامُ على بعضهم فاعترضه ، وذلك لأنَّ التَّحْوِيلَيْنِ نَصَّحُوا عَلَى : أَنَّ الضَّمِيرَ [بعد الواو] (٣) — لكونها موضوعةً للجمع — يَكُونُ (٤) ، على حَسَبِ الْمُتَعَاظِفِيْنَ ، تقول « زيدٌ وعمرٌ أَكْرَمْتُهُمَا » ويمتنع (أَكْرَمْتُهُ) ، وأجابوا عن قوله تعالى (والله ورسوله أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ) (٥) ، وَأَنَّ (٦) الضَّمِيرَ بَعْدَ (أو) — لكونها

-
- (١) الأحزاب : ٣٣/٣٦ .
(٢) سقط « وكذا » من الكشف : ٢٦٢/٣ .
(٣) زيادة اقتضاها سياق المعنى .
(٤) في النسخ جميعا : « تكون » ، تحريف .
(٥) التوبة ٦٢/٩ . والمراد بقوله : « أجابوا عنه » أن النحويين لم يخرجوا عما نصوا عليه من أن الضمير بعد الواو يكون على حسب المتعاطفين ، وقد خرجوا الآية على نحو لا يخالف القاعدة المذكورة ولهذا جاء تقديرها عند سيبويه : « والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه » ، وعند المبرد : « والله أحق أن يرضوه ورسوله » ، وعند الفراء : « ورسوله أحق أن يرضوه » على أن (الله) افتتاح كلام . وعلى هذه التقادير الثلاثة يعود الضمير الى مفرد . انظر : مشكل اعراب القرآن ١/٣٦٥ — ٣٦٦ ، واملاء العكبري ٩/٢ — ١٠ ، والبيان ١/٤٠١ ، والمغني ٤٣٥ .
(٦) سقطت الواو من هـ ، تحريف .

موضوعه لأحد الشيئين أو الأشياء - يكون على حسب أحد المتعاطفين ، تقول : « زيداً أو عمراً أكرمته » ولا تقول : (أكرمتهما) ، وأجابوا عن قوله تعالى (إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما) (١) .

فلما رأى هذا المعترض هذه القاعدة أشكل عليه قول الزمخشري : كان من حق الضمير أن يوحد ، لأن العطف فيهما بالواو ، وسؤال الزمخشري على ما قدمت تقريره ، أن الكلام مع الثاني جملتان [٣١٧ - ب] لا جملة . والواو إنهما تكون للجمع إذا عطفت (٢) مفرداً على مفرد ، لا إذا عطفت جملة على جملة ، ومن ثم منعوا أن يقال : « هذان يقوم ويقعد » وأجازوا : « هذان قائم وقاعد » لأن الواو جمعت بينهما وصيرتهما كالكلمة الواحدة المشتقة التي يصح الإخبار بها عن الاثنين [هـ : ٩٦] .

وقال سيبويه - رحمه الله - : « اذا قيل : « رأيت زيدا وعمراً » ثم أدخل حرف التثنية فإن كانت الرؤية واحدة قلت : « ما رأيت زيدا وعمراً » ، وإن كنت قد مررت بكل منهما على حدة قلت : « ما مررت بزيدا ولا مررت بعمرو » . وهذا معنى ما نقل عنه ابن عصفور في شرح الجمل . فاجب تكرار الثاني عند تكرار الفعل ، ولكنه صرح

(١) النساء : ١٣٥/٤ . وانظر : البيان ٢٦٩/١ ، واملاء العكبري

١١٥/١ ، ومشكل اعراب القرآن ٢٠٩/١ ، والمغني ٤٣٥ .

(٢) في د، ف : « عطف » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

بالفعل مع النَّافِي ، وقد بَيَّنَّا أَنَّ تَكَرُّرَ النَّافِي كَافٍ لِأَنَّهُ مُسْتَلْزَمٌ "تَكَرِّرَ" (١) الْفِعْلُ .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَنَقُولُ :

إِذَا كَرَّرَ الْحَالِفُ النَّافِي فِيهِ أَيْمَانٌ لَمَّا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ تَكَرُّرَ (لَا) يُؤْذِنُ بِتَكَرُّرِ [الْفِعْلِ] (٢) وَصَارَ قَوْلُهُ : « وَاللَّهِ لَا كَلَمْتُ زَيْدًا وَلَا عَمْرًا وَلَا بَكْرًا » بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ : « وَاللَّهِ لَا كَلَمْتُ زَيْدًا ، وَلَا مَا شِئْتُ عَمْرًا ، وَلَا رَأَيْتُ بَكْرًا » .
وَهَذِهِ أَيْمَانٌ قَطْعًا ، يَجِبُ فِي كُلِّ مِثْلِهَا (٣) كَهَاتِهِ ، فَكَذَلِكَ فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ ، لَا يَفْتَرِقَانِ (٤) إِلَّا فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى التَّصْرِيحِ وَالتَّقْدِيرِ ، وَكَوْنِ الْأَفْعَالِ مُشْتَدَّةِ الْمَعْنَى أَوْ مُتَعَدِّدَةٍ ، وَكِلَا الْأَمْرَيْنِ لَا أَثَرَهُ .

وَإِذَا لَمْ يَكُرَّرِ النَّافِي فَالْكَلَامُ مُحْتَمِلٌ لِلْيَمِينِ وَالْأَيْمَانِ بِنَاءً عَلَى نِيَّةِ الْفَاعِلِ وَعَدَمِهَا وَإِنَّمَا حَكَمُوا بِأَنَّهَا (٥) يَمِينٌ وَاحِدَةٌ بِنَاءً عَلَى الظَّاهِرِ ، كَمَا أَكْثَرُ لَمْ يَحْكَمُوا بِاتِّحَادِ الْيَمِينِ مَعَ تَكَرُّرِ (لَا) ، مَعَ احْتِمَالِهَا لِلزِّيَادَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَلَا النَّورُ) بَعْدَ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى (وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ) (٦) لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ . نَعَمْ ، إِنْ

(١) فِي د ، ل ، ف : « تَقْرِير » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ هـ .

(٢) زِيَادَةُ مَنْ ل ، ف ، هـ . فِي هـ : « الْعَامِل » .

(٣) فِي د : « مِنْهُمَا » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ سَائِرِ النُّسخ .

(٤) أَي : لَا يَفْتَرِقُ الْمَثَلَانِ الْمَذْكُورَانِ .

(٥) فِي ل : « عَلَى أَنَّهَا » .

(٦) فَاطِر : ١٩ / ٣٥ - ٢٠ . وَزِيَادَةُ (لَا) فِي : « وَلَا النَّورُ » لِأَمْنِ الْبَلْبِسِ .
الْمَغْنِي ٣٩٣ .

قَصَدَ التَّكَلُّمَ بِقَوْلِهِ : « وَاللَّهِ لَا كَلِمَتُ زَيْدًا وَعَمْرًا » معنًى :
 وَلَا كَلِمَتُ عَمْرًا ، فَهُوَ يَمِينَانِ لِأَنَّ ذَلِكَ أَحَدُ مُحْتَمَلَيْ الْكَلَامِ ،
 وَقَدْ تَوَّاهُ ؛ وَإِنْ قَصَدَ بِقَوْلِهِ « لَا كَلِمَتُ زَيْدًا وَلَا عَمْرًا »
 معنًى « لَا كَلِمَتُ زَيْدًا وَعَمْرًا » الَّذِي لَمْ يَتَضَمَّرْ فِيهِ الْفِعْلُ ،
 وَقَدَّرَ (لَا) زَائِدَةً فِيمِنْ وَاحِدَةً ، لَا يَكْتَرِزُ مِنْهُ فِي تَفْسِيرِ الْأَمْرِ
 إِلَّا كَفَقَارَةٍ وَاحِدَةٍ وَإِنْ كَانَ قَدْ يَلْتَزِمُ فِي [الْحَكْمِ] (١) بِخِلَافِ
 ذَلِكَ ، بِنَاءً عَلَى ظَاهِرِ لَفْظِهِ .

وَقَدْ يُقَالُ بِامْتِنَاعِ هَذَا الْوَجْهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ (لَا) إِكْمًا تَزَادُ
 إِذَا كَانَ فِي اللَّفْظِ مَا يَشْعُرُ بِذَلِكَ كَقَرِينَةٍ (٢) قَوْلِهِ تَعَالَى :
 (وَمَا يَسْتَوِي ٥٠٠) (٣) فَإِنَّ الاسْتِوَاءَ لَا يَتَعَقَّلُ مَنَسُوبًا إِلَى
 وَاحِدٍ ، وَكَذَلِكَ (٤) قَوْلُهُ تَعَالَى (مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ) (٥)
 فَإِنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ التَّوْبِيخَ عَلَى امْتِنَاعِهِ مِنَ السَّجُودِ ، لَا عَلَى
 امْتِنَاعِهِ مِنْ نَقْيِ السَّجُودِ ؛ الْأَثَرُ إِذَا امْتَنَعَ [هـ - ٩٧] مِنْ
 نَقْيِهِ كَانَ مُثْبِتًا لَهُ . فَأَمَّا الْمَثَلُ الْمَذْكُورُ (٦) فَلَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى
 ذَلِكَ ، فَلَا تَكُونُ (لَا) فِيهِ إِلَّا نَافِيَةً ، اللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) زيادة من سائر النسخ .

(٢) في د ، ل : « لقرنية » ، كذا ، وصوابه عن ف ، هـ .

(٣) انظر ص : ٢٣٧ ح ٦ .

(٤) في هـ : « وكذا » .

(٥) الأعراف : ١٢/٧ وهي بتمامها : « قَالَ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ
 قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ » .

(٦) يريد قول المتكلم : « لَا كَلِمَتُ زَيْدًا وَلَا عَمْرًا » .

ومن فوائده أيضاً (١) :

[الكلام في إنتما (٢)]

اعلم أن الكلام في (إئتما) في موطنين ؛ أحدهما [٣١٨-أ] لفظي ، والآخر معنوي . أما اللفظي : فمن جهة بساطتها أو تركيبها ، وأما المعنوي : فمن جهة إفادتها الحصر أو عدم إفادتها له .

والمدعى في الوجه الثاني : أنها مفيدة للحصر ، واستدل لهذا بأمر :

أحدها : فهم أهل اللسان لذلك ، كما تقرر من فهم الصحابة - رضي الله عنهم - من : « إئتما الماء من الماء » (٣) ومن فهم ابن عباس رضي الله عنهما من « إئتما الربا في النسيئة » (٤)

(١) المراد : جمال الدين بن هشام . وزاد في هـ : « تغمد الله تعالى برحمته » .

(٢) زيادة جعلتها عنواناً لهذه الفائدة .

(٣) من حديث عن أبي سعيد الخدري في صحيح مسلم - باب الحيض - برقم حديث ٨١ .

(٤) ورد هذا اللفظ في الحديثين : ١٠٢ ، ١٠٣ من صحيح مسلم - مساقاة وورد بلفظ : « لاربا الا في النسيئة » في البخاري - بيوع - برقم حديث ٧٩ عن ابن عباس عن أسامة بن زيد ، وفي مسند الامام أحمد ٢٠٢/٥ عن سعيد بن المسيب عن أسامة بن زيد .

مع عدم المخالفة منهم (١) فكان ذلك إجماعاً على أنّها مفيدة للحصر .
 على أن الاحتجاج بقضية ابن عباس مع الصحابة رضي الله عنهم -
 قد يحتمل الاعتراض بأنّ المعارض (٢) قد يقتصر على ذكر أحد
 أوجه المنع (٣) الأمر ككون (٤) ذلك الوجه أجلى وأبعد عن
 الاعتراض، وربما فعل ذلك على سبيل التنزّل للخصم فيما ادّعاه
 وفهمه . فلا يلزم من اقتصارهم على الاعتراض بما فيه
 معارضة - وهو إيرادهم الدليل المقتضي لتحريم (٥) ربا
 التفاضل (٦) - أن يكونوا متسلّمين له في دعواه الحصر . وقد

٢٤٠

يريد : أن الصحابة لم يخالفوا في فهم ابن عباس لمعنى الحصر بانما
 من الحديث ، غير أنهم خالفوه - كما سيأتي - في قصره الربا على
 النسيئة واغفاله ربا التفاضل . ومخالفتهم هذه دليل على موافقتهم في
 افادة (انما) الحصر . وانظر : ارشاد الساري ٧٨/٤ ، وهامشه :
 شرح النووي على صحيح مسلم ٢٣/٧ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي
 ٢٥٠/٥ ، واللسان (نسا) .

(٢) هو ابن عباس هنا ، واعتراضهم اياه : في قصره الربا على النسيئة كما
 مر في الحاشية السابقة .

(٣) وهو منع ربا النسيئة .

(٤) في هـ : « لكون » .

(٥) في د ، ل ، ف : « فتحريم » ، تحريم .

(٦) ربا التفاضل : يكون في صرف ذوات الجنس الواحد ، فان أعطيتك رطلاً
 من الحنطة التي عندي مقابل نصف رطل من الحنطة التي عندك فهذا
 من ربا التفاضل ، فان اختلف جنسهما فليس منه ، وهذا جائز بخلاف
 الأول . وانظر ارشاد الساري ٧٨/٤ ، وهامشه : ٢٣/٧ .

يُقال أيضاً إنَّ ابنَ عَبَّاسٍ - رضيَ اللهُ تعالى عنهما - فَهَمَّ الحَصْرَ
 وادَّعاه ، وَهَمَّ لَمْ يَنْقُوه وَلَمْ يَثْبِتُوهُ ، فَتَجِيءُ مَسْأَلَةُ ما إِذَا
 قالَ البَعْضُ وَسَكَتَ الباقونَ ، وهل ذلكَ حُجَّةٌ أو ليسَ
 بِحُجَّةٍ ؛ فيه كلامٌ مشهورٌ في أصولِ الفقه .

الدليل الثاني : معاملةُ العربِ للاسمِ بعدَها معاملته بعدَ (١)
 (إِلا) المسبوقةِ بالنفْيِ . وقولُهم معاملة (ما) و (إِلا) تمثيل ،
 لا أنَّ ذلكَ خاصٌّ بـ (ما) (٢) وذلك في قوله :

٥٧ - وإِنَّمَا

يُدافعُ عَن أَصَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي (٣)

فهذا كقولهِ :

(١) في د : « معاملته بعده » ، وفي هـ : « معاملة ما بعد » ، والأول تحريف ،
 وصوابه عن ل ، ف .

(٢) قال بعضهم : إن (ما) في (إِنَّمَا) للنفي اعتماداً على معاملة العربِ
 للاسم بعد (إِنَّمَا) معاملته بعد (إِلا) المسبوقة بالنفي في فصل الضميرِ
 كما في البيت الآتي ذكره . وأنكر ابن هشام كونها نافية . وانظر
 المغني ٣٤٢ .

(٣) البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريراً ، وهو في ديوانه ١٥٣/٢

يرواية : « أَنَا الضامن الراعي عليهم وَإِنَّمَا »

وروي صدره في غير الديوان :

« أَنَا الفارس الحامي الذمار وَإِنَّمَا »



٥٨ - قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا

مَا قَطَّعَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا (١)

فَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ (٢) فِي (إِنَّمَا أَمِرتُ أَنْ

وجاء البيت منسوباً الى الفرزدق في : المحتسب ١٩٥/٢ ، ودلائل
الاعجاز ٢٥٣ ، ٢٦٣ ، وتلخيص القزويني ١٤١ ، والمغني ١/٢٧٧ ،
والعيني ١/٢٧٧ ، ومعاهد التنصيص ٨٩/١ ، وشرح شواهد المغني
٧١٨ ، وشرح أبيات المغني ٥/٢٤٨ ، والدرر ١/٣٩ .

وورد البيت من دون نسبة في شرح المفصل ٢/٩٥ ، ٨/٥٦ ، برواية :
« يدافع عن أعراضهم » ، وفي الهمع ١/٦٢ .

وقد استشهد بالبيت على فصل الضمير للمقصر ب (انما) ، لمعاملتها
معاملة (لا) والنفي قبلها ، وكأنه قال : ما يدافع عن أحسابهم
قوم الا أنا أو من يماثلني .

(١) هذا البيت من السريع ، وهو لعمر بن معدى كرب ، ونسب الى
الفرزدق ، ولم أجده في ديوانه . وورد منسوباً الى عمرو في : سيبويه
١/٣٧٩ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤١١ ، وشرح شواهد المغني
٧١٩ - ونقل فيه نسبة البيت الى الفرزدق عن صدر الأفاضل ، وشرح
أبيات المغني ٥/٢٦٢ . وورد البيت من غير نسبة في دلائل الاعجاز
٢٦٠ ، وشرح المفصل ٣/١٠٣ ، والمغني ٣٤٢ ، واللسان (ق ط ر) .
قطره : ألقاه على قطره ، أي : جانبه . واستشهد بالبيت على اظهار
الضمير وانفصاله بعد (الا) المسبوقة بالنفي .

(٢) يريد : أبا حيان الأندلسي . انظر المغني ٣٤٢ ، وشرح أبيات
للبيгдаدي ٥/٢٥١ - ٢٥٣ .

أَعْبَدَ (١) و (إِنَّمَا أَشْكُو) (٢) ونحو ذلك من الآيات : إنَّ
الضمير محصور ولم ينفصل ، فلا (٣) يَتَشَاغَلُ بِهِ ولو صحَّ
خَرَجَ [هـ - ٩٨] نحوه :

٥٩ - وإِنَّمَا

يُدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي (٤)

عَنِ الاسْتِشْهَادِ بِهِ ، وَكَانَ ضَرُورَةً لِمُخَالَفَتِهِ لِلِاسْتِعْمَالِ (٥) .

الدليل الثالث : أنَّ [إنَّ] (٦) للإثبات ، و (ما) للنفي ،
والنفي والإثبات ضدَّان فلا يجتمعان على محلٍّ واحدٍ ، فوجبَ
أن يَصرَّفَ أحدهما للمذكور ، والآخرُ إلى غيره ليصحَّ
اجتماعهما . لا جائزٌ أن يكونَ المنفيُّ هو المذكور ، والمثبتُ
هو ما عداه ، للاتِّفاق على أن قولك : « إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ » يَفِيدُ
إثباتَ القيامِ لزيدٍ ، فإذا بطلَ ذلك تعيَّنَ العكس وهو نفيُ القيامِ
عَنْ غيرِ زيدٍ وإثباته لزيدٍ ، ولا معنى للحصر إلا هذا . هذا حاصل
كلام الإمام فخر الدِّين (٧) وَمَنْ تبعه ، وهو فاسدٌ

(١) الرعد ٣٦/١٣ « .. انما امرت أن أعبد الله ... » ، والنمل :

٩١/٢٧ « انما امرت أن أعبد رب هذه البلدة ... » .

(٢) يوسف ٨٦/١٢ « قال انما أشكو بثي وحزني الى الله » .

(٣) في د ، ل ، ف « فلم » ، والأوجه عن هـ .

(٤) سلف في الشاهد ٥٧ . وسقط « أو مثلي » من هـ .

(٥) في هـ : « الاستعمال » .

(٦) زيادة من ل ، ف ، هـ .

(٧) هو الفخر الرازي ، والكلام بتمامه نقله البغدادي عن الزركشي في

المقدمتين (١) «لأن» (إن) للتأكيد لا للاثبات ، بدليل أنك تقول :
«إن زيدا قائم» و «إن زيدا ليس بقائم» ، فتجدوها إكثما
دخلت لتأكيد الكلام فنياً كان أو إثباتاً . و (ما) زيد مثلاً
في قولك «ليتما زيدا قائم» لا نافية .

الدليل الرابع : أن [إن] للتأكيد ، و (ما) حرف زائد
للتأكيد ، فلمّا أخذوا الحكم من بين مؤكّدين فاسب أن
يكون مختصاً بالمسند إليه (٢) قاله (٣) السكتاكي ، وليس
بشيء لأنه لازم له في قولك : «إن زيدا لقائم» لأن (إن)
واللام معاً للتأكيد ، ثم إكثك تقول : «أحلف بالله إن زيدا لقائم»
[٣١٨ - ب] فتجمع بين ثلاث مؤكّدات ، القسم ، و (إن) ،
واللام ، ولا يفيدها هذا الحصر باتفاق .

واستدلّ من قال : إنّها ليست للحصر بقوله تعالى : (إنّما
المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم) (٤) ، فلو كان

بحر الأصول ، قال البغدادي : «وقال الفخر الرازي في توجيهه : إن
(إن) للاثبات ، و (ما) للنفي ، والأصل بقاءهما على أصلهما ،
ولا يتوجهان معاً للمذكور» وليست (ما) لنفي المذكور وفاقاً ،
فتعين عكسه ، وهو معنى القصر ، شرح أبيات المغني : ٢٤٩/٥ .

(١) في د ، ل ، ف : «لمقدمتين» ، تحريف ، وصوابه عن هـ . وانظر
المغني ٣٤٢ .

(٢) أي أن يكون فيه معنى القصر .

(٣) في هـ : «قال» ، تحريف .

(٤) الأنفال : ٢/٨ .

معناه : ما المؤمنون إلا الذين إذا ذكروا الله وجلت قلوبهم ،
 نرّم سلب الإيمان عمّن لا يؤجل (١) قلبه عند ذكر الله تعالى
 والإجماع متعقّد على خلافه .

والجواب أن المراد بالمؤمنين : الكاملو (٢) الإيمان ، ولا شك
 أن من لا يؤجل (٣) قلبه عند ذكر الله فليس بكامل الإيمان .
 ورد بأن هذا مجاز ، وأجيب بأنه يجب المصير إليه جمعاً بين
 الأدلة ، فإنه قد قام الدليل الذي قدّمناه على إفادتها الحصر وهو
 معاملة الضمير بعدها معاملته بعد (إلا) المسبوقة بالتقي ، ولهذا
 قال المحققون : والأكثر أنها للحصر ، حتى لقد نقل الشووي
 إجماع النحويين والأصوليين (٤) على إفادتها الحصر ، ذكره في شرح
 مسلم ، وهو [هـ - ٩٩] غريب . فهذا ما يتعلق بإثبات الأمر
 الثاني المعنوي .

وأما ما يتعلق بالأوّل (٥) فنقول : إن أصل (إنما) ، (إن) و
 (ما) ، وأن (إن) من (إنما) هي التي كانت الرافعة (٦) الناصبة

(١) في الأصول جميعاً (يجل) ولا يجيء المضارع كذلك من (وجل)

اللازم . انظر اللسان (وجل) .

(٢) في هـ : « الكاملون » ، تعريف .

(٣) انظر الحاشية (١) من هذه الصفحة .

(٤) سقط « والأصوليين » من هـ .

(٥) وهو الجانب اللفظي من (إنما) ، أي من جهة بساطتها أو تركيبها

(٦) في هـ : « الواقعة » ، تعريف .

قبل وجود (ما) ، و إن (ما) (١) هي الحرف التالي لنحو (ليت) في قولهم : « ليتما أخوك منطلق » .

فهذه ثلاثة أمور يدل عليها عندي أمران : أحدهما أنهم لم يختلفوا في (ليتما) و (لعنما) و (لكنما) و (كلاكما) في ذلك ، يعني في تركيبها ، و [الثاني] (٢) أن (ما) غير نافية ، فلتكن (إئتما) كذلك .

فإن قيل : هذه غير تلك التي تدخل عليها (ما) الكافّة ، وأن (إئتما) على قسمين ، فهذه دعوى ما لا يثبت ، ولا يقوم عليه دليل . وأيضاً فبأي شيء تفرّق أيّتها العاقل بين (إئتما) هذه و (إئتما) تلك ؟ وأيضاً فلم يقتل أحد إن (إئتما) على قسمين : مفيدة للحصر ، وغير مفيدة له . فهذا الحق الذي لا يحيد عنه من فيه أدنى إنصاف .

فإن قيل : معاملة (ما) بعد (إئتما) معاملة (ما) بعد (إلا) المسبوقة بالتقي تدل (٣) على أن (ما) نافية ، فذلك غير لازم ، إذ لا يمتنع أن يكون الشيء حكمه حكم شيء آخر ، وإن لم يكن مركباً منه ولا من شيء يشبهه . وإئتما الأمر في ذلك أن العرب استعملوا (إئتما) بعد تركيبها من الحرفين في موطن الحصر ، وخصّوها بذلك لمشاركتها لـ (ما) (٤) و (إلا)

(١) في النسخ جميعاً : « انما » باتصال (ان) بـ (ما) ، وهو تحريف .

(٢) زيادة يقتضيها سياق الكلام .

(٣) في هـ : « يدل » .

(٤) في د ، ل ، ف « فمشاركتها بما » تحريف ، وصوابه عن هـ .

في الحكم ، لأنهم استعملوها استعمالها وألزموها موضعها ، لا لأن
 (ما) مِنْ (إنما) نافية ، كما أنكه ليس ذلك لأجل أن (إنما)
 مأخوذة من (إلا) . ثم (١) هذه المقالة بعد فسادها من جهة النظر
 مخالفة لأقوال النحاة ، فإنهم إنما ينصّثون على أن (ما)
 كافة ولا يعرف القول بأنها نافية إلا لبعض المتأخرين . والله
 سبحانه وتعالى أعلم .

مسألة

ومن فوائده (٢) :

لما كان الابتداء أخذاً في التحريك لم يكن المبدوء به إلا
 متحرراً ، ولما كان الانتهاء أخذاً في الشكون لم يكن الموقوف
 عليه إلا ساكناً . كل ذلك للمناسبة . وهذا تعليل حسن
 - والله أعلم - [هـ : ١٠٠] .

من أبيات الحماسة (٣)

٦٠ - أقول حين أرى كعباً ولحيته

لأبارك الله في بضع وستين

(١) في هـ : « اليم » ، تحريف .

(٢) لازال السيوطي يثبت فوائد ابن هشام الأنصاري .

(٣) الراجع عندي أن الكلام على بيتي الحماسة التاليين هو كلام ابن هشام
 لأنه جاء في سياق فوائده ، على أن هذا لا يمنع أن يكون لغيره وأن
 السيوطي قد نقله من مجموع يشتمل على فوائد لابن هشام وغيره .

من السنين تَمَلَّاهَا بِلا حَسَبٍ
ولا حياءٍ ولا عَقْلٍ ولا دين (١)

[٣١٩ - آ] قوله : (وستين) يَحْتَمِلُ وجهين :

أحدهما : أن تكون الكسرة كسرة إعرابٍ ، والنشون
مجمولةٌ كَلَامُهَا (٢) الامة الكلمة على حدِّ قوله - صلى الله عليه
وسلم - : « اللهم اجعلها عليهم سِنِيناً كَسْنِي يَوْسُفَ » (٣) .
والثاني : أن يكون مشعرباً بالياء ، وتكون النون زائدةً لفظاً
وحكماً عَنْ مَقْدَرٍ بها الثبوت (٤) ، وتكون الضرورة (٥) قَادِتُهُ
الى أن أتى بالحرَكة على ما يقتضيه أصل التقاء الساكنين وهذا
كثير كقوله :

(١) لم أعرف قائلهما، وهما في شرح الحماسة للمرزوقي ١٥٢٨ ، والتبريزي
٩٧/٤ ، والغزاة ٤١٦/٣ . وذهب شارحا الحماسة الى أن الكسرة في
(وستين) كسرة اعراب ، وأن الشاعر أجرى جمع السلامة مجرى
جموع التكسير . تملأها : عاش ملاوتها ، ومنه الملى من الدهر
وقولهم : تمليت حبيباً .

(٢) في ل (لأنها) ، تعريف .

(٣) لم أعثر على هذا الحديث بهذا اللفظ ، وأغلب ما رأيت من الروايات :
« اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف . . . » ، وعليها البخاري
٢٥٥/١ - استقاء - ومسلم : برقم حديث ٢٩٥ . وغيرهما . وانظر
الأشموني ٥٠/١ حيث ذكر رواية « سنيماً » .

(٤) انظر الكلام على هذه النون في شرح المفصل ١٤٠/٤ - ١٤١ ، ٧/٥ .

(٥) في د « للضرورة » ، تعريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

٦١ -

وقد جاوزتُ حدَّ الأربعين (١)

٦٢ -

وأفكرنا زعانفَ الآخرين (٢)

(١) البيت من قصيدة أصمعية لسحيم بن وثيل الرياحي ، الأصمعيات ١٧
وجاء صدره فيها :

(وماذا يدري الشعراء مني)

ورواية العجز : « رأس الأربعين » ، وجاء البيت بالرواية
ذاتها منسوباً الى سحيم في طبقات الشعراء لابن سلام ٧٢ ، ٥٨٠ .
وورد البيت أيضاً منسوباً الى سحيم في : شرح المفصل ١١/٥ ، والعيني
١٩١/١ ، والخزانة ٤١٤/٣ . وورد من دون نسبة في : المقتضب
٣٣٢/٣ ، ٣٧/٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٥٢٨ ، وأوضح
المسالك ٤٤/١ ، ٥٠ ، والأشمونى ٥٣/١ ، والهمع ٤٩/١ . وروايات
صدر البيت فيها عديدة . والشاهد فيه كسر نون الجمع لضرورة
الشعر ، وفي هذه الضرورة معاودة للأصل وهو التحريك بالكسر عند
التقاء الساكنين ، وقال ابن سلام : « كأنه سكت عند القافية »
ونص ابن عصفور فيما نقله البغدادي عنه أن كسر نون الجمع لا يكون
الا في حال النصب والغفض ، انظر الخزانة ٣/٣٩٠ ، وفيها تخريجات
آخر لكسر نون الجمع في البيت ، انظر ٤١٤/٣ - ٤١٦ .

(٢) هذا عجز بيت لجريز في التعريض بفضالة العرنى ، وهو في ديوانه
٤٢٩ ، وصدره :

(عرفنا جعفرأ وبني عبيد)

وورد برواية الديوان منسوباً اليه في طبقات الشعراء لابن سلام ٧١ ،

←

وَرَجَّحَ أَبُو الْفَتْحِ بْنُ جَنِّي هَذَا الْوَجْهَ عَلَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ (١)
« مِنْ السَّنِينَ » وَبَيَّنَ ذَلِكَ أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ تَمِيزٌ مَنْصُوبٌ
فَحَقَّقَهُ : لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي بَعْضٍ وَسَتِينَ سَنَةً ، فَلَمَّا أَتَى بِهِ عَلَى
مُقْتَضَى الْقِيَاسِ الْأَصْلِيِّ (٢) ، وَهُوَ ذِكْرُ لَفْظَةِ (مِنْ) وَجَمْعُ
(سَنَةٍ) وَتَعْرِيفُهَا ، فَلِذَا حَكِمَ عَلَى قَوْلِهِ : (وَسَتِينَ) أَنَّهُ
جَاءَ بِهِ عَلَى مُقْتَضَى الْقِيَاسِ فِي حَرَكَتِهِ وَهِيَ الْكُسْرَةُ . قُلْتُ :
وَيَرْجِّحُهُ أَمْرٌ آخَرُ وَهُوَ أَنَّ الْإِعْرَابَ بِالْحَرَكَاتِ مَعَ التَّزَامِ الْيَاءِ
إِنَّمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي بَابِ (سَنَةٍ) وَ (عِضَّة) وَ (قُلَّة) ، أَعْنِي
مَا حُذِفَتْ لَامُهُ (٣) . وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَعَلَّهُ لَا يَتَّبَعُ
فِيهِ — وَاللَّهُ أَعْلَمُ — .

← وورد بالنسبة نفسها في العيني ١/١٨٧ ، والخزانة ٣/٣٩٠ ،
والدرر ١/٢١ ، ورواية الصدر فيها جميعا :

(عرفنا جعفرًا وبني أبيه)

وجعفر وعبيد ابنا عم الشاعر ، وهما أخوا عرين . والزعانف :
أهداب الثوب المتخرقة ، وزعانف السمك : أجنحته ، والمراد بها هنا
أراذل الناس . موضع الاستشهاد بالبيت كما في البيت السابق ، وقيل :
كسر نون الجمع لغة لقوم انظر العيني ١/٣٩١ ، والأشُمُوني ١/٥٢ .
(١) سقط « على » و « بقوله » من هـ ، تحريف . ويقطع بكونه تحريفاً أن مذهب
٥٤٨/١

ابن جني هو مقتضى الوجه الثاني لا الأول ، انظر الخزانة ٣/٤١٥ .
(٢) يريد مجيئه بالتمييز على أصله ، انظر الخزانة ٣/٤١٦ .

(٣) انظر شرح المفصل ٥/٥ ، ١٢ ، وأوضح المسالك ١/٣٧ . والأشُمُوني
٥٤٨/١

ومن فوائده (١) :

[الفرقُ بينَ العَرَضِ والتَّحْضِيضِ] (٢)

الفرقُ بينَ العَرَضِ والتَّحْضِيضِ أَنَّ العَرَضَ طلبٌ بِلَيْنٍ
ورَفَقٍ ، والتَّحْضِيضُ طَلَبٌ بِإِزْعَاجٍ وَعُتْفٍ .

مسألة

ومن فوائده (٣) [هـ : ١٠١] :

[الفرقُ بينَ عَلِمْتُ وَعَرَفْتُ] (٤)

قال : أبو الفتح : قلتُ لأبي عليٍّ : إذا كَانَتْ (عَلِمْتُ)
بمعنى (عَرَفْتُ) عُدِّيَتْ إلى مفعول واحد ، وإذا كَانَتْ بمعنى
العلمِ عُدِّيَتْ إلى مفعولين (٥) ، فما الفرقُ بينَ (عَلِمْتُ)
و (عَرَفْتُ) مِن جِهَةِ الْمَعْنَى ؟ فقالَ : لا أعلمُ لأصحابنا في ذلك
فَرْقًا مُحْصَلًا ، والذي عندي في ذلك : أَنَّ (عَرَفْتُ) معناها

(١) أي ابن هشام الأنصاري .

(٢) زيادة جعلتها عنواناً للفائدة .

(٣) أي ابن هشام الأنصاري . والظاهر أن هذه المسألة منقولة هنا بتمامها
عن كتاب الخاطريات لابن جني ، وقد سبق أن أثبت السيوطي معظمها
معزواً إلى الخاطريات في الأشباه ٥٤٤/٢ من هذه الطبعة .

(٤) زيادة جعلتها عنواناً للمسألة .

(٥) وهو المفهوم من كلام سيبويه في الكتاب ١٨/١ .

العلم من جهة (١) المشاعر والحواس ، بمنزلة أَدْرَكَتْ ،
 و (علمت) معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس . يدل
 على ما ذكرنا في (عَرَفَتْ) قوله تعالى : (يَعْرِفُ الْمَجْرُمُونَ
 بِسَيِّئَاتِهِمْ) (٢) والسَّيِّئَاتُ تُدْرِكُ بالحواس وبالمشاعر ،
 وكذلك (٣) في ذِكْرِ الْجَنَّةِ : (عَرَفَهَا لَهُمْ) (٤) أي طَيَّبَ
 رَائِحَتَهَا لَهُمْ ، مِنْ الْعَرَفِ ، وهو الرَّائِحَةُ ، والرَّائِحَةُ
 إِنَّمَا تَعْلَمُ مِنْ جِهَةِ الْحَاسَّةِ ، وقوله :

٦٣ - أَوَكَلَّمَا وَرَدَتْ عَكَظَ قَبِيلَةً

بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ (٥)

- (١) في د : « غير جهة » تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .
- (٢) الرحمن : ٤١/٥٥ « فيؤخذ بالنواصي والأقسام * » .
 والسَّيِّئَاتُ : العلامة يعرف بها الخير والشر . اللسان (سوم) .
- (٣) في د ، ل ، ف : « ولذلك » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .
- (٤) سورة محمد : ٦/٤٧ « ويدخلهم الجنة عرفها لهم » .
- (٥) البيت لطريف بن تميم العنبري ، وهو في الأصمعيات منسوباً إليه مع
 أبيات خمسة ص ١٢٧ - ١٢٨ ، وورد منسوباً إليه في البيان والتبيين
 ١٠١/٣ ، والكتاب ٢/٢١٥ ، واللسان (عرف) ، وورد غير منسوب
 في المقاييس ٥/٥٣ . وروى في موضع : « عريفهم » في الأصمعيات :
 « رسولهم » ، وفي المقاييس : « قبيلهم » . قال سيبويه : « يريد :
 عارفهم » . ويتوسم : يتفرس ويطلب الوسم ، وهو العلامة ، وكان
 من عادة الفرسان التفتيح في أسواق العرب ، وكان حمصيصة الشيباني
 قد وافى عكاظ ، فعرف طريفاً وتوعده ولم يكن طريف مقتنعا فذكر

قلت له : أفيجوز أن تقول (١) : (عَرَفْتُ) : ما كان ضده في اللفظ (أُنْكَرْتُ) ، و (عَلِمْتُ) : ما كان ضده في اللفظ (جَهِلْتُ) ، فإذا أُريدَ بـ (عَلِمْتُ) العلمُ المعاقبةُ عبارتهُ الإنكارُ (٢) ، تعدى الى مفعول واحدٍ ، وإذا أُريدَ بالعلمُ المعاقبةُ (٣) عبارتهُ الجهلُ تعدى الى مفعولين . ويكون هذا قرئاً بينهما صحيحاً ، لأنَّ (أُنْكَرْتُ) ليست (٤) بمعنى (جَهِلْتُ) ، لأنَّ الإنكارَ قد يُصاحبهُ العلمُ ، والجهلُ لا يُصاحبهُ العلمُ ، ولأنَّه إنَّما يُنكرُ الإنسانُ ما يعلمه ، ولا يصح أن يُنكرَ ما قد يجهله ، ولأنَّ الجهلَ يكونُ في القلبِ فقط ، والإنكارُ يكونُ باللسانِ ، وإنَّ وُصِفَ القلبُ بهِ كقولك : « أَتُكْرَهُ قَلْبِي » كانَ مجازاً ، وكونُ الإنكارِ باللسانِ دلالةً على [٣١٩ - ب] أنَّ المعرفةَ متعلِّقةٌ بالمشاعرِ فقال : هذا صحيحٌ والله أعلم (٥) .

- أبياتاً أولها بيت الشاهد . وموضع الاستشهاد بالبيت هنا : « عريفهم يتوسم » ، على ما ذكرنا من معنى العريف والتوسم .
- (١) في هـ : « يقول » .
- (٢) في موضع : « المعاقبة عبارته الإنكار » كلام مضطرب في د لتحريف فيها وأثبت صوابه عن ل ، ف ، هـ .
- (٣) في د : « المعاقبة » ، تحريف وصوابه عن سائر النسخ .
- (٤) في هـ : « ليس » .
- (٥) أفرد السهيلي للفرق بين عرفت وعلمت مسألة مستقلة في نتائج الفكر ، (مصورة معهد المخطوطات - اللوح ١١١ - محفوظه برقم ١٧٤ نحو) .

[شروط تنازع العاملين أو العوامل] (١)

ووجدت 'بخط' الشيخ ركن الدين بن قديد (٢)

ما نصّه :

وجدت 'بخط' الشيخ الإمام جمال الدين بن هشام (٣) :

[هـ : ١٠٢] :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وصلاته على سيّدنا محمد خير خلقه وآله
قال الفقير الى ربّه عبد الله بن هشام غفر الله له ولوالديه
والأحبابه ولجميع المؤمنين :

هذا فصل في الشروط التي بها يتحقّق تنازع العاملين أو
العوامل .

قد تتبّعنا ذلك فوجدناه منحصراً في خمسة شروط، شرطين
في العامل وشرطين في المعمول وشرط بينهما .

(١) زيادة جعلتها عنواناً للنقول المتفرقة التي جمعها السيوطي حول التنازع
وقد تخلّلها بعض النقول مما لم أجد له علاقة بالتنازع ، وأوردتها
على صورتها وفي موضعها الذي جاءت فيه من الأشباه .

(٢) هو عمر بن قديد (توفي بين ٨٥٠ - ٨٦٠ هـ) ، وانظر فهرس التراجم .

(٣) زاد هنا في هـ : « رحمه الله تعالى » .

فأما الشرطان اللذان في العامل :

فأحدهما : ألا يكون من نوع الحروف ، فلا تنازع في نحو
« إن لم تفعل » ولا في نحو قول الشاعر :

٦٤ - حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ

أعناقها مشدّات في قرن (١)

خِلَافاً لبعضهم .

الثاني : أن يكون كل منهما طالباً من حيث المعنى لما
فرض التنازع فيه ، فلا تنازع في : (وجحدوا بها واستيقنتها
أنفسهن ظلماتاً وعثوا) (٢) لأنّ طالب الظلمات والعثوا
الجحد لا الاستيقان ، ولا في (وذكروا فإنّ الذكرى تنفع
المؤمنين) (٣) لأنّ طالب (المؤمنين) هو فعل النفع لا الأمر
بالتذكير لعموم البعثة - كذا قالوا - . ولك أن تقول : لا يمتنع

(١) نسب العيني هذين البيتين من مشطور الرجز في ١٠٠/٤ الى خطاب
المجاشعي ، ونقل عن ابن بري ، نسبتهما الى الأغلب العجلي ، وتابعه
الشنقيطي في الدرر ١٦٠/٢ . وورد البيتان من دون نسبة في الأشموني
٨٩/٢ ، وورد أولهما غير منسوب في أوضح المسالك ٢٨/٣ ، والهمع
١٢٥/٢ . ورواية العيني والدرر : « بقرن » . والبيتان في وصف
الابل السريعة . والقرن : حبل يقرن به البعير . ويستشهد النحاة
بهذا الرجز على توكيد الحرف بالحرف قبل أن يتصل بالموكد معموله ،
وعده في أوضح المسالك من الشاذ . وأما الاستشهاد هنا فهو على امتناع
وقوع التنازع لأن العاملين جاءا حرفين .

(٢) النمل ١٤/٢٧

(٣) الذاريات : ٥٥/٥١

التَّنازُعُ فِيهِمَا ، أَمَّا فِي الْأَوَّلَى : (فَعَلَى جَعَلٍ (ظُلُمًا) وَ(عُلُوًّا))
 مُصَدَّرَتَيْنِ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ كـ « جَاءَ زَيْدٌ رَكْضًا » فَيَكُونُ
 التَّقْدِيرُ : وَجَحَدُوا بِهَا ظَالِمِينَ مُسْتَعْلِينَ وَاسْتَيْقَنُوهَا
 وَحَالَاتُهُمْ هَذِهِ ، وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ فَلِأَنَّ (١) عَمُومَ الْبُعْثَةِ لَا يَنْبَغِي
 تَخْصِصَ (عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ) (٢) ، وَقَدْ قَالَ كَثِيرٌ مِنْ
 الْمُفَسِّرِينَ فِي (قُلْ لِعِبَادِي ٠٠٠) (٣) : إِنَّ الْمُرَادَ (الْمَخْلُصِينَ)
 وَأَنَّ الْإِضَافَةَ إِضَافَةٌ تَشْرِيفٌ ، وَبَنَوْا عَلَى هَذَا صِحَّةَ الْجَزْمِ فِي قَوْلِهِ
 سُبْحَانَهُ (يَتَّقِيْمُوا) (٤) وَ [(يَنْفَقُوا)] (٥) ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا جَزَمَ
 فِي جَوَابِ الشَّرْطِ الْمُقَدَّرِ بَعْدَ الْأَمْرِ ، فَلَوْلَا أَنَّ الْمُرَادَ :
 (الْمَخْلُصُونَ) لَمْ يَصَحَّ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : إِنْ تَقَلَّ لَهُمْ
 يَتَّقِيْمُوا وَ [يَنْفَقُوا] (٤) لِمَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ [هـ : ١٠٣] مِنْ
 الْخُلْفِ (٥) فِي خَبَرِ الصَّادِقِ ، إِذْ قَدْ يُخْلِفُ (٦) مِنَ الْمَقُولِ

- (١) فِي د، ل، ف : « لَأَنَّ » تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ هـ .
 (٢) الشَّعْرَاءُ : ٢٦ / ٢١٤ « وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ » . يَرِيدُ لِمَا خَصَّ
 الْإِنْذَارَ فِي الْآيَةِ بِعَشِيرَتِهِ (ص) الْأَقْرَبِينَ مَعَ عَمُومِ الْبُعْثَةِ جَازٍ أَنْ
 يَتَوَجَّهَ التَّذْكِيرُ لِلْمُؤْمِنِينَ مَعَ عَمُومِ الْبُعْثَةِ أَيْضًا .
 (٣) إِبْرَاهِيمُ ٣١ / ١٤ « قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ
 وَيَنْفَقُوا ٠٠٠ » .
 (٤) فِي النُّسخِ جَمِيعًا : « يَقُولُوا » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنِ الذِّكْرِ الْحَكِيمِ ،
 إِذْ لَيْسَ فِيهِ « يَقِيمُوا وَيَقُولُوا » ، وَانْظُرِ الْآيَةَ فِي الْحَاشِيَةِ السَّابِقَةِ .
 (٥) الْخُلْفُ - بِالضَّمِّ - الْأَسْمُ مِنَ الْإِخْلَافِ ، وَيُقَالُ : أَخْلَفَهُ مَا وَعَدَهُ ، وَهُوَ
 أَنْ يَقُولَ شَيْئًا وَلَا يَفْعَلَهُ عَلَى الْإِسْتِقْبَالِ . وَعَنِ اللَّحْيَانِيِّ : الْإِخْلَافُ أَنْ
 يَعِدَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ الْعِدَّةَ فَلَا يَنْجِزُهَا ، انْظُرِ اللِّسَانَ (خُلْفٌ) .
 (٦) فِي هـ « تَخْلِفُ » ، تَحْرِيفٌ .

لَهُمْ - على هذا التقدير - جَمٌّ غَفِيرٌ لا يُحصى • والمِثَالُ الجَيِّدُ
فيما نحن فيه قولُ الشَّاعِرِ - أَشَدُّهُ الفَارِسِيَّ - :

٦٥ - عِدِينَا فِي غَدٍ مَا شِئْتِ إِلَّا

نَحْبٌ وَلَوْ مَطَلْتِ الْوَاعِدِينَ (١)

فلا تنازعَ بينَ (نَحْبٌ) و (مَطَلْتِ) في (الواعدين)
لأنَّ المَطْلَ مَوْعِدٌ لا وَاْعِدٌ ف (الواعدين) مفعولٌ
لـ (نَحْبٌ) لا غير •

وأما الشرطان اللذان في المفعول :

فأحدهما : ألا يكونَ سَبِيًّا (٢) ، فلا تنازعَ بينَ
(مَطْلٌ) و (مَعْتَى) في قوله :

(١) لم أقف على هذا البيت فيما بين يدي من المصادر • ومطل الحديدة :
مدها وبابه « ضرب » ، وعن الليث : وكل ممدود ممتول ، والمطل في
الحق والدين مأخوذ منه انظر اللسان (مطل) • والمراد هنا : اطالة
المحبوب لأمد الوفاء بالوعد • والشاهد في البيت على أنه لاتنازع فيه
من جهة أن المفعول (الواعدين) لم يطلبه في المعنى سوى عامل واحد
وهو (نحب) لما ذكر •

(٢) الأولى أن يقول : « سببياً مرفوعاً » لأن ابن هشام ينقل هنا مذهب ابن
مالك كما سيتبين ، ومذهب ابن مالك أن التنازع ممتنع في السببي
المرفوع لافي غيره ، وانظر التسهيل ٨٦ ، وجمع الهوامع ١١١/٢ ،
والدرر ١٤٦/٢ • ونقل ابن هشام في أوضح المسالك عدم امتناع
التنازع في السببي المنسوب ، انظر : ٢٧/٢ •

وعزّة مَمْطُولٌ مُعْتَى غَرِيمُهَا (١)

لَا تَهْمَا حِينَئِذٍ خَبْرَانِ لَ (عَزَّةٌ) ، وَإِذَا أَعْمِلَ
أَحَدُهُمَا فِي الْغَرِيمِ أُعْطِيَ الْآخَرُ ضَمِيرَهُ كَمَا هُوَ قَاعِدَةٌ
التَّنَازُعِ ، وَيَكْتَزَمُ مِنْ ذَلِكَ عَدَمُ ارْتِبَاطِ أَحَدِ الْخَبْرَيْنِ
بِالْمُخْبَرِ عَنْهُ (٢) ، إِلَّا تَرَى أَنَّهُ يُؤَوَّلُ بِهِ التَّقْدِيرُ - عَلَى إِعْمَالِ
الْأَوَّلِ - إِلَى قَوْلِكَ : وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ [غَرِيمُهَا مُعْتَى] (٣)

(١) قائله كثير بن عبد الرحمن ، وهو في ديوانه ١٤٣ ومصدره

(قضى كل نبي دين فوفى غريمه)

وورد منسوبة إليه في الأبيات المشكلة للفارقي ٢٦٠ ، والميني ٣/٣ ،
والهمع ١١١/٢ والدرر ١٤٦/٢ وورد غير منسوب في الإيضاح
العضدي ٦٦ ، والانصاف ٩٠ ، وأوضح المسالك ٢٥/٢ ، والشذور
٤٢١ ، والأشمونى ٣٥٣/١ .

الممطول : من مغل المدين ، إذا سوف في قضاء الدين . والمعنى : الذي
شق الأمر عليه وسبب له العناء . والشاهد في البيت امتناع التنازع
فيه لأن الممول سببي مرفوع ، وهو (غريمها) وهذا على مذهب ابن
مالك وابن خروف ، وجعل الفارسي البيت شاهداً على أعمال الثاني ،
وجعله الفارقي شاهداً على أعمال الأول .

(٢) المخبر عنه هو (عزّة) في البيت .

(٣) زيادة لا يصح التأويل من دونها لأن أصل التقدير على إبراز الضمير
عند أعمال الأول : وعزّة مَمْطُولٌ غَرِيمُهَا معنى هو ، ثم لجأ ابن هشام
إلى إظهار الضمير (هو) زيادة في التوضيح فقال : (غريم) . وانظر
الأبيات المشكلة للفارقي : ٢٦٠ - ٢٦١ .

غريم" !! وعكس أعمال الثاني الى قولك : [٣٣٠ - آ] وعزة مَمْطُول [غريم " معشى غريمها] (١) . فإذا ثبت أن التنازع في هذا النحو متعذرٌ وَجَبَ أن يحمل على أن هذا السببي (٢) مبتدأ مؤخر ، وما قبله خبران له يتحملان ضميره ، والجملة خبر الأول (٣) . هذا تقرير قول جماعة منهم أبو عبد الله بن مالك - رحمهم الله أجمعين - .

وأقول : جوَّزَ التنازع في هذا النحو جماعة منهم : أبو بكر بن طاهر (٤) ، في طرر الإيضاح (٥) ، وأبو الحسن بن الباذش (٦) في حواشيه (٧) ، وثقله بعضهم عن

(١) جاء في موضع ما بين الحاصرتين في النسخ جميعاً « غريمها معنى غريم » ، وهو تحريف وصوابه ما أثبت ، لأن أصل التقدير على إبراز الضمير عند أعمال الثاني : « وعزة مَمْطُول هو معنى غريمها » ، ثم أظهر الضمير (هو) فقال : (غريم) فصار كما أثبت .

(٢) أي « غريمها » .

(٣) والتأويل على هذا ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل ونقله عنه أبو حيان في شرحه على التسهيل أيضاً ، وهو قوله : « أراد : وعزة غريمها مَمْطُول معنى » . مخطوط شرح التسهيل لأبي حيان ٣/ ورقة ٩٥ . وانظر الدرر ١٤٦/٢ .

(٤) انظر فهرس التراجم .

(٥) في هـ « طرز الإيضاح » بالمجمعة . وذكر في البقية ٢٨/١ ، أن له تعليقا على الإيضاح ولعله هو .

(٦) انظر فهرس التراجم .

(٧) الراجع أنها حواش على الإيضاح ، وانظر البقية ١٤٢/٢ .

الفارسي (١) . وهو لازم " لجماعة منهم الأستاذ أبو علي
 الشكّوبين (٢) - رحمهم الله تعالى - لأنّهم أجازوا في قول الله
 سبحانه (وَلِمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) (٣)
 كون (مَنْ) موصولةً مُخْبِراً عنه بـ (إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ
 الْأُمُورِ) والرباطُ بينهما الإشارةُ الى المصدرِ المفهوم من فعلِ
 الصَّلَاةِ المقدَّرِ إضافتهُ الى ضمير (مَنْ) أي : إِنَّ صَبْرَهُ
 وَغَفْرَهُ ، فَقَدْ جَعَلُوا (٤) الارتباطَ حاصلًا بالإشارةِ الى المصدرِ
 المقدَّرِ ارتباطهُ بالمبتدأ بمنزلةِ الإشارةِ الى نفسِ المبتدأ في نحو (ولباسُ
 السَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) (٥) ، فيلزمُهم في مسألتنا الارتباطُ بالضميرِ
 العائِدِ على الغريمِ (٦) ، لأنّه مرتبطٌ بضميرِ المبتدأ (٧) [هـ - ١٠٤]
 بل تجويز هذا في مسألتنا أقيس من تجويزه في الآية الكريمة لوجهين :
 أحدهما : أنَّ الضميرَ هو الأصلُ في بابِ الرِّبَاطِ فلا بُدَّ
 في أن يكونَ التوسُّعُ فيه أكثرَ .

(١) الايضاح المصدي ٦٦ .

(٢) انظر فهرس التراجم .

(٣) الشورى ٤٢/٤٣ .

(٤) في د : « فعلوا » ، تحريف وصوابه عن مائر النسخ .

(٥) الأعراف ٢٦/٧ .

(٦) وهذا ما أنكره ابن مالك ورد جواز التنازع لأجله .

(٧) وذلك في قوله : « غريمها » لأن الهاء تعود على المبتدأ « غرة » .

والثاني : أن بابَ التنازعِ تَجَوَّزُوا فِيهِ (١) الإِضْمَارُ ،
فَأَعَادُوا الضَّمِيرَ عَلَى مَا تَأَخَّرَ لَفْظاً وَرُتْبَةً نَحْوُ : « ضَرَبُونِي
وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ » ، وَأَعَادُوا فِيهِ الضَّمِيرَ مُفْرَداً عَلَى الْمُتَنَّى
وَالْمَجْمُوعِ فَقَالُوا : « ضَرَبَ بَنِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ » عَلَى مَعْنَى :
ضَرَبَ بَنِي مَنْ ثُمَّ ، كَذَا قَدَّرَهُ سَيُوه (٢) . وَلَمْ يَتَجَوَّزُوا
بِذَلِكَ (٣) فِي بَابِ الْمُتَبَدُّأ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ « صَاحِبُهَا
فِي الدَّارِ » وَلَا « الزَّيْدَانِ قَامَ » (٤) بِمَعْنَى : قَامَ مَنْ ثُمَّ . وَإِذَا
اتَّفَقَ ذَلِكَ ظَهَرَ أَنَّ مَسْأَلَتَنَا أَوَّلَى بِالْإِجَازَةِ ، ثُمَّ إِنْ إِذَا سَلَّمْنَا
امْتِنَاعَ التَّنَازُعِ لِمَا ذَكَرُوا (٥) نَمْنَعُ تَعْمِيمَ الْمَنْعِ فَنَقُولُ : تَعْلِيقُ
الْمَنْعِ بِكَوْنِ (٦) الْمَعْمُولِ سَبَبِيًّا تَعْمِيمٌ فَاسِدٌ ، لِأَنَّهُمْ أَسْنَدُوا
الْمَنْعَ لِعَدَمِ الْإِرْتِبَاطِ ، وَذَلِكَ لَيْسَ مُوجُوداً فِي كُلِّ سَبَبٍ
عَلَى تَقْدِيرِ التَّنَازُعِ فِيهِ ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْعَامِلَانِ مُتَعَاظِلَيْنِ بَفَاءِ
السَّبَبِيَّةِ ، أَوْ بَوَاوِ الْعُطْفِ وَهُمَا مُفْرَدَانِ ، فَإِنَّ الْإِرْتِبَاطَ حَاصِلٌ
مِنْ جِهَةِ الْعَاطِفِ وَإِنْ فَقِدَ مِنْ جِهَةِ الضَّمِيرِ ، لِأَنَّ فَاءَ
السَّبَبِيَّةِ تَنْزِلُ الْجُمْلَتَيْنِ كَالْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ لِأَنَّهُمَا سَبَبٌ
وَمُسَبَّبٌ ، وَالْوَاوُ فِي الْمَفْرَدَاتِ لِلْجَمْعِ ، لِهَذَا أَجَازُوا الْإِكْتِفَاءَ

(١) سقط « في » من هـ .

(٢) الكتاب ٤١/١ .

(٣) في هـ : « ولم يجوزوا ذلك » .

(٤) في د ، ل ، ف : « قائم » تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٥) يريد ابن مالك ومن على مذهبه .

(٦) في د ، ف : « يكون » ، تصحيف ، وصوابه عن هـ ، ل .

بضمير واحد في نحو : «الذي [يَطِيرُ]» (١) فيغضبُ زيدُ الذُّبابُ»
وقالَ اللهُ جَلَّتْ كَلِمَتُهُ : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ
مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) (٢) ، وقالَ الشَّاعر :

٦٧ - وإنسانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الماءُ تارةً

فيبدو وتاراتٍ يَجِمُّ فَيَعْمَرُ (٣)

وأجازوا « مرتُّ رجلٍ (٤) كريمٍ بنوكَ وابنه » (٥) .

(١) سقط : « يطير » من د ، وأثبتته عن سائر النسخ .

(٢) الحج ٦٣/٢٢ « ان الله لطيف خبير * » ، وانظر
المفني ٤٧٤ - ٤٧٥ .

(٣) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه - بشرح الباهلي - ٤٦٠ .
واليه نسبه العيني ٥٧٨/١ ، وصاحب الدرر ٧٤/١ . وورد البيت
غير منسوب في : مجالس ثعلب ٥٤٤ ، والمقرب ٨٣/١ ، والمفني ٥٥٤ ،
وأوضح المسالك ٤٢/٣ ، والأشمونى ١٠٠/٢ ، والهمع ٩٨/١ .
يحسر : يتكشف ، ويجم : يجتمع ويكثر .

وظاهر أن جملة (يحسر) لاضمير فيها يعود على المبتدأ (إنسان) ،
وساغ ذلك في البيت لأن جملة (يبدو) تشتمل على ضمير المبتدأ ، وقد
عطف على (يحسر) بالقاء السببية ، واكتفى بضمير واحد
لأن الجملتين صارتا كالجملّة الواحدة بعد تماطفهما .

(٤) في د، ل، ف : « بزيد » ، والأصح ما أثبتته عن هـ .

(٥) ليس في معمول الصفة المشبهة (بنوك) ضمير يعود عليها . وقد أجازوا
ذلك لأن الواو جمعت بين المفردين بحكم كونها للجمع ، فاكتفى بضمير
(ابنه) للعائد على الصفة المشبهة .

فعلى هذا الذي شرَحناه لا يلزم من امتناع التنازع
في نحو [٣٢٠ - ب] :

٦٨ -

وَعَزَّةٌ مَطُولٌ مُعْتَى غَرِيمُهَا (١)

حيث لافاء سببية ولا واو بين (٢) المفردين أن يمتنع في
« عَزَّةٌ مَطُولٌ وَمُعْتَى غَرِيمُهَا » و « عَزَّةٌ مَطُولٌ مُعْتَى غَرِيمُهَا »
غَرِيمُهَا ، ثم إذا لم يَكُنْ (مُعْتَى) مبتدأً البتة فلا مَنعَ
وإن وَجِدَ السببي ، مثاله (٣) : قِيلَ لَكَ : مَا مَعَكَ مِنْ خَبَرٍ
زَيْدٍ ؟ فَنَقُولُ : « قَامَ وَقَعَدَ أَبُوهُ » ، لا يَمْنَعُ التَّنَازُعُ [فِيهِ] (٤) ،
أَحَدٌ . وإذا ثَبَتَ جَوَازُهُ فِي ذَلِكَ وَنَحْوِهِ فَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ :
إِنَّ [هـ : ١٠٥] الشَّرْطَ أَلَّا يَكُونَ الْحَمْلُ عَلَى التَّنَازُعِ مُؤَدِّيًا
إِلَى عَدَمِ الرَّبْطِ (٥) .

الثاني : أَلَّا يَكُونَ (٦) محصوراً فلا تنازعَ في « مَا قَامَ وَقَعَدَ
إِلَّا زَيْدٌ » لأمرين :

أحدهما : أَنَّ الواقعَ بَعْدَ (إِلَّا) إمَّا أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا أَوْ
مُضْمَرًا ، وَأَيُّمَا مَا كَانَ ، فَهُوَ غَيْرُ مُتَأَتٍّ ، فَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا فَاتَّه

(١) سلف في الشاهد ٦٦

(٢) في د، ف : « من » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٣) في د، ف : « مثل » ، وفي هـ « مثله » ، وأثبت ما في ل .

(٤) زيادة من هـ .

(٥) في هـ : « الرابط » .

(٦) أي المعمول .

يُقتضى أن يقولَ في نحوِ : « ما قامَ وقعدَ إلاَّ الزيدان » أو (١) « إلاَّ الزيدون » : (ما قاما) أو (ما قاموا) أو (قعدا) أو (قعدوا) ، ولم يَتَكَلَّمْ بِمَثَلِ هَذَا ، وَإِنْ كَانَ مُضْمَرًا فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ حَاضِرًا نَحْوِ « ما قامَ وقعدَ إلاَّ أنا » أو « إلاَّ أنت » ، لم يَتَكَلَّمْ إِلَّاضْمَارًا فِي أَحَدِهِمَا إِذَا أَعْمَلْتَ (٢) الْآخَرَ ، لِأَنَّكَ إِذَا أَنْ تَضْمِرَ ضَمِيرًا غَائِبًا فَيُلْزَمُ إِعَادَةُ ضَمِيرٍ غَائِبٍ عَلَى حَاضِرٍ ، أَوْ ضَمِيرًا حَاضِرًا فَتَقُولُ (٣) « ما قامَ وقعدتُ إلاَّ أنا » أو « ... » وقعدتُ إلاَّ أنت » ، أَوْ تَقِيسُ ذَلِكَ عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي ، فَيُلْزَمُ مُخَالَفَةُ قَاعِدَةِ التَّنَازُعِ ، لِأَنَّكَ تَعِيدُ الضَّمِيرَ عَلَى غَيْرِ التَّنَازُعِ فِيهِ ، لِأَنَّ ضَمِيرِي التَّكَلُّمِ وَالْمُخَاطَبِ إِنَّمَا يَفْسِّرُهُمَا حُضُورُ مَنْ هُمَا لَهُ لَا لَفْظُهُ وَالضَّمِيرُ فِي بَابِ التَّنَازُعِ إِنَّمَا يَعُودُ عَلَى لَفْظِ التَّنَازُعِ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا لَزِمَ إِبْرَازُهُ فِي التَّشْيِيعِ وَالْجَمْعِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ .

الوجه الثاني : أَنَّ الْأَضْمَارَ فِي أَحَدِهِمَا يُؤَدِّي إِلَى إِخْلَاءِ عَامِلِهِ فِي الْإِيجَابِ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا يَصِيرُ مُوجِبًا بِمُقَارَنَةِ (إِلَّا) لِمَعْمُولِهِ لَفْظًا أَوْ مَعْنًى ، فَإِذَا لَمْ يَقْتَرِنْ (٤) بِهَا لَفْظًا وَلَا مَعْنًى فَهُوَ بَاقٍ عَلَى التَّشْيِيعِ ، وَالْمَقْصُودُ بِخِلَافِ ذَلِكَ .

وَإِذَا امْتَنَعَ التَّنَازُعُ فِيمَا ذَكَرْنَا فَاعْلَمْ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى

(١) فِي هـ « و » .

(٢) فِي د، ل، ف : « اعلمت » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ هـ .

(٣) أَيِ عِنْدَ أَعْمَالِ الْأَوَّلِ .

(٤) فِي د، ل، ف : « يَقْرُن » ، وَاثْبَتَ مَا فِي هـ ، وَهُوَ أَحْسَنُ .

الحذف . • وممن نص على ذلك ابن الحاجب (١) وابن مالك (٢) فأصله « ما قام أحد ولا قعد إلا زيد » فحذف (أحد) من الأول لفظاً واكتفي بقصده ودلالة النفي والاستثناء عليه كما جاء (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به) (٣) وما ميتاً إلا له مقام معلوم (٤) أي : ما من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به ، وما ميتاً أحد إلا له مقام (٥) ، وذهب بعضهم الى أن نحو ذلك من باب التنازع ، وليس بشيء لما شرحناه . • ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط في صدر باب التنازع فافضى ظاهره [هـ : ١٠٦] كلامه أنه منه ، ثم قال في أثناء الباب : « ونحو ما قام وقعد إلا زيد » محمول على الحذف لا على التنازع خلافاً لبعضهم (٦) وكان حقه (٧) أن يذكره حيث تعرض لذكر شروط التنازع . وذكر ابن الحاجب شرطاً في المعمول غير ما ذكرناه ، وهو ألا يكون ضميراً ، وقال في توجيه ذلك : لأن العاملين إذا وجَّها الى مضمرة استويا

(١) يقدر ابن الحاجب في هذا وأشباهه محذوفاً ، قبل (إلا) . انظر على

سبيل المثال ص : ١٠٦ .

(٢) التسهيل ٨٦ ، وسرد النقل عنه بعد أسطر . وانظر الأشموني ١/٣٩١ .

(٣) النساء : ١٥٩/٤ .

(٤) الصافات ١٦٤/٣٧ .

(٥) زاد في هـ هنا : « معلوم » .

(٦) التسهيل ٨٦ .

(٧) في هـ : « من حقه » .

في صحة الإضرار فيه (١) فلا تنازع في نحو « ضربت وأكرمت »
 وردد عليه ابن مالك بأن هذا منه تقرير بأنه لا يتأتى في المضمرة
 صورة تنازع ، فلا وجه لهذا الاحتراز [٣٢١ - آ] لأن قولنا :
 إذا تنازع العاملان ، لا يمكن تناوله لذلك ، وقد يقال إن هذا
 إنما ذكر للإعلام من أول الأمر بصورة التنازع لا (٢)
 للاحتراز عن صورة يتأتى فيها صورة التنازع في الضمير ، ولا
 يحكم النحويون بأنه من التنازع . ثم إن هذا المعترض قد ذكر
 من شروط التنازع تأخير الممول ، وأقام الدليل على أنه لا يتأتى
 ولا يتصور في غيره وهو ظير ما عترض به على أبي عمرو (٣) .
 فإن قلت : إن الحجة التي احتج بها أبو عمرو على
 [أن] (٤) التنازع لا يتأتى في المضمرة ، إنما يستمر في
 المضمرة المتصلة ، فأما المنفصل فيمكن التجاذب (٥) بين العاملين
 فيه ، نحو « ما قام وقعد إلا أنا » .

قلت : قد مضى أن ذلك إنما يتجه على الحذف كما
 شرحنه .

وأما الشرط الذي بينهما : فتقدم العاملين وتأخر

(١) في دل ، ف : « فيها » ، تحريف ، وصوابه عن ه ، ولعل الأصح أن
 يقول : « فيهما » .

(٢) في د ، ل ، ف : « الا » ، تحريف ، وصوابه عن ه .

(٣) المراد أبو عمرو بن الحاجب .

(٤) زيادة من ه .

(٥) في د ، ف : « التجاوب » ، تحريف ، وصوابه عن ل ، ه .

المعمول . قال ابن مالك : « وإِنَّمَا لَمْ يَتَأْتِ التَّنَازُعُ (١) بَيْنَ عَامِلَيْنِ مُتَأَخِّرَيْنِ نَحْوُ : « زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ » لِأَنَّ كَلَامَهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مُشْغُولٌ بِمِثْلِ مَا يَشْغَلُ بِهِ الْآخَرُ مِنْ ضَمِيرِ الْأِسْمِ السَّابِقِ ، فَلَا تَنَازُعَ (٢) بِخِلَافِ الْمُتَقَدِّمِينَ نَحْوُ « قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ » فَإِنَّ كَلَامَهُ مِنَ الْفَعْلَيْنِ مُتَوَجِّهٌ فِي الْمَعْنَى إِلَى (زَيْدٍ) وَصَالِحٌ لِلْعَمَلِ فِي لَفْظِهِ وَأَعْمِلَ أَحَدُهُمَا فِي ظَاهِرِهِ وَالْآخَرَ فِي ضَمِيرِهِ (٣) » انتهى بنصه .

وأقول : هذا إِنَّمَا يَتِمُّشَى لَهُ (٤) فِي الْمُتَقَدِّمِ الْمَرْفُوعِ قَامًا فِي الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ فَلَا يَتِمُّشَى ، فَنَحْوُ « زَيْدٌ ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ » وَنَحْوُ « بَزِيدٌ مَرَرْتُ وَاجْتَبَعْتُ » لَمْ يَقْتَضِرْ تَعْلِيلُهُ امْتِنَاعَ التَّنَازُعِ (٥) فِيهِ وَاقْتِضَاءُ تَعْيِينِهِ الْمَنْعَ ، فَالَّذِي يَنْبَغِي إِلَّا يَحْكَمَ بِمَنْعِ التَّنَازُعِ فِي الْمُتَقَدِّمِ مُطْلَقًا ، بَلْ بِشَرْطِ كَوْنِهِ مَرْفُوعًا . وَيَنْبَغِي [هـ - ١٠٧] أَنْ يَكُونَ الْفَرِيقَانِ فِي ذَلِكَ مُتَّفَقَيْنِ عَلَى اخْتِيَارِ إِعْمَالِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ أَسْبَقُ الْعَامِلَيْنِ وَأَقْرَبُهُمَا إِلَى الْمَعْمُولِ . وَكَذَا (٦) لَا يَتِمُّعُ تَنَازُعُ الْعَامِلَيْنِ

(١) فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِابْنِ مَالِكٍ (مَخْطُوطُ الظَّاهِرِيَّةِ بِدِمَشْقَ ، مَحْفُوظٌ بِرَقْمِ ١٧٥٤/عَام) وَرَقَّة ٤٦ : « عَلَى أَنْ التَّنَازُعَ لَا يَتَأْتِي » .

(٢) زَادَ هُنَا فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِابْنِ مَالِكٍ : « بَيْنَهُمَا » .

(٣) شَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ مَالِكٍ ، وَرَقَّة ٤٦ .

(٤) سَقَطَ « لَهُ » مِنْ هـ .

(٥) سَقَطَ الْكَلَامُ مِنْ هُنَا حَتَّى قَوْلِهِ : « فِي الْمُتَقَدِّمِ » مِنْ هـ ، تَحْرِيفٌ .

(٦) فِي هـ : « وَلِذَا » ، تَحْرِيفٌ .

معمولاً متوسطاً بينهما كقولك : « إنَّ تجِدْ زَيْداً تَوَدُّبَ » ، وهذه المسألة ينبغي أن يكون إعمالُ الأوَّلِ فيها أرجحَ عندَ الجميع ، لتساويهما في القرب ، وفضلُ الأوَّلِ بالسَّبقِ ، وأنَّ إعماله ينفي الإضمارَ قبلَ الذِّكرِ . فهذا ما اقتضاهُ ظاهرُ الأمرِ عندي ، ولستُ مبتدِعاً في ذلك بل متَّبِعاً فقد نَقَلَ أبو حَيَّانَ إِجازةَ التنازع في المتقدِّمِ (١) في تفسيرِ سورةِ براءة ، وأنَّ بعضهم جعلَ منه (بالمؤنِّينَ رؤوفٌ رَحِيمٌ) (٢) قال : والأكثرُونَ على منعه . وذكرَ ابنُ هِشامٍ الخَضْرَائيَّ (٣) في شرحِ الايضاح (٤) عن أبي عليٍّ أنَّه أَجازَ في قولِهِ :

• • • • • ٦٩ -

مَهُمَا تَصِيبُ أَفَقًا مِنْ بَارِقَةٍ تَشِيرُ (٥)

-
- (١) في د ، ل ، ف « التقدُّم » ، تحريف ، وصوابه عن ه .
 (٢) التوبة ١٢٨/٩ . وانظر البحر المحيط ١١٩/٥ .
 (٣) ت : ٦٤٦ هـ ، وانظر فهرس التراجم .
 (٤) ذكر بروكلمان : ١٩٨/٢ أن منه نسخة في القاهرة ، ولم يتيسر لي الاطلاع عليها .
 (٥) البيت لساعدة بن جؤية في شرح أشعار الهذليين ١١٢٨ ، وصدره :
 (قد أُوْبِيَّتْ كل ماء فهي صاوية)

وورد غير منسوب في : الايضاح المضدي ١٧٣ ، والمغني ٣٦٧ ، والهمع ٥٧/٢ ، وورد منسوباً الى ساعدة في الخزائن ٤٥٣/٣ ، وشرح أبيات المغني للبغدادى ٣٤٥/٥ ، والدرر ٧٣/٢ . والبيت في وصف الصوار ، وهي البقر . أُوْبِيَّتْ منعت صاوية : يابسة من العطش .

←

أن يكونَ (أفقاً) ظرفاً لـ (تشم) ، و (بارقاً) مفعول به منصوب بـ (تشم) أيضاً ، و (من) زائدة لأنّ الكلام غير إيجابٍ لتقدم الشرط ، ومفعول (تصب) محذوف ، أي : مهما تصبّه ، والهاء عائدة على البارق أو الأفق . قال ابن هشام (١) : « وهذا من تنازع العاملين مع التوسط وقلما يذكره النحويون » انتهى . والحق أولى بالاتباع من الوقوف مع قول الجمهور فاتهم ذكروا عليه لم يظهر [٣٢١ - ب] مطرادها .

شاهدت (٢) بخط الإمام العلامة ركن الدين أبي عبد الله محمد الشيرازي بابتداء القوبع (٣) - رحمه الله - .

أبلغ العالمين عني بأن

كل علم تصوّر وقياس

قد كشفت الأشياء بالعقل (٤) حتى

ظهرت لي فليس فيها التباس

→ والأفق هنا : ناحية . وقوله : من بارق أي من سحب فيه برق . وتشم : تنظر إليه . وجيء بالبيت هنا شاهداً على التنازع في المتوسط بحسب توجيه الفارسي المذكور .

(١) أي الخضراوي .

(٢) الظاهر أن صاحب الضمير هنا هو ابن هشام الذي بدأ نقل السيوطي لكلامه من خط ابن قديد أول مسألة شروط التنازع هذه .

(٣) ت : ٧٣٨ هـ ، وانظر فهرس التراجم .

(٤) في د، هـ، ف : « بالكشف » ، وأثبت ما في ل .

وَعَرَفْتُ الرَّجَالَ بِالْعِلْمِ لَهَا
عَرَفَ الْعِلْمَ بِالرَّجَالِ النَّاسُ

هذه الآيات الثلاثة كتبت بخطه ، ورأيت بعد هذه
الآيات بخطه - رحمة الله عليه - :

هذا كلام على طريقة البحث وأما التحقيق فإن يقال :
يُمنع التنازع في المتقدم (١) وذلك لأنه إنما يتحقق تجاذب
العاملين للمعمول مع تأخره عنهما ، أما إذا تقدم وجاء بعده
ك « زيدا ضربت وأكرمت » فإن الأول بمجرد [هـ - ١٠٨]
وقوعه بعده يأخذه قبل مجيء الثاني ، لأنه طالب له من
حيث المعنى ولم يجد معارضا ؛ فإذا جاء الثاني لم يكن له
أن يطلبه لأنه إنما جاء بعده أخذ غيره له . وكذا البحث في
المتوسط . فهذا إن شاء الله تعالى هو الحق الذي لا يعدل عنه
وينبغي أن يكون هو حجة للنحويين لا ما احتج به ابن
مالك ، انتهت المسألة (٢) - انتهى بنصه - .

(١) في النسخ جميعا « في المتقدم والمتأخر » ، وأسقطت « والمتأخر »
لاعتقادي بأنها مقحمة .

(٢) زاد هنا في هـ : « والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن
هدانا الله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين
وسلم تسليماً كثيراً انتهى بنصه والله سبحانه أعلم » . والظاهر أن
نقل ابن قديد عن ابن هشام ينتهي هنا ، ويستمر بعده نقل السيوطي
من خط ابن قديد .

قال ابن النحاس (١) : لا أعلم في التنزيل العظيم ما هو صريح في إعمال الثاني إلا قوله سبحانه (وإذا قيل لهم تعالوا يستغفروا لكم رسول الله ٠٠٠٠) (٢) ، ولو أعمل الأول لقليل : تعالوا يستغفروا لكم إلى رسول الله ومثله في الحديث : [« إن الله لعن أو غضب على سبط من بني إسرائيل فمسخهم ٠٠٠ »] (٣) وهو عكس الآية لأن الثاني تعدى بالجاء ، ولو أعمل الأول لعداه بنفسه . انتهى (٤) . وأما باقي الآي فلا صراحة فيها .

وقولهم لو أعمل الأول لأضمر في الثاني لا يلزم ، لأن الإضمار غير واجب ، وقد ذكرنا أمثله ، وإذا لم يجب لم يكن معنا قطع انتهى . وأقول : ما قاله مسلم ، إلا أن مشايخنا في هذا العلم ذكرُوا أن الإضمار وإن لم يجب

(١)راجع أنه بهاء الدين بن النحاس المتوفى ٦٩٨ هـ ، وهو تلميذ ابن يمين ، وانظر فهرس التراجم .

(٢) المنافقون : ٥/٦٣ ، لووا رؤوسهم ورايتهم يصدون وهم مستكبرون * - وانظر البيان ٤٤١/٢ ، ومشكل اعراب القرآن ٣٨٠/٢ .

(٣) سقط نص الحديث من د ، ف ، هـ . وهو زيادة من ل . وهو بهذا اللفظ من حديث في مسلم ١٥٤٦ .

(٤) في الكلام الذي يبدأ هنا وينتهي عند نقل كلام ابن معط اضطراب ولعل في الكلام سقطا .

لأنه فضلة لكن يلزم^(١) إجماع القراء السبعة على غير
الأفصح . وهو غير جائز^(٢) .

قوله وأعمل المحمل^(٣) في ضمير ما تنازعه يقتضي عدم
التنازع في الحال .

قال ابن معطر^(٤) في شرح الجزئية : « وتقول في الحال :
« إن تزرني ضاحكاً آتاك في هذه الحالة » ولا يجوز الكناية
عنها لأن الحال لا تضمّر^(٥) . وتقول في الظرف على إعمال
الثاني : « سرت وذهبت اليوم »^(٦) . وعلى الأول : سرت
وذهبت فيه اليوم . وفي المصدر على الثاني : « إن تضرب
بكراً أضربك ضرباً شديداً » ، وعلى الأول : « أضربك
ضرباً شديداً » .

وفي كتاب إصلاح العكط لابن قتيبة^(٧) قال : قرأت على

(١) لعل الأتية بالصواب أن يكون : « يلزم عنه » .

(٢) سقط « وهو غير جائز » من هـ .

(٣) في د ، ف ، هـ « المضمّر » ، وصوابه عن ل . ولعل المراد به : العامل
الذي لم نعمله في المعمول الظاهر المتنازع فيه .

(٤) هو يعقوب بن معطر بن عبد النور (ت ٦٢٨ هـ) . ولم أعثر على كتابه
شرح الجزولية .

(٥) نقل عن أبي حيان أن الأجود إعادة لفظ الحال . انظر التمهيد ٢/١١١ .

(٦) في د ، ل ، ف : « القوم » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٧) ت ٢٧٦ هـ على الأرجح ، وذكر بروكلمان كتابه في الترجمة العربية
٢/٢٢٨ . والكتاب هو إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث ،
 وذكره ابن النديم في الفهرست ١٢١ ولم أجد لهذا الخبر علاقة بالتنازع :

ثعلب (١) قول الشاعر :

٧٠ - فَرَطُنَ فَلَ رَدُّ لِمَا فَاتَ وَانْقَضَى

ولكن بغوض " أن " يقال عديم (٢)

قال : ما معنى بغوض (٣) ثم قال : بلغني أن الخلكدي
- يعني المبرّد - أنه صحّف هذا البيت وذكر أنه سمعه من
أصحابه هكذا ، فإن يكن تصحيحاً من سيبويه فقد صحّفوا كلهم . فقلت
له : فكيف الرواية فقال : هذا يصف رجلاً مات له ميتة فقال
له [٣٣٢ - أ] : فَرَطُنَ ، يعني المدامع ، فلا ردّ لما فات : يعني
من الموت ، ولكن تعوّض الصبر عن مصيبتك ولا تكثر
الجزع فيقال عديم .

قال ابن قتيبة : وهذا (٤) المعنى أجود وأولى بتفسير البيت

ولعله استطراد ورد في كلام ابن قديد وأثبتته السيوطي كما هو .
وسأتي استطراد آخر ضمن هذه المسألة .

(١) ت ٢٩١ هـ .

(٢) البيت لمزاحم العقيلي ، كما جاء في فهرس شواهد سيبويه : ١٣٦
ومعجم شواهد العربية ٣٤٣/١ . وجاء في النسخ جميعاً : « تعوض في
موضع بغوض » ، وأثبت « بغوض » كما في الكتاب ٣٥٥/١ ، لأنه
لامعنى لتصحيح ثعلب لرواية البيت إذا قرئ عليه برواية « تعوض » .
والرواية الكاملة للبيت في الكتاب :

فرطن فلا رد لما بت فانقضى ولكن بغوض أن يقال عديم

ورواية الكتاب بتحقيق عبد السلام هارون : « وانقضى » : ٢٩٨/٢ .

(٣) في النسخ جميعاً : « تعوض » ، تحريف ، وانظر الحاشية السابقة .

(٤) في د : « وكذا » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

مِمَّا جَاءَ بِهِ أَصْحَابُنَا (١) ، وَقَدْ عَرَضْتُ كَلَامَهُ فِي ذَلِكَ عَلَى
أَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَّاجِ (٢) فَاسْتَحْسَنَهُ الْجَمَاعَةُ (٣) .

التنازع له شروط (٤) :

الأوَّل (٥) : أَنْ يَتَقَدَّمَ عَامِلَانِ فَأَكْثَرُ وَلَا يَقَعُ بَيْنَ الْمُتَأَخِّرَيْنِ ،
هَكَذَا أَطْلَقَ الْمُتَأَخِّرُونَ وَمَنْهُمْ ابْنُ مَالِكٍ وَعَلَلَّ بَعْلَةً قَاصِرَةً (٥) .
وَشَرَطَ هَذَا الْعَامِلَ أُمُورٌ :

(١) انظر شرح الأعلام للشاهد في حاشية الكتاب : ٣٥٥/١ . وقد ذكر
الأعلام أنه لمزاحم العقيلي .

(٢) ت ٣١١ هـ .

(٣) سقط « الجماعة » من هـ .

(٤) لآزال السيوطي ينقل عن ابن قديد . والكلام هنا لبهاء البدين بن
النجاس على ما رجح عندي . ويقويه أن الشرط الرابع من شروط
التنازع - وسرد بعد قليل - نسب إلى بهاء الدين بن النجاس . انظر
الهمع ١١١/٢ .

(★) في هذا التقسيم نظر ، إذ لم يرد شرط آخر مسبوق بقوله (الثاني)
ليكون الشرط الثاني من شروط التنازع ، وذلك لأن الشروط التالية
من (أحدهما) إلى (الخامس) هي شروط في العامل المشار إليه في
س (٣) من هذه الصفحة . وإننا عددنا أن في الأمر تحريفاً وجعلنا
ما جاء سادساً من شروط العامل ثانياً من شروط التنازع لكان التقسيم
أقرب إلى الحق والصواب ، غير أن قوله في السطر ١٥ من ص ١٤٤ :
« والعاشر هو الشرط الأول » يشعر بأن الاضطراب قائم ، ولعل في
المسألة تحريفاً لم أتهد إلى صوابه .

(٥) في د ، ف : « فآخرة » ، تحريف ، وصوابه عن ل ، هـ .

أحدها : عند بعض الشحاة ، وهو ألا يكون فعل تعجب ،
لأنه جرى مجرى المثل فلا يتصرف فيه بفصل ولا غيره .
وأجازه أبو العباس (١) ومنعه ابن مالك . قال : لكن بشرط
إعمال الثاني كقولك : « ما أحسن وأعقل زيداً » بنصب (زيداً)
ب (أعقل) لا ب (أحسن) لثلاث يلزم فصل ما لا يجوز فصله .
وكذلك (٢) أحسن به وأعقل زيداً بإعمال الثاني ولا تعمل
الأوّل فتقول : وأعقل به (٣) زيد للفصل ، ويجوز على أصل
القرءاء : « أحسن وأعقل زيداً » على أن أصله : أحسن به
ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ، ثم اتصل الضمير
واستتر كما استتر في الثاني في (أسمع بهم وأبصر) (٤)
إلا أن الاستدلال بالأوّل على الثاني أكثر (٥) .

والثاني : ألا يكون حرفاً ، قال ابن عمر (٦) : وجوز
بعضهم التنازع في (لعل) و (عسى) فيقال : « لعل وعسى
زيد أن يخرج » على إعمال الثاني ، و « لعل وعسى زيداً خارج »
على إعمال الأوّل (٧) ، وليس واضحاً ، إذ لا يقال : عسى زيد

(١) هو المبرد .

(٢) في هـ : « وكذا » .

(٣) سقط « به » من هـ ، تحريف .

(٤) مريم : ٣٨/١٩ ، ولم ترد الآية في معاني القرآن ، وانظر البيان
١٢٦/٢ .

(٥) في د ، ل ، ف « أكبر » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٦) ت (٦٤٩ هـ) ، وانظر فهرس التراجم .

(٧) انظر الهمع ١١١/٢ .

خارجاً ، ويلزم منه حذف منصوب عسى . [هـ - ١١٠] .
 الثالث : عند بعض النحويين (١) وهو ألا يكون العامل
 يطلب أكثر من مفعول واحد (٢) .
 الرابع : ألا يكون أحد العاملين مؤكّداً ، فلا تنازع في :

.....

أَتَاكَ أَتَاكَ الْإِحْقَاقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ (٣)

- (١) في هـ : « بعض النحاة أيضاً » .
 (٢) الذي منع التنازع عند عدم تحقيق هذا الشرط الجرمي ، وخالفه الجمهور ، انظر الهمع ١١١/٢ .
 (٣) لم أعرف قائله ، وصدره :

(فزين الى أين النجاء ببغلتني)

وأنشد ابن الشجري والبغدادي هذا البيت : أتاك أتاك اللاحقون
 أحبس أحبس ، الأمالي : ٢٤٣/١ ، والخزانة ٣٥٣/٢ .
 وانفرد الشنقيطي في الدرر ١٤٥/٢ برواية : « النجاة » بدل :
 « النجاء » ، وتبعه محمد عبد الحميد في حاشية أوضح المسالك
 ٢٤/٢ ، ولم أرهما عند غيرهما . وورد البيت أيضاً في : الخصائص
 ١٠٣/٣ ، ١٠٩ ، والأشموني ٣٥٠/١ ، والعيني ٩/٣ ، والهمع
 ١١١/٢ .

والاستشهاد بالبيت على امتناع التنازع فيه لأن (اللاحقون)
 قاعل (أتاك) الأول و (أتاك) الثاني جاء لمجرد التقوية فلا فاعل له ،
 ولو كان البيت من التنازع ل قيل : أتوك أتاك ، أو : أتاك أتوك .
 وما تقدم هو مذهب ابن مالك وبهاء الدين بن النحاس ، وابن أبي
 الربيع ومن جرى مجراهم بعد ذلك كابن الناطم وابن هشام .

الخامس : أن يكونا قد تأخَّرَ عنهما اسمٌ أو أكثرُ هو مطلوبٌ لكلٍّ منهما ، فلو كان مطلوباً لأحدهما فلا تنازع (١) .

السادس : أن تكونَ (٢) المعمولاتُ أقلَّ من مقتضياتِ العواملِ ، فلا تنازُعُ في « ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ الجاهلَ العالمَ » إنَّ جازَ هذا الكلامَ ، لأنَّ كلاً من العاملين قد أخذَ مقتضاهُ .

السابع : أن يكونَ بين العاملين أو العواملِ اتصالٌ بوجهٍ ما .

الثامن : ألاَّ يكونَ المعمولُ (٣) سبباً فلا تنازُعُ في :

• • • • • ٧٢ -

وَعَزَّةٌ مَطُولٌ مُعْتَى غَرِيْمُهُ (٤)

إذا لم يُجْعَلْ (غَرِيْمُهُ) مبتدأً ، وكذا « زيدٌ » قامَ وقَعَدَ أبوهُ » لأَنَّك إن أضْمَرْتَ في أحدهما ضميرَ الأبِ وحدهُ خلا الخبرِ مِنَ الرَّابِطِ أو الأبِ في (٥) الضميرِ فيحتاجُ لضميرين (٦)

(١) مثال امتناع التنازع لكون الاسم مطلوباً لأحد العاملين ورد في الشاهد ٦٥ .

(٢) في هـ : « يكون » ، تصحيف .

(٣) في النسخ جميعاً : « في المعمول » ، تحريف ، وصوابه باسقاط « في » المقحمة .

(٤) سلف في الشاهدين : ٦٦ ، ٦٨ .

(٥) سقط « في » من هـ ، والمراد : « خلا الخبر من الرابط أو خلا الخبر من الأب في الضمير » ذلك لأن الضمير (هو) في قولنا : « زيد قام هو وقعد أبوه » أما أن يعود الى الأب فيغدو خير زيد خالياً من رابط يربطه بزيد ، أو أن يعود الى زيد ، وحينئذ لاينهم منه (الأب) .

(٦) أي : لضميرين يحلان محل (أبوه) المضاف والمضاف اليه .

أحدهما مضاف والآخر مضاف إليه وذلك باطل لا متناع إضافة
الضمير • فبطل كون (غريمها) مرفوعاً على غير الابتداء •

والتاسع : ألا يكون المعمول مضمراً ، شرط ذلك

ابن الحاجب ، وشرحه معروف (١) •

والعاشر : هو الشرط الأول (٢) •

مسألة (٣)

طوبى لمن صدق رسول الله وآمن به [٣٣٢ - ب] ،
وأحب طاعته ورغب فيها ، وأراد الخير (٤) ، وهم به ،
واستطاعه وقدر عليه ، ونسي عمله وذهل عنه ، وخاف
عذاب الله وأشفق منه ، ورجا ثوابه وطمع فيه ، فهذه أفعال
سبعة (٥) متحدة المعاني ، وهي مختلفة بالتعددي واللتزوم ،
فدل على أن الفعل التعددي لا يتميز من غيره بالمعنى •
[هـ - ١١١] •

(١) انظر ص ٢٦٥ س ٢ و ٣ من أسفل المتن •

(٢) انظر ص ٢٧٤ س ٤ •

(٣) لم أر لهذه المسألة علاقة بالتنازع ، والظاهر أنها من الاستطراد الذي
نقله السيوطي من خط ابن قديد كما هو ، ومثله أبيات العافي التي
ستأتي •

(٤) في د ، ل ، ف : « الخوف » ، تحريف وصوابه عن ه •

(٥) في النسخ جميعاً : « ستة » ، تحريف •

بِشْرٍ الْعَافِي (١) يَذْكُرُ حَالَهُ فِي الْمُسْلِمِينَ

قَطَعُ اللَّيَالِي مَعَ الْأَيَّامِ فِي خَلْقٍ

وَالنَّوْمِ تَحْتَ رِوَاقِ الْهَمِّ وَالْقَلْبِ (٢)

أُخْرَى وَأَجْدَرُ لِي مِنْ أَنْ يَقَالَ غَدًا :

أَتَيْتِ التَّمَسُّتُ الْغِنَى مِنْ كَفٍّ مَرْتَرِقٍ (٣)

قَالُوا رَضِيتَ بِذَا قُلْتُ الْقُنُوعُ غِنًى

لَيْسَ الْغِنَى كَثْرَةُ الْأَمْوَالِ وَالْوَرَقِ (٤)

رَضِيتُ بِاللَّهِ فِي عِشْرِي وَفِي يَشْرِي

فَلَسْتُ أَسْلُكُ إِلَّا وَاضِحَ الطَّرِيقِ (٥)

[وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي التَّنَازُعِ أَيْضًا] (٦) :

(١) (١٥٠ - ٢٢٧) هـ ، وانظر فهرس التراجم .

(٢) في خلق : في بلى . وجاء في هـ : « رواق الليل » . والأبيات مع خبرها في تاريخ بغداد : ٦٧/٧ وما بعدها .

(٣) في تاريخ بغداد : « وأعذر » في موضع « وأجدَر » .

(٤) القنوع هنا بمعنى الرضا . والورق : الدراهم المضروبة .

(٥) في تاريخ بغداد : « أوضح » في موضع : « واضح » .

(٦) زيادة من هـ .

٧٣ - طلبت فلم أدرك بوجهي فليتنى

قعدت ولم أبغ الندى بعد سائب (١)

وقد تنازع أربعة عوامل معمولاً واحداً وهو الندى (٢)
فكامل .

قال الشيخ جمال الدين بن هشام : اجتمع في هذا البيت
تنازع بين اثنين ، وتنازع بين ثلاثة ، وتنازع بين أربعة ،
فقد تنازع (طلبت) و (لم أدرك) في (بوجهي) ، وقد تنازعا
و (لم أبغ) في الندى ، وقد تنازع الثلاثة و (قعدت) في
الظرف ، فهذه اتفاقية غريبة . انتهى . ففي قوله « معمولاً واحداً »
وهو (الندى) ظرف ، بل الممول الواحد قوله (بعد) كما
قرره الشيخ [جمال الدين رحمه الله عليه والمسلمين
أجمعين] « (٣)

(١) لم أقف على قائله ، وهو في الأشموني ٣٥٣/١ برواية : « عند سائب » .
الندى : السخاء والكرم . والسائب : الماشي مسرعاً .

(٢) سقط : « وهو الندى » من هـ .

(٣) زيادة من هـ ، وجاء في موضعها في د ، ل ، ف : « رحمه الله تعالى » .

[فوح' الشّذا بمسألة كذا] (١) (٢)

قال الشيخ جمال الدين بن هشام (٢) :

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله
وصحبه وبعد :

فإني لما وقفتُ على كتابِ الشّذا في أحكامِ كذا الأبي حيّان
رحمه الله تعالى رأيته لم يزدْ على أن نَسَخَ (٣) أقوالاً وجدّها (٤) ،
وجَمَعَ عباراتٍ وعدّدّها ، ولم يَتَصَحَّحْ كُلَّ الإفصاح عن
حقيقتها وأقسامها ، ولا يبيّن ما يَعتَمِدُ عليه ممّا أورَدَه مِنْ
أحكامها ، ولا ثَبَّه على ما أجمَعَ عليه أربابُ تلكَ الأقوالِ

(★) تمت معارضة هذه المسألة بالاضافة الى نسخ تحقيق الكتاب بنص
المسألة المخطوط المحفوظ في الظاهرية بدمشق (٣١٤٢/عالم) ،
وبنصها المنشور عن مخطوط ليدن في مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد
(عدد ١٦ نيسان ١٩٦٣) بعناية الدكتور أحمد مطلوب (ص : ٣٦٦ -
٣٩٩) . ورمزت لمخطوط الظاهرية بالرمز (خ) ، وللنص المنشور
في جامعة بغداد بالرمز (ن) .

- (١) زيادة من خ ، ن ، وفي ن قبله : « رسالة ... » .
- (٢) زاد هنا في ه : « رحمة الله عليه » .
- (٣) في ه ، ن : « نسج » ، وليس بالأوجه .
- (٤) في د ، ل ، ف ، ه ، ن : « وحدها » ، تصحيف ؛ وصوابه عن خ .

واكتفوا ، ولا أعربَ عما اختلفوا فيه واقتروا • فرأيتُ أن^١ الناظرَ في ذلك (١) لا يحصلُ منه بعدُ الكدِّ والتَّعبُ إلا على الاضطرابِ والشَّعْب • [١١٢ هـ] فاستخرتُ اللهَ في وضعِ تأليفِ مَهْدَبِ أَيْيُنَ فيه ما أجْمَلُ ، واستثنافِ تصنيفِ مرتَّبِ ، أُورِدَ فيه ما أهْمِلُ وسَمَّيْتُهُ : « فَوْحُ الشَّدَا بِمَسْأَلَةِ كَذَا » ، وباللهِ تعالى أستعين وهو حسي ونعمَ المُعِين ولا حولَ ولا قوَّةَ إلا باللهِ العليِّ العظيم •

وينحصر في خمسةِ فُصول :

الفصل الأول

في ضبطِ مواردِ استعمالِها

اعلم أن^١ ل (كذا) استعمالَيْن :

أحدهما : أن يستعملَ كلُّ من جزأها على أصله ، فيرادُ بالكافِ التشبيهُ ، ود (ذا) الإشارةُ ، ولا يرادُ بمجموعِهما الكنايةُ عن شيء • فهذه بمعزلِ عما نحن فيه ، ذلك كقولك : رأيتُ زيدا فقيراً وعمرأ كذا ، وقولِ الشاعر :

(١) سقط د في ذلك ، من ن •

٧٤ - وَأَسْلَمَنِي الزَّمانُ كَذًا فلا طَرَبٌ ولا أَثَسٌ (١)

ويكون اسمُ الإشارةِ في هذا النوع باقياً على معناه ، يصحُّ أنْ [٣٣٣ - ٢] يسبقهُ حرفُ التنبيه وأن يليه كافُ الخطاب ولامُ البعد ، ألا ترى أنك لو قلتَ في المثال : « » ورأيتُ عمراً هكذا ، و : « كذاك » و : « كذلك » ، وقلتُ في البيت : « وَأَسْلَمَنِي الزَّمانُ هكذا » ، كان مستقيماً !! . إلا أنْ حرفُ التنبيه هنا متقدِّمٌ على الكاف كما أريتُكَ ، وإكنا القاعدةُ فيه مع سائرِ حروفِ الجرِّ أن يتأخَّرَ عنها كقولك : (بهذا) أو (٢) (لهذا) ، إلا في هذا الموضع خاصَّةً قال أبو الطيّب :

٧٥ - ذِي الْمَعَالِي فَلْيَعْلَوْنَ مَنْ تَعَالَى

هكذا هكذا وإلا فلا (٣)

(١) لم أعرفَ قائله ، وهو في المغني ٢٠٤ ، وشرح أبياته للبغدادي :

١٦٧/٤ ، أسلمه : خذله . قال البغدادي : « وكون (كذا) في البيت

على الأصل غير واضح ، لأنه ليس في الكلام مشبه ، ولا يعرف البيت

الذي قبله حتى يعرف المشبه » . وفي قوله وجه حق .

(٢) في د ، ل ، ف ، هـ ، ن ، و ، وأثبت ما في خ ؛ وهو (وجه) .

(٣) للمتنبّي ، والبيت من مطلع قصيدة له في مديح سيف الدولة ، وهو في

ديوانه بشرح البرقوقى ٢٥٤/٣ . ذي : اسم إشارة للمؤنث .

و « هكذا » : أي هكذا المعالي .

والثاني: أن يخرجَ كلٌّ من الجزأين عن أصله ويستعملَ
المجموعَ كنايةً .

وهذه على ضربين :

أحدهما : أن تكونَ كنايةٌ عن غيرِ عددٍ ، كقولك :
« مررتُ بدارٍ كذا » (١) . واعتقادي في هذه أنها إنما يتكلمُ
بها مَنْ يخبرُ عن غيره ، وأنها تكونُ من كلامه لا من كلامِ
المخبرِ عنه ، هذا الذي شهد به الاستقراءُ وقضى به الذوقُ الصحيحُ ،
فلا يقولُ أحدٌ ابتداءً « مررتُ بدارٍ كذا » ولا « بدارٍ كذا
وكذا » بل يقولُ : « بالدارِ الفلانية » ، ويقولُ مَنْ يخبرُ
عنه (٢) قالَ فلانٌ مررتُ بدارٍ كذا ، أو : بدارٍ كذا وكذا
[هـ - ١١٣] ، وذلك لنسيانِ (٣) اعتري (٤) المخبرِ أو لغيرِ ذلك .

(١)

في د ، ل ، ف ، هـ : « مررتُ بذا وكذا » ، وفي ن : « بذا كذا » ،
وكلاهما تحريفٌ ، ولعل الأشبهُ بالصواب ما أثبت عن جدول الخطأ
والصواب في هـ ، وكان الأجدرُ بنشرِ هـ أن يشيرَ إلى هذا التحريفِ
في حواشيها ، وذلك حتى لا يفهم أن ذلك من أخطاء الطباعة وليس
منها ، وتكرر مثل هذا التصرف في هـ .

(٢) الهاء تعود على القائل : مررت بالدار الفلانية .

(٣) في د ، ل ، ن ، ف ، خ : « لشان » ، ولعل الأشبهُ بالصواب ما أثبت عن
جدول الخطأ والصواب في هـ ، وانظر ح ١ .

(٤) في موضع « اعتري » بياض في خ .

ومنه ما جاء في حديث الحساب - أعاذنا الله من سوء فيه - :
« أتذكركم يوم كذا [وكذا] (١) فعلت فيه كذا وكذا » (٢) .
وقول من قال : « أما بمكان كذا وكذا وجذ » (٣) إنما الكناية
فيه من كلام من حكى عن غيره ، ألا ترى أنهم حكوا أنه
قيل له في الجواب : بلى وجذا (٤) ولو كان السائل كانياً (٥)
لم يعلم مراده ، ولم تقبَح إجابته بالتعيين ، ودعى أن
المسؤول علم ما كني عنه (٦) على خلاف الأصل والظاهر .
وغلط جماعة فجعلوا من هذا القسم قوله :

(١) زيادة عن ه ، ن .

(٢) جاء في صحيح مسلم عن أبي ذر لفظ : « ... فيقال : عملت يوم
كذا وكذا كذا وكذا ، وعملت يوم كذا وكذا كذا وكذا ، فيقول
نعم » شرح النووي ٤٧/٣ .

(٣) في د ، ل ، ف : « وجد » ، وفي ه : « وحد » ، وكلاهما تصحيف ،
وصوابه عن خ ، ن . والوجد : نقرة في الجبل يجتمع فيها الماء ،
وجمعها : وجاذ ككلاب . وقد حكى سيبويه هذا المثال في الكتاب :
١٢٩/١ .

(٤) في د ، ل ، ف : « وحادا » ، تصحيف ، وصوابه عن ه ، خ : ن .
والتقدير عند سيبويه : « أعرف بها وجاذ » ، الكتاب ١٢٩/١ .

(٥) في ن : « كافياً » ، تعريف .

(٦) في ه ، ن : « به » ، تعريف .

٧٦ - وَأَسَلَمَنِي الزَّمَانُ كَذَا

(١)

والحق أن ذلك ليس من الكناية في شيء وقد مضى .

الضرب الثاني : - وهو الغالب - أن يُكنى بها عن عدد مجهول الجنس والمقدار .

وهذه والتي قبلها مركبتان من شيئين : أحدهما الكاف ، والظاهر أنهما الكاف الحرفية المفيدة للتشبيه ، لأنهما القسم الغالب من أقسام الكاف كما ركبوها مع (أن) في (كأن) (٢) نحو قولك « كأن زيدا أسد » . والثاني : (ذا) التي للإشارة كما ركبوها مع (حب) في (حبذا) ومع (ما) في نحو : ماذا صنعت ، في أحد التقادير . ولا يحكم على (ذا) بأنها في موضع جر ، ولا على الكاف بأنها متعلقة بشيء ، ولا بأن فيها معنى التشبيه ، وإن كان باقياً بعد التركيب في (كأن) ، إلا أنه لا معنى له هنا ، فلا وجه لتكلف (٤) ادعائه (٥) لأن التركيب كثيراً ما يُزيل معنى المفردَيْن ، ويحدث بمجموعهما (٦) معنى

(١) سلف في الشاهد ٧٤ .

(٢) زاد هنا في ن « في » .

(٣) زاد هنا في هـ : « نحو » .

(٤) في د وسائر النسخ عدا خ : « لتكلف » ، والأصح ما أثبتته عنها .

(٥) في خ : « أعادته » ، تحريف .

(٦) في هـ ن : « مجموعهما » ، وفي خ : « لمجموعهما » .

لم يكن ، ويحكم على مجموع الكلمتين بأنه في موضع رفع أو نصب أو جر بحسب العوامل الداخلة عليها . ويدل على أن الأمر كذلك أمور :

أحدها : أن (ذا) لا تؤثر لتأنيث تمييزها ، تقول له : « عندي كذا وكذا أمة » [٣٢٣ - ب] ولا تقول : « كذا وكذا » .

والثاني (١) : أنها لا تتبع بتابع ، لا يقولون : « كذا نفسه رجلاً » . [هـ - ١١٤] .

الثالث أنهم قالوا : « إن كذا وكذا مالك » برفع المال (٢) ، ذكره أبو الحسن (٣) في المسائل .

الرابع : أنهم قالوا : « حسبي بكذا » فأدخلوا عليها (٤) الجار . ذكره أبو الحسن أيضاً .

الخامس : أنهم يقولون : « كذا وكذا درهما » مع أنهم لا يتركبون ثلاثة أشياء ، فما ظنك بأربعة ؟ فلو أن

(١) في ن : « الثاني » .

(٢) يمنع بهذا أن تكون « كذا » جارا ومجرورا ، لأن اسم ان لا يكون جارا ومجرورا .

(٣) أي الألفاظ الاوسط .

(٤) في هـ : « عليه » ، تحريف .

(كذا) [قد] (١) صارت بمنزلة الشيء الواحد لم يسغ ذلك .
 وذهب جماعة من النحويين إلى أن الكاف و (ذا) كلمتان
 باقيتان على أصلهما من غير تركيب .
 ثم اختلفوا على أقوال :

أحدها : أن الكاف حرف تشبيه ، وأن معنى التشبيه باق .
 وهذا ظاهر قول سيويه والخليل وصريح قول الصفار (٢) .
 بيان الأول (٣) : أن سيويه قال : « صار (ذا) (٤)
 بمنزلة التنوين لأن المجرور بمنزلة التنوين » (٥) ، « وقال
 الخليل : كأنتهم قالوا له كالعدد درهما . فهذا تمثيل وإن لم
 يتكلم به . وإنما تجيء الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها
 بمنزلة شيء واحد » (٦) . انتهى .

وبيان الثاني : أن الصفار لما رده على من جواز (٧) « كذا
 درهم » ، بالخفض ، بأن أسماء الإشارة لا تضاف ، اعترض

(١) زيادة من ه ، خ ، ن .

(٢) انظر فهرس التراجم .

(٣) في ن : « ذلك » .

(٤) في ه : « ذلك » . تحريف .

(٥) القول السابق نقل بالمعنى ، انظر الكتاب ٢٩٨/١ .

(٦) الكتاب : ٢٩٨/١ .

(٧) في ه : « على جواز » .

على نفسه بأنَّ معنى الكافِ والإشارةِ قد زالَ ، وأجابَ بأنَّ المتكلمَ لا بدَّ أن يقدِّرَ في نفسه عدداً ما (١) وحيثُ يقولُ (٢) : « له عددٌ مثلُ هذا العدد » .

الثاني : أنَّ الكافَ اسمٌ بمنزلةِ (مثل) . قالَ ابنُ أبي الرِّبيع (٣) : « يظهَرُ لي أنَّ الكافَ اسمٌ بمنزلةِ (مثل) في قولك : « لي مثله رجلاً » . قالَ : والأصلُ أن يقالَ : حيث يكون هناك مشارٌ إليه يساويه ما عندك في العدد .

فالأصلُ : له عندي مثلُ ذا من العدد ، ثمَّ جيءَ برجلٍ تفسيراً لمثل كما قالوا : « مثلكَ عالماً » .

الثالث : أنَّها اسمٌ ، و (٤) لا معنى للتشبيهِ فيها ، قاله أبو طالب (٥) العبدي ، قال : الكافُ في نحو « له عندي كذا درهمًا » ، اسمٌ في موضع رفعٍ بالابتداء (٦) ، ثمَّ [هـ - ١١٥] اعترضَ على نفسه بأنَّ أبا عليٍّ ذكرَ أنَّ الكافَ إذا تكونَ اسماً بشرطين :

- (١) في د ، ل ، ف ، ه ، ن : « لها » ، والأشبه بالصواب عن خ .
- (٢) في ن : « تقول » ، تصحيف .
- (٣) انظر فهرس التراجم .
- (٤) زاد هنا في ه ، ن : « لكن » .
- (٥) في ه ، ن : « أبو الطيب » ، تحريف . وانظر فهرس التراجم .
- (٦) في د ، ل ، ف ، ه : « هذا الابتداء » ، تحريف ؛ وصوابه عن خ : ن .

أحدهما : أن يكونَ ذلك في الشعر .

الثاني : أن يتعيَّنَ الموضعُ لذلك (١) ، كما في قولِ الأعشى :

٧٧ - أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ

كالطعن يذهب فيه الزيت والفصل (٢)

أرادَ : مثلُ الطعنِ ، لأنَّ الكلامَ شعرٌ ، و(يَنْهَى) فعلٌ
لا بدَّ له مِنْ فاعلٍ ، فأجابَ (٣) بأنَّ (٤) ذلك في الكاف المفيدة
للشئيه ، وهي في (كذا) إكَّما جاءت كالمركبة مع (ذا) ، بدليل

(١) في د ، ل ، ف : « وكذلك » ، وفي ه ، ن : « كذلك » ، والأول ظاهر
التحريف ، والأشبه بالصواب عن خ .

(٢) ديوان الأعشى بتحقيق محمد محمد حسين ٦٣ ، وورد منسوباً إليه في :
الايضاح العضدي ٢٦٠ ، وسر الصناعة ٢٨٣/١ ، وأمالى ابن الشجري
٢٨٦/٢ ، وشرح المفصل ٤٣/٨ ، والعيني ٢٩١/٣ ، والخزانة
١٣٢/٤ ، والدرر ٢٩/٢ . وورد من غير نسبة في : المقتضب ١٤١/٤ ،
والخصائص ٣٦٨/٢ ، والأبيات المشككة للفارقي ١١٥ ، وابن الشجري
٢٢٩/٢ ، وأحاجي الزمخشري ٥٩ ، والهمع ٣١/٢ . ورواية سر
الصناعة والأحاجي وشرح المفصل : « هل تنتهون . . . » ، إلا أنه في
الأحاجي : « ينتهون » ، ورواية الخزانة : « لا ينتهون » . وروي في
الفارقي وابن الشجري ، والخزانة : « كالطعن يهلك . . . » .
والقتل : هي قتل الجراحة المدسمة بالزيت . والاستشهاد بالبيت على
مجيء الكاف اسماً لضرورة الشعر ، لأن الفاعل لا يحذف .

(٣) أي العبدى .

(٤) في د ، ل ، ف : « ان » ، ولعل الأشبه بالصواب ما جاء في : خ ، ه ، ن .

أنه الواو قد تسقط (١) فتركب (٢) مع مثلها • وإذا كان كذلك وفارقتها لم يمنع أن تكون مرفوعة بالابتداء •

والرابع : أنها محتملة للحريفة والاسميّة ، قاله أبو البقاء (٣) في شرح الإيضاح (٤) ، قال : إذا قيل « له عِنْدِي كَذَا دِرْهَمًا » فكذلك في موضع الصّفة لمبتدأ محذوف ، أي : شيء كالعدد • أو الكاف اسم مبتدأ كـ (مثل) •

قال : فإذا جعلت الكاف حرفاً لم تحسّج إلى أن تتعلق بشيء ، لأنّ التركيب غير حكّمها كما في (كأن) ، فإنّها قبل أن تتقدّم كانت متعلّقة [٣٢٤ - آ] بمحذوف ، وهي الآن غير متعلّقة بشيء •

الخامس : أنّ الكاف حرف جرّ زائد • وهو قول ابن عصفور • قال : « ولا معنى للتشبيه في هذا الكلام فالكاف زائدة كزيادتها في قولهم : « فلان كذي الهيئة » أي ذو الهيئة ، إلا أنّها زائدة لازمة كلزوم (ما) في [إذا] (٥) • و (ذا) مجرورة بالجارّ الزائد كانجرار (أي) بالكاف الزائدة في قوله تعالى (وكأين من

(١) في د ، ل ، ف ، هـ ، ن : « سقط » ، تحريف ؛ وصوابه عن خ •

(٢) في د ، ل ، ف ، هـ ، ن : « فتركت » ، تحريف ؛ وصوابه عن خ •

(٣) هو العكبري : عبد الله بن الحسين •

(٤) ذكره بروكلمان في الترجمة العربية ١٧٤/٥ •

(٥) في د ، ل ، ف ، هـ : « إذا ما » ، وفي خ : « ابشرا ما » ، وفي ن :

« اينما » ، وكلها تحريف ، ولعل الصواب ما أثبت ، لأن تجرد (إذا)

عن (ما) يخرجها عن الشرطية ، ف (ما) فيها زائدة لازمة •

قربة ٠٠٠ (١) ، ألا ترى أن معناها كمعنى (كم) وليس فيها معنى تشبيه . وإذا ثبت أنها زائدة لم تكن متعلقة بشيء » (٢) .
وليس (٣) ما قاله بلازم ، لأننا لا نسلّم أن عدم معنى التشبيه هنا لزيادة الكاف ، بل لما ذكرنا من تركيبها مع (ذا) وأنه صار للمجموع بالتركيب معنى آخر ، وقد أقمنا الدليل عليه فيما مضى (٤) .
ثم دعوى التركيب وإن كانت كدعوى الزيادة في أنها خلاف الأصل ، لكنّها أقرب فكان اعتبارها أولى .

الفصل الثاني

في كيفية اللفظ بها وبتميزها (٥)

أما اللفظ بها ، فالمسموع في المكنيّ (٦) بها من غير عدد الأفراد والعطف [هـ - ١١٦] نحو : « مررت بمكان كذا وبمكان كذا وكذا (٧) » . وفي المكنيّ (٦) بها عن عدد العطف لا غير . وكذا مثل بها سيبويه والأخفش والأئمة . وقال (٨) الشاعر :

(١) ورد هذا اللفظ في الحج ٤٨/٢٢ ، والطلاق ٨/٦٥ ، ومحمد ١٣/٤٧ .

(٢) الظاهر أن كلام ابن عصفور انتهى هنا .

(٣) في د ، ل ، ف ، هـ ، ن : « فليس » ، وأثبت الأوجه عن خ .

(٤) انظر كلام ابن هشام : ص ١٤٩ السطر ٧ وما بعده .

(٥) في هـ ، خ ، ن : « وتميزها » .

(٦) في هـ ، ن : « الكنى » ، تحريف .

(٧) سقط « وكذا » من خ ، وفي هـ : « كذا » باسقاط الواو .

(٨) في هـ : « وقول الشاعر » ، تحريف . وسقطت واو « وقال » من خ .

٧٨ - عِدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بَوَّسَاكَ ذَاكِراً

كُذِّا وكُذِّا الطُّفَّا بِهِ ، نَسِي (١) الْجَهْدُ (٢)

وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِأَتَّهَمَ لَمْ يَقُولُوا « كُذِّا دَرَهْمًا » (٣) ،
ولا « كُذِّا كُذِّا (٤) دَرَهْمًا » ابنُ خَرُوفٍ وَذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ
ذَلِكَ مَسْمُوعٌ وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ وَسَيَأْتِي فَقُلْ كَلَامُهُمَا يَعْدُ .
وَأَمَّا اللَّفْظُ بِتَمْيِيزِهَا (٥) فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ أَبَدًا ، وَهَذَا قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ وَهُوَ
الصَّوَابُ بِدَلِيلَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ الْمَسْمُوعُ كَقَوْلِهِ :

-
- (١) فِي هـ : وَنَسِيَ ، كُذَّا ، تَحْرِيفٌ .
(٢) لَمْ أَعْرِفْ قَائِلَهُ ، وَهُوَ فِي الْمَغْنِيِّ ٢٠٥ ، وَالْعَيْنِيِّ ٤٩٧/٤ ، وَالْمَعْمَرِ ٢١٣/١ ، وَشَرَحَ أَبْيَاتُ الْمَغْنِيِّ لِلْبَغْدَادِيِّ ٤/١٦٩ ، وَالْأَشْبَهُ بِالصَّوَابِ ٢٠٥ .
وَنَسِيَ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى النِّسْيَانِ أَوْ بِمَعْنَى التَّرْكِ .
وَالِاسْتِشْهَادُ بِالْبَيْتِ عَلَى أَنَّ (كُذَّا) إِذَا كَانَتْ كُنَايَةً عَنِ الْعَدَدِ فَلَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا مَكْرَرَةً بِالْعَطْفِ .
(٣) جَاءَ هُنَا فِي د ، ل ، ف ، هـ ، ن : « بِتَمْيِيزِهَا » : وَلَمْ تَرِدْ فِي خ ؛ وَلَا فِيمَا .
نَقَلَهُ ابْنُ هِشَامٍ عَنْ ابْنِ خُرُوفٍ فِي الْمَغْنِيِّ ٢٠٥ . وَالْأَشْبَهُ بِالصَّوَابِ اسْقَاطُهَا .
(٤) فِي د ، ل ، ف « كُذَّا وَكُذَّا » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ هـ ، خ ؛ ن ؛
وَالْمَغْنِيِّ ٢٠٥ .
(٥) سَقَطَ « بِتَمْيِيزِهَا » مِنْ خ . تَحْرِيفٌ .

كَذَا وكَذَا لُطْفًا بِهِ نَسِيَّ الْجُهْدُ (١)

والثاني : القياس ، وذلك من وجوه :

أحدها : أنَّ الخفضَ إمَّا بالكاف ، على أنَّها حرفُ جرٍّ ، أو على أنَّها اسمٌ مضاف ، أو بإضافة (ذا) . ولا سبيلَ إلى شيءٍ من ذلك ، لأنَّ (ذا) معمولةٌ للكاف (٢) ، وحرفُ الجرِّ لا يخفضُ شيئين ، والاسمُ لا يضافُ مرتين ، ومن ثمَّ وجب نصبُ التمييز في نحو « ما في السماء موضعُ (٣) راحةٍ سحاباً » . وأسماءُ الإشارة لا تُضاف ، لأنَّها ملازمةٌ للتعريف ، والتمييزُ فِكْرَةٌ ، والقاعدةُ أن تضافَ الشُّكْرَةُ للمعرفة لا العكس .

والثاني (٤) : أنَّ الكافَ لما دَخَلَتْ على (ذا) وصارتا كنايةً عن العدَدِ صارتا كذلك بمنزلةِ (بريد) إذا سُمِّيَ بِهِ . و (بريد) وأمثاله إذا سُمِّيَ بِهِ لا تجوز (٥) إضافتهُ لأنَّه مُحْكِيٌّ والمُحْكِي لا يضاف .

والثالث : أن الكلمةَ أشبهتْ بالتركيب (أَحَدَ عَشَرَ) وأخواته ، وذلك لا يضاف كراهةُ الطول فكذلك هذا .

-
- (١) سلف في الشاهد ٧٨ ، واعتمد ما جاء في الحاشية ١ من الصفحة السابقة .
 (٢) في هـ ، خ : د معمولة الكاف .
 (٣) في هـ ، ن : « قدر راحة » ، والذي في الكتاب : « ما في السماء موضع كف سحاباً » . انظر : ٢٩٨/١ .
 (٤) سقطت الواو من هـ ، خ ، ن .
 (٥) في هـ ، ن : « يجوز » .

القول الثاني : أنه جائز الخفض بشرط ألا يكون تكراراً (١) ، ولا عطف ، فتقول : « كذا درهم » ، و « كذا أثواب » (٢) . ولا تقول « كذا كذا درهم » ، ولا « كذا وكذا » [هـ - ١١٧] درهم ، قاله الكوفيون [٣٣٤ - ب] ومن وافقهم ، وشبهتهم في ذلك حمل كناية العدد على صريحه ، وقد ذكرنا ما يردّه هذا القياس .

وقال ابن إياز : (٣) يجوز الجرّ من وجهين :

أحدهما : إجراء (كذا) مجرى [كم] (٤) ، الخبريّة .

والثاني أن الكلمتين رُكبتا وصارتا كلمة واحدة ، يعني : فالمضاف المجموع لا اسم الإشارة فقط . والمحذور (٥) إنما يلزم على القول بأن المضاف اسم الإشارة (٦) .

والثالث : أنه جائز الخفض والرفع . وهذا خطأ أيضاً لأنه غير مسموع ، ولا يقتضيه القياس ، فإن « كذا وكذا درهماً » من باب « خمسة عشر درهماً » لا من باب « رطل » (٧) زيتاً فافهمه .

(١) في د ، ل ، ف : « تكراراً » ، تعريف ، وصوابه عن ه ، خ ؛ ن .

(٢) في د ، ل ، ف ، ه ؛ ن : « له الأثواب » ؛ تعريف وصوابه عن خ .

(٣) الحسين بن بدر . وانظر فهرس التراجم .

(٤) زيادة من خ ، ه ، ن .

(٥) في د ، ل ، ف ، ن : « والمجرور » ، تعريف ، وصوابه عن خ ؛ ه .

(٦) في د ، ل ، ف : « للإشارة » ، وهو تعريف ، وصوابه عن ه ، خ ؛ ن .

(٧) في خ : « رطلا » ، تعريف .

الفصل الثالث

في إعرابها

والذي يظهر لي أنه مبني على الخلاف في حقيقتها ، فإذا قيل « له عندي كذا وكذا درهما » فإن قيل بالتركيب فمجموع (كذا) مبتدأ خبره الجار والمجرور ، والظرف متعلق به ، والظرف يعمل في الظرف إذا كان متعلقاً بمحذوف ، لوقوعه موقع ما يعمل نحو : « أكلت يوم لك ثوب » . وإن قيل لا تركيب ، فإن قيل : الكاف (١) اسم فهي المبتدأ ، وإن قيل حرف فالجار والمجرور صفة موصوف (٢) محذوف أي : له عندي عدد كذا وكذا درهما .

وقال ركن الدين الاسترأبادي (٣) في شرح كافية ابن الحاجب : « الغالب في تمييز كذا أن يكون منصوباً ، لأنها بمنزلة (ملئوه) في قولك : « لي ملئوه عسلاً » . ويجوز كونه مجروراً بإضافة (كذا) إليه على تنزيلها منزلة ثلاثة ، ومائة ، وأن يكون مرفوعاً فإذا قيل : « له عندي كذا درهم » ف (له) خير مقدم ، و (درهم) مبتدأ مؤخر ، وكذا حال (هكذا) . قالوا : وفيه نظر والأولى عندي أن يكون [كذا] (٤) مبتدأ ، و (درهم) بدلاً أو عطف بيان ، و (له) خبر ، و (عندي) ظرف له انتهى . وقد مضى أن الصحيح امتناع الرفع والجر .

(١) في هـ ، ن : « للكاف » ، تعريف .

(٢) في خ : « لموصوف » .

(٣) توهم د . أحمد مطلوب أنه الرضي الأسترأبادي ، والصحيح أنه الحسن بن محمد ركن الدين الأسترأبادي ، وشرح الكافية

أيضاً ، وانظر فهرس التراجم .

(٤) زيادة من خ .

الفصل الرابع

في بيان معناها عند النحويين :

وفي ذلك أقوال :

أحدها : لابن مالك ، وهو أنّها للتكثير بمنزلة [هـ - ١١٨]
(كم) الخبريّة وتابعه على ذلك ابنه (١) في شرحه لخلاصته
ومتقضى قولهما هذا أنّها لا يكتفى بها عمّا نقص عن الأحّد
عشر لأثّه عدد قليل (٢) .

الثاني : أنّها للعدد مطلقاً قليلاً كان أو كثيراً ، وهو قول
سيبويه والخليل ومن تابعهما واختاره ابن خروف .

وممن نقل ذلك عن سيبويه الأستاذ أبو بكر بن طاهر (٣) ،
وذلك ظاهر من كلامه ، فإنّه قال : هذا باب ما جرى مجرى
(كم) في الاستفهام ، وذلك قولك « له كذا وكذا درهماً » ،
وهو مبهم من الأشياء بمنزلة (كم) ، وهو كناية للعدد ، صار
ذا بمنزلة التنوين (٤) . وقال الخليل : « كأثّم قالوا : له كالعدد
درهماً » (٥) .

الثالث : أنّها بمنزلة ما استعملت استعماله من الأعداد

(١) هو محمد بن محمد بن عبد الله .

(٢) انظر شرح الخلاصة لابن الناظم ٢٩٢ .

(٣) هو محمد بن أحمد بن طاهر . وانظر فهرس التراجم .

(٤) زاد هنا في خ : « لأن المجرور بمنزلة التنوين » .

(٥) الكتاب ٢٩٨/١ .

الصريحة فيقال : « له كذا دراهم » فتكون للثلاثة فما فوقها إلى العشرة ، و « ٠٠٠٠ كذا كذا درهما » فتكون للأحد عشر فما فوقها إلى التسعة (١) عشر [٣٣٥ ب] و « ٠٠٠ كذا درهما » فتكون للعشرين وأخواتها من العقود إلى التسعين ، و « كذا وكذا درهما » ، فتكون للأحد وعشرين (٢) وما فوقها من الأعداد المتعاطفة إلى التسعة والتسعين (٣) ، و « كذا درهم » فيكون للمائة ولألف وما فوقهما . فإذا أقرّ مقرّ بكلام فيه (كذا) ألزمناه بالمتيقّن ، وهو أوّل مرتبة من المراتب المشروحة (٤) ، وحلّقناه في الباقي . وهذا قول الكوفيّين وتبعهم جماعة منهم ابن معط (٥) في فصوله (٦) .

الرابع : أن الأمر كما قالوا [إلا] (٧) في مسألتي الإضافة فإنّهما متّنعان لما قدّمنا من التعليل ، فإن أردت العدد القليل أو المائة أو الألف وما فوقهما قلت : « كذا من الدراهم » ، ويقدّر عند أهل هذا القول الفرق بين العدد القليل والمائة

(١) في هـ : « السبعة عشر » ، تحريف .

(٢) في هـ : « وتسعين » ، تحريف .

(٣) في د ، ل ، ف : « إلى التسعة والعشرين » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ، خ ، ن .

(٤) وهي من الثلاثة إلى العشرة .

(٥) انظر فهرس التراجم .

(٦) انظر الفصول لابن معط : ٢٤٤ .

(٧) زيادة من هـ ، خ ، ن .

والألف لأن (من) إنما تدخل على العدد المجموع المَعْرِف ،
 تقول : « عشرون من الدراهم » ولا يجوز (١) « عشرون
 من دراهم » وهذا قول المبرّد والأخفش وابن كيسان
 والسيّراني . وبه قال الشكّوين (٢) وابن عصفور والصفّار (٣) .
 والذي [ه : ١١٩] جرّأهم على القول بذلك أبو محمّد بن
 السيّد (٤) ، فإنّه حكى اتفاق البصريّين والكوفيّين على ذلك ،
 وأنّ الخلاف إنّما هو في جواز الخفض ، نحو : كذا درهم ، وكذا
 دراهم . والبصريّون يمنعون والكوفيّون يجيزون . وفي
 كلام أبي البقاء في شرح الإيضاح ما هو أبلغ من هذا ، فإنّه
 قال : « وذَهَبَ معظم النحويّين وأصحاب الرأي إلى أنّ من
 قال : « كذا درهما » ، لم يَمَعْشَرْ عشرون درهماً ، لأنّك لم تكرّر
 العدّد ، ولم تعطِفْ عليه ، ولم تُصِفْهُ لتسميزه (٥) ، فحُمِلَ
 على أوّل عدّد حاله ذلك فإن جرّرت الدرهم ، فقد حمّله
 النحويّون وأصحاب الرأي على (مائة) انتهى . فنقل الجرّ
 عن التّحويّين ، ونقل إجراء (كذا) مجرى العدّد الصّريح
 في حالة نصب التّمييز عن معظم التّحويّين .

الخامس : أنّ الأمر كما قال الكوفيّون في « كذا كذا

(١) زاد هنا في ن : « عشرون من الدراهم ولا » .

(٢) انظر فهرس التراجم .

(٣) انظر فهرس التراجم : القاسم بن علي بن محمد .

(٤) انظر فهرس التراجم .

(٥) في خ ، ه : « لتمييز » .

درْهَمًا» وفي « كَذَّ دِرْهَمٍ » خاصة • قاله الأستاذ أبو بكر
ابن طاهر • فهذا ما بلغنا من الأقوال •

فأما قول ابن مالك فكان الذي دعاه إليه أن سيويه
سبَّها بـ (كم) الاستفهامية ، وهي بمنزلة (١) الأَحدَ عَشَرَ
وأخواتها وليس هذا بشيء ، [الأَئْها] (٢) إنما سبَّهَتْ بِها في نصب
التمييز لا في المعنى ، ألا ترى أنها ليست للاستفهام كما أن (كم) للاستفهام !
ثم إنَّ (كم) نَفْسُها بمنزلة الأَحدَ عَشَرَ ، ولا تختص
بالعدَدِ الكثير بدليل أَتَكَ تقولُ : « كم عبداً ملكت » ،
فيصحُّ بالواحد (٣) فَمَا فوقه •

وأما قول سيويه والمحقِّقين فوجهه أَتَها كلمةٌ مَبْهَمَةٌ
كما أنَّ (كم) كلمةٌ مَبْهَمَةٌ فكما أَتَكَ لو قُلْتَ : كم كم
عبداً مَلَكَتْ [أ] و (٤) : « كم وكم عبداً مَلَكَتْ » أو غيرَ
ذلك لم تقتضِ مساواة ما شابهته من [٣٣٥ - ب] العدَدِ
الصَّريح ، فكذا (كَذَا) (٥) •

وأما قول الكوفيَّين ومن وافقهم فمردودٌ من جهاتٍ :
أَحدُها : أَتَها قولٌ بلا دليل ، وإِنَّمَا هو مجردٌ قياسٍ في
اللغة • وذكر ابنُ إِيَّاز (٦) أنَّ البستيَّ (٦) ذَكَرَ في تعليقه أنَّ

(١) في هـ ، ن : « منزلة » ، تعريف •

(٢) زيادة من هـ ، خ ، ن •

(٣) في هـ : « الواحد » •

(٤) زيادة عن سائر النسخ ، وسقطت من •

(٥) في ن : « بكذا كذا » ، تعريف •

(٦) انظر فهرس التراجم •

أبا الفتح سألَ أبا عليَّ عن قولِهِم : إنَّ « كذا كذا درهماً »
يُحْمَلُ على « أَحَدٍ عَشَرَ درهماً » ، و « كذا وكذا درهماً »
يُحْمَلُ على أَحَدٍ وَعِشْرِينَ ، و « كذا درهماً » يُحْمَلُ على مائةٍ ،
قال : « كذا وكذا وكذا درهماً » يُحْمَلُ على مائةٍ وَأَحَدٍ
وعِشْرِينَ [هـ : ١٢٠] درهماً فقال أبو عليَّ : هذا من استخراج
الفتَّهَاء وليسَ هوَ في النَّحو ، إثمًا (كذا) بمنزلةِ عددٍ مُنَوَّنٍ
والجرُّ خطأ .

الثاني : أنَّ النَّاسَ اختلفوا فقال ابنُ خروف : إنَّ العربَ لم
يقولوا « كذا كذا درهماً » ، ولا « كذا درهماً » ولا « كذا دراهم » ،
لا بالإضافة ولا بالنَّصب . وعلى هذا فالحكمُ على هذه الألفاظ بما
ذَكَرُوا باطلٌ لأنَّه حكمٌ على ما لا يَتَكَلَّمُ به فأينَ معناه ؟ . وقال
ابنُ مالك في التسهيل « وَقُلَّ ورودُ (١) (كذا) مفرداً أو (٢)
مُكْرَراً بيلاً واو » (٣) ، فَأُثِّبَتْ ورودُ هذينِ مِنْ خِلَافِهِمْ .
والمثبِتُ مُتَقَدِّمٌ على النَّافي ، [ولكن] (٤) لَمَّا قُلَّ استعمالُ
هذينِ مع أنَّ الحاجةَ التي دَعَتْ إلى الكنايةِ عَنِ العددِ المعطوفِ
والمعطوفِ عليه داعيةٌ إلى الكنايةِ عن غيره مِنَ الأعدادِ دلَّ على أنَّ
قولَكَ « كذا وكذا » لا يَخْتَصُّ بالعددِ المعطوفِ و (٥) المعطوفِ
عليه .

(١) في النسخ جميعاً : « وقد ورد » ، وهو تحريف ، وصوابه عن التسهيل

(٢) في النسخ جميعاً : « و » ، وأثبت « أو » عن التسهيل .

(٣) التسهيل لابن مالك ص ١٢٥ .

(٤) زيادة من هـ ، خ .

(٥) سقط : « المعطوف و » من هـ ، تحريف .

والثالث: أَتَى سَمِعَ «أَمَّا بِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا وَجَدَ» (١)
وذلك دليلٌ على أَنَّهَا لم تَرِدْ بِهَا مَعْطُوفٌ وَمَعْطُوفٌ عَلَيْهِ .

والرابع: أَنَّ موافقةَ العددِ المَبْهَمِ للعددِ الصَّرِيحِ فِي طَرِيقَتِهِ فِي التَّمْيِيزِ وَغَيْرِهِ لَا يَقْتَضِي تَسَاوِيَهُمَا فِي الْمَعْنَى بِدَلِيلِ (كَمْ) الاستفهاميةِ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : « كَمْ دِرْهَمًا لَكَ » وتَقُولُ : « كَمْ وَكَمْ دِرْهَمًا لَكَ » أَوْ تَسْقِطُ الْوَاوَ فَيَجَابُ بِجَمِيعِ الْأَعْدَادِ فِي كُلِّ مِنْ هَذِهِ الصُّوَرِ .

الخامس : أَنَّ إِيْجَازَ « كَذَا دِرْهَمٍ » وَ « كَذَا دِرْهَمٍ » (٢)
بَاطِلٌ بِمَا قَدْ مَنَاهُ . وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ خَفَضَ بِالْإِضَافَةِ وَأَنَّ مَعْنَى الْإِشَارَةِ قَدْ زَالَ . وَأَجَابَ الصَّفَّارُ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِ (كَذَا) لَا بُدَّ أَنْ يَقْدَرَ فِي نَفْسِهِ عِدْدًا مَا ، وَحِينَئِذٍ تَقُولُ : « لَهُ عِدَدٌ » مِثْلُ هَذَا « أَي : مِثْلُ هَذَا الْمُتَرَكِّبِ وَالْمَعْطُوفِ . وَفِي مِثْلِ (٣) هَذَا الْجَوَابِ نَظَرٌ ، وَهُوَ مُبْنِيٌّ عَلَى ادِّعَاءِ [عَدَمِ] (٤) التَّرْكِيبِ وَأَنَّ مَعْنَى التَّشْبِيهِ بَاقٍ وَهُوَ بَعِيدٌ جَدًّا .

(١) فِي د ، ل ، ف : « إِذَا مَكَانٌ كَذَا وَكَذَا وَجَدَ » ، وَفِي هـ : « إِذَا مَكَانٌ كَذَا وَكَذَا وَجِهَ » ، وَفِي ن : « إِذَا مَكَانٌ كَذَا وَكَذَا رَجُلٌ » ، وَكُلُّهُمَا تَعْرِيفٌ ، وَصَوَابُهَا عَنْ خ ، وَتَقْدِمُ هَذَا الْمَثَلُ فِي ص ٢٨٥ فِي مَوْضِعِ الْإِشَارَةِ إِلَى الْعَاشِيَةِ ٣ ، سَطْر ٣ .

(٢) فِي د ، ل ، ف : « كَذَا دِرْهَمٍ » ، تَعْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ هـ ؛ خ ، ن .

(٣) سَقَطَ « مِثْلُ » مِنْ خ .

(٤) زِيَادَةُ عَنْ خ .

وأما قول أبي بكر (١) : فَحُجِّتْهُ أَتَهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ :
« مررت بمكان كذا وكذا » (٢) و « بدار كذا » ولم يسمع
مثل : « مررت بمكان كذا كذا » (٣) [هـ : ١٢١] فلما كان ذلك
واقعا (٤) على العدد ناسب أن يكون جاريا مجرى ما يوافقته
من الأعداد . وليس هذا بشيء ، وقد جاوز « كذا رهم »
بالخفض على أن يراد مائة رهم مع اعترافه بأنه لم يسمع في غير
العدد ، فما الفرق بينه وبين بقية الألفاظ .

وأما قول المبرد والأخفش ومن وافقهما فزعم الشكوكيين
وأصحابه أنه القياس ، وأنه لا ينافي قول سيويه ، وأن قوله إنها
مبهمّة ، معناه أن قولنا « كذا كذا » [٣٢٦/١] مبهم في
الأحد عشر والتسعة عشر وما بينهما [لا آتته] (٥) مبهم
في القليل والكثير وكذلك يقولون في الباقي .

(١) هو ابن طاهر .

(٢) ما بعد هذا حتى قوله « فلما » ساقط من هـ .

(٣) في د ، ل ، ف ، ن : « كذا وكذا » ، تحريف ؛ وصوابه عن خ .

(٤) في د ، ل ، ف ، ن : « نايبا » ، وفي خ « راتبا » ، تحريف ؛ وصوابه
عن هـ : ن .

(٥) زيادة من خ . وقد خلت منها نسخ الاشباه و (ن) .

الفصل الخامس

فيما يلزم بها عند الفقهاء

وقد اختلفت المذاهب في ذلك :

فأما مذهب الإمام أحمد - رضي الله عنه - ففي المحرر (١) مامعناه أنه إذا أقرّد (كذا) أو كرّرها بلا عطف ، وكان التمييز منصوباً فيهما أو مرفوعاً لزمه درّهم ، فإن عطف ونصب (٢) أو رفع فكذلك عند ابن حامد (٣) . وقال التميمي (٤) : درهمان . وقيل درهم وبعض آخر ، وقيل : درهم مع الرفع ودرهمان مع النصب ، وإن قال ذلك كنهه بالخفض قبل تفسيره بدون الدرهم . قال المصنف (٥) : « وهذا كنهه عندي إذا كان يعرف العربية ، فإن لم يعرفها لزمه (٦) درهم في الجميع » (٧) .

« المحرر » : كتاب في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل من تأليف مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله ... بن علي ابن تيمية ، وهو جد شيخ الاسلام أبي العباس بن تيمية . والكتاب مطبوع .

(٢) في النسخ جميعاً : « أو نصب » ، تحريف ، وصوابه ما أثبت ، وهو المفهوم من عبارة المحرر ، وذلك قوله : « وإذا قال : كذا وكذا درهمان ، أو « درهم » بالرفع لزمه درهم عند ابن حامد ، ودرهمان عند التميمي ... » المحرر ٢/٤٨٠ .

(٣) انظر فهرس التراجم : الحسن بن علي بن مروان .

(٤) انظر فهرس التراجم : عبد العزيز بن الحارث .

(٥) يريد : مصنف المحرر .

(٦) زاد هنا في المحرر : « بذلك » .

(٧) المحرر : ٢/٤٨٢ .

وأما مذهب الإمام الشافعي - رضي الله عنه - فالفُتيا عندهم على أنه يلزم مع العطف والنصب درهمان ، فإن رَفَعَ أو جَرَّ لزمه درهم ، وكذا إن رَكَّبَ أو أَفْرَدَ سواء رَفَعَ التمييزَ أو نَصَبَهُ أو جَرَّه • وتقل المِزْنِي (١) عنه في « كذا كذا درهمًا » أنه يلزمه درهمان •

وكذا يروى عنه في مسألة العطف والنصب •

وأما مذهب الإمام مالك - رضي الله عنه - ففي الجواهر لابن شَأْس (٢) ما معناه : إذا قيل : « له عليّ كذا » فهو (٣) كالشيء فلو قيل : « كذا درهمًا » فقال ابن عبد الحكم (٤) : يلزمه عشرون ، وإن قال : « كذا كذا درهمًا » لزمه أحد عشر ، وإن عطف فأحد وعشرون • وقال سَحْنُون (٥) : ما أعرف هذا ، فإن كان هذا أقل ما يكون في اللشعة بهذا اللَّقْظ فهو كما قالوه ، وإن كان يقول القول [هـ : ١٢٢] قول المثقِرِّ مع يمينه • وكذا يقول في « كذا وكذا دينارًا أو درهمًا » • وعلى الأول يجعل نصف الأحد والعشرين (٦) دنانير ، ونصفها دراهم •

(١) انظر فهرس التراجم : اسماعيل بن يحيى •

(٢) انظر : عبد الله بن محمد •

(٣) في هـ ، ن : « فهي » •

(٤) انظر : عبد الله بن الحكم •

(٥) انظر عبد السلام بن سعيد •

(٦) جاء في د ، ل ، ف ، هـ ، ن هنا : « دينارًا » : فأسقطتها كما في خ : وهو أصح •

وأما مذهب الإمام أبي حنيفة - رضي الله عنه - [فإنه مطابق لقول الكوفيين ، وفي الروضة من كتبهم عن جامع الكيساني (١) عن أبي حنيفة [(٢) أنه يلزمه في العطف أحد عشر ، كما في التركيب . والله تعالى أعلم (٣) .

(١) انظر فهرس التراجم : سليمان بن شعيب .

(٢) زيادة من خ .

(٣) زاد هنا في خ : « قال مصنفه : تم تأليفه في نصف ليلة » (بياض)

• • • شعبان سنة اثنتين وخمسين وسبعماية ولم يرد « والله تعالى أعلم » في ن .

مسألة في التعجب (*)

من إلقاء أبي بكرٍ مُحَمَّد بنِ الأنباري (١)

تقول « ما أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ » : (ما) رَفَعَ رَفَعَتْهَا بما
 [في] (٢) (أَحْسَنَ) ، وَنَصَبَتْ (عَبْدَ اللَّهِ) على التَّعَجُّبِ •
 وتقول في الذمِّ : « ما أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ » ، ف (ما) لا
 موضع لها إلاَّ جَحْدٌ ، وَرَفَعَتْ (عَبْدَ اللَّهِ) بِفِعْلِهِ ، وَفِعْلُهُ
 (ما أَحْسَنَ) •

وتقول في الاستفهام : [« ما أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ »] (٣) ١ ،

(*) وقفت على أصل هذه المسألة في نسخة مكتبة بايزيد العمومية (مصورة
 في معهد المخطوطات - برقم ١٤٨ نحو) وجاءت المسألة ضمن مجموع ،
 وهي تبدأ باللوح ٦٨ وتنتهي باللوح ٧٠ • وجاء في آخرها : « تمت ،
 نقلتها من خط ابن الخشاب والحمد لله وحده » • وقد عارضت نصها
 بالأصل المعتمد في التحقيق ، ورمزت له بالرمز خ •

(١) هو محمد بن القاسم (ت ٣٢٨ هـ) من علماء النحو الكوفي • وانظر
 فهرس التراجم •

(٢) زيادة عن سائر النسخ ، وسقط من د • والكوفيون يقولون بأن
 المبتدأ والخبر يترافعان وهم - فيما عدا الكسائي - يذهبون إلى أن (أفعل)
 في التعجب اسم لافعل ، ولذلك فهم ينصبون (عبد الله) على التعجب
 لا على أنه مفعول به • انظر الانصاف ٤٤ ، ١٢٦ ، ١٣٧ •

(٣) زيادة من خ ، ه •

ف (ما) رفعٌ بـ (أَحَسَنَ) ، و (أَحْسَنَ) بها ، والتأويلُ :
أي شيءٍ فيه أَحَسَنُ (١) أعيناهُ أو أنفه ؟ .

وتقولُ إذا رَدَدْتَهُ إلى نَفْسِكَ في التَّعَجُّبِ : « ما
أَحْسَنِي » ، ف (ما) رفعٌ بما في (٢) أَحْسَنِي ، والنونُ
والياءُ موضِعُهُما نصبٌ على التَّعَجُّبِ .

وتقولُ في الذَّمِّ إذا رَدَدْتَهُ إلى نَفْسِكَ : « ما أَحْسَنْتُ » ،
ف (ما) جَعَدٌ لا موضعَ لها ، والتاءُ مرفوعةٌ بِفِعْلِهَا ، وفعلُها
« ما أَحْسَنْتُ » .

وتقولُ (٣) في الاستفهامِ : « مَا أَحْسَنِي » ؟ ف (ما) رفعٌ
بـ (أَحَسَنَ) ، و (أَحَسَنَ) بها (٤) ، والياءُ في موضعِ خفضٍ
بإضافةِ (أَحَسَنَ) إليها .

فإن قلتَ : « أَبَاكَ ما أَحْسَنَ » أو « ما أَبَاكَ
أَحْسَنَ » (٥) ، كانَ مُحالاً ، لأنَّهُ ما نُصِبَ على التَّعَجُّبِ لا
يُقَدَّمُ على التَّعَجُّبِ لأنَّهُ لم يَعمَلْ فيه فعلٌ متصرِّفٌ
فَيَتَصَرَّفُ بِتَصَرُّفِهِ . [٣٢٦ ب] وكانَ الكِسائيُّ يُجِيزُ
« أَبوكَ ما أَحْسَنَ » ، قالَ : لَمَّا لَمْ أَصِلْ إلى نَصْبِ الأَبِ

(١) في خ : « حسن » .

(٢) سقط « في » من هـ .

(٣) في د ، ل ، ف ، هـ . « فتقول » ، والأشبه بالصواب عن خ .

(٤) في هـ : « بما » ، وهما بمعنى . والمراد : مرفوع بها .

(٥) في د ، ف : « ما أحسن أباك » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

أَضْمَرْتُ لَهُ هَاءٌ تَعُودُ عَلَيْهِ فَرَفَعْتُهُ بِهَا (١) ، وَالتَّقْدِيرُ :
أَبُوكَ مَا أَحْسَنَتْهُ • وَقَالَ الْفَرَّاءُ : لَا أُجِيزُ رَفَعَ الْأَبِ
لَأَنَّهُ لَيْسَ هَهُنَا دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى الْهَاءِ (٢) ، وَلَا أَضْمِرُ الْهَاءَ إِلَّا
مَعَ سِتَّةِ أَشْيَاءَ : مَعَ (كَلَّ) وَ (مَنَّ) وَ (مَا) وَ (أَيْ)
وَ (نَعِمَ) وَ (بئسَ) •

وَقُولُ : « عَبْدُ اللَّهِ مَا أَحْسَنَتْهُ » تَرْفَعُ (٣) (عَبْدُ اللَّهِ)
بِمَا عَادَ عَلَيْهِ مِنَ الْهَاءِ ، تَرْفَعُ (٤) مَا [بِمَا] (٥) فِي (أَحْسَنَ)
وَالْهَاءُ مُوَضِعُهَا نَصَبٌ عَلَى التَّعَجُّبِ •

وَقُولُ : « عَبْدُ اللَّهِ مَا أَحْسَنَ جَارِيَتُهُ » مِنْ قَوْلِ
الْكِسَائِيِّ ، قَالَ : لَمَّا لَمْ أَصِلْ إِلَى نَصْبِ الْأَوَّلِ أَضْمَرْتُ لَهُ (٦)
هَاءٌ فَرَفَعْتُهُ بِهَا (٧) • وَالْفَرَّاءُ [هـ : ١٢٣] يُحِيلُهَا (٨) ، قَالَ :
لَيْسَ هَهُنَا دَلِيلٌ عَلَى الْهَاءِ •

(١) مع أن الكسائي مع البصريين في أن (أفعل) في التعجب فعل ، فهو
كالفرءاء في أن رافع المبتدأ هو الخبر • ولما جاء الخبر ههنا جملة لزم
أن يرتفع (أبوك) بالضمير الذي يعود على المبتدأ ، وهو الهاء التي
قدرها الكسائي • وانظر المناظرة التي جرت بين الجرمي والفرءاء
حول الخبر في قولهم « زيد ضربته » في الانصاف ٤٩ •

(٢) في هـ : « رفع الأب » في موضع : « الهاء » •

(٣) في د ، ل ، ف ، هـ : « يرفع » ، وأثبت ما في خ •

(٤) في د ، ل ، ف ، هـ : « يرفع » ، وأثبت ما في ح •

(٥) زيادة من خ •

(٦) في هـ : « لها » •

(٧) سقط « بها » من خ •

(٨) « أحلت الكلام أحيله أحالة إذا أفسدته » • اللسان (حول) •

وتقول في الاستفهام : « عبدُ الله ما أحسنهُ » ؟ برفع (١)
 (عبدُ الله) بـ (أحسنَ) و (أحسنَ) بـ (عبدُ الله) ، و (ما)
 استفهام ، والهاء موضعها خفض بإضافة (أحسنَ) إليها .
 فإن قلت : « عبدُ الله ما أحسنَ » كان محالاً وأنت تضميرُ
 الهاء ، لأنَّ المخفوض لا يضمّر ، ولأنَّ المضاف والمضاف إليه
 كالشيء الواحد فلا يفرّق بينهما ، فلا تضمير (٢) المخفوض
 وتظهر (٣) الخافض .

وتقول : « عبدُ الله ما أحسنَ » ترفع (عبدُ الله) بما في
 (أحسنَ) ، و (ما) جحد لا موضع لها وإذا قلت : « ما
 أحسنَ عبدُ الله » فأردت أن تسقط (ما) وتتعجب (٤)
 قلت : [« أحسنَ بعبدِ الله » وإذا أردت أن تأمر من هذا
 قلت : « يا زيد » (٥) أحسنَ بعبدِ الله رجلاً ، وإذا ثبت قلت
 « يا زيدان (٦) أحسنَ بعبدِ الله رجلين » و « يا زيدون
 أحسنَ بعبدِ الله رجلاً » ، وتنصب (رجالاً) على التفسير (٧)

(١) في خ : « ترفع » .

(٢) في هـ : « يضمّر » .

(٣) في هـ : « يظهر » .

(٤) في د ، ل ، ف ، هـ : « وتعجب » ، والأشبه بالصواب ما أثبتته عن خ .

(٥) زيادة من سائر النسخ . وفي ل : « يا زيدان » في موضع « يا زيد » ،
 تحريف .

(٦) في د ، ل ، ف ، هـ : « يا زيد » ، تحريف ، وصوابه عن هـ : خ .

(٧) أي : على التمييز ، وما ذكر هو اصطلاح كوفي .

و (أَحْسَنُ) لَا يَتَشَبَّهُ وَلَا يَجْمَعُ ، وَلَا يُؤْتَى ، لِأَنَّهُ اسْمٌ (١)
و (أَحْسِنُ) لَيْسَ بِأَمْرٍ لِلْمُخَاطَبِ ، [وَ (٢)] ، إِنَّمَا مَعْنَى
(أَحْسِنُ بِهِ) : (مَا أَحْسَنَهُ) قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (أَسْمِعْ
بِهِمْ وَأَبْصِرْ) (٣) ، مَعْنَاهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : مَا أَسْمَعَهُمْ
وَأَبْصَرَهُمْ (٤) .

وَقَوْلُ : « كَانَ عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا » فَإِذَا تَعَجَّبْتَ مِنْهُ (٥)
قُلْتَ : « مَا أَكُونُ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا » (٦) ، ف (مَا) مَرْفُوعَةٌ بِمَا
فِي (أَكُونُ) ، وَاسْمُ كَانَ مُضَمَّرٌ فِيهَا ، وَ (عَبْدُ اللَّهِ) مَنْصُوبٌ
عَلَى التَّعَجُّبِ ، وَ (قَائِمًا) خَيْرٌ كَانَ ، فَإِنْ طَرَحْتَ (مَا)
وَتَعَجَّبْتَ قُلْتَ : « أَكُونُ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا » وَ « أَكُونُ عَبْدِي
اللَّهُ قَائِمِينَ » وَ « أَكُونُ بَعِيدَ اللَّهِ قِيَامًا » . وَ « أَحْسِنُ عَبْدُ
اللَّهُ رَجُلًا » (٧) :

قَالَ الْفَرَّاءُ : لَمَّا لَمْ أَصْرِحْ بِرَفْعِ الْاسْمِ أَدَخَلْتُ الْبَاءَ
لِتَدُلَّ عَلَى الْمَطْلُوبِ [مَا هُوَ] (٨) ، وَتَأْوِيلُهُ : « عَبْدُ اللَّهِ

(١) فِي خ : « اسْمُ جِنْسٍ » . وَقَوْلُهُ أَنْ (أَحْسَنُ) اسْمٌ خِلَافَ الْإِجْمَاعِ عَلَى

فَعْلِيَّةٍ (أَفْعَلُ بِهِ) وَانْظُرْ : أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ٢/٢٧٣ ، وَالْهَمْعُ ٢/٩٠ .

(٢) زِيَادَةُ مِنْ خ .

(٣) مَرِيَمُ ٣٨/١٩ .

(٤) فِي هـ : « وَمَا أَبْصَرَهُمْ » .

(٥) فِي د ، ل ، ف : « أَمَرْتُ بِهِ » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ هـ : خ .

(٦) الْمَشْهُورُ امْتِنَاعُ التَّعَجُّبِ مِنَ النَّاْقِصِ ، وَنَسْبُ تَجْوِيزِ ذَلِكَ إِلَى ابْنِ

الْأَنْبَارِيِّ فِي الْهَمْعِ ٢/١٦٦ .

(٧) فِي د : « رَجُلًا » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ سَائِرِ النُّسخِ .

(٨) زِيَادَةُ مِنْ خ . وَالْمَطْلُوبُ : الْمُتَعَجُّبُ مِنْهُ .

حَسَنٌ» فَلَمَّا لَمْ تَصِلْ (١) إِلَى رَفْعِ (عَبْدَ اللَّهِ) (٢) جِئْتَ
بِالْبَاءِ لِتَدُلَّ عَلَى الْمَطْلُوبِ مَا هُوَ .

وَإِذَا قُلْتَ : « ظَنَنْتُ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا » فَأَرَدْتَ أَنْ تَتَعَجَّبَ
بِ (مَا) قُلْتَ : « مَا أَظَنَّنِي لِعَبْدِ (٣) اللَّهِ قَائِمًا » ، فَإِنْ قَالَ :
أَسْقِطْ (مَا) وَتَعَجَّبْ (٤) قُلْتَ : « أَظَنَّنِي بِي (٥) لِعَبْدِ (٣) اللَّهِ
قَائِمًا » (٦) . — آخِرُ مَا كَانَ بِخَطِّ ابْنِ الْجَرَّاحِ .

-
- (١) فِي هـ : « يَصِلُ » ، تَحْرِيفٌ .
(٢) سَقَطَ « عَبْدَ اللَّهِ » مِنْ هـ . تَحْرِيفٌ .
(٣) فِي د ، ل ، ف ، هـ : « يَعْبُدُ » ، تَحْرِيفٌ ؛ وَصَوَابُهُ عَنْ خ ؛ وَانْظُرِ
الْهَمْعَ ٩٢/٢ .
(٤) جَاءَ فِي هـ : « فَإِنْ أَسْقِطْتَ مَا وَتَعَجَّبْتَ » .
(٥) فِي هـ : « أَظَنَّنِي » فِي مَوْضِعِ : « أَظَنَّنِي بِي » ، تَحْرِيفٌ .
(٦) زَادَ هُنَا فِي خ : « تَمَّتْ نَقْلُهَا مِنْ خَطِّ ابْنِ الْخَشَابِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ » .

مُخَاطَبَةٌ (*)

جَرَّتْ بَيْنَ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ السَّرِيِّ "الزَّجَّاجِ"
وَأَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى (١) فِي مَوَاضِعَ أَنْكَرَهَا
وَعَلَّطَهَا فِيهَا مِنْ كِتَابِ فَصِيحِ الْكَلَامِ
مُسْتَخْرَجٍ مِنْ كِتَابِ النَّزْهَةِ (٢) وَالْإِبْتِهَاجِ
لِلشَّمْشَاطِيِّ (٣)

[هـ : ١٣٤] أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ (٤) الْمُبَارَكُ بْنُ عَبْدِ
الْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَدَ الصَّيْغِيِّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ ، وَأَنَا أَسْمَعُ وَهُوَ يَسْمَعُ ،
فَأَقَرَّ بِهِ فِي شَوَّالٍ مِنْ سَنَةِ تِسْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ . قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو

(*) وردت هذه المخاطبة في إرشاد الأريب : ١٣٧/١ - ١٤٣ ، والمزهر

٢٠٢/١ - ٢٠٧ ، وقد استأنست بنصها الوارد في كل منهما . وذكر

بين مؤلفات الزجاج : « الرد على ثعلب في الفصيح » نزعة الألباء ٢٤٤ .

(١) هو ثعلب إمام الكوفيين (ت ٢٩١ هـ) ، وكانت وفاة الزجاج :

٣١١ هـ ، وانظر فهرس التراجم .

(٢) في د ، ل ، ف : « البزء » ، وفي هـ : « التنزه » ، وكلاهما تحريف ؛

وصوابه عن إرشاد الأريب ، والأعلام ١٤٣/٥ . وانظر بروكلمان

١٤٢/٣ ، الترجمة العربية .

(٣) في هـ : « للشمشطائي » ، وهو تحريف تكرار فيها . وكانت وفاته

بعد ٣٧٧ هـ . وانظر فهرس التراجم .

(٤) في د ، ل ، ف : « الحسين » ، تحريف ، وصوابه عن هـ : (ت ٥٠٠ هـ)

بيفداد ، الأعلام ١٥١/٦ .

الحسن عليّ بن أحمد [٣٢٧/١] بن الدهقان (١) قراءةً عليه ، قال :
أخبرنا أبو أحمد عبد السلام بن الحسين بن محمد بن عبد الله
البصريّ (٢) قال : أخبرنا بها فيما كتب إلينا أبو الحسن عليّ
ابن محمد الشّمشاطي من الموصلي قال (٣) :

قال أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ الزّجاج رضي الله
عنه (٤) : دخلت على أبي العباس ثعلب في أيام أبي العباس
محمد بن يزيد المبرّد وقد أملى (٥) شيئاً من المقتضب ،
فسلمت عليه وعنده . أبو موسى الحامض (٦) وكان يحسنني
شديداً ، ويجاهرني بالعداوة ، وكنت ألين له وأحتمله
لموضع الشيخوخة والعلم ، فقال لي أبو العباس ثعلب : قد
حمل إليّ بعض ما أملاه هذا الخلدّي (٧) ، فرأيتُه

(١) لم أقف على ترجمة له .

(٢) عالم بالغة والآداب والقرآن ، قرأ على الفارسي والسيرافي ، وسكن
بغداد ، وجعل وفاته في البغية : ٣٢٩ هـ ، وهو غلط والحق أن هذا
تاريخ ولادته فالتبس هذا بذاك ، ووفاته كانت سنة ٤٠٥ هـ . وانظر
الانباء ١٧٥/٢ ، والنزهة ٣٣٨ ، والبغية ٩٥/٢ .

(٣) في هـ : « وقال » .

(٤) لم يرد « رضي الله عنه » في هـ .

(٥) زاد هنا في المزمع : « علينا » .

(٦) هو سليمان بن محمد ، من نعاة الكوفة . (ت ٣٠٥ هـ) .

(٧) بعده في المزمع : « يعني المبرّد » ، وهو صحيح ، وانظر فهرس كتاب
سيبويه للأستاذ محمد عزيمة ص ١٠ .

لا يَطْوَعُ (١) لسانه بعبارتيه • فقلت له : إنَّه
لا يَشْكُ في حُسن عبارته اثنان ، ولكنَّ سوءَ
رأيك فيه يعيبه عندك فقال : ما رأيته إلاَّ الكُنْ
[مُتَّفَكًا (٢) فقال أبو موسى : والله إنَّ صاحبهم الكُنْ] (٣)
— يعني سيويه — ، فأحفظني ذلك • ثمَّ قال (٤) : بَلَّغَنِي عن
الفرء أنَّه قال : دخلتُ البصرة فلقيتُ يونسَ وأصحابه فسمعتهم
يذكرونه بالحفظ والدراية وحسن الفطنة فأثَّبتُهُ فإذا هو
أعجمٌ لا يَتَصَحَّحُ ، سمعته يقول لجاريته : هاتِ ذيكِ (٥)
الماءِ مِنْ ذاكِ الجرَّةِ (٦) ، فخرجتُ مِنْ عنده ولم أَعُدْ إليه ،
فقلتُ له : هذا لا يَصَحُّ عَنْ الفرءِ وأنتَ غيرُ مأمونٍ في هذهِ
الحِكَايةِ ، ولا يَعْرِفُ أصحابُ سيويه مِنْ هذا شيئاً • وكيفَ
تقولُ هذا لِمَنْ يَقُولُ (٧) في أوَّلِ كتابه : « هذا بابُ علِّمِ

-
- (١) لا يطوع لسانه بكذا : لا يتابعه •
(٢) « تفلق اللبن : تقطع وتشقق » • اللسان (فلق) ، والالكن : الذي
لا يقيم العربية لعجمة في لسانه ، يريد : في لسانه عجمة وتقع •
(٣) زيادة من هـ ، والمزهر ، وإرشاد الأريب •
(٤) أي ثعلب •
(٥) في هـ : « هاتِ ذلك •• » ، وفي الإرشاد : « هاتِي ذيكِ الماءِ مِنْ ذاكِ » ،
وفي المزهر : « هاتِي ذيكِ الماءِ مِنْ ذاكِ » •
(٦) في د ، ل ، ف ، هـ : « الجر » ، تحريف : وصوابه عن المزهر والإرشاد •
والجر : جمع جرة • اللسان (جرر) •
(٧) في المزهر : « وكيف يقول هذا من يقول •• » •

ما الكلمُ مِنَ العَرَبِيَّةِ » وهذا يَعْجِزُ عن إِدَاكِرِ فَهْمِهِ كَثِيرٌ
 مِنَ الفَصَحَاءِ فَضْلًا عن الشُّطْقِ بِهِ . قال ثعلب : قد وجدتُ في
 كتابِهِ نَحْوًا مِنْ هَذَا . قلتُ : ما هو ؟ قال : يقولُ في كِتَابِهِ في
 غيرِ ثُسْخَةٍ « (حاشا) حرفٌ يَخْفِضُ ما بعده كما تَخْفِضُ (حَتَّى)
 وفيها معنى الاستثناء » (١) فقلتُ : هذا هَكَذَا في كتابِهِ ، وهو
 صحيح ، ذَهَبَ في التَّذْكِيرِ الى الحَرْفِ ، وفي التَّأْنِيثِ الى الكَلِمَةِ
 [هـ : ١٢٥] .

قال : والأجودُ أن يُحْمَلَ (٢) الكلامُ على وجهٍ واحدٍ .
 قلتُ : كلُّ جَيِّدٍ ، قالَ اللهُ تعالى : (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لَهِ
 وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا) (٣) وقَرِئَ : (وَيَعْمَلْ صَالِحًا) . وقال
 عزَّ وجلَّ : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) (٤) ذَهَبَ الى المعنى ، ثمَّ

-
- (١) عبارة سيبويه : « وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده
 كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء . » الكتاب ٣٧٧/١ .
 (٢) في المزهَر والارشاد : « أن يجعل » .
 (٣) الأحزاب : ٣١/٣٣ . وقراءة : « ويعمل صالحًا » ، بالياء هي قراءة
 حمزة والكسائي ، وقرأ الباقون بالثاء . وحجة من قرأ بالياء أنه
 حمل الفعل على تذكير لفظ (من) لأنه لفظ مذكر ، وحمل الآخرون
 الفعل على معنى (من) والمراد بها المؤنث لأن الخطاب لنساء النبي ﷺ .
 انظر الكشف لمكي ١٩٦/٢ - ١٩٧ . وانظر أيضاً : التيسير ١٧٩ ،
 والنشر ٣٢٤/٢ . وزاد صاحب النشر نسبة القراءة بالياء الى
 خلف أيضاً .

- (٤) يونس : ٤٢/١٠ - ٤٣ « ومنهم من يستمعون إليك أفانت تسمع العمم

قَالَ : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ) دَهَبَ إِلَى اللَّتْفِظِ • وَلَيْسَ لِقَائِلِهِ أَنْ يَقُولَ لَوْ حُمِلَ الْكَلَامُ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ فِي الْآيَتَيْنِ كَانَ أَجُودَ الْأَنْ كُلِّ هَذَا جَيِّدٌ • فَأَمَّا نَحْنُ فَلَا نَذْكُرُ حَدُودَ (١) الْفُرَاءِ لِأَنَّ خَطَأَهُ فِيهِ (٢) أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُعَدَّ ، وَلَكِنْ هَذَا (٣) أَتَى عَمِلَتْ كِتَابَ الْفَصِيحِ (٤) لِلْمُبْتَدِئِ الْمُتَعَلِّمِ ، وَهُوَ عَشْرُونَ وَرَقَةً أَخْطَأَتْ فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ مِنْهُ • قَالَ لِي : اذْكُرْهَا قُلْتُ نَعَمْ :

قُلْتُ : « وَهُوَ عِرْقُ النِّسَا » (٥) وَهَذَا خَطَأٌ • إِنَّمَا يَقَالُ :

← وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ » • وَانْظُرْ سَيَبُوه ٤٠٤/١ •

(١) الْحُدُودُ : كِتَابٌ لِلْفُرَاءِ جُمِعَ فِيهِ أَصُولُ النُّحُو • انْظُرِ النَّزْهَةَ ٩٩ وَالْبَغِيَةَ ٣٣٣/٢ •

(٢) فِي الْمَزْهَرِ : « فِيهَا » •

(٣) فِي نَسْخِ الْأَشْبَاهِ : « هُنَا » • وَالْأَشْبَهُ بِالصَّوَابِ مَا أَثْبَتَهُ عَنِ الْمَزْهَرِ وَالْإِرْشَادِ •

(٤) مِنْ مُصَنَّفَاتِ ثَعْلَبٍ فِي اللُّغَةِ ، وَذَكَرَ السَّيُوطِيُّ أَنَّهُ نَسَبَ أَيْضاً إِلَى الْحَسَنِ الرَّقْمِيِّ • الْبَغِيَةُ ٣٩٦/١ •

(٥) التَّلْوِيحُ فِي شَرْحِ الْفَصِيحِ لِلْهَرَوِيِّ : ٤٣ • وَالنِّسَا : عِرْقٌ يَكُونُ فِي الْفَخْدِ وَيَنْحَدِرُ إِلَى السَّاقِ • وَقَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ : « وَلَا يَقَالُ : عِرْقُ النِّسَا ، وَقَدْ غَلَطَ فِيهِ ثَعْلَبٌ فَأَضَافَهُ » • اللَّسَانُ (نِسَا) • وَفِيهِ أَيْضاً عَنْ الْأَصْمَعِيِّ : « لَا يَقَالُ عِرْقُ النِّسَا ، وَالْعَرَبُ لَا تَقُولُ : عِرْقُ النِّسَا كَمَا لَا يَقُولُونَ : عِرْقُ الْأَكْحَلِ وَلَا عِرْقُ الْأَجْبَلِ » ، وَفِيهِ أَيْضاً : « وَحِكْيُ الْكِسَائِيِّ وَغَيْرِهِ : هُوَ عِرْقُ النِّسَا » •

النِّسَاءُ ، ولا يقالُ : عِرْقُ النِّسَاءِ ، كما لا يقالُ : عِرْقُ الأَبْهَرِ ،
ولا عِرْقُ الأَكْحَلِ (١) ، قالَ امرؤ القيس :

٧٩ - فَأَنْشَبَ أَظْفَارَهُ فِي النِّسَاءِ

فَقُلْتُ هُبِلْتُ أَلَا تَنْتَصِرُ (٢)

وَقُلْتُ : « حَلَمْتُ فِي النَّوْمِ أَحْلَمُ حَلْمًا وَحَلْمًا » (٣) و(الحلثم)
ليس بمصدر ، وإثما هو اسم ، قالَ اللهُ تعالى [٣٣٧/ب] :
(وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ) (٤) ، وإذا كانَ للشيءِ
مصدرٌ واسمٌ لم يوضعَ الاسمُ موضعَ المصدرِ ، ألا تَرَى
أَنَّكَ تَقُولُ : حَسَبْتُ الشَّيْءَ أَحْسَبُهُ حَسْبًا وَحُسْبَانًا ، وَالْحَسْبُ
المصدرُ ، وَالْحِسَابُ الاسمُ فلو قُلْتَ : أَبْلَغُ (٥) الْحَسْبُ
إِلَيْكَ ، وَرَفَعْتُ الْحَسْبُ إِلَيْكَ ، لم يَجْزُ وَأَنْتَ تَرِيدُ
أَبْلَغُ (٦) الْحِسَابُ [وَرَفَعْتُ الْحِسَابُ إِلَيْكَ] (٧) .

(١) الأَبْهَرُ : وريد العنق ، والأَكْحَلُ : عرق في الذراع .

(٢) البيت في ديوان امرئ القيس ١٦١ . وهبلى - بالبناء للمجهول - :
ثكلتك أمك . يقول : أنشب الكلب أظفاره في عرق فخذ الثور ،
فصوت الشاعر بالفارس وزجره وقال : ألا تنتصر ؟ أي : ألا تدنو
من الثور فتطعنه .

(٣) التلويح : ٣٣ .

(٤) النور : ٥٨/٢٤ .

(٥) الإبلاغ : الإيصال . وفي المزمع : « ما بلغ الحسب الي أو رفعت » .

(٦) في د : « بلغ » ، وسقطت هذه اللفظة من ل ، ف . وأثبت ما في هـ .
وسقط : « أبلغ الحسب » من المزمع وإرشاد الأريب .

(٧) زيادة عن المزمع وإرشاد الأريب .

وقلت : [رَجُلٌ عَزَبٌ وامرأةٌ عَزَبَةٌ] (١) وهذا خطأ ، إكنا يُقال [(٢) : رَجُلٌ عَزَبٌ ، وامرأةٌ عَزَبٌ] (٣) ، لأنه مصدرٌ ومُصِفٌ بِهِ فلا يَنْسَبُ ولا يَجْمَعُ ولا يَوْكُثُ ، كما يقال : رَجُلٌ خَصِمٌ وامرأةٌ خَصِمٌ (٤) . وقد أتيت ببابٍ مِنْ هذا النوع في الكتاب (٥) ، وأفردتَ هذا مِنْهُ قال الشاعر :

٨٠ — يَأْمَنُ يَدْلُ عَزَبًا عَلَى عَزَبٍ (٦)

وقلت : « كِسْرَى » (٧) ، بكسر الكاف . وهذا خطأ ، فإنما هو كَسْرَى ، والدليلُ على ذلك أَتَا وإِيتَاكُمْ لا نَخْتَلِفُ فِي [أَنْ] (٨) التَّسَبُّبِ إِلَى (كَسْرَى) (كَسْرَوِي) بفتح

(١) التلويح : ٩٦ .

(٢) سقط من د ، وأثبتته عن سائر النسخ .

(٣) « امرأة عَزَبَةٌ ، وعَزَبٌ : لأزواج لها » اللسان (عَزَب) . وجوز الزمخشري : « امرأة عَزَبَةٌ » . أساس البلاغة (عَزَب) .

(٤) « الخصم : يصلح للواحد والجمع والمذكر والأنثى ، لأنه مصدر خصمته خصماً » اللسان (خصم) .

(٥) هو : « باب ما جاء وصفاً من المصادر » . انظر التلويح : ٤١ .

(٦) ورد في اللسان (عَزَب) غير منسوب ، وجاء بعده :

على ابنة الحماماس الشيخ الأزب

والأزب : الذي لا يدنى من حرمة .

(٧) التلويح « باب المكسور أوله » ص ٥٠ . ويقال « كَسْرَى » للملك الأكبر من ملوك الفرس خاصة .

(٨) زيادة من هـ .

الكاف (١) ، وهذا ليس مِمَّا تَغَيَّرَ بِهِ ياءُ النسبِ لبعدهِ مِنْهَا ،
 أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ نَسَبْتَ إِلَى (مِعْزَى) [هـ : ١٢٦] قُلْتَ
 (مِعْزَاوِيَّ) ، وَالِى (دِرْهَمِ) (دِرْهَمِيَّ) ، وَلَا تَقُولُ :
 مِعْزَاوِيَّ ، وَلَا دِرْهَمِيَّ •

وَقُلْتَ : « وَعَدْتُ الرَّجُلَ خَيْرًا وَشَرًّا فَإِذَا لَمْ تَذْكُرِ
 الشَّرَّ قُلْتَ : أَوْعَدْتُهُ بِكَذَا » (٢) • فَقَوْلُكَ (بِكَذَا) نَقْضُ
 لِمَا أَصَلْتَ لِأَنَّكَ قُلْتَ : بِكَذَا ، وَقَوْلُكَ بِكَذَا كِنَايَةٌ عَنْ
 الشَّرِّ • وَالصَّوَابُ أَنْ تَقُولَ : فَإِذَا لَمْ تَذْكُرِ الشَّرَّ قُلْتَ
 أَوْعَدْتُهُ •

وَقُلْتَ : « وَهَمُّ الْمُطَوَّعَةِ » (٣) وَإِنَّمَا هُمُّ

(١) جاء في اللسان (كسر) : « والنسب إليه « كسري » بكسر الكاف
 وتشديد الياء مثل : حرمي ، و « وكسروي » بفتح الراء وتشديد
 الياء ، ولا يقال « كسروي » بفتح الكاف •

(٢) الذي جاء في الفصيح بتمامه : « ووعدت الرجل خيراً أو شراً ، فإن
 لم تذكر الخير والشر قلت في الخير : « وعدته » ، وفي الشر :
 « أوعدته » ، فإذا أدخلت الباء قلت : أوعدته بكذا وكذا » ، تعني
 الوعيد • التلويح ٢٥ • وانظر الخزانة ٢/٣٦٧ •

(٣) قال الهروي : « وهم الذين يتبرعون من أنفسهم ، ويخرجون إلى الجهاد
 من غير أن يأمرهم السلطان بذلك ، وهو مأخوذ من : « طاع له يطوع
 طوعاً : إذا انقاد وتابع من غير إكراه » • التلويح ٩١ • وضبطه
 محقق إرشاد الأريب : « المطوعة » بفتح الواو وتشديد ها ، وأراه
 غلط فيها •

الْمُطَوَّعَةُ بِتَشْدِيدِ الطَّاءِ ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (الَّذِينَ يَكْتُمُونَ
الْمُطَوَّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ) (١) . فَقَالَ : مَا قُلْتُ
إِلَّا الْمُطَوَّعَةَ . فَقُلْتُ : هَكَذَا قَرَأْتُهُ عَلَيْكَ وَقَرَأَهُ غَيْرِي
وَأَنَا حَاضِرٌ أَسْمَعُ مِرَارًا .

وَقُلْتُ : « هُوَ لِرِشْدَةٍ وَزِنْيَةٍ » كَمَا قُلْتُ : « هُوَ
لِغِيَّةٍ » (٢) ، وَالْبَابُ فِيهِمَا وَاحِدٌ (٣) لِأَنَّهُ إِثْمًا يُرِيدُ الْمَرَّةَ
الْوَحِيدَةَ ، وَمَصَادِرُ الثَّلَاثِي إِذَا أَرَدْتَ الْمَرَّةَ
الْوَحِيدَةَ لَمْ تَخْتَلِفْ ، تَقُولُ : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً
وَجَلَسْتُ جَلْسَةً وَرَكِبْتُ رَكْبَةً ، لَا اخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ
أَحَدٍ مِنَ التَّحْوِيلِينَ ، فَإِذَا يَكْسَرُ مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ هَيْئَةً (٤)
حَالٍ فَتَصِفُهَا بِالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ وَغَيْرِهِمَا ، فَتَقُولُ : هُوَ
حَسَنُ الْجَلْسَةِ وَالسَّيْرِ وَالرَّكْبَةِ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ ذَلِكَ .

(١) التوبة : ٧٩/٩ .

(٢) التلويع ٥١ - ٥٢ .

(٣) يقال للذي ولد من نكاح صحيح : « هو لرشدة » . وللذي ولد من
سفاح : « هو لزنية » ، و « هو لغية » . واختلفوا في حركة الحرف
الأول من (رشدة) و (زنية) ، ففي اللسان عن الفراء أنهما بالفتح
وجوز الكسائي الكسر فيهما ، وهو اختيار ثعلب في الفصيح كما تبين . وجاء
في اللسان أيضا : « يقال : هذا ولد رشدة . . . كما يقال في ضده :
ولد زنية ، بالكسر فيهما ، ويقال بالفتح وهو أفصح اللفتين » انظر
اللسان (رشد) ص ١٧٦ ط صادر .

(٤) في د ، ل ، ف : « على هيئة » ، ولعل « على » مقحمة ، وأسقطتها كما
في هـ ، والمزهر ، وارشاد الأريب . والمراد هنا المصدر الدال على
الهيئة . وانظر سيبويه ٢/٢٢٩ .

وقلت «أسمنة» (١) للبلد ، ورواه الأصمعي بضم
 الهمزة : أسمنة . فقال (٢) : ما روى ابن الأعرابي وأصحابنا
 إلا أسمنة ، فقلت : قد علمت أنت أن الأصمعي أضبط
 لما يحكي وأوثق فيما يروي .

وَقُلْتُ : «إِذَا عَزَّ أَخُوكَ فَهَنْ» (٣) والكلام فهن ،
 وهو من هان يهين إذا لان ، ومنه قيل : «هين لسين» ،
 لأن (فهن) من هان يهون من الهوان ، والعرب لا تأمر
 بذلك ولا معنى لهذا الكلام يصح لو قالت العرب . ومعنى
 (عز) ليس من العزة التي هي المنعة والقدرة وإنما هو
 من قولك : عز الشيء إذا اشتد . ومعنى الكلام (٤) : إذا

- (١) عبارة الفصح : « وموضع يقال له أسمنة » . وجاء في باب المفتوح
 أوله من الأسماء . وقال الهروي « بفتح الهمزة وضم النون ، وهو
 قريب من فلج على سبع ليال من البصرة » . التلويح ٤٦ . وفي
 اللسان (سنم) : « وأسمنة بفتح الهمزة وضم النون : أكمة معروفة
 بقرب طخفة » . وكذا في القاموس (سنم) . وقد نقل ياقوت
 في معجم البلدان أسمنة نص ما قاله الزجاج وما أجاب به ثعلب .
 أي ثعلب . (٢)
- (٣) ذكره في الفصح في باب ما جرى مثلاً أو كالمثل . انظر التلويح : ٧٧
 وهو في مجمع الأمثال للميداني : ٢٢/١ بضم الهاء من « فهن » .
 وفي اللسان (هين) : « هان يهين : مثل لأن يلين » . وفي المثل : إذا
 عز أخوك فهن » .
- (٤) يريد : على حسب رواية ثعلب بضم الهاء في « يهن » .

صَعِبَ أَخُوكَ وَاشْتَدَّ فَذِلُّ لَهٗ مِنْ الذِّلِّ ، وَلَا مَعْنَى لِلذِّلِّ
ههنا كما تقول : إِذَا صَعِبَ أَخُوكَ أَفَلَيْنَ لَهٗ .

قال : فما قرئ عليه كتاب الفصيح بعد ذلك على ما
بلَغَنِي ، ثمَّ بَلَغَنِي أَنَّهُ سَمِمَ ذَلِكَ فَأَنكَرَ كتاب الفصيح
أَن يَكُونَ لَهٗ . تَمَّتْ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١) . [هـ : ١٢٧]

(١) قل يا قوت : « وهذه المأخذ التي أخذها الزجاج على ثعلب لم يسلم
اليه العلماء فيها ٠٠٠٠٠ » ارشاد الأريب ١/١٤٣ وسيأتي رد ابن
خالويه على الزجاج في الصفحة التالية .

انتصارُ أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه [٣٣٨/٢]

الهمداني لأبي العباس ثعلب فيما تتبَّعَهُ عليه

أبو إسحاق الزجاج رحمهم الله تعالى أجمعين (*)

قال أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني (١)

— رحمه الله تعالى — (٢) •

أما قولُ ثعلب : « عِرْقُ النَّسَا » (٣) فقد أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ فَسَّرَ الْقُرْآنَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (٤) وَهَلُمَّ جَرًّا أَنْ [مَعْنَى] (٥) قَوْلِهِ تَعَالَى : (كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاَّءَ لِبَنِي إِسْرَآئِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَآئِيلُ عَلَى نَفْسِهِ) (٦) : لَحُومُ الْإِبِلِ وَالْبَآئِثَا (٧) فَقَالَ عَلِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ — وَكُلُّ مَنْ فَسَّرَ الْقُرْآنَ : إِنَّ

(★) سلف في الصفحات (٣١٣ — ٣٢٣) اثبات المخاطبة التي جرت بين الزجاج وثلعب •

(١) ت : ٣٧٠ هـ ، وانظر فهرس التراجم •

(٢) لم يرد : « تعالى » في هـ •

(٣) انظر ص : ١٦٥ ، س ٥ •

(٤) في هـ : « رحمهم الله » •

(٥) زيادة يصح بها سياق الكلام •

(٦) آل عمران : ٩٣/٣ •

(٧) « روي أن يعقوب مرض مريضاً شديداً ، فطال سقمه ، فنذر لئن عافاه

←

يعقوب عليه السلام كان به عرق النساء (١) . فلم يجز ثعلب
أن يترك لفظ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويأخذ
بقول الشاعر :

٨١ - فَأَنْشَبَ أَظْفَارَهُ فِي النَّسَا (٢)

وأما قوله في (٣) : « حَلَمْتُ فِي النُّومِ حُلْمًا وَحُلْمًا » :
فقد غلط (٤) . أَتَاهُ أَقَامَ الاسمَ مقامَ المصدرِ ؛ [فخطأ] (٥) ،
الأنَّ الحُلْمَ مصدرٌ واسمٌ ؛ يقالُ : رَعِبَ الرَّجُلُ رُعْبًا
ورُعْبًا (٦) وحَلَمَ [الرَّجُلُ] (٧) حُلْمًا وَحُلْمًا . وهذا مما

الله من مرضه ليحرمن أحب الطعام اليه ، وكان أحب الطعام اليه
لعم الايل ، وأحب الشراب اليه البانها ، فحرما . معالم التنزيل
١٨٦/٢ . واسرائيل : هو يعقوب عليه السلام . وانظر الدر
المنثور : ٥١/٢ .

(١) ورد لفظ « عرق النساء » معزوا الى ابن عباس في : تفسير ابن كثير
١٨٧/٢ ، والدر المنثور ٥١/٢ .

(٢) سلف في الشاهد ٧٩ مكرر ص ٣١٨ .

(٣) مقطع « في » من هـ .

(٤) في هـ : « غلطت » ، تحريف . وابن خالويه ناقل هنا معنى كلام
الزجاج ، ففاعل « غلط » عائد الى ثعلب . وثعلب هو الذي أقام
الاسم مقام المصدر كما تقدم ص ٣١٨ ، س ٨ .

(٥) زيادة يصح بها سياق الكلام .

(٦) في هـ : « رغب الرجل رغبا ورغبا » بالاعجام ، تحريف . ورغبه :
أفرعه ، وانظر اللسان (رغب) و (رغب) .

(٧) زيادة من هـ .

وافقَ الاسمُ فيهِ المصدرَ مثلُ النَّقْصِ والعِلْمِ ؛ تقولُ :
عَلِمْتُ عِلْمًا ، وفي قِلَانٍ عِلْمٌ ، فالعِلْمُ مصدرٌ واسمٌ .

وأما احتجاجُهُ بقوله تعالى (لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ) (١)
فهذه حُجَّةٌ عليه ؛ لأنه أرادَ المصدرَ ههنا أي لم يبلُغوا
الاحتلامَ . وأما قوله : حُسِبَ الحِسَابُ وَلَمْ يَقُلْ الحُسْبُ (٢)
فخطأٌ فاحشٌ ، فإنَّ العربَ قد تذكَّروا الاسمَ في موضعِ المصدرِ
فيقولونَ : «أُعْطِيَتْهُ عَطَاءٌ» في موضع (إِعْطَاءٍ) ، و «هذا يومٌ
عُطِيَ الجُنْدُ ، وَعُطِيَ الأميرُ» و (٣) كَمَا اسْتَغْنَوْا بلفظِ
الاسمِ عنِ المصدرِ ، كذا اسْتَغْنَوْا بِالحِسَابِ عَنِ الحُسْبِ
ولا سيَّما إذا كانَ الحُسْبُ لفظًا يَشْبِهُ الكِفَايَةَ ، و (حُسْبُكَ)
أي (كَمَالُكَ) .

وأما قوله في «رَجُلٌ عَزَبٌ» (٤) : إِنَّهُ مصدرٌ
لَا تَدْخُلُهُ الهَاءُ فخطأٌ عَظِيمٌ ، لأنَّ العَزَبَ اسمٌ وصِفَةٌ بمنزلةِ
العَازِبِ قَالَ ابنُ أَحْمَرَ : [هـ : ١٢٨]

٨٢ - حَتَّى إِذَا ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ صَبَّحَهَا

أَضْرِي ابنُ قُرَّانٍ بَاتَ الْوَحْشَ والعَزَبَا (٥)

(١) النور ٥٨/٢٤

(٢) ذكر ابن خالويه هنا مؤدى كلام الزجاج ولم يورد مثاله بعينه .
والمراد : أن الزجاج منع - إذا كان للفعل مصدر واسم أن يستخدم
أحدهما في موضع الآخر ، وخطأه ابن خالويه في هذا .

(٣) سقطت الواو من هـ .

(٤) انظر قول الزجاج ص : ٣١٩ ، س ١ .

(٥) ورد هذا البيت في ديوان ابن أحرر المجموع ص ٤٣ ، وفي اللسان

وَسَمِّيَ الْعَزَبُ عَزَبًا لِأَنَّهُ قَدْ بَعُدَ عَنِ النَّكَاحِ ، قَالَ
 الْأَصْمَعِيُّ وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ وَالطُّشُوسِيُّ (١) : « أَرَادَ : بَاتَ عَازِبًا ،
 وَالْأَضْرَى : كِلَابُ الصَّيْدِ ، جَمْعُ ضِرْوٍ • وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ
 الْعَزَبَ اسْمُ الْفَاعِلِ (٢) أَتَيْتُكَ تَجْمَعُهُ عَلَى فُعَالٍ ، قَوْمٌ عَزَابٌ
 وَامْرَأَةٌ عَزَبَةٌ » • وَقَدْ ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ (٣) فِي الْمُصَنَّفِ كَمَا
 ذَكَرَهُ ثَعْلَبٌ ، وَلَكِنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ الْعَازِبِ الْبَعِيدِ فِي الْمَسَافَةِ ،
 وَبَيْنَ الْعَزَبِ الْبَعِيدِ مِنَ النَّكَاحِ • وَيُقَالُ : امْرَأَةٌ عَزَبٌ وَعَزَبَةٌ غَيْرُ
 أَنْ ثَعْلَبًا اخْتَارَ اللَّشْعَةَ الْفُصْحَى • وَأَمَّا تَشْبِيهُهُ (عَزَبًا) بِ(خَصْمٍ)

← (ضرا) منسوباً إليه برواية : « صبحه » • وأضر : جمع ضِرْوٍ ،
 وهو الكلب الضاري ، وضري الكلب : اعتاد الصيد ، وجاء بعد البيت
 في اللسان : « أَرَادَ : بَاتَ وَحْشًا وَعَزَبًا » • وظاهر أن البيت في
 وصف الصيد • وانتهاء في « صبحها » أو « صبحه » تعود على البقرة
 الوحشية أو على الثور الوحشي • وابن قران : اسم الصائد •

(١) هو علي بن عبد الله بن سنان • وانظر فهرس التراجم •

(٢) في هـ : « فاعل » •

(٣) هو القاسم بن سلام (ت ٢٢٣ هـ) ، وكتابه الغريب المصنف معجم
 كبير مرتب على الموضوعات ، وذكره بروكلمان في ١٥٦/٢ من الترجمة
 العربية بعنوان : « غريب المصنف » • وأثبت السيوطي في المزمهر
 نقولا كثيرة منه وليس منها القول الوارد هنا •

فخطأ ثانٍ لأنَّ الخَصْمَ كالْعَدْلِ (١) والرَّضَى والدَّخْفِ (٢) والقَمَسِ (٣) والصَّوْمِ والفِطْرِ (٤) وما شاكل ذلك، فإنَّه جَرَى عند العربِ كالمصدرِ لا يَتَنَبَّى ولا يَجْمَعُ في اللُّغَةِ الفصيحة ، قالَ اللهُ تعالى (هُوَ لَا يَضِيقِي) (٥) وقد يقالُ : أَضْيَافٌ ، وَضَيْوْفٌ ، وامرأةٌ ضَيْفَةٌ وضَيْفٌ • وقال ذو الرُّمَّة :

٨٣ - تَجَلَّوْا الْبَوَارِقَ عَنْ مُجَرَّمَتِهِ لَهَقِهِ

كَأَنَّهُ مُتَقَبَّيْ بِلَسْمٍ عَزَبٌ (٦)

(١) في النسخ جميعا : « والعدل » ، وهو تحريف ، والأشبه بالصواب ما أثبت ، وبه يصح سياق الكلام •

(٢) في د ، ل ، ف : « الدرف » ، وفي هـ « والدرق » وكلاهما تحريف ، والوجه ما أثبت • يقال : « رجل دنف » بفتح النون ، وهو الذي أصابه ضنى من مرض أو حزن أو عشق ولازمه حتى أشرف على الموت • وقد أورد ثعلب هذا اللفظ والألفاظ التي جاءت معه ههنا في الفصيح على أنها من المصادر التي جاءت وصفا وقال : « فان قلت : دنف - بكسر النون - ثنيت وجمعت » ، وذلك لأنها تصير صفة خالصة ، وهي اسم فاعل عند ذلك • انظر التلويح في شرح الفصيح ٤١ •

(٣) رجل قمن : أي حقيق • فإذا كسرت الميم لم يعد مصدرا وصف به ، فيثنى ويجمع ويؤنث •

(٤) رجل صوم : أي صائم • ورجل فطر : أي مفطر •

(٥) العجر : ٦٨/١٥ •

(٦) وقع تحريف كثير في هذا البيت في النسخ جميعا ، وأثبت رواية ديوان ذي الرمة : ص ٢٨ ، وشرحه ٨٧ • وورد عجز البيت في اللسان

والعزَبُ ههنا المفردُ . وقد قالتِ العربُ : امرأةٌ مُحِمَّقٌ ومُحَمِّقَةٌ (١) ، وعاشقٌ وعاشِيقَةٌ ، وغلامٌ وغلامَةٌ ورَجُلٌ ورَجُلَةٌ ، وشيخٌ وشيخةٌ ، وكهلٌ وكهلةٌ وشَبَهُ [هذا] (٢) لا يَحْصَى كَثْرَةُ ، فلا أدري لِمَ عابَ عَزَبًا وعَزَبَةً . وقد حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي الْمُصَنَّفِ (٣) ، كما حَكَاهُ ثَعْلَبُ .

وأما قوله : إِنَّ الاختيارَ (كسرى) بالفتح (٤) ، لأنَّ النَّسَبَ إِلَيْهِ (كسروِيٌّ) فخطأٌ عظيمٌ ، لأنَّ (كسرى) [٣٣٨/ب] ليسَ عَرَبِيَّةً ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْأَصْلِ (كِسْرَى) ولا (كِسْرَى) (٥) ، إلَّما هو بالفارسيَّة : (خُسْرَو) بضمَّ الخاءِ ، وليسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ اسْمٌ فِي آخِرِهِ واوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ ، فَعَرَّبْتَهُ الْعَرَبُ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ ، فَإِنَّ فَتَحَتْ أَوْ كَسَرَتْ فَقَدْ

← (قبا) منسوباً إلى ذي الرمة . البوارق : جمع بارقة ، وهي السحابة فيها برق . المجرمُ : الذي اجتمع بعضه إلى بعض ، ويريد هنا : الثور المجرمُ . النَّهَقُ : الأبيض . تقبَّى : لبس قباةً ، والقيام من الثياب ما اجتمعت أطرافه . يلمق : القباء الممشو ، وهو فارسي معرب . قال شارح الديوان : « وعزب : وحده » .

(١) « أحقق الرجل والمرأة : ولدا الحمقى ، وامرأة محقق ومحمقة ، اللسان (حمق) » .

(٢) زيادة من ل ، وفي هـ : « وسننه » في موضع : « وشبه هذا » ولعله تحريف .

(٣) انظر الحاشية ٣ ص ٣٢٧ .

(٤) انظر ص ٣١٩ ، س ٧ .

(٥) في د : « ولان كسرى » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

أَصَبَتْ ، والكسر أجود ، لأنَّ (فِعْلَى) يُغِيهِ الاسمُ
 المفرد ، مثل الشَّعْرَى ، وذِكْرَى ، فلمَّا كَانَ (كِسْرَى) رَجُلًا
 [هـ : ١٢٩] واحدًا و (الشَّعْرَى) نجمًا واحدًا رَدَّه
 إلى ألفاظهم ، ولو قالوا (كَسْرَى) أشبه الجمع مثل (قَتْلَى)
 و (جَرَّحَى) ، فلمَّا نُسِبَ إليه افتتح فقالوا (كَسْرَوِي)
 لأنَّ الكسر مع ياء النسب مُسْتَقْلِلٌ ، ألا [قَرَى] (١)
 أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي (تَغْلِبَ) (تَغْلِبِي) (٢) . وليس يُشْبِهِ
 (كَسْرَوِي) النَّسَبَ (٣) إلى (دِرْهَمِ) و (مِعْزَى) ، لأنَّ
 (دِرْهَمًا) ليس فيه لُغْتَانِ الكسر والفتح ، وكذلك (مِعْزَى) ،
 لا يقال : (دِرْهَمِ) ولا (مِعْزَى) في النَّسَبِ الفتح
 لَخِفِّهِ ، وهو واضحٌ بحمدِ الله . وحدَّثَنَا ابنُ دُرَيْدٍ عن أبي
 حاتم (٤) : « كَانَ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ تَعَصُّبًا عَلَى الْكُوفِيِّينَ فِي كِتَابِ
 مَا يَلْحَنُ فِيهِ الْعَامَّةُ (٥) أَنْ » (كِسْرَى) بالكسر أَفْصَحُ مِنْ

(١) زيادة عن سائر النسخ .

(٢) في د ، ل ، ف : « ثعلب ثعلبي » ، تصحيف ، وصوابه عن هـ . والنسبة

إلى « ثعلب » : بفتح اللام حتى لا تتوالى كسرتان قبل ياء النسب .

انظر اللسان والقاموس (غلب) .

(٣) في هـ : « وليس نسبة كسروى كالنسب إلى » .

(٤) توفي أبو حاتم سنة ٢٥٠ هـ تقريباً ، وعاش ابن دريد بين ٢٢٣ -

٣٢١ هـ ، وروى عن أبي حاتم . انظر البغية ٦٠٦/١ وفهرس

التراجم .

(٥) لم أقف على كتابه هذا ، وقد ذكره ابن النديم ٩٢ ، وصاحب البغية

الفتح (١) ، وكذلك ذَكَرَ أبو عبيد (٢) أَنَّهُ الْكسَرَ أَفْصَحُ .

وأما قوله : وَعَدْتُهُ الشَّرَّ فَإِذَا لَمْ تَذْكُرِ الشَّرَّ قُلْتَ
أَوْ عَدْتُهُ بِكَذَا (٣) ، وَزَعَمَ أَنَّهُ نَقُضٌ لِمَا أَصْلَلَ فَقَدْ
غَلَطَ (٤) ، لِأَنَّهُ ثَعْلَبًا إِثْمًا قَالَ : وَعَدْتُ الرَّجُلَ خَيْرًا وَشَرًّا ،
لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : (النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا) (٥) ، فِهَذَا
فِي الشَّرِّ . وَقَالَ اللَّهُ (٦) عَزَّ وَجَلَّ : (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى
الطَّائِفَتَيْنِ) (٧) ، فِهَذَا فِي الْخَيْرِ ، فَإِذَا لَمْ تَذْكُرِ الشَّرَّ قُلْتَ :
(أَوْ عَدْتُهُ) عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَ (وَعَدْتُهُ) عَلَى الْإِطْلَاقِ فِي الْخَيْرِ ،
فَإِذَا قَرَّبْتَهُمَا وَوَصَلْتَهُمَا جَازَ اسْتِعْمَالُهُمَا جَمِيعًا فِي الْخَيْرِ
وَالشَّرِّ كَمَا تَقُولُ : وَعَدْتُهُ خَيْرًا وَشَرًّا . وَأَجْمَعَ الْجَمِيعُ عَلَى
أَنَّكَ (٨) إِذَا قُلْتَ : أَوْ عَدْتُهُ بِكَذَا ، لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الشَّرِّ ،

٦٠٦/١ ، وَغَيْرُهُمَا . وَآلَفَ تَحْتَ عُنْوَانِ « مَا يُلْعَنُ فِيهِ الْعَامَّةُ » جَمَاعَةُ
ابْنِ النَّدِيمِ ٩٣ ، وَصَاحِبُ الْبَغْيَةِ ٦٠٦/١ ، وَغَيْرُهُمَا . وَآلَفَ تَحْتَ
مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ ، انْظُرِ الْكُشْفَ ١٥٧٧ .

(١) وَرَدَ « كَسْرِي » فِي الْجُمُورَةِ ٣٣٥/٢ بِكسْرِ الْكَافِ وَلَمْ يَشْرَ إِلَى أَفْصَحَ
مِنْهَا ثَمَّةُ .

(٢) أَيُّ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ .

(٣) انْظُرْ ص ٣٢٠ ، س ٦ ، ٥ .

(٤) أَيُّ الزَّجَاجِ .

(٥) الْحَجَّ : ٧٢/٢٢ .

(٦) فِي هـ : « وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ » .

(٧) الْإِنْفَالُ : ٧/٨ .

(٨) فِي د : « وَأَنَّكَ تَقُولُ » فِي مَوْضِعِ : « عَلَى أَنَّكَ » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ
عَنْ ل ، ف . وَسَقَطَ « عَلَى » مِنْ هـ .

لا خلاف في ذلك (١) ، وأنشدوا :

٨٤ - أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ

رَجُلِي ، وَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ (٢)

وقال ابن دُرَيْد : مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَبُو زَيْد وَأَبُو عُبَيْدَةَ
وَالْأَصْمَعِيُّ : أَوْعَدْتُهُ بِالشَّرِّ لِأَنَّهُ لَمْ يَغَيِّرْ مَعَ الْبَاءِ (٣) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ لِيُثَلِّبَ : إِنَّهُ فِي الْفَصِيحِ « هُمُ الْمُطَوَّعَةُ » (٤)
بِالتَّخْفِيفِ ، وَإِنَّمَا هُمُ (الْمُطَوَّعَةُ) بِالتَّشْدِيدِ ، وَأَنْهُ ثَلَاثًا
قَالَ : مَا قُلْتُ إِلَّا بِالتَّشْدِيدِ ، فَقَالَ مَا قُلْتُ إِلَّا بِالتَّخْفِيفِ ،
فَهَذَا مُكَابَرَةٌ الْعِيَانِ (٥) ، وَالْحُجَّةُ عَلَى هَذَا سَاقِطَةٌ .

(١) رد الفارسي على الزجاج بقوله : « ويمكن أن يقال في جوابه :
(بكذا) إشارة إلى نوع مما يتوعد به ، وإذا كان القصد إلى التنويع
احتج إليه ، ألا ترى قوله : « . . . » وذكر بيت الشاهد ٨٤ التالي .
انظر الخزاعة : ٣٦٧/٢ .

(٢) نسبهما العيني في المقاصد ١٩٠/٤ إلى المعدل بن الفرخ ، ونقل
البغدادى هذه النسب عن العيني في الخزاعة ٣٦٨/٢ . وأورد ابن
منظور هذا الرجز منسوباً إلى بعض الرجاز في اللسان (وعد) .
والأذاهم : القيود ، والمناسم : جمع منسم ، وهو طرف خف البعير
واستعير هنا للإنسان . والشتنه : الفليضة الغشنة .

والشاهد في البيت هنا على جواز قولنا : « أوعدته بكذا » في الشر .
(٣) قال في الجمهرة : « وأوعدت الرجل بشر أوعده إيعاداً » ٢٨٥/٢ .
وهو موافق لما حكاه ابن خالويه عن ابن دريد .

(٤) انظر المخاطبة بين الزجاج وثعلب ص ٣٢٠ ، ص ١٠ ، ص ٣٢١ ، ص ١ .

(٥) في د : « العميان » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

وأما قوله : « لِرِشْدَةٍ وَزَنْيَةٍ » (١) ، وإنما يجب أن يكونَ بالفتح مثل : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً ، فهذا خطأ ، لأنه قد يُجاءُ بالكسر والفتح والضم ، حدثنا ابنُ مُجاهدٍ عن السَّمَرِيِّ (٢) عن الفراء أنَّ العربَ تقول : « حَجَجْتُ » [هـ: ١٣٠] حِجَّةً واحدةً بالكسر ، و [« رأيتُهُ رَمُوءَةً واحدةً » بالضم وسائرُ كلامِ العربِ بالفتح . ومِمَّا يُجاءُ] (٣) بالكسر : « وَعَدْتُهُ عِدَةً » و [« وَزَنْتُهُ (٤) زَنْةً » ، وأما الاسمُ فيجاءُ على فِعْلِهِ ، و [« لِكُلِّ وَجْهَةٍ » اسمٌ ، ولو كانَ مصدرًا لقل : (جِهَةٌ) (٥) . فأما الهَيْئَةُ والحالُ فبالكسر : ما أَحْسَنَ رَكْبَتَهُ ، وجِلِسَتَهُ ، [وَعِمَّتَهُ] (٦) ، واختيارُ الكوفيِّينَ (٧) : « وَلِدَ فلانٌ لِرِشْدَةٍ وَخَبِثَةُ (٨) »

(١) في هـ : « رشدة وزنية » ، وانظر المخاطبة بين الزجاج وثلعب ص : ٣٢١ ، ص ٥ .

(٢) في د ، ل ، ف : « النيمري » ، تحريف ، وصوابه عن هـ . وانظر فهرس التراجم : محمد بن الجهم .

(٣) زيادة من سائر النسخ .

(٤) في هـ : « ووزنت » .

(٥) في اللسان (وجه) : « . . . » والنواو تثبت في الأسماء كما قالوا « ولدة » ، وإنما لا تجتمع مع الهاء في المصادر .

(٦) زيادة من هـ . وفي اللسان : « وهو حسن العمة أي التعمم » انظر (عمم) .

(٧) في د : « واختار الكوفيون » ، وأثبت ما في سائر النسخ .

(٨) في اللسان : « ولد فلان لخبثة : أي ولد لغير رشدة » . انظر (خبث) .

واختيار البصريين الفتح . وأما (غيبة) فإجماع أئمتها مفتوحة
استقلالاً للكسر مع الياء والتشديد .

وأما قوله : هي (أَسْنَمَة) (١) بالضم ، فالجواب
ساقط عن هذا ، ومعارضَة الزجاج فيه جهل لأن
الكوفيين عندهم أن ابن الأعرابي أعلم من الأصمعي
بطبقات وأورع .

وأما قوله « إذا عَزَّ أخوكَ فَمَنْ » (٢) فهو يضم الهاء ،
وهذا مثل « أَسِيرٌ في كلام العرب وأشهر من القرسير
الأبْلَق (٣) . وكذلك رواه كلٌّ من ألف كتابا (٤) : أبو
عبيدة في المجلَّة الثانية (٥) ، وأبو عبيد (٦) في الأمالي ، والمفضل

(١) انظر المخاطبة بين الزجاج وثعلب ص : ٣٢٢ ، س ١ .

(٢) انظر المخاطبة بين الزجاج وثعلب ص : ٣٢٢ ، س ٥ .

(٣) « البلق : ارتفاع التحجيل - وهو بياض في قوائم الخيل - الى
الفخذين » اللسان (بلق ، حجل) .

(٤) كذا في النسخ جميعا . ولعله محرف عن : « كتاباً في الأمثال » .

(٥) في د ، ل ، ف : « المجلدة الثانية » ، والراجح أنه تحريف ،
وأثبت ما في ه . قال البغدادي : « كل كتاب جمع حكمة
وأمثالا فهو عند العرب مجلة ٠٠ » الخزائن ١١/٢ . وذكر ابن النديم
أن لأبي عبيدة كتاباً في الأمثال ، الفهرست ٨٥ ، ولعله هو المجلة
المذكورة .

(٦) هو القاسم بن سلام .

الضَّبِّي (١) ، وليس مأخوذاً مِمَّا ذهبَ إليه الزجاجُ ، لأنَّه كانَ
 [قليل] (٢) العلمُ بالثَّغَةِ فقولُهم : « إذا عَزَّ أخوكَ فَهَنْ »
 ليسَ مِنْ الهَوَانِ ، ولا مِنْ وَهْنٍ ، ولا مِنْ هَتَانٍ يَهِينٍ ،
 وإِنَّمَا هو مِنْ الهَوْنِ ، وهو من الرَّفَقِ والشُّكُونِ . قال الله
 تعالى في صفةِ المؤمنين : (الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا) (٣)
 معناه : يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ فَإِذَا عَزَّ
 أَخُوكَ وَاشْتَطَّ فَرَفَقَ أَنْتَ وَلَيْنَ . وقال الشاعر :

٨٥ — دَبَبْتُ لَهَا الضَّرَاءَ وَقَلْتُ أَبْقَى

إِذَا عَزَّ ابْنُ عَمِّكَ أَنْ تَهُونَا (٤)

ولا يكونُ الأمرُ مِنْ (يَهُونُ) [٣٢٩ / ١] إلاَّ (هَنْ) . وهذا
 الشَّعْرُ لابنِ أَحْمَرَ البَاهِلِيِّ ، ورواهُ الأصمعيُّ وابنُ الأَعرابيِّ
 والطَّوْسِيُّ ، ولا نَعْلَمُ (٥) خِلَافَهُ . واللهُ تعالى أعلم [ه : ١٣١] .

(١) للمفصل كتاب في الأمثال ذكره ابن النديم في الفهرست ١٠٨ ، والقفطي
 في الانباه ٣٠٢ . وانظر أمثال الميداني : ٢٣ / ١ .

(٢) زيادة من هـ ، وفي ل ، ف : « أدري هل » ، تحريف . ويجوز أن تكون
 محرفة عن « أدري أهل » وأن يكون المراد بهذا الوصف ثعلباً .

(٣) الفرقان : ٦٣ / ٢٥ .

(٤) ورد البيت في ديوان ابن أحمر المجموع ١٦٥ . وروايته في هـ :
 « أو قلت » و « يهونا » ، وأورده الميداني برواية : « دببت له »
 ولعله أصح ، مجمع الأمثال ٢٣ / ١ . وذكره الزمخشري برواية :
 « أخرى » في موضع « أبقي » ، المستقصى ١٢٥ / ١ .

قال في اللسان : « ويقال للرجل إذا ختل صاحبه ومكر به : هو يدب
 له الضراء » انظر (ضرا) ، والضراء : الاستخفاء .

(٥) في د ، ف : « اعلم » ، وفي هـ : « يعلم » وما أثبت عن ل .

قال ابنُ الشَّجَرِيّ في أُماليه (*)

ورَدَّ عليّ من الموصِلِ ثَماني مسائل (١) :

الأولى : السؤالُ عَنِ الرَّاجِعِ إِلَى الْقِتالِ مِنْ خَبَرِهِ فِي قَوْلِ
الشَّاعِرِ :

٨٦ - فَاَمَّا الْقِتالُ لِاقْتِالِ لَدَيْكُمْ

وَلَكِنْ سِيراً فِي عِراضِ المَوَاقِبِ (٢)
وَعَنْ مَعْنَى الْبَيْتِ :

(*) الأُمالي : ٢٨٥/١ - ٣٠٢ . وتم جعل نصها ثمة من نسخ المعارضة
ورمزت اليه بالرمز : ش .

(١) في ش : « المجلس السادس والثلاثون ، يذكر فيه وفيما يليه المسائل
الواردة من الموصِل ، وهي ثماني مسائل » .

(٢) نسبه البغدادي في الخزانة ١٢٧/١ ، وشرح أبيات المغني ٣٦٩/١ ،
إلى الحارث بن خالد المخزومي ، وتبعه الشنقيطي في الدرر ٨٤/٢ ،
وورد البيت غير منسوب في : المقتضب ٧١/٢ ، والإيضاح المعصدي ٨٦ ،
والمنصف ١١٨/٣ ، وشرح المفصل ١٣٤/٧ ، ١٢/٩ ، والمغني ٥٨ ،
وأوضح المسالك ٢٠٧/٣ ، والهمع ٦٧/٢ .

واستشهد النحاة بهذا البيت على أمرين : أحدهما : جواز أن يكون
رابط المبتدأ (القتال) العموم المستفاد من (قتال) الثانية لدلالاتها
على العموم من حيث أنها نكرة مسبقة بنفي ، ولكون المبتدأ واقعا
تحت ذلك العموم . والأمر الثاني : حذف فاء جواب (أما) الشرطية
للضرورة . وسيكرر البيت في الشاهدين : ٨٨ ، ٩٣ .

الثانية : السؤال عَنْ اقْوَلِ اللهِ تعالى : (قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللهِ) (١) لِمَ لَمْ يَجْمَعْ الضميرُ الذي هُوَ التَّاءُ في (أَرَأَيْتَكُمْ) ولم يَثْنِ في (أَرَأَيْتَكُمَا) .

الثالثة : السؤالُ عَنْ حَدِّ الاسمِ الذي يَسْلَمُ من الطَّعْنِ .
الرابعة : السؤالُ عَنْ وجهِ رفعِ (الشرِّ) ونصبِهِ ، ونصبِ (الماء) ، ورفْعِهِ في اقْوَلِ الشَّاعِرِ :

٨٦ - فليتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كَلْشَه

وشرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءَ مَرَّتَوْرِي (٢)

الخامسة : السؤالُ عَنْ (مَزَيَّن) تَصْغِيرُ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ .

(١) الأنعام : ٤٠/٦ ، ٤٧ .

(٢) البيت من قصيدة طويلا أوردها النقالى في أمالي ٦٨/١ منسوبة الى يزيد بن الحكم وهي في حماسة البحترى ١٤٨ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ١٨١/٥ - ١٨٢ منسوبة اليه . وورد البيت أيضا في : أمالي ابن الشجري ٢٩٤/١ ، والمغني ٣٢٠ ونسباه الى يزيد أيضا . وورد البيت - غير منسوب في الايضاح العضدي ١٢٣ ، والانصاف ١٨٤ ، وشرح الكافية ٢٦٣/٢ . وقد جمع البغدادي في الخزانة ٣٩٠/٤ - ٣٩٥ أقوال العلماء أصحاب المصنفات المذكورة وضم اليها ما نقله من أقوال ابن الحاجب وأبي حيان . والكفاف : الذي لايفضل عن الشيء ويكون بقدر الحاجة اليه .
وفي البيت واغرابه اشكال في أكثر من موضع يرجع فيه الى المصادر السابقة .

٣٣٧ - م - ٢٢ الأشباه والنظائر ج ٤

السادسة : السؤالُ عَنْ الْعِلَّةِ الْمُوجِبَةِ لِفَتْحِ التَّاءِ فِي
(أَرَأَيْتَكُمْ) ، وَهُوَ لِجَمَاعَةٍ .

السابعة : السؤالُ عَنْ الْعَامِلِ فِي (إِذَا) مِنْ قَوْلِ
الشَّاعِرِ :

٨٧ - وَبَعْدَ غَدٍ يَالْهَفَ نَفْسِي مِنْ غَدٍ

إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَاحٍ (١)

ما هو ؟ .

الثامنة : السؤالُ عَنْ تَبْيِينِ إِعْرَابِ قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ :
« أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا » وَ « شَرِبِي السَّوِيقَ »
مَلُوتًا .

(١) نسب البيت الى أبي الطمحان القيني في كل من شرح الحماسة للمرزوقي
١٢٦٦ ، وشرحها للتبريزي ٢٣٥/٣ ، والأغاني (دار الكتب)
١٢/١٣ ، والرواية في الثلاثة : « وقبل غد » و « على غد » ، وورد
البيت غير منسوب في موضعين آخرين من أمالي ابن الشجري هما :
٢٧٦/١ ، ٢٨٦ ، وفي المغني ٩٩ . ونسب البيت أيضاً الى هدية بن
خشرم في شرح التبريزي ٥٢/٢ ، بالرواية التي ذكرت في شرحي
الحماسة . ونقل السيوطي والبغدادى النسبتين عن المصادر السابقة
في شرح شواهد ٢٧٤ ، وشرح الأبيات ٢٣١/٥ . وثمة رواية للبيت
يختلف معها توجيه معناه ، وهي : « وقبل غد » ، وهي رواية شرحي
الحماسة والأغاني ، وقال البغدادى : « ووقع في بعض النسخ - يريد
المغني - (وبعد غد) والرواية هي الأولى » . ويكون معنى البيت
على رواية « بعد غد » : يروحون بعد غد ، وعلى الثانية : قبل موتي
في غد . كذا وجهه البغدادى في شرح أبيات المغني ٢٣٢/٥ .

الجواب (١) بتوفيق الله وحسن تسديده عن المسألة الأولى :

إنَّ الجملة المركبة من (لا) واسمها وخبرها وقَعَتْ خبراً عن القتال في قوله :

٨٨ - فأمّا القتالُ لا قتالَ لديّكمُ

..... (٢)

وهي عارية عن ضمير عائد منها الى المبتدأ ، وإثما جاز ذلك لأنَّ اسم (لا) نكرة شائعة مستغرقة للجنس المعروف بالألف واللام ، ف (قتال) المنكور مشتمل على القتال الأول ، ألا ترى أنك إذا قلت : « لا إله إلا الله » ، عمّت لفظة (إله) جميع ما يزعم المبطّلون أنّه مستحق لإطلاق هذه اللفظة عليه ، وليس [هـ : ١٣٣] يجزى قولك « لا رجُل » في الدار « إذا رفعت مجزى قولك : « لا رجُل في الدار » إذا ركبت (٣) ، لأنك إذا قلت : « لا رجُل في الدار » جاز أن تعقبه بقولك : بكل رجلان ، وبكل ثلاثة ، ولا يجوز ذلك مع تركيب (لا) ، لأنك إذا رفعت كأنما (٤) نفيت

(١) في د « فالجواب » ، والأوجه ما أثبت عن سائر النسخ .

(٢) سلف في الشاهد ٨٦ .

(٣) يريد بناء اسمها على ما ينصب به لأنها تركب مع اسمها تركيب خمسة عشر . وانظر المغني ٢٦٢ ، والهمع ١/١٤٦ .

(٤) في ش ، هـ « فأنما » ، وليس بالأوجه لأن قصر (لا) العاملة عمل ليس على نفي الوحدة غير سديد . وانظر المغني ٢٦٥ ، س ٩ .

واحدًا وإذا ركببت فإنما قيت الجنس أجمع • وإذا عرفت
هذا فدخل (القتال) الأول تحت القتال (١) الثاني يقوم مقام
عود الضمير إليه • ومثل هذا البيت ما أشدّه سيويه :

٨٩ - ألا ليت شعري هل إلى أمّ معمر

سبيل فأمّا الصبر عنها فلا صبرا (٢)

فالصبر من حيث كان معمر فدخل تحت (صبر) (٣) المنقبي
لشيعائه بالتكثير • ونظيره هذا أن قولهم : « نعم الرجل
زيد » في قول من رفع زيدا بالابتداء فأراد : زيد نعم
الرجل ، يَدْخُلُ فيه زيد تحت (الرجل) لأن المراد بالرجل
ههنا الجنس فيستغني المبتدأ بدخوله تحت الخبر

(١) سقط « القتال » من سائر النسخ •

(٢) الكتاب ١/١٩٣ ، ونسبه إلى ابن ميادة كسمل من ابن الشجري
في الأمالي ٢/٣٤٩ ، ٣٥٠ ، والعيني ١/٥٢٣ ، والسيوطي في شرح
شواهد المغني ٨٧٦ ، والشنقيطي في الدرر ١/٧٤ ، والبيت أيضاً
في المغني ٥٥٤ ، وأوضح المسالك ١/١٤١ ، والهمع ١/٩٨ ، غير
منسوب • والشاهد في البيت أن الرابط بين جملة الخبر (فلا صبرا)
والمبتدأ الذي هو (الصبر) عموم لفظ الخبر لمجيئه نكرة بعد نفي •
وقد اعترض ابن هشام هذا وقال : « وليس العموم فيه مراداً ، إذ
المراد أنه لا صبر له عنها لا أنه لا صبر له عن شيء » المغني ٥٥٤ ، وفي
طبعة المغني تحريف إذ جاء فيه : « لأنه لا صبر له عن شيء » • وانظر
أيضاً : الهمع ١/٩٨ •

(٣) في : « الصبر »

عن (١) عائدٍ إليه من الجملة ، ويوضح لك هذا أن قولك :
« زيد نعم الرجل » كلامٌ مستقِلٌ ، وقولك : « زيد قام
الرجل » كلامٌ غيرٌ مستقِلٌ ، وإن كان قولك : (قام الرجل)
جملةً من فعلٍ وفاعلٍ كما أن قولك : (نعم الرجل)
كذلك . ولم يستقيم قولك : « زيد قام الرجل » حتى تقول :
(إليه) ، أو (معه) ، أو نحو ذلك ، لكون الألف واللام فيه
لتعريف [العهد] (٢) فالمراد (٣) به واحدٌ بعينه . والرجل في
قولك : « زيد نعم الرجل » بمنزلة الإنسان في قوله تعالى :
(إن الإنسان لفي خسر) (٤) ألا ترى أنه استثنى منه
(الذين آمنوا) (٤) والاستثناء من واحدٍ مستحيلٌ ، لا يصح
إذا (٥) استثنيتَ واحداً من واحدٍ ، فكيف إذا استثنيتَ
جمعاً من واحدٍ ! ومثله (وإنا إذا أذقنا الإنسان منا رحمةً
فرح بها) (٦) فالمراد (٧) بالإنسان ههنا الناس كافةً فلذلك

(١) في ش : « من » وليس بالوجه .

(٢) زيادة من سائر النسخ .

(٣) في ش : « المراد » .

(٤) العصر ١٠٣ : « والعصر * (١) إن الإنسان لفي خسر * » (٢) وإلا
الذين آمنوا . . . »

(٥) في هـ : « إذ » ، تعريف .

(٦) الشورى : ٤٨/٤٢ « .. وإنا إذا أذقنا الإنسان منا رحمة فرح بها
وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم فان الإنسان كفور * »

(٧) في ش : « المراد » .

قال: (وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ
الإنسانَ كَفُورٌ) .

وإذا كانَ الاسمُ المعرَّفُ بالألفِ واللامِ نحو: (الرَّجُلُ)
و (الإنسان) قد استوعبَ الجنسَ [٣٢٩ - ب] فما ظنُّكَ باسمِ
الجنسِ المنكُورِ المنفيِّ في قولِهِ: « لا اقْتالَ لِدِيكُمْ » وقولِ
الآخر:

• • • • • ٩٠ -

فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا (١)

والتكسيرُ والتثنيةُ يتناولانِ مِنَ العُصُومِ مالا يتناولُهُ
التعريفُ أو الإيجابُ، ألا تَرَى (٢) أنْ قولهم: ما أَتَانِي مِنْ أَحَدٍ (٣)،
وقوله تعالى: (ما سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ) (٤) متناولٌ غايةَ
العُصُومِ. ولو حاولتَ أن تقولَ: « أَتَانِي مِنْ أَحَدٍ » [هـ - ١٣٣]
كانَ ذلكَ [داخلًا] (٥) في بابِ استحالةِ الكلامِ .

ويُشَبِّهُ ما ذكرتهُ مِنَ الاستغناءِ بدخولِ الاسمِ المبتدأِ
في اسمِ العُصُومِ الذي بعدهُ عن عودِ ضميرِ إِيْلِهِ مِنَ الجملةِ تكريرُ

(١) سلف في الشاهد ٨٩ .

(٢) في د: « الان » في موضع: « ألا ترى » ، تحريف ، وصوابه عن
سائر النسخ .

(٣) في د ، ل ، ف « واحد » ، تحريف ، وصوابه عن ش .

(٤) الأعراف : ٧ / ٨٠ ، والعنكبوت : ٢٨ / ٢٩ .

(٥) زيادة من سائر النسخ .

الاسم الظاهر مستغنى به عن ذكر المضمّر ، وذلك إذا أريد
تفخيم الأمر وتعظيمه كقول عدي بن زيد :

٩١ - لا أرى الموت يسبق الموت شيء

نقص الموت ذا الغنى والفقر (١)

واستغنى (٢) بإعادة ذكر الموت عن الهاء نو قال مع
صحّة الوزن (يسبقه) . ومثله في التثنية (الحاقّة ما الحاقّة) (٣) ،
(القارعة ما القارعة) (٤) ، وأصحاب اليمين ما أصحاب
اليمين (٥) ، فالحاقّة : مبتدأ ، وقوله (ما الحاقّة) جملة من

(١) نسبه سيبويه الى سودة بن عدي في الكتاب ٣٠/١ ، وقال الأعلام :
« وقيل : لأمية بن أبي الصلت » ولم يرد في ديوانه المجموع ، ورجح
البغدادى في الخزانة ١٨٣/١ نسبه الى عدي . وورد البيت أيضاً في
الخزانة ٥٣٤/٢ ، ٥٥٢/٤ ، وفي ابن الشجري ٢٤٣/١ ، ونسبته
فيه الى عدي . وورد غير منسوب في : الخصائص ٥٣/٣ ، وضرائر
القزاز ٩٦ ، والأبيات المشككة للفارقي ٧٨ ، والمغني ٥٥٤ .
والشاهد في البيت تكرير الاسم الظاهر وإيقاعه موقع المضمّر لافادة
التفخيم والتعظيم . وقد استغنى هنا (الموت) الأول الذي كان أصله
مبتدأ قبل دخول (أرى) عن ارتباط الخبر به بضمير يعود عليه
لتكرير الاسم الظاهر . ويرى بعضهم في هذا الاظهار ضرورة وقبحاً ،
وأن الصواب أن يقال : لا أرى الموت يسبقه ...

(٢) في هـ : « فاستغنى » .

(٣) الحاقّة : ١/٦٩ ، ٢ .

(٤) القارعة : ١٠١/٢ ، ١ .

(٥) الواقعة : ٢٧/٥٦ .

مبتدأ وخبر ، خالية من ضمير يعود (١) على المبتدأ ، لأن تكرير الظاهر أغنى عن الضمير العائد ، فالتقدير (٢) : أي شيء الحاققة ، وكذلك (ما القارعة) و (ما أصحاب اليمين) التقدير فيهما : أي شيء القارعة ، وأي شيء أصحاب اليمين ، كما تقول : « زيد رجل » أي رجل « (٣) فاستغني بتكرير الظاهر عن أن يقال : الحاققة ما هي ، والقارعة ما هي ، وأصحاب اليمين ما هم .

ولأنما حسن تكرير الاسم الظاهر في هذا التحور لأن تكريره هو الأصل ، ولكنهم استعملوا المضمرات فاستغنوا بها عن تكرير المظهرات إيجازاً واختصاراً ، فلما أرادوا الدلالة على التّفخيم جعلوا تكرير الظاهر أمارَةً لما أرادوه من ذلك (٤) . وأما معنى البيت فإنه أراد (٥) الذم الذين خاطبهم فيه فأراد : ليس عندكم قتال وقت احتياجكم إليه ، ولا تحسنونه ، وإنما عندكم أن تركبوا الخيل وتسيروا في المواكب العراض .

وفي البيت حذف اقتضاه إقامة الوزن لم يسأل عنه صاحب هذه المسائل ، وهو حذف الفاء من جواب أمّا ، وذلك

(١) في د، ف « من عود ضمير يعود » ، تحريف ، وأسقطت « عود » كما في ش ، ه .

(٢) في ه : فالتقدير فيها .

(٣) « أي » هنا صفة للنكرة دالة على الكمال . وانظر المغني ٨٢ .

(٤) سقط « من ذلك » من ش .

(٥) سقط : « وأما معنى البيت فإنه أراد » من ش .

أَنَّ (أَمَّا) حرفٌ استئنافٌ ومُضَعَّ لتفصيلِ الجُمْلِ • وحُكْمُ
الفاءِ بعده حُكْمُ الفِعْلِ (١) في امتناعِها مِنْ مِلاصِقَةِ (٢) (أَمَّا) ،
لأنَّ الفاءَ إذا اتَّصَلَتْ بِالْجِزَاءِ صَارَتْ كحرفٍ (٣) مِنْ حروفِهِ ،
فكما لَا يِلَاصِقُ فِعْلُ الْجِزَاءِ فِعْلَ الشَّرْطِ كذلك الفاءُ ، أَلَا
تَرَى أَنَّ الفاءَ فِي قَوْلِكَ : « إِنْ يَتَّقِمُ زَيْدٌ فَعَمَرُ » وَيُكْرِمُهُ
قَدْ فَصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الشَّرْطِ (زَيْدٌ) وكذلك إذا قال : « إِنْ
تَقِمَ فَعَمَرُ » وَيُكْرِمُكَ فقد فَصَلَ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْفَاءِ الضَّمِيرُ
الْمُسْتَكِنُ فِيهِ ، فَلَمَّا تَنَزَّلَتْ (أَمَّا) مَنزِلَةَ الفِعْلِ الَّذِي
[هـ - ١٣٤] هُوَ الشَّرْطُ لَمْ يَجْزُ أَنْ تِلَاصِقَهُ الفاءُ •

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : هَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْفَاءُ زَائِدَةً
فَلِذَلِكَ (٤) جَازَ حَذْفُهَا فِي الشَّعْرِ ؟ قِيلَ : لَا يَخْلُو أَنْ (٥) تَكُونَ
عَاطِفَةً ، أَوْ زَائِدَةً ، أَوْ جِزَاءً ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً
لِدُخُولِهَا عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ (٦) ، وَخَبَرُ الْمُبْتَدَأِ لَا يُعْطَفُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ
وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً لِأَنَّ الْكَلَامَ لَا يَسْتَغْنِي عَنْهَا فِي حَالٍ

(١) فِي هـ : « حُكْمُهَا بَعْدَ الْفِعْلِ » •

(٢) فِي د ، ل ، ف : « مِلاصِقَتُهُ » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ هـ : ش •

(٣) فِي ش : « الْحَرْفُ » ، تَحْرِيفٌ •

(٤) فِي ش : « وَلِذَلِكَ » •

(٥) فِي د ، ل ، ف : « لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ » ، وَفِي ش : « لَا تَخْلُو أَنْ » وَمَا
أُثْبِتَ مِنْ هـ •

(٦) هَذَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ
رَبِّهِمْ » • وَانْظُرِ الْمَغْنِي ٥٧ •

السَّعَةِ ، فلم يبقَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جِزَاءً ، وهي (٢) حرفٌ وضعَ لتفصيلِ الجُمْلِ (٢) ، وقطعَ ما قبله عَمَّا بعده عَنِ الْعَمَلِ .
وَأُنِيبَ (٣) عَنْ جُمْلَةِ الشَّرْطِ وَحَرْفِهِ ، فَإِذَا (٤) قُلْتَ : « أَمَّا زَيْدٌ فَعَاقِلٌ » فالمعنى والتقديرُ عندَ النَحْوِيِّينَ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ عَاقِلٌ ، فَاسْتَحَقَّ بِذَلِكَ جَوَابًا ، وَجَوَابُهُ جُمْلَةٌ تَكُنْزُ مِثْلُهَا الْفَاءُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُبْتَدِئَةً أَوْ فَعْلِيَّةً ، وَالفَعْلِيَّةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ خَبَرَةً أَوْ أَمْرِيَّةً أَوْ نَهْيَةً . وَلَا بُدَّ أَنْ يَفْصِلَ بَيْنَ (أَمَّا) وَبَيْنَ الْفَاءِ فَاصِلٌ مُبْتَدَأٌ أَوْ مَفْعُولٌ أَوْ جَارٌ وَمَجْرُورٌ ، فَالْمُبْتَدَأُ كَقَوْلِكَ : « أَمَّا زَيْدٌ فَكَرِيمٌ » وَأَمَّا بِكَرٍّ فَلَيْسَ ، وَالْمَفْعُولُ كَقَوْلِكَ : « أَمَّا زَيْدٌ [٣٣٠ - آ] فَأَكْرَمْتُ » وَ« أَمَّا عَمْرٌو فَأَهَنْتُ » وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ كَقَوْلِكَ « أَمَّا فِي زَيْدٍ فَرُغِبْتُ » ، وَ« أَمَّا عَلَى بَكْرٍ فَتَزَلَّتْ » وَمِثَالُ وَقُوعِ (٦) الْجُمْلَةِ الْأَمْرِيَّةِ قَوْلُكَ : « أَمَّا مُحَمَّدٌ فَأَكْرَمَ » (٧) وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَهِنَ (٨) كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَأَكْرَمَ مُحَمَّدًا ، وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَأَهِنَ عَمْرٌو . وَمِثَالُ التَّهْيِي قَوْلُكَ : « أَمَّا زَيْدٌ فَلَا تُكْرِمْ »

(١) عاد الكلام هنا على (أَمَّا) .

(٢) فِي د ، ل ، ف ، هـ : « الجمع » ، تحريف ؛ وصوابه عن ش .

(٣) فِي ش : « وَأُنِيبْتُ » .

(٤) فِي د : « فَا » ، وَأَثْبَتَ مَا فِي سَائِرِ النُّسخِ .

(٥) سَقَطَ : « أَمَّا فِي زَيْدٍ فَرُغِبْتُ وَ » مِنْ ش .

(٦) سَقَطَ « وَقُوعٌ » مِنْ ش .

(٧) فِي ش : « فَأَكْرَمَهُ » .

(٨) فِي ش : « فَأَهْنَهُ » .

و « أَمَا عَمْرَأَ فَلَا تَهِنْ » ، ومثله في التنزيل : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) (١) . ومثالُ فَصْلِكَ بِالْجَارِ والمَجْرُورِ فِي قَوْلِكَ : « أَمَا بَزِيدُ فَاْمُرْ » قوله تعالى : (وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) (٢) . وإِثْمَا لَمْ يَجْزُ أَنْ تُلَاصِقَ (أَمَا) الْفِعْلَ الْأَنَّهُ (أَمَا) لَمَّا تَنَزَّلَتْ مَنَزَلَةُ (٣) الْفِعْلِ الشَّرْطِيِّ - وَالْفِعْلُ لَا يُلَاصِقُ الْفِعْلَ - اِمْتَنَعَتْ مِنْ مَلَاصَقَةِ الْأَفْعَالِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ تَقُولُ : « زَيْدٌ كَانَ يَزُورُكَ » و « عَمْرٌو لَيْسَ يَلِمُ بِكَ » (٤) ، فَتُلَاصِقُ (٥) (كَانَ) و (لَيْسَ) الْفِعْلَ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ الضَّمِيرَ الْمُسْتَتِرَ فِي (كَانَ) و (لَيْسَ) فَاصِلٌ فِي التَّقْدِيرِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ مَا يَلِيهِمَا وَهَذَا الْفَاصِلُ يَجْرُزُ إِذَا قُلْتَ (٦) : « الزَّيْدَانِ كَالَّذِي يَزُورَانِي » و « الْعَمْرَانِ » [١٣٥ هـ] لَيْسَا يَلِمَانِ بِكَ » وَكَذَلِكَ حُكِمَ الْجَمْعُ إِذَا قُلْتَ : كَانُوا ، وَلَيْسُوا ، وَحُكِمَ الْفَاءُ حُكْمُ الْفِعْلِ (٧) . وَإِذَا

(١) الضحى : ٩/٩٣ ، ١٠ .

(٢) الضحى : ١١/٩٣ .

(٣) فِي د ، ل ، ف : « بِمَنْزِلَةِ » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ ه : ش .

(٤) أَلَمْ بِهِ : زَارَهُ غَبَا .

(٥) فِي ش « فَيُلَاصِقُ » .

(٦) سَقَطَ « إِذَا قُلْتَ » مِنْ ش ، وَجَاءَ فِي مَوْضِعِهِ : « فِي » .

(٧) جَاءَ هُنَا كَلَامٌ مَكْرُورٌ سَبَقَ وَرُودُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَأُظْهِرَ وَقَعَ سَهْوًا فِي الْأَمَالِيِّ وَنَقَلَ كَمَا هُوَ فِي الْأَشْبَاهِ فَاسْقَطْتُهُ وَأَوَّلَ الْكَلَامِ الْمَذْكُورِ قَوْلُهُ : « فَإِنْ قَالَ قَائِلُ ٠٠٠ » فِي ص : ٣٤٥ ، س : ١٠ ، وَآخِرُهُ قَوْلُهُ : « إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَزَاءً » فِي ص : ٣٤٦ س : ١ . وَانْظُرْ أَمَالِيَّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٢٩٠/١ حَيْثُ وَرَدَ النَّصُّ الْمَكْرُورُ .

عَرَفْتُ (١) هذا فإلقاء بعد (أَمْثًا) لازمة لما ذكرت لك من (٢) نيابة (أَمْثًا) عن الشرط وحرفه ، فإن حذفها الشاعر فللضرورة كما جاز له حذفها من جواب الشرط كقول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت :

٩٢- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئَانِ (٣)

كان الوجه أن يقول : فالله • ومثل (٤) حذفها من قوله :

٩٣- فَأَمْثًا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

• • • • • (٥)

حذفها (٦) من قول بشر بن أبي خازم :

٩٤- وَأَمْثًا بَنُو عَامِرٍ بِالنَّسَارِ

غَدَاةَ لَقُوا الْقَوْمَ كَانُوا نَعَامًا (٧)

(١) في ش : « قد عرفت » ، وفي هـ : « فإذا عرفت » .

(٢) زاد هنا في ش : « أن » .

(٣) سلف في الشاهد ١٨ ، فانظر تخريجه ثمة .

(٤) في هـ : « ومثله » .

(٥) سلف في الشاهد ٨٦ .

(٦) في هـ : « وحذفها » ، تعريف .

(٧) البيت في ديوان بشر ١٩٠ برواية : « غداة لقونا فكانوا • • » ، ورواه في المعاني الكبير ٣٤٠ : « فكانوا غداة لقونا • • » والنسار - بكسر

ومَعَ هَذَا التَّشْدِيدِ فِي حَذْفِ الْفَاءِ مِنْ جَوَابِ (أَمَّا) قَدْ
جَاءَ حَذْفُهَا فِي التَّنْزِيلِ : وَلَكِنَّهُ حَذْفٌ [كَلَّا حَذْفٌ] (١) ، وَإِنَّمَا
حَسَّنَ ذَلِكَ حَتَّى جَعَلَهُ كَطَرِيقٍ مَهِيْعٍ (٢) حَذْفُهَا مَعَ
مَا اتَّكَلَّتْ بِهِ مِنَ الْقَوْلِ ، [وَالْقَوْلُ] (٣) قَدْ كَثُرَ حَذْفُهُ فِي
التَّنْزِيلِ لِأَنَّهُ جَارٍ فِي حَذْفِهِ مَجْرَى الْمَنْطُوقِ بِهِ ، فَمِنْ ذَلِكَ
قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ •
سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ) (٤) أَيْ :
يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ • وَمِثْلُهُ (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ
مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا) (٥) أَيْ [هـ - ١٣٦]
يَقُولَانِ (٦) : رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا • وَمِثْلُهُ (وَلَوْ تَرَى إِذِ
الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا

←
النون - : موضع ، وقيل : هو ماء لبني عامر • انظر اللسان
(نسر) • وموضع الاستشهاد بالبيت قوله : « كانوا نعماء » حيث
حذف الفاء في جواب (أما) للضرورة ، والصحيح في السعة أن يقول :
فكانوا نعماء •

- (١) زيادة من ل ، ف ، ه ، ش •
- (٢) طريق مهيع : واضح واسع بين • اللسان (هيع) •
- (٣) زيادة من ل ، ه ، ف • وفي ش : « لأن القول » •
- (٤) الرعد : ٢٣/١٣ - ٢٤ ، وقوله تعالى : « بما صبرتم فنعمة عقبى
الدار » لم يرد في ش •
- (٥) البقرة : ١٢٧/٢ •
- (٦) في ش : « يقولون » •

وَسَمِعْنَا (١) • والآية التي وردَ فيها حذفُ الفاءِ قوله تعالى :
 (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ
 وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) (٢) التقدير : فيقالُ لَهُمْ
 أَكْفَرْتُمْ فَحَذَفْنَا ههنا مِنْ أَحْسَنِ الحَذُوفِ وأَجْرَاهَا فِي
 ميدانِ البلاغة .

والغالبُ على (أَمَّا) التكريرُ كقوله تعالى : [٣٣٠ - ب]
 (أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ) (٣) ثمَّ قالَ : (وَأَمَّا الْغُلَامُ
 فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ) (٤) ثمَّ قالَ : (وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ
 لِغُلَامَيْنِ) (٥) وقد جاءتْ غيرُ مُكَرَّرَةٍ فِي قوله : (يَا أَيُّهَا
 النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا
 مُبِينًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيَدْخُلُوهُمْ فِي رَحْمَةٍ
 مِنْهُ وَفَضْلٍ) (٦) •

واعلم أَن (أَمَّا) لَمَّا نَزَلَتْ مَنَزَلَةَ الْفِعْلِ فَصَبَّتْ ،

-
- (١) السجدة : ١٢/٢٢ •
 (٢) آل عمران : ١٠٦/٣ ، وتتمتها « .. فذوقوا العذاب بما كنتم
 تكفرون » • وانظر المغني ٥٨ •
 (٣) الكهف : ٧٩/١٨ •
 (٤) الكهف : ٨٠/١٨ •
 (٥) الكهف : ٨٢/١٨ •
 (٦) النساء : ١٧٤/٤ ، ١٧٥ • وتتمة الثانية : « .. ويهديهم اليه صراطاً
 مستقيماً » • وانظر المغني ٥٩ •

ولكتها لم تنصب المفعول به لضعفها ، وإثما نصبت الظرف
الصحيح [كقولك] (١) « أمّا اليوم فإثي منطلق » و « أمّا
عندك فإثي جالس » وتعلق بها حرف الظرف في نحو قولك
« أمّا في الدار فزيد فإثي » . وإثما لم يجز أن يعمل ما بعد
الظرف [في الظرف] (٢) ، لأن ما بعد (إن) لا يعمل فيما قبلها ،
وعلى هذا يحتمل قول أبي علي : « أمّا على أثر ذلك فإثي
جمعت » ، ومثله قولك : « أمّا في زيد فإثي رغبت » .
ف (في) متعلّقة ب (أمّا) نفسها في قول سيويه وجميع
التحويّين إلا أبا العباس المبرّد فإنه زعم أن الجار متعلق
برغبت ، وهو قول مبين للصحة ، خارق للإجماع ، لما
ذكرته لك من أن (إن) تقطع ما بعدها عن العمل فيما
قبلها فلذلك أجازوا « زيدا جعفر ضارب » ولم يجزوا « زيدا
إن جعفر ضارب » فإن قلت « أمّا زيدا فإثي ضارب » فهذا
المسألة فاسدة في قول جميع التحويّين لما ذكرته لك (٣)
من أن (أمّا) لا تنصب المفعول الصحيح ، وأن (إن) لا
يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وهو في مذهب أبي العباس جائز
وفساده واضح (٤) .

(١) زيادة من ل ، ه ، ف ، ش .

(٢) زيادة من ه ، ش .

(٣) سقط « لك » من ه .

(٤) جاء بعده في ش : « آخر المجلس والله الحمد والمنة » .

المسألة الثانية (*)

أمّا مجيءُ الفاعلِ المضمرِ مفرداً في قوله (قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ)
 إِنَّ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ (١) [هـ - ١٣٧] وكذلك في التثنية إذا
 قُلْتَ : (أَرَأَيْتُكُمْ) وفي خِطَابِ جماعةِ النساءِ إذا قُلْتَ :
 (أَرَأَيْتُكُمْ) ، فَإِنَّمَا أُفْرِدَ الضَّمِيرُ في هذا السَّحْوِ لِأَنَّهُ لَوْ
 تَثَنَّى وَجُمِعَ فَقِيلَ (أَرَأَيْتُكُمْ) و (أَرَأَيْتُكُمْ)
 و (أَرَأَيْتُكُمْ) (٢) كَانَ ذَلِكَ جَمْعاً بَيْنَ خِطَابَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ
 الْجَمْعُ بَيْنَ خِطَابَيْنِ ، كَمَا لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ اسْتِفْهَامَيْنِ ، أَلَا
 تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ (يَا زَيْدُ) فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ بِالنِّدَاءِ مِنَ
 الْغَيْبَةِ إِلَى الْخِطَابِ لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ الْكَافِ مِنْ قَوْلِكَ :
 (أَدْعُوكَ) و (أَفَادِيكَ) ، فَلِذَلِكَ (٣) قَالَ الشَّاعِرُ :

(★) وردت هذه المسألة في أول المجلس السابع والثلاثين من أمالي ابن
 السجري : ٢٩٢/١ .

(١) الأنعام : ٤٠/٦ ، ٤٧ . والتاء في (أَرَأَيْتُكُمْ ضَمِيرُ رَفْعِ فَاعِلٍ ، وَالْكَافُ
 وَالْمِيمُ لِمَجْرَدِ الْخِطَابِ ، وَلَا مَوْضِعَ لِهَمَا مِنَ الْأَعْرَابِ . وَانْظُرْ : الْبَيَانُ
 ٢٢١/١ ، وَأَمْلَأُ الْعُكْبَرِي ١٤٠/١ ، وَمَشْكَلُ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢٦٦/١ .
 وَمَعْنَى (أَرَأَيْتُكُمْ) : أَخْبِرُونِي . وَانْظُرْ اللَّسَانَ (رَأَى) ص :
 ٢٩٤ ط صادر .

(٢) في د ، ل ، ف ، تحريف ، وصوابه عن هـ : ش .

(٣) سقط « فلذلك » من ش .

٩٥ يا أَيُّهَا الذِّكْرُ الَّذِي قَدْ سَوَّيْتَنِي

وَفَضَّحْتَنِي وَطَرَدْتَ أُمَّ عِيَالِيَا (١)

وكان القياس أن يقول : ساءَني ، وَفَضَّحْتَنِي ، وَطَرَدْتَ ،
الْأَنْ (الذي) اسمُ غَيْبَةٍ وَلَكِنَّهُ لَمَّا أَوْقَعَ (٢) (الذي) صِفَةً
لِلذِّكْرِ وَقَدْ وَصَفَ الْمُنَادِي بِالذِّكْرِ جازَ لَهُ إِعَادَةُ ضَمَائِرِ
الْخِطَابِ إِلَيْهِ • وَيُوضَّحُ لَكَ هَذَا أَنَّكَ تَقُولُ : (يا غِلَامِي) ،
و (يا غِلَامَنَا) ، و (يا غِلَامَهُمْ) ، وَلَا تَقُولُ : (يا غِلَامَكُمْ) ،
لأنَّهُ جُمِعَ بَيْنَ خِطَابَيْنِ خِطَابِ النَّدَاءِ ، وَالْخِطَابِ بِالْكَافِ ،
فَلِذَلِكَ وَحَدِّثُوا النَّاءَ فِي التَّشْيِيعِ وَالْجَمْعِ ، وَأَلْزَمُوا الْفَتْحَ فِي
الْحَالِكِينَ وَفِي خِطَابِ الْمَرْأَةِ إِذَا قُلْتَ : (أَرَأَيْتَكَ) لِأَتَهُمْ
جَرَّدُوا مِنْ الْخِطَابِ •

(١) أورد ابن الشجري هذا البيت قبل هذا الموضع في ١٥٢/٢ من أماليه ،
ونسبه ثمة الى أبي النجم العجلي •

وجيء بالبيت شاهداً على أن المنادى مخاطب ، بدليل إعادة ضمير
الخطاب الى الاسم الموصول مع أنه اسم غيبة لأنه جاء تابعاً لـ
(الذكر) الذي وصف به المنادى •

(٢) في د ، ل ، ف : « وقع » ، تعريف ، وصوابه عن ه : ش •

المسألة الثالثة (*)

أمّا حدث الاسم فإنّ سببويه حدّد الفعل ولم يحدّد الاسم لما يعتور حدّد الاسم من الطعن (١) ، وعوّل على أنّه إذا كان الفعل محدوداً ، والحرف محصوراً معدوداً ، فما فارقهما فهو اسم . وحدّد بعض النحويّين المتأخّرين الاسم فقال : « الاسم كلمة تدلّ على معنى في نفسها ، لغير مقترنة بزمان محصّل » ، وإلّا قال : تدلّ على معنى في نفسها ، تحرّراً من الحرف ، لأنّ الحرف يدلّ على معنى في غيره . وقال : « غير مقترنة بزمان » ، تحرّراً من الفعل ، لأنّ الفعل بوضع ليدلّ على الزمان . ووصف الزمان بمحصّل ليُدخل في الحدّ أسماء الفاعلين ، وأسماء المفعولين ، والمصادر ، من حيث كانت هذه الأشياء دالّة على الزمان ، لاشتقاق بعضها من الفعل ، وهو اسم الفاعل ، واسم المفعول ، واشتقاق الفعل من بعضها وهو المصدر ، إلّا أنّها تدلّ على زمان مجهول ، ألا [ترى] (٢) أنّك إذا قلت : « ضربي زيدا شديداً » احتمل أن يكون الضرب قد [هـ : ١٣٨] وقع ، وأنّ يكون متوقّعا وأنّ يكون حاضراً .

(*) أمالي ابن الشجري ٢٩٢/١ - ٢٩٤ . وانظر مسائل خلافية في النحو للعكبري ٤١ .

(١) انظر الكتاب ٢/١ .

(٢) زيادة من ل ، هـ ، ش .

ومِمَّا اعْتَرَضَ بِهِ عَلَى هَذَا الْحَدِّ قَوْلُهُمْ: «آتِيكَ مَضْرِبٌ»
 [٣٣١-آ] الشُّوْلُ (١)، وَمَقْدَمُ الْحَاجِّ ، وَخَفُوقُ النَّجْمِ (٢)
 لِذِلَالَةِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ عَلَى الزَّمَانِ مَعَ دِلَالَتِهَا عَلَى الْحَدَثِ الَّذِي
 هُوَ الضَّرَابُ ، وَالْقُدُومُ ، وَالْخَفَقَانُ ، فَقَدْ دَلَّكَ عَلَى
 مَعْنَيَيْنِ .

وَأَسْلَمَ حَدُودَ الْأَسْمِ مِنَ الطَّمَعِ قَوْلُنَا : الْأَسْمُ مَا دَلَّ
 عَلَى مُسَمًّى بِهِ دِلَالَةُ الْوَضْعِ . وَإِنَّمَا قُلْنَا : (مَا دَلَّ) وَلَمْ
 نَقُلْ « كَلِمَةٌ تَدُلُّ » ، لِأَنَّهَا وَجَدْنَا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا وَضَعَ
 مِنْ كَلِمَتَيْنِ كـ «مَعْدِي كَرِبٌ» ، وَأَكْثَرُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ
 كـ «أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ» ، وَقُلْنَا : « دِلَالَةُ الْوَضْعِ تَحَرُّزًا (٣)
 مِمَّا دَلَّ دِلَالَتَيْنِ : دِلَالَةَ الْوَضْعِ ، وَدِلَالَةَ الْأَشْتِقَاقِ ،

(١) فِي اللِّسَانِ (شَوْل) : « الشُّوْلُ : جَمْعُ النَّشَائِلَةِ مِنَ الْإِبِلِ ، وَهِيَ الَّتِي
 أَتَى عَلَيْهَا مِنْ حَمْلِهَا أَوْ وَضَعَهَا سَبْعَةُ أَشْهُرٍ فَخَفَ لَبْنُهَا » ، وَفِيهِ أَيْضًا :
 « وَالشُّوْلُ مِنَ الْإِبِلِ : الَّتِي نَقَصَتْ أَلْبَانَهَا ، وَذَلِكَ إِذَا فَصَلَ وَلَدَهَا
 عِنْدَ طُلُوعِ سَهِيلٍ فَلَا تَزَالُ شَوْلًا حَتَّى يَرْسَلَ فِيهَا الْفَحْلُ » وَفِي اللِّسَانِ
 (ضَرْب) : « ضَرْبُ الْفَحْلِ النَّاقَةِ يَضْرِبُهَا ضَرْبًا : نَكْحَهَا » وَعَلَى مَا
 تَقْدِمُ يَكُونُ مَعْنَى الْمَثَالِ : «آتِيكَ وَقْتُ طُلُوعِ سَهِيلٍ» ، أَوْ « آتِيكَ بَعْدَ
 سَبْعَةِ أَشْهُرٍ » وَأَمَّا التَّقْدِيرُ فَهُوَ : «آتِيكَ وَقْتُ ضَرْابِ الشُّوْلِ» وَنَابَ الْمَصْدَرُ
 مَنَابَ الْحَيْنِ عَلَى سَبِيلِ التَّوَسُّعِ . وَانْظُرِ الْكِتَابَ ١/ ١١٩ - ٦٢٠ ،
 وَشَرَحَ الْمَقْصِلَ ٢/ ٤٤ - ٤٥ .

(٢) خَمُوقُ النَّجْمِ : مَغْيِيهِ . وَفِي اللِّسَانِ (خَفِقَ) : « يَقَالُ : وَرَدَتْ خَفُوقُ
 النَّجْمِ أَيُّ وَقْتُ خَفُوقِ الثَّرِيَا ، تَجْعَلُهُ ظَرْفًا وَهُوَ مَصْدَرٌ » .

(٣) فِي هـ « تَحَرَّزَ » ، تَحْرِيفٌ .

ك « مَضْرِبِ الشَّوْلِ » وإِخْوَتِهِ (١) ، وذلك أَتَّهَنَ (٢) وَضِعْنَ لِيَدِ اللَّئِنِ عَلَى الزَّمانِ فقط ، وَدَلَّيْنِ عَلَى اسمِ الحَدَثِ الْأَتَّهَنَ اشْتَقِقْنَ مِنْهُ ، فَلَسَّنَ (٣) كالفعلِ فِي دِلَالَتِهِ عَلَى الحَدَثِ وَالزَّمانِ ، لِأَنَّ الفِعْلَ وَضَعَ لِيَدِلَّ عَلَى هَذَيْنِ المعْنَيَيْنِ مَعًا ، فَقَوْلُنَا : (دِلَالَةُ الوَضْعِ) يَزِيدُ عَنْ هَذَا الحَدِّ اعْتِرَاضَ مَنْ اعْتَرَضَ عَلَى الحَدِّ الْأَوَّلِ بِمَضْرِبِ الشَّوْلِ وإِخْوَتِهِ (٤) ، فَإِذَا (٥) تَأَمَّلْتَ الْأَسْمَاءَ [كُلُّهَا] (٦) حَقًّا التَّأَمَّلَ وَجَدْتَهَا لَا يَخْرُجُ شَيْءٌ مِنْهَا عَنْ هَذَا الحَدِّ عَلَى اخْتِلَافِ ضَرْوِيَّهَا فِي الإِظْهَارِ وَالإِضْمَارِ (٧) ، وَمَا كَانَ وَاسِطَةً بَيْنَ الْمُظْهَرِ وَالْمُضْمَرِ ، وَذَلِكَ أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ ، وَعَلَى تَبَايُنِ (٨) الْأَسْمَاءِ فِي الدِّلَالَةِ عَلَى المُسَمَّيَاتِ مِنَ الْأَعْيَانِ وَالْأَحْدَاثِ ، وَمَا سَمَّيَتْ بِهِ الْأَفْعَالُ مِنْ نَحْوِ : (صَه) و (إِيَه) و (رَوَيْد) و (بَلْه) و (أَف) و (هِيَهَات) ، فَالْمُسَمَّى (٩) ب (صَه) قَوْلُكَ

(١) يريد « مقدم العاج » و « خفوق النجم » وما شابههما . وفي ل ، ش : « وأخويه » .

(٢) في هـ : « لأنهن » .

(٣) في د ، ل ، ف ، هـ : « فليس » ، تحريف ؛ وصوابه عن ش .

(٤) في ل ، ش : « وأخويه » .

(٥) في ش : « وإذا » .

(٦) زيادة من سائر النسخ .

(٧) في نسخ الأشباه : « الإضمار والإظهار » ، وأثبت الأوجه عن ش .

(٨) في د : « سائر » تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٩) في ش : « والمسمى » .

اُسْكُتْ° ، و ب (إِيه) حَدَّث° ، و ب (رَوَيْدَ) أَهْمِل° ، و ب (بَلَّه) دَع° (١) و ب (أَف) أَتَضَجَّر° ، و ب (هَيْهَات) بَعُد° ، وكذلك ماضِئْنٌ معنى الحرفِ نحو: (مَتَى) و (أَيْنَ) و (كَمْ) و (كَيْفَ) ، فمتى و مَضِعَ ليدلَّ على الأزمنة ، و (أَيْنَ) على الأمكنة ، و (كَمْ) على الأعداد ، و (كَيْفَ) على الأحوال .

وهذه الكلمُ وظائِرُها مِنْ نحو: (مَنْ) و (مَا) و (أَيَّانَ) و (أَتَى) ممَّا طُعِنَ به على الحدِّ الأوَّلِ لقول (٢) قائله: « [كَلِمَةٌ] (٣) تدلُّ على معنى في نفسها » فقال الطَّاعِنُ: إنَّ كَلَّ واحدٌ مِنْ هذه الأسماء قد دلَّ على الاستفهام أو الشرط [و على معنى آخرَ كدلالة (أَيْنَ) على المكانِ وعلى الاستفهام أو الشرط] (٤) وكذلك (مَتَى) و (مَنْ) و (مَا) فقد دلَّ الاسمُ مِنْها على معنيين كدلالة الفعلِ على مَعْنِيَيْنِ: الزمانِ المُتَعَيَّنِ والحدِّثِ [ه: ١٣٩] .

وليسَ لِمُعْتَرِضٍ أن يعترضَ بهذا على الحدِّ الذي قرَّرناه الأثنا قلنا: « ما دلَّ على مسمًى به [دلالة الوَضْعِ] (٦) وَلَمْ نَقُلْ (٧) ما دلَّ على معنى » .

(١) سقط: « و ب بله دع » من ش .

(٢) في د ، ل ، ف: « كقول » ، تحريف ، وصوابه عن ه: ش .

(٣) زيادة عن ل ، ف ، ش ، وجاء في ه: « كلمة متى » ، تحريف .

(٤) زيادة من ل ، ف ، ه ، ش .

(٥) في ش: « وقد » .

(٦) زيادة من ش .

(٧) في د ، ل ، ف: « يقل » ، تصحيف ، وصوابه عن ه: ش .

المسألة الرابعة (*)

السؤال عن قول الشاعر - وهو يزيد بن الحكم -
الْقَفِي - :

٩٦ - فليت كفافاً كان خيرك كلثه

وشرتك عني ما ارتوى الماء مرتوي (١)

تعريب (٢) هذا البيت قد تقدم فيما سلف من
الأمالي (٣) ولكننا أعدنا تعريبه هنا لزيادة فائدة وإيضاح
مشكله ، ولكونه في (٤) جملة المسائل الواردة .

ف نقول : إن اسم (ليت) محذوف وهو ضمير الشأن
والحدث (٥) وحذفه مما لا يسوغ إلا في الضرورة
[ومثله (٦) :

(*) أمالي ابن الشجري ١/ ٢٩٤ - ٢٩٨ .

(١) سلف في الشاهد ٨٦ - مكرر - ، فانظر تخريجه ثمة .

(٢) في اللسان (عرب) : « يقال : عربت عن القوم : إذا تكلمت عنهم ،
 واحتجبت لهم ، وقيل : إن « أعرب » بمعنى عرب » . وعليه يكون
 المعنى : إعراب البيت .

(٣) أمالي ابن الشجري ١/ ١٨٢ - ١٨٦ .

(٤) في هـ : « من » .

(٥) في د ، ل ، ف : « والحدث » ، تحريف ، وصوابه عن هـ : ش .

(٦) زيادة من ل ، ف ، ش ، وفي هـ : « كقوله » .

٩٧ - فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّي سَاعَةً

فَبِتُّنَا عَلَى مَا خَيَّلْتَ نَاعِمِي بِالِ (١)

أَلَا تَرَى أَنَّ (لَيْتَ) لَا تُبَاشِرُ الْأَفْعَالَ ، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ
التَّقْدِيرُ : (فَلَيْتَهُ) لَمْ تَجْزُ مُلَاصَقَتُهُ لِلْفِعْلِ . وَمِنْ
ذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ :

٩٨ - إِنَّ مَن لَامَ فِي بَنِي بِنْتٍ حَسَا

نَ أَلَمَهُ وَأَعَصِهِ فِي الْخُطُوبِ (٢)

(١) البيت لعدي بن زيد العبادي ، وورد منسوباً إليه في شرح شواهد
المغني للسيوطي ٦٩٧ ، وشرح أبياته للبغدادي ١٨٤/٥ . وورد
البيت غير منسوب في أمالي ابن الشجري ١٨٣/١ ، والانصاف ١٨٣ ،
والمغني ٣٢١ ، وانهض ١٣٦/١ ، ١٤٣ ، والدرر ١١٤/١ ،
١٢٣/١ . على ما خيلت : على ما أرت الحال وشبهت ، فأضمر الحال ،
أو : على كل حال . والبال : الحال والشأن . والشاهد فيه : حذف
اسم (لَيْتَ) وهو ضمير الشأن ، ولا يجوز هذا في غير الاضطرار عند
الأكثر . وقيل : إن المدحوف ضمير المخاطب والتقدير : « فليتك » .
ونقل البغدادي عن ابن عصفور أن حذف الضمير غير ضمير الشأن
أولى من حذف ضمير الشأن . انظر شرح أبيات المغني للبغدادي
١٨٦/٥ .

(٢) البيت للأعشى من قصيدة يمدح فيها قيساً الكندي ، وهي في ديوانه
٣٧١ ط الأهرام ، برواية : من يلمني على بني بنت حسان
ورود البيت برواية الأشباه منسوباً إلى الأعشى في : الكتاب ٤٣٩/١ ،

←

انجزام (ألمه) دلّ على أنّ (من) شرطيّة ، وإذا كانت شرطيّة لم يكن بدّ من الفصل بينها وبين (إن) ، لأنّ أسماء الشرط حكمتها حكم أسماء الاستفهام في أنّ العامل فيها يقع بعدها كقولك « آيهم تكرم تكرم » ، كما تقول إذا استفهمت « آيهم أكرمت » ونظير ذلك قول الآخر :

٩٩ - إنّ من يدخل الكنيسة يوماً

يلتق فيها جباراً وطلباء (١)

وأشددّ سيويه :

← والانصاف ١٨٠ ، والخزانة ٤٦٣/٢ ، ٦٥٤/٣ ، ٣٨٠/٤ . وورد البيت من دون نسبة في : الايضاح - العضدي ١٢٢ ، وشرح المفصل ١١٥/٣ ، والمغني ٦٧٠ .

والبيت من أبيات الضرورة لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله ، فيقدر اسم ان ضمير شأن محذوفاً اضطراراً ، وانظر ضرائر القزاز ٢٣٠ . هذا ولا شاهد في البيت على روية ديوان الأعشى التي ذكرت

(١) نقل البغدادي نسبة هذا البيت الى الأخطل في الخزانة ٢١٩/١ ، ٤٦٣/٢ ، وتبعه الشنقيطي في الدرر ١١٥/١ . وورد البيت غير منسوب في : ضرائر القزاز ٢٣١ ، والمقرب ١٠٩/١ ، ٢٧٧ ، وشرح المفصل ١١٥/٣ ، والمغني ٣٦ ، ٦٥١ ، والهمع ١٣٦/١ ، والخزانة ١٢/٤ ، ٣٨٠/٤ . الجادر : جمع جؤذر ، وهو ولد البقرة الوحشية الطباء : جمع ظبية . شبه أولاد النصارى بالجآذر ، ونساءهم بالطباء في سعة العيون وطول الأعناق وحسنها .

والشاهد في البيت حذف ضمير الشئان للضرورة لما ذكر في الشاهد السابق .

١٠٠ - وَلَكِنَّ مَنْ لَا يَلْتَقُ أَمْرًا يَنْوِبُهُ
 بِعَدَّتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعَزُّ (١)
 الأغل الذي لاسلّاح معه وعلى هذا قول أبي الطيّب
 أحمد بن الحسين :

١٠١ - وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ
 وَلَكِنْ مَنْ يَبْصُرُ جُفُونَكَ يَعِشُقُ (٢)

وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَإِنَّ (كَمَافًا) خَبَرَ [٣٣١/ب] (كَانَ) ،
 و (خَيْرُكَ) اسْمُهَا ، (كَلْشَهُ) تَوَكِيدٌ لَهُ [هـ : ١٤٠]
 وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ : كَانَ وَاسْمُهَا وَخَبَرُهَا ، خَبَرٌ لَيْتٌ ، فَالْتَقْدِيرُ :
 لَيْتَهُ أَي لَيْتَ الشَّأْنُ كَانَ خَيْرُكَ كَلْشَهُ كَمَافًا عَنِّي ، أَي كَافًا .

(١) أنشد سيبويه البيت لأمية بن أبي الصلت في ١/٤٣٩ ، وأثبتته د .
 السطلي في ديوانه ٤٣٣ ، وورد منسوبة إلى أمية في : الانصاف ١٨١ ،
 وثقل البغدادي هذه النسبة عن سيبويه في الشرح على أبيات المغني
 ٢٠١/٥ . وأورده ابن هشام غير منسوب في المغني ٣٢٣ . ينوبه :
 ينصيبه من النوائب ، والعدة : ما يعده الانسان لحوادث الدهر .
 وجاء في موضع « بعدته » في د : « ليسكنه » ، وفي ل ، ف : « يسكنه »
 وفي هـ ، ش : « بشكته » ، وما أثبت مأخوذ عن مصادر البيت .
 والشاهد في البيت على حذف ضمير الشأن - وهو اسم (لكن) -
 للضرورة ، لما ذكر في الشاهدين السابقين .

(٢) ديوان المتنبي - بشرح البرقوقى - : ٤٨/٣ ، والبيت على تقدير
 ضمير الشأن بعد (لكن) كما في البيت السابق . وتمثل به ابن هشام
 في المغني ٣٢٣ ، ٦٧٠ ، وانظر شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٠٠/٥ .

وَمَنْ رَوَى (وَشَرُّكَ) رَفَعَهُ بِالْعُطْفِ عَلَى قَوْلِهِ (خَيْرُكَ) فَدَخَلَ فِي حَيْثُ (١) كَانَ فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَكَانَ شَرُّكَ ، فَغَيَّرَ أَبِي عَلِيٍّ يَتَقَدَّرُ خَيْرٌ (كَانَ) الْمَضْمَرُ مُحذُوفًا دَلَّ عَلَيْهِ خَيْرٌ (كَانَ) الْمُظْهَرُ ، وَيَقْدَرُ الْمُحذُوفُ بِلَفْظِ الْمَذْكُورِ ، وَهُوَ الْقِيَاسُ (٢) . وَظَهَرَ ذَلِكَ فِي حَذْفِ الْخَبَرِ لِدَلَالَةِ الْخَبَرِ الْآخِرِ عَلَيْهِ وَهُمَا مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٠٢ - نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا

عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ (٣)

أَرَادَ : نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا رَاضُونَ ، فَحَذَفَهُ دَلَالَةَ (رَاضٍ) عَلَيْهِ . وَمِثْلُهُ فِي دَلَالَةِ أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ فِي التَّنْزِيلِ : (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ) (٤) [التقدير : وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ] (٥) ، وَلَوْ كَانَ خَبَرًا عَنْهُمَا : لَكَانَ (يُرْضَوْهُمَا) . فَالتقديرُ عَلَى هَذَا : وَكَانَ شَرُّكَ كَفَافًا . وَهَذَا عَلَى أَنْ (٦) يَكُونَ (ارْتَوَى) مُسْتَنَدًا إِلَى (مَرْتَوَى) .

(١) فِي د ، ل ، ف ، هـ : « خَيْرٌ » تَصْحِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ ش .

(٢) سَقَطَ : « وَهُوَ الْقِيَاسُ » مِنْ هـ .

(٣) سَلَفٌ فِي الشَّاهِدِ ٢٠ ، ص ٩٦ فَانْظُرْ تَخْرِيجَهُ ثَمَّة .

(٤) التَّوْبَةُ : ٦٢/٩ . وَسَبَقَ إِيرَادُ تَقْدِيرَاتِ النُّحَاةِ فِي الْآيَةِ ص ٢٣٥ ، حَاشِيَةٌ ٥ .

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ ش .

(٦) فِي د ، ل ، ف : « وَعَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ هـ : ش . وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ (مَرْتَوَى) فَاعِلًا لـ (ارْتَوَى) فَهُوَ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي عَلِيٍّ خَبَرٌ (شَرُّكَ) كَمَا سَيَأْتِي فِي السُّطْرِ التَّالِي .

وَذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى أَنَّ الْخَبَرَ (مرتوي) (١) وَكَانَ حَقُّهُ (مُتَوَيًّا) وَلَكِنَّهُ أَسْكَنَ الْيَاءَ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ وَالْقَافِيَةِ ، وَهُوَ مِنَ الضَّرُورَاتِ الْمُسْتَحْسَنَةِ لِأَنَّهُ رَدَّ حَالَةَ إِلَى حَالَتَيْنِ ، أَعْنِي أَنَّ الشَّاعِرَ حَمَلَ حَالَةَ النَّصْبِ عَلَى حَالَةِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ . وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخَرِ :

١٠٣ - كَتَمَنِي بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي

..... (٢)

وقوله :

- (١) في ش : « مرتو » ، وما جاء في الأشباه أحسن على حكاية اللفظ .
وسيتكرر مثل هذا في المسألة ، ولن نشير إليه عندما يرد .
- (٢) هذا صدر بيت لبشر بن أبي خازم جاء في مطلع قصيدة يمدح بها
أوس بن حارثة ديوانه ١٤٢ . وعجزه .

..... وليس لحيها إذ طال شافي

وورد البيت منسوباً إلى بشر في : أمالي ابن الشجري ١٨٣/١ ، وشرح
المفصل ٥١/٦ ، وشواهد شرح الشافعية ٧٠ ، والخزانة ٢٦١/٢ . وورد
غير منسوب في المقتضب ٢٢/٤ ، والمنصف ١١٥/٢ ، والخصائص
٢٦٨/٢ ، وضرائر انقزاز ١٣٩ ، وابن الشجري أيضاً ٢٨٣/١ ،
٢٩٨ ، وشرح المفصل ١٠٣/١٠ .

والشاهد في البيت هنا اسكان ياء المنقوص في حالة النصب لضرورة
الشعر ، وكان حقه أن يقول : « كافيا » . وقيل : أن ذلك جيء به
على لغة بني ربيعة ، فانهم يسكنون الياء . وقال ابن يعيش : « أسكن
الياء ضرورة ، جعله في الأحوال الثلاث بلفظ واحد كالمقصود » .

١٠٤ - يادار هِنْدِ عَهَتْ إِلاَّ أَثَا فِيهَا

..... (١)

وَحَسَنَ الْإِخْبَارُ عَنْ الشَّرِّ بِمُرْتَوَى الْأَنْ الْارْتَوَاءَ يَكْتَفِ
الشارِبَ عَنِ الشَّرْبِ فَجَازَ لَذَلِكَ تَعْلِيْقُ (عَتِّي) بِ (مُرْتَوِي)
كَمَا يَتَعَلَّقُ بِكَافٍ أَوْ كَفَافٍ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَكَانَ
شَرُّكَ كَافًا عَتِّي .

(١) هذا صدر بيت من البسيط للحطيفة ، وهو في ديوانه : ١١١ ، وعجزه :

..... بين المطويِّ فصارات فواديها

وَأُنْشِدَهُ سَيَبُويَه فِي الْكِتَابِ ٥٥/٢ لِبَعْضِ السَّعْدِيِّينَ . وَنَسَبَ الْحَطِيفَةُ
مُتَعَلِّقُ بِسَعْدِ بْنِ قَيْسٍ عِيلَانَ . وَتَبَعَ سَيَبُويَه الْأَعْلَمُ وَالْبَغْدَادِيُّ فِي شَرْحِ
شَوَاهِدِ الرُّضِيِّ عَلَى الشَّافِيَةِ ٤١٠ . وَوَرَدَ الْبَيْتُ غَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي
الْغَضَائِصِ ٣٠٧/١ ، ٢٩١/٢ ، ٣٤١ ، ٣٦٤ ، وَالْمَنْصَفِ ٨٢/٣ :
وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ ١٠٢/١٠ - عَفَتْ : دَرَسَتْ . وَالْأَثَا فِي : جَمَعَ أَثْفِيَّةً ،
وَهِيَ الْحَجَارَةُ تَنْصَبُ عَلَيْهَا الْقُدُورُ . وَفِي جَمْعِهَا لَفْتَانٌ ، بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ
فِي (أَثَا فِي) وَتَشْدِيدِهَا ، وَرَوَايَةُ الْبَيْتِ بِالتَّخْفِيفِ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ
وَتَبَعَ ابْنُ جَنِّي : قَوْلُهُمْ (أَثَا فِي) لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْعَرَبِ بِالتَّثْقِيلِ ،
وَأَنْكَرَهُ الْكَسَاوِيُّ . انْظُرْ مَوْضِعَ الشَّاهِدِ فِي الْمَنْصَفِ وَالْبَغْدَادِيِّ .

وَالْمَطْوِيُّ : الْبُشْرُ الْمَطْوِيَّةُ بِالْحَجَارَةِ ، وَالصَّارَةُ : رَأْسُ الْجَبَلِ وَالْوَادِي .
وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ اسْكَاكُ الْيَاءِ فِي (أَثَا فِيهَا) ضَرُورَةٌ ، وَحَقُّهُ النَّصْبُ
لِأَنَّهُ مُسْتَشْنَى ، وَقَالَ ابْنُ يَعِيشَ : « وَيجوز أن يكون (أَثَا فِيهَا) مَرْفُوعًا
مِنْ قَبِيلِ الْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَثَا فِيهَا » . وَعَلَى
تَجْوِيزِ ابْنِ يَعِيشَ لَا يَكُونُ فِي الْبَيْتِ مَوْضِعُ اسْتِشْهَادٍ لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ
لَا يَصِيرُ مِنْ مُوجِبٍ .

وَمَنْ قَالَ : (وَشَرَّكَ) بِالتَّصْبِيرِ حَمَلَهُ عَلَى (لَيْتَ) ،
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَحْضًا عَلَى (لَيْتَ) الْمَذْكُورَةِ لِأَنَّ ضَمِيرَ
الشَّائِنِ لَا يَصِحُّ الْعُطْفُ عَلَيْهِ لَوْ كَانَ مَلْفُوظًا بِهِ ، فَكَيْفَ وَهُوَ
مَحْذُوفٌ ؟ وَإِذَا امْتَنَعَ حَمَلُهُ عَلَى (لَيْتَ) الْمَذْكُورَةِ حَمَلَتْهُ عَلَى
[هـ - ١٤١] أُخْرَى مُقَدَّرَةٍ ، وَحَسُنَ ذَلِكَ لِدَلَالَةِ الْمَذْكُورَةِ
عَلَيْهَا كَمَا حَسُنَ حَذْفُ (كُلُّ) فِيمَا أُورِدَهُ سَبْيُوهُ مِنْ
قَوْلِ الشَّاعِرِ :

١٠٥- أَكَلْ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا

وَنَارِي تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا (١)

أَرَادَ : وَكُلَّ نَارِي ، فَحَذَفَ (كُلُّ) وَأَعْمَلَهَا مُقَدَّرَةً كَمَا
كَانَ يَتَعَمَّلُهَا لَوْ ظَهَرَتْ ، فَكَأَنَّهُ عَلَى هَذَا قَالَ : وَلَيْتَ شَرَّكَ
مَرْتَوِي (٢) عَنِّي . فـ (مَرْتَوِي) فِي هَذَا التَّقْدِيرِ عَلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ
إِسْكَانِ يَائِهِ لَكُونِهِ خَبَرًا لِلَيْتِ .

(١) البيت لأبي دود الأيادي ، وهو في ديوانه ٣٥٣ . وورد منسوباً إليه
في : الأصمعيات ١٩١ ، والكتاب ٣٣/١ ، وشرح المفصل ٢٦/٣ ،
١٤٢/٥ ، ٥٢/٨ ، ١٠٥/٩ ، والعيني ٤٤٥/٣ ، والدرر ٦٥/٢ .
وورد غير منسوب في : الانصاف ٤٧٣ ، والمقرب ٢٣٦/١ ، والمفني
٣٢١ ، والهمع ٥٢/٢ .

والشاهد في هذا البيت عند ابن الشجري على حذف المضاف مع بقاء
عمله ، وهو مذهب سبوي ، وذلك لأنه لا يسوغ العطف على معمولي
عاملين خلافاً للكوفيين والأخفش ، ورجح ابن يعيش ما ذهب إليه
سبوي انظر شرح المفصل ٢٧/٣ .

(٢) في د ، ل ، ف ، هـ : « مرتوي » ، وأثبت ما في ش : والخزانة
٣٩٤/٤ .

وعلى مذهب أبي عليّ في كون (مرتوي) خيراً لـ (كان) أول (ليت) يجوز في الماء الرفع ، ورفعته بتقدير حذف مضاف أي : ما ارتوى أهل الماء ، كما جاء (واسأل القرية) (١) أي «أهل القرية» ، و (حتى تضع الحرب أوزارها) (٢) أي يضع (٣) أهل الحرب أسلحتهم • ومن كلامهم : «صلى المسجد» أي : أهل المسجد ، و «ما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم (٤)» ، يريدون : ماء السماء • وقد كثر حذف المضاف جداً ممّا يشهد فيه ما أبقى على ما ألقى كقول المرقش :

١٠٦- ليس على طول الحياة ندم

• • • • • (٥)

(١) يوسف : ٨٢/١٢ •

(٢) محمد : ٤٧/٤ •

(٣) في ش : «تضع» •

(٤) في د ، ل ، ف : «أتيناهم» ، وأثبت ما في ه ، ش •

(٥) هذا صدر بيت من السريع ورد منسوبة إلى مرقش الأكبر في شرح المفصليات ١٠٦١ وعجزه :

• • • • • ومن وراء المرم ما يعلم

وسبق استشهاد ابن الشجري به في الأمالي ٥٢/١ • ووراء - هنا - : بمعنى أمام ، وهو من الأضداد • «ما يعلم» : أي من عاقبة أمره من هرم وضعف وكثرة العلل •

وفي هذا البيت موضع استشهاد على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، لأن المعنى : ليس على فوت طول الحياة • انظر شرح المفصليات •

أرادَ (١) على فُوتِ طولِ الحَيَاةِ • وكقولِ الأعشى :

١٠٧ - أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرَمَدًا

• • • • • (٢) •

أرادَ : اغتمضَ ليلةً أَرَمَدَ وأضافَ الاغتماضَ المقدَّرَ إلى اللَّيْلَةِ كما أضيفَ المَكْرُ إلى اللَّيْلِ والنَّهَارِ في قوله عَزَّ وَجَلَّ : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) (٣) ، فاتصَابُ اللَّيْلَةِ

(١) في هـ : « أي » •

(٢) البيت للأعشى وهو في ديوانه ١٧١ ط الأهرام ، وعجزه فيه :

وَعَادَكَ مَا عَادَ السَّلِيمُ الْمُسَهَّدَا • • • • •

وورد البيت منسوباً الى الأعشى في : الخصائص ٣/٢٢٢ ، والمنصف ٨/٣ ، وشرح المفصل ١٠/١٠٢ ، والمغني ٦٩٠ ، والعيني ٣/٥٧ ، والدرر ١/١٦١ • وورد في الهمع ١/١٨٨ من غير نسبة • ورواية عجز البيت في غير الديوان :

وَبِتْ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا • • • • •

والسليم : اللديغ • قال ابن هشام : « فحذف المضاف الى (ليلة) ، والمضاف اليه (ليلة) ، وأقام صفته مقامه ، أي : اغتماض ليلة رجل أَرَمَدَ » المغني ٦٩٠ •

(٣) سبأ ٣٤/٢٣ « وقال الذين استضعفوا للذين استكبروا بل مكر الليل والنهار اذ تأمرونا أن نكفر بالله ونجعل له أنداداً • • » • قال الفارسي : « فقوله تعالى : « بل مكر الليل والنهار » قد خرج الليل والنهار في اللفظ بالاضافة اليهما عن أن يكونا ظرفين » الايضاح العسدي ١٨٤ •

انتصابُ المصدرِ لا انتصابُ الظرفِ ، وكيفَ يكونُ انتصابُها
انتصابُ الظرفِ معَ قوله بعده (١) :

• • • • • ١٠٨ -

وَبَيْتٌ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدًا (٢)

وأجازَ بعضُ المتأخرينَ أن يكونَ (الماءُ) رَفْعًا (٣) بِأَنَّهُ
فَاعِلٌ (ارتوى) مِنْ غيرِ تقديرٍ مضافٍ قال : وجازَ وصفُ الماءِ
بالارتواءِ للمبالغةِ كما جازَ وَصَفُهُ بِالْعَطَشِ لِذَلِكَ (٤)
في قوله :

• • • • • ١٠٩ -

وَجِئْتُ هَجِيرًا يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيًا (٥)

-
- (١) سقط « بعده » من ش .
(٢) انظر صدره في الشاهد ١٠٧ السابق، وانظر ح ٢ من الصفحة السابقة .
(٣) في هـ : « رفع » .
(٤) في هـ « كذلك » .
(٥) البيت للمتنبي وهو في ديوانه بشرح البرقوقى : ٤٢٦/٤ ، وروايته
بتمامه فيه :

لَقِيتَ الْمُرُورَى وَالشَّخَايِبَ دُونَهُ وَجِئْتُ هَجِيرًا يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيًا
وَالْبَيْتَ بِرِوَايَةِ الْدِيَّوَانِ مَنْسُوبًا لِلْمُتَنَبِّى فِي : الْحَتَّابِ ٢٠١/٢ ،
وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ أَيْضًا : ١٨٤/١ ، وَشَرَحَ أَبِياتُ الْمُغْنِيِّ لِلْبَغْدَادِيِّ
١٩٣/٥ . وَهُوَ مِنْ دُونَ نَسْبَةٍ فِي الْمُغْنِيِّ ٤٢٢ . الْمُرُورَى : جَمْعُ الْمُرُورَةِ ،
وَهِيَ الْفَلَاةُ الْوَاسِعَةُ . وَالشَّخَايِبُ : جَمْعُ شَخُوبٍ وَشَخَابٍ ، وَهِيَ
نَاحِيَةُ الْجَبَلِ الْمَشْرِفَةِ وَفِيهَا حِجَارَةٌ نَاتِئَةٌ . وَالصَّادِي : الْعَطْشَانُ .

←

وَمَنْ نَصَبَ الْمَاءَ مُسْبِعًا مَذْهَبَ أَبِي عَلِيٍّ أَرَادَ :
 ما ارتوى [٣٣٢-آ] الناسُ الماءَ [هـ - ١٤٢] أي : مِنْ الْمَاءِ ،
 أَضْمَرَ الْفَاعِلَ وَحَذَفَ الْخَافِضَ فَوَصَلَ الْفِعْلَ ، فَنَصَبَ ،
 كما جاءَ فِي التَّنْزِيلِ : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) (١)
 أَي مِنْ قَوْمِهِ ، وَجَاءَ فِيهِ حَذْفُ الْبَاءِ مِنْ قَوْلِهِ : (إِنَّمَا ذَلِكَ
 الشَّيْطَانُ يَخُوفُ أَوْلِيَاءَهُ) (٢) ، أَي (٣) : يَخُوفُكُمْ بِأَوْلِيَائِهِ
 وَدَلِيلُ ذَلِكَ [قَوْلُهُ] (٤) : (فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ) (٥) . وَجَاءَ
 حَذْفُ (عَلَى) مِنْ قَوْلِهِ : (وَلَا تَعْزِمُوا عَقْدَةَ النَّكَاحِ) (٦) .
 وَمِثْلُ إِضْمَارِ الْفَاعِلِ ههنا - وَلَمْ يَتَقَدَّمْ ذِكْرُ ظَاهِرٍ يَرْجِعُ
 الضَّمِيرُ إِلَيْهِ - مَا حَكَاهُ سَيَبَوِيه مِنْ قَوْلِهِمْ : « إِذَا كَانَ غَدًا

يذكر الشاعر هنا ما لقي من التعب في الطريق الى ممدوحه كافور ، وما
 قاسى من حر الهواء والهواجر التي تيبس الماء . والشاهد : وصفه
 الماء بالمعطش مجازاً .

- (١) الأعراف ١٥٥/٧ .
- (٢) آل عمران ١٧٥/٣ : « إِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ يَخُوفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ
 وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ » .
- (٣) فِي ش : « أَرَادَ » .
- (٤) زِيَادَةُ مَنْ ش .
- (٥) فِي النِّسْخِ جَمِيعًا : « وَخَافُونِي » ، وَاثْبَتَ مَا عَلَيْهِ رَسْمُ الْمَصْحَفِ ،
 وَانْظُرْ ح : ٢ .
- (٦) الْبَقَرَةُ : ٢٣٥/٢ .

فَاتِنِي»، أي إذا كَانَ ما نحن فيه مِنَ الرَّخَاءِ أَوْ البَلَاءِ غَدًا (١) .

و (ما) في قوله : « ما ارتَوَى » مصدرية * وأبو طالب العبدِي (٢) لم يَعْرِفْ في هذا البيت إِلَّا نصبَ الماءِ ، ولم يَنْجِهْ له إِلَّا إسنادهُ ارتَوَى إلى (مَرْتَوِي) ، وذلك أَنَّهُ قالَ : معنى « ما ارتَوَى الماءَ مَرْتَوِي » ما شَرِبَ الماءَ شارب * ثمَّ قالَ : وأما ما ذَكَرَهُ الشيخُ أبو عليٍّ في (٣) قوله : « إِنَّ حَمَلْتَ العطفَ على (كانَ) كانَ (مرتوي) في موضعِ نصبٍ وإنَّ حَمَلْتَهُ على (لَيْتَ) نَصَبْتَ قوله : (وَشَرَّكَ) ، و (مَرْتَوِي) مَرْفُوعٌ » (٤) فكلَّامٌ لم يَفْهَمْ رَحِمَهُ الله .

ثمَّ قالَ (٥) : وَمَرَّةً بِي بَعْدَ هَذَا فِي تَعْلِيقِي كَلَامٌ لِلشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ ، أَنَا حَاكِيهِ عَلَى الْوَجْهِ ، وَهُوَ أَنَّهُ أوردَ البيتَ ثُمَّ قالَ

(١) قال سيبويه : « وان شئت قلت : اذا كان غداً فأتني وهي لغة بني تميم ، والمعنى أنه لقي رجلاً فقال له : إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأتني ، ولكنهم أضمروا استغفافاً لكثرة (كان) في كلامهم ، لأنه الأصل لما مضى وما سيقع » . الكتاب ١/ ١١٤ .

(٢) ت : ٤٠٦ هـ ، وقرأ على الفارسي وغيره ، وذكر في البغية ١/ ٢٩٨ أن نه شرحاً على الايضاح .

(٣) في ش : « من » .

(٤) ايضاح الفارسي : ١٢٣ .

(٥) ي العبدِي .

بعد إيرادِه : (لَيْتَ) محمولٌ على إضمارِ الحديث (١) و (كَتَفَا)
 خبرٌ (كَانَ) ، فأمَّا قوله : « وَشَرَّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءَ
 مَرْتَوِي » ، فقياسٌ مَنْ أَعْمَلَ (٢) الثاني أن يكونَ (شَرَّكَ)
 مرتفعاً بالعطفِ على (كَانَ) ، و (مَرْتَوِي) في موضع نصبٍ ،
 إلا أنه أسكنَ في الشعرِ مثل :

١١٠ - كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِي

(٣)

وَمَنْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ نَصَبَ (شَرَّكَ) بالعطفِ على
 (لَيْتَ) و (مَرْتَوِي) في موضع رفعٍ لأَنَّهُ الخبرُ و « مَا ارْتَوَى
 الْمَاءَ » في موضع نصبٍ ظرفٍ يعملُ فيه (مَرْتَوِي) هذا ما ذكره
 [أبو علي] (٤) . ثم قالَ العبدِيّ : وَقَدْ تَقَدَّمتْ مُطَالَبَتِي
 بِفَاعِلٍ (ارْتَوَى) . وَإِذَا ثَبَّتَ مَا ذَكَرْتُهُ عَلِيمَ (٥) أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى
 مَا قُلْتُهُ ، والمعنى عليه لا محالة . انتهى كلامُ العبدِيّ .

(١) في د ، ل ، ف : « إضمار الحديث » ، وفي ش : « أصاب الحديث » ،
 وقيل في حاشية ش : أنه جاء كذلك في الأصل . وكل ما ذكرت
 تحريف ، وصوابه عن ه ، والخزانة ٣٩٤/٤ والمراد : إضمار ضمير
 الشأن وهو ضمير الحديث .

(٢) في د ، ل ، ف : « أعمال » ، تحريف وصوابه عن ه : ش .

(٣) سلف في الشاهد ١٠٣ .

(٤) زيادة من ه ، ش ، والخزانة : ٣٩٤/٤ .

(٥) في د « على » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

وقد مرَّ بي كلامٌ لأبي عليٍّ في السَّذْكَرَةِ يشيرُ فيه إلى ما قاله العبدى (١) ، واختيارُ أبي عليٍّ على (٢) ما اختاره في هذا البيت - من كونِ (مرتوي) خبراً لكان ، أو (ليت) (٣) مع صحَّةِ إسنادِ (ارتوى) إلى (مرتوي) معنًى وإعراباً - من مراميه البعيدة . [هـ - ١٤٣]

المسألة الخامسة (*)

وأما (مُزَيِّن) فلفظةٌ تَحْتَمِلُ معنيينِ لكلِّ واحدٍ منهما وزنٌ غيرُ وزنِ الآخر ، أحدهما أن تكونَ عبارةً عن [مُكَبَّرٍ ووزنه مُفْعَلٌ وهو اسمُ الفاعِلِ مِنْ قولِكَ : زَيَّنَ يَزِيْنُ فهو مُزَيِّنٌ] ، كقولِكَ : بَيَّنَّ يَبَيِّنُ فهو مُبَيِّنٌ والآخرُ : أن تكونَ عبارةً عَن [مُصَغَّرٍ ووزنه مُفْعِلٌ وهو مُصَغَّرٌ (مُزْدَان) و (مُزْدَان) أصلُهُ (مُزْتَيْن) مُفْعِلٌ مِنَ الزَّيْنَةِ ، فَقُلِبَتْ ياءُهُ ألفاً لتحَرُّكِهَا وافتتاح

(١) من كونِ (مرتوي) فاعلاً لـ (ارتوى) . وانظر أمالي ابن الشجري

١٨٥/١ .

(٢) سقط « على » من هـ ، ش .

(٣) في هـ : « لليت » .

(*) وردت هذه المسألة في أمالي ابن الشجري : ٢٩٨/١ - ٢٩٩ .

(٤) زيادة عن ش ، وقد سقط من نسخ الأشباه جميعاً .

(٥) سقطت واو الاستئناف من ش .

ما قبلها فصارَ إلى (مُزْتان) ، وكرهه (١) اجتماع الزاي (٢) والتاء لأنَّ الزاي مجهور والتاء حرف مهموس ، فكَّرَها التنافر فأبدلوا التاء دالا ، لأنَّ الدالَ توافَقَ الزاي في الجهر وتقاربُ التاء (٣) في المخرج ، ولما أُريدَ تصغيرُ (مُزدان) وعدَّةُ حروفه خمسة (٤) اثنان زائدان الميم والدال ، ووجبَ (٥) أن يتركَّ إلى أربعة ، بحذف (٦) أحد الزائدين لم يخلُ من أن يُحذفَ (٧) الميم أو الدال فكانَ (٨) حذفُ الدالِ أولى الأمرين : أحدهما أنَّ الميمَ تدلُّ على اسمِ الفاعل ، والحرفُ الدالُّ على معنىٍّ أولى بالمحافظةِ عليه ، والثاني أنَّ الدالَّ أقربُ من (٩) الطَّرفِ ، والطَّرفُ وما قاربَه أحقُّ بالحذفِ . ولما حذفتِ الدالُّ ، بقيَ (مُزان) ف قيلَ في

(١) في ش : « فكره » .

(٢) (في) هـ : « الزاء » .

(٣) في د ، ل ، ف : « الزاي » في موضع : « التاء » ، تحريف ، وصوابه عن هـ : ش .

(٤) سقط « خمسة » من ش .

(٥) في هـ ، ش : « والدال واجب » تحريف ، لأن متعلق (لما) قوله (لم يخل) .

(٦) في ش : « فحذف » ، تحريف .

(٧) في هـ : « تحذف » .

(٨) في ش : « وكان » .

(٩) في ش : « إلى » .

تصغيره (مزيّن) ، كقولك في تصغير (غراب) (غريّب) ،
فالضمة التي (١) في المُصَغَّر غير الضمة التي في المُكَبَّر كما
أنّ الضمة التي في أوّل (بَلْبَل) تزول إذا قلت (بَلِيل) .

المسألة السادسة (*)

وأما فتح التاء في (أرأيتم) و (أرأيتم) ،
و (أرأيتم) يا هذه (و (أرأيتم)) ، فقد علمت أنّك
إذا قلت : « رأيت يا رجل » فتحت التاء ، وإذا قلت :
« رأيت يا فتاة » كسرتها ، وإذا خاطبت [٣٣٣ب] اثنين ،
أو اثنتين ، أو جماعة ذكوراً أو إناثاً ، ضممتها فقلت : (رأيتم) ،
و (رأيتم) ، و (رأيتم) . وقد ثبت واستقر أنّ التذكير أصل
للتأنيث ، وأنّ التوحيد أصلٌ للتثنية (٢) والجمع ، فلمّا
خصّوا (٣) الواحد المذكّر المخاطب بفتح التاء ، ثم جرّءوا
التاء من الخطاب [هـ-١٤٤] وانفردت به الكاف في (أرأيتم)

(١) زاد هنا في هـ : « هي » .

(*) هذه المسألة في أمالي ابن الشجري ٢٩٩/١ - ٣٠٠ . وانظر المسألة
الثانية في ص : ٣٥٢ من هذا الجزء لما بين المسألتين من تقارب .

(٢) في ش : « التثنية » .

(٣) في د : « حضر » في موضع « خصوا » ، تحريف ، وصوابه عن سائر
النسخ .

(٤) هـ ، ش « فانفردت » .

و « أَرَأَيْتَكَ يَا زَيْنَبُ » والكافُ وما زيدَ عليها في (أَرَأَيْتَكُمَا)
و (أَرَأَيْتَكُم) و (أَرَأَيْتَكُنَّ) أَلَزَمُوا التَّاءَ الحَرَكََةَ الْأَصْلِيَّةَ
وذلك لما ذكرتهُ لكَ مِنْ كَوْنِ الْوَاحِدِ أَصْلًا لِلثَّانِيَيْنِ وَلِلْجَمَاعَةِ ،
وَكَوْنِ الْمَذْكَرِ أَصْلًا لِلْمُؤَنَّثِ ، فَاعْرِفْ هَذَا وَاحْتَفِظْ بِهِ .

المسألة السابعة (*)

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

١١١ - وَابْعَدْ غَدِي يَا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ غَدِي

إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ (١)

فَالْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ (٢) الْمَصْدَرُ الَّذِي هُوَ اللَّهْفُ ، وَإِنْ (٣)
جَعَلْتَ (مِنْ زَائِدَةٍ (٤) عَلَى مَا كَانَ يَرَاهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ مِنْ
زِيَادَتِهَا فِي الْمَوْجِبِ (٥) - وَعَلَيْهِ حُمِلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَكَلْتُوا
مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ) (٦) وَقَوْلُهُ (قَتَلَ الْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّشُوا

(★) أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٠٠ / ١ .

(١) سَلَفٌ فِي الشَّاهِدِ ٨٧ ، وَتَخْرِيجُهُ ثَمَّةٌ .

(٢) فِي د ، ل ، ف : « ظَرْفٌ » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ هـ : ش .

(٣) فِي ش : « فَاِنْ » ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا نَقَلَهُ الْبَغْدَادِيُّ عَنْ ابْنِ الشَّجَرِيِّ فِي
شَرْحِ أَبِياتِ الْمَغْنِيِّ ٢٣١ / ٥ . وَنَقَلَ الْبَغْدَادِيُّ مُوَافِقًا لِمَا فِي نَسَخِ
الْأَشْبَاهِ .

(٤) فِي د ، ل ، ف : « الْوَاجِبُ » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ هـ : ش .

(٥) انْظُرْ مِنْهُجَ الْأَخْفَشِ الْاَوْسَطِ ٢٤٠ - ٢٤٢ .

(٦) الْمَائِدَةُ ٤ / ٥ .

مِنْ أَبْصَارِهِمْ (١) — فالتقدير (٢) في هذا القول : يَا لَهْفَ
نَفْسِي غَدًا ، فَإِذَا قَدَّرْتَ هَذَا جَعَلْتَ (إِذَا) بَدَلًا مِنْ (غَد)
فهذان وجهان واضحان • ولك وجه ثالث [وهو] (٣) أَنْ تَعْمَلَ
في (إِذَا) مَعْنَى الْكَلَامِ ، وَذَلِكَ أَنْ قَوْلَهُ : « يَا لَهْفَ نَفْسِي »
لَمَطَهُ لَفْظُ النَّدَاءِ ، وَمَعْنَاهُ التَّوَجُّعُ ، فَإِذَا حَمَلْتَهُ عَلَى هَذَا
فَالْتَقْدِيرُ أَتَأَسَّفُ وَأَتَوَجَّعُ وَقْتَ رَوَاحِ أَصْحَابِي وَتَحَلُّشِي
عَنْهُمْ (٤) •

-
- (١) النور ٣٠/٢٤ ، وانظر املاء العكبري ٨٥/٢ •
(٢) في د ، ل ، ف « والتقدير » ، وأثبت ما في ه ، ش ؛ ونقل البغدادي
المذكور في ح ٣ من الصفحة السابقة •
(٣) زيادة من ه ، ش ، ونقل البغدادي •
(٤) عقب البغدادي على كلام ابن الشجري بقوله : « ولا يغني أنه لا يظهر
الفرق من الأول والثالث وانما هما شيء واحد » ، ونقل قول ابن جني في
اعراب الحماسة ، « ولا يجوز أن تكون (اذا) ظرفاً للهف ، لانقلاب
المعنى ، ألا ترى أنه لا يريد أنه يتلف وقت رواح أصحابه وتأخره
عنهم ، وانما يريد : أتلف الآن لعد ، ومن أجله وأجل ما يحدث
فيه » شرح أبيات المغني : ٢٣٠/٥ — ٢٣١ • وقد وافق ابن هشام
في المغني ابن الشجري فيما ذهب اليه من تعلق (اذا) بالهف تمشياً
مع مذهب الجمهور في أن (اذا) لا تخرج عن الظرفية • انظر
المغني : ٩٩ •

المسألة الثامنة (٢)

قول أبي علي: «أخطب ما يكون الأمير قائماً» ،
 (أخطب) من بابِ آفَعَلَ الذي هو بعض ما يُضافُ إليه
 كقولك: «زيدٌ أكرمُ الرِّجالِ» ، «وحماركُ أقرُّهُ» (١)
 الحميرُ ، و «الياقوتُ أفضلُ الحجارةِ» ، « [فزيدٌ بعضُ
 الرِّجالِ ، والحنارُ بعضُ الحميرِ ، والياقوتُ بعضُ الحجارةِ] » (٢) .
 ولا تقولُ «الياقوتُ (٣) أفضلُ الزُّجاجِ» ، لأنَّه ليسَ منه كما
 لا تقولُ « [حِمَارُكَ] (٤) أحسنُ الرِّجالِ » . وإذا ثَبَتَ هذا
 فإنَّ (ما) التي أُضِيفَ إليها (أخطبُ) مصدريةٌ زمانيةٌ
 كالتي في قوله تعالى (خالدينَ فيها ما دامتِ السَّمَوَاتُ) (٥) أي
 مُدَّةَ دوامِ [هـ - ١٤٥] السَّمَوَاتِ ، فقولُهُ : «أخطبُ
 ما يكونُ الأميرُ» تقديرُهُ : أخطبُ أوقاتِ كونِ الأميرِ ، كما
 قَدَّرَتِ في الآية : مُدَّةَ دوامِ السَّمَوَاتِ ، أو مُدَدِ دَوامِ

(★) أمالي ابن السجري ١/ ٣٠٠ - ٣٠٢ . وانظر هذه المسألة في الكتاب
 ١/ ٢٠٠ ، وشرح المفصل ١/ ٩٦ - ٩٧ ، والرضي على الكافية
 ١/ ١٠٧ .

(١) الفاره من الدواب : الجيد السير .

(٢) زيادة عن ل ، ش .

(٣) سقط «الياقوت» من هـ .

(٤) زيادة من هـ ، ش .

(٥) هود ١١/ ١٠٧ ، ١٠٨ .

السَّمَوَاتِ ، فقد صارَ (أخطبُ) بإضافتهِ إلى الأوقاتِ في التقديرِ وقتاً لما مثلتهُ لكَ مِنْ كَوْنِ (أفعلُ) هذا بعضاً لما يُضافُ إليه ، وإضافةُ الخطابةِ إلى الوقتِ تَوْشِيعٌ وتجوُّزٌ ، كما وَصَفُوا اللَّيْلَ بالنَّوْمِ في قولِهِمْ : « فامَ لَيْلُكَ » وذلك لكونِ النَّوْمِ فيه . قالَ (١) :

١١٢- لَقَدْ لَمِنَا يَا أُمُّ غِيلَانَ فِي الشَّرَى

وَنِمْتُ وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَائِمٍ (٢)

ومِثْلُهُ إضافةُ (المَكْرُ) إلى « اللَّيْلِ والنَّهَارِ في قولِهِ عزَّ وجلَّ » (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ) (٣) ، وإيضاحُ حَسَنِ إضافةِ المَكْرِ إلى اللَّيْلِ والنَّهَارِ (٤) لوقوعِهِ فيهِما والتقديرُ (٥) : بَلْ

(١) زاد هنا في هـ : « الشاعر » .

(٢) قائله جرير ، وهو في ديوانه ٩٩٣ . واستشهد به سيبويه على أن وصف الليل بأنه غير نائم على سبيل الاتساع ، ونسبه إلى جرير ، وأورده البغدادي في الخزائن ٢٢٣/١ منسوباً إلى جرير . وورد البيت غير منسوب في : المقتضب ١٠٥/٣ ، ٣٣١/٤ ، وأمالى ابن الشجري ٣٦/١ ، والانصاف ٢٤٣ ، والرضي على الكافية ١٠٧/١ . أم غيلان : بنت الشاعر - السري : سير الليل . المطي : جمع مطية ، وهي الراحلة . أراد : ليل أصحاب المطي .

والشاهد في البيت اسناد النوم الى الليل تجوزاً وتوسعاً . وذهب الرضي الى أن وقوع الزمان مسنداً اليه الواقع فيه كثير .

(٣) سبأ : ٣٣/٣٤ .

(٤) في هـ ، ش ، « اليهما » في موضع : « الى الليل والنهار » .

(٥) في ش : « فالتقدير » .

مَكْرُكُمُ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ . وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَـ (أَخْطَبُ) مُبْتَدَأٌ
مَحذُوفٌ الْخَبَرُ ، وَالْحَالُ الَّتِي هِيَ (قَائِمًا) سَادَّةٌ "مَسَدٌ خَبَرُهُ ،
فَالْتَقْدِيرُ : أَخْطَبُ أَوْقَاتِ كَوْنِ الْأَمِيرِ إِذَا كَانَ قَائِمًا . وَلَمَّا كَانَ
(أَخْطَبُ) مُضَافًا إِلَى الْكَوْنِ لَفْظًا وَإِلَى الْأَوْقَاتِ تَقْدِيرًا ، وَقَدْ
بَيَّنْتُ لَكَ أَنَّ أَفْعَلَ هَذَا بَعْضُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ ، وَقَدْ صَارَ فِي
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَقْتًُا وَكُوفًا ، فَجَازَ لَذَلِكَ الْإِخْبَارُ عَنْهُ بِظَرْفِ
الزَّمَانِ الَّذِي هُوَ (إِذَا) الزَّمَانِيَّةُ . وَإِذَا كَانَ (قَائِمًا) نَصَبًا عَلَى
الْحَالِ ، فَـ (كَانَ) الْمُقَدَّرَةُ فِي هَذَا النُّحْوِ هِيَ التَّامَّةُ الْمَكْتُمَةُ
بِمَرْفُوعِهَا الَّتِي بِمَعْنَى حَدَثَ وَوَقَعَ وَوُجِدَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ
تَكُونَ النَّاqِصَةُ ، [لَأَنَّ النَّاqِصَةَ] (١) لَا يَلْزَمُ مَنْصُوبُهَا
التَّنْكِيرُ ، وَالْمَنْصُوبُ هُنَا لَا يَكُونُ إِلَّا تَكْرِيرًا ، فَتَبَيَّنَ بِلُزُومِ
التَّنْكِيرِ لَهُ أَنَّ هَالًا . وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ هَالًا فَهُوَ هَالٌ مِنْ ضَمِيرِ
فَاعِلٍ مُسْتَكِنٍ فِي فِعْلِهِ مَوْضِعُهُ مَعَ مَرْفُوعِهِ جَرٌّ بِإِضَافَةٍ
ظَرْفٍ إِلَيْهِ [٣٣٣ - أ] عَمِلَ فِيهِ اسْمٌ فَاعِلٌ مَحذُوفٌ . وَتَفْسِيرُ
هَذَا أَنَّ (قَائِمًا) هَالٌ مِنْ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِ فِي (كَانَ) ،
وَ (كَانَ) مَعَ الضَّمِيرِ جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِإِضَافَةٍ (إِذَا) إِلَيْهَا ،
لَأَنَّ (إِذَا) وَ (إِذْ) تَلْزَمُهُمَا الْإِضَافَةُ إِلَى جُمْلَةٍ تَوْضُحُ
مَعْنَيَيْنِهَا كَمَا تَوْضُحُ الصَّلَّةُ مَعْنَى الْمَوْصُولِ ، وَلِذَلِكَ
بُنِيَ (٢) ، وَ (إِذَا) تَضَافُ إِلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ لِأَنَّهَا شَرْطِيَّةٌ ،
وَالشَّرْطُ إِكْمًا يَكُونُ بِالفِعْلِ ، وَ (إِذْ) تَضَافُ إِلَى جُمْلَةٍ بِالاسْمِ
كَمَا تَضَافُ إِلَى جُمْلَةٍ بِالفِعْلِ ، فَـ (إِذَا) فِي الْمَسْأَلَةِ ظَرْفُ أَوْقَعِ

(١) زيادة من سائر الأصول .

(٢) في هـ : « بنيتا » .

خبراً عَنِ المبتدأ [هـ - ١٤٦] الذي هو (أخطب) ، والظرف متى وَقَعَ خبراً ، عَمِلَ فيه اسمُ فاعِلٍ محذوفٌ مرفوضٌ إظهاره ، نحو قولك : زيدٌ خَلَّفَكَ ، والخروجُ يومَ السبتِ ، [فالتقديرُ مُستَقَرٌّ خَلَّفَكَ ، وواقعٌ يومَ السبتِ] (١) .

فتأملْ جُمْلَةَ الكلامِ في هذهِ المسألةِ فقد أبرزتْ لك غامِضَها وكشفتْ لك مخبوءَها .

وأما قوله : « شربي السَّوِيقَ مَلْتَوْتَا » (٢) فداخلٌ في هذا الشرح . وأقولُ : إنَّ (شربي) مضافٌ ومضافٌ إليه ، و (شربٌ) مصدرٌ أَضِيفَ إلى فاعِلِهِ ، و (السَّوِيقُ) انْتَصَبَ بآكِهِ مفعولُهُ ، وخبرُهُ على ما قرَّرْتَهُ محذوفٌ سَدَّتِ الحالُ مَسَدَّهُ . فقولُك (مَلْتَوْتَا) كقولُك (٣) في المسألةِ الأولى (قائماً) ، غيرَ أنَّ الظرفَ المقدَّرَ في الأولى هو (إذا) (٤) ، والمقدَّرُ في هذهِ محمولٌ على المعنى ، فإنَّ كانَ الإخبارُ قَبْلَ الشَّرْبِ أَرَدْتَ : شربي السَّوِيقَ إذا كانَ مَلْتَوْتَا ، وإنَّ كانَ الشَّرْبُ سابقاً للإخبارِ أَرَدْتَ : شربي السَّوِيقَ إذْ كانَ مَلْتَوْتَا وباللهِ التوفيقُ .

(١) زيادة من ش . ولعل السيوطي أغفل هذا لامكان استنتاجه .

(٢) هذا المثال كقولك : « شربي زيداً قائماً » ، وانظر شرح المفصل : ٩٦/١ - ٩٧ .

(٣) في د : « كذلك » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٤) صح هنا كون الخبر المحذوف ظرفاً لأن المبتدأ جاء مصدراً ، ولو جاء جثة لما صح .

قال أبو الفضل مؤيد بن موفق الصّاحبي في كتاب

الحكم البوالغ في شرح الكلم النوابع (١)

رسالة الملائكة (٢)

ألقها أبو العلاء المعري على جواب مسائل تصريفية ألقاها
إليه بعض الطلبة فأجاب عنها بهذا الطريق الطريف الطريف (٢)
المستمل على الفوائد الأنيقة مع صورتها المستغرّبة الرشيقة •

(١) لم أقف على ذكر لهذا الكتاب ومؤلفه فيما بين يدي من المصادر •

(*) كان يظن الى زمن غير بعيد أن هذا الذي ورد من كلام المعري في هذا
الموضع من كتاب الأشباه هو رسالة الملائكة للمعري ، حتى ظهرت
لأول مرة نسخة خطية لرسالة الملائكة ، وقام المجمع العلمي بدمشق
بنشرها بتحقيق الأستاذ محمد سليم الجندي ، وعند ذلك تبين أن ما
جاء على أنه رسالة الملائكة في كتاب الأشباه لم يكن سوى مقدمة لها •
وكانت هذه المقدمة قد نشرت أكثر من مرة ، سبق أن نشرها الاستاذان
الميمني وكامل كيلاني كما نشرها كراچكوفسكي في روسية • وانظر
مقدمة طبعة رسالة الملائكة بتحقيق الجندي •

وقد أضفت نص هذه المقدمة الوارد في نسخة الجندي الى نسح تحقيق
هذا الكتاب ورمزت له عند المعارضة بالرمز (ج) •

(٢) سقط « الطريف » من ه •

بسم الله الرحمن الرحيم^(١)

ليس مولاي الشيخ آدم الله عزّه بأوّل رائدٍ (٢) طعن في الأرض العارية (٣) فوجدّها من الثّبات قفراء ولا آخر شائِمٍ (٤) ظنّ الخير بالسّحابة فكأثت من قطرٍ صيفراً (٥) • جاء ثني منه فوائد كآثها في الحُسن بنات مخر (٦) [فأشأت] (٧) ممثلاً بيت صخر :

١١٣- لعمري لقد نبّهت من كان نائماً

وأسمعت من كافٍ له أذنان (٨)

- (١) جاء قبل البسملة في ج في موضع ما أثبتناه مايلى : « قال أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي : الحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد وعترته المنتخبين ديانة مولاي الشيخ آدم الله عزّه وسلم جسده ، ونفسه تبعث من سمع بذكره على الشوق الى حضرته ، فاذا أضيف اليهما علمه وأدبه هم أن يطير بالمشاقق أربه » •
- (٢) الرائد : الذي يتقدم القوم يبصر لهم الكلاً ومساقط الغيث •
- (٣) في ج : « العازية » وهي البعيدة •
- (٤) شام السحاب والبرق : نظر اليه أين يطر •
- (٥) صفراً : خالية • يريد : لم تطر • وزاد بعده في ج : « وقد شهر بالفضل وسمه والمعرفة به اسمه » •
- (٦) بنات مخر : سحاب يأتين قبل الصيف منتصبات رقاق بيض حسان •
- (٧) زيادة من ج •
- (٨) ورد البيت منسوباً الى صخر بن عمرو بن الشريد في الأسمعيات ١٤٦ برواية « أيقظت من كان » ، والشعر والشعراء ٣٤٥ برواية : « أنبهت » (ط ١٩٦٦ م) ، والخزانة - عرضاً - : ٢٠٩/١ •

(إِنَّ اللَّهَ يَسْمَعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَثَرُ بِسْمَعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ) (١) (..... أُولَئِكَ يَنَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ) (٢) ، وَكُنْتُ فِي غَيْسَانَ (٣) الشَّيْبَةِ أَوْدَةً أَتْنِي مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَسَجَّتْنِي عَنْهُ (٤) سَوَاجِنَ غَادَرْتَنِي مِثْلَ الْكُرَّةِ رَهْنٍ (٥) الْمُحَاجِرِ . فَالآنَ مَشَيْتُ رُويَداً وَتَرَكْتُ [هـ-١٤٧] عَمراً لِلضَّارِبِ وَزَيْداً وَمَا أَثَوَّرُ أَنْ يَزَادَ فِي صَحِيفَتِي خَطاً فِي النُّحُورِ فَيُخَلَّدَ آمِناً مِنَ الْمَحُوِّ ، وَإِذَا صَدَقَ فَجَرُّ اللَّمَّةِ (٦) فَلَا عَذْرَ لَصَاحِبِهَا فِي الْكُذْبِ ، وَمَنْ لِمُعَذِّبِ

(١) فاطر : ٢٢/٣٥ . وأولها : « وما يستوي الأحياء ولا الأموات .. »
(٢) فصلت : ٤٤/٤١ . « ولو جعلناه قرآناً أعجمياً لقالوا لولا فصلت آياته أأعجمي وعربي قل هو للذين آمنوا هدىً وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم عمى أولئك ينادون من مكان بعيد * »

(٣) في هـ : « غنقوان » ، وغيسان الشباب : حدثه .
(٤) في د ، ل ، ف : « منه » ، وفي هـ : « سجتني عنه سواجن » ، وأثبت ما في ج ، وشجن : حبس .

(٥) في د ، ل ، ف ، ج : « وهي » وفي هـ : « وهن » ، والثاني تحريف ؛ وأثبت ما نقله الجندي عن نسخة الميمني لأنه أدل على معنى الحبس ، وهو ما يقتضيه سياق المعنى . والمحجن : الصولجان ، وهو ملازم للمكرة التي تضرب به . وقال الجوهري : « الكرة : التي تضرب بالصولجان » . اللسان (كرا) .

(٦) اللمة : الشعر الذي يجاوز شمة الأذن . يريد : إذا ظهر الشيب في اللمة .

العَطَشُ بِالْعَذَابِ (١) ، وَصِدْقُ الشَّعْرِ فِي الْمَفْرِقِ يُوْجِبُ
 صِدْقَ الْإِنْسَانِ الْفَرَقِ (٢) وَكَوْنُ الْحَالِيَةِ بِلا خُرْصٍ (٣) أَجْمَلُ
 بِهَا مِنَ التَّخْرُصِ ، وَقِيَامُ النَّادِيَةِ بِالْمُنَادِبِ (٤) أَحْسَنُ بِالرَّجُلِ
 مِنْ أَقْوَالِ الْكَاذِبِ •

وَهُوَ أَدَامَ اللَّهِ الْجَمَالَ بِهِ يُلْزَمُهُ الْبَحْثُ عَنْ غَوَامِضِ
 الْأَشْيَاءِ لِأَنَّهُ يُعْتَمَدُ بِسُؤَالِ رَائِحٍ وَغَادٍ ، وَحَاضِرٍ يَرْجُو الْفَائِدَةَ
 وَبَادٍ ، فَلَا غُرُوَ إِنْ كَشَفَ عَنْ حَقَائِقِ التَّصْرِيفِ وَاحْتِجَّ
 لِلشُّكْرِ وَالتَّعْرِيفِ (٥) وَتَكَلَّمَ فِي هَمَزٍ وَإِدْغَامٍ وَأَزَالَ الشُّبْهَ
 عَنْ (٦) صُدُورِ الطَّعَامِ •

فَأَمَّا أَنَا فَجَلِيسُ (٧) الْبَيْتِ إِنْ لَمْ (٨) أَكُنْ الْمَيْتَ فَشَبِيهَ

(١) يريد : من يأتي لمن يعذبه العطش بالماء اللذيذ • وقاله على سبيل
 الاستبعاد •

(٢) الفرق : الخائف •

(٣) الخرص : بضم الخاء وكسرهما الحلقة من الذهب والفضة ، أو القرط
 بحبة واحدة • والتخرص : الكذب •

(٤) في ج : « بالمعاذب » ، وهي جمع عذبة على غير قياس ، والعذبة :
 خرقة تمسكها النائحة عند النوح • ونسب الميت : يكي عليه •
 والمنادب : جمع مندب وهو اسم مكان •

(٥) في ج : « للنكرة وللتعريف » ، وفي هـ : « للتذكير والتعريف » •

(٦) في ج : « من » ، والطعام : أراذل الناس •

(٧) في سائر النسخ : « فجلس » ، وهو من قولهم : فلان جلس بيته ، اذا
 لزمه لزوما •

(٨) في ج : « إلا أكن » •

بالميت، لو أعرضت الأغرابة عن النعيب إعراضي عن الأدب
والأديب الأصبحت لا تحسن فعياً ولا يطيق هزمها
زعيياً (١) .

ولما وافى شيخنا [أبو القاسم علي بن محمد بن همام] (٢)
بتلك المسائل ألفتها في اللذة (٣) كأنها الرياح يستفزه من
سمعها المراح (٤) ، فكأنت (٥) الصهباء الجرجانية طرّق

(١) النعيب والزعيب بمعنى ، وهو صوت الغراب . ويجمع الغراب على :
أغرابة وأغرب وغربان وغرب .

(٢) زيادة من ج . وهو الذي جاءت هذه الرسالة جواباً على أسئلته .
ولم أتهد الى معرفته . وللاستاذ الجندي ترجيح أن يكون المذكور في
الرسالة حفيداً لهمام بن الفضل بن جعفر المعاصر للمعري ، ولم
أر ذلك سائفاً لأنه إذا كان حفيداً لهمام بن الفضل الذي عاصر
أبا العلاء فكيف يكون شيخاً لأبي العلاء كما صرح بذلك في متن الرسالة .
وانظر مقدمة ج ، الصفحة (و) .

(٣) في د : « المدة » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٤) المراح : شدة الفرح والنشاط حتى يجاوز قدره ، وهو الاسم من
(مراح) ، وبابه (طرب) .

(٥) في هـ « وكأنت » . والصهباء : الخمر . جرجان : مدينة نسب إليها
الخمر ، والعميد : السيد ، والكفر : القرية ، والفقر : ثلاثة أنجم
صغار من الميزان ، وهي منزل من منازل القمر . يقول : إن هذه
المسائل على حلاوتها قد جاءت أبا العلاء بعد فوات الأوان . وهذا
ضرب من تواضع المعري يخفي وراءه مقدرة الفائقة .

بها عيْدُ كَفَرٍ بعدَ مَيْلِ الجوزاءِ وسقوطِ الغُفْرِ • وكانَ
عليه [٣٣٣ - ب] بِجَبَاهَا (١) جَلَبَ إلينا الشمسَ وإِيَّاهَا فَلَمَّا
جَلِيَتِ الهَدْيُ (٢) ذَكَرْتُ مَا قَالَ الْأَسَدِيُّ :

١١٤- فَقُلْتُ اصْطَحَبَهَا أَوْ لَغَيْرِي فَاهْدِهَا

فَمَا أَنَا بعدَ الشَّيْبِ وَيَيْكَ والخمرُ

تَجَالَلْتُ عَنْهَا فِي السَّنِينَ الَّتِي مَضَتْ

فَكَيْفَ التَّصَابِي بَعْدَ مَا كَلَا الْعُمُرُ (٣)

وَمَا رَغَبْتِي فِي كَوْنِي كَبْعُزِ الْكَرْوَانِ (٤) تَكَلَّمْتُ فِي

(١)

في د : « ما يحييها » ، وفي سائر النسخ : « يحييها » ، وأثبت ما رجحه
الأستاذ الجندبي • بجباها : أي بجمعها ، من جبا بمعنى جمع ، والمصدر
« جبا » بكسر الجيم وفتحها ، وانظر اللسان (جبي) •

(٢)

الهدى : العروس • وجليت : أي عرضت مجلوة •

(٣)

البيتان للأقيشر ، وهو المغيرة بن الأسود بن وهب • وأورد ابن قتيبة
أولهما في الشعر والشعراء ٥٦٢ (ط • ١٩٦٦) برواية : « فقلنت
اغتبقتها » • وورد البيتان من غير نسبة : في الأساس (كلاً) ورواية
البيت الثاني : « تعففت عنها في السنين » ، وفي اللسان والتاج (كلاً)
برواية : « تعففت عنها في العصور » • ورواية هـ « تحاللت » ، وهو
تصحيف • والحديث عن الخمرة • وييك : ويلك ، تجاللت : ترفعت ،
وكلاً عمره : انتهى • وقال في الأساس : « وقد كلاً عمره : إذا طال
وتأخر » •

(٤)

الكروان بفتح الحين : طائر ، وجمعه كروان ، والذكر منه : كرا ، وقيل
هو مرخم الكروان ، الخزانة ٣٩٤/١ • والظليم : ذكر النعام •

خَطْبٍ (١) جَرَى وَالظَّلِيمُ يَسْمَعُ وَيَرَى • فَقَالَ الْأَخْنَسُ
أَوْ الْفَرَا (٢) :

١١٥- أَطْرَقَ كَرًا أَطْرَقَ كَرًا

إِنَّ النِّعَامَ فِي الْقَرَى (٣)

وَحَقٌّ مِثْلِي (٤) أَلَا يَسْأَلُ ، فَإِنْ سُئِلَ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ أَلَا
يُجِيبُ ، فَإِنْ أَجَابَ فَتَقَرَّضَ عَلَى السَّامِعِ أَلَا يَسْمَعُ مِنْهُ ،
فَإِنْ خَالَفَ بِاسْتِمَاعِهِ فَفَرِيضَةٌ أَلَا يَكْتُبُ مَا يَقُولُ فَإِنْ كَتَبَهُ
فَوَاجِبٌ أَلَا يَنْظُرُ فِيهِ ، فَإِنْ نَظَرَ فَقَدْ خَبِطَ خَبِطَ عَشَوَاءَ •
وَقَدْ بَلَغَتْ سِنُّ الْأَشْيَاخِ وَمَا حَارَ (٥) يَيْدِي تَقَعُ مِنْ هَذَا
الْهَذْيَانِ وَالظَّنُّ إِلَى الْآخِرَةِ قَرِيبٌ ، أَفْتَرَانِي أَدَافِعُ مَلِكُ الْمَوْتِ (٦)
[١٤٨ هـ -] فَأَقُولُ :

(١) فِي ج : « الْخَطْب » ، وَالْخَطْب : الْأَمْرُ أَوْ سَبَبُهُ •

(٢) فِي هـ : « الْأَخْفَشُ أَوْ الْفَرَاء » ، تَحْرِيفٌ ، وَالْأَخْنَسُ : الثَّوْرُ مِنْ بَقَرِ
الْوَحْشِ ، وَالظُّبْيُ • وَالْفَرَا : حِمَارُ الْوَحْشِ ، مَهْمُوزٌ وَصَارَتْ هَمْزَتُهُ
الْفَا فِي الْوَقْفِ •

(٣) مِنْ مَجْرُوءِ الرِّجْلِ ، وَجَرَى مِثْلًا ، وَيَضْرِبُ لِمَنْ يَتَكَلَّمُ وَبَحْضَرْتُهُ أَوَّلَى
مِنْهُ بِالْكَلَامِ • وَأَصْلُهُ : خَطَابٌ لِلْمَكْرُوَانِ بِالْأَطْرَاقِ لَوْجُودِ النِّعَامِ فِي
الْقَرْيَةِ • الْكَامِلُ ٥٦/٢ ، وَاللِّسَانُ (طَرَقَ) ، وَالْخَزَانَةُ ١/٣٩٤ •

(٤) فِي ج : « لِمِثْلِي » ، « فِي هـ : « لَا » فِي مَكَانِ « أَلَا » •

(٥) حَارَ : رَجَعَ •

(٦) فِي ج : « مَلِكُ النَّفْسِ » •

أصلُ ملكٍ مَلِكٌ وإِثْمًا أَخَذَ مِنَ الْأَلْثَوَكَةِ وهي
الرَّسالةُ ثُمَّ قَلِبَ (١) ، وَيَدُثْنَا عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي الْجَمْعِ :
المَلَائِكَةُ ، لِأَنَّ الْجَمْعَ تَرَدُّدُ الْأَشْيَاءِ إِلَى أَصُولِهَا ، وَأَنْشِدُ (٢)
قَوْلَ الشَّاعِرِ :

١١٦ - فَكَلَسْتَ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنَّ مَلَكًا

تَنْزَلَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ (٣)

(١) الأصل : « مَلِكٌ » ، ثم قلبت الهمزة الى موضع اللام فقليل : « ملأك » ،
ثم خففت الهمزة بأن ألقيت حركتها على الساكن قبلها فقليل :
« ملك » . وجرى المعري فيه مع مذهب الكسائي . وثمة اشتقاق
آخر قاله أبو عبيدة والمازني وتبعهما ابن جني ، وهو أن أصل « ملك » :
« ملأك » . وكلا الاشتقاقين ، يقومان على حذف الهمزة ونقل حركتها
الى الساكن قبلها ، إلا أن الثاني أوضح من الأول لسلامته من ارتكاب
القلب . انظر : المنصف ١٠٢/٢ - ١٠٣ ، والخصائص ٢٧٤/٣ ،
وشرح الشافية ٢/٢٤٦ .

(٢) في ج : « وأنشده » .

(٣) نقل البغدادي نسبة هذا البيت الى علقمة بن عبدة ، ونقل خلافا حول
نسبته انظره في شرح شواهد الرضي على الشافية ٢٨٩ . وورد
في زيادات ديوان علقمة ١١٨ . ونسبه الأعلام الى علقمة كذلك . وفي
اللسان (ملك) « أنشده أبو عبيدة لرجل من عبد القيس ، وقال ابن
السرياني : هو لأبي وجزة يمدح عبد الله بن الزبير » وورد البيت غير
منسوب في : الكتاب ٣٧٩/٢ ، والمنصف ١٠٢/٢ ، وأمالى ابن
الشجري ٢٠/٢ ، ٢٩٢ ، وشرح الشافية ٢/٣٤٦ ، وشرح شواهد

فَيَعْجِبُهُ مَا سَمِعَ فَيَنْظُرُنِي سَاعَةً لَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِمَا
 قُلْتُ ، فَإِذَا هُمْ بِالْقَبْضِ قُلْتُ : وَزَنُ مَلِكٌ عَلَى هَذَا (١) :
 (مَعْل) (٢) لِأَنَّ الْمِيمَ زَائِدَةٌ ، وَإِذَا كَانَ الْمَلِكُ مِنَ الْأَلُوكَةِ فَهُوَ
 مَقْلُوبٌ مِنْ أَلِكٍ إِلَى الْأَكِ ، وَالْقَلْبُ فِي الْهَمْزِ وَحُرُوفِ (٣)
 الْعِلَّةِ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْمَقَائِيسِ . فَأَمَّا جَذَبَ وَجَبَذَ ،
 وَلَقَمَ الطَّرِيقَ وَلَمَقَهُ (٤) فَهُوَ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ قَلْبٌ ،
 وَالنَّحْوِيُّونَ لَا يَرَوْنَهُ مَقْلُوبًا بَلْ يَرَوْنَ اللَّتْمَظِينَ كُلُّ وَاحِدٍ
 مِنْهُمَا أَصْلٌ (٥) فِي بَابِهِ .

فَوَزَنَ الْمَلَائِكَةُ عَلَى هَذَا : مَعَاظِلَةٌ (٦) ، لِأَنَّهَا مَقْلُوبَةٌ عَنْ :

٢٨٧ ، ٢٨٩ . جو السماء : ما بين الأرض والسماء . يصوب :
 ينزل . يقول : إن أفعالك لا تشبه أفعال الانس فكأنك لأفعالك
 العظيمة من ولد أحد الملائكة .

والشاهد في البيت همز (ملاك) وهو واحد الملائكة ، وحمله المازني
 في تصريحه على الضرورة الشعرية . ومع أن تحقيق الهمز هو الأصل
 فقد صار مستقبلاً في المفرد لقلة استعماله .

- (١) أي على أن الأصل : « ملك » . وفي ج : « على هذا القول » .
- (٢) في هـ : « مفل » ، تصحيف .
- (٣) في هـ : « وهمز » ، تحريف ، وفي ج : « في الهمزة وحروف العلة » .
- (٤) في ج : « ولقم الطرق » في موضع : « ولقم الطريق ولقمه » ، تحريف .
 ولقم الطريق ولقمه : نهجه ووسطه . اللسان (لمق) .
- (٥) في هـ : « أصلا » .
- (٦) في د ، ل ، ف ، هـ : « مقاعلة » ، تحريف ؛ وصوابه عن ج .

مَالِكَة ، يقال (١) : أَلِكْنِي إِلَى فُتْلَانٍ ، قال الشاعر :

١١٧- أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً

بَأَيَّةٍ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عِزًّا (٢)

وقال الأعشى في المألكة (٣) :

١١٨- أَبْلِغْ يَزِيدَ بْنَ شَيْبَانَ مَالِكَةً

أَبَا ثُبَيْتٍ أَمَا تَنْفَكُ تَاتَكِلُ (٤)

(١) في ج : « ومنه قالوا » .

(٢) ورد هذا البيت منسوباً الى عمرو بن شأس في : الكتاب ١/١٠١ ،

والعيني ٣/٥٩٦ ، والدرر ٢/٦٤٠ وورد غير منسوب في : المنصف

٢/١٠٣ ، والخصائص ٣/٢٧٤ ، والهمع ٢/٥١٠ . أَلِكْنِي : تحمل

رسالتي وبلغ عني . بَأَيَّة : بعلامة . يقول : بلغ عني رسالتي الى

قومي بالسَّلام عليهم ، والدليل على أنني منهم معرفتي بأنهم أولو

بأس وعدة . وموضع الاستشهاد قوله « أَلِكْنِي » على أنه صيغة الأمر

من (أَلِكْ) بمعنى : ترسل ، والأصل : (أَلِكْنِي) - وذلك على

المذهب الذي أخذ به المعري - ، ثم قلبت الهمزة الى مكان اللام فصار :

(أَلِكْنِي) ، ثم خفف بنقل حركة الهمزة الى اللام وحذف الهمزة

لزوماً . وانظر شرح الشافية ٢/٣٤٧ ، واللسان (أَلِكْ) .

(٣) المألكة والألوكة والألوك والمالك : الرسالة ، اللسان (أَلِكْ) .

وفي هـ : « الملائكة » ، تحريف .

(٤) البيت من معلقة الأعشى ، وهو في ديوانه (تح غاير) ٤٦ ، وورد

منسوباً اليه في : الخصائص ٢/٢٨٨ ، واللسان (أَلِكْ) . ائتكَل

الرجل وتأكَل : غضب وهاج وكاد يأكل بعضه بعضاً .

فَكَأْتَهُمْ فَرَّتُوا فِي (الْمَالِكَةِ) (١) مِنْ ابْتِدَائِهِمْ بِالْهَمْزَةِ (٢)
 ثُمَّ يَجِيئُونَ (٣) بَعْدَهَا بِالْأَلِفِ فَرَأَوْا أَنَّ مَجِيءَ الْأَلِفِ أَوْلَى
 أَخْفَى . كَمَا فَرَّشُوا مِنْ شَأَى إِلَى شَاءَ ، وَمِنْ ثَأَى إِلَى نَاءَ .
 قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَيْيعة :

١١٩- بَانَ الْحُمُولُ فَمَا شَأَى وَنَكَ نِقْرَةٌ

وَلَقَدْ أَرَاكَ تَشَاءُ بِالْأَظْعَانِ (٤)

وَأَنشَدَ أَبُو عُثَيْدَةَ :

-
- (١) في ج : « في الملائكة » ، وفي هـ : « من الملائكة » ، وليس بالأوجه .
 (٢) زيادة من ج .
 (٣) في د ، ل ، ف : « يجيئون » ، وفي هـ : « بحثوا » ، وكلاهما تحريف ؛
 وصوابه عن ج .
 (٤) ورد البيت منسوباً إلى الحارث بن خالد المخزومي في المنصف ٧٧/٣ ،
 واللسان (شأى) ، وورد غير منسوب في نوادر أبي زيد ٤٠ .
 والرواية فيها جميعاً : « من الحمل » . والحمول : الأبل عليها النساء
 شؤونك : شقنك . ونقرة : أي أدنى شيء ، يقول : مرت الحمل
 فما هيجن شوقك وكنت قبل ذلك يهيج وجدك بهن إذا عاينت الحمل .
 ولم أجد هذا البيت في ديوان عمر .
 والشاهد في البيت مجيء (شاء) و (شأى) معاً فيه دليلاً على أنهم
 فروا من شأى إلى شاء فقلبوا . قال ابن سيده : « وشأني حزني ،
 مقلوب من شأني ، والدليل على أنه مقلوب منه أنه لا مصدر له » .
 اللسان (شأى) .

١٢٠- أقولُ وَقَدْ ناءَتْ بِهِمْ غُرْبَةُ النَّوَى

نَوَى خَيْتَعُورٌ لَا تَشِطُّ دِيَارُكَ (١)

فيقولُ المَلِكُ : مَنْ ابْنُ [أبي] (٢) رَيْعَةٍ وما أبو عُبَيْدَةٍ ؟
وما هَذِهِ الأَباطِيلُ ؟ إِنْ كَانَ لَكَ عَمَلٌ صَالِحٌ فَأَنْتَ السَّعِيدُ
وَالْإِلَّا فَاخْشَأْ (٣) وَرَأَاكَ .

فأقولُ : فَأَمْهَلْنِي (٤) سَاعَةً حَتَّى أَخْبِرَكَ بِوزنِ عَزْرَائِيلَ
وَأَقِيمَ (٥) الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ الهمزَةَ فِيهِ زَائِدَةٌ (٦) فيقولُ المَلِكُ :

(١) لم أقف على قائله ، وقد أورده صاحب اللسان بروايتين ، الأولى في
(ختم) وهي : « أقول وقد نأت بهم ... » ، والثانية في (نأى)
وهي : « أقول وقد ناءت بها » ، والرواية في هـ : « وقد بانت » في
موضع : « وقد ناءت » ، و : « برى حيموا » في موضع : « نوى
خيتعور » ، والثاني تحريف في هـ .

ناء : مقلوب من نأى بمعنى بعد . وخيتعور هنا بمعنى : لا تدوم .
وشط : بعد ، ومضارعه مكسور العين ومضمومها .
والشاهد في البيت مجيء (ناء) بمعنى (نأى) ، والأولى مقلوبة من
الثانية . وفي اللسان (نأى) : « قال ابن بري : وقرأ ابن عامر »
وناء بجانبه « - الآية - على القلب ، (وأنشد البيت) » ، وفيه
أيضاً : « والعرب تقول : نأى فلان عني ينأى : إذا بعد ، وناء عني :
بوزن « باع » على القلب » .

(٢) زيادة من جـ .

(٣) أي : تباعد .

(٤) سقطت الفاء من جـ .

(٥) في جـ : « فأقيم » .

(٦) زاد هنا في جـ : « فيه » .

هِيَهَاتَ لَيْسَ الْأَمْرُ إِلَيَّ : (إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِرُونَ) (١) .

أَمْ تَرَانِي أَدَارِيءُ (٢) مُشْكِرًا وَنَكِيرًا ، فَأَقُولُ : كَيْفَ جَاءَ أَسْمَاكُمَا عَرَبِيَّيْنِ [هـ-١٤٩] مُنْصَرَفَيْنِ وَأَسْمَاءُ الْمَلَائِكَةِ أَكْثَرُهَا (٣) مِنَ الْأَعْجَمِيَّةِ ، مِثْلُ إِسْرَافِيلَ وَجَبْرِيلَ (٤) ، وَمِيكَائِيلَ فَيَقُولَانِ : هَاتِ حُجَّتَكَ وَخَلِّ الزُّشْخُرْفَ عَنْكَ ، فَأَقُولُ مُتَقَرِّبًا إِلَيْهِمَا : قَدْ كَانَ يَنْبَغِي لَكُمَا أَنْ تَعْرِفَا مَا وَزَنُ مِيكَائِيلَ وَجَبْرِيلَ (٥) عَلَى اخْتِلَافِ اللَّشْغَاتِ (٥) ، إِذْ كَانَا أَخَوَيْكُمَا فِي عِبَادَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَلَا يَزِيدُهُمَا ذَلِكَ إِلَّا غِيظًا (٦) ، وَلَوْ عَلِمْتُ أَنََّّهُمَا يَرْغَبَانِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْعِلَلِ الْأَعْدَدْتُ لَهُمَا شَيْئًا كَثِيرًا مِنْ ذَلِكَ وَلَقُلْتُ : مَا تَرَيَانِ فِي وَزْنِ مُوسَى اسْمِ (٧) كَلِيمِ اللَّهِ الَّذِي سَأَلْتُمَاهُ عَنْ دِينِهِ وَحُجَّتِهِ فَأَبَانَ وَأَوْضَحَ ، فَإِنْ قَالَا : مُسَى اسْمٌ (٨) أَعْجَبِي

(١) الأعراف : ٣٤/٧ ، والنحل : ٦١/١٦ وفيهما : « فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ ... » .

(٢) أداريء : أدافع .

(٣) في د ، ل ، ف ، هـ « كلها » ، والأوجه ما أثبت من ج .

(٤) في هـ : جبرائيل وميكائيل .

(٥) زاد هنا في ج : « فيهما » ، وذكر في التاج (مكل) أن في ميكائيل

لنات أربع هي : ميكائيل ، وميكايل ، وميكائين ، وميكل . وذكر

في التاج (جبر) أن في « جبريل » سبع عشرة لغة . وانظر الخلاف في

قراءة « ميكائيل » في النشر ٢/ ٢١١ .

(٦) في ج : « ذلك علي الا غلظة » .

(٧) سقط « اسم » من ج .

(٨) سقط « اسم » من هـ .

إلا أنه يوافق من العربيّة على (١) وزن مفعّل وفعلّى .
 أمّا مفعّل فإذا (٢) كان من بنات (٣) الواو مثل أوسيت
 وأوريت فإثك تقول : موسى [٣٣٤ - آ] ومورّى ، وإن كان
 من ذوات الهمز (٤) فإثك تخفّف حتى تكون الواو (٥)
 خالصة من مفعّل ، تقول : آتيت العشاء فهو مؤنّى فإن
 خفّفت قلت مؤنّى .

قال الحطيئة :

١٢١- وآتيت العشاء إلى سهيل

أو الشعرى فطال لي الأفاء (٦)

(٧) وحكى بعضهم همز (موسى) إذا كان اسماً ، وزعم
 النحويون أن ذلك لجأورة الواو الضمة لأن الواو إذا

(١) سقط « على » من ج .

(٢) في د ، ل ، ف ، هـ : « إذا » ، وأثبت ما في ج .

(٣) في ج : « ذوات » .

(٤) في ج : « الهمزة » .

(٥) سقط « الواو » من ج .

(٦) هذا البيت من قصيدة للحطيئة يهجو فيها الزبرقان بن بدر ، وهو
 في ديوانه ٩٨ آتيت الشيء : آخرته . والاسم منه الأثناء بالفتح -
 وسهيل والشعرى كوكبان . وجاء في اللسان (كرا) بعد أن ذكر البيت :
 « ... وما أكل بعده » - أي سهيل فليس بعشاء ، يقول : انتظرت
 معروفك حتى أيسست .

(٧) زاد هنا في ج : « ويروى : أكرت العشاء » ، والراجع أنه دخيل في
 متن رسالة الملائكة من حواشي إحدى نسخها . وورد البيت بهذه
 الرواية في اللسان (أني) ، وأكرت : أخرت .

كَانَتْ مَضْمُومَةٌ ضَمًّا لغيرِ إعرابٍ أو غيرِ ما يُشاكلُ (١) الإعرابِ
 جازَ أَنْ تُحَوَّلَ هَمْزَةٌ ، كما قالوا أَقْسَتْ وَ وُقِسَتْ (٢)
 وَحَمَائِمُ وَرُقٌ وَأُرُقٌ وَوُسَّحَتْ وَأُسَّحَتْ ، قال الهذلي :

١٢٢- أبا مَعْقِلٍ إِنَّ كُنْتُ أُسَّحْتُ حَلَّةً

أبا مَعْقِلٍ فَانْظُرْ بِسَهْمِكَ مَنْ تَرْمِي (٣)

وقال حميد بن ثور الهلالي :

١٢٣- وما هاجَ هذا الشَّوقَ إِلَّا حَمَامَةٌ

دَعَتْ سَاقَ حُرٍّ فَوْحَةً وَتَرْكُمَا

مِنْ الْأُرُقِ حَمَاءُ الْعِلَاطِيِّنَ بَاكِرَتٌ

عَسِيبُ أَشَاءٍ مَطْلَعِ الشَّمْسِ أَسْحَمًا (٤)

(١) في ج : « وغير ما يشابه » .

(٢) في هـ : « أقيت ووقيت » ، تحريف .

(٣) نسب البيت في شرح أشعار الهذليين ٣٨٣ ، واللسان (وشح) الى معقل بن خويلد الهذلي ، والرواية فيهما : « ... فانظر بنبلك من ترمي » . أشحت : من التوشح ، وهو اللبس . والشاهد فيه قلب واو (وشح) همزة .

(٤) البيتان في ديوان حميد ٢٤ . ساق حر : الذكر من القماري ، ويقال صوت القماري ، الأورق : الذي لونه بين السواد والغبرة ، ومنه قيل للرماد : أورق ، وللحمامة ورقاء ، وجمعها على (فعل) قياساً . وعلاط الحمامة : طوقها في صفحتي عنقها . حماء : سوداء . والعسيب : جريدة من النخل مستقيمة دقيقة . والأشياء : جمع أشاءة ،

وقد ذكر الفارسي هذا البيت مهموزاً :

١٢٤- أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُؤَسَّى

وَحَزْرَةٌ لَوْ أَضَاءَ لِيَ الْوَقُودُ (١)

وعلى مجاورَةِ الضمةِ جازَ الهمزُ في (سوق) جمع (ساق)
في قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ كَذَلِكَ (٢) . ويجوزُ أن يكونَ جُمعَ على

→ وهي صفار النخل . والأسحم : الأسود . والرواية في ج : « ترحة وترنما » ، وكذلك الرواية في الديوان واللسان (سوق) . وأما البيت الثاني فروي في الديوان : « .. من الورق .. » ، وفي اللسان (علق) : « قضيب » في موضع « عسيب » . وموضع الاستشهاد في البيت الثاني ، حيث جمع « ورقاء » على « أرق » ، والأصل أن تجمع على « ورق » ، وجاز إبدال الهمزة من الواو لأنها جاءت مضمومة لغیر إعراب أو شبهه . والبيت على رواية الديوان لاشاهد فيه .

(١) هذا البيت لجريز من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك ، وهو في ديوانه ٢٨٨ ، وورد منسوباً إليه في الخصائص ١٧٥/٢ . وورد غير منسوب في المنصف ٢٠٣/٢ ، وسر الصناعة ٩٠ ، وشرح الشافية ٢٠٦/٣ . يقول أوقدا نار الضيافة فأضاء وجهيهما الوقود . وموضع الاستشهاد « المؤقدين » و « مؤسى » حيث همزا لأن ضمة الميم فيهما جاورت الواو الساكنة ، فصارت كأنها فيها ، والواو إذا انضمت ضمناً لازماً همزت جوازاً نحو : « أقتت » و « أجوه » . والهمز الوارد في البيت شاذ لا يقاس عليه . وانظر المنصف ٣١١/١ ، وشرح الشافية ٢٠٣/٣ ، والمتع ٩١/١ - ٩٢ ، والمقرب ١٦٢/٢ - ١٦٣ ، والمغني ٧٦٢ .

(٢) قال البيضاوي : « .. وعن ابن كثير : « بالسوق » . على همز الواو لضمة ما قبلها كمؤمن وعن أبي عمرو : « بالسؤوق » ، وقرئ : « بالساق » اكتفاء بالواحد عن الجمع لأن الالباس « تفسير البيضاوي : ١٩/٥ .

فَعْمَلٌ مِثْلُ الْأَسَدِ ، فَيَمْنُ ضَمَّ السَّيْنِ (١) ثُمَّ هَمْزَتِ الْوَاوُ
وَدَخَلَهَا السَّكُونُ بَعْدَ أَنْ ذَهَبَ فِيهَا حُكْمُ الْهَمْزِ .

وَإِذَا قِيلَ : إِنَّ مُوسَى : فَعَلَّى ، فَإِنْ جُعِلَ أَصْلُهُ الْهَمْزُ
وَافَقَ فَعَلَّى مِنْ مَّاسٍ بَيْنَ الْقَوْمِ : إِذَا أَفْسَدَ بَيْنَهُمْ .
قَالَ الْأَفْوَه :

١٢٥- إِمَّا تَرَى رَأْسِي أَزْرَى بِهِ

مَّاسٌ زَمَانٍ ذِي اتِّكَاسٍ مَوْوَسٍ (٢)

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَعَلَّى مِنْ مَّاسٍ يَمِيسٌ فَقَلِبَتْ
الْيَاءُ وَاَوَّاءَ لِلضَّمَّةِ كَمَا قَالُوا : (الْكُوسَى) مِنْ الْكِيسِ (٣) وَلَوْ

(١) قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : « وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ : بِالسُّوقِ » فَقَدْ جَعَلَ الضَّمَّةَ فِي السَّيْنِ
كَانَهَا فِي الْوَاوِ لِلتَّلَاقِ ، كَمَا قِيلَ : « مُوسَى » ، وَنَظِيرُ « سَاقِ »
و « سَوْقِ » « أَسَدِ » وَ « أَسَدِ » . الْكَشَافُ ٣ / ٣٧٤ .

(٢) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ الْأَفْوَهِ ضَمِنَ مَجْمُوعَةِ الطَّرَائِفِ الْأَدَبِيَّةِ ١٦٠ . أَزْرَى بِهِ :
أَدْخَلَ عَلَيْهِ الْعَيْبَ وَحَقَرَهُ وَهَوَّنَهُ . وَمَاسٌ بَيْنَهُمْ يَمَاسُ مَاسًا وَمَاسًا :
أَفْسَدَ . نَكَسَ الشَّيْءُ : قَلَبَهُ عَلَى رَأْسِهِ فَانْتَكَسَ . رَجُلٌ مَائِسٌ وَمَوْوَسٌ :
نَمَامٌ ، وَقِيلَ : هُوَ الَّذِي يَسْعَى بِالْفَسَادِ بَيْنَ النَّاسِ . اللَّسَانُ (مَاسٌ) .

(٣) الْكِيسُ : الْخُفَّةُ وَالتَّوَقُّدُ ، وَهُوَ كَيْسٌ وَكَيْسٌ . وَالْكُوسَى : تَأْنِيثُ
الْأَفْعَلِ ، وَهُوَ بِنَاءُ الْكِيسِ عَلَى فَعْلٍ ، فَصَارَتِ الْيَاءُ وَاَوَّاءَ كَمَا قَالُوا
طُوبَى مِنَ الطَّيِّبِ . انْظُرِ اللَّسَانَ (كَيْسٌ) . وَقَالَ سَبْيَوِيهِ : « هَذَا
بَابٌ مَا تَقَلَّبَ فِيهِ الْيَاءُ وَاَوَّاءَ ، وَذَلِكَ « فَعْلَى » إِذَا كَانَتْ اسْمًا ، وَذَلِكَ
الطُّوبَى وَالْكُوسَى ، لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ وَصْفًا بَغِيرِ أَلِفٍ وَلامٍ فَاجْرِيَتْ مَجْرَى
الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَكُونُ وَصْفًا » . الْكِتَابُ ٢ / ٣٧١ . وَقَالَ فِي حَاشِيَةِ ج :

←

بَنَوْا : الفُعْلَى (١) مِنْ قَوْلِهِمْ : هَذَا أَعِيشُ مِنْ هَذَا وَأَغِیْظُ
مِنْهُ لِقَالُوا : الْعُوْشَى وَالْعُوْظَى •

فَإِذَا سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْهُمَا (٢) قُلْتُ لِلَّهِ دَرَكٌ كَثَمًا (٣) لَمْ أَكُنْ
أَحْسِبُ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنْطِقُ بِمِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ وَتَعْرِفُ (٤)
أَحْكَامَ الْعَرِيبَةِ ، فَإِنْ غَشِيَ عَلَيَّ مِنَ الْخِيفَةِ ثُمَّ أَفَقْتُ (٥)
وَقَدْ أَشَارَا إِلَيَّ بِالْإِرْزَبَةِ (٦) قُلْتُ : تَسَبَّأَ رَحِمَكُمَا اللَّهُ كَيْفَ
تُصَغَّرَانِ الْإِرْزَبَةَ وَتَجْمَعَانِيهَا جَمْعَ التَّكْسِيرِ ؟ فَإِنْ قَالَا :
(أُرْزَبَةٌ) و (أَرَازِبٌ) (٧) بِالتَّشْدِيدِ ، قُلْتُ : هَذَا وَهَمْزٌ إِنْكَمَا
يَتَّبَعِي أَنْ يُقَالَ : (أُرْزَبَةٌ) و (أَرَازِبٌ) (٧) بِالتَّخْفِيفِ (٨) ،

« فكلام أبي العلاء محصور في الصفة كما يدل عليه « أعيش »
و « أغیظ » » • وجوز ابن مالك قلب الياء واوا في عين « فعلى »
صفة • أوضح المسالك ٣/ ٣٣٥ •

- (١) في ج : « فعلى » ، وفي هـ : « الفعل » ، والثاني تحريف •
- (٢) جعل أبو العلاء كل ما سبق قوله في وزن « موسى » من كلام الملكين
منكر ونكير •
- (٣) في ج : « أنتما » •
- (٤) في ج : « ولا تعرف » تحريف •
- (٥) في ج : « فافقت » •
- (٦) الْإِرْزَبَةُ وَالْمَرْزَبَةُ : عصية من حديد • وَالْإِرْزَبَةُ : التي يكسر بها المدر
وهو قطع الطين اليابس • اللسان (رزب) •
- (٧) سقط : « وأرازب » من ج •
- (٨) زاد هنا في ج : « وكذلك في جمع التفسير (أرازب) بالتخفيف » •

فإن قالوا : كيف قالوا (علايي) (١) فشددوا كما قال
القريري :

١٢٦- وذري نخوات طامح الطرفِ جاذبت°
حبالي فلوئى من علاييه مدئي (٢)

قلت ليست الياء كغيرها من الحروف فإنها (٣) وإن
لحقها التشديد ففيها عنصر من اللين فإن قالوا : أليس
قد زعم صاحبكم عمرو بن عثمان المعروف بسبيويه أن
الياء إذا شددت ذهب منها اللين وأجاز في القوافي

(١) جمع « علباء » وهو عصب العنق الغليظ ، وهمزته ملحقة ، ويجمع
هذا على شبه فعالل لأنه زاد على الثلاثي بحرفين بعد اللام . وإذا صيغ
منه فعالل تقلب الألف الأولى ياء لانكسار ما قبلها في الجمع ثم تقلب
همزة الالحاق واواً عند الجمع لأنها لم تعد طرفاً بعد ألف زائدة ،
ثم تقلب الواو ياءً وتدغم الياءان فيصبح : (علايي) . وانظر
المتع : ١٢٢ ، ٣٦٣ ، واللسان (علب) .

(٢) قائله دوسر بن ذهيل القريري . نخوات : جمع نخوة وهي العظمة
والكبر . طامح الطرف : مرتفع البصر . جاذبت : جذبت . حبالي :
جمع حبل ، والمراد به الرسن ، ولوى : ثنى . علايي : جمع علباء
وهو عصب العنق . ومدني : شدي .

وموضع الشاهد : (علايي) وجاء جمعاً لعلباء بياء مشددة . ورواية
ه للبيت دخلها تجريف كثير . والظاهر من معنى البيت أن الشاعر
يفتخر بفروسيته وقدرته على التحكم بفروسه السريع .

(٣) في ج : « لأنها » .

طَيًّا (١) مع ظبي . قلت : وقد زعمَ ذلك إلا أن السَّماعَ
عَنْ (٢) العَرَبِ لم يأتِ فيه نَحْوُ ما قالَ إلا أن يكونَ فادِرًا
قليلاً (٣) فإذا عَجِبْتُ مِمَّا قالاه أَظْهَرَ لي تهاوُّنًا بما يَعْلَمُهُ
بنو آدَمَ ، وقالوا لو جُمِعَ ما عَلِمَهُ أَهْلُ الأَرْضِ على اختلافِ
اللُّغَاتِ والأَزْمِنَةِ (٤) ما بَلَغَ عِلْمَ واحدٍ مِنَ الملائِكَةِ
يَعُدُّونَهُ فِيهِمْ ليسَ بِعَالِمٍ فَأَسْبَحَ اللهُ وَأَمَجَّدَهُ وأقولُ :
قد صارتَ لي بِكُما وَسِيلَةٌ فوسِّعًا لي في الجَدَثِ إِنْ شِئْتُمَا
بِالْثَّاءِ وَإِنْ شِئْتُمَا بِالْفَاءِ ، فَإِنَّ (٥) إِحْدَاهُمَا تَبْدَلُ مِنَ الأُخْرَى
كما قالوا مَغَائِرٍ ومَغَافِرٍ (٦) ، وَأَتَفِي وَأَفَافِي [هـ - ١٥١]
وفُومٍ ووثُومٍ (٧) ، وكيفَ تَقْرَأَنِ رَحِمَكُمَا اللهُ هذه الآية :

(١) في هـ : « ظبياً » ، تصحيف ، وفي جـ : « حياً » . وفي الكتاب ٤٠٩/٢ :
« والدليل على ذلك أنه يجوز في القوافي ليا مع قولك : ظبياً » ، وجاء
في الكتاب بتحقيق عبد السلام هارون (ظبياً) ، وهو تحريف . انظر
٤٤٢/٤ منه .

(٢) في جـ : « من » .

(٣) في جـ : « الا يكون شاذاً قليلاً » كذا .

(٤) سقط « اللغات و » من جـ ، وجاء بعده : « لما » في موضع « ما » .

(٥) العبارة من أول السطر وحتى هذا الموضع في جـ : « في الجذف ان
شئتما بالفاء وان شئتما بالثاء لأن » .

(٦) « وأغثر الرمث وأغفر : إذا سال منه صمغ حلو ، ويقال له المغثور
والمغثر ، وجمعه المغاثير والمغافير » . اللسان (غثر) .

(٧) في جـ : « وثوم وفوم » .

(وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا) [أ] (١) بالثاء كما في مُصْحَفِ عَبْدِ اللَّهِ
ابنِ مَسْعُودٍ (٢) أم بالفاء كما في قِرَاءَةِ النَّاسِ ؟ وما الذي
تختاران في تفسيرِ الفُومِ أهو الحِنْطَةُ كما قال أبو مِجْنَن :

١٢٧- قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُنِي كَأَغْنَى وَاجِدٍ

قَدِمَ الْمَدِينَةَ مِنْ زِرَاعَةِ فُومٍ (٣)

أم الثوم الذي له رَائِحَةٌ كَرِيمَةٌ ؟ وإلى ذلك ذَهَبَ
الْفَرَّاءُ (٤) وجاء في الشُّعْرُ الفَصِيحُ قالَ الْفَرَزْدَقُ :

١٢٨- مِنْ كُلِّ أَغْبَرَ كَالرَّاقُودِ حُجْزَتُهُ

إِذَا [٣٣٤ب] تَعَشَّى عَتِيقَ التَّمْرِ وَالثُّومِ (٥)

(١) زيادة من ج ، والآية قبلها من البقرة : ٦١/٢ . وزاد منها في ج :
« وبصلها » .

(٢) عزاهما ابن جني الى ابن مسعود وابن عباس . المحتسب ٨٨/١ .

(٣) لم أجد البيت في ديوان أبي مجنن الثقفي . ونسب البيت إليه في
المحتسب ٨٨/١ واللسان (فوم) ، والدرر ١٣٨/١ . والرواية في
ج واللسان والدرر : « كأغني واحد عن زراعة » .
والواجد : الغني . قال في المحتسب : « الثوم والفوم بمعنى واحد
..... ويقال : الفوم : الحنطة ، قال : (البيت) » .

(٤) نسب الى الفرّاء خلاف هذا : « قال الفرّاء في قوله تعالى « .. وفومها »
قال : الفوم مما يذكرون لغة قديمة ، وهي الحنطة والخبز جميعاً » .
اللسان (فوم) .

(٥) البيت في ديوان الفرزدق ١٨٦/٢ برواية :

من كل أقعس كالراقود حجزته مملوءة من عتيق التمر والثوم

والراقود : دن طويل . وحجزة الانسان : معقد السراويل والازار .
وفي د، ل، ف، هـ : « والفوم » ، تحريف ؛ وصوابه عن ج والديوان .

٤٠١ - م - ٢٦ الاشباه والنظائر ج ٤

فيقولان أو أحدهما : إِنَّكَ لَمُنْهَدِمُ الْجَوْلِ (١) ، وإِنَّمَا
يُوسَعُ لَكَ فِي رَيْمِكَ عَمَلُكَ فَأَقُولُ لَهُمَا (٢) : مَا أَفْصَحَكُمَا
لَقَدْ كُنْتُ (٣) سَمِعْتُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا أَنَّ الرَّيْمَ الْقَبْرُ ،
وَسَمِعْتُ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

١٢٩- إِذَا مِتُّ فَأَعْتَادِي الْقُبُورَ فَسَلِّمِي

عَلَى الرَّيْمِ أَسْقَيْتِ السَّحَابَ الْغَوَادِيَا (٤)

وكيف (٥) تَبْنِيَانِ رَحِمَكُمَا اللَّهُ مِنَ الرَّيْمِ مِثْلَ إِبْرَاهِيمَ ؟
أَتَرِيَانِ فِيهِ رَأْيَ الْخَلِيلِ وَسَيُوبِهِ فَلَا تَبْنِيَانِ مِثْلَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ
الْعَرِيَّةِ أَمْ تَذْهَبَانِ إِلَى مَا قَالَهُ سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودَةَ (٦) فَتُجْزِئَانِ
أَنْ تَبْنِيَا مِنَ الْعَرَبِيِّ مِثْلَ الْأَعْجَمِيِّ ، فيقولانِ تَرْبَاً (٧) لَكَ

(١) في هـ : « لتهدم الحول » ، وفي جـ : « لتهدم الجول » . والجول :
جدار البئر وجانبه . ويقال : ليس له جول : أي رأي أو عقل أو
عزيمة ، وهو المراد هنا .

(٢) في جـ : « والله أنتما » .

(٣) سقط « كنت » من جـ .

(٤) ورد البيت منسوباً إلى مالك بن الريب في ذيل أمالي القاضي ١٣٧ ،
واللسان (ريم) ، والخزانة - ضمن قصيدة طويلة - ٣١٧/١ -
٣١٩ ، والرواية في الأخير : « فسلمي على الرمس » ، وفي ذيل الأمالي :
« وسلمي على الرمس » . ولا مناسبة للبيت على الرواية فيهما .

(٥) في جـ : « فكيف » .

(٦) هو الأخفش الأوسط .

(٧) الترب : التراب . وترباً له : دعاء بمعنى : لا أصاب خيراً ، ونصب
نصب المصادر التي أضمر فعلها .

وَلِمَنْ سَمَّيْتَ ، أَيَّ عِلْمٍ فِي وَلَدِ آدَمَ ، إِنَّهُمْ لِلْقَوْمِ
الْجَاهِلُونَ .

وهل أَتَرَدَّدُ (١) إِلَى مَالِكِ خَازِنِ النَّارِ فَأَقُولُ : رَحِمَكَ
اللَّهُ مَا وَاحِدُ (٢) الزَّبَانِيَّةِ فَإِنَّ بَنِي آدَمَ فِيهِ (٣) مُخْتَلِفُونَ يَقُولُ (٤) ،
بَعْضُهُمْ : الزَّبَانِيَّةُ لَا وَاحِدَ لَهُمْ مِنْ لَقَطِهِمْ وَإِنَّمَا
يُجْرَوْنَ مُجْرَى السَّوَاسِيَةِ أَيِ الْقَوْمِ الْمُسْتَوِينَ فِي الشَّرِّ ،
قَالَ (٥) :

١٣٠ - سَوَاسِيَّةٌ سَوْدُ الْوُجُوهِ كَالْأَكْمَا

يَطْوُونَهُمْ مِنْ كَثْرَةِ الزَّادِ أَوْ طَبُ (٦)

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : وَاحِدُ الزَّبَانِيَّةِ (٧) : زِبْنِيَّةٌ • وَقَالَ

(١) فِي ج : « أَتَوَدَّدُ » •

(٢) فِي ج : « أَوْحَدُ » •

(٣) فِي ج : « فِيهِمْ » •

(٤) سَقَطَ « يَقُولُ » مِنْ ج ، وَلَعَلَّهُ مِنْ أخطاءِ الطَّبَاعَةِ •

(٥) زَادَ هُنَا فِي ج : « الشَّاعِرُ » •

(٦) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَلَمْ أَعْرِفْ قَائِلَهُ • وَفِي اللِّسَانِ
(سَوَى) : « ... » وَقَالَ الْفَرَّاءُ : يُقَالُ : هُمْ سَوَاسِيَةٌ يَسْتَوُونَ فِي
الشَّرِّ ، قَالَ : وَلَا أَقُولُ فِي الْخَيْرِ ، وَلَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ « أَوْطَبُ : جَمَعَ وَطَبُ ،
وَهُوَ سَقَامُ اللَّبَنِ مِنَ الْجِلْدِ • وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْبَيْتَ فِي هِجَاءِ قَوْمٍ اتَّصَفُوا
بِالْخَسَةِ وَالشَّرِّ إِلَى جَانِبِ اسْرَافِهِمْ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ •

(٧) فِي اللِّسَانِ (زَيْن) : « الزَّبَانِيَّةُ عِنْدَ الْعَرَبِ : الشَّرُّطُ ، وَهُوَ مِنَ الدَّفْعِ ،
وَسُمِّيَ بِذَلِكَ بَعْضُ الْمَلَائِكَةِ لِدَفْعِهِمْ أَهْلَ النَّارِ إِلَيْهَا ... » قَالَ الْكَسَاوِيُّ :

آخرون : واحدُهُم زَبْنِيٌّ أو زُبْنِيٌّ (١) فَيَعْبَسُ لِمَا سَمِعَ
وَيَكْتَفَهُرْ فَأَقُولُ يَا مَالٍ - رَحِمَكَ اللَّهُ - مَا تَرَى فِي نُونِ
غِسْلِينَ (٢) وما حقيقة هذا اللفظ أهو مصدر كما قال بعض
الناس أَمْ وَاحِدٌ أَمْ جَمْعٌ أَعْرَبَتْ نُونُهُ تَشْبِيهاً بنونِ مِسْكِينَ
كما أَتَبَسُّوا نونَ (قَلِيلِينَ) (٣) و (سِنِينَ) في الإضافة وكما (٤)
قال [هـ - ١٥٢] سَحِيمُ بْنُ وَثِيلٍ :

←
واحد الزبانية : (زَبْنِيٌّ) ، وقال الزجاج ٠٠٠ واحدُهُم (زَبْنِيَّة) ،
٠٠٠ وقال الأخفش : قال بعضهم : واحد الزبانية (زَبَانِي) ، وقال
بعضهم (زَابِن) ، وقال بعضهم : (زَبْنِيَّة) مثل غِفْرِيَّة ، قال :
والعرب لا تكاد تعرف هذا ، وتجعله من الجمع الذي لا واحد له ، مثل :
أَبَابِيل وعِبَادِيد « ونقل صاحب التاج عن الأخفش وزنا آخر وهو :
(زَبَانِي) كسكاري .

(١) كذا ، وذكر الأستاذ الجندي أن (زَبْنِي) الأولى ضبطت في النسخة
الأصل لرسالة الملائكة بكسر الزاي ، والثانية بضمها ، ورجح أن تكون
الثانية محرفة من (زَبَانِي) أو (زَبَانِي) .

(٢) الغسلين : ما يغسل من الثوب ونحوه كالغسالة ، والغسلين في القرآن
ما يسيل من جلود أهل النار كالقيح وغيره ، كأنه يغسل عنهم . والياء
والنون فيه زائدتان . وذكره سيبويه في باب ما لحقته الزوائد من
بنات الثلاثة ، وذكر أنه اسم . الكتاب ٢/ ٣٢٦ .

(٣) قَلُون : جمع قلة . وأصلها (قَلُو) والهاء عوض . وهي خشبة صغيرة
قدر ذراع تنصب وتضرب يعود كبير .

(٤) في ج : « كما » يسقط واو المعطف .

١٣١- وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي

وقد جاوزتُ حَدَّ الأَرْبَعِينَ (١)

فَأَعْرَبَ الثُّونَ •

وهل النونُ في جهنم زائدة ؟ • أمّا سيبويه فلم يذكر في
الأبنية فَعَنْتَلَاءُ إِلَّا قَلِيلًا (٢) ، وَجَهَنَّمَ اسمٌ أعجمي ، ولو

(١) تقدم البيت في الشاهد ٦١ من هذا الجزء • واستشهد أبو العلاء به
هنا على اعراب نون الأربعين بالكسرة • قال ابن يعيش : « وانما جاز
اعراب النون في هذا الضرب من الجمع لأن النون فيه قامت مقام
الحرف الذاهب ، فجعلوها كلام الكلمة ، وإنما ألزموه الياء ليصير
نظير غسلين ونحوه من الأسماء المفردة » • شرح المفصل ١١/٥ -
١٢ • ونقل صاحب الخزانة قول ابن جني : « فليست النون حرف
إعراب ، ولا الكسرة فيها علامة جر الاسم ، وإنما هي حركة التقاء
الساكنين ، وهما الياء والنون ، وكسرت على أصل حركة التقاء
الساكنين ، ولم يفتح كما فتح نون الجمع لأن الشاعر اضطر الى
ذلك » • كما نقل قول المبرد : « وفي كتاب الله : « إِلَّا مِنْ غَسْلَيْنِ »
• فإن قال قائل : فإن « غسلين » واحد ، فجوابه أن كل ما كان على
بناء الجمع فإعرابه كاعراب الجمع ، ألا ترى أن عشرين ليس لها واحداً من
لفظها ، فإعرابها كاعراب « مسلمين » ، وواحدهم « مسلم » • • •
الخزانة : ٤١٥/٣ •

(٢) سقط « إِلَّا قَلِيلًا » من ج ، والأشبه بالصواب إسقاطه لأن هذا الوزن
مما استدرك على سيبويه • انظر الاستدراك للزبيدي ٢٢ ، والمزهر
١٧/٢ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه للحديثي ١٧٦ •

حَمَلْنَاهُ (١) عَلَى الْإِشْتِقَاقِ لِحَازِ أَنْ يَكُونَ مِنْ الْجَهَامَةِ فِي
الْوَجْهِ وَمِنْ (٢) أَقُولِهِمْ تَجَهَّمْتُ الْأَمْرَ (٣) إِذَا جَعَلْنَا النُّونَ
زَائِدَةً ، وَاعْتَقِدَ (٤) زِيَادَتَهَا فِي هَجَتِّهِ وَأَنَّ مِثْلَ هِجَفٍ (٥)
وَكِلَاهُمَا صِفَةٌ لِلظَّلِيمِ ، قَالَ الْهَذَلِيُّ :

١٣٢ - كَانَ مُلَاءَتِيَّ عَلَى هِجَفٍ

يَعْنِي مَعَ الْعَشِيَّةِ لِلرَّئِيسِ (٦)

(١) فِي هـ « حَمَلْنَا » .

(٢) فِي جـ : « أَوْ مِنْ » .

(٣) الْجَهَامَةُ : الْفَلْظُ . تَجَهَّمُ : اسْتَقْبَلَهُ بِوَجْهِ كَرِيهِ . وَجَهْنَمُ : مَمْنُوعَةٌ
مِنَ الْمَصْرَفِ ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا عَرَبِيَّةٌ ، قَالَ ابْنُ بَرِي : « مِنْ جَعَلَ
جَهْنَمَ عَرَبِيًّا أَحْتِجَ بِقَوْلِهِمْ : « بَشَرُ جَهَنَّمَ » ، وَيَكُونُ امْتِنَاعُ صَرْفِهَا
لِلتَّائِيثِ وَالتَّعْرِيفِ « اللَّسَانُ (جَهْم) وَجَهَنَّمَ - بِكسْرِ الْجِيمِ وَالْهَاءِ -
بَعِيدَةُ الْقَعْرِ » .

(٤) فِي جـ : « وَاعْتَقَدْنَا » .

(٥) قَالَ سَيِّبُويه : « وَيَكُونُ عَلَى (فِعَلَّ) فِيهِمَا ، فَالْأَسْمُ نَحْوُ (جِدَبٌ)
وَ (مِجَن) وَالصِّفَةُ نَحْوُ (خِدَبٌ) وَ (هِجَفٌ) » الْكِتَابُ
٢/ ٢٣٠ ، وَكَذَا فِي الْمَمْتَعِ ٨٦ . وَالظَّلِيمُ : ذَكَرَ النِّعَامُ ، وَالْهَجَفُ :
الظَّلِيمُ الْجَافِي ، وَالْهَزَفُ مِثْلُهُ . وَظَلِيمٌ هِجَفٌ : جَافٌ . انْظُرْ
اللِّسَانَ (هِجَفٌ) .

(٦) الْبَيْتُ لِلْأَعْلَمِ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْهَذَلِيِّ ، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةٍ قَالَهَا حِينَ
فَرَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ بْنِ عَدِي . شَرَحَ أَشْعَارُ الْهَذَلِيِّينَ ٣١٩ . الْمَلَاءَةُ :
الْأَزَارُ وَالرَّيْطَةُ ، وَيَعْنِي : يَعْزُضُ . وَالرَّئِيسُ : جَمْعُ رَأَى ، وَهُوَ وَلَدُ

←

وقال جبران العَوْد :

١٣٣- يَشَبُّهُمَا الرَّأْيِي الْمَشَبَّةُ بَيْضَةً

غَدَا فِي النَّدَى عَنْهَا الظَّلِيمُ الْهَجَجْتُفُ (١)

وقال قوم (٢) : رَكِيَّةٌ جَهَنَامُ إِذَا كَانَتْ بَعِيدَةً الْقَعْرُ ،
فَإِنْ كَانَتْ جَهَنَّمُ عَرِيَّةً فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (٣) مِنْ هَذَا ، وَزَعَمَ
قومٌ أَنَّهُ يُقَالُ : أَحْمَرُ جَهَنَامُ إِذَا كَانَ شَدِيدَ الْحُمْرَةِ (٤)
وَلَا يَمْتَنِعُ (٥) أَنْ يَكُونَ اسْتِقَاقُ جَهَنَّمِ مِنْهُ .

فَمَا سَقَرُ فَإِنْ كَانَ عَرِيَّةً فَهُوَ مُنَاسِبٌ لِقَوْلِهِمْ
صَقَرَتْهُ [الشَّمْسُ] (٦) : إِذَا أَلَمَتْ دِمَاعَهُ [يُقَالُ بِالسَّيْنِ

النعام ، وخص بعضهم به الحولي منها . وروي البيت في اللسان

(عنن) : على هذف يعن

وضم عين « يعن » لغة هذيل . وفي هـ : « كَانَ مَلَانِي يَفِرُ مَعَ
العشية للريال » . والمعنى : كَأَنَّهُ مِنْ شِدَّةِ عُدُوهِ ظَلِيمٌ يَعْزُضُ مَعَ
العشية مِنْ أَجْلِ الرِّثَالِ .

(١) البيت من قصيدة طويلة ، يصف به امرأة . وهو في ديوانه ١٦ . وفي
هـ : « يَشَبُّهَا الرَّأْيِي » ، تحريف .

(٢) زاد هنا « يُقَالُ » فِي ج .

(٣) فِي ج : « تَكُونُ » .

(٤) نَمِ أَقْفَ عَلَى هَذَا الزَّعْمِ فِيمَا بَيْنَ يَدَيِ مِنَ الْمَعَاجِمِ .

(٥) فِي النِّسْخِ : « يَمْنَعُ » وَصَوَابُهُ مِنْ ج .

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ ج . « فِي اللِّسَانِ (سَقَر) : (وَسَقَرَتْهُ الشَّمْسُ تَسْقِرُهُ
سَقْرًا : لَوْحَتُهُ وَأَلَمَتْ دِمَاعَهُ . وَسَقَرَاتُ الشَّمْسِ : شِدَّةُ وَقْعِهَا . وَيَوْمٌ
مَسْمُورٌ وَمَسْمُورٌ : شَدِيدُ الْحَرِّ . وَسَقَرٌ : مِنْ أَسْمَاءِ جَهَنَّمَ) . وَفِي

والصَّادِرُ [١٧] قال ذو الرَّمَّة :

١٣٤- إذا ذابتِ الشمسُ اتَّقَى صَقَرَاتِهَا

بِأَفْتَانِ مَرَبُوعِ الصَّرِيمَةِ مُعْبِلِ (٢)

وَالسَّيْنُ وَالصَّادُ يَتَعَاقِبَانِ فِي الْحَرْفِ إِذَا كَانَ بَعْدَهُمَا قَافٌ
أَوْ حَاءٌ أَوْ غَيْنٌ أَوْ طَاءٌ ، تقولُ : سَقَبٌ وَصَقَبٌ (٣) وَسَوِيقٌ
وَصَوِيقٌ ، وَبَسَطَ وَبَصَطَ ، وَسَلَخَ الْكَبْشُ (٤) وَصَلَخَ .

سقر قولان ، أحدهما أن سقر نار الآخرة ، ولا يعرف له اشتقاق ،
ومنعه صرفه العلمية والعجمة ، والثاني أن سقر اسم عربي من قولهم :
سقرته الشمس أي أذابته ، وأصابه منها ساقور ، والساقور أيضاً :
حديدية تحمي ويكون بها الحمار . وهو ممنوع من الصرف هنا
للعلمية والتأنيث .

(١) زيادة من ج .

(٢) البيت في ديوان ذي الرمة بشرح الباهلي ١٤٥٨ ، وورد منسوباً إليه
في أمالي القالي ١٤٤/١ ، والسمط ٣٩٢ ، واللسان (سقر) .
وورد غير منسوب في المنصف ٩٢/٣ . ذابت الشمس : اشتد حرها .
والصقرات : شدة وقع الشمس . مربوع : مطر في الربيع .
الصريمة : القطعة من معظم الرمل . معبل : موزق يصف وحشياً بأنه
إذا اشتد حر الشمس اتقاه بأغصان شجر موزق .

(٣) في ج : « سقت وصقت » ، وسقبت الدار : قربت ، والصاد فيها لثة .
اللسان (سقب) .

(٤) في ج : « الكبس » ، تصحيف . وفي اللسان (سلخ) : « وسلخت
البقرة والشاة تسلع سلوغاً إذا أسقطت السن التي خلف السديس ،

فيقولُ مالِكُ: ما أَجْهَلَكَ وأَقْلَّ تَمييزَكَ (١) ما جَلَسْتُ هنا للتصريف وإِنَّمَا جَلَسْتُ لِعِقَابِ الْكَفَرَةِ والقاسِطِينَ (٢) .

وهل أقولُ للسائقِ والشَّهيدِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَا في كتابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (٣) قَوْلَهُ: (وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ) (٤) يا صَاحِبَ أَظْهَرَانِي فيقولان: تَخاطَبُنَا مَخاطَبَةً (٥) الواحدِ ونحنُ اثْنانُ ! فأقولُ أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّهُ ذَلِكَ جَائِزٌ مِنْ الْكَلَامِ، وفي الكتابِ العَزيزِ (وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ . أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَتِيدٍ) (٦) فَوُحِّدَ الْقَرِينُ وَتَنَبَّأَ فِي الْأَمْرِ (٧) كما قالَ الشاعرُ [هـ: ١٥٣]

١٣٥- فَإِنْ تَرَجَّرَانِي يَا ابْنَ عَقَّانِ أَفَرَجِرُ

وإِنْ تَدْعَانِي أَحْمَرُ عَرَضاً مُمْتَعاً (٨)

فَهِى سَالِغٌ ، الْأُنْثَى بَنِي هَاءٌ ، وَصَلَفَتْ فَهِى سَالِغٌ . وقال سيبويه :
« . . . كان الأعرب الأكثر الأجود في كلامهم ترك السين على حالها .
وإنما يقولها من العرب بنو العنبر » الكتاب ٢/٤٢٨ .

- (١) في ج : « تمييز » ، ولعله من أخطاء الطباعة .
- (٢) في ج : « القاسطين » من دون الواو ، والقسوط : الجور والعدول عن الحق ، وبابه « جلس » .
- (٣) في ج : « ذكر في الكتاب الكريم » .
- (٤) سورة ق ٥٠/٢١ .
- (٥) في ج : « لم تخاطبنا خطاب » .
- (٦) سورة ق ٥٠/٢٣ ، ٢٤ .
- (٧) في ج : « الآخر » .
- (٨) نسب البيت في اللسان (جزز) الى سويد بن كراع ، وورد غير منسوب في المختصر ٥/٢ ، وكان سويد هجا بني عبد الله بن دارم فاستعمدوا

وكما قال امرؤ القيس :

١٣٦ - خليلي مراء بي على أم جندب
الأقضي حاجات النوادر المعذب

- ألم تر أني كلما جئت طارقاً
وجدت بها طيباً وإن لم تطيب (١)

هكذا أنشده الفراء وبعضهم ينشد : ألم تراني ،
وأنشد أيضاً (٢) :

عليه سعيد بن عثمان بن عفان فأراد ضربه ، فقال شديد قصيدة منها
البيت ، وقوله :

فإن أنتما أحكمتاني فازجرا أراهم تؤذيني من الناس رضعاً

قال ابن بري : « وهذا يدل على أنه خاطب اثنين : سعيد بن عثمان
ومن ينوب عنه لو يحضر معه ... وقوله : أحكمتاني : أي منعتاني
من هجائه ، وأصله من أحكمت الدابة إذا جعلت فيها حكمة اللجام »
اللسان (جز ٠) ومعنى بيت الشاهد : يقول : إن تركتني حميت
عرضي ممن يؤذيني ، وإن زجرتني انزجرت وصبرت . وانظر
الصاح (جز ٠) ص ٨٦٥ .

(١) البيتان في ديوان امرئ القيس ٤١ برواية « ألم تراني » ومثلها في
ج ٠ وورد البيت الثاني غير منسوب في الخصائص ٢٨١/٣ برواية
الأشباه ٠ وفي هـ : لها طيباً ٠ والشاهد في البيتين على انتقال الشاعر
من مخاطبة الغليين بصيغة المثني إلى خطابهما بصيغة الافراد وذلك
قوله : « ألم تراني » .

(٢) سقط ما بعد بيت امرئ القيس الثاني إلى هنا من ج ، وجاء في
موضعه فيها : « وأنشد الفراء » .

١٣٧ - فقلتُ للصاحبِي [٣٣٥/١] « لا تحبسنا »

بِنَزْعِ أَصُولِهِ وَاجْتِزَّ شَيْخًا (١)

فهذا كله يدلُّ على أَنَّ الخروجَ مِنْ مُخَاطَبَةِ الْوَاحِدِ إِلَى الْاِثْنَيْنِ أَوْ مِنْ مُخَاطَبَةِ الْاِثْنَيْنِ إِلَى الْوَاحِدِ سَائِعٌ عِنْدَ الْمُصَحِّحَاءِ .
وهل أَجِيءُ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ خَمَّانِ (٢) الْأَدْبَاءِ قَصَّرتْ أَعْمَالُهُمْ عَنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ وَلِحِقَّتْهُمْ عَفْوُ اللَّهِ فَزُحِرُوا عَنْ النَّارِ فَتَقَفَ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَنَقُولُ : يَا رِضْوَانَا إِلَيْكَ حَاجَةٌ ، وَيَقُولُ بَعْضُنَا : يَا رِضْوَانَا فَيَضُمُّ الْوَاحِدَ فَيَقُولُ رِضْوَانُ (٣) مَا هَذِهِ الْمُخَاطَبَةُ الَّتِي مَا خَاطَبْتَنِي بِهَا قَبْلَكُمْ

(١) نسبه البغدادِي فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الرُّضِيِّ عَلَى الشَّافِيَةِ ٤٨١ إِلَى مُضَرَّسِ بْنِ رَبِيعِ الْأَسَدِيِّ وَنَقَلَ صَاحِبُ اللِّسَانِ هَذِهِ النِّسْبَةَ عَنْ ابْنِ بَرِي ، كَمَا نَقَلَ نِسْبَتَهُ أَيْضًا إِلَى يَزِيدِ بْنِ الطُّثْرِيَةِ . اللِّسَانُ (جُزْ) . وَوَرَدَ الْبَيْتُ غَيْرَ مَنْسُوبٍ فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ ٢٠١ ، وَالْمُقَرَّبِ ١٦٥/٢ ، وَالْمُمْتَعِ ٣٥٧ ، وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ ٤٩/١٠ ، وَشَرْحِ الشَّافِيَةِ ٢٢٨/٣ .

وَيَسْتَشْهَدُ الصَّرْفِيُّونَ بِالْبَيْتِ عَلَى قَلْبِ تَاءِ الْاِفْتِعَالِ وَيُرْوُونَهُ : « وَاجِدْ » ، وَالشَّاهِدُ بِالْبَيْتِ هُنَا عَلَى خُطَابِ الْوَاحِدِ بِلَفْظِ الْاِثْنَيْنِ فِي قَوْلِهِ : « لَا تَحْبِسُنَا » . وَرَوَى الْبَيْتُ « لَا تَحْبِسُنَا » وَ « لَا تَحْبِسْنِي » وَلَا شَاهِدَ فِيهِ هُنَا عَلَى هَاتَيْنِ الرِّوَايَتَيْنِ . وَانْظُرِ الصَّحَّاحَ وَالتَّاجَ : (جُزْ) . وَأَرَادَ الشَّاعِرُ بِالصَّاحِبِ مَنْ يَحْتَطِبُ لَهُ يَقُولُ : لَا تَقْلَعِ أَصُولَ الْعُطْبِ وَعُرُوقَهُ ، وَاكْتَفَ بِقَطْعِ الشَّيْخِ فَهُوَ أَسْرَعُ وَأَسْهَلُ ، وَالتَّحْبِيسُ هُنَا عَنْ شَيْءٍ اللَّحْمِ .

(٢) فِي هـ : « جَهَابِذَةٌ » . وَخَمَّانُ النَّاسِ : سَفَلَتُهُمْ .

(٣) زَادَ هُنَا فِي جـ : « عَطْبٌ » .

أَحَدٌ (١) فنقول : إِنْكَ كُنْتَ فِي الدَّارِ الْأُولَى تَتَكَلَّمُ بِكَلَامِ
 الْعَرَبِ ، وَإِنَّهُمْ يَتَرَخَّمُونَ الَّذِي (٢) فِي آخِرِهِ أَلْفٌ وَنُونٌ ،
 فَيَحْذِرُ فَوْتَهُمَا لِلتَّرَخِيمِ • وَلِلْعَرَبِ فِي ذَلِكَ لُغَتَانِ يَخْتَلِفُ
 حُكْمَاهُمَا (٣) قَالَ أَبُو زَيْد :

١٣٨ - يَا عَثَمَ أَدْرِ كُنِّي فَإِنَّ رَكِيئِي

صَلَدَتْ فَأَعْيَتْ أَنْ تَفِيضَ بِمَائِهَا (٤)

فيقول رِضْوَانُ مَا حَاجَتُكُمْ ؟ فيقولُ بعضُنَا : إِنْكَ لَمْ
 نَصِلْ إِلَى دُخُولِ الْجَنَّةِ لِتَقْصِيرِ الْأَعْمَالِ (٥) وَأَدْرِ كُنَّا عَفْوُ اللَّهِ (٦)

(١) في ج : « أحد قبلكم » •

(٢) في ج : « الاسم الذي » •

(٣) ج : « تختلف أحكامهما في القياس » • الأكثر : « يارضو » بالفتح على
 نية المحذوف ودون تغيير الباقي بعد الحذف ، ويجوز ألا ينوي فيجعل
 الباقي كأنه آخر الاسم في أصل الوضع فتقول : « يارضو » بالضم •
 انظر أوضح المسالك ١٠٦/٣ •

(٤) نسبه في اللسان (بضع) إلى أبي زبيد الطائي ، ووقع تحريف في
 في اسمه في كتاب البئر لابن الأعرابي ٥٦ ، وفي هـ ، والنسبة فيهما
 إلى « أبي زيد » وصحح محقق البئر - د • رمضان عبد التواب - نسبه
 إلى أبي زبيد كما في اللسان • والرواية في البئر واللسان : « تبض
 بمائها » • والركيئة : البئر تحفر • صلدت : صليت ، وبئر
 صلود : أي غلب جبلها فامتنعت على حافرها • أعيت :
 أعجزت • وتبض : تسيل أو تقطر •

(٥) في ج : أعمالنا •

(٦) زاد هنا في ج : « عز وجل » •

فَنَجَوْنَا مِنَ النَّارِ ، فَبَقَيْنَا بَيْنَ الدَّارَيْنِ • وَنَحْنُ نَسْأَلُكَ أَنْ
تَكُونَ وَاسِطَتَنَا إِلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَإِنَّهُمْ لَا يَسْتَغْنُونَ عَنْ مِثْلِنَا ،
وَلَا أَنَّهُ قَبِيحٌ بِالْعَبْدِ الْمُؤْمِنِ أَنْ يَنَالَ هَذِهِ النِّعَمَ وَهُوَ إِذَا سَبَّحَ
اللَّهَ (١) لِحَسَنٍ ، وَلَا يَحْسُنُ بِسَاكِنِ الْجَنَانِ أَنْ يُصِيبَ مِنْ
ثِمَارِهَا فِي الْخُلُودِ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ حَقَائِقَ تَسْمِيَّتِهَا • وَلَعَلَّ فِي
الْفِرْدَوْسِ قَوْمًا لَا يَدْرِكُونَ أَحْرُوفَ الْكُمَثَرَى (٢) كَلَشَها أَصْلِيَّةٌ
أَمْ بَعْضُهَا زَوَائِدُ (٣) وَلَوْ قِيلَ لَهُمْ مَا وَزَنُ كُمَثَرَى عَلَى مَذْهَبِ
أَهْلِ التَّصْرِيفِ لَمْ يَعْرِفُوا فَعَلَّتْ (٤) ، وَهَذَا بِنَاءٌ
مُسْتَكْرَ لَمْ يَذْكُرْ سَبِيحُهُ لَهُ نَظِيرًا • وَإِذَا صَحَّ قَوْلُهُمْ
لِلْوَاحِدَةِ كُمَثَرَا (٥) فَأَلِفُ كُمَثَرَى [هـ : ١٥٤] لَيْسَتْ
لِلتَّائِيثِ • وَزَعَمَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّ الْكُمَثَرَةَ تَدَاخُلُ الشَّيْءَ
بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ ، فَإِنْ صَحَّ هَذَا فَمِنْهُ اسْتِقَاقُ الْكُمَثَرَى •

وَمَا يَجْمَلُ بِالرَّجُلِ مِنَ الصَّالِحِينَ أَنْ يُصِيبَ مِنْ سَفَرَجَلِ
الْجَنَّةِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ (٦) كَيْفَ تَصْغِيرُهُ وَجَمْعُهُ وَلَا يَشْعُرُ

(١) فِي ج : « اللَّهُ » •

(٢) فِي ج : « لَا يَدْرِكُونَ أَحْرُوفَ كُمَثَرَى » ، وَفِي هـ : « لَا يَدْرِكُونَ أَحْرُوفَ
الْكُمَثَرَى » •

(٣) فِي ج : « زَائِدٌ » •

(٤) فِي ج : « لَمْ يَعْلَمُوا وَوَزَنَهُ فَعِلٌ » •

(٥) فِي الْقَامُوسِ : (الْكُمَثَرَةُ : اجْتِمَاعُ الشَّيْءِ وَتَدَاخُلُ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ •
وَالْكُمَثَرَى مِنْهُ وَالْوَّاحِدَةُ : كُمَثَرَا ••• » •

(٦) فِي ج : « مَنْ سَفَرَجَلَ الْجَنَّةَ فِي النِّعَمِ الدَّائِمِ وَهُوَ لَا يَدْرِي » •

إِنْ [كَانَ] (١) يَجُوزُ أَنْ يُشْتَقَّ مِنْهُ فِعْلٌ أَمْ لَا • والأفعال
لَا تُشْتَقُّ مِنَ الْخُمَاسِيَّةِ لِأَنَّهُمْ نَقَصُوهَا عَنْ مَرْتَبَةِ (٢) الْأَسْمَاءِ،
فَلَمْ يَبْلُغُوا بِهَا بَنَاتِ الْخَمْسَةِ • [وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ] (٣) مِثْلُ :
اسْفَرَّ جُلَّ اسْفَرَّ جِلَّ اسْفَرَّ جَلًّا (٤) •

وهذا السُّنْدُسُ الذي يَطْوُهُ الْمُؤْمِنُونَ وَيَفْرَشُونَهُ (٥)، كَمِ
فِيهِمْ مِنْ رَجُلٍ لَا يَدْرِي أَوْزَنَهُ فَعَلَّ لَمْ أَمْ فَعَلَّ وَالَّذِي
نَعْتَقِدُ (٦) فِيهِ أَنَّ النُّونَ زَائِدَةٌ، وَأَنَّ مِنَ السُّنْدُوسِ وَهُوَ
الطَّلَسَانُ الْأَخْضَرُ قَالَ الْعَبْدِيُّ :

١٣٩ - وَدَاوَيْتُهَا حَتَّى شَتَّتْ حَبْشِيَّةٌ

كَانَ عَلَيْهَا سُنْدُسًا وَسُنْدُوسًا (٧)

(١) زيادة ثبتت في نشرتي الميمني والكيلاني لرسالة الملائكة ، وجاء في
موضع : « ان كان يجوز » في ج : « أيجوز » •

(٢) في ج : « مزية » •

(٣) زيادة من ج •

(٤) انظر كتاب سيبويه : ١٢١/٢ ، ٣٤٠ - ٣٤١ ، وشرح الشافعية
٢٠٥/١ •

(٥) في ج : « ويفرشونه » •

(٦) في ج : « أعتقد » •

(٧) ورد في شرح المفصلية ١٢٨٢ ، واللسان (سدس) منسوباً الى يزيد بن
خداق العبدي لكنه في اللسان « خداق » بالمهملة وهو مصحف • وفي
اللسان عن الجوهري : « قوله : دَاوَيْتُهَا بمعنى : ضَمَرْتُهَا • وقوله :
حَبْشِيَّةٌ ، يريد حبشية اللون في سوادها ولهذا جعلها كأنها جللت

ولا يستنع (١) أن يكون سندس فعلاً ولكن الاشتقاق
يوجب ما ذكر (٢) .

وشجرة طوبى (٣) كيف يستظل بها المستقون ويجتنونها
آخر الأبد وفيهم كثير لا يعرفون أمن ذوات الواو هي أم
من ذوات الياء . والذي نذهب إليه إذا حملناها (٤) على الاشتقاق
أنها من ذوات الياء [وأنها من طاب يطيب ، وليس قولهم
الطيب بدليل على أن طوبى من ذوات الياء] (٥) لأننا (٦) إذا

سدوساً ، وهو الطيلسان الأخضر . . . قال المفسرون في السندس :
انه رقيق الديباج ورفيعه . . . وقيل : السندس : ضرب من البرود
اللسان (سندس) وسندس : معرب . وذكره الثعالبي مع الأسماء
التي تفردت بها الفرس دون العرب فاضطرت العرب الى تعريبها .
انظر فقه اللغة للثعالبي ٣١٦ ، والمزهر ٢٧٥/١ ، وذكر الجندي
أن ثمة خلافاً في وقوع المعرب في القرآن ، انظر حاشيته على رسالة
الملائكة ص ٣٠ ، ثم انظر كلاماً وافياً عن ذلك في المزهر ٢٦٨/١ وما
بعدها .

(١) في ج : « ولا أمنع » .

(٢) في ج : « ما ذكرت » .

(٣) اختلف في معنى طوبى ، وقيل : من معانيها : شجرة في الجنة ، وانظر
اللسان (طيب) .

(٤) في ج : « حملناه » .

(٥) زيادة من ج .

(٦) في هـ : « لأننا » .

بَنَيْنَا فَعْلًا ونحوه مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ قَلْبِنَاهَا (١) إِلَى الْيَاءِ
فَقُلْنَا : عَيْدٌ ، وَقِيلَ ، وَهُوَ مِنْ عَادٍ يَعُودُ وَقَالَ يَقُولُ ، فَإِنْ
قَالَ قَائِلٌ : فَلَعَلَّ قَوْلَهُمْ : طَابَ يَطِيبُ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ (٢)
وَجَاءَ عَلَى مِثَالِ حَسِبَ يَحْسِبُ ، وَقَدْ ذَهَبَ [إِلَى ذَلِكَ] (٣)
قَوْمٌ فِي قَوْلِهِمْ : تَاهَ يَتِيهِ وَهُوَ مِنْ تَوَّهَتْ (٤) قِيلَ لَهُ :
يَنْمَعُ مِنْ ذَلِكَ أَنْتُمْ [يَقُولُونَ] (٥) طَيَّبْتُ الرَّجُلَ (٦) ، وَلَمْ
يَحْكُ أَحَدٌ طَوَّهْتَهُ ، وَالْمُطَيَّبُونَ أَحْيَاءٌ مِنْ قُرَيْشٍ اخْتَلَفُوا
فَعَمَسُوا أَيْدِيَهُمْ فِي طِيبٍ • فَهَذَا يَدُوكَ عَلَى أَنَّ الطَّيِّبَ مِنْ
ذَوَاتِ الْيَاءِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : هَذَا أَطِيبٌ مِنْ هَذَا ، فَأَمَّا حِكَايَةُ
أَهْلِ اللُّغَةِ أَنْتُمْ يَقُولُونَ : أَوْبَةً وَطَوْبَةً (٧) ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى

(١) فِي ج : « وَقَلْبِنَاهَا » ، تَحْرِيفٌ إِذْ لَا يَكُونُ بِذَلِكَ جَوَابٌ لَ (إِذَا) • وَفِي

ه : « قَلْبِنَاهَا يَاءٌ » •

(٢) فِي د ، ل ، ف « الْيَاءُ » تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ ج ، ه •

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ ل ، ف ، ج ، ه •

(٤) قَالَ سِيبَوِيه : « وَأَمَّا طَاهٍ يَطِيحُ وَتَاهَ يَتِيهِ فَرُغِمَ الْخَلِيلُ أَنْهُمَا فَعَلَ

يَفْعَلُ بِمَنْزِلَةِ : « حَسِبَ يَحْسِبُ » ، وَهُي مِنَ الْوَاوِ ، وَبِذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ :

« طَوَّحْتُ » ، وَ « تَوَّهْتُ » وَ « هُوَ أَطْوَحُ مِنْهُ » وَ « أَتَوَّهَ مِنْهُ » •

ثُمَّ قَالَ : « وَمَنْ قَالَ : طَيَّحْتُ وَتَيَّهْتُ فَقَدْ جَاءَ بِهَا عَلَى « بَاعَ يَبِيعُ »

مُسْتَقِيمَةً » • الْكِتَابُ ٢ / ٣٦١ •

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ ل ، ف ، ه • وَفِي ج : « قَالُوا » •

(٦) زَادَ هُنَا فِي ج : « بِالطَّيِّبِ » •

(٧) فِي الْتَّلْسَانِ (طَوْبُ) : « يُقَالُ لِلدَّخْلِ : طَوْبَةٌ وَأَوْبَةٌ ، يُرِيدُونَ الطَّيِّبَ

فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ ، لِأَنَّ تِلْكَ يَاءٌ ، وَهَذِهِ وَآوٌ » • وَعَنِ الْجَوْهَرِيِّ :

معنى الإتياع كما يعتقده بعض الناس في قولهم : (حياك الله وبياك) أنه إتياع " وأن أصل [٣٣٥ - ب] بياك بؤاك ، أي : بؤاك منزلاً ترضاه [فخرهف الهمز] (١) . وأما قولهم للأجر : طوب (٢) ، فإن كان عربياً صحيحاً فيجوز أن يكون اشتقاقه من غير لفظ الطيب إلا على رأي أبي الحسن سعيد بن مسعدة فإنه إذا بنى فعلاً من ذوات الياء مثل طاب يطيب وعاش يعيش يقلبه (٣) إلى الواو فيقول : الطوب والعوش ، فإن كان الطوب [ه - ١٥٥] الأجر اشتقاقه من الطيب فأشما (٤) أريد به - والله أعلم - أن الموضع الذي (٥) بنى به طابت الإقامة فيه . ولعلنا لو سألنا من يرى طوبى في كل حين : لم حذف (٦) منها الألف واللام لم يحر في ذلك (٧) جواباً . وقد زعم سيويه أن الفعل التي تتخذ

« . . والطوب : الأجر بلغة أهل مصر » وفي الجمهرة ٢١٢/٣ :

« تقول العرب للرجل إذا قدم من سفر : « أوبة وطوبة » أي : أبت

إلى عيش طيب ومأب طيب » وانظر الجمهرة أيضاً : ٣١١/١ .

(١) زيادة من ج .

(٢) انظر الحاشية ٧ من الصفحة السابقة .

(٣) في ج : « فانه يقلبه » .

(٤) في ج : « فأيشما » ، تحريف .

(٥) في ج : « إذا » .

(٦) في ج : « حذف » .

(٧) سقط ، في ذلك « من ج » . وقال الرضي : « قوله « طوبى » إما أن

يكون مصدراً كالرجعى . . . وإما أن يكون مؤنثاً للطيب فحقه

مِنْ أَفْعَلٍ مِنْكَ لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ أَوْ الْإِضَافَةِ ،
تَقُولُ : هَذَا أَصْغَرُ مِنْكَ فَإِذَا رَدَدْتَهُ إِلَى الْمُؤَنَّثِ قُلْتَ (١) :
هَذِهِ الصَّغْرَى أَوْ صَغْرَى بَنَاتِكَ وَيَقْبَحُ عِنْدَهُ أَنْ يَقَالَ
صَغْرَى بغيرِ إِضَافَةٍ وَلَا أَلِفٍ وَلَا لَامٍ قَالَ سَحِيم :

١٤٠ - ذَهَبْنَ يَمْسُوَاكِ وَغَادَرْنَ مَذْهَبًا

مِنْ الصَّوْغِ فِي صَغْرَى بَنَاتِ شِمَالِيَا (٢)

وَقَرَأَ بَعْضُ الْقُرَّاءِ : (وَقَوْلُوا لِلنَّاسِ حُسْنِي) (٣) عَلَى

الطُّوبَى بِاللَّامِ ، وَحَكَمَهُ حُكْمُ الْأَسْمَاءِ » . شرح الشافعية ١٣٥/٣ .
وَانْظُرْ مَا بَعْدَهُ . وَقَالَ سَبِيوِيهِ فِي بَابِ مَا تَقْلِبُ فِيهِ الْوَاوُ يَاءُ : « وَذَلِكَ
« فَعْلَى » إِذَا كَانَتْ اسْمًا ، وَذَلِكَ الطُّوبَى وَالْكُوسَى ، لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ
وَصَفًا بغيرِ الْفِ وَاللَّامِ فَاجْرِيَتْ مَجْرَى الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَكُونُ وَصَفًا » .
الكتاب ٢٧١/٢

(١) خَالَفَتْ جَ فِيمَا جَاءَ بَعْدَ هَذَا اللَّقْطِ إِلَى قَوْلِهِ : « قَالَ سَحِيم » وَفِيهَا :
(الصَّغْرَى وَيَقْبَحُ عِنْدَهُ أَنْ تَقُولَ « صَغْرَى » بغيرِ إِضَافَةٍ وَلَا أَلِفٍ وَلَا لَامٍ ،
وَلَكِنْ تَقُولَ : هَذِهِ صَفْرَاكِ وَصَغْرَى بَنَاتِكَ) .

(٢) نَسَبَهُ الْمِيمَنِيُّ إِلَى سَحِيمِ عَبْدِ بَنِي الْحَسَّاسِ ، وَأَثْبَتَهُ فِي دِيْوَانِهِ ٢٦
بِرَوَايَةٍ : تَعَاوَرَنَ مَسْوَاكِي وَأَبْقَيْنَ مَذْهَبًا

وَالْبَيْتَ حَوْلَ جَمَاعَةٍ مِنَ النِّسَاءِ ، يَقُولُ : لَقَدْ أَخَذَنَ مَسْوَاكِي وَأَخَذَتْ
خَاتَمَ أَحَدَاهُنَّ جَعَلَتْهُ فِي الْخَنْصَرِ الْيَشْرِيِّ . وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى ظَرْفِهِ
وَحَسَنَ حَدِيثِهِ الَّذِي شَدَّ النِّسْوَةَ إِلَيْهِ وَدَفَعَهُنَّ لِمَلَاعِبَتِهِ .

(٣) فِي د « وَقَوْلُهُمُ النَّاسَ » تَحْرِيفٌ وَصَوَابُهُ نَصُ الْآيَةِ الْمَذْكُورِ فِي سَائِرِ
النُّسخِ ، وَهُوَ مِنَ الْبَقْرَةِ ٨٣/٢ . وَقِيلَ الزَّمْخَشَرِيُّ : « وَقَرِئَ
« حَسَنًا » وَ« حُسْنِي » عَلَى الْمَصْدَرِ كَبَشْرَى » . الْكَشَافُ ٢٩٣/١ .

فَعَلَّنِي بغيرِ تَنْوِينٍ وكذا قَرِئَ (١) في الكهفِ : (إِمْناً أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمْناً أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنِي) (٢) بغيرِ تَنْوِينٍ فَذَهَبَ سعيد بن مسعدة [إلى (٣) أَنْ ذاك خطأ لا يجوز ، وهو رأي أبي إسحاق الزجاج ، لأنَّ الحُسْنِي عِنْدهُما وعندَ غيرِهما مِنْ أَهْلِ البصرة يجبُ أَنْ تكونَ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ، كما جاءَ في موضع (٤) : (وَكَذَّبَ بِالْحُسْنِي) (٥) ، وكذلك اليُسْرَى والعُسْرَى ، الْأَثَمُ أَثْمِي « أَفْعَلُ مِنْكَ » وقد زَعَمَ (٦) سيبويه أَنَّ (أُخْرَى) معدولةٌ عن الْأَلِفِ وَاللَّامِ ولا يَمْتَنِعُ أَنْ تكونَ (حُسْنِي) مِثْلَها ، وفي الكتاب العزيز (ومناةَ الثالِثَةُ الأُخْرَى) (٧) وفيه أيضاً : (آيَةٌ أُخْرَى • لِئُرِيكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى) (٨) • قالَ عمرُ بنُ أبي ربيعة :

(١) في ج : « وكذلك قرأ » ، وفي هـ ، ل ، ف ، « وكذا قرأ » •

(٢) الكهف ٨٦/١٨ •

(٣) زيادة من هـ • ونص الكلام في ج : « وزعم سعيد بن مسعدة أن ذلك ... » •

(٤) زاد هنا في ج : « آخر » •

(٥) الليل ٩/٩٢ •

(٦) سقط « قد » من ج • وانظر الكتاب ١٤/٢ •

(٧) النجم ٢٠/٥٣ •

(٨) طه ٢٢/٢٠ - ٢٣ : « واضمم يدك الى جناحك تخرج بيضاء من غير سوء آية أخرى (٢٢) لئريك من آياتنا الكبرى (٢٣) » •

١٤١- وأُخْرَى أَتَتْ مِنْ دُونِ نَعْمٍ وَمِثْلِهَا

نَهَى ذَا النِّهْيِ ، لَا يَرَعَوِي أَوْ يَتَفَكَّرُ (١)

فَلَا يَمْتَنِعُ (٢) أَنْ تُعَدَلَ (حُسْنَى) عَنِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ كَمَا
عُدِلَتْ (أُخْرَى) ، وَأَفْعَلُ مِنْكَ إِذَا حُذِفَ (٣) مِنْهُ (مِنْ) بَقِيَ
عَلَى إِرَادَتِهَا نَكْرَةً أَوْ عُرِّفَ بِاللَّامِ (٤) ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ
(مِنْ) وَبَيْنَ حَرْفِ التَّعْرِيفِ •

وَالَّذِينَ يَشْرَبُونَ مَاءَ الْحَيَوَانِ (٥) فِي النَّعِيمِ الْمُتَقِيمِ هَلْ
يَعْلَمُونَ مَا هَذِهِ الْوَاوُ الَّتِي بَعْدَ الْيَاءِ وَهِيَ مُتَقَلِّبَةٌ كَمَا قَالَ
الْخَلِيلُ (٦) أَمْ هِيَ عَلَى الْأَصْلِ كَمَا قَالَ غَيْرُهُ (٧) مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ • [هـ-١٥٦]

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة ١٢٠ ، والرواية فيه : (.....)
ترعوي أو تفكر •

(٢) في ج : « ولا يمتنع » •

(٣) في هـ ، ج : « حذفت » ، وسقط « منه » من ج •

(٤) في ج : « أو بالالف واللام » • وليس بالوجه •

(٥) الحيوان : الحياة ، وكل ذي روح ، وعين في الجنة أو ماء فيها لا يصيب
شيئاً إلا حيي •

(٦) قال أبو عثمان المازني : « وكان الخليل يقول : « حيوان » : قلبوا
فيه الياء وادأ لثلاً يجتمع ياءان استقلالاً للحرفين من جنس واحد
يلتقيان • ولا أرى هذا شيئاً • » المنصف ٢/ ٢٨٥ •

(٧) هذا هو مذهب المازني • قال الرضي : « وقال المازني : واو «حيوان»
أصل وليس في «حييت» دليل على كون الثانية ياء لجواز أن يكون
كشقيت ورضيت قلبت ياء لانكسار ما قبلها • » شرح الشافية

وَمَنْ هُوَ مَعَ الْحُورِ الْعَيْنِ خَالِدًا مُخَلَّدًا هَلْ (١) يدري
 ما مَعْنَى الْحُورِ وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ (٢) اسْتَقْتَتْ هَذِهِ اللَّقْظَةُ ،
 فَإِنَّ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فِي الْحَوَارِ فَيَقُولُ بَعْضُهُمْ : هُوَ الْبَيَاضُ
 وَمِنْهُ اسْتِقَاقُ الْحَوَارِيِّ مِنَ الْخُبْزِ وَالْحَوَارِيِّينَ إِذَا أُريدَ
 بِهِمُ الْقَصَّارُونَ (٣) ، وَالْحَوَارِيَّاتِ إِذَا أُريدَ بِهِنَّ نِسَاءُ الْأَمْصَارِ (٤) .
 وَقَالَ قَوْمٌ : الْحَوَارُ فِي الْعَيْنِ أَنْ تَكُونَ كَلْثًا سَوْدَاءَ وَذَلِكَ
 لَا يَكُونُ فِي الْإِنْسِ وَإِنَّمَا يَكُونُ فِي الْوُحْشِ (٥) .

٧٣/٣ • وتابع سيبويه الغليل في كون الواو منقلبة عن ياء • انظر
 الكتاب ٣٩٤/٢ • وقد أنكر ابن جني ما ذهب إليه أبو عثمان ، وأيد
 مذهب الغليل بتعليل لطيف انظره في المنصف ٢/٢٨٥ - ٢٨٦ •

(١) في د : « خاند الخلد أهل » ، تحريف وصوابه عن ل ، ف ، ه • وفي
 ج : « العين مخلد هل » •

(٢) هنا سقط في ه مقدار سطر •

(٣) عن ابن سيده أنه قال في الحواريين : « كانوا خلصاء عيسى وأنصاره ،
 وأصله من التحوير : التبييض ، وإنما سموا حواريين لأنهم كانوا
 يفسلون الثياب ، أي يحورونها ، وهو التبييض • ومنه الخبز
 الحَوَارِيُّ • » اللسان (حور) ، وفيه عن الجوهري « الحَوَارِيُّ :
 الدقيق الأبيض » •

(٤) والأعراب تسمي نساء الأمصار حواريات لبياضهن وتباعدهن عن قشف
 الأعراب بنظافتهن • انظر اللسان (حور) •

(٥) « الحور أن تسود العين كلها مثل أعين الظباء والبقر ، وليس في
 بني آدم حور ، وإنما قيل للنساء « حور العين » لأنهن شبيهن
 بالظباء والبقر » اللسان (حور) •

وقال آخرون : الحَوْرُ شِدَّةٌ سوادِ العَيْنِ في شِدَّةٍ
بَيَاضِ العَيْنِ (١) . وقال بعضهم : الحَوْرُ سَعَةٌ العَيْنِ
وعِظَمُ الْمُثْقَلَةِ .

وهل يجوزُ أَيُّهَا المَتَمَتِّعُ بِالْحَوْرِ العَيْنِ أَنْ يُقَالَ : (حَيْر)
كما يُقَالُ (حُور) فَإِنَّهُمْ يُنْشِدُونَ هَذَا الْبَيْتَ بِالْيَاءِ :

١٤٢- إِلَى السَّلَفِ الْمَاضِي وَآخِرٍ وَاقِفٍ

إِلَى رَبِّ رَبِّ حَيْرٍ حِسَانٍ جَاذِرُهُ (٢)

فَإِذَا صَحَّتِ الرِّوَايَةُ [بِالْيَاءِ] (٣) فِي هَذَا الْبَيْتِ قَدْ حَكَى ذَلِكَ
فِي قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ (٤) : إِنَّمَا قَالُوا الْحَيْرَ إِتْبَاعًا لِلْعَيْنِ كَمَا
قَالَ الرَّاجِزُ :

(١) في ج : « شدة سواد سواد العين في شدة بياض بياضها » . وعن
الأزهري : « لاتسمى حوراء حتى تكون مع حور عينيها بياضاً لون
الجسد » اللسان (حور) .

(٢) البيت في تهذيب اصلاح المنطق للتبريزي ٥٩ من غير نسبة ، ولم
أعرف قائله . والربرب : القطيع من بقر الوحش ، وقيل من الظباء ،
ولا واحد له . والجاذر : جمع جؤذر ، وجؤذر ولد البقرة ، وقيل
هو البقرة الوحشية . اللسان (جذر) . والشاهد في البيت قوله :
« حير » عوضاً عن حور « دون وجود ما يسوغ الاتباع » .

(٣) زيادة من ج .

(٤) في د ، ل ، ف : « قدح في ذلك قول من يقول » ، تحريف ، وصوابه
عن ج ، ه .

١٤٣- هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ بِأَعْلَى ذِي الْقُورِ
 قَدْ دَرَسَتْ غَيْرَ رِمَادٍ مَكْفُورِ
 مَكْتَتِبِ اللُّونِ مَرِيحٍ مَمْطُورِ
 أَرْزَمَانَ عَيْنَاءَ سُورِ الْمَسْرُورِ
 حوراءُ عِناءُ مِنَ الْعَيْنِ الْحِيرِ (١)

(١) وردت هذه الأبيات منسوبة الى منظور بن مرثد الأسدي في تهذيب إصلاح المنطق ٥٩ ، وذكرت ثلاثة الأبيات الأوائل منسوبة اليه في اللسان (روح) ، ومن غير نسبة في اللسان (كفر) ، ووردت الأربعة الأوائل منسوبة الى منظور في اللسان (قور) ، ورواية البيت الثالث « مروح » بدل « مريح » . وأثبت الدكتور عبد الحفيظ السطلي الأبيات الثلاثة الأوائل في ملحقات ديوان المعراج : ٢/٢٩٣ ورواية ثانيها : « ودرست » . ووردت الأبيات جميعا بترتيب مغاير ضمن أرجوزة من ثلاثة عشر بيتاً في نوادر أبي زيد ٢٣٦ ، ووردت الأبيات الأربعة الأخيرة من غير نسبة في المنصف ١/٢٨٨ - ٢٨٩ ، وورد البيت الأخير من دون نسبة في أمالي ابن الشجري ١/٢٠٩ ، وشرح المفصل ٤/١١٤ . ورواية البيت الأخير في هـ : « العين الحور » ، وذكر التبريزي في التهذيب ٥٩ أن : « العين الحور » في البيت الأخير رواية .

قوله : « بأعلى ذي القور : أي بأعلى المكان الذي بالقور . و القور جبيلات صفار واحدها قارة . والمكفور : الذي سفت عليه الريح التراب . وقوله : مكتتب اللون يريد أنه يضرب الى السواد كما يكون وجه الكتيب . ومريح ومروح : أصابته الريح وممطور : أصابه المطر . وعيناء الأولى اسم امرأة ، والثانية بمعنى الواسعة العين . والشاهد في البيت الخامس ، حيث كان حقه أن يقول : « الحور »

وكيف يستجيزُ مَنْ فَرَّشَتْهُ مِنَ الإِستبرقِ (١) أَنْ يَمْضِي
 عَلَيْهِ أَبَدٌ بَعْدَ أَبَدٍ (٢) ، وهو لَا يَدْرِي كَيْفَ يَجْمَعُهُ جَمْعُ
 التَّكْسِيرِ وَلَا كَيْفَ يَصْغُرُهُ • والنَّحْوِيُّونَ يَقُولُونَ فِي جَمْعِهِ :
 أَبَارِقُ وَفِي تَصْغِيرِهِ أَبِيرِقُ (٣) • وَكَانَ أَبُو إِسْحَاقَ [٣٣٦ - آ]
 الزَّجَّاجُ يَزْعُمُ [أَكْثَرُ] (٤) فِي الْأَصْلِ مُسَمًّى (٥) بِالْفِعْلِ الْمَاضِي
 وَذَلِكَ الْفِعْلُ اسْتَفْعَلَ مِنَ الْبَرَقِ أَوْ مِنَ الْبَرَقِ وَهَذِهِ دَعْوَى

← وهو جمع حوراء إلا أن حاءه كسرت وقلبت واوه ياء للاتباع لوروده
 بعد « عين » فصار « الحير » • وعلى ما ذكر فلا شاهد في رواية :
 « العين الحور » • وقال التبريزي : « والجيد أن يكون « حير » لغة في
 « حور » وليس كما ذكروه » تهذيب اصلاح المنطق ٥٩ •

(١) في اللسان عن الجوهري أن الهمزة والسين والتاء من الزوائد • وعن
 الأزهري أنه قال : إنها وأمثالها من الألفاظ حروف غريبة وقع فيها
 وفاق بين العجمية والعربية ، وعن الزجاج أنه قال : هو الديباج
 الصفيق الغليظ الحسن • وقال : هو اسم أعجمي وهو منقول من
 العجمية إلى العربية • انظر اللسان (باب القاف فصل الهمزة) •

(٢) سقط « بعد أبد » من ج •

(٣) في ج : « إبيرق » تصحيف • قال سيبويه : « وإذا حقرت استبرق قلت
 أبرق ، وإن شئت قلت أبريق على العوض ، لأن السين والتاء
 زائدتان • • • » ثم قال : « وترك صرف استبرق يدل على أنه
 استفعل » الكتاب ١١٣/٢ • وانظر السيرافي عليه •

(٤) زيادة من سائر النسخ •

(٥) في هـ « سمي » •

من أبي إسحاق (١) وإلّا ما هو اسم "عَجَسِي" عَرَب (٢) .
وهذا العبْقَرِيّ (٣) الذي عليه اتّكاء المؤمنين إلى أيّ شيءٍ نسب ، فإنّا كنّا نقول في الدّار الأولى : إنّ العرب كانت تقول إنّ (٤) عبقر بلاد يسكنها (٥) الجنّ وأنّهم إذا رأوا شيئاً جيّداً قالوا : عبْقَرِيّ أي كآفته من عمل الجنّ إذ كانت الإنس لا تقدّر (٦) على مثله ، ثمّ كثر ذلك حتّى

- (١) في د : « عن ابن إسحاق » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .
(٢) « قال أبو إسحاق الزجاج : كان أصل « استبرق » : « استفعل » مثل « استخرج » والألف ألف وصل ثم نقل إلى الاسم فقطع الألف كما يلزم في مثل ذلك » السيرافي على الكتاب ١١٣/٢ . وانظر الخلاف حول أصل « استبرق » في الرضي على الشافية ٢٦٤/١ ، والسان (برق) . وحاشية ج : ٤٠ - ٤٢ .
(٣) في اللسان (عبقر) عن ابن الأثير : « عبقر : قرية تسكنها الجن فيما زعموا ، فكلمنا رأوا شيئاً فائقاً غريباً مما يصعب عمله ويدق ، أو شيئاً عظيماً في نفسه نسبوه إليها فقالوا « عبقري » ، ثم اتسع فيه حتى سمي به السيد والكبير . وفي الحديث : أنه كان يسجد على عبقري ، وهي هذه البسطة التي فيها الأصباغ والنقوش حتى قالوا : ظلم عبقري ، وهذا عبقري قوم : للرجل القوي . ثم خاطبهم الله تعالى بما تعارفوه فقال : « عبقري حسان » . . . » .

- (٤) سقط « إن » من ج .
(٥) في ج : « تسكنها » .
(٦) في د : « يقدر » ، تصحيف ، وصوابه عن سائر النسخ .

قَالُوا : سَيِّدٌ عَبْقَرِيٌّ وَظَلَمٌ عَبْقَرِيٌّ • قَالَ ذُو الرِّمَّةِ :

١٤٤- حَتَّى كَانَ حَزُونُ الْقَفِّ أَلْبَسَهَا

مِنْ وَشِيرٍ عَبَقَرٍ تَجَلِيلٍ وَتَنْجِيدٍ (١) [هـ-١٥٧]

وقال زهير :

١٤٥- بِخَيْلٍ عَلَيْهَا جِئْتُ عَبَقَرِيَّةً

جَدِيرُونَ يَوْمًا أَنْ يَنَالُوا وَيَسْتَعْلُوا (٢)

وإِنَّ كَانَ أَهْلُ الْجَنَّةِ عَارِفِينَ بِهِ هِ الْأَشْيَاءِ قَدْ أَلْهَمَهُمُ
اللَّهُ الْعِلْمَ بِمَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فَلَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْ مَعْرِفَتِهِ الْوِلْدَانُ
الْمُخْلَدُونَ ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ إِلَيْهِمْ ، وَإِنَّا لَنَرْضَى بِالْقَلِيلِ مِمَّا

(١) شرح ديوان ذي الرمة ١٣٦٦ ، واللسان (عبقر) منسوباً إليه ،
والرواية فيهما : « رياض القف » • والقف ما غلظ من الأرض ولم
يبلغ أن يكون جبلاً ، والتنجيد : التزيين • والحزون : جمع حزن
وهو المكان الغليظ • والوشي : نقش الثوب ، وجلله : ألبسه وغطاه •
ونجده : زينته • شبه الزهر بوشي عبقر •

(٢) هذا البيت من قصيدة يمدح بها زهير هرم بن سنان والحارث بن عوف ،
وهو في ديوانه بشرح الأعلام ١٨ ، وبشرح ثعلب ١٠٣ ، ورواية
الأعلام : « فيستعلوا » وهي موافقة لرواية البيت في هـ ، واللسان
(عبقر) • وجاء في هـ : « عليها جبة » ، تصحيف • وفي ج :
« أو يستعلوا » ، وهو تحريف لا يستقيم معه وزن البيت • وجاء
قبل هذا البيت قوله :

إِذَا فَرَعُوا طَارُوا إِلَى مُسْتَفِئِهِمْ طَوَالَ الرِّمَاحِ لِاضْغَافٍ وَلَا عِزْلٍ

عندهم أجراً (١) على تعليم الولدان • فَيَتَّبِسُّمُ (٢) إليهم
 رضوانٌ ويقولُ (٣) : (إنَّ أصحابَ الجنةِ اليومَ في شغلٍ
 فاكِهونَ همُ وأزواجُهُم في ظِلَالٍ على الأرائِكِ مُتَكِبُونَ) (٤)
 فانصروا رَحِمَكُمُ اللهُ فقد أَكثَرْتُمُ الكلامَ فيما لا مَنفَعَةَ
 فيه ، وإِنَّمَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ أَبَاطِيلَ زُخْرِفَتْ فِي الدَّارِ
 الْفَانِيَةِ فَذَهَبَتْ مَعَ الْبَاطِلِ ، فَإِذَا رَأَوْا جِدَّةَهُ فِي ذَلِكَ قَالُوا :
 رَحِمَكَ اللهُ نَحْنُ نَسْأَلُكَ أَنْ تُعَرِّفَ بَعْضَ عِلْمَانِنَا الَّذِينَ
 حَصَلُوا (٥) فِي الْجَنَّةِ بَأَنَّا وَقِفُونَ عَلَى الْبَابِ نُرِيدُ أَنْ
 نَخَاطِبَهُ فِي أَمْرٍ ، فيقولُ رضوانٌ : مَنْ تَوَثِّرُونَ (٦) أَنْ أَعْلِمَ
 بِمَكَانِكُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الَّذِينَ غَفِرَ (٧) لَهُمْ فَيَسْتَوِرُونَ
 طَوِيلًا ثُمَّ يَقُولُونَ : عَرِّفْ بِمَوْقِفِنَا هَذَا الْخَلِيلَ بْنَ أَحْمَدَ
 الْقُرْهُودِيَّ ، فَيُرْسِلُ إِلَيْهِ رِضْوَانٌ بَعْضَ أَصْحَابِهِ ، فيقولُ (٨) :
 عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ قَوْمٌ قَدْ أَكثَرُوا الْقَوْلَ (٩) ، وَإِنَّا نَظُنُّهُمْ يَرِيدُونَ أَنْ

-
- (١) في ج : « جزاء » .
 (٢) في ج : « فيبتسم » .
 (٣) زاد هنا في ج : « لهم » .
 (٤) ما ذكر على لسان رضوان جاء من لفظ الآيتين ٥٥ ، ٥٦ من سورة يس .
 (٥) حصل الشيء : بقي وثبت .
 (٦) في هـ : « توثرون » ، تحريف .
 (٧) زاد هنا في ج : « الله » .
 (٨) زاد هنا في ج : « له » .
 (٩) في ج : « الكلام » .

يَخَاطِبُوكَ ، فَيَشْرِفُ عَلَيْهِمُ الْخَلِيلُ فيقول : أنا الذي سألتهم عنه فما الذي (١) تريدون ؟ فيعرضون عليه مثل ما عرضوا على رضوان ، فيقول الخليل : إن الله جعلت قدرته - جعل لمن يسكن الجنة ممن يتكلم بكلام العرب فاطقاً بأفصح اللغات كما نطق بها يعرب بن قحطان أو معد بن عدنان لا يدركهم الزيف ولا الزلل (٢) وإلما افتقر الناس في الدار الغرارة إلى علم اللغة والنحو الآن العربية الأولى أصابها تغير . فأمّا الآن فقد رفع عن أهل الجنة كل الخطأ والوهم فذهبوا راشدين إن شاء الله ، فيذهبون وهم مخفقون مما طلبوه .

ثم أعود إلى ما كنت متكلماً فيه قبل ذكر الملائكة : من [أهدى] (٣) البريرة إلى نعمان (٤) وأراق الشظفة على الفرات (٥) ، وشرح القضية الأمير المؤمنين (٦) فقد أساء فيما فعل . ودلني كلامه على أنه بحر يستجيش مني

(١) في هـ : « اذا » .

(٢) في جـ : « عدنان وأبناؤه لصلبه لا يدركهم الزلل ولا الزيف » .

(٣) زيادة من جـ ، هـ .

(٤) البريرة : واحدة البرير ، وهو ثمر الأراك . ونعمان : واد ينبت الأراك بين مكة والطائف ، وقيل : هو موضع آخر . والأراك شجر تتخذ من فروعه المساويك .

(٥) النطفة : القليل من الماء ، والفرات : النهر المعروف .

(٦) قال في حاشية جـ : هو علي بن أبي طالب (رض) .

قَمَدًا (١) ، وَجَبَلٌ "يستضيف" إلى [هـ - ١٥٨] صُخُورِهِ
حَصَى ، وَغَاضِيَةٌ مِنْ النَّيْرَانِ تَجْتَلِبُ (٢) إِلَى جِمَارِهَا
سَقَطًا (٣) ، وَحَسَبُ تِهَامَةٍ مَا فِيهَا مِنَ السَّمَرِ (٤) .

وسؤال مولاي الشيخ كما قال الأول :

١٤٦- فَهَذِي سِوْفٌ يَا صُدِيْءُ بْنُ مَالِكٍ

كثيرٌ ولكنْ أَيْنَ بالسيفِ ضاربٌ (٥)

١٤٧- لَاهِيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ (٦)

(١) استجاشه : طلب منه جيشا . وهنا : الاستزادة من العلم . والشمذ :
الماء القليل .

(٢) في ج : « يجتلب » . ونار غاضية : عظيمة مضيئة ، وهو من نار
الغضى ، والغضى أجود الوقود .

(٣) سقط الزند - بتثليث السين وسكون القاف - : ما وقع من النار حين
القدح ، وهو يذكر ويؤنث .

(٤) قيل : إن مكة من تهامة ، وقيل : تهامة مكة ، وقيل غير ذلك . والسمر
جمع ، واحده سمرة وهو شجر الطلح .

(٥) لم أعرف قائله .

(٦) لم يعرف قائل هذا الرجز . واستشهد به النحويون على أعمال « لا »
في المعرفة التي أريد بها نكرة ، كأنه قال : لاهيثم من الهيثمين .
وورد هذا الشاهد في : الكتاب ١/٣٥٤ ، وأمالى ابن الشجري
١/٣٢٩ ، وشرح المفصل ٢/١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٢٣/٤ ، والهمع
١/١٤٥ ، والخزانة ٢/٩٨ . والمراد : ليس عندنا من يقوم مقام
هيثم في جودة حدائه . وما يورده أبو العلاء هنا من تعظيم سائله
وتحقير نفسه عادة جرى عليها يخفي تحتها قدرته الفائقة .

قضية" ولا أبا حسن لها (١)، وشكاة" (٢) فأين الحارث
ابن كلدّة ، وخيّل لو كان لها فوارس . والله المستعان على
ما تصفون .

والواجب أن أقول لنفسي : « وراءك أوسع لك » (٣)
« فالصيف ضيّعت اللّبن » (٤) و« لا يكذب الرائد أهله » (٥)

(١) أصل المراد بأبي حسن علي بن أبي طالب (رض) ، ثم أريد بها
النكرة . وفي الكتاب : « قضية ولا أبا حسن » ٣٥٥/١ . والمعنى :
لا أمثال لعلي لهذه القضية . والامتنع عند التحويين في هذا كما
في الشاهد السابق ، وإنما أورده أبو العلاء لمعناه الذي يخدم تواضعه
الظاهري .

(٢) الشكاة : المرض . والحارث بن كلدّة طبيب العرب في زمانه (ت نحو
٥٠ هـ) (الأعلام ١٥٩/٢) .

(٣) المعنى : تأخر تجد مكاناً أوسع لك . وانظر هذا المثل في أمثال الميداني
٣٧٠/٢ .

(٤) في ج : « الصيف » . وللمثل رواية أخرى وهي « في الصيف » .
انظر قصة المثل في أمثال الميداني ٦٨/٢ . ويضرب لمن يطلب شيئاً
فوته على نفسه .

(٥) الرائد : هو الذي يقدمونه ليرتاد لهم منزلاً أو ماءً أو ملجأً من عدو
يطلبهم . والمعنى أنه وإن كان الرائد كذاباً فإنه لا يكذب أهله .
ويضرب فيمن يخاف من غب الكذب . أمثال الميداني ٢٣٣/٢ ،
واللسان (رود) برواية « الرائد لا يكذب أهله » .

ولو (١) كان معي مِلءُ السَّقَاءِ لَسَلَكْتُ في الأرضِ المَقَاءِ (٢) .
 وسوفَ أَذْكَرُ طَهْرَفَا (٣) مِمَّا أَنَا عَلَيْهِ ، غَرَيْتَ بِي (٤) ، العامَّةُ
 مِنْ شَبِّ إِلَى دُبِّ (٥) ، يَزْعُمُونَ [٣٣٦/ب] أَنِّي مِنْ أَهْلِ
 الْعِلْمِ وَأَنَا مِنْهُ خِلْوٌ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَمَنْزَلْتَنِي إِلَى الْجَهْلَالِ أَذْنَى
 مِنْهَا إِلَى الرَّهْطِ الْعُلَمَاءِ • وَلَنْ أَكُونَ مِثْلَ الرَّبْدَاءِ (٦) أَزْعُمُ فِي
 الْإِبِلِ أَنَّنِي طَائِرٌ وَفِي الطَّيْرِ أَنَّنِي بَعِيرٌ سَائِرٌ ، وَالتَّسْمِيَةُ خُلِقَ "ذَمِيمٌ"
 وَلَكِنِّي ضَبٌّ لَا أَحْمِلُ وَلَا أَطِيرُ وَلَا تُسَمِّي فِي الْبَيْعِ خَطِيرُ
 أَقْنَعُ بِالْحَبْلَةِ (٨) وَالسَّعَاءِ ، وَأَتَعَوَّذُ (٩) مِنْ بَنِي آدَمَ فِي

- (١) في ج : « لو » .
 (٢) « مفازة مقام : بعيدة ما بين الطرفين ، وكل تباعد بين شيئين مقق »
 اللسان (مقق) ، ويريد هنا : الواسعة • والسقاء : ظرف الماء من
 الجلد .
 (٣) في ج : « طرفا » ، تصحيف •
 (٤) في هـ : « غريب في » ، تحريف •
 (٥) « في المثل : « أعيتني من شب إلى دب » ، « ... من شب إلى دب » ،
 أي : من لدن شببت إلى أن دببت على العصا ، يجعل ذلك بمنزلة الاسم
 بإدخال « من » عليه ، وإن كان في الأصل فعلا » • اللسان (شبيب) •
 (٦) ظليم أريد ، ونعامة ربداء : لونها كلون الرماد • وقيل في النعامة :
 إنها لا طائر ولا بعير • انظر الحيوان ٤/ ٣٢١ •
 (٧) في ج : « أنني » •
 (٨) في هـ : « بالحبلة » ، تصحيف • والحبلة : شجرة يأكلها الضباب •
 والسعاء : ثبت يأكله الضب •
 (٩) في هـ : « والقوة » ، تصحيف من « والعود » ، والثاني جاء في نشرة
 الميمني •

مَسَاءٍ وَضُحَاءٍ ، وَإِذَا خَلَّوْتُ فِي بَيْتِي تَعَلَّكْتُ (١) ، وَإِنْ فَارَقْتُ
 مَأْوَايَ (٢) ضَلَّكْتُ . وَذَكَرَ (٣) ابْنُ حَبِيبٍ (٤) أَنَّهُ يُقَالُ فِي
 الْمَثَلِ : « أَحْيَرُ مِنْ ضَبٍّ » (٥) ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا فَارَقَ (٦)
 بَيْتَهُ فَأَبْعَدَ لَمْ يَهْتَدِ (٧) أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ . وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ
 تَعَالَى قُدْرَتَهُ (٨) أَنِّي لَا أَبْتَهِجُ بَأَنْ أَكُونَ فِي الْبَاطِنِ
 أَسْتَحِقُّ تَثْرِيبًا وَأُدْعَى فِي الظَّاهِرِ أَذْيًا (٩) وَمَثَلِي مَثَلُ
 الْبَيْعَةِ الدَّامِرَةِ تَجْمَعُ (١٠) طَوَائِفٌ مِنَ الْمَسِيحِيَّةِ أَتَّهَا
 تَثْرِيءٌ مِنَ الْحُمَّى ، أَوْ مِنْ كَذَا ، وَإِنَّمَا هِيَ جَذْرٌ (١١) قَائِمَةٌ

-
- (١) تتعلل بالأمر : تشاغل به وتلهي .
 (٢) في د « مأوى » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .
 (٣) سقطت الواو من هـ .
 (٤) هو يونس بن حبيب الضبي .
 (٥) قال الميداني : « أحير من ضب » : لأنه إذا فارق بيته لم يهتد
 للرجوع . مجمع الأمثال ١/ ٢٢٧ ، وذكر أيضاً : « أضل من ضب »
 المصدر نفسه ١/ ٤٢٦ .
 (٦) في ج : « خرج من » .
 (٧) في ج : « لايهتدي » .
 (٨) في ج : « كلمته » .
 (٩) في ج : « أريبا » ، وهو العاقل والداهية البصير بالأمور .
 (١٠) في ج : « يجمع » ، والبيعة : الكنيسة . والدامرة : الهالكة .
 (١١) في هـ : « مدر » ، تحريف .

لَا تَفَرِّقُ بَيْنَ مِلْطَسِ الْهَادِمِ وَالْمِسِيْعَةِ بِيَدِ الْهَاجِرِيِّ (١)،
 وَسَيَّانَ عِنْدَهَا صِنْ الْوَبْرِ وَمَا يُعْتَصِرُ (٢) مِنْ ذَكِيِّ
 الْوَرْدِ • وَلَسْتُ بِدُعَا (٣) مِمَّنْ كَذَبَ عَلَيْهِ ، وَادَّعَى لَهُ
 مَا لَيْسَ عِنْدَهُ ، وَقَدْ نَادَيْتُ بِتَكْذِيبِ الْقَالَةِ (٤) نِدَاءً خَصَّ
 وَعَمَّ ، وَاعْتَرَفْتُ بِالْجَهَالَةِ عِنْدَ مَنْ نَقَضَ وَأَمَرَ (٥) ، وَاعْتَذَرْتُ
 بِالتَّقْصِيرِ إِلَى مَنْ هَزَلَ وَجَدَّ • وَقَدْ حَرَّمَ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ
 الْأَشْيَاءِ الْأَتْيَ طَلَقْتُهَا طَلَاً بَائِناً لَا أَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ (٦)

(١) المِلطس : المعول الغليظ تكسر به الحجارة • والمسيعة : خشبة ملمساء
 يطين بها • والهاجري : البناء • وفي هـ : « المبيعة » بدل « المسيعة » ،
 تحريف •

(٢) في جـ : « وما يعتصر » • والصن - بالكسر - : بول الوبر ، وهو منتن
 جدا • والوبر دويبة على قدر السنور غبراء أو بيضاء من دواب
 الصحراء حسنة العينين ، شديدة الحياء تكون بالغور •

(٣) البدع : الشيء الذي يكون أولاً •

(٤) القالة : القول الفاشي في الناس •

(٥) في هـ : « واعترف بالجهالة عند من نقض وأم » ، تحريف • وفي جـ :
 « واعتذرت من التقصير إلى من هزل وجد واعترفت بالجهالة عند من
 نقض ومن أبر » • وفي لـ « نقض وأبرم » • و « نقض وأم » لاوجه
 له • وأمر الشيء : جعله يمر أي يذهب • وأبر : علا أو غلب •

(٦) الرجعة بالفتح - على الأفصح - : مراجعة الرجل أهله ، ويقال : هو
 يملك الرجعة على زوجته • ويقال : طلاق رجعي •

وذلك لأتني (١) وجدتها فوارك فقابلت فرّكها (٢) بالصلف
 وألقيت المرامي إلى النزاع (٣) ، وخلصت الخطب لرقاة
 المناير . وكنت في عدان المهلة (٤) أجد (٥) إذا زاولت
 الأدب كأتني عار يعتم (٦) [هـ - ١٥٩] أو أقطع الكفين
 يتختم . وينبغي له أدام الله تمكينه إن ذكرني عنده ذاكر
 أن يقول : « دهدر رين سعد القين » (٧) إنما ذلك أجهل

- (١) في هـ : « لأني » ، وفي ج : « أني » .
 (٢) فركت المرأة زوجها فركه فركاً وفركاً وفروكاً : أبغضته ، فهي
 فارك ، والجمع فوارك . والصلف هنا : البغض .
 (٣) المرامي : جمع مرماة ، وهو السهم الصغير الذي يتعلم فيه الرمي .
 وقيل غير ذلك . والنزاع : الرامي .
 (٤) في هـ : « غداد المهلة » تحريف ، وفي ج : « المهكة » . ومهكة الشباب :
 نفخته وامتلاؤه وماؤه . والعدان : يقال : كان ذلك على عدان فرعون ،
 أي على زمانه . والمراد بعدان المهلة : زمان الشباب .
 (٥) في د ، ل ، ف ، ج : « أحد » ، وضبطها في ج : « أحد » : وأثبت ما
 في هـ وهو الأشبه بالصواب .
 (٦) أي : يضع العمامة .
 (٧) هذا مثل كثر الخلاف في أصله ورسمه وأعرابه . والرواية في أمثال
 الميداني ٢٦٦/١ « ده درين سعد القين » ، وقال : « قولهم : « درين » :
 لمزاوجة القين فإذا أرادوا أن يعبروا عن الباطل تكلموا بهذا ثم تصرفوا
 في الكلمة فقالوا : « دهدر » و « دهدن » و « دهدار » ، وجعلوا كلها
 أسماء للباطل والكذب » وروي « سعد » بالرفع ، والنصب على النداء .

←

من صَعَلَ الدَّوَّ (١) خَالَ كَخَثَلُوَ الْبَوَّ (٢) .
ولو كنتُ في جِنٍّ (٣) العُمَرُ كما قيل لكنت قد أنسيتُ
ونسيتُ لأنَّ حَديثي (٤) لا يُجْهَلُ في لُزُومِ عَظَمَتِي (٥) الضَّيِّقِ

وانظر مجمع الأمثال ١/ ٢٦٦ . و « الدهدر : الباطل ، ومنه قولهم « دهدرين » و « دهدرية » للرجل الكذوب . ومن كلامهم : « دهدرين سعد القين » ، أي بطل سعد القين ، بأن لا يستعمل ، وذلك لتشغل الناس بما هم فيه من الشدة والقحط « اللسان (ما بعد دهر) . وقال الفيروز بعد أن أورد التفسير الأول للمثل : « . . أو أن قينا ادعى أن اسمه « سعد » زماناً ، ثم تبين كذبه ف قيل له ذلك . أي : جمعت باطلاً الى باطل ياسعد الحداد . . » القاموس (دهر) .
(١) الصعل : الصغير الرأس ، ويقال للظليم « صعل » لصغر رأسه . والدو : الفلاة الواسعة .

(٢) في د ، ل : « الدو ذلك » وسقط « خال » منهما . وفي ج زاد بعد « خال » : « من الحلية » . وما في د ، ل تحريف ، وصوابه عن ف ، هـ . والبو : ولد الناقة ، وجلد يحشى تبناً أو غيره لتعطف عليه الناقة اذا مات ولدها فتدر عليه . وأراد أبو العلاء المعنى الثاني ، وهو يريد أن يقول الناس فيه : إن علمه زائف لاغناء فيه ، وهذا ضرب من مبالفته في التواضع .

(٣) في هـ : « حسن » ، تحريف . وجن العمر : أوله ، وجن كل شيء أول شدته .

(٤) حديثي هنا : خبري . وفي هـ : « أنست » في موضع : « أنسيت » ، تحريف .

(٥) العطن للابل كالوطن للناس ، والمراد هنا : داره .

وانقِطاعي عن المُعَاشِرِ ذَهَابَ السَّيِّقِ (١) ولو أَتَنِي كما يَظُنُّ
لبلغتُ ما اختَرْتُ (٢) وبرزتُ للأعينِ فما استَترْتُ • وهو (٣)
يروى البيتُ السَّائرُ لزُهير :

١٤٨- والسَّترُ دونَ الفَاحِشَاتِ ولا

يلقَاكَ دونَ الخَيرِ مِن سِترِ (٤)

وإنَّما ينالُ الرُتَبَ مِن (٥) الآدابِ مَنْ يباشرُها بِنَفسِهِ
ويُفَنِّي الزَّمَنَ بِدَرَسِهِ وَيَسْتَعِينُ الزَّهْلِقَ وَالشَّمَاعَ المُتَأَلِّقَ
لا هو العَاجِز ولا المُحَاجِزُ (٦) •

١٤٩- ولا جَنَامَةٌ في الرَّحْلِ مِثْلِي

ولا بَرَمٌ إذا أَمَسَى نَوُومٌ (٧)

(١) السَّيِّقُ مِنَ السَّحَابِ : ما طردته الرِّيحُ كان فيه ماءٌ أو لم يكن • وفي
هـ : « الشَّيْقُ » ومعناه المُشْتاق •

(٢) في هـ : « كما يظن لفعلت كما اخترت » تحريف •

(٣) أي صاحب المسائل الموجهة الى أبي العلاء •

(٤) البيت في ديوان زهير بشرح ثعلب ٩٥ • يقول : إن بينك وبين
الفاحشات سترًا من الخياء والتقى ، وليس بينك وبين الغير ستر
يجبك •

(٥) في جـ : « في » •

(٦) الزهلق : موضع النار من الفتيل ، وقيل : السراج مادام في القنديل
وقيل غير ذلك • انظر اللسان (زهلق) • والشمع : ضوء الشمس •
ويريد بهما : المبصر • وفي هـ : « ولا هو المحاجز » • والمحاجز :
المسالمة •

(٧) وقع في رواية البيت في هـ اضطراب كبير ناجم عن تحريف • والجنامة :

ومثله لا يسأل مثلي للفائدة بل للامتحان والخبرة (١)
 فإن سكت (٢) جاز أن يسبق إلى الظن الحسن ؛ لأن
 السكوت ستر يسبّل على الجهول . وما أحب أن
 تفترى (٣) عليّ الظنون كما افترت الألسن في ذكرها أمّي
 من أهل العلم .

وأحلف بجروّة الكذوب (٤) (٥) الآن أزم (٦)

البليد والنوام . والرحل : منزل الرجل ومسكنه . والبرم : الضجر .
 ولم أعرف قائل هذا البيت ، ويغلب على ظني أنه للمعري نفسه اذ
 لم يقدم له بما يسبق الأبيات في العادة من قولهم (وقال . . ، وقوله ،
 . . قال الشاعر ، وما أشبه ذلك) ، هذا فضلا عن أن البيت جاء
 متصلا بسباق الكلام قبله ، والظاهر أنه كلام جاء على هيئة الوافر .

(١) الخبرة — بكسر الخاء — : الاختبار .

(٢) يريد : ان لم أجب عن أسئلة السائل .

(٣) في هـ : « يفترى » .

(٤) في د « الكذب » ، تحريف ، وصوابه عن ل ، ف ، هـ ؛ ج . والجروّة :
 النفس . ويقال للرجل اذا وطئن نفسه على أمر وصبر له : ضرب
 لذلك الأمر جروته . والكذوب والكذوبة : من أسماء النفس .
 اللسان (كذب) عن أبي زيد . وقال في حاشية ج : وسباق الكلام
 يدل على أن المراد : وأحلف بمروءة النفس الكذوب .

(٥) زاد هنا في ج كلام لم أتهد الى المراد منه وهو : « وهي اذا كانت لي
 أعز سكان الراكدة على » .

(٦) في هـ : « أزم » . وأزم ما على المائدة يأرمه : أكله .

وأزم : الأزم شدة العض بالقم كله وقيل بالانياب . وبابه ضرب .

صَابَةً أَوْ مَقْرَأً (١) آثَرَ لَدَيَّ مِنْ أَنْ أَتَكَلَّمَ فِي هَذِهِ الصَّنَاعَةِ
كَلِمَةً . وَقَدْ تَكَلَّفْتُ الْإِجَابَةَ فَإِنْ أَخْطَأْتُ فَمَنْبِتُ الْخَطَأِ
وَمَعْدَنُهُ (٢) غَاوٍ تَعَرَّضَ لَمَّا لَا يَحْسِنُهُ (٣) وَإِنْ أَصَبْتُ فَلَا
أُحْمَدُ عَلَى الْإِصَابَةِ . رَبُّ دَوْرَاءٍ يَنْفَعُ وَصَفَهُ مَنْ لَيْسَ
بِأَسْرٍ ، وَكَلِمَةُ حُكْمٍ (٤) تَسْمَعُ مِنْ حَلِيفٍ وَسَوَاسٍ (٥) .

(١) الصاب شجر مر واحده صابة . وقيل : هو عصارة الصبر . والمقر :
شجر مر ، وقيل السم .

(٢) معدنه : موطنه ، ومركز كل شيء معدنه .

(٣) في ج : « يحسبه » .

(٤) في د « حلم » ، والأشبه بالصواب أثبتته عن سائر النسخ . والحكم :
الحكمة من العلم .

(٥) زاد هنا في ج حتى آخر مقدمة رسالة الملائكة : « ولا حول ولا قوة
إلا بالله ان أنشدت شاهداً من الشعر فيجوز أن يكون له أروى ، وان
ذكرت قولاً من أقوال المتقدمين فلعله به أعرف ، واعتمادى على تفضله
في الصفح عن الزلل واغتفاره .

[هـ - ١٦٠] قال ابن الشجري في أماليه (*)

كتب إليّ رجلٌ من أمائلِ كتّابِ (١) العَجَم يسألُ عن
هذا البيت ، أصحِّحُ إعرابه أم فاسدٌ ، وذَكَرَ أنَّه لشاعرٍ
أصفهانيٍّ من أهل هذا العصر :

١٥٠- يَتَوَكَّلْ عَصْلًا لَا بَنَاهُنَّ هَيْئَةً

ضِعَافًا وَلَا أَطْرَافَهُنَّ نَوَابِيصًا (٢)

رَفَعَ (بَنَاهُنَّ) بـ (لا) وَنَصَبَ (هَيْئَةً) بِأَنَّهُ خَبَرُهَا .
وَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ (٣) لِيَنْصِبَ الْقَافِيَةَ ، لِأَنَّهُ لَمَّا أَعْمَلَ (٤) (لا)
الْأَوَّلَى هَذَا الْعَمَلَ أَعْمَلَ (لا) الثَّانِيَةَ عَمَلَ الْأَوَّلَى . وَلَحَنَهُ فِي

(*) هذا النص وارد في كتاب أمالي ابن الشجري ١/ ٢٨١ - ٢٨٥ . وتمت

معارضته بنصه ثمة ورمزت الى نص كتاب الأمالي بالرمز (ش)

أضفته الى رموز نسخ الأشباه المعتمدة في التحقيق .

(١) في هـ : « كبار » .

(٢) لم أقف على هذا البيت في موضع آخر غير الأمالي ، وظاهر أن قائله

معاصر لابن الشجري المتوفى سنة ٥٤٢ هـ . وسيأتي شرح ابن الشجري

لغريب البيت وتوجيهه بما يغني عن الكلام عليه وهنا .

(٣) سقط « ذلك » من ش .

(٤) في د ، ل ، ف : « عمل » ، تحريف ، وصوابه عن هـ : ش .

هذا نحويّ من أهلِ أصفهان ، لأنّه جعل اسمَ (لا) معرفة وقال : إنَّ مَنْ شَبَّهَ [٣٣٧ - أ] (لا) بليس من العرب (١) ، رفعوا بها النكرة دون المعرفة .

فأجبتُ عن هذا : بأنّي وجدتُ قوماً من التَّحَوِّيِّينِ مُعْتَمِدِينَ عَلَى أَنْ (لا) المُشَبَّهَةُ بليس إنّما ترفعُ النكِرَاتِ خاصَّةً كقولك : « لا رجلٌ حاضرٌ » ولم يُجِيزُوا « لا الرجلُ حاضرٌ » كما يقالُ : « ليس الرجلُ حاضرٌ » ، وَعَكَّلُوا هذا بأنَّ (لا) ضعيفةٌ في بابِ العملِ ، لأنّها إنّما تعملُ بِحُكْمِ الشَّبهِ لا بِحُكْمِ الْأَصْلِ في العملِ ، والتَّكْرَةُ ضعيفةٌ جِدّاً فلذلك لا (٢) يعملُ العاملُ الضَّعِيفُ إِلَّا في التَّكْرَاتِ كقولك : « عِشْرُونَ رجلاً » و « لي مثلهُ فَرَساً » و « زيدٌ أَحْسَنُهُمْ أدَباً » ، فلمَّا كانتْ (لا) أضعفُ العامِلَيْنِ ، والتَّكْرَةُ أضعفُ المعمولَيْنِ خَصَّشُوا الْأَضْعَفَ بِالْأَضْعَفِ . وجاءَ في شِعْرِ أَبِي الطَّيِّبِ أَحْمَدَ بنِ الحُسَيْنِ إِيْعَالُ (لا) في المعرفة في قولهِ :

١٥١- إذا الجودُ لم يُرْزَقْ خِلاصاً مِنَ الْأَذَى

فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقياً (٣)

(١) سقط « من العرب » من ش .

(٢) في ش : « لم » .

(٣) البيت في ديوان المتنبي بشرح البرقوقى ٤/٤١٩ . وورد منسوباً إليه في أمالي ابن الشجري ٢/٢٢٤ ، والمغني ٢٦٥ ، والشذور ١٩٨ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٣٨٢ . و (لا) في البيت عاملة عمل ليس ، ومن ثم نصب خبرها (مكسوباً) .

ووجدتُ أبا الفتحَ عثمانَ بنَ جِنِّي غيرَ مُنكِرٍ لذلِكَ في
تفسيرِهِ لشعرِ المُتنبِّي ولكتته قالَ بعدَ إيرادِ البيتِ : « شَبَّهَ
(لا) بليسَ فنصبَ بها الخبرَ » (١) .

وأقولُ : إنَّ مجيءَ مرفوعِ (لا) منكوراً في الشعرِ القديمِ
هو الأعرَفُ (٢) إلاَّ أنَّ خبرَها كأتَّهم أَلزَمُوهُ الحذفَ وذلك في
قولِ سعدِ بنِ مالكِ بنِ ضبيعةَ :

١٥٢ - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا

فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ (٣)

أرادَ : لا بَرَّاحَ لي أو عِندي وفي قولِ رُؤبةَ بنِ العَجَّاجِ :

(١) ليس البيت في الجزء الأول من الفهرست لابن جني ولم ينشر الجزء الثاني فيما أعلم .

(٢) في د : « الأعرَب » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٣) البيت لسعد بن مالك بن ضبيعة ، وورد منسوباً إليه في الكتاب ٢٨/١ ، ٣٥٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٦ ، والعيني ١٥٠/٢ ، والخزانة ٢٢٣/١ ، ٩٠/٢ ، وشرح أبيات المغني ٣٧٦/٤ ، والدرر ٩٧/١ . وورد البيت غير منسوب في : المقتضب ٣٦٠/٤ ، وفي موضعين آخرين من أمالي ابن الشجري : ٣٢٣/١ ، ٢٢٤/٢ ، والانصاف ٣٦٧ ، وشرح المفصل ١٠٨/١ ، والمغني ٢٦٤ ، ٧٠١ ، وأوضح المسالك ٢٠٣/١ ، والهمع ١٢٥/١ . صد عن نيرانها : لم يقتحم لظاها ، وقد أضاف الشاعر نفسه إلى جده الأعلى قيس لشهرته به .
والبيت شاهد على حذف خبر (لا) ومرفوعها نكرة .

١٥٣- والله لولا أن تَحْشُ الطَّبَّخُ

بي الجحيم حين لا مُسْتَصْرَخُ (١) [هـ-١٦١]

أرادَ : و (٢) لا مستصرخ لي • ومرَّ بي بيتٌ للتأبغة
الجعدي فيه مرفوعٌ (لا) معرفة وهو :

١٥٤- وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا مُبْتَغٍ

سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا (٣)

— دَنْتَ فِعْلٌ ذِي حُبٍّ فَلَمَّا تَبِعَتْهَا

تَوَلَّيْتُ وَرَدَّتْ حَاجَتِي فِي قَتَوَادِيَا

(١) البيتان في ديوان العجاج ١٧٣/٢ ، ووردا منسوبين اليه في اللسان (فنخ) برواية : « حيث لامستصرخ » ، وهما من دون نسبة في : الانصاف ٣٨٦ ، واللسان (طبخ) • واستشهد سيبويه بقطعة من ثانيهما في الكتاب ٣٥٧/١ ولم ينسبها ، والبيت الثاني في الهمع ١٢٥/١ • حش النار : جمع لها ما تفرق من الحطب وأوقدها • والطبخ : الملائكة الموكلون بالعذاب • وموضع الاستشهاد قوله « لا مستصرخ » حيث حذف خبر (لا) ومرفوعها نكرة •

(٢) سقطت الواو من ش •

(٣) سقط أكثر البيت وبعض المذكور بعده من د ، وأثبتته عن سائر النسخ • والبيت مع سابقه ولا حقه التالي ذكرهما في ديوان النابغة الجعدي : ١٧١ وروايته « باغيا » في موضع « مبتغ » • وورد البيت منسوباً الى النابغة الجعدي في : المغني : ٢٦٥ ، والعيني ١٤١/٢ ، وشرح أبيات المغني ٣٧٨/٤ ، والخزانة ١٣/٢ ، والدرر ٩٨/١ • وأورده صاحب الهمع غير منسوب في ١٢٥/١ •

وبعده :

— وقد طالَ عَهْدِي بالشَّبَابِ وظِلَّةِ

ولاقَيْتُ أَيَّامًا تَشِيبُ النَّوَاصِيَا

وَلَمَّا ذَكَرْتُ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ مُسْتَدِلًّا بِهِمَا عَلَى نَصْبِ
الْقَافِيَةِ ، لَمَّا يَتَوَهَّمُ مَتَوَهَّمٌ " أَنْ الْبَيْتَ فَرَدَّ مُصْنُوعٌ ، لِأَنَّ
إِسْكَانَ الْيَاءِ فِي قَوْلِهِ مَتَرًا خِيًّا مُسْكِنٌ " مَعَ تَصْحِيحِ الْوِزْنِ عَلَى
أَنْ يَكُونَ الْبَيْتُ مِنْ الطَّوِيلِ الثَّالِثِ مِثْلَ (١) :

١٥٥ — أَقِيمُوا بَنِي الشَّعْمَانِ عَنَّا صُدُورَكُمْ

وَلَا تَقِيمُوا صَاغِرِينَ الرَّثُوسَا (٢)

وَإِذَا صَحَّ نَصْبُ قَافِيَةِ الْبَيْتِ فَلَا تَخْلُثُوا (لَا) (٣) الْأَوَّلَى
أَنْ تَكُونَ مُعْمَلَةً أَوْ مُلْغَاءً ، فَإِنْ كَانَتْ مُعْمَلَةً فَـ (مُبْتَسَّرٌ)
خَبَرُهَا وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُنْصَبَ وَلَكِنَّهُ أَسْكَنَ الْيَاءَ فِي مَوْضِعِ
النَّصْبِ كَمَا أَسْكَنَهَا الْآخَرُ فِي قَوْلِهِ :

١٥٦ — كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِي

..... (٤)

(١) زاد هنا في هـ : « قوله » وكذلك في نقل البغدادي عن أمالي ابن

الشجري في شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٨٠/٤ .

(٢) ورد البيت منسوباً الى يزيد بن خذاق في شرح المفضليات ١٢٨٦ ،

وورد غير منسوب في العقد الفريد ٤٧٨/٥ ، وشرح المفصل ١١٥/٦ .

والشاهد في البيت عروضي ، وهو مجيء ضربة محدوفاً على (فعولن)

وهو ثالث الأضرب التي يجيء عليها البحر الطويل .

(٣) سقط (لا) من ش .

(٤) سلف هذا البيت في الشاهد ١٠٣ .

وكان حقه (كافياً) ، لأنه حال بمنزلة المنصب في قوله تعالى : (وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا) (١) .
ومثله في إسكان الياء في موضع النصب قول الفرزدق :

١٥٧- يُقَلِّبُ رَأْسًا لَمْ يَكُنْ رَأْسَ سَيِّدٍ

وعيناً له حولاء باد عيوبها (٢)

قال : (بادٍ) وكان حقه (بادياً) إبتاعاً لقوله (عيناً) ، ولا يجوز أن يكون (عيوبها) مبتدأ ، وخبره (بادٍ) لأنه لو أراد ذلك لزمه أن يقول : (بادية) ، ألا ترى أنك لو قدمت العيوب لم يصح أن تقول « عيوبها بادٍ » كما لا تقول : « الرجال جالس » . وإذا كان كذلك فالنصب في قوله (متراخياً) بالعطف على (مبتغى) لأنه منصوب الموضع ، فكأنه قال : لا أنا مُبْتَغِيًا سِوَاهَا وَلَا مُتَرَاخِيًا عَنْ حُبِّهَا ، فَإِنْ جَعَلْتِ (لا) الأولى ملغاة [هـ - ١٦٢] كان قوله : « [أنا] (٣) مُبْتَغِي » مبتدأ وخبراً ، ولزمك أن تعمل الثانية ، ويكون اسمها محذوفاً تقديره : ولا أنا عن حبها متراخياً ، وحسن حذفه لتقدم ذكره . فإن قيل : فهل يجوز أن يكون قوله

(١) النساء : ٤٥/٤ .

(٢) البيت في ديوان الفرزدق ٤٧/١ برواية :

يقلب عيناً أم تكن لخليفة مشومة حولاء باد عيوبها

والبيت في موضع آخر من أمالي ابن الشجري : ١٠٥/١ ، وهو في هجاء هشام بن عبد الملك .

(٣) زيادة من هـ ، ش .

(مُتَرَاخِيًا) حالاً ، والعاملُ فيه الظَّرْفُ الذي هو (عن) كما يَعْمَلُ الظَّرْفُ فِي الحالِ إِذَا قُتِلَا : « زيدٌ فِي الدَّارِ جَالِسًا » ؟ قيلَ : لا يجوزُ ذلكَ لأنَّ (عن) ظرفٌ ناقِصٌ ، وإِنَّمَا يَعْمَلُ فِي الحالِ الظَّرْفُ التَّامُّ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قولَكَ : « زيدٌ فِي الدَّارِ » كلامٌ مفيدٌ ، ولو قُلتَ : « زيدٌ عَنكَ » (١) رَاحِلًا و « محمدٌ فِيكَ رَاغِبًا » لم يَجْزُ الْأَنَّكَ أَسْقَطْتَ [٣٣٧ - ب] (راحلاً) و (رَاغِبًا) فقلتَ : « زَيْدٌ عَنكَ » و « مُحَمَّدٌ فِيكَ » لم يَكُنْ كلاماً مفيداً ، فَإِذَا لَا يَصِحُّ إِلَّا أَنْ تَرْفَعَ (رَاحِلًا) أو (رَاغِبًا) وتَعَلَّقَ الجَارَيْنِ بِهِمَا .

ووجدتُ بعدَ انقضاءِ هذِهِ الْأُمَالِي فِي كتابِ عتيقٍ يَتَضَمَّنُ الْمُخْتَارَ مِنْ شِعْرِ الْجَعْدِيِّ : « لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا » ، فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تَكْفِيكَ تَكْلُفَ الْكَلَامِ عَلَى (مُبْتَسِّرٍ) .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : « يَتَوَلَّلُ عُصْلًا » فمَعْنَى يَتَوَلَّلُ : يَحْدُدُ أُنْيَابًا عُصْلًا ، وَالْعُصْلُ : شِدَّةُ التَّابِ مَعَ اعْوِجَاجٍ فِيهِ ، وَهُوَ قَابٌ أَعْصَلَ . وَالْبُنَى (٢) : جَمْعُ بُنْيَةٍ ، يَرِيدُ أَصُولَ الْأُنْيَابِ .

وَقَوْلُهُ « هَيْئَةٌ » : مُخَفَّفٌ هَيْئَةً ، أَكْفُولِهِمْ فِي مَيِّتٍ : مَيِّتٌ ، وَكَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ : « الْمُؤْمِنُ هَيِّنٌ لَيِّنٌ » (٣) .

(١) فِي « عِنْدَكَ » ، تَحْرِيفٌ وَصَوَابُهُ عَنْ سَائِرِ النُّسخِ .

(٢) « الْبُنْيَةُ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ : مَا بَنَيْتَهُ . وَجَمَعَهُ الْبُنَى وَالْبُنَى » الْقَامُوسُ (بُنَى) ، وَمِثْلُهُ فِي اللِّسَانِ (بُنَى) .

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي كُتُبِ السُّنَنِ . وَفِي اللِّسَانِ (هُونٌ) : « وَشْيٌ هَيْنٌ ، عَلَى « فِعْلٍ » : أَيِ سَهْلٍ ، وَهَيْنٌ مُخَفَّفٌ » .

والتَّوَابِي : مِنْ قَوْلِهِمْ نَبَا السَّيْفِ يَنْبُو إِذَا ضَرَبَتْ بِهِ
فَرَجَعَ إِلَيْكَ وَلَمْ يَعْمَلْ فِي الضَّرِيبَةِ .

وقولُ رَمُوبَةٍ : « تَحْشُ الطَّبَخُ » ، يقالُ : حَشَشْتُ
النَّارَ أَحَشَّهَا إِذَا أَذْكَيْتَهَا ، والطَّبَخُ : وَاحِدُهُمْ (١) طَائِخٌ ،
كساجِدٍ وسُجَّدٍ ، وراكَعٍ ورُكْعٍ ، شَبَّهَ مَلَائِكَةَ النَّارِ بالطَّبَّاخِينَ .
وقولهُ : « حِينَ لَا مُسْتَصْرَخٌ » أَي : حِينَ لَا أَحَدَ هُنَاكَ
يُسْتَصْرَخُ كَمَا يُوْجَدُ ذَلِكَ فِي الدُّنْيَا (٢) .

وقولُ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ : « وَضَعْتَ أَرَاهِطَ » (٣) ، ذَكَرَ

-
- (١) فِي هـ : « وَاحِدَهُ » ، وَفِي ش : « جَمْعٌ » .
(٢) انْتَهَى هُنَا الْكَلَامُ عَلَى بَيْتِ الشَّاعِرِ الْأَصْفَهَانِيِّ ، وَاسْتَمَرَ السِّيَوطِيُّ فِي
النَّقْلِ عَنِ الْأَمَالِيِّ حَتَّى آخِرِ الْمَجْلِسِ الْخَامِسِ وَالثَّلَاثِينَ مِنْهَا .
(٣) وَرَدَ فِي الْمَجْلِسِ الْخَامِسِ وَالثَّلَاثِينَ مِنْ أَمَالِيِّ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢٧٥/١ قَوْلُ
سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ :

يَا بَوْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاخُوا

وَجَاءَ قَبْلَ الْمَوْضِعِ الَّذِي بَدَأَ السِّيَوطِيُّ مِنْهُ فِي نَقْلِهِ عَنِ الْأَمَالِيِّ . وَالْبَيْتُ
مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٣٦٦/١ ، وَالْمَغْنِيُّ ٢٣٨ ، وَوَرَدَ فِي شَرْحِ أَبِييَاتِ الْمَغْنِيِّ
لِلْبَغْدَادِيِّ ٣١١/٤ . وَاسْتَشْهَدُوا بِهِ عَلَى أَنَّ الْهَلَامَ فِي « لِلْحَرْبِ »
مَقْعَةٌ بَيْنَ الْمُتَضَائِفِينَ . وَوَرَدَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٧٢/٥ شَاهِدًا عَلَى جَمْعِ
« رَهْطٌ » عَلَى « أَرَاهِطٌ » ، وَهُوَ جَمْعٌ مُخَالَفٌ لِلْقِيَاسِ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ وَأَبِي
عَلِيٍّ ، الْكِتَابُ ١٩٩/٢ ، وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ ٢٠٥/٢ ، وَقِيلَ : إِنْ
« أَرَهْطُ » مَسْمُوعٌ عَنِ الْعَرَبِ ، وَعَلَى هَذَا فَهُوَ جَارٍ عَلَى الْقِيَاسِ .
وَانْظُرِ اللَّسَانَ (رَهْطٌ) .

(أراهط) أبو علي في باب ما جاء بناء جمعهِ على غير بناءٍ واحدِهِ كقولِهِم في جمع (باطِل) : أباطيل (١) ، كآثِهِ جَمْعُ إبْطال أو إبْطيل (٢) ، و (أراهط) كآثِهِ جمعُ (أَرْهَط) . قال (٣) : و (أَفْعَل) لم يَسْتَعْمَل (٤) عِنْدَهُ في هذا ، - « قوله عِنْدَهُ يعني سيبويه ، وقولُهُ : وَأَفْعَل لم يَسْتَعْمَل عِنْدَهُ في هذا » (٥) يعني أَنَّهُ لم [هـ - ١٦٣] يَثْبُتَ عِنْدَهُ أَنَّهُم جَمَعُوا (الرَّهْطَ) الَّذِي هُوَ الْعِصَابَةُ دُونَ الْعَشْرَةِ عَلَى (أَرْهَط) ، وَلَكِنَّهُمْ اسْتَعْمَلُوا الْأَرْهَطَ فِي الرَّهْطِ الَّذِي هُوَ أَدِيمٌ تَلَبَّسَهُ الْحَائِضُ ، يَكُونُ قَدْرُهُ مَا بَيْنَ الشَّرَّةِ إِلَى الرَّكْبَةِ . وَغَيْرُ سِيبَوِيهِ قَدْ حَكَى فِي (الرَّهْطِ) الَّذِي هُوَ الْعِصَابَةُ أَنَّهُم جَمَعُوهُ عَلَى (أَرْهَط) ، وَجَمَعُوا الْأَرْهَطَ عَلَى (الْأَرْهَاطِ) ، كَمَا جَمَعُوا الْكَلْبَ عَلَى الْأَكْلَبِ ثُمَّ جَمَعُوا الْأَكْلَبَ عَلَى الْأَكَالِبِ .

وَمِمَّا جَمَعُوهُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ (حَدِيث) ، قَالُوا فِي جَمْعِهِ أَحَادِيثَ ، وَأَحَادِيثَ كآثِهِ جَمْعُ إِحْدَاثَ ، كإِعْصَارٍ وَأَعَاصِيرَ .

(١) في د ، ل ، ف : « أباطيل وأباطيل » ، وفي ش : « أباطل وأباطيل » ، وكلاهما تعريف ، وأثبت ما في هـ . وانظر الكتاب ١٩٩/٢ ، وشرح المفصل ٧٣/٥ ، وشرح الشافية ٢٠٥/٢ ، واللسان (بطل) .

(٢) انظر مصادر الحاشية السابقة .

(٣) أي أبو علي .

(٤) في د ، هـ : « تستعمل » - وأثبت الأوجه عن ل ، ف ، ش .

(٥) سقط ما بين العلامتين من ش .

ولا يجوزُ أن يكونَ (أحاديث) جمعَ أحداثٍ ، كما غلوطه ،
وأغاليط ، الأتھم قد قالوا : حديثُ النَّبِيِّ وأحاديثُ النَّبِيِّ صلى
اللهُ عليه وآله وسلم ، ولم يَقُولُوا : أحداثُ النَّبِيِّ (١) .

ومِمَّا جَمَعُوهُ عَلَى غيرِ قِياس (٢) قولُهُم في جَمْعِ
(الرَّبِّي) وهي الشاةُ التي تُحْبَسُ لِلْبَن (٣) ، وقيلَ : الحديثُ
العهدُ بالولاد (٤) : (رَبَّاب) مضموم الأول . ومثله قولُهُم
في جمعِ (النَّوَام) وهو الذي يولدُ معَ آخرَ : (نَوَام) ، وفي
جمعِ (الظَّئِر) وهي الدابةُ : (ظَوَار) ، وفي جمعِ الشَّيْبِ :
(ثَناء) ، وهو ولدُ الشاةِ إذا دَخَلَ في السَّنَةِ الثانيةِ (٥) ،
والبعيرِ إذا أَلْقَى ثَنِيَّتَهُ ، وذلك إذا دَخَلَ في السَّنَةِ
السادسةِ ، وفي جمعِ (الرَّخِل) : (رُخَال) ، وهي الأُنثى مِنَ

(١) ذكر الفراء أن واحد الأحاديث : أحداث ، ثم جعلوه جمعاً للحديث ،
وخالفه ابن بري جارياً مجرى ابن الفجري . اللسان (حدث) ،
وانظر شرح المفصل ٧٣/٥ .

(٢) في ش : « القياس » .

(٣) في هـ ، ش : « اللبن » ، وانظر اللسان (ربيب) .

(٤) الولاد : الولادة .

(٥) في اللسان عن الجوهري : « الثني : الذي يلقي ثنيته » ، ويكون ذلك
في الظلف والحافر في السنة الثالثة ، وفي الخف في السنة السادسة ،
انظر (ثني) .

أولادِ الضَّئَانِ ، وفي جمع النِّفْسَاءِ وهي المرأةُ التي وَضَعَتْ ° :
(نِفَاسٌ) ؛ وقيلَ أيضاً (نِفَاسٌ) بكسرِ أوَّلِهِ (١) ،
و (النِّفَاسُ) أيضاً بالكسر : ولادُها (٢) °

(١) في اللسان عن ثعلب : « والجمع نِفَسَاوَاتٍ وَنِفَاسٌ وَنِفَاسٌ وَنِفَاسٌ »

وعن اللحياني : « وَنِفَسٌ وَنِفَاسٌ » انظر (نفَس) °

(٢) زاد هنا في ش : « تم المجلس » ° وهو المجلس الخامس والثلاثون من

أمالي ابن الشجري °

القصيدۃ الحرّ باوريّة (*)

نقلت من خطّ بعض الفضلاء ، قال :

(★) ذكر بروكلمان في ٣٠٥/٥ من الترجمة العربية أنه لم يصل إلينا من مؤلفات عثمان بن عيسى البلطي (ت ٥٩٩ هـ ، وترجم له في فهرس التراجم) الا القصيدة الحرباوية ، فإن صح ما ذكره فان هذه القصيدة تكتسب أهمية خاصة لكونها الشاهد الوحيد الباقي بين أيدينا من آثار هذا العالم النحوي اللغوي على حسب وصف كتب التراجم ، هذا فضلا عن القيمة النحوية والأدبية لهذه القصيدة ذات الطابع المتميز . وتجدر بنا الإشارة الى أن في المكتبة الظاهرية بدمشق مخطوطاً لهذه القصيدة محفوظاً برقم (٥٤٣٣ - عام) ، ويقع ضمن مجموع ، وقد نشره الزميل الأستاذ عبد الاله نبهان في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (المجلد ٤٧ ص ٣٥٤) ، كما أن صاحب ارشاد الأريب قد تعرض لذكر هذه القصيدة وأورد في الجزء ١٢ ص : ١٤١ اثنين وعشرين بيتاً منها مع تعقيب مختصر عقب كل من أبياتها .

والذي استقر عندي أن مؤلف البلطي هذا لا يقتصر على قصيدة شعرية مكتوبة بمعزل عن توجيه اعراب ألفاظ قوافيها ، لأن هذه القصيدة انما بنيت على أنه يجوز في حرف رويها الضم والفتح والكسر والاسكان ، ولما كانت القصيدة - من هذا الوجه - تجري مجرى الألغاز النحوية أو تكاد ، كان لا بد لمؤلفها من أن يوجه اعراب كلمات قوافيها جرياً مع السنة المتبعة لدى من أسهم في هذا الضرب من التأليف كالزمخشري

←

نقلت من خط العمّاري : قال الشيخ

← وغيره (انظر - على سبيل المثال - أول الفن الخامس من الجزء الثاني من كتاب الأشباه ، وكتاب الأحاجي النحوية للزمخشري) • وبعد هذا يمكن أن نخلص الى أن الراجح أن يكون ما ألفه البلطي انما هو قصيدة تتضمن بين أبياتها توجيهاً لاعراب كلمات قوافيها ، وأن يكون هذا التوجيه من تأليف البلطي نفسه •

وعندما نظرت في نص نسخة الظاهرية وجدت فروقاً كبيرة بينه وبين النص الوارد في الأشباه ، وذلك فيما يتعلق بنص كلام توجيه الاعراب المذكور بين أبيات القصيدة ، وهذا جعلني أتوقف عند احتمالين اثنين :

أولهما : أن يكون توجيه الاعراب الوارد في نسخة الظاهرية هو كلام البلطي نفسه ، وأن ما أثبتته السيوطي هو ملخص كلام البلطي ، وهذا ما رجحه الاستاذ النبهان •

والثاني : أن يكون ما جاء في نسخة الظاهرية لا يعدو أن يكون شرحاً للقصيدة الحرباوية لشارح مجهول ، وأن يكون ما جاء هنا في الأشباه انما هو أصل القصيدة الحرباوية مع توجيه البلطي نفسه لاعراب كلمات قوافيها •

والراجع عندي الاحتمال الثاني ، وذلك لسببين :

١ - أن الكلام الذي تقدم أبيات القصيدة وذكر قبل ايراد أبياتها في الأشباه (وهو الأسطر الستة الأولى من المتن الوارد هنا) لم يرد في نسخة الظاهرية ، وهذا يعني شيئاً هاماً بالنظر الى ما فيه من حكاية كلام البلطي ، ولاسيما قوله : « ... وحرف زويها يكون

أبو عمرو (١) عثمان بن عيسى بن منصور بن ميمون البلطي (٢)
 النحوي : هذه القصيدة الجرباوية كائها (٣)
 تتلوهن كالجرباء ، وحرف رويها يكون
 مضموماً ، ثم يصير مفتوحاً ، ثم مكسوراً ، ثم ساكناً ،
 وإنما عملتها كذلك الأمرين : أحدهما : آتي آتي بما لم
 أسبق إليه ، والآخر كما أتحدثي بها الشحاة ، لأتي آتيت فيها
 بمذهب من النحور لم يقف عليها أحد منهم . ومضمونها

مضموماً ثم يصير مفتوحاً ثم مكسوراً ثم ساكناً ، وإنما عملتها كذلك
 لأمرين : أحدهما أنني آتي بما لم أسبق إليه ، والآخر كما أتحدثي
 بها النحاة ٠٠ » ، وظاهر من الضمائر المستعملة أن الكلام هو كلام
 المؤلف نفسه ، أي البلطي .

٢ - أن هذا الكلام المتقدم الذي ليس في نسخة الظاهرية متفق
 ومنسجم مع ما جاء بعده في توجيه اعراب كلمة (القوام) في البيت
 الأول في نص الأشباه حيث ورد فيه الكلام المتعلق بتوجيه الوقف
 بالسكون ، ولم يرد هذا الكلام ولا شيء منه في أثناء توجيه اعراب
 كلمة (القوام) في نسخة الظاهرية ، وإن عدم ورود مثل هذا الكلام
 فيها يجعل وجه اعراب في كلمات قوافي أبيات القصيدة كلها ثلاثة
 لا أربعة ، (انظر الحاشية ٣ ص ٤٥٤) وهذا مخالف لما ثبت من
 كلام البلطي نفسه ، وورد في أول نص الأشباه ولم يرد في نسخة
 الظاهرية كما أسلفنا عند الحديث عن السبب الأول في ترجيح
 ما رجحناه .

- (١) في البغية ١٣٥/٢ : « أبو الفتح » ، وانظر فهرس التراجم .
- (٢) بفتح الباء كما في الانباه ٣٤٤/٢ ، وفي البغية بعضها .
- (٣) في ل ، ف ، هـ : « لأنها » .

شكوى الزمانِ وأهليهِ وهذا [٣٣٨ - آ] أولها (١) :

١- إِيَّتِي امْرُؤٌ لَا يَطْبِيئِي نِي الشَّادِنُ الْحَسَنُ الْقَوَامُ (٢)

يجوزُ في ميمِ (القوام) الرفعُ على أنَّه فاعِلُ (الحَسَنُ) ،
والنَّصْبُ على التَّشْبِيهِ [هـ - ١٦٤] بالمفعولِ بهِ والجَرُّ بالإضافة (٣) ،
والوقفُ بالشكُّون ، لأنَّ وزنَ الشَّعْرِ يَسْتَقِيمُ فيه حركةُ الميمِ
وإسكانُها ، أمَّا إذا حُرِّكَتْ فالشَّعْرُ مِنَ الضَّرْبِ السَّادِسِ مِنَ
الكَامِلِ (٤) ، وإذا سَكُنَتْ فالشَّعْرُ مِنَ الضَّرْبِ السَّابِعِ
مِنْهُ (٥) .

٢- فَارَقْتُ شِرَّةَ عَيْشِي إِذْ فَارَقْتَنِي وَالْغَرَامُ (٦)

(١) تفردت (هـ) بوضع حرف (ص) قبل كل بيت من أبيات القصيدة ،
وحرف (ش) قبل شرحه ، وأظنه زيادة للتوضيح ممن طبعت هـ
بعنايتهم . وقد استبدلت بذلك أرقاماً متسلسلة لأبيات القصيدة ،
وهي خارجة عن تسلسل أرقام شواهد هذا الكتاب لتأخر قائلها . ولم
أضبط حرف الروي في الأبيات لاحتماله الرفع والنصب والجر ولصحة
الإسكان فيه من جهة العروض عند الوقف كما ذكر في شرح البيت
الأول .

(٢) طباه يطبوه ويطبويه : إذا دعاه ، وكذلك أطباء على « افتعله » . اللسان
(طبي) . وفيه أيضاً : لايطبيني : أي لا يستميلني .

(٣) انظر الرضي على الكافية ٢/٢٠٩ ، ٢١٠ ، وأوضح المسالك ٢/٢٧١ .

(٤) أي : « متفاعلاتن » وهو المرفل .

(٥) أي « متفاعلان » وهو المذيل . ومعروف أن زجاف الاضمار وهو
تسكين الثاني المتحرك يدخل في البحر الكامل .

(٦) شرة الشباب : حرصه ونشاطه .

ارتفعَ (الغرامُ) عطفاً على المضمَر في (فارَقْتَنِي) (١) ،
واتَّصَبَ عطفاً على (شِرَّة) ، وانخفضَ عطفاً على (عِشَّتِي) •

٣- لا أُسْتَلِذْ بِقَيْنَةٍ تَشْدُو لَدَيَّ ولا غلام
ارتفعَ (غلام) عطفاً على المضمَر في (تَشْدُو) (٢) ،
واتَّصَبَ عطفاً على موضع (قَيْنَة) ، فكأنَّه قال : لا أُسْتَلِذْ
قَيْنَةً ، وانخفضَ عطفاً على لفظِهِ (٣) •

٤- ذو الحزنِ ليسَ يَسْرُهُ طِيبُ الأَغاني والمُدام
ارتفعَ (المدام) عطفاً على (طِيب) ، واتَّصَبَ بواوٍ (مع) ،
وانخفضَ عطفاً على الأَغاني •

٥- أَمسى يَدَمَع سافح في الخَدِّ مُنْسَكِبٍ سِجَام
ارتفعَ (سِجَام) [لأَنَّهُ] (٤) خبرٌ مُبتدأٌ محذوفٌ ، أي هُوَ ،
واتَّصَبَ بِإِضْمَارِ (أَعْنِي) (٥) وانجرَّ صِفَةً لِمَا قَبْلَهُ (٦) •

(١) العطف على المضمَر المرفوع قبيح الا في الشعر • انظر الكتاب ٣٨٩/١
- ٣٩٠ • والأجود أن يؤكد فيقال : « هي والغرام » • انظر الشرح
المنسوب للبلطي في مجلة المجمع بدمشق (مجلد ٤٧ ص ٣٦٠) •

(٢) أي الضمير المستتر في « تشدو » العائد على القينة • وانظر الحاشية
السابقة •

(٣) لا يخفى أن تجويز اسكان حرف الروي المذكور في شرح البيت الأول
لوقوف سار على أبيات القصيدة جميعها ، ولذا لم يحتج الى ذكره بعد
كل بيت •

(٤) زيادة من هـ •

(٥) أي : أعني سجاماً •

(٦) انظر الوجوه الثلاثة في : أوضح المسالك ١٢/٣ •

٦ - ألقى ضُروفَ الدَّهْرِ مُصْ

طَبِيراً وما حَسَدِي كَهَام (١)

يجوزُ رفعُ خبرِ (ما) على لغةِ تميم (٢) ، ونصبُهُ على لغةِ الحِجاز ، وأمَّا الكسرُ فإنَّ بعضَ العربِ يَبنِي كَلَّ ما جاءَ على هذا الوزنِ على الكسرِ ، يَقيسونَهُ على (سَفَّار) (٣) و (نَزَّال) •

٧ - لا أَشْكَى مِحْنَ الدَّوَاهِي

إِذْ تَحُلُّ بِي الْعِظَامُ

ارتفعَ (العظامُ) فاعلَ (تَحُلُّ) ، واتَّصَبَ صِفَةً لَ (مِحْنَ) وانجَرَّ صِفَةً للدَّوَاهِي •

٨ - مَارَسْتُهُنَّ وَمَارَسْتَنِي فِي تَصَرُّفِهَا الْجِسَامُ

ارتفعَ (الجسامُ) بقوله (مَارَسْتَنِي) ، واتَّصَبَ بدلاً مِنْ (هُنَّ) فِي (مَارَسْتُهُنَّ) [ه - ١٦٥] وانجَرَّ بدلاً مِنْ (هَا) فِي (تَصَرُّفِهَا) على حد قول الفرزدق :

١٥٨ - على حالةٍ لو أنَّ في القومِ حاتِماً

على جودِهِ لَضَنَّ بالماءِ حاتِماً (٤)

(١) السيف الكهام : الكلبل الذي لا يقطع • واستعار الشاعر السيف كناية عن نفسه •

(٢) في هـ « بني تميم » •

(٣) في هـ : « سفار » • وقال سيبويه : « سفار » : اسم ماء • الكتاب ٤١/٢ • وانظر أضرب (فعال) الأربعة في شرح المفصل ٤٩/٤ وما بعدها •

(٤) البيت في ديوان الفرزدق ٢٩٧/٢ ، وفي شرح المفصل من دون نسبة

←

والقوافي مخفوضة ، وانخفضَ (حاتم) على البدل من الهاء في (جوده) .

٩ - وبلوت حدة السيف في

عمله فأخلفني الحسام

ارتفعَ (الحسام) فاعلَ (أَخْلَفَنِي) ، واتَّصَبَ بدلاً من (حدة) ، وانجرَّ بدلاً من (السيف) .

١٠ - إن كنت في ليل الخطو

بِ ارتقب لينكشف الظلام

ارتفعَ (الظلام) ب (يَنْكَشِفُ) ، واتَّصَبَ ب (ارتقب) ، وانجرَّ بدلاً من (ليل) .

١١ - واترك ملام الدهر عن

ك فما حديثك واللام

ارتفعَ (الملام) عطفاً على (حديثك) ، واتَّصَبَ بواو (مع) ، وانجرَّ عطفاً على الكاف في (حديثك) .

١٢ - أرمي زماني ما رمى

للعرض حتى لا يثرام (١)

← ٦٩/٣ • ورواية الديوان :

على ساعة لو كان في القوم حاتم على جوده ضنت به نفس حاتم ولاشاهد فيه على هذه الرواية • والشاعر يفخر هنا بجوده في ساعة عسر .
(١) لا يثرام : لا يطلب .

قد جاءَ الفعلُ بعدَ (حتَّى) مرفوعاً ومنصوباً كقوله تعالى :
 (حتَّى يقولُ الرسولُ) (١) • وأمّا الكسرُ فلا سبيلَ إليه إلاَّ
 بزيادةِ الياءِ في (يرام) فيصيرُ (يرامي) مِن المَثَرَامَةِ ، ويصيرُ
 المعنى : لا أزالُ أرمي الزَّمانَ حتَّى يتركَ مُراماتي •

١٣ - إَتَيْ أَرَى العِشَ الخَمُو

لَ وَصَحْبَةُ الأَشْرَارِ ذَامٌ (٢)

« صحبةُ الأَشْرَارِ » مبتدأ ، و (ذَامٌ) خبرُهُ ، ويجوزُ
 نَصْبُهُمَا معاً بـ (أَرَى) ، والذامُ الذَّمُّ ، وإذا زِدْتَ على (ذام)
 الياءَ صارَ بلفظِ المخفوضِ ، وتُضِيفُهُ إِلَيْكَ (٣) •

١٤ - كَمُ حَاسِدِينَ مُعَانِدِينَ

نَ عَدَوَا عَلَيَّ وَكَمُ لَثَامِ

قد جاءَ بعدَ (كم) المرفوعُ والمنصوبُ والمجرورُ ، قالَ
 الفَرَزْدَقُ :

(١) البقرة ٢١٤/٢ « • • • مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول
 الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا ان نصر الله قريب » وقرأ
 نافع (يقول) بالضم ، والباقون بالفتح ، وخرّجوا (حتّى) في قراءة
 الضم على أنها ابتدائية ، وفي قراءة الفتح على أنها الناصبة بأن مضمرة
 بعدها ، والمصدر المؤول مجرور بحتى • انظر التيسير ٨٠ ، والنشر
 ٢١٩/٢ ، ومعاني القرآن ١٣٢/١ ، واملاء العكبري ٥٣/١ ، والبيان
 ١٥٠/١ ، والكشف ٢٨٩/١ ، والمغني ١٣٤ ، ١٣٧ •

(٢) الذام : العيب ، ويأتي مهموزاً أيضاً •

(٣) ويصير المعنى : أرى عيبي وذمي في العيش الخمول وصحبة الأشرار •

١٥٩- كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ

(١)

رُؤْيَى بَرْفَعِ (عَمَّةٌ) وَنَصِيهَا وَجَرَّهَا .

١٥- رَبُّ أَمْرِي عَايَنَتْهُ

لَهْجاً بِسَبِيٍّ مُسْتَهَامٍ (٢)

(١) البيت في ديوان الفرزدق ٣٦١/١ برواية :

كم خالة لك يا جرير وعمّة فدعاء قد حلبت علي عشاري
وورد منسوبة الى الفرزدق في : الكتاب ٢٥٣/١ ، ٢٩٣ ، والأبيات
المشكلة للفارقي ١٤٥ ، وشرح المفصل ١٣٣/٤ ، والمغني ٢٠٢ ، والعيني
٥٥٠/١ ، ٤٨٩/٤ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ١٦٥/٤ ، والخزانة
١٢٦/٣ ، والدرر ٢١١/١ وورد غير منسوب في الكتاب ٢٩٥/١ ، والمقتضب
٥٨/٣ ، والمقرب ٣١٢/١ ، وشرح الألفية لابن الناطم ٢٩١ ، والهمع
٢٥٤/١ . والفدع هنا : اعوجاج في رسغ اليد من كثرة الحلب ،
والعشار : جمع عثراء وهي النوق التي أتى عليها من حين أرسل
عليها الفحل عشرة أشهر ثم لا يزال ذلك اسماً لها حتى تضع . والمراد هنا
النوق بعد ولادتها لأنه قال : (حلبت) . والبيت في هجاء جرير ،
وصف نساءه بأنهن راعيات للفرزدق يحلبن عليه عشاره . وتوجيه
رواية الخفض : على قياس تمييز (كم) الخبرية ، ورواية النصب :
على اللغة التميمية ، وقالوا : على تقديرها استفهامية استفهام تهكم
لأنه لا معنى للاستفهام الحقيقي في البيت . وأما رواية الرفع فعلى أن (عمّة)
مبتدأ ، وخبره (قد حلبت) ، و (كم) على هذا الوجه ظرف أو
مصدر ، وتمييزه محذوف ، والتقدير : كم مرة أو حلبّة .

(٢) عاين الشيء : رآه بعينه . ولهج بالشيء : اذا اغري به وثابر عليه .
والمستهام : الهائم .

[هـ - ١٦٦] الأَخْفَشُ يقولُ : (رُبٌّ) وما عَمِلَتْ [فيه] (١) في موضعٍ رَفَعَ (٢) ، فيكونُ رَفَعُ (مُسْتَهَام) على الصِّمَّةِ لا مَرِيءٍ على المَوْضِعِ ، ونصبُهُ بـ (عَايَنْتَهُ) (٣) [٣٣٨ - ب] ، وَجَرَّهُ نَعْتِ (امرِي) على اللَّفْظِ .

١٦ - بَيْنَ الْعَدُوِّ غَدَاوَتٌ مُضْ

طَرَأَ بِصُحْبَتِهِ أَسَامٌ (٤)

(أَسَامٌ) بالرفعِ مضارعٌ مِنْ سَامَ (٥) ، وبالفَتْحِ بمعنى : أَسَامَى ، مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ ، وبالكسْرِ أي : أَسامِي ، يقول : اضْطَرَّ نِي الزَّمَانُ حَتَّى أَفَاخَرَ مَنْ يُفَاخِرُنِي .

١٧ - لَا غَرَوُ فِي تَقْضِيهِ

هَذَا الزَّمَانُ عَلَا اللَّثَامُ

ارْتَفَعَ (اللَّثَامُ) على أَنَّ (عَلَا) فعلٌ ماضٍ مِنْ الْعَلُوِّ (٦) ، وانتَصَبَ كذلك على أَنَّ فاعله ضميرٌ أي : علا هو اللَّثَامُ ، أي زادَ عليهم في اللُّثُومِ (٧) ، وانجَرَّ على أَنَّ (على) اسمٌ

(١) زيادة من سائر النسخ .

(٢) أي : على الابتداء .

(٣) الظاهر أن المراد : النصب على أنه مفعول ثانٍ بحمل (عاين) على معنى رأى القلبية .

(٤) في د ، ل ، ف : « عين العدو » ، تحريف ، وصوابه عن هـ : ومخطوطة الظاهرية .

(٥) أي أكلف وأعذب . اللسان (سوم) .

(٦) واللثام فاعله .

(٧) « اللؤم » كذا في النسخ جميعاً . ولعله محرف عن « العلو » .

بمعنى فوقِ بجرّها (١) . وَيَغْلَطُ (٢) النّحاة ، ويسمّونها
حرفاً كقولهم : زيدٌ على الفرس ، وإثما التقديرُ : فوقَ الفرس
وأنشد سيويه :

١٦٠ - فَهِيَ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عِلَا (٣)

١٨ - مَالِي وَلِلْحَمِيقِ الْأَثِيمِ

٣. الجاهِلِ الْقَدَمِ الْعَبَامِ (٤)

تَقْدَمُ أَنْ التَّعْتَ يَتَّبِعُ ، وَيَقْطَعُ إِلَى الرَّفْعِ
والتَّصْبِ (٥) .

(١) يريد : بجر الظرف لها باضافته اليها .

(٢) في هـ : « وبلغظ » ، تحريف .

(٣) ذكر البغدادي في الخزانة ١٢٦/٤ أن ابن بري عزاه الى غيلان بن
حريث الربيعي ، ورأيته منسوباً في اللسان (علا) الى أبي النجم .
وورد غير منسوب في الكتاب : ١٢٣/٢ ، والمنصف ١/١٢٤ ، والأحاجي
النحوية ٥٨ ، وشرح المفصل : ٧٣/٤ ، ٨٩ ، وورد ثانية في الخزانة
٢٦١/٤ . والبيت الذي يليه :

نَوْشاً بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الْفِلا

وهو في وصف ابل وردت حوضاً وتناولت ما فيه تناولاً من فوق .
والتنوش : تناول ، والبيت شاهد على اسمية (على) التي بمعنى فوق ،
وقطعت هنا عن الاضافة ، وأبدلت لام الكلمة - وهي الواو - ألفاً
لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(٤) القدم : القليل الكلام من عي ومن عدم القدرة على الفصاحة . والعبام :
الرجل الغليظ الخلقة في حمق .

(٥) انظر توجيه البيت الخامس من هذه القصيدة .

١٩ - إِنَّ الثَّمَوَّةَ عِنْدَ فِد

مِ النَّاسِ يَعْلَوُ وَالطَّغَامُ (١)

[يجوزُ في الطَّغَامِ] (٢) الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرُ
مَحْذُوفٌ (٣) ، وَالنَّصْبُ عَطْفًا عَلَى اسْمِ (إِنَّ) ، وَالْجَرُّ عَطْفًا
عَلَى (قَدْ) .

٢٠ - لَا تَرْجُ خَيْرًا مِنْ ضَعِ

فِ الْوَدِّ يَخْلُ بِالسَّلَامِ

الرفْعُ عَلَى الْحِكَايَةِ أَيْ بِقَوْلِهِ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، وَالنَّصْبُ
عَلَى الْمَصْدَرِ أَيْ بِأَنْ يُسَلِّمَ السَّلَامَ ، أَنْشَدَ الْفَارِسِيُّ :

١٦١- تَنَادَوْا بـ « الرَّحِيلُ » غَدًا

وَفِي تَرْحِيلِهِمْ نَفْسِي (٤)

(١) الطغام : أوغاد الناس ، الواحد والجمع فيه سواء .

(٢) زيادة من هـ .

(٣) التقدير : والطغام يعلو كذلك .

(٤) البيت من مجروء الوافر ، ولم يعرف قائله ، وهو في : سر الصناعة

٢٣٦/١ ، والمحتسب ٢٣٥/٢ ، والمقرب ٢٩٣/١ ، والخزانة ٢٣/٤ .

قال في سر الصناعة : « أجاز (يعني أبا علي) في الرحيل ثلاثة أوجه :

الجر بالباء ، والرفع والنصب على الحكاية ، فكأنهم قالوا : الرحيل

غداً ، أو : نرحل الرحيل غداً ، أو نجعل

الرحيل ، أو : أجمعوا الرحيل غداً . فحكى المرفوع والمنصوب .

وعد ابن عصفور في المقرب هذا البيت من الضرورات القبيحة لأنه

لايجوز أن يدخل الجر على الجملة المحكية .

وقال : يجوز في (الرِّحِيل) الرفع والنصب والخفض ، ذكره ابن جني في سرِّ الصناعة .

٢١- وَعَلَيْكَ بِالصَّبْرِ الْجَمِيلِ

سَلِّ وَمَا يَلُودُ بِهِ الْكِرَامُ (١)

[هـ-١٦٧] الرفعُ بـ (يلودُ) ، والنصبُ بـ (عليك) (إغراء ، والجَرُّ بدلًا مِنْ (الصَّبْرِ) (٢) .

٢٢- لَا يَسْتَفِيقُ الْقَلْبُ مِنْ

كَمَدٍ يَلَاقِي أَوْ غَرَامٍ

الرفعُ على الابتداء ، والخبرُ مَحذوفٌ ، والنصبُ بـ (يَلَاقِي) (٣) ، والجَرُّ عطفًا على (كَمَدٍ) .

٢٣- حَتَّى مَتَى شَكْوَى أَخِي الـ

بَثُّ الْكَيْبِ الْمُسْتَضَامِ

(شَكْوَى) مصدرٌ مضافٌ إلى فاعِلِهِ أو مفعولِهِ ، فَرَقَعَ (المستضام) إِتْبَاعًا لِمَحَلِّ الْفَاعِلِ ، وَنَصَبَهُ إِتْبَاعًا لِمَحَلِّ الْمَفْعُولِ ، وَجَرَّه على اللَّفْظِ (٤) .

٢٤- مَا مِنْ جَوْمٍ إِلَّا تَضَمَّ

مَنْهُ فِتْوَادِي أَوْ سَقَامٍ

(١) لم يرد هذا البيت في شرح القصيدة الحرباوية (نسخة الظاهرية) .

(٢) لا يخلو توجيه النصب والجر من تكلف ظاهر .

(٣) لأن في (يَلَاقِي) مضمراً منصوباً عطفه عليه ، والتقدير : يَلَاقِيهِ أَوْ غَرَامًا .

(٤) المراد بالاتباع في كل من الوجوه الثلاثة الوصف .

الرفعُ إِتْبَاعاً لِمَوْضِعِ (جَوِّى) فَإِنَّ (مِنْ) زَائِدَةٌ ، وَالْجَرُّ
عَلَى لَفْظِهِ ، وَالنَّصْبُ عَطْفًا عَلَى هَاءِ (١) (تَضَمَّنَتْهُ) •

٢٥- هَمَّ أَرَى فِي بَيْتِهِ

ذُلًّا وَمَلَأَ فَمِي لِحْجَامَ (٢)

«مِلْءٌ فِي لِحْجَامٍ» مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، وَنَصْبٌ (لِحْجَامِ) بِأَرَى ،
وَكِسْرُهُ بِتَقْدِيرِ: لِحْجَامِي •

٢٦- قَدَرٌ عَلَيَّ مُحْتَمٌّ

مِنْ فَوْقٍ يَأْتِي أَوْ أَمَامَ

(فَوْقِ) وَ (أَمَامِ) مَبْنِيَّانِ عَلَى الضَّمِّ ، أَوْ مَنْصُوبَانِ عَلَى
الظَّرْفِ (٣) ، أَوْ مَجْرُورَانِ بِ (مِنْ) إِعْرَابًا عَلَى أَتَّهَمَا تَكْرَرًا (٤) •

٢٧- مَا قِيلَ خَلْفَكَ خَلَّ عِنْدَ

هُ فَفِيهِ مَا نَفَعَ الْمَلَامَ (٥)

الرفعُ بِ (نَفَعَ) ، وَالنَّصْبُ بِ (خَلَّ) ، وَالْجَرُّ بِدَلَالَةٍ مِنْ
هَاءِ (عَنْهُ) •

٢٨- مَا إِنْ يَضُرُّ (٦) بِذَلِكَ إِلَّا

لَا حِينَ تَسْمَعُهُ الْكَلَامَ

(١) فِي د ، ل «مَا» ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ ف ، ه •

(٢) فِي ه «ذُلٌّ» ، تَحْرِيفٌ •

(٣) فِي ه «الظَّرْفِيَّةُ» •

(٤) انْظُرْ شَرْحَ الْمَقْصَلِ ٨٦/٤ - ٨٨ ، وَشَرْحَ الشُّذُورِ ١٠٣ - ١٠٦ •

(٥) فِي ل ، ف ، ه : «فِيهِ» •

(٦) فِي ه «تَضُرُّ» ، تَصْغِيفٌ •

الرفع بـ (يَضْرِبُ) (١)، والنصب بدلا من هاء (تَسْمَعُهُ)،
والجر بدلا من (ذاك) (٢) .

٢٩- ما في الوری من مکرم
لذوی العلوم ولا کرام

الرفع عطفا على موضع (مكرم) ، والجر على لفظه ،
والنصب بـ (لا) (٣) .

٣٠- أَعْشُرْ فِيهِمْ إِذْ بَلَّوْا
تَهُمُ وَقَدْ جَهِلُوا الْأَنَامَ (٤)

الرفع بدلا من الواو في (جَهِلُوا) ، والنصب بدلا
من (هم) في (بَلَّوْهُمْ) [هـ - ١٦٨] ، والجر بدلا من
(هم) في (فِيهِمْ) .

٣١- فِي غَمَلَةٍ أَيْقَظَهُمْ
عَنْ سُودْدٍ بَلَّهَ النَّيَامَ

عندَ قَطْرَبْ أَنْ (بَلَّهَ) بمعنى كيف [٣٣٩ - أ] يرتفعُ

(١) في هـ « تضر » ، تصحيف .

(٢) المعنى على الوجه الثالث : لا ضرر بالكلام الا حين تسمعه فاما ما لا
تسمعه فلا ضرر عليك فيه . انظر مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق
- مجلد ٤٧ ص ٣٥٤ -

(٣) أي النافية للجنس .

(٤) في ل : « ان » .

ما بعدها (١) ، وأصلها أن تكون بمعنى دَع ، فينصب ما بعدها (٢) ويجرها بها تشبيهاً بالمصدر (٣) . وقد أجاز ابن جني في قول المتنبى :

١٦٢- أَقْلٌ فَعَالِي بَلَّةٍ أَكْثَرُهُ مَجْدٌ

(ξ) ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦

رَفَعَ (أَكْثَرُ) وَنَصَبَهُ وَجَرَّهَ •

٣٢ - لَيْسَ الْحَيَاةُ شَهِيَّةً

لِي فِي الشَّقَاءِ وَلَا مَرَامٍ (٥)

يَرْتَفَعُ (مَرَامٌ) بـ (لَا) بمعنى ليس ، والخبرُ محذوفٌ "على حدِّ قوله :

[illegible]

فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ (٦)

- (١) أي على الابتداء .
 (٢) أي على المفعولية .
 (٣) قال سيبويه : « وأما « بله زيد » فيقول : دع زيداً . و « بله » ههنا بمنزلة المصدر كما تقول : ضَرَبَ زيد . الكتاب بتحقيق عبد السلام هارون ٣١١/٤ . وانظر الوجوه الثلاثة للاسم الواقع بعد (بله) في شرح الفصل ٤/٤٨ - ٤٩ ، والمفني ١٢٢ .
 (٤) ديوان المتنبي بشرح البرقوقى ٩١/٢ . وعجزه :

 وذا الجِدِّ فيه نلت أم لم أنل جِدِّه
 المرام : المطلب .
 (٦) سلف في الشاهد ١٥٢ من هذا الجزء فانظر تخريجه ثمة .

وَيُنْصَبُ عَطْفًا عَلَى (شَهِيَّة) ، وَيُجَرَّشُ عَطْفًا عَلَيْهَا عَلَى
التَّوَهُّمِ ، لِأَنَّهَا فِي تَقْدِيرِ الْبَاءِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ :

١٦٤- بَدَا لِي أَتَيْ لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى

وَلَا سَابِقُ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا (١)

٣٣- فَكَّرَ هَتْ فِي الدُّنْيَا الْبَقَا

ءَ وَقَدْ تَنَكَّدَ وَالْمَقَامَ

الرَّفْعُ عَطْفًا عَلَى ضَمِيرِ (تَنَكَّدَ) ، وَالنَّصْبُ عَطْفًا عَلَى

(١) البيت منسوب الى زهير بن أبي سلمى والى صرمة الأنصاري ، وهو في
ديوان زهير بشرح ثعلب ٢٨٧ برواية :

..... وَلَا سَابِقُ شَيْءَ

ونسب الى زهير في : الكتاب ٤١٨/١ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ ، ٢٧٨/٢
وشرح المفصل ٥٢/٢ ، والمغني ٣١٩ ، والعيني ٣٥١/٣ ، والهمع
١٤١/٢ . ووردت نسبة البيت الى زهير والى صرمة الأنصاري فيما
ذكره الأعلام (حاشية الكتاب ١٥٤/١) ، وفي الانصاف ١٩١ ، والدرر
١٩٥/٢ ، وزاد صاحب الدرر نسبته الى عبد الله بن رواحة الأنصاري .
وانظر الكلام حول الخلاف في نسبة هذا البيت في الخزائن ٦٦٥/٣ ،
وشرح أبيات المغني ٢٤٤/٢ ، وفهرس شواهد سيبويه للأستاذ راتب
النفخ ١٥٦ . والشاهد في البيت مجيء (سابق) مجروراً عطفاً على
(مدرك) على توهم وجود الباء قبلها لأن الباء تدخل في خبر ليس كثيراً
وعلى هذا فرواية البيت التي في شرح ثعلب لاشاهد فيها .

(البقاء) ، والجَرَّ بواوِ القَسَمِ على إرادةٍ مقامِ إبراهيم (١) .

٣٤- إِنِّي وَدِدْتُ وَقَدْ سَنِمْتُ

تُ الْعَيْشَ لَوْ يَدْنُو حِمَامُ

الرفع بـ (يَدْنُو) ، والنصب بـ (وَدِدْتُ) ، والكسرُ على تقديرِ (حِمَامِي) بياءِ الإضافة (٢) .

(١) زاد هنا في هـ : « الخليل عليه الصلاة والسلام » .

(٢) سقط « بياءِ الإضافة » من هـ ، وزاد فيها بعد قوله : « حِمَامِي » :
« والله سبحانه أعلم » .

وجدتُ بخطَّ العلامة شمس الدين بن الصائغ (*)

ما نصّه :

الكلامُ على قولِ الشاعر

١٦٥ - هيهاتَ لا يأتي الزمانُ بمثله

إنَّ الزمانَ بمثله لبخيلُ (١) [هـ ١٦٩]

هيهاتَ : اسمٌ للفعلِ بمعنى بَعُدَ على الصَّحِيح - فقد
حكى ابنُ عصفور أنَّها تُستعملُ مصدرًا بمنزلة البُعْد (٢) -
فيُعربُ إذ ذاك : لا يأتي الزمانُ بمثله : فعلٌ وفاعلٌ ومُتعلِّقٌ •
وفاعلُ هيهاتَ : خَطَرَ لي فيه (٣) أنَّه ضميرٌ يعودُ على

(★) هو محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٧٦ هـ) وقال السيوطي : « ابن
الصائغ : جماعة أشهرهم شمس الدين ... » البغية ٣٧٩/٢ • وانظر
فهرس التراجم •

(١) البيت لأبي تمام في رثاء محمد بن حميد ، وهو في ديوانه ١٠٢/٤ ،
وورد منسوبة إليه في تلخيص القزويني ٤١٣ ، ومعاهد التنصيص
١٢٧/٢ •

(٢) ذكر ابن عصفور أن (هيهات) بمعنى (بعد) ، المقرب ١٣٤/١ ، ولم
يزد على هذا ثمة •

(٣) سقط « فيه » من هـ •

(مِثْلُ) (١) ، أي : بَعْدَ مِثْلُ هَذَا الْمَمْدُوحِ عَنَّا ، لَا يَأْتِي
الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ . وَالْبَعْدُ لَا يَمْتَنِعُ تَعَلُّقُهُ بِالْأَعْيَانِ كَمَا قَالَ
الشَّاعِرُ :

١٦٦- فِهْيَاتِ هِيَهَاتِ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ

وهيَّاتِ خِلْ بِالْعَقِيقِ ثَوَاصِلُهُ (٢)

وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ الْإِعْمَالِ (٣) ، تَنَازَعَ الْأَسْمُ
وَالْفِعْلُ (٤) عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى : (هَاؤُمْ أَقْرَؤُوا كِتَابِيهِ) (٥) ،

(١) في هـ « مثله » .

(٢) البيت لجريز ، وهو في ديوانه ٩٦٥ ، وورد منسوباً إليه في : الخصائص
٤٢/٣ ، وشرح المفصل ٣٥/٤ ، والعيني ٧/٣ . وورد غير منسوب
في ايضاح الفارسي ١٦٥ ، والمرتجل ٢٥٤ ، والمقرب ١٣٤/١ ،
وأوضح المسالك ١١٩/٣ ، ٢٣/٢ ، وشرح الشذور ٤٠٢ ، والهمع ١١١/٢
والعقيق : موضع . والشاهد في البيت هنا رفع اسم الفعل (هيَّات)
للمفاعل (العقيق) ، وكذلك في قوله : « هيَّات خل » . وورد البيت
في أكثر المصادر التي أوردته في باب التنازع .

(٣) في هـ : « اعمال » ، تحريف . وباب الاعمال هو باب التنازع في
اصطلاح بعضهم .

(٤) المراد بالاسم : « هيَّات » ، وبالفعل : « لا ياتي » .

(٥) الحاقة ١٩/٦٩ « فأما من أوتي كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقرؤوا
كتابيه » . و « هاؤم » اسم فعل بمعنى : خذوا . المغني ٣٨٥ . وقال
ابن الأنباري : « « كتابيه » منصوب لأنه مفعول « اقرؤوا » ، وفيه
دليل على اعمال الثاني ، ولو أعمل الأول لقال : اقرؤوه » البيان

←

قيلَ : لا بُدَّ في بابِ الإعمالِ مِنْ ربطِ «بَيْنَ العَامِلَيْنِ» ، نصَّ على ذلكَ ابنُ هِشَامِ الخَضْرَاوِيَّ ، وابنُ عَصْفُورٍ في شرحِهِمَا على الإيضاحِ (١) ، وأبو حَيَّانٍ في الارتِشَافِ (٢) ، والأَبْزَدِي (٣) في أثناءِ كلامِهِ على الجُزْءِ وَلِيَّةً .

٤٥٨/٢ . وقال العكبري : « كتابيه » منصوب ب « اقرؤوا » لا ب « هاؤم » عند البصريين ، وب « هاؤم » عند الكوفيين « املاء العكبري ١٤٤/٢ . وانظر أوضح المسالك ٢٢/٢ ، والهمع ١١٠/٢ س ٢ .

(١) للخضراوي (ت ٦٤٦ هـ) شرح على الايضاح ذكره بروكلمان في الترجمة العربية ١٩٢/٢ ، وعنوانه ثمة : « الافصح عن كتاب الايضاح » ، ومنه نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية برقم (١٦ نحو) ، وعند حصولي عليها من معهد المخطوطات مصورة على (الميكرو فيلم) تبين لي أن المحفوظ بهذا الرقم في المعهد هو قسم من كتاب الافصح في شرح الايضاح لابن أبي الربيع (ت ٦٨٨) ، وفي اللوحة الأولى من مصورة المعهد المخصصة للفهرسة ذكر أنها للخضراوي مع أنه تبين لي عند قراءة أول الواح المصورة التي يبدأ فيها المخطوط أنه لابن أبي الربيع .

وأما شرح ابن عصفور على الايضاح فهو مفقود فيما أعلم ، ووقف البغدادي عليه وأثبت منه نقولا متفرقة في الخزانة ليست مما نحن فيه .
(٢) لم أقف في القسم الذي حققه الدكتور مزيد نعيم من الكتاب على نص أبي حيان المشار اليه .

(٣) في هـ : « الأبْزَدِي » بالاعجام . وانظر ما حققته في لقبه هذا ص ٤٥٢ .

والجوابُ عَنْ قوله : (هَاؤُمْ اَقْرَؤُوا كِتَابِيَهٗ) بِأَنَّهُ هَذِهِ
 لَيْسَتْ مِنْ بَابِ الْإِعْمَالِ ، أَوْ أَتَّهَمَ مِنْهُ ، وَحَرْفُ الْعَطْفِ مُقَدَّرٌ
 كَمَا خَرَّجَتْ عَلَيْهِ آيَاتٌ ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ) (١)
 وَ (خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ) (٢) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (أَزْ الدِّينِ عِنْدَ
 اللَّهِ الْإِسْلَامُ) (٣) عَلَى قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ فِي الْحُجَّةِ (٤) ، وَقَوْلُهُ :
 « كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ » وَ « أَكَلْتُ سَمَكًا لَبَنًا
 تَمْرًا » (٥) ، أَوْ أَتَّهَمَ جُمْلَةً حَالِيَّةً فِي تَقْدِيرِ الْخَبَرِ ، أَيْ :
 « هَاؤُمْ قَارِئِينَ » عَلَى حَدِّ (فَلْيَمْدُدْ) (٦) ، « حَالٌ مُنْتَظَرَةٌ » (٧)
 أَوْ أَتَّهَمَ بَدَلًا اشْتِمَالًا ، أَوْ بَدَلًا لِإِضْرَابٍ عَلَى حَدِّ مَا أَوَّلَهُ ابْنُ

-
- (١) الكهف ٢٢/١٨ « سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةً
 سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ ... » وَزَادَ فِي هـ : « كَلْبُهُمْ » مِنْ تَمَامِ الْآيَةِ . وَانْظُرْ
 الْبَيَانَ ١٠٤/٢ ، وَالْمَغْنِي ٤٠١ ، ٤٠٣ .
- (٢) آل عمران ١٩/٣ ، وَاسْتَشْهَدْ بِهَا هُنَا عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ فَتَحَ هَمْزَةً (أَنْ) ،
 وَانْظُرْ فِي تَوْجِيهِ الْأَعْرَابِ : الْمَغْنِي ٧٠٦ .
- (٣) لَمْ يَصِلْ مَا طُبِعَ مِنَ الْكِتَابِ إِلَى مَوْضِعِ آيَةِ آلِ عِمْرَانَ الْمَذْكُورَةِ .
- (٤) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : « وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ « أَكَلْتُ خَبِزًا لَحْمًا تَمْرًا » ، فَقِيلَ :
 عَلَى حَذْفِ الْوَاوِ ، وَقِيلَ : عَلَى بَدَلِ الْأَضْرَابِ » الْمَغْنِي ٧٠٦ .
- (٥) مريم ٧٥/١٩ « مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ... » .
 قَالَ فِي الْبَيَانَ ١٣٥/٢ : « فَلْيَمْدُدْ » : لَفْظُهُ الْأَمْرُ ، وَمَعْنَاهُ الْخَبَرُ ،
 وَجَاءَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فِي الْمَغْنِي ٢٤٦ .
- (٦) هِيَ الْحَالُ الْمُسْتَقْبَلَةُ ، وَتُسَمَّى الْمَقْدَرَةُ .

خَرُوف في قوله (النار ذات الوقود) (١) ، أو أَنَّ الفعلين قد ارتبَطَ أحدهُما بالآخر مِن حيثُ كانا (٢) مُحَكِّينَ بالقول ، ذَكَرَهُ ابنُ عُصْفُو في شرح الإيضاح .

قلت : لا تَسَلَّمْ اشتراطَ الرِّبْطِ ، قال الإمامُ مُحَمَّدُ بنُ أبي البركات محمد بن عَمْرُون في شرح المِفْصَل (٣) ما نصَّه : « ضابطُ هذا - يعني بابَ الإعمال - أن يجتمعَ أكثرُ مِن عاملٍ من فعلٍ أو اسمٍ يعملُ عَمَلَ الفِعْلِ ، ويقعُ بعدَ ذلك كلمةٌ يصحُّ أن يعملَ فيها كلُّ واحدٍ مِمَّا تَقْدِّمُ على انفرادِهِ (٤) ، سواءً في ذلك ما يعملُ بنفسِهِ أو بحرفٍ جَرٍّ ، وسواءً المتعدِّي لواحدٍ واثنين (٥) ، وثلاثة وسواءً وجودُ حرفٍ عطفٍ وعدمُهُ ، أنتَ مخيرٌ [٣٣٩ - ب] في أيُّها شئتَ » .

وقال الأَبْذِي (٦) في شرح الجزئوليَّة بعدَ كلامٍ طويلٍ على قوله : [هـ - ١٧٠]

(١) البروج ٥/٨٥ والآية قبلها : « قتل أصحاب الأخدود » النار ذات الوقود ٠٠ وانظر : مشكل اعراب القرآن ٤٦٧/٢ ، والبيان ٥٠٥/٢ ، والمغني ٥٦٠ .

(٢) زاد هنا في هـ : « معا » .

(٣) لم أعثر على هذا الكتاب ، ولعله مفقود ، وذكر في الكشف ١٧٧٤ ، ولم يذكره بروكلمان حين ذكر شروح المِفْصَل للزمخشري .

(٤) في د : « انفراق » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٥) في د : « أو اثنين » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٦) في النسخ جميعا : « الأبْذِي » ، تصحيف ، وانظر ص ٥٢ ح ٤ ، ٥ .

١٦٧- ولو أن ما أسعى الأدنى معيشة

.....

— البيت — « ودخول هذا البيت في باب الأعمال مُشْكِلٌ ،
فإنه لا يصح تسلط الثاني عليه لفساد المعنى . وحققة الأعمال
أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول ، لِكُلِّ واحدٍ منهما
تعلقٌ به مِنْ جِهَةِ المعنى ، وطلبٌ له . فقال بعضهم : إنما
أرادوا مُشَابَهَةَ لبابِ الأعمال في أن فَصَلَ فيه بينَ العاملِ
والمعمولِ بِجُمْلَةٍ . وقال بعضهم : يُمكنُ [أن] (٢) نجعلهُ
مِنْ بابِ الأعمالِ ونُصبَ (قليلاً) بـ « لم أطلب » ولا يفسدُ
المعنى وذلك على تقدير : « وأنا لم أطلب » معطوفاً على الجُمْلِ
كلِّها لا على الجوابِ الذي هو (كَفَانِي) ، ويكونُ التقديرُ : ولو

(١) البيت في ديوان امرئ القيس ٢٩ وعجزه :

..... كفاني ولم أطلب قليل من المال

وورد البيت منسوباً إليه في : الكتاب ٤١/١ ، والأبيات المشككة للفارقي
٢٢٤ ، والانصاف ٨٤ ، والمغني ٥٦٢ ، وشرح الشذور ٢٢٧ ، والعيني
٣٥/٣ . والهمع ١١٠/٢ ، والخزانة ١٥٨/١ ، والدرر ١٤٤/٢ .
وورد البيت غير منسوب في المقتضب ٧٦/٤ ، والايضاح العسدي ٦٧ ،
والمقرب ١٦١/١ . ويتنازع (قليل) في البيت عاملان على قول من
جعله من التنازع . وقال سيبويه : « فانما رفع لأنه لم يجعل القليل
مطلوباً وانما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافياً . ولو
لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى » .

(٢) زيادة من ل ، ه .

أَنْ مَا أَسْعَى الْأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي هُوَ - أَيِ الْقَلِيلِ مِنْ الْمَالِ -
وَأَنَا لَمْ أَطْلُبِ الْقَلِيلَ بَلْ طَلَبْتُ الْكَثِيرَ . وَرَدَّهٗ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ
بَابَ الْإِعْمَالِ لَا يَكُونُ حَتَّى يَشْتَرِكَ (١) الثَّانِي مَعَ الْأَوَّلِ بِحَرْفِ
الْعَطْفِ ، أَوْ يَكُونُ مَعْمُولًا لَهُ نَحْوُ « جَاءَنِي يَضْحَكُ زَيْدٌ » ،
حَتَّى يَكُونَ الْفَصْلُ كَلَا فَصْلٌ ، إِذِ الْعَرَبُ لَا تَقُولُ : « أَكْرَمْتُ
أَهْنْتُ زَيْدًا » إِلَّا بِالْوَاوِ أَوْ نَحْوِهَا (٢) . وَفِي تَقْدِيرِهِ : لَا يَشْتَرِكَ
الثَّانِي الْأَوَّلَ فِي شَيْءٍ (٣) . ثُمَّ عَلَى تَقْدِيرِ اشْتِرَاطِ الرَّبْطِ ،
فَلَيْسَ الرَّبْطُ مَنْحَصِرًا فِي تَعَاظُفٍ بَيْنَ الْعَامِلَيْنِ ، أَوْ عَمَلٍ
مِنْهُمَا ، فَقَدْ يَكُونُ فِي عَمَلٍ غَيْرِهِمَا فِيهِمَا كَمَا قَدَّمْنَا عَنْ
أَبِي الْحَسَنِ بْنِ عُصْفُورٍ فِي تَوْجِيهِ الْإِعْمَالِ فِي (هَآؤُمْ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهٗ) (٤)
و (آتُونِي أَفْرَغَ) (٥) إِنْ قُلْنَا : إِنْ الْعَامِلَ شَرْطٌ مُقَدَّرٌ
فِيهِ ، أَيِ : إِنْ تَأْتُونِي أَفْرَغَ ، فَقَدْ يَحْصُلُ رَبْطٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ،
كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي
الْكَلَالَةِ) (٦) ، فَإِنَّهُ جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٌ ، كَأَنَّهُ قِيلَ :

-
- (١) فِي هـ : « يَشْرِكُ » .
(٢) فِي د ، ف : « وَنَحْوَهَا » ، وَالْأَشْبَهَ بِالصَّوَابِ عَنْ ل ، هـ .
(٣) الرَّاجِحُ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ الْأَبْدِيِّ انْتَهَى هُنَا .
(٤) الْحَاقَّةُ ١٩/٦٩ ، وَانْظُرْ ص ٤٦٩ ح ٥ حَيْثُ تَقَدَّمَتِ الْآيَةُ .
(٥) الْكَهْفُ ٩٦/١٨ : « حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ
قَطْرًا » .
(٦) النِّسَاءُ ١٧٦/٤ . وَانْظُرْ كَلَامًا حَوْلَ هَذِهِ الْآيَةِ وَآيَةِ الْكَهْفِ فِي
الْمَغْنِيِّ ٥٦٢ .

ما جوابك ؟ فـ قـ : قـل الله ، وهكذا يـخـرـجـ (هاؤم
 اقرؤوا) (١) ، والبيت أيضاً :

١٦٧ - هـيات

. (٢)

هو أـتـه سـأـله ، كـأـتـه قـيل : فـإن قـيل لماذا بـعـد قـيل : لا يـأتـي
 الزمان بـمـثـله أو تـقـول الجـمـلـة الثـانـيـة مـفـسـرة للأولى كـأـتـه
 قال : « بـعـد مـثـله ، أي لا يـأتـي الزمان بـمـثـله » ، فـإن قـيل :
 فـهـيـات بـمـعـنى بـعـد ، [والبعـد تـفـسـيرـه : بـعـد] (٣) إـتـان الزمان
 بـمـثـله ، قـلت : البـعـد يـسـتـعـمـل في المـحـال كـقـولـه تـعـالـى حـكـايـة
 عـن الكـفـطـار (ذـلـك رـجـع بـعـيد) (٤) ، فـإن قـيل ذـلـك في لـفـظ
 (بـعـيد) ، [هـ - ١٧١] قـلت : جـاء في لـفـظ (هـيـات) ، قال :
 (هـيـات هـيـات لـمـا تـوـعـدـون) (٥) . وقـد نص ابن عـصـفـور
 في قـولـه :

١٦٨ - هـيات هـيات العقيق . . .

. (٦)

على أـتـه مـن باب الإعمال ، ونفـقـله عـن أبي علي وغيره ،

(١) سـلـفـت في ص ٤٦٩ - ٤٧١ .

(٢) سـلـف في الشاهد ١٦٥ .

(٣) زـيـادة مـن هـ فـيـما عـدا هـاء « تـفـسـيرـه » الـتـي زـدناها لـيـصـح الـكـلام .

(٤) سورة ق : ٣/٥٠ « أذا متنا وكنا تراباً ذلـك رـجـع بـعـيد * » .

(٥) المؤمنون ٣٦/٢٣ .

(٦) سـلـف في الشاهد ١٦٦ .

ونفى أن يكونَ مِنْ بابِ (١) التأكيد، فانظر إلى تعلُّقِ الأولِ بالثاني •
 قالَ ابنُ عُصفورٍ في شرحِ أبياتِ الإيضاحِ (٢) : « فإذا قُلْتَ إِنْهَا
 اسمُ فِعْلٍ فالاختيارُ في (العَقِيقِ) أَنَّهُ مرفوعٌ بـ (هِيهَاتَ)
 المتأخِّرةَ عِندَ البَصْرِيِّينَ ، وَعِندَ الكُوفِيِّينَ بالمتقدِّمةِ (٣) ، وَأَنَّ
 تقولَ هذا مِنْ بابِ الإِعْمَالِ • وَليسَ قولُكَ « قَامَ قَامَ زَيْدٌ »
 مِنْهُ ، لِأَنَّ ذَلكَ الثَّانِي مُتَوَكَّدٌ لِلأَوَّلِ وَلَا يَمُكِنُ هُنَا التَّأكِيدُ ،
 لِأَنَّ اسمَ الفِعْلِ أَتَى بِهِ بَدَلُ الفِعْلِ اختصاراً ، بِدَلِيلِ
 قولِهِمْ : (صَه) لِلْمَفْرَدِ وَالْمُتَنَتِي وَالْمَجْمُوعِ الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ ،
 فَتَكَرَّرَ التَّأكِيدُ مُنَاقِضٌ لِمَا أُريدَ بِهِ مِنَ الاختصارِ ، فَإِنَّ
 أَكثَرَتِ الجُمْلَةُ بِأسْرِهَا سَاغَ ، نَحْوُ « نَزَالَ نَزَالَ » •

وَحَمَلَ الفَارِسِيُّ وغيرُهُ ذَا البَيْتِ عَلَى الإِعْمَالِ وَاعْتَقَرُوا (٤)
 الإِضْمَارَ فِي غَيْرِ الْعَامِلِ فِي الظَّاهِرِ • [٣٤٠ — ٣١]

(١) فِي د ، ل ، ف « النْفْيِ » ، وَأُثْبِتَ « مِنْ بَابِ » مِنْ هـ ، وَلَا يَصِحُّ الْمَعْنَى عَلَى الأولِ •

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ ، وَلَعَلَّهُ مَفْقُودٌ ، وَوَقَفَ عَلَيْهِ الْبَغْدَادِيُّ وَأُثْبِتَ عَنْهُ نَقُولاً فِي الْخَزَانَةِ لَيْسَتْ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ •

(٣) فِي د ، ل ، ف : « الْمُتَقَدِّمَةُ » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ هـ •

(٤) فِي هـ : « وَاعْتَقَدُوا » ، تَحْرِيفٌ •

كتاب الوضع الباهر في رفع أفعال الظاهر (١)

للإمام العلامة شمس الدين محمد بن عبد الرحمن
الشهير بابن الصائغ الحنفي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة على رسول الله محمد وآله وصحبه وسلّم :
اعلم أن اسم التفضيل من الأسماء المشتقة من الأفعال ،
[ويشبه من الأفعال (٢) ، الأفعال غير المتصرفة .

وهو (٣) وفعل التعجب من باب واحد ، حتى إن حذاق
التحويين قالوا : إن الذي شذ في أحد الباين شذ في الآخر .
قال ابن عصفور (٤) : لا يتعجب من فعل المفعول ، وشذ
« ما أخوفه عندي » ، وأنشد :

١٦٩ - فَلَهِوَ أَخَوْفٌ عِنْدِي إِذْ أُكَلِّمُهُ

..... (٥)

-
- (١) لم أقف على هذا الكتاب ، ولعله مفقود ، وذكره في البنية ١/١٥٥ .
(٢) زيادة من ل ، ف ، ه .
(٣) في د ، ل ، ف : « وهي » ، تحريف ، وصوابه عن ه .
(٤) انظر المقرب ١/٧١ .
(٥) عجزه : وقيل انك مجبوس ومقتول

ولا من الألوان ، وشذذ قوله :

..... ١٧٠ -

فأنت أبيضهم سربال طباخ (١)

[١٧٣-هـ] وقد كنت قديماً نظرت هذه المسألة الشحيحة
- في أن البابين من واحدٍ واحدٍ، والوارد في أحدهما واردٌ في الآخر -

وقائله كعب بن زهير ، وهو في ديوانه ٢١ ، وورد منسوباً إليه في
المقرب ٧١/١ . والبيت من الشاذ لأن التعجب فيه من الفعل المبني
للمجهول . وذكر ابن عصفور أن التعجب : « استعظام زيادة في وصف
الفاعل خفي سببها » ثم قال : « وقولنا في وصف الفاعل لأنه لا يجوز
التعجب من فعل المفعول » . المقرب ٧١/١ . وانظر ظاهرة الشذوذ
في النحو العربي ٤٣٣ .

(١) صدره : إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم
وقائله طرفة بن العبد ، وهو في ديوانه ١٥ ، وورد غير منسوب في :
الانصاف ١٤٩ ، وشرح المفصل ٩٣/٦ ، والمقرب ٧٣/١ ، واللسان
(بيض) . اشتد أكلهم : عز طعامهم بسبب الجذب والقحط . وقوله :
« أنت أبيضهم سربال طباخ » كناية عن شدة البخل .

والشاهد في البيت اشتقاق « أفعل التفضيل » من البياض . وهو
بحسب توجيه ابن عصفور للبيت ضرورة لا يقاس عليه ، وذكر القزاز
في ضرائر الشعر ٢٢٣ اجازة مثل هذا للضرورة . وحمل ابن الصائغ
البيت هنا على الشذوذ كما حمل في الانصاف ١٥١ ، وشرح المفصل
٩٣/٦ . وذهب الأخفش وتبعه المبرد الى أن هذا البيت شاذ استعمالاً
لا قياساً ، لأن فعل (ابيض) ثلاثي بزيادة ، فجاز تقدير حذف الزاوائد
انظر شرح المفصل ٩٤/٦ ، والخزانة ٤٨١/٣ - ٤٨٢ .

بمسألة فقهية ، وهي أن التمشع والقران كذلك من واحد ،
والنص الوارد في التمشع "وارد" حكمه في القران ، ضمتته
كتاباً سميته باختراع الفهوم لاجتماع العلوم (١) .

إذا تقرر ذلك فمقتضى هذه الصفة (٢) ألا تعمل ، إذ هي
اسم ، وحق الأسماء ألا تعمل إلا إن أشبهت الفعل ، أو أشبهت ما أشبه
الفعل . فالأوّل كاسم الفاعل . والثاني الصفة المشبهة به . و(أفعل)
هذه لو (٣) تشبه الفعل شبه اسم الفاعل في جريانها مطلقاً ،
وأعني حالة تذكيرها وإفرادها وفروعها (٤) ، وهو (يَفْعَل) (٥) .
حتى إنه في بعض الأماكن اختلف في الكلمة هل هي فعل أو اسم
تفضيل كقوله :

١٧١ - لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لأُوجَلُ

على أيّنا تَعَدُّو النِّسَةَ أَوَّلُ (٦)

(١) ذكره السيوطي في البغية ١٥٥/١ مع كتب ابن الصائغ ، وورد اسمه
في د ، ل ، ف : « اختراع المفهوم ... » ، تحريف ، وصوابه عن ه ؛
والبغية .

(٢) أي : (أفعل التفضيل) .

(٣) كذا في النسخ جميعاً ، ولم أتهد الى صوابه .

(٤) في د ، ل ، ف : تذكرها في افرادها وفروعها « كذا ، وأثبت ما في ه ،
على أنه لازال في الكلام اضطراب ، ولم أتهد الى صوابه .

(٥) استمر الاضطراب الى هنا .

(٦) قائله معن بن أوس وهو من قصيدة له وردت في الحماسة بشرح
المرزوقي ١١٢٦ - ١١٣١ ، وورد منسوباً الى معن في الكامل للمبرد

بكل إن جرى أفعَلَ (١) على المضارع لم (٢) يجر بغير الفروع .

فإن قلت : ولمَ لمَ تَكُنْ (فعلَى) (٣) جارية على المضارع في الحركات والسكنات إذ لا اعتبار بالأصالة والزيادة ألا ترى أن (ضارباً) جارٍ على (يَضْرِبُ) (٤) قلت : علامة التأنيث خارجة على ذلك ألا ترى أن (ضاربة) جارية والتاء خارجة عن ذلك ولقائل أن يقول : التاء خارجة عن الوزن بدليل استثنائه بخلاف الألف . والذي يدفع هذا كله أن كلامنا في « أفعَلَ مِنْ » وهي لازمة للإفراد والتذكير .

←
٣٠٧/٢ ، والخزانة ٥٠٥/٣ ، وورد غير منسوب في النصف ٣٥/٣ .
واستشهد به المبرد على أن (أوجل) بمعنى : وجل
كما أن (أكبر) في الأذان بمعنى كبير . وقيل في
النصف : « وقالوا لا توجل ، وقال الشاعر - البيت - ٠٠ » وانظر
الخزانة ٥٠٥/٣ . واستشهد غير هؤلاء من النحاة بهذا البيت في غير
موضع الاستشهاد المذكور هنا .

(١) في د ، ل : « أفضل و » ، وفي ف : « أفعَلَ و » ، وأثبت الأثبه
بالصواب عن ه .

(٢) في د ، ل ، ف : « بلم » ، وفي ه : « فلم » : تحريف ؛ وأثبت الأثبه
بالصواب ، على أن جواب الشرط المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء .
انظر المغني ٧٢٠ .

(٣) في د ، ل ، ف : « أفضل » ، وفي ه : « أفعَلَ » : وأثبت الأثبه
بالصواب .

(٤) في د ، ه : « مضروب » ، تحريف ، وصوابه عن ل : ف .

ومعنى الجرّيان كما قاله ابنُ عُصفور : والجرّيان على المضارع في الحرّكاتِ والسكّكاتِ والتذكيرِ والتأنيثِ والتثنيةِ والجمع ، ولم تشبه اسمَ الفاعِلِ الجاري على الفعل لشبّه الصّفة له في لحاقِ العلاماتِ الدالّة على فرعيّة المسندِ إليه ، بل جرى مجرى فعلِ التّعجّب في المعنى . وكذلك لزمَتِ الإفرادَ والتذكيرَ إذا كانت مجرّدةً من (ال) . والإضافة لزومه لذلك . وليس لزومُ (أفعَل) لذلك لتضمّنه معنى الفعل والمصدر المستحقّين لذلك بدلالتهما على الجنس كما ذكره موفق الدّين [هـ - ١٧٣] ابن يعيش في شرح المفصّل (١) وابنُ بابشاذ وقد أخذه عن (٢) ابن السّراج كذا في الإيضاح (٣) [٣٤٠ - ب] وقد عكّل ذلك بمثالٍ في الإيضاح (٤) بأنّهم لو جمعوا بينهما في علامة الفروع وبين « ال فإذا البيت من ادخلوا الدّرع بمعنى مع ال الإضافة لأنّ غير المجرّدة وبوقية المشتقات كذلك » (٤) .

-
- (١) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٩٥/٦ - ٩٦ .
(٢) في النسخ جميعا : « أخذه » ، تحريف ، وأثبت ما رجحت أنه الصواب لتقدم ابن السراج على الآخرين . قال ابن السراج : « اعلم أن الأفعال لاتثنى ولا تجمع وذلك لأنها أجناس كمصادرها . . . » أصول ابن السراج : ٢٠٥/١ .
(٣) الراجع أنه ايضاح ابن الحاجب ، وهو شرح للمفصل لايزال مخطوطا فيما أعلم .
(٤) كذا جاء ما بين العلامتين في النسخ جميعا ، والراجع أن فيه سقطا لم أتهد إلى تعيينه .

ولا كما ذكره بعض المتأخرين من أنهما مع (من) كبعض الكلمة مع باقيها ، وبعض الكلمة لا تلحقه العلامات لأن إعرابها على حداثها دفع ذلك .

وإذا كان الجامد من الأفعال قاصراً في عمله عن المتصرف لشبهه بالأسماء ، فما يشبهه من الأسماء ينبغي ألا يعمل (١) ، إلا أن (أفعل) لما فيه من الاشتقاق والجريان على الموصوف عملت في الضمير المتصل ، والتمييز ، والحال ، والظرف ، وعديله ، لا في الظاهر ولا في المفعول به على المشهور ، وهذا معنى قول من قال : لا تعمل . وأما قوله تعالى : (الله أعلم حيث يجعل رسالته) (٢) و (حيث) : نصبت بمقدريه نصب المفعول به أي : يعلم حيث ، لا جراً بالإضافة ، لأن (أفعل) بعض ما يضاف له ، ولا نصب بـ (أعلم) نصب الظرف ، لأن علمه غير مقيّد وفي الآخر بحث وكذلك قوله :

..... ١٧٢ -

وأضرب منّا بالسثيوف القوانيسا (٣)

- (١) في د ، ل ، ف : « تعمل » ، والأشبه بالصواب ما أثبتته عن ه .
 (٢) الأنعام ١٢٤/٦ ، وفي النسخ جميعاً : « رسالاته » ، قرأ ابن كثير وحفص « رسالته بالافراد ، والجمع قراءة الباقيين كما في الكشف ٤٤٩/١ ، ٤٥٠ » وانظر شرح المفصل ١٠٧/٦ ، والهمع ١٠٢/٢ .
 (٣) البيت في ديوان الشاعر عباس بن مرداس ٦٩ ، وصدوره :
 أكرّ وأحمى للحقيقة منهم
 وجاء قبله :

فلم أر مثل العبي حياً مصباحاً ولا مثلنا حين التقينا فوارسا

←

نَصَبَهُ ب (نضرب) (١) مقدراً ، وقيل بإسقاطِ الخافضِ ،
 أي : أَضْرَبَ للقوانيس ، ورُجِّحَ الأوَّلُ بكثرة ، وحذف الفعلِ
 دونَ الحرف . ولا يقال إنها لا تعمل وهو مما تلحقه علامات
 تدلُّ على شبهة ما يحكم بشبهه وهذه ليست كذلك فكيف تدلُّ
 لأثباته كقوله :

١٧٣- كانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلَدَا (٢)

← وورد البيت منسوباً الى ابن مرداس في : الأصمعيات ٢٠٥ ، وشرح
 المفصل ١٠٦/٦ ، والغزاة ٥١٧/٣ وورد في المغني ٦٨٢ ولم ينسبه .
 القوانيس : جمع قونس وهو أعلى البيضة ، والشاعر يشهد
 لأعدائه بالقوة والشجاعة وهو يفخر بقومه ، وبذلك سميت قصيدته
 بالمنصفة .

(١) في النسخ جميعا : « يضرب » ، والراجح أنه تصحيف لأنه لا يتناسب
 مع معنى البيت ، ولم أر من قدره هكذا وانظر الغزاة ٥١٧/٣ .

(٢) هذا البيت من رجز العجاج ، وهو في ملحقات ديوانه ٢٨١/٢ ، وهو
 منسوب اليه في : الغزاة ٥٦٢/٣ نقلا عن ابن جني ، والدرر ٨٢/١ .
 وورد بمن دون نسبة في المنصف ١٢٩/١ ، والأشموني ٢٨٣/٢ ،
 والعيني ٤١٠/٤ ، والهمع ٨٨/١ . والصرفيون يوردون هذا البيت

مع بيت قبله وهو : ربيته حتى اذا تمعددا

لشاهد صرفي وهو قوله (تمعددا) . والشاهد النحوي في البيت
 تقديم معمول معمول (أن) المصدرية عليها على مذهب الفراء . ولم
 يجوز البصريون هذا ، وأجابوا بأنه نادر ، وقال بعضهم : إن (بالعصا)
 متعلق ب (أجلد) مقدراً . يريد : بأن أجلد ، فاختصر . وقيل غير
 هذا في توجيه البيت . انظر الغزاة ٥٦٣/٣ .

و «زيداً مررتُ به» •

وبعضُ العربِ لأجلِ الاشتقاقِ أعملُها في الظاهرِ مطلقاً ؛
حكاه سيبويه في موضع ، ومنعه في آخر ، وحكم عليه بالعلّة
والرّداءة (١) •

ورفعَ بها الظاهرَ كلَّ العربِ في مسألةِ الكحلِ
استحسناً • والقياسُ قدّمناه ووجهه ، إلا أن بعضَ المتأخّرين
اعترضَ عليه بأنّ عدمَ لحاقِ العلاماتِ (أفعل) يقوّي شَبَهه
بالفعلِ مِن حيثُ إنّ الفعلَ لا يثنى ولا يجمع ، فينبغي أن يعملَ
بطريقِ الأوّلِ • [هـ - ١٧٤]

وهو مسبوقٌ بهذا الكلامِ في كلامِ الرّشيدِ سعيد (٢) والرّشيدِ
سعيد مسبوقٌ أيضاً ؛ قال أبو عليّ فيما نقله التدمريّ (٣) عنه
في مسألةِ «زيدٌ شرٌّ ما يكونُ خيرٌ منكٌ خيرٌ ما تكونُ» ،
وتوجيهِ قولِ المازنيّ : إنّ «خيرٌ ما يكونُ» نصبٌ بـ «خيرٌ
منكٌ» : وقد تقدّم أنّه أشبهَ الفعلَ مِن جهاتٍ ؛ مِن أنّه
لا يثنى ولا يجمعُ ولا يؤنثُ ، ويوصلُ بالحرفِ تارةً :
«زيدُ أعلمُ منك» •

وجوابُ ذلكَ أنّا لا نسلّمُ أنّ ذلكَ لقوّةِ شَبَهه
بالفعلِ بل لضَعْفِهِ حيثُ لم يجرِ مجراه في لحاقِ العلاماتِ ،

(١) انظر الكتاب ١/٢٣٠ ، وشرح الكافية ٢/٢١٩ ، والمفني ٤٩٦ •

(٢) ت ٦٨٤ هـ

(٣) لعله أبو حسان الضريّر المقرئ النحوي ، كان حياً سنة ٥٧٢ هـ
وانظر فهرس التراجم •

فلحاق^١ (١) العلامات ممّا يقوِّي شَبَهَ الفعل ، وقد ذكره جماعة من النحويّين في عِلَّةِ (٢) عَمَلِ اسمِ الفاعِلِ وإن سَلَّمْ أنَّ ذلكَ يقوِّي شَبَهَهُ بالفعل ، فهو القعلُ الجامدُ الذي هو ضعيفٌ غيرُ مُتَصَرِّفٍ ؛ شَبَهَهُ بالأسماءِ بدليلِ مسألةِ «إنَّ زيدا لَنِعَمَ الرَّجُلُ» (٣) [و] (٤) (وأن ليسَ للإنسانِ إلاَّ ما سَعَى) (٥) فَإِنَّهَا الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ بدليل : (وأنَّ سَعِيَهُ) (٥) ... إلى غيرِ هذا مِنَ المسائلِ .

وما (٦) حالٌ ضعيفٍ [٣٤١ - آ] تَعَلَّقَ بضعيف ؟

ووجَّهَ الشيخُ أبو عمرو (٧) القياسَ بأنَّ اسمي الفاعلِ والمفعولِ والصفةَ المُشَبَّهَةِ باسمِ الفاعلِ إِنْما عَمِلَتْ لِشَبَهِهَا بفعلٍ ومُجِدَّ بمعناها وهو يَقْعَلُ وَيُقْعَلُ وفَعْلٌ ، و (أَفْعَلُ) لم يُوْجَدْ فعلٌ بِمَعْنَاهُ (٨) : أي يَدُلُّ على الزيادةِ واعتُرِضَ عليه :

- (١) في د ، ل ، ف : « بلحاق » ، تحريف ، وصوابه عن ه .
- (٢) في د ، ل ، ف : « عمله » ، تحريف ، وصوابه عن ه .
- (٣) أورد ابن هشام هذا المثال وقال بعده : « ... قاله أبو الحسن ، ووجهه أن الجامد يشبه الاسم وخالفه الجمهور » المغني ٢٥٢ .
- (٤) زيادة اقتضاها سياق الكلام ، ولا يبعد أن يكون المنقول من الآية التالية لم ترد معه الواو .
- (٥) النجم : ٣٩/٥٣ - ٤٠ « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يرى » وانظر شرح المفصل ١٠٤/٦ .
- (٦) في د : « وأما » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .
- (٧) الراجح أنه جمال الدين بن الحاجب ، ولم أجد هذا الكلام في كافيته .
- (٨) الظاهر أن كلام ابن الحاجب انتهى هنا .

أو لا : بأن الصِّفَّةَ دالَّةٌ على الشُّبُوتِ ، ولا فِعْلٌ إِلَّا وهو دالٌّ على الحُدُوثِ ، وفي أفعال الغرائز (١) ودلالاتها على الحدوث أو الشُّبُوتِ بحثٌ . وأمَّا أمثلةُ المبالغةِ (٢) فنائيةٌ عن فاعلٍ ، أو فعلها (فَعَّلَ) أو [فِعْلُهَا (فَعَّلَ)] (٣) المجرَّدُ مِن أداءِ الكثرةِ فإنَّه وإن لم يوضَّحْ لها لا يَنافِها .

وثانياً : بأن لا فعلَ بِمَعْنَاهُ ، وهو فِعْلٌ التَّعَجُّبِ ولو زادَ قَيْدُ «التَّصَرُّفِ» لَخَرَجَ (٤) . على أن لقائلٍ أن يقولَ : ليس أفعَلُ في التعجُّبِ موضوعاً لذلك .

ومسألةُ الكُحْلِ لُقِّبَتْ بذلك لأنَّ سببَ مَكْلَمِها بـ «ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينهِ الكُحْلُ مِنْهُ في غيره» (٥) [وبسطَ الكلامَ في مثالِ الكُحْلِ وبغيرِ ذلك مِنَ الأمثلةِ ما لَمْ

- (١) في النسخ جميعاً : «الضرائر» ، تحريفٌ ، وأثبتُ الأشبه بالصواب .
- (١) في د ، ل ، ف : «أمثلته الغالبة» ، تحريفٌ ، وصوابه عن هـ . والمراد مبالغة اسم الفاعل على احتمال اعتراض من يقول بأنها لا فعل لها .
- (٣) في د ، ل ، ف : «فعل فعلها» ، وفي هـ : «فعل أو فعل فعلها» ، وأثبت بين الحاصرتين ما رجع عندي صوابه .
- (٤) المراد بهذا الكلام أن ابن الحاجب قال : «وأفعل لم يوجد فعل بمعناه» والاعتراض عليه هنا أن فعل التعجب بمعنى أفعل التفضيل ، فكيف قال : «لم يوجد فعل بمعناه» . ولو أنه قال : «وأفعل لم يوجد فعل متصرف بمعناه» لسلم من الاعتراض عليه .
- (٥) انظر الكتاب ١/ ٢٣٢ .

يبسطه في غيره ، ولكثرة الأمثلة في مثال الكحل [(١)] .
وقد ضبطها الإمام جمال الدين أبو عمرو (٢) بما إذا
[هـ - ١٧٥] كان (أفعل) شيء وهو في المعنى لمسبب مفضل
باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفيًا (٣) ، أي صفة شيء
وهو في المعنى لمتعلق به مفضل وهو الكحل . وقيل : لمسبب أي
لمجول (٤) سبباً . وقيل : الأفضل بالحقيقة للعين [و] (٥) هي
سبب الكحل في التفضيل ولهذا ألزمت باعتبار وقوعه في الأول
وهو ذلك الشيء الموصوف على نفس الكحل باعتبار وقوعه في غير
ذلك الموصوف ، والتفضيل انعكس لأجل التمي . والإمام
جمال الدين بن مالك حيث (٦) قال في تسهيله : « لا يرفع أفعل »
التفضيل في الأعرف (٧) ظاهراً إلا قبل مفضول هو هو ، مذكور

(١) جاء في موضع ما بين الحاصرتين في النسخ جميعاً كلام مضطرب فيه
تكرار عبارة وتقديم وتأخير وهذا هو : (ولكثرة الأمثلة في مثال
الكحل ما لم يبسطه في غيره وبغير ذلك من الأمثلة وبسط الكلام في
مثال الكحل ما لم يبسطه في غيره) كذا ، ووضح فيه تحريف النسخ .

(٢) هو ابن الحاجب .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي : ٢١٩/٢ .

(٤) في د : « لمحصل » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٥) زيادة اقتضاها سياق الكلام .

(٦) سقط « حيث » من هـ .

(٧) في النسخ جميعاً : « الاعراب » ، تحريف ، وصوابه عن تسهيل ابن

مالك ١٣٥ .

أو مُتَقَدِّر ، [وبعدَ ضميرٍ مذكورٍ أو مقدَّرٍ] (١) مُتَقَسِّرٌ بعدَ
تعيٍّ أو شبهه بِصَاحِبِ أَفْعَلَ (٢) والأَعْرَفُ مُخْرَجٌ (٣) لِلتَّعَةِ
مَنْ يَرْفَعُ بِهَا الظَّاهِرَ مُطْلَقاً كَمَا سَبَقَ ، لكنْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ
يُزِيدَ : « أَوْ ضَمِيراً مُنْفَصِلاً » (٤) لِيُخْرَجَ مِثْلَ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ
أَحْسَنَ مِنْهُ أَنْتَ » .

« إِلَّا قَبْلَ مُفْضُولٍ » : الْمُفْضُولُ أَبْدأَ هُوَ الْمُتَجَرُّورُ بِـ (مِنْ)
(وَأَفْعَلَ) قَبْلَهُ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَقَيِّدَهُ بِأَنَّهُ هُوَ هُوَ أَيُّ الْمَجْرُودِ
هُوَ ذَلِكَ الظَّاهِرُ الَّذِي قَرَضَ رَفَعَ (أَفْعَلَ) لَهُ ، وَهُوَ الْكُثْلُ ،
إِذِ الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَيْهِ . وَمِثَالُ كَوْنِهِ مَذْكُوراً الْمِثَالُ السَّابِقُ ، وَكَوْنُهُ
مُتَقَدِّراً . . . (٥) وَمِنْهُ مَا ذَكَرَهُ سَيَبُويهِ مِنَ الْحَدِيثِ : « مَا مِنْ
أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ » (٦)
فِيلَ : وَحَذَفَ (إِلَيْهِ) أَيْضاً . قَالَ الْخَفَافُ : مَنْ قَالَ (أَحَبَّ)
حَمَلَهُ عَلَى لَفْظِ الْأَيَّامِ ، وَمَنْ رَفَعَ عَلَى مَوْضِعِهَا ، وَالْخَبَرُ

(١) زيادة عن التسهيل ، وانظر ص ٤٩٢ ح ٢ ففيها ما يؤكد أن السقط
جاء سهواً ههنا .

(٢) التسهيل ١٣٥ .

(٣) في هـ : « ولا أعرف مخرجا » ، تحريف .

(٤) وذلك بعد قول ابن مالك : « ظاهراً » .

(٥) كذا ، ولعل بعده سقطاً .

(٦) كتاب سيبويه : ٢٣٢/١ ، ولم أجد في كتب الحديث التي بين يدي
شيئاً بهذا اللفظ وانظر كلاماً وافياً حول هذا الحديث في فهرس
شواهد سيبويه للأستاذ راتب النفاخ ٥٨ .

محذوف" أي : « في الوجود » • والمروى في الصحيح (١) :
 « ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله (٢) من هذه
 الأيام العشر » ولا شاهد فيه •

أمّا تجويزه (٣) فمع (٤) إدخال (من) على المحلّ كـ « ما رأيتُ
 رجلاً أحسنَ في عينه الكحل من عين زيد » [٣٤١ - ب] أو على
 ذي المحلّ بكـ « ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحل من زيد » ،
 أو (٥) بحذفه (٦) مع من كقوله :

١٧٤- ما إن رأيتُ كعبداً لله من أحدٍ

أولى به الحمد في وجدٍ وإعدام (٧)

(١) في د ، ل ، ف : « الصحيحين » ولعله تحريف اذ لم أجد في الصحيحين هذا
 الحديث ، وأثبت ما في ه • وجاء في مسند الامام أحمد (تحقيق
 شاكر) برقم حديث ١٩٦٨ النص التالي « ٠٠٠ ما من أيام العمل
 الصالح فيها أحب الى الله عز وجل من هذه الأيام ، يعني أيام
 العشر » ولا شاهد على رفع أفعل التفضيل للظاهر في هذه الرواية •

(٢) زاد هنا في النسخ : « العمل » ولعلها مقحمة •

(٣) في د ، ل ، ف : « تجويز » ، تحريف ، وصوابه عن ه •

(٤) في النسخ جميعا « مع » ، ولا يستقيم به الكلام ، ولعل الأشبه
 بالصواب ما أثبت •

(٥) في النسخ جميعا : « وأما » ، ولعل الصواب ما أثبت •

(٦) في د ، ل ، ف : « تحذفه » ، تصحيف ، وصوابه عن ه •

(٧) لم أعرف قائله ، والوجد بضم الواو وفتحها وكسرها : الاستغناء •
 يقول ليس له مثيل في حال الغنى وحال الفقر •

ومنه بيتا الكتاب المعزَّوَّانِ لِسُحَيْمٍ :

١٧٥- مررتُ على وادي السَّبَّاعِ ولا أرى

كوَادي السَّبَّاعِ حينَ يَظْلِمُ وادِيَا

أَقْلَ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَيْيَّةً

وَأَخَوْفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا (١) [هـ-١٧٦]

قال الأعلم في كتابه تحصيل عين الذهب : « التقدير أقلُّ به ركبٌ أتوه مِنْهُمْ بوادي السَّبَّاعِ فجري في الحذف مجرى الله أكبر » (٢) - يعني على أحد القولين - وقدَّره في الشكَّت (٣) أقلُّ به ركبٌ (٤) تَيْيَّةً منهم به على أن (به) يعود على وادي السباع لا على ما عادت عليه (به) في الأول ، وهو قريب من الأول .

وقدَّره بدر الدين بن مالك : لا أرى وادِيَا أقلُّ به ركبٌ تَيْيَّةً

-
- (١) ورد هذان البيتان منسوبين الى سحيم بن وثيل في : الكتاب ٢٣٣/١ ، والمعيني ٤٨/٤ ، والخزانة ٥٢١/٣ . ووردا من غير نسبة في الرضوي على الكافية ٢٧١/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ١٨٩ ، ولابن عقيل ١٨٨/٢ - ١٨٩ . وادي السباع : اسم لواد قريب من البصرة . والتئية : التلبث والتوقف . قال سيبويه : « وانما أراد : أقل به الركب تئية منهم به ، ولكنه حذف ذلك استخفافا » . وقال العيني : أصل التركيب : ولا أرى واديا أقل به ركب أتوه منه بوادي السباع .
- (٢) تحصيل عين الذهب على هامش الكتاب : ٢٣٣/١ .
- (٣) ألف غير واحد من العلماء كتابا له هذا العنوان ، ولم أتهد الى المراد هنا . وانظر الكشف : ١٩٧٦ - ١٩٧٨ .
- (٤) زاد هنا في هـ : « أتوه » .

كوادي السَّبَّاع (١) • ولم يوفَّ التقدير حقَّه « لِأَنَّهُ حَذَفَ
 الْمُفَضَّلَ عَلَيْهِ » (٢) وهو (منهم) العائد على الرَّكْب ؛ وبقي المحلُّ
 الآخر وهو « كوادي السَّبَّاع » الذي قدره الأَعلم : (٣) (به) ؛
 وأوقع كوادي السَّبَّاع (٤) فَإِنَّهُ أَرَادَ هُوَ الْمَذْكُورَ فِي الْبَيْتِ فِيهِ (ال) ؛
 و (ال) من جملة الموصوف باسم التفضيل • وتلخيص البيت :
 ولا أرى كوادي السَّبَّاع وادياً أَقْلَ به الرَّكْبُ الْآتُوهُ تَيْئَةً
 وهو المكثُّ مِنْهُمْ بوادي السَّبَّاع • وقال أبو جعفر بن النحاس في
 شرح أبيات سيبويه : « تَأَيَّيْتُ بِالْمَكَانِ، مِثْلَ تَفَعَّلْتُ : تَمَكَّثْتُ » (٥) •

وقال السخاوي في شرح المفصل : ويحتمل أن يكون (أَقْلَ)
 هنا فعلاً ماضياً ، ويرتفع (رَكْبٌ) على أَتَّه فاعلاً و (تَيْئَةً)
 مفعول به والكلُّ في موضع الصِّفَةِ ل (وادياً) ، و (أَخُوفَ) على :
 وَلَمْ أَرِ أَخُوفَ • قَالَ الْخُفَّافُ : و (وادياً) مفعول (أرى) •

(١) ليس تقدير بدر الدين بن مالك كما ذكر ابن الصائغ •
 قال بدر الدين : « لا أرى وادياً أَقْلَ به ركب أتوه تئية منه
 كوادي السَّبَّاع » • شرح الغلاصة ١٨٩ •

(٢) جاء بين العلامتين في د ، ل ، ف : « كَأَنَّهُ حَذَفَ الْفِعْلَ عِلْمَهُ » ، تحريف ،
 وصوابه عن ه •

(٣) تقدم تقديره قبل أسطر •

(٤) سقط ما بين العلامتين من ه • ولا يخلو السطر الذي بعده من
 اضطراب •

(٥) لم أجد هذا الكلام في الكتاب المنشور تحت عنوان « شرح أبيات سيبويه
 للنحاس » وانظر حاشيتنا رقم ١ ص ٩٧ من هذا الجزء •

و (كوادي) (١) صفة "تقدّمت" فانتصب حالاً ، ويجوز أن يكون (كوادي) مفعول (أرى) ، و (واديّاً) تمييز "بمنزلة" : « ما رأيت كالיום رجلاً » ، و (أخوف) معطوف ، أي : وأخوف به منهم .

وبعد ضمير (٢) : أي يكون (أفعل) بعده ضمير مذكور ، وهو في المثال (٣) « في عينه » ، أو مقدّر : نحو ما حكاه أبو جعفر عن محمد بن يزيد (٤) من قولهم : « ما رأيت قوماً أشبه بعض ببعض من قومك » . وقال : رفعت البعض لأنّ أشبه له وليس لقوم . قال بعض شراح التسهيل : تقديره ما رأيت قوماً أئين فيهم شبّه بعض ببعض من شبّه بعض قومك ببعض ، فجعل (أشبه) موضع (أبين) واستغني به عن ذكر المضاف ثمّ كمل الاختصار بوضوح المعنى بالتقدير : ما رأيت قوماً أئين فيهم شبه بعض ببعض من قومك ، ثم حذف الضمير الذي هو فيه العائد على (شبه) وأدخل (من) على (شبه) فصار التقدير : من شبّه بعض قومك ببعض ، ثمّ [هـ - ١٧٧] حذف (شبه) و (بعض) وأدخلت (من) على قومك ، وحذف متعلّق (شبه) وهو (بعض) لحذف ما تعلّق به وهو (شبه) ، فبقي « من قومك » وهو على حذف اسمين [٣٤٢-آ]

(١) في د ، ل ، ف : « كوادي » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ؛ وقد تكرر ولن نشر إليه .

(٢) في هذا القول دليل على أن ابن الصائغ نقل نص كلام ابن مالك الذي زدناه على الوارد في الأشباه . انظر الإشارة الى الحاشية ١ ص ٤٨٨ .

(٣) يريد مثال الكحل .

(٤) هو المبرد .

(٥) في النسخ جميعاً « في » ، وأثبت الأشبه بالصواب .

وبعد نهي : تقدّم في المثال ، وشبهه : يعني به النهي والاستفهام •

وقد اعترض عليه بعدم السماع في ذلك وليس موضع قياس •

وجوابه أنّه قد استقرّ أنّ النهي والاستفهام للإنكار يجريان مجرى النفي في أخوات (كان) الأربعة والاستثناء ، وتسوين مجيء الحال من النكرة في الفصيح إلى غير ذلك •

وصاحب أفعَل : هو (رجل) في المثال (١) • وصرّح بدرّ الدين ولد الشيخ جمال الدين بن مالك باشتراط كون الفاعل أجنيباً فقال في شرح الخلاصة : « لم يرفع الظاهر عند أكثر العرب إلا » (٢) إذا ولي نفياً (٣) وكان مرفوعه أجنيباً مفضلاً على نفسه باعتبارين » (٤) ، وقد رأيت الإمام جمال الدين بن الحاجب اشتراط السببية والإمام جمال الدين ساكت عن ذلك فنقول : إنّ قصد بدرّ الدين بالأجنبي نهي السببي الذي اتّصل بضمير الموصوف كما ممثّل به في أثناء كلامه من « ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه » (٥) فلا شك أنّ (أفعل) فيه لا يرفع

(١) أي في مثال الكحل •

(٢) سقط « الا » من هـ ، تحريف •

(٣) زاد هنا في شرح الخلاصة لبدر الدين بن مالك : « أو استفهاما » •

(٤) شرح الخلاصة لبدر الدين بن مالك : ١٨٩ •

(٥) شرح الخلاصة : ١٩٠ •

الظاهر في الشعة المشهورة ، ولكن (١) هذا القيد كان مستغنى عنه بقوله : (٢) مفضلاً على نفسه باعتبارين • وإن أراد به تفي السببي الذي للموصوف به تعلق ما فليس كذلك ، بل لا بد من أن يكون سبباً بهذا المعنى ، وهذا الذي يحمل كلام الشيخ أبي عمرو عليه • وأن يكون أجنياً بالمعنى الأول ليخرج « ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه » لكن قد قدمنا أن هذا خارج من قيد آخر •

وبقي النظر فيما إذا قيل « ما رأيت رجلاً أحسن في عينه كحلته منه في عين زيد » ، هل هي داخلة تحت الضابط ويرفع فيها أفع [(٣) الظاهر ، ويكون الضمير في منه يعود على كحلته لفظاً على حدة » عندي درهم ونصف » ، خلافاً لابن الصائغ شرح كذا (٤) ، وقوله تعالى : (وما يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمْرِهِ) (٥) وقول الشاعر :

١٧٦- وكلُّ أفسرٍ قاربوا قيده فحلهم

ونحن خلعنا قيده فهو سارِبٌ (٦)

(١) منقطت الواو من ل ، ف ، ه •

(٢) زاد هنا في ه : « كان » ، ولم ترد في شرح الخلاصة •

(٣) في الكلام اضطراب وتقديم وتأخير ، وما بين العاصرتين كلام قدمناه عن موضعه الذي كان بعد الشاهد ١٧٦ التالي •

(٤) كذا ، وفيما بعد هذا الموضع الى قوله : « ... بدر الدين عليه » اضطراب في النسخ ولم أتهد الى وجه الصواب فيه •

(٥) فاطر ١١/٣٥ •

(٦) في ه « حللنا » في موضع « خلعنا » ، وفي عجز البيت اضطراب كبير

[هـ ب ١٧٨] وعبارته والذي يظهر أنّها تدخل إلاّ على رأى

بدر الدين عليه .

فإن قيل : الشيخ جمال الدين أبو عمرو (١) يشترط أن يكونَ لمُسَبَّبٍ مفضَّلٌ باعتبارِ الأوَّلِ على نفسه ، وما أُعيدَ عليه الضمير ليسَ عينَ ذلك الكحل بل المفضول كَحُلِّ عينِ الفاضل ، ولذا شرطَ الشيخُ جمالُ الدين بن مالك قبلَ مفضولٍ هو هو .

قلت : الموسَّغُ لعودِ الضمير (٢) يصيِّره كأنَّه هو ، وهذا المعنى لا بدَّ من اعتباره في نفسِ المثالِ المُجمَعِ عليه ، فإنَّ الكحلَّ المنفيَّ فضلُهُ في عينِ (رجلٍ) غيرِ الكحلِّ المفضَّلِ ، وهذا هو الذي سوَّغَ تعدِّي (أفعل) الرفعَ للكحلِّ هنا إلى ضميرِهِ المجرورِ (مِنْ) في قولك : (مِنْهُ) . ولا يجوز « مرَّ (٣) زيد به » قال الصفَّار (٤) في شرح الكتاب بعدَ تقريرِ هذه المسألة : وبقي فيها إشكالٌ أثاره صاحبنا أبو الحسن بن عصفور وفقَّه الله تعالى ، وهو أنَّهم قد منعوا [٣٤٢ - ب] « مرَّ زيدٌ به » واقفصل عن هذا بأنَّه

في النسخ الخطية ، وصوابه عن هـ ، وشرح المفضليات ٩٣٨ ، وشرح الفصل ٥٨/٨ .

والبيت منسوب في شرح المفضليات الى الأخنس بن شهاب ولم ينسبه ابن يعيش ، ورواية المصدر في شرح المفضليات : أرى كل قوم قاربوا . . . وسيرد بهذه الرواية في الشاهد ١٧٧ التالي .

(١) أي ابن الحاجب ، وانظر شرح الكافية ٢/٢١٩ .

(٢) زاد هنا في هـ : « عليه » .

(٣) في د ، ل : « بهو » ، تحريف ، وصوابه عن ف ، هـ .

(٤) هو القاسم بن علي بن محمد (ت بعد ٦٣٠ هـ) .

عائد" على الكحل لفظاً لا معنىً لأنّ الكحل الذي في عين زيد
ليس منتقلاً لمعنى آخر فهو من باب :

١٧٧- أرى كلّ قومٍ قاربوا قيّدَ فحلهم

(١)

— البيت — قال : وهذا حسن . انتهى .

وقد يقال : ان (ال) في الكحل المذكور فيه للحقيقة فالذي
يعودُ عليه الضمير مفسّر من حيث اللفظ والمعنى وهذا مثلُ
قولك : « الماءُ شَرِبَ منه زيدٌ » ، وشَرِبَ منه عمرٌو »
فكلاهما يرجعان للماء وإن كان مشروبُ هذا الخاصِّ غيرَ مشروبِ
الآخر . انتهى .

ويمكن الانفصال عن إشكال ابن عصفور بأنّ ذلك اغتفر
في (أفعل) لما كان بمعنى فعلين ، ولهذا جاز تعلّقهُ بظرفين مختلفين
نحو « زيدٌ يومَ الجمعةِ أحسنُ منه يومَ الخميس » ، وبأنّ
(أحسن) في المعنى إنّما هي لرجل لا للكحل على ما سيأتي من كلام
سيبويه ، وشرحه .

واعلم أنّ قولَ ابنِ الحاجب : (منفيّاً) ، لا يُخالفُ قولَ
ابنِ مالك « بعدَ نقيٍّ أو شبهه » ، لأنّ الواقعَ بعدَ شبه النقي
منفيٌّ (٢) .

وبقي النظر في شيئين : في وجه رفع أفعل [هـ — ١٧٩] هنا
الظاهر ، وفي وجه اشتراطِ هذه الشروط لذلك .

(١) كذا رواه الصفار ، وهي كرواية شرح المفضليات ٩٣٨ ، وتقدم البيت

بتمامه برواية أخرى في الشاهد ١٧٦ السابق .

(٢) في د ، ل ، ف : « منفيّاً » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

أما رفعها الظاهر هنا فذكر له الجمهور تعليلين ، أن (أفعل)
هنا يعاقبه الفعل فإذا أقمت الفعل مقامه أفاد ما أفاد (أفعل)
من التفضيل ، وقد كان الموجب لقصوره عن الأوصاف العاملة
كهؤلاء لا يوجد له فعل بمعناه كما سبق تقريره . قال الشيخ
جمال الدين بن مالك وتابعوه : صح أن يرفع الظاهر هنا كما صح
إعمال اسم الفاعل بمعنى المضي في صلة (ال) ، - يعني من أجل أن
كان القياس ألا يعمل في الماضي وحين دخلته (ال) عمل
فيه - ، لأنه واقع موقع الفعل ، وعليه مناقشة ، وهو أن (ال)
تقتضي الوصل وأصله أن تكون بالجملة وتشابه المعرفة ، وهي
إنما تدخل على المفرد فلذلك اختير وصلها بالوصف الذي له
شبهان ، بالجملة والمفرد ، فهو بعدها له جانب للفعلية ، أما
في مسألتنا فبعد تسليم أن الفعل يقع هنا ويؤدي معنى الوصف
لا جاذب له إلا أن يقال : الأصل في مكان المشتقات إذا
أدعى الفعل معناها وصح حلوله محلها أن يكون للفعل . وقد
اعترض على هذا التعليل بأن الفعل إذا وقع هنا لم يساو
التركيبان من حيث إن نفي الأحسنية يصدق بالمساواة .

وحاول بعض شراح الحاجية الانفصال عن ذلك فقال :
إذا (١) نفي ذلك يكون المعنى نفي فضل حسن الكحل في
عين رجل على عين زيد ، وهذا إنما يحصل أيضاً بنفي أن يكون
حسنه كحسنه ، وهذه (٢) فيما أراه مكابرة . وحاول بعض

(١) في هـ : « فاذا » .

(٢) في هـ : « وهذا » .

أجناسه (١) الانفصال بأن « ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد » محتمل لأن يكون كحل عين زيد أحسن ، ولأن لا يكون ، بأن يكونا متساويين ، و « ما رأيت [٣٤٣ - ٣٤٤] رجلاً يحسن » محتمل لأن يكون كحل عين زيد أحسن وأزيد كما تقدم ، ولأن لا يكون ، بأن يكون أنقص ، فقد تساوى المدلولان في الجملة وهو على ما فيه أقرب من الأول للقبول .

وقد يقال : إن قولك « ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل » وإن كان منصباً (٢) على بقي الزيادة في عين الرجل وهي صدق بالمساواة وبنقصانها عن عين زيد ، فالمراد في الاستعمال الأخير ؛ يوضح لك ذلك أنك تقول : « ما رأيت أفضل [هـ - ١٨٠] من زيد » تقصد (٣) إثبات الأفضلية ، قال من نعلم من محققي المفسرين (٤) في قوله تعالى : (ومن أظلم ممن منع مساجد الله) (٥) و (فمن أظلم ممن كذب) (٦) المعنى : لا أحد (٧) أظلم من أولئك ، وتكلموا على الجمع بينهما

(١) لعل المراد بقوله : « أجناسه » بعض شراح الحاجبية .

(٢) في د : « متعصبا » ، وفي ل : « منتصبا » ، وكلاهما تحريف ، وصوابه عن ف ، هـ .

(٣) في هـ : « بقصد » .

(٤) في هـ : « التفسير » .

(٥) البقرة ١١٤/٢ « ... أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها ... » .

(٦) الزمر ٣٢/٣٩ « ... على الله وكذب بالصدق إذ جاءه اليس في جهنم مثوى للكافرين » .

(٧) في هـ : « لا أجد » ، تصحيف .

بكلام يذكر في موضعه • وقولك : « ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد » وإن كان منصّباً على نفي المماثلة وهي تصدّق بشيئين بالزيادة والتقص ، كما سبق ووضح الأميزن حسب ما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنّه قال : « مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ وَحِينَ يُمَسِي سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ مِائَةً مَرَّةً ، لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ ، إِلَّا رَجُلٌ قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ » (١) ولو قيل إنّ أو بمعنى الواو كان تكلفاً وما سبق أولى فتأملته ، لكنّ المراد في الاستعمال إثبات الزيادة للثاني قضاءً لحق التشبيه ، ويوضح ذلك البحث البياني في قوله تعالى (وليس الذّكر كالأُنثى) (٢) • وتظير ما ذكرناه هنا في التراكيب من قصرها في الاستعمال على أحد ما يقتضيه وضع اللفظ قصر بعض المفردات على ذلك عرفاً ، نحو : (الدابة) في الأجناس و :

١٧٨ — إن عمراً ٣٠٠٠

البيت — في الإعلام بالغلبة • هذا شيء يوافق عليه من مارس اللغة العربيّة ، ولم يجمّد على القواعد الجدليّة •

(١) صحيح مسلم (ذكر ٢٩) ص ٢٠٧١ ، وفيه : « الا أحد » في موضع : « الا رجل » •

(٢) آل عمران ٣٦/٣ • وانظر كلاماً للشرif الجرجاني في حاشية الكشف ٤٢٦/١ •

(٣) في هـ : « وابن عمرو » ، ولم أعرف تنمة هذا البيت •

الثاني من تعليل الجمهور لرفع أفعال الظاهر أنه لو لم يرفع الظاهر ، ورفِعَ إمّا على أنه مبتدأ مخبرٌ عنه بالكحل أو خبره الكحلُ تقدّمَ عليه ، لزِمَ منه أمرٌ متنعٌ وهو الفصلُ بينَ أفعالِ ومعمولِهِ بأجنبيٍّ مِنْهُ ومعنى الأجنبيّ أنّه غيرُ معمولٍ له عمل الفعلِ فيه ، وإلاّ فالفصلُ بالخبرِ أو بالمبتدأ والخبر (١) ، ومعمولُهُ فصلُ بسعمولِهِ عندَ مَنْ يرفعُ أحدهما بالآخر ، والفصلُ بينَ العائدِ ومعمولِهِ بالأجنبيّ لا يجوز ، لأنّهما كالكلمة الواحدة .

قيل : «ولأنّ» (أفعل) مع (من) كالمُتضايِفين ، ولا يَفصلُ بينهما بأجنبيٍّ على قول الجمهور ، ولا بغيره إلاّ لضرورة . وقد اعترضَ على هذا التعليل بأنّ الفصلَ إنّما يلزِمُ على تقدير أن يتقدّمَ (أحسن) ويتأخّرَ (منه) ، أمّا على تقدير أن يتقدّمَ الكحلُ أو يتأخّرَ عن (٢) منه بأن يقال : « ما رأيتُ رجلاً الكحلُ أحسنُ في عينِهِ مِنْهُ » ، [٣٤٣ - ب] أو « ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينِهِ [هـ - ١٨١] مِنْهُ الكحلُ » فلا يلزمُ ذلك المحذورُ . وأجابَ بدرُّ الدّين بن مالك ووافقه الحديثي بأنّ في تقديم الكحل تقديمٌ غيرُ الأهمّ لا لضرورة ، إذ الامتناعُ مِنْ رفعِ أفعالِ الظّاهِرِ ليس لعلّةٍ موجبةٍ إنّما هو لأمرٌ استحسانيّ ، ولذلك اطرَدَ عَنْ بعضِ العربِ رفعُهُ الظّاهر ، فيجوزُ التخلفُ عن مقتضاه إذا زاحمَهُ ما رعايَتُهُ أولى ، وهو تقديمُ ما هو أهمّ ، وإيرادُهُ في الذّكرِ أتمّ ، وذلك صفةٌ ما يستلزمُ صِدقَ الكلامِ تخصيصه

(١) في ل ، ف ، هـ : « أو الخبر » .

(٢) سقط « عن » من هـ .

نَمِّيَ صِفَةً رَجُلٍ فِي الْمَسْأَلَةِ بِأَحْسَنَ قَالَ : أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ :
« مَا رَأَيْتُ رَجُلًا » كَانَ صِدْقُ الْكَلَامِ مَوْقُوفًا عَلَى تَخْصِيصِ رَجُلٍ
بَأَمْرٍ يُمْكِنُ أَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ لِمَنْ رَأَيْتَهُ مِنَ الرِّجَالِ ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ رَأْيٍ
إِلَّا وَقَدْ رَأَى رَجُلًا مَا ، فَلَمَّا كَانَ الصِّدْقُ مَوْقُوفًا عَلَى الْمُخْصَّصِ ،
وَهُوَ الْوَصْفُ ، كَانَ تَقْدِيمُهُ مَطْلُوبًا فَوْقَ كُلِّ مَطْلُوبٍ ، وَاعْتَقِرَ
مَا يَتَرَكَّبُ عَلَى التَّقْدِيمِ مِنَ الْخُرُوجِ عَنِ الْأَصْلِ وَمَطْلُوبِيَّةِ الْمُخْصَّصِ
فِي الْإِثْبَاتِ دُونَ مَطْلُوبِيَّتِهِ فِي النَّقْيِ ، لِأَنَّهُ فِي الْإِثْبَاتِ يَزِيدُ (١)
النَّفَائِدَةَ ، وَفِي النَّقْيِ يَصُونُ الْكَلَامَ عَنْ كَوْنِهِ كَذِبًا ، فَلَا يَقْتَضِي
ذَلِكَ جَوَازَ مِثْلِهِ فِي الْإِثْبَاتِ . وَهَذَا الْكَلَامُ مَعَ طَوْلِهِ وَاجْتِزَائِهِ
لَهُ قَدْ يُقَالُ إِنَّ فِيهِ (أَحْسَنَ) وَحْدَهُ لَيْسَ صِفَةً ، إِنَّمَا هُوَ جُزْءُ
الصِّفَةِ ، وَكَذَا الْكَلِمَةُ جُزْءُ الصِّفَةِ .

وَأَجَابَ عَنْ تَأْخِيرِ الْكَلِمَةِ عَنْ (مِنْهُ) بِأَنَّهُ تَجَنَّبَ عَنْ قُبْحِ
اجْتِمَاعِ تَقْدِيمِ الضَّمِيرِ عَلَى مَفْسَّرِهِ وَإِعْمَالِ الْخَبَرِ فِي ضَمِيرَيْنِ
لِمُسَمًّى وَاحِدٍ ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ . وَيُقَالُ لَهُ : إِنَّكَ قَدْ
أَوْجِبْتَ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَرْفَعَ أَنْ يَكُونَ الْكَلِمَةُ مُبْتَدَأً ، وَهُوَ إِذَا تَأَخَّرَ
لَمْ يَضُرَّ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَيْهِ وَلَمْ يَقْبَحْ ، نَحْوُ « فِي دَارِهِ زَيْدٌ » ،
وَهَلْ ذَلِكَ إِلَّا مِثْلَ (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) (٢) فِي
الْإِعْرَابِ الْمَشْهُورِ ، لَكِنَّ جَعْلَهُ مُبْتَدَأً مُخْبِرًا (٣) غَنَى بِالْكَفْلِ هُوَ قِيَاسُ
قَوْلِ سَبْيُوهِ فِي نَحْوِ « مَنْ أَبُوكَ » لِأَنَّهُ إِذَا وُضِعَ مُوَضِّعُهُ يَبْقَى

(١) فِي د ، ل : « يَرِيدُ » ، تَصْحِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ ف ، هـ .

(٢) طه ٦٧/٢٠ . وَانْظُرِ الْبَيَانَ فِي غَرِيبِ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ ١٤٧/٢ .

(٣) فِي هـ : « مُخْبِرٌ » ، تَحْرِيفٌ .

الكلام على وضعه ، وحينئذٍ يستنع لعود الضمير على متأخر لفظاً
ورتبةً ، وتصير (١) مثل : « صاحبها في الدار » وينبغي أن يحتمل
قول الشيخ أبو عمرو (٢) في تقدير تقديم (منه) على (الكحل) أنه
يلزم منه عود الضمير على [هـ - ١٨٢] غير مذكور ، على أنه
بناءً على قاعدة سيبويه التي ذكرناها ، فإن قيل : هذا التعليل
لا يتأتى في العبارة الثالثة وهي : « ما رأيت كعين زيد أحسن فيها
الكحل » فإن الرفع لا يحصل به ذلك المحذور ، قلت : هذه
فرع الأولى فكما لا يجوز الرفع في الأصل كذا في الفرع ، ولأن
المحذور واقع في التقدير . وقال الرشيد سعيد (٣) : قد جوزوا
في التقدير ما لا يجوز في غيره ، قلت : وإن كان كذلك فجوابه
فقطاً كانت طالق غداً و « لا تخرجي إلا أن آذن لك » ،
لكن الأصل أن [٣٤٤ - آ] يكون المقدّر كالملفوظ ، وإعمال
الخبر في ضميرين لمسمى واحد كافٍ في المنع . على أن ذلك مشكل
أعني تعلق (منه) ب (أحسن) في أصل المسألة ، إذا رفعت الكحل
بأحسن ، لما يكثر من تعدّي فعل الظاهر إلى مضمرة ، وقد تقدّم
الكلام فيه ، ولعل الصفّار أخذ الإشكال عن ابن عصفور ،
والانفصال عنه بأن الضمير الذي دخل عليه (من) هو كحل
آخر غير الذي رفع ب (أحسن) فكذا هنا ، على أن هذا أيضاً
يتأتى فيما إذا قدّم الكحل ولم يذكره ، وجنح إلى أمرٍ طويلٍ

(١) في هـ : « ويصير » .

(٢) أي ابن العاجب .

(٣) ت ٦٨٤ هـ . واسمه : سعيد بن علي .

خطابي ، ولا يتكلف له أن يقال : عود الضمير على متأخر إتما هو فيما جاء عن العرب ، وهذا لم يَجْء ولا غيرُهُ مِنَ التَّكْشَفَاتِ .
واعلم أن هذين التعليلين مفهومَانِ مِنْ كلام سيويه - رحمه الله -
وأوردَ بعضُهُم على التعليل الثاني ما قلناه ، وافصل بأن سيويه
إِثْمَا ذَكَرَ ذَلِكَ لِيَفْرَّقَ بَيْنَ مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ بِتَرْتِيبِهَا (١) وَبَيْنَ (٢)
مَسْأَلَةِ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٌ مِنْهُ أَبَوْهُ » (٣) . ولم يَقُلْ لَيْسَ
لِجَوَازِ الرِّفْعِ مَحَلٌّ آخَرُ وَقَدْ صَرَّحَ الصَّفَّارُ بِجَوَازِ الْمَسْأَلَةِ بِالرِّفْعِ
عَلَى تَقْدِيرِ تَقْدِيمِ الْكُحْلِ (٤) ، وَعَلَى تَقْدِيرِ تَأْخِيرِهِ عَنْهُ (٥) ، مِثْلَ أَنْ
يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى « مِنْ النَّاسِ » مُتَقَدِّرًا ، بِأَنْ يَكُونَ الْكُحْلُ
مَبْتَدَأً أَمَّا إِذَا كَانَ خَبْرًا فَيَمْتَنَعُ تَأْخِيرُ الْكُحْلِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . وَظَيْرُ
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى هَذَا التَّعْلِيلِ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى أَحْسَنِ الْقَبِيحِينَ مَسْأَلَةُ
« مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ أَصْحَابُكَ » ، وَأَصْلُهَا : مَا قَامَ أَصْحَابُكَ إِلَّا
زَيْدًا ، فَدَارَ الْأَمْرُ حِينَ التَّقْدِيمِ [ه - ١٨٣] بَيْنَ الرِّفْعِ الرَّاجِحِ
وَالنَّصْبِ الْمَرْجُوحِ ، لِمَا أَنَّ الْبَدَلَ لَا يَتَقَدَّمُ ، وَمَسْأَلَةُ « مَرَرْتُ
بَزَيْدٍ وَرَجُلٍ آخَرَ قَائِمَيْنِ » آثَرُوا مَجِيءَ الْحَالِ مِنَ النِّكَرَةِ عَلَى
وَصْفِ الْمَعْرِفَةِ بِالنِّكَرَةِ ، وَمَسْأَلَةُ « هَذَا مُقْبِلًا رَجُلٌ » آثَرُوا مَجِيءَ
الْحَالِ مِنَ النِّكَرَةِ عَلَى تَقْدِيمِ الصِّفَةِ فَتَحْمَلُوا الْقَبِيحَ لِدَفْعِ أَقْبَحِ مِنْهُ .
وَلَعَلَّ هَذَا مَرَادُ الشَّيْخِ أَبِي عَمْرٍو (٦) فِي قَوْلِهِ لَوْ لَمْ يَرْفَعْ الظَّاهِرَ لَكَانَ

(١) فِي هـ ، ل ، ف : « بِتَرْتِيبِهَا » .

(٢) سَقَطَ « بَيْنَ » مِنْ ل ، ف ، هـ .

(٣) انْظُرِ الْكِتَابَ : ٢٣٢/١ .

(٤) زَادَ هُنَا فِي هـ : « لِمَا ذَكَرْنَاهُ » .

(٥) فِي د ، ل ، ف : « عَنْ » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ هـ .

(٦) يَرِيدُ : ابْنُ الْحَاجِبِ .

مرفوعاً بالابتداء وهو متممٌ لقصوره عن غيره ، أي : لأنَّ الرفع بالابتداء قاصرٌ عَنْ الرفع على الفاعلية لاستلزام ذلك الفصل ، وهذا وإن كان فعله رفعٌ (أفعل) الظاهر فأمراً أخفٌ .

ولرفع (أفعل) الظاهر في هذه (١) المسألة تعليلٌ آخرٌ مفهومٌ من كلام سيبويه أيضاً اعتمد عليه شرّاحه وهي أنَّ (أفعل) إذا كان لتفضيل الشيء على نفسه في موضعين فهي جارية على الأوّل في المعنى ، مع رفعها الظاهر ، فَرَفَعَهُ (٢) إذ ذاك كما يرفعُ الضميرُ ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَفْضُلُ بها المكانَ على غيره ، إذ لا تقدّرُ أن تفضّلَ بها نفسَ الشيءِ نفسه . قال سيبويه : « وَلَكِنَّكَ زَعَمْتَ أَنَّ لِلْكُحْلِ هُنَا عَمَلًا وَهَيْئَةً » (٤) يعني عملاً من الحُسْنِ ، وهَيْئَةً فِيهِ لَيْسَتْ لَهُ فِي غَيْرِهِ ، فالمعنى : [٤٤٤ب] « مَا رَأَيْتُ أَحَدًا (٥) عَامِلًا فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنَ الْحُسْنِ كَعَمَلِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » وهذا في التقديرِ كَقَوْلِكَ (٦) « مَا رَأَيْتُ أَحَدًا تَحْسَنُ عَيْنُهُ بِالْكُحْلِ كَعَيْنِ زَيْدٍ » فهو ك : « مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَحْسَنُ بِالْكُحْلِ كَحُسْنِ زَيْدٍ » فهو ك « مَا رَأَيْتُ أَحَدًا حَسَنًا بِالْكُحْلِ كَزَيْدٍ » ، وَلَا يَتَأَتَّى ذَلِكَ فِي « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٌ مِنْكَ أَبَوهُ » ، لِأَنَّ فِيهِ

(١) في هـ : « هذا » ، تحريف .

(٢) في هـ : « فترفعه » .

(٣) في هـ : « ترفع » .

(٤) الكتاب ١/ ٢٣٢ .

(٥) في الكتاب ١/ ٢٣٢ : « رجلاً » .

(٦) في هـ : « كقوله » .

(أفعل) صفة للأب لأن تفضيل الأب على رجل (١) ممكن
فخلص لما بعد .

وذكر ابن فلاح (٢) في الكافي تعليين آخرين : أو لهما :
أنها عملت في الظاهر في تفضيل الشيء على نفسه لأن ذلك
بالنسبة إلى المعاني غالباً يجري مجرى الضمائر فرفعت عنه كما
ترفع الضمير . ثانيهما : أنه لما اتحد الفاضل والمفضول كأنه
عمل في شيء واحد فهذه خمس تعاليل لم أرها مجتمعة .

النظر الثاني في وجه اشتراط تلك الشروط : أمّا اشتراط
الموصوف وهو في عبارة ابن الحاجب في قوله : « لشيء » ، وفي
عبارة التسهيل في قوله [هـ - ١٨٤] : « فصاحب أفعل » ، فقيل :
ليتأكي التفضيل وهو دعوى ، وقيل : لأن الأسماء العاملة لا بد
لها من الاعتماد ، واعتراض بأن ذلك يكفي فيه التقي فنقول :
« ما أحسن في عين رجل الكحل منه في عين زيد » كما تقول :
« ما قام الزيدان » فرفع الوصف مكتفى به وأجيب
بأن (أفعل) (٣) لم يقو قوة اسم الفاعل ، ألا ترى أنه
لا ينصب المفعول به مطلقاً على الصحيح ، ولو وجدت شروط
رفعه للظاهر ، بخلاف اسم الفاعل .

وأما السبب عند من اشترطه لأنها صفة جرّت في
اللفظ على غير من هي له ، ولا بد منه لأنه الذي رفعت عنه

(١) في هـ : « أحد » ، تحريف .

(٢) هو منصور بن فلاح (ت ٦٨٠ هـ) .

(٣) في د ، ل ، ف : « الفعل » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(أفعل) ، وأما التفضيل ف (أفعل) ومُضِعَّتْ له ، وكونه بين ضميرين - وهو المشار إليه بالاعتبارين - فلأن تفضيل الشيء على نفسه إنما طريقته ذلك والنقي لإمكان وقوع الفعل موقعه ، واغتناؤه عنه - كما قرّرناه في التعليل - بمعاقبة الفعل وهو ينتظم (١) بالشروط السابقة لك [و (٢) قد تقدّم أن بدر الدين ابن مالك اشترط الأجنبية في مرفوعها (٣) وتقدّم الكلام معه ، والتوفيق بينه وبين من اشترط السببية .

فإن قلت : فانت إذا قلت « ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه » أو « رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد » يصح وقوع الفعل موقعه فقد أجاب عنه بدر الدين بأنّ المتعبر في اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقع الفعل الذي يبنى منه مفيداً فائدته . ولو قلت في الأول : « يحسن أبوه كحسنه » لفاتت الدلالة على التفضيل أو : « يحسنه أبوه » أي يفوقه (٤) لكن قد جئت بغير الفعل [الذي] (٥) بُنِيَ (٦) منه « أحسن » وفاتت الدلالة على

(١) في د ، ل ، ف : « للنظم » ، تحريف ، وصوابه عن ه .

(٢) زيادة من ه .

(٣) شرح الخلاصة لبدر الدين بن مالك ١٨٩ . وانظر ص : ٢٦٠ من هذا الجزء .

(٤) في النسخ جميعاً : « يفوته » ، تحريف ، وصوابه عن شرح بدر الدين . ١٩٠ .

(٥) زيادة من ل ، ه ، وشرح بدر الدين ١٩٠ .

(٦) في ه : « يبنى » .

الغريزة المستفادة من (أفعل) ٠٠٠ (١) عينه الكحل كحسنة أو يحسن الكحل كحلاً ، فانت الدلالة على التفضيل في الأول ، وعلى الغريزة في الثاني [٣٤٥ - آ] انتهى (٢) .

وهذا تقدم أن مثله يقال في المثال المستجمع [ه - ١٨٥] للشرائط ، وتقدم الجواب عنه فليطابق بينه وبين هذا .

واعلم أن رفع أفعل الظاهر على ما هو المختار مشروط بالشروط السابقة ، لكن هل هذا لأفعل من أو لأفعل في جميع استعمالها ؟ لم أجده من شفى العليل في هذه المسألة والذي ينبغي أن يقال : إن هذا ينبغي على الاختلاف في تعليل وجه قياس عدم عملها هل هو كونها لم تشبه الفعل كاسم الفاعل ، ولا الوصف المشبه للفعل ، وهي الصفة المشبهة في لحاق العلامات ، وهو ظاهر عبارة سيويه - رحمه الله - أو كونها لم يوجد فعل بمعناها كما قاله الشيخ أبو عمرو وغيره . إن قلنا

(١) في د ، ل ، ف ، هنا : « ولا » تحريف ، وسقط من ه . والعق أن هنا كلاماً لابن الناطم يتم به سياق كلام ابن الصائغ الذي يختصر كلام ابن الناطم على نحو غير سديد . والصواب أن يجيء هنا ما ذكره ابن الناطم وهو قوله : « وكذا القول في نحو : « رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد » ، فانك لو جعلت فيه (يحسن) مكان (أحسن) فقلت : رأيت رجلاً يحسن في ... » .

(٢) يريد : انتهى ملخص كلام بدر الدين . وكلامه بتمامه تجده في شرح الخلاصة ١٩٠ .

بالأوّل فينبغي إذا استعملت بالألف واللام أن يجوز رفعها
 للظاهر فنقول : « هذا الرجل الأفضل أبوه » لا تثني وتجمع إذا
 ذاك ، وكذا إذا أضيفت (١) لمعرفة نحو « زيد أفضل الناس أبوه »
 لأنّه يجوز تثنيها وجمعها حينئذٍ • وإن قلنا بالثاني فلا ينبغي
 أن تعمّل إلا بالشروط والله تعالى أعلم •

(١) في النسخ جميعا : « اصلت » ، تحريف ، وأثبت الأشبه بالصواب •

فائدة

قوله تعالى : (حورٌ مقصوراتٌ في الخيام) (١)

قال الشيخ جلال الدين البلقيني (٢) في رسالة لوالده :

هذه الآية تنقُضُ القاعدة وتكثرُ الفائدة ، لأنَّ حوراً جمعُ حَوْراً ، وهو جمعٌ لعاقِل (٣) ، وقد جاءت صِفَتُهُ على الجمع مُراعاةً للتَّكثِيرِ على ما قالوه ، لأنَّ (مقصورات) معناه : مجموعاتٌ في القُصور ، فلو جاء على الأفراد لكانَ : « حورٌ مقصورةٌ في الخيام » ، كما قال : (وجوهٌ يومئذٍ ناعِمَةٌ لِّسَعْيِهَا رَاضِيَةٌ) (٤) ، وكما قال : (وجوهٌ يومئذٍ خاشِعَةٌ • عامِلَةٌ فَاصِيَةٌ) (٥) .

وأما قوله تعالى (..... أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ) (٦) فيتعيَّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ وَأَنَّ (مُسْلِمَاتٍ) صفةٌ مجموعةٌ ، ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا لِأَنَّ الْبَدَلَ إِكْمًا

(١) الرحمن : ٧٢/٥٥ .

(٢) هو عبد الرحمن البلقيني . وانظر فهرس التراجم .

(٣) في هـ : « عاقل » .

(٤) الفاشية : ٨/٨٨ ، ٩ .

(٥) الفاشية : ٢/٨٨ ، ٣ .

(٦) التَّحْرِيم : ٥/٦٦ .

يَجِيءُ عِنْدَ التَّعْذِيرِ ، وَقَدْ نَصَّ النِّحَاةُ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى
 (هُدًى لِّلْمُسْتَقِيمِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) (١) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَوْصُولُ
 تَابِعًا ، وَأَنْ يَكُونَ [هـ - ١٨٦] مَقْطُوعًا ، وَعَلَى التَّبَعِيَّةِ فَهُوَ
 نَعْتٌ لَا بَدَلَ إِلَّا إِذَا تَعْذَّرَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَيَلْ لِكُلِّ
 هُمَزَةٍ لُّمَزَةٌ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ) (٢) لَا مَتَاعَ وَصْفٍ
 النَّكْرَةِ بِالْمَعْرِفَةِ • وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا (٣) لِلصِّفَةِ السَّابِقَةِ
 وَهُوَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ فِي قَوْلِهِ (خَيْرًا مِنْكُمْ) ، لِأَنَّ نَصُوصَ
 النَّحَاةِ - عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي تُنْعَتُ وَيُنْعَتُ بِهَا الْمُسْتَقَاتُ
 مِنْ (٤) أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَأَسْمَاءِ الْمَفْعُولِينَ - تَمْنَعُ (٥) ذَلِكَ ،
 لِأَنَّ خَيْرًا لَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَلَا الْمَفْعُولِينَ ، فَيَقَعُ نَعْتًا
 وَلَا يُنْعَتُ - وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ أَزْوَاجٍ ، وَإِنْ كَانَ
 نَكْرَةً تَخْصِّصَ بِالْوَصْفِ ، لِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى الْوَصْفِ أَوْلَى
 مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الْحَالِ • وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ الضَّمِيرِ
 [٣٤٥ - ب] وَامْتِنَاعُهُ أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يُذَكَّرَ لِأَنَّ صَاحِبَ
 الْحَالِ الْمُضْمَرِّ (٦) ، وَهُوَ الْمُتَبَدَّلُ بِهِنَّ ، وَالْحَالُ إِذَا هُوَ

(١) البقرة : ٢/٢ ، ٣ •

(٢) الهزلة : ١٠٤/١ ، ٢ • وَلَمْ يَرِدْ « مَالًا وَعَدَّدَهُ » فِي ل ، ف ، هـ •

(٣) فِي د ، ل ، ف : « هُنَا » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ هـ •

(٤) فِي هـ : « هِيَ » ، تَحْرِيفٌ •

(٥) فِي د ، ل ، ف : « مَعْنَى » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ هـ •

(٦) فِي هـ : « الضَّمِيرُ » •

لِلْمُتَبَدِّلَاتِ فَبَطَلَ هَذَا • وقوله : (فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ) (١)
 إِنْ شِئْنَا جَعَلْنَاهُ مِنْ هَذَا •

والذي أقولُهُ : أَنْ الوصفَ بِكِلَيْهِمَا وَارِدٌ فِي الْقُرْآنِ
 وَالسُّنَّةِ فَمِنْ الْجَمْعِ فِي السُّنَّةِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ :
 « نِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَّاتٌ مَائِلَاتٌ مُتَمِيلَاتٌ » (٢) الْأُنَّ النِّسَاءَ
 وَالنِّسْوَانِ وَالنِّشْوَةَ جَمْعُ الْمَرْأَةِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهَا، كَالْقَوْمِ فِي جَمْعِ
 الْمَرْءِ • وَإِنْ جَعَلْتَهُ اسْمَ جَمْعٍ خَرَجَ عَنْ هَذَا الْبَابِ • وَلَكِنْ
 الْأَكْثَرُ الْإِفْرَادَ • وَاللَّهُ تَعَالَى يَمْنَحُنَا وَإِيَّاكُمْ مَزِيدَ الْإِمْدَادِ •

فَكُتِبَ لَهُ وَالِدُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ (٣) مَا نَصَّه :

قَدْ ذَكَرْنَا فِي الدَّرْسِ يَوْمَ الْخَمِيسِ (حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي
 الْخِيَامِ) (٤) وَذَكَرْنَا أَيْضًا (فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ) (٥) وَقُلْنَا :
 (مَقْصُورَاتٌ) لَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
 خَبْرًا وَالْمَعْنَى عَلَيْهِ ، فَإِنَّ الْقَصْدَ الْإِخْبَارُ عَنْهُنَّ بِأَنَّهُنَّ مَلَاذِمَاتٌ

(١) الرحمن : ٧٠/٥٥ •

(٢) ورد هذا اللفظ في مسند الامام أحمد : ٣٥٦/٢ ، و : ٤٤٠/٢ ،

وورد في صحيح مسلم - كتاب الجنة - برقم حديث ٥٢ ، واللفظ فيه :

• • • مَمِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ • • • ، و برقم حديث ١٢٥ باللفظ نفسه •

(٣) في هـ : « رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى » • ووالده : سراج الدين البلقيني •

(٤) الرحمن : ٧٢/٥٥ •

(٥) الرحمن : ٧٠/٥٥ •

ليوتيهنَّ ، لسنَّ بطوافاتٍ • ويكونُ قوله : (في الخيام)
 ظيرَ قولك (١) : « زيدٌ محبوسٌ في المكانِ الفلاني » فالخبرُ هو
 قولكُ محبوسٌ •

وأما قوله تعالى : (فيهنَّ خيراتٌ حسان) (٢) فلائته
 لما قال : (فيهنَّ) قابلهُ بالجمع فقال : (خيراتٌ) ، وقال :
 (حسان) مرعاةً للفواصل التي في السُورة (٣) من أولها
 إلى آخرها • والذي قبله من غيرِ فاصلٍ قوله : (فيها فاكهةٌ
 ونخلٌ » ورمَّانٌ فبأيِّ آلاءِ ربِّكما تكذَّبان » (٤) [هـ - ١٨٧]
 وأعقبَ ذلك بقوله : (فيهنَّ خيراتٌ حسان) (٥) •

وأما ما في (هـ) أتاك حديثُ الغاشية) (٥) فهو كالذي في
 سورةِ القيامة •

وأما (مُسلِّماتٌ) ففي بدليتهِ كلامٌ « آخرُ ذَكَرناه » وهو
 البدلُ المشتقُّ وهو ضعيفٌ » ولكنَّ جَوَّزنا أن يكونَ حالا
 من الضمير (٦) في (خيراً مِنْكُنَّ) •

وأما حديثُ « نساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ » • • • (٧) فهذا جاءَ

(١) في د ، ل ، ف : « قوله » ، والأشبه بسياق الكلام أثبتته عن ه •

(٢) الرحمن : ٧٠/٥٥ •

(٣) في د : « السور » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ •

(٤) الرحمن : ٦٨/٥٥ ، ٦٩ •

(٥) الغاشية : ١/٨٨ •

(٦) زاد هنا في ه : « المستكن » •

(٧) سلف تخريجه في ح ١ •

على إحدى المشغتين • والكلام على ما في القرآن الكريم والذكر الحكيم • زادنا الله وإياكم من اليقين والتوفيق والحكمة ، وأفاض علينا جميعاً النعمة ودفع عنا النقمة آمين (١) •

كتب الشيخ جلال الدين البلهتيني

إلى والده شيخ الإسلام سراج الدين (*)

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات • أسعد الله مساءكم وأزال (٢) عنكم ما ساءكم •

يقول الفقير أصلح الله شأنه وأزال عنه ما شأنه : إن الزمخشري في الكشاف وقع عليه تعقب من فيض الألفاظ في قوله تعالى : (ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يستلئ عليكم في الكتاب في يتامى النساء ...) (٣) وذلك أنه قال : « (ما) في محل الرفع أي يفتيكم الله والمتلئ في الكتاب » في معنى اليتامى يعني قوله « (٤) : (وإن خفتن ألا

(١) زاد هنا في هـ : « وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم » •

(*) هو عمر بن رسلان • وانظر فهرس التراجم •

(٢) في هـ : « وأذهب » •

(٣) النساء : ١٢٧/٤ « ... اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكهن والمستضعفين من ولدان وأن تقوموا لليتامى بالقسط وما تفعلوا من خير فإن الله كان به عليماً » •

(٤) جاء في موضع ما بين العلامتين في د ، ل ، ف : « في معنى النساء في

تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى (١) (٠٠٠) وهو مثل قولك « أعجبني زيد » وكرمه (٢) ، ويجوز أن يكون (ما يُتْلَى عَلَيْكُمْ) مبتدأ و (في الكتاب) خبره على أنها جملة معترضة . ويجوز أن يكون مجروراً على القسم كأنه [٣٤٦ - آ] قيل : قل الله يفتيكم فيهن وأقسم بما يتلى عليكم في الكتاب (٣) ثم قال : « فَإِنْ قُلْتَ بِهِمْ تَعَلَّقَ قَوْلُهُ » (في يتامى النساء) قلت : في الوجه الأول هو صلة (يتلى) أي يتلى عليكم في معاهن ، ويجوز أن يكون « في يتامى النساء » بدلاً من فيهن . وأما في الوجهين الآخرين فبدل لا غير (٤) انتهى [هـ - ١٨٨] كلامه .

وأقول : لا يصح على الوجه الأول - وهو أن يكون (ما) فاعلة - البدلية من قوله (فيهن) ، والذي ذكره المعربون في ذلك ومنهم العكبري (٥) إنما هو البدلية من قوله :

← معنى قوله « ، وفي هـ : « في يتامى النساء في معنى قوله » ، وكلاهما

تحريف ، وصوابه عن الكشف ٥٦٧/١ .

(١) النساء ٣/٤ .

(٢) جاء في موضع ما بين العلامتين في النسخ جميعاً : « وقد ذكرته » ،

تحريف ، وصوابه عن الكشف ٥٦٧/١ .

(٣) الكشف ٥٦٧/١ ، مع اختصار لطيف هنا .

(٤) الكشف : ٥٦٧/١ .

(٥) في النسخ جميعاً : « العسكري » ، تحريف ، وانظر املاء العكبري

١١٤/١ .

(في الكتاب) • وإثماً لا يصح لوجهين (١) •

أحدهما : أن قوله (فيهن) فيه ضمير عائد على النساء ، فهو مقصود في الجواب لأن الجواب عن حكم النساء فجاء الجواب (٢) : (الله يفتيكم فيهن) ، أي في النساء • وأما قوله : (وما يتلى عليكم في الكتاب) ففيه التصريح (٣) يتامى النساء فصار التقدير : قل الله يفتيكم في النساء ، ويقتيكم المستلث في الكتاب في يتامى النساء •

فلا تصح (٤) البدلية حينئذ من (فيهن) لاستلزام أن يكون الجواب أخص من السؤال لأن السؤال عنه حكم النساء ، ويجيء (٥) الجواب على تقدير البدل : قل الله يفتيكم في يتامى النساء • وهذا وإن كان مقصوداً بالحكم إلا أن الأول أيضاً مقصود وهي أن الله يفتي عباده في أمر النساء عموماً ، ويقتيكم المستلث في الكتاب في يتامى النساء خصوصاً ، والجواب لا يكون أخص من السؤال •

الوجه الثاني : أن قوله (فيهن) متعلق بجملته : (قل الله يفتيكم) • وقوله في يتامى النساء (٦) متعلق بجملته يفتيكم

(١) في هـ : « بوجهين » ، وليس بالأوجه •

(٢) في موضع « فجاء الجواب » في د : « في الجواب » ، وفي هـ : « كالجواب » ، وكلاهما تحريف ، وصوابه عن ل ، ف •

(٣) في هـ : « تصريح » •
وكلاهما تحريف ، وصوابه عن ل ، ف •

(٤) في د ، ل ، ف : « يصح » ، وأثبت ما في هـ •

(٥) في د : « ولحن » ، وفي هـ : « ونحوه » ، تحريف ، وصوابه عن ل ، ف •

(٦) أقم هنا في د ، ل ، ف : « في النساء » ، فأسقطته كما في هـ •

المتلو ، بناءً على أن (ما) فاعلة ، ولا يُبدل المتعلق بجملةٍ مِن المتعلق بجملةٍ أخرى .

وأما على الوجهين الآخرين فلا تستقيم البدلية لا من (الكتاب) ولا من (فيهن) . أما من (فيهن) فلما قدّمناه من استلزام أن يكون الجواب أخص من السؤال ، وأما من (في الكتاب) فإن على هذين الوجهين المراد : والذي يتلى عليكم محفوظ في الكتاب . لأنه قال (١) : « المراد بالكتاب على هذا الوجه اللوح المحفوظ ، مثل : (وإتته في أمم الكتاب لدينا لعلي حكيم) (٢) ، فلا يصح أن يُبدل (في يتامى النساء) من قوله : (في الكتاب) ، لأن ذلك ذكر للتعظيم والمبدل منه في نيّة الطرح ، فيؤدّي إلى فوات الأمر الذي سبق له (والذي يتلى عليكم في الكتاب) على معنى : أنه تقرر في الكتاب اللوح المحفوظ .

وكذلك على القسم لأنه (٣) يُقسم بالأمر العام وهو ما يتلى في الكتاب على [هـ - ١٨٩] سبيل التعظيم ، وأما الأمر الخاص ، وهو الذي يتلى في يتامى النساء فلم يُقسم به ، فلا تصح البدلية على هذين الوجهين بوجه . وإذا بطلت البدلية فلا يصح له حينئذ أن تكون الجملة اعراضية

(١) أي الزمخشري .

(٢) الزخرف ٤٣/٤ . والنقل عن الكشاف ١/٥٦٧ .

(٣) زاد هنا في هـ : « انما » .

ولا قَسَمِيَّةَ إِلَّا إِذَا عُلِّقَ (في يتامى النساء) بقوله : (يتلى عليكم في الكتاب) ، مع أنَّهما إعرابان مَخْتَرَعَانِ لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِمَا أَحَدٌ .

فالمسؤولُ تَأْمِلُ (١) هذه الاعتراضاتِ وهل هي صحيحة ؟
[٣٤٦ - ب] أم لا ، والله يُدْرِيمُ اتِّفَاعَ النَّاسِ بِوُجُودِ مَنْ يُزِيلُ عَنْهُمْ الْبَاسَ .

فكتب إليه والدّه

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، اللهم صل وسلم على سيّدنا محمد سيّد السادات من أهل الأرض والسّموات وعلى آل سيّدنا محمد وأصحابه وأتباعه وأحبابه (٢) .

أسعد الله صباحكم وأدام سعدكم ونجاحكم . لقد أبدَيْتمُ أفناءً وقتلَدْتُمُ امتِناءً وأقولُ في الجوابِ واللهُ الموفِّقُ للصَّوابِ : إنَّ قولَ الزَّمَخْشَرِيِّ : « الْمَسْئُورُ فِي الْكِتَابِ فِي مَعْنَى الْيَتَامَى يَعْنِي قَوْلَهُ (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى) (٣) » الآية التي فيها ذكرُ الْيَتَامَى فِي الْخَوْفِ أَلَّا يُقْسِطَ لَهُنَّ وَهِيَ الْمَذْكُورُ فِيهَا (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) (٣) [فجوِّزْ أَنْ يَكُونَ « فِي يَتَامَى النِّسَاءِ » بَدَلًا مِنْ (فِيهِنَّ) فِيصِيرُ التَّقْدِيرِ :

(١) في د ، ل ، ف : « ما مثل » ، تحريف ، وصوابه عن ه .

(٢) في ه : « من سهل والطف ويسر » زيادة هنا على ما في النسخ .

(٣) النساء ٣/٤ : « وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء ٣٠٠ » . وانظر ص ٣٧٣ ح : ٦ .

والمتلو في الكتاب في الآية التي فيها ذكر اليتامى مما يتعلق بالنساء هو قوله (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) [(١)] وإذا اختصرت قلت : التقدير : قل الله يفتيكم فيهن والمتلو في الكتاب فيهن ، وذلك المتلو هو في الآية التي فيها ذكر اليتامى ، كما تقول إذا سألك سائل عن المحجور عليهم : العالم يفتيك فيهم والمقرر في الجامع في حجر الصبي - وكان قد ذكر في حجر الصبي ما يتعلق بعموم المحجور عليهم - وبذلك يظهر أن الجواب ليس أخص من السؤال بل هو مساو له . وأما التعلق فإن قوله (فيهن) يتعلق بقوله (يفتيكم) ، وقوله : (في يتامى) يتعلق بقوله (يفتيكم) أيضاً على إعراب البدل . وإثما يتعلق بقوله [ه - ١٩٠] (يتلى) على غير البدل .

وما ذكرتموه على الوجهين الآخرين (٢) ، فالبديهة من « في الكتاب » لم يتعرض لها الزمخشري ، والبديهة من (فيهن) قد تقدم أنها مساوية بما قررنا ، وهي متعينة على الاعتراض والقسم ، وصار التقدير : قل الله يفتيكم فيهن . ثم الكلام اعترض (٣) بقوله : والذي يتلى عليكم ثابت في اللوح المحفوظ ، ثم عاد إلى تمام الأول وقال : « في يتامى النساء » والتقدير : قل الله يفتيكم [فيهن في المذكور في قوله (فانكحوا

(١) زيادة من سائر النسخ .

(٢) في ه : « الآخرين » .

(٣) في ه « تم الكلام ثم اعترض » .

ما طابَ لَكُمْ مِنْ النِّسَاءِ (١) ، وذكرُ « في يتامى » للإعلامِ
 بموضِعِهِ • وعلى القَسَمِ يصيرُ التَّقْدِيرُ : قُلِ اللهُ يَفْتِيكُمْ
 فِيهِنَّ [(٢)] وَأَقْسِمُ بما يَتَلَى عَلَيْكُمْ في الكتابِ • ثمَّ عادَ إلى
 تمامِ الأوَّلِ بالبدليَّةِ المذكورةِ وجوَّزَ الزَّجَاجُ أن يكونَ (ما)
 في محلِّ خفضٍ ، قالَ : وهو بعيدٌ جداً لأنَّ الظاهرَ لا يَعْطَفُ
 على المضمَرِ • وهذا الذي قَدَّمَتهُ هو الذي ظَهَرَ (٣) بعدَ
 التأمُّلِ ، وهكذا يكونُ التَّرَسُّلُ ، والفقيرُ يرغبُ إلى اللهِ في أن
 تكونَ خليفَتِي ، وأكثرَ بذلكَ التَّوَسُّلَ • اللَّهُمَّ أَجِبْ سؤالي
 وأصلحْ حالَ خليفَتِي وحالي آمين (٤) •

(١) النساء ٣/٤ : « وان خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء » •

(٢) زيادة من سائر النسخ •

(٣) في هـ : « ظهر لي » •

(٤) زاد هنا في هـ : « والحمد لله وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين وتابعيهم بإحسان الى يوم الدين » •

الاستغناء بالفتح المبين

في الاستثناء في (ولا أكبر إلا في كتاب مبين) (*)

للامام سراج الدين البلقيني (١)

أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ الَّذِي جَعَلَ عُلَمَاءَ الشَّرِيعَةِ هُمْ أَهْلَ
الْعِلْمِ الْمُبِينِ وَأَقَامَهُمْ لِحِفْظِ الشَّرْعِ الْمُحَمَّدِيِّ وَفَهُمُ (٢)
الْكِتَابَ الْمُبِينِ (٣) ، وَمَنْحَهُمُ الثَّبَاتَ فِي الدِّينِ ، فَسَلَّثُوا
سُيُوفَهُمْ عَلَى الزَّعَادِقَةِ الْمَارِقِينَ ، وَجَعَلَ عَلَى مَنْطِقِهِمْ مِنْ
الْفَصَاحَةِ مَا يُظْهِرُ [٣٤٧ - ٣] لُكْنَةَ مَنْطِقِ الْمُتَقَلِّسِينَ ،
وَحَفِظَ عَقُولَهُمُ السَّلِيمَةَ مِنْ رَدْيِ الْعُقُولِ (٤) ، فَاسْتَقَامُوا
عَلَى الطَّرِيقِ الْمُسْتَبِينِ • وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى عَبْدِهِ مُحَمَّدٍ

(*) يونس : ٦١/١٠ « وما تكون في شأن وما تتلوا منه من قرآن ولا تعملون من عمل الا كنا عليكم شهودا اذ تفيضون فيه وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر الا في كتاب مبين » •

(١) هو عمر بن رسلان بن نصير (٧٢٤ - ٨٠٥ هـ) ، وانظر فهرس التراجم •

(٢) في د : « وفيهم » ، تحريف وصوابه عن سائر النسخ •

(٣) في هـ : « المستبين » •

(٤) في هـ : « المعقول » ، تحريف •

المخصوص بالشَّرع العامّ المُفضَّل على الخلقِ أجمعين ، وعلى آلِ مُحَمَّدٍ وأصحابِهِ وأزواجهِ وذُرِّيَّتِهِ والتَّابعين .

فإنَّه لما حَضَرَ كاتبُ هذه الأوراقِ ، الفقيرُ إلى عَفْوِ اللهِ (١) الخلاقِ مجلسَ مولانا المتعزِّ الأشرَف ، مُحِبِّ العِلْمِ والعِلَماءِ ، حبيبِ الأخيارِ الحُلَماءِ السَّيِّفِي مَلِكْتَمَر المارداني ، بَلَّغَهُ اللهُ في الدُّنيا والآخرةِ حَسَنَ الأَماني ، تَغَيَّرَ بعضُ مَنْ حَضَرَ بما تَفَضَّلَ به [هـ - ١٩١] مِنَ الإحسانِ وَغَمَر (٢) ، في حقِّ مُحِبِّهِ الفقيرِ إلى عَفْوِ اللهِ عَمِر (٣) ، فَلَمَّا وَقَعَ الكلامُ في المُتَعَةِ قال بعضُ الحاضرين قولاً فَمَنَعَهُ ؛ ثُمَّ اتَّشَرَ الكلامُ في الاستِلالِ ، وَظَهَرَ مِنَ المُسَحَّمَلِينَ في الكلامِ كَثِيرٌ مِنَ الاختِلالِ ثُمَّ حَصَلَ بَعْدَ ذَلِكَ الشُّكُّونَ ، وَرَبَّكَ يَعْلَمُ ما تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وما يُعْلِنُونَ ، ثُمَّ قرَأَ قارِئٌ مِنَ القرآنِ العَظيمِ آياتِ يَعْلَمُ السَّيْلَ (٤) إلى فَهْمِها العِلَماءُ الأَثباتُ منها : (وما يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ في الأَرْضِ ولا في السَّمَاءِ ولا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ ولا أَكْبَرَ إِلَّا في كِتابٍ مُبِينٍ) (٥) ، وَلَمْ يَكُنْ في عَزْمِ كاتِبِهِ العُودُ إلى الكلامِ مع أَحَدٍ مِنَ الحاضرين ، لما يَقَعُ في ذلك مِنَ اللَّغَطِ (٦) ،

(١) لم يرد لفظ الجلالة في هـ .

(٢) في هـ : « وعمر » تصحيف .

(٣) يعني نفسه ، واسمه عمر .

(٤) في هـ : « السيل » .

(٥) سلف اثباتها بتمامها في الحاشية (★) من الصفحة السابقة .

(٦) اللَّغَطُ — بفتحين — : الصوت والجلبة .

وذلك مَظِنَّةُ الغلطِ ، فقال بعضهم في الاستثناء إشكال ، ولم يكمل في المقال ، ولم يقتصر على السؤال ، وكان كاتبه ضيق عليه في ذلك المجال ، إلى أن أرحته بالانتقال إلى الجواب ، فقلت والله الموفق للصواب :

الجواب عن ذلك من أوجه أربعة ، من لَعَطَ (١) فقد قرَّرَ أمره على المتنازعة بغير علمٍ وأزمعه (٢) وهنَّ : أنه يجوز أن تكون (٣) (إلا) بمعنى الواو أو (٤) الاستثناء من محذوف ، أو من قوله (ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبر) أو منقطع . وفي أثناء ذلك كلام المتعصِّين لإقامة الشرِّ لا ينقطع ، فقصدت بهذا التصنيف تقرير الأوجه في ذلك ، وإيضاح القول فيه والمسالك .

فأقول : وجه الإشكال أن يقال : لا يصح أن يكون الاستثناء من قوله (وما يعزب) إذ يصير المعنى : وما يبعد وما يغيب إلا في كتاب مبین ، وهذا فاسدٌ ولا يصح أن يكون الاستثناء [من قوله] (٥) (ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبر) رفعت أو فتحت (٦) لأنَّ الرفع للعطف على محلٍ ميثقال ، والفتح

(١) في د : « لبط » ، وفي هـ : « تغيظ » ، وكلاهما تحريف ، وصوابهما عن ل ، ف .

(٢) أزمعه : ثبتَّ عزمه عليه .

(٣) في هـ : « يكون » .

(٤) في هـ : « و » ، تحريف .

(٥) زيادة من هـ .

(٦) فتح (أصغر) و (أكبر) في يونس ٦١/١٠ قراءة عامة القراء فيما

للعطف على لفظه ، وهو في موضع الجرّ لامتناع الصّرف في أصغرَ و (١) أكبرَ للصّفة والوزن (٢) . وحيثُذ فيشكيل الاستثناء . وهذا الأخير لم يقرّرهُ مَنْ كانَ يستشكل بل اقتصرَ على الأوّل ، ولم يكملِ الكلامَ لذهُوله عن الثاني وتامَ الكلامَ أن الاستثناء ممّا ذكرَ على ما تقرّر لا يصحّ . [ولا (٣) مذكورٌ فيما ذكرَ يستثنى منه الأوّل ، والأصل عدم الحذف وبتقديره فما هو] (٤) . وبلغني من بعض العلماء الأعلام أن بعضَ [هـ - ١٩٢] من حضر المجلس له مُدّة [٣٤٧ - ب] سأله عن هذا السؤال بعينه وتردّد له في ذلك مراتٍ في أوقاتٍ قريبة من هذا المجلس ، ولم يكنْ عِندي علمٌ من ذلك إلا بعد وقوعه وظهور ما كانوا يكتُمون ، والله يكتب ما يُبَيّنون . ولما حصلَ الكلامُ في ذلك فتحَ اللهُ عليّ على الفور بأجوبةٍ أربعةٍ فأردتُ أن أرتّبها بأنْ أخرجَ (إلا) عن الاستثناء إلى (٥) العطف [أ] (٦) و أجعلها على بابها ، والاستثناء من محذوفٍ مُلتزمٍ ما

عدا حمزة ويعقوب وخلف ، وقرأ هؤلاء بالرفع فيهما . انظر النشر ٢٧٥/٢ ، والتيسير ١٢٣ ، والاتحاف ٢٥٢ .

- (١) زاد هنا في هـ : « لا » .
- (٢) الكشف ٥٢١/١ ، ومشكل اعراب القرآن ٣٨٥/١ ، والبيان ٤١٦/١ ، واملاء العكبري ١٧/٢ .
- (٣) في موضع : « لا يصح ولا » جاء في هـ : « مذكور فيما لا يصح ولا هو » .
- (٤) فيما بين الحاصرتين كلام مضطرب ، ولم أتهد الى صوابه ، والراجع أن فيه سقطا .
- (٥) في ل « إلا » ، تحريف .
- (٦) زيادة من هـ .

العطف في (ولا أصغرَ مِنْ ذلك ولا أكبرَ) على اللفظ أو (١) المحلّ ،
أو لا التّزيم (٢) ذلكَ فيكونَ (٣) مِنْ (ولا أصغرَ مِنْ ذلكَ
ولا أكبرَ) بتقديرِ الابتداءِ رفعاً ، أو نصباً و (لا) لنفي الجنس •
وآخرَ ما ذكرتُ أن يكونَ الاستثناءُ منقطعاً • فلمّا أخذتُ في
الكلام على الأوّل (٤) وقعتِ المنازعةُ فيه لغرابتهِ عندهم واعتقادهم
أنّه لم يُقلّ أو لم يُقلّ مثلهُ في القرآن العظيم ، وكلٌّ مِنْ
الاعتقاديّن غيرُ صحيح :

أما الأوّل : فقد صرّحَ جمعٌ مِنْ النّجاة بنقلِ ذلك عن جماعةٍ
مِنْ النّجاة المتّقديّمين ، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى •

وأما الثاني : فقد ذكره جمعٌ مِنْ المُفسّرين والمُعرّبين في
قولِ الله تعالى في سورة هود (إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ) (٥) •

وكانَ مِنْ جُمْلَةِ كلامٍ بعضُ مَنْ حَضَرَ : يَفْسُدُ المعنى
على هذا التّقدير ، لأنّه يكونُ التّقدير : « ولا في كتابٍ مُبين »
فقلتُ له في الجواب : الكلامُ في تقديرِ (إِلَّا) بالواو ولا بـ (ولا) •
ثمّ قلتُ : وكيفَ يَفْسُدُ والمعنى صحيحٌ على تقديرِ (ولا) ،

(١) سقطت الهمزة من هـ ، تحريف •

(٢) في د : « الالتزام » ، تحريف •

(٣) أي الاستثناء •

(٤) أي على وقوع (إلا) بمعنى الواو • وانظر المسألة ٣٥ من مسائل
الانصاف في ١/٢٦٦ ، والمغني ٧٦ •

(٥) هود ١٠٨/١١ « وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت
السموات والأرض إلا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ » •

لأنَّ التقديرَ حينئذٍ : وما يعزُبُ عن ربِّكَ من مثقالِ ذرَّةٍ في الأرضِ ولا في السماءِ ولا أصغرَ من ذلكَ ولا أكبرَ ولا (١) في كتابٍ مثبِّين ، والمعنى كلُّ كائنٍ في الأرضِ وفي السماءِ ، وفي أصغرَ من ذلكَ ، وفي أكبرَ منه ، وفي كتابٍ مثبِّين ، لا يعزُبُ منه شيءٌ عن ربِّكَ • وعلى تقديرِ الواوِ يصيرُ التقديرُ : وذلكَ ، أو (٢) وهو في كتابٍ مثبِّين • وكانَ وَقَعَ من استشهادي في المجلس ما قالَ الشَّاعر :

١٧٩- وَكَلَّ أَخٌ مُفَارِقَتَهُ أَخُوهُ

لَعَمْرُكَ أَيْيَكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ (٣)

(١) في النسخ جميعاً (الا) ، ولعل الصواب ما أثبت •

(٢) في هـ : « أي » وليس بالأشبه بالصواب •

(٣) ورد البيت في الكتاب ٣٧١/١ ، والبيان والتبيين ٢٢٨/١ ، منسوباً

إلى عمرو بن معد يكرب الصحابي ، وذكر البغدادي هذه النسبة وذكر

أخرى إلى حضرمي بن عامر في الغزاة ٥٢/٢ ، وشرح أبيات المغني

١٠٥/٢ • وقال الأعلام : « ويقال لسوار بن المضرب • • ونقل

الشنقيطي في الدرر ما ذكره البغدادي في نسبة البيت ، الدرر

١٩٤/١ • وورد البيت غير منسوب في المقتضب ٤٠٩/٤ ، وأما

المرتضى ٨٨/٢ ، والانصاف ٢٦٨ ، وشرح المفصل ٨٩/٢ ، والمغني

٧٦ ، وشرح بانت سعاد لابن هشام ٧٢ ، واللسان ٤٣٢/١ ط

صادر ، والهمع ٢٢٩/١ •

والفراقدان : نجمان قريبان من القطب • واستشهد بالبيت هنا على

مجيء (الا) بمعنى الواو ، وهذا كما ذكر ابن الأنباري مذهب

فَعَدَلُوا عَنِ الْبَحْثِ فِيهِ وَعَنِ الْمَعْنَى إِلَى أَنْ ذَلِكَ لَا يُقَالُ فِي الْقُرْآنِ • وَقَالَ بَعْضُهُمْ : (إِلَّا) بِمَعْنَى الْوَاوِ لَا تَعْطِفُ الْجُمْلُ ، وَلَا يَقْدَرُ فِي الْقُرْآنِ • وَهَذَا مِنْ الْعَجِيبِ (١) فَقَدْ حَمَلَ الْأَخْفَشُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى (لئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ [هـ - ١٩٣] إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ) (٢) وَاسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

١٨٠- وَأَرَى لَهَا دَارًا بِأَعْدِرَةِ السَّ
يَدَانِ لَمْ يَدْرُسْ لَهَا رَسْمٌ (٣)

الكوفيين • أما سيبويه ومن تبعه فجعلوا (إِلَّا) هنا اسماً بمعنى (غير) وهي صفة لكل • قال سيبويه : « كأنه قال : وكل أخ غير الفرقدین مفارقه أخوه إذا وصفت به كلا » • وانظر أمالي المرتضى ٨٨/٢ حيث حمل البيت على أن (الا) بمعنى الواو •

- (١) في هـ : « العجب » •
(٢) البقرة ١٥٠/٢ « » وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم فلا تخشوهم واخشوني • • • •
وقد عزا ابن هشام جعل الا بمعنى الواو في الآية الى الأخفش والفراء وأبي عبيدة ، وقال « أي : ولا الذين ظلموا » المغني ٧٦ •
وانظر اللسان ٤٣٢/١٥ ط صادر •
(٣) نسب البيهتان في شرح الفضليات لابن الأنباري ٢٠٨ ، واللسان ٤٣٢/١٥ ط صادر الى المخبل السعدي ، ووردا في أمالي المرتضى ٨٨/٢ من دون نسبة •

الخوالد : الأثافي وذلك لأنها بواق • والسيدان : موضع وراء كاظمة بين البصرة والبحرين • قال ابن الأنباري : « وقال أبو عبيدة : قوله « الا رمادا » معنى (الا) الواو ، أراد : ورمادا • • • وقال ابن

— إِيَّاهُ رَمَادًا هَامِدًا دَفَعَتْ

عنه الرِّيحَ خَوَالِدٌ سَحْمٌ (١)

أي : وأرى لها داراً ورَمَاداً • وقال الفرءاء في قوله تعالى
— وحكى عنه ذلك مكِّي (٢) واستحسنه — فقال : « قوله تعالى :
(وما يعزُبُ عن ربِّكَ مِنْ مثقالِ ذرَّةٍ فِي الأرضِ وَلَا فِي السَّماءِ
وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ) (٣) حَمَلُ
هذا اللَّفْظِ عَلَى ظَاهِرِهِ وَجَعَلُ قَوْلِهِ (إِلَّا فِي كِتَابٍ) مُتَّصِلًا
بِمَا قَبْلَهُ أَوْجَبَ أَنَّ أَشْيَاءَ تَعَزَّبُ [٣٤٨ — آ] عَنْ اللَّهِ ، وَهِيَ فِي
كِتَابٍ مُبِينٍ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ • وَمِثْلُهُ فِي الْأَنْعَامِ (وَلَا رَطْبٌ

الأعرابي : بمعنى (الا) الاستثناء وقال : ورسومها فيها بقية ، الا أن
الرماد ذهب به الرياح • وقوله دفعت : أي كانت الأثافي قد دفعت
عنه ثم أذهبت الرياح • وتبع المرتضى أبا عبيدة وقال : والمراد
بإلا ههنا الواو والا كان الكلام متناقضاً •

(١) في د ، ل ، ف « حسم » ، تحريف ، وصوابه عن ه ؛ ومصادر البيت •

(٢) هو ابن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) ولم أجد في كتابي مشكل

اعزَاب القرآن والكشف لمكي ما نقل عنه هنا ، والراجع عندي أن

يكون البلقيني انما نقل من كتاب لمكي ذكره القفطي بعنوان

« الاستيفاء في قوله عز وجل : « الا ما شاء ربك » ، الانباء ٣/٣١٦ ،

وقد سلف كلام البلقيني حول هذه الآية ، انظر الاشارة الى العاشية

٥ ص ٥٢٤ •

(٣) انظر الحاشية (★) ص : ٥٢٠ حيث خرجت الآية •

ولا يابس (١) ، ولكن (إلا) وما بعدها منقطعة مما (٢) قبلها على إضمار بعد (لا) تقديره : وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة ولا أصغر من ذلك و [لا] (٣) أكبر تم الكلام ، فلا شيء يعزب عنه لا إله إلا هو ، ثم ابتداء فقال : (وهو في كتاب مئين) و (إلا) في موضع الواو و (هو) (٤) مضمرة . قال أبو محمد مكّي (٥) عقيب حكايته ذلك : « هذا قول حسن لولا أن جميع البصريين لا يعرفون (إلا) بمعنى الواو » . وكذلك قال مكّي : « وكذلك قال قوم في قوله تعالى (يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلا اللثم) (٦) : إن معناه واللثم » . قال مكّي : « وكون إلا بمعنى الواو بعيد شاذ » ، ولو جعلت (إلا) بمعنى (لكن) لكان أقرب وأجود ، فكأنه (٧) قال : لكن هو في كتاب مئين ، وهذا أحسن في التأويل والاستعمال من قول صاحب

(١) الأنعام ٥٩/٦ : « وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في

ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين » .

(٢) في هـ : « عما » .

(٣) زيادة من هـ .

(٤) في د ، هـ : « هي » ، تحريف ، وصوابه عن ل ، ف .

(٥) في هـ : « المكّي » ، تحريف .

(٦) انجم ٣٢/٥٣ ، وأولها : « الذين » . وأنظر القرطبي

١٠٩/١٧ .

(٧) في هـ : « وكأنه » .

الكتاب (١): إنَّ (إِلَا) بمعنى الواو • وكونُ (إِلَا) بمعنى (لَكِنْ) مستعملٌ كثيرٌ ، وكونُها بمعنى الواو لا يُعرفُ فَحَمَلُ الكلامِ على المعروفِ المستعملِ أولى • والإضمارُ لا بُدَّ منه في القولين جميعاً ، وبه يَتِمُّ الكلامُ » انتهى ما ذَكَرَ مَكِّي ، وقد عَلِمْتُ منه أموراً •

أحدُها : أنَّ الجرجانيَّ جَوَّزَ ما جَوَّزناه •

الثاني : أنَّ مَكِّيَّاً استحسنَهُ إِذْ قالَ : لولا أنَّ جميعَ البصريِّينَ لا يَعْرِفُونَ (إِلَا) بمعنى الواو • وعلى مَكِّيَّ في ذلك اعتراضٌ فقد سَبَقَ لك (٢) النقلُ عَنْ [هـ - ١٩٤] الأَخْفَشِ سعيد بن مسعدة المجاشعي وهو مِنْ رُؤُوسِ البصريِّينَ أَنَّ (إِلَا) تأتي بمعنى الواو ، ولذلك قالَ في التسهيلِ في بابِ العطفِ في حروفِهِ (٣) فقالَ : « ولا (إِلَا) خِلَافاً للأَخْفَشِ والفرَّاءِ » (٤) •

الثالث : أنَّ قوماً خَرَّجُوا على ذلكَ (إِلَا التَّمَمَ) (٥) ،

(١) في هـ : « الكشف » ، وهو تحريفٌ اذ لا يعقل أن ينقل مكي عن الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ لأن وفاة مكي كانت سنة ٤٣٧ هـ • ولم يرد عن سيبويه في الكتاب شيء مما نقله مكي • ولعله أراد كتاباً للجرجاني سبق أن ألمع إليه في كلامه وأغفل البلقيني ذكره حين نقل كلام مكي ، ويقويه إيراد اسم الجرجاني بعد أسطر •

(٢) زاد هنا في هـ : « في ذلك » •

(٣) في النسخ جميعاً : « حروفها » ، ولعل الصواب ما أثبت •

(٤) تسهيل ابن مالك : ١٧٤ •

(٥) سلف تخريجها في ح ٦ من الصفحة السابقة •

وظَهَرَ لَكَ بِذَلِكَ (لَا يَخَافُ لِدَيِّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ) (١) عن بعضِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ (إِلَّا) بِمَعْنَى الْوَائِ (٢) . وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ أَنَّ تَكُونَ إِلَّا بِمَعْنَى [الْوَائِ] (٣) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ) (٤) .

فَإِذَا كَانَ الْأَخْفَشُ وَهُوَ مِنْ رُؤُوسِ نَحَاةِ الْبَصْرَةِ (٥) ، وَالْفَرَّاءُ ، وَهُوَ مِنْ رُؤُوسِ ثَحَاةِ الْكُوفَةِ يَقْدِرَانِ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، بَلْ فِيهِ الْحَذْفُ أَيْضًا ، [وَ] (٦) كَذَلِكَ مَنْ حَكَى عَنْهُ الْفَرَّاءُ . وَقَدْ جَوَّزَ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بَعَيْنِهَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى (٧) الْجَبْرِجَانِيُّ . [وَإِنْكَارٌ] (٨) هَذَا الْأَمْرَ (٩) يَدُلُّ عَلَى قِلَّةِ الْمُمَارَسَةِ بِالْعُلُومِ ، وَالْقَوْلُ إِذَا حَكَّى لَا يُلْزَمُ مِنْ حِكَايَتِهِ

-
- (١) النمل ١٠/٢٧ ، ١١ » ٠٠ ياموسى لاتخف اني لا يخاف لدي المرسلون
 * الا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء فاني غفور رحيم * » .
 (٢) انظر مشكل اعراب القرآن لمكي : ١٤٦/٢ .
 (٣) زيادة من ل ، ف ، ه .
 (٤) سلف تخريجها في ص ٥٢٤ ح ٥ . وانظر معاني القرآن للفراء ٢٨/٢ .
 (٥) في ه : « البصريين » .
 (٦) زيادة يقتضيها سياق الكلام ، وهي أشبه بالصواب .
 (٧) لم أقف على ترجمته .
 (٨) زيادة لعلها الأشبه بما أرجح سقوطه من الكلام ، وفي موضعه بياض في ل .
 (٩) في د ، ف : « الامن » ، تحريف ، وصوابه عن ل ، ه .

اختياره ، مع أنه لا محذور في اختياره في العقيدة والله الحمد ،
 إنما المحذور في العقائد الأفعال (١) المنكّرة التي يابها الكرام
 البررة . (مشيراً إلى هذا الحال بحمد الله معتقدي صحيح
 وما (٢) أنا عن مقال الحق زائع وهذه الآيات التي سيق ، فكيف
 ينكر هذا ذلك الكلام على الاستثناء فيها وإنما الكلام على ما نحن
 بصددّه (٣) .

ولنقدّم الكلام على الاستثناء من المذكور ثم نذكر بعد
 ذلك الاستثناء من المقدّر فنقول : كان سبق في الأجوبة
 [٣٤٨ - ب] التي ذكرناها (٤) أن يكون الاستثناء من قوله :
 (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) على الرفع على الابتداء ، أو الفتح
 على أن (لا) لنفي الجنس . وهذا هو الذي جزم به الزمخشري
 فقال : « (وما يعزّب) ، قرئ بالضم والكسر : وما يبعد
 وما يغيب ، ومنه الرّوض العازب (ولا أصغر من ذلك ولا
 أكبر) القراءة بالرفع والنصب ، والوجه النصب على نفي الجنس ،
 والرفع على الابتداء ليكون كلاماً برأسه . وفي العطف على محل
 (من ميثقال ذرّة) أو على لفظ (ميثقال ذرّة) فتحاً : في موضع
 الجر لا امتناع الصرف إشكال ، لأن [هـ ١٩٥] قولك : لا يعزّب

(١) في النسخ جميعاً : « والأفعال » ، ولعل الصواب ما أثبت على أن الواو مقحمة .

(٢) في هـ : « ولا » .

(٣) فيما بين القوسين اضطراب ، ولعل فيه سقطاً ، ولم أتهد إلى صوابه .

(٤) سلف ذكرها في ص : ٢٧٦ س : ١٧ .

عنه شيء إلا في كتابٍ مُشكِـلٍ» (١) انتهى ما قرَّره الزمخشري
وكأنَّه قصدَ بذلك ما نقلَ عن أبي عليٍّ الفارسيِّ مِنْ أنَّ (٢)
الرفعَ في ذلك للعطفِ على المحلِّ والفتحُ فيه للعطفِ على اللَّفْظِ .
وقد قال السَّخاوي (٣) شارحُ الشَّاطِبيَّةِ - رحمه الله تعالى -
متكلِّماً على قول الإمام الشَّاطِبيِّ (٤) - رحمه الله تعالى - :

١٨١ - وَيَعَزُّبُ كَسْرُ الضَّمِّ [مَعَ سَبَأٍ] (ر) سا
وأصغر فارعُهُ وأكبر (ف) يَصْلَا (٥)

-
- (١) الكشف : ٢٤٣/٢ .
(٢) في النسخ جميعاً : « وأن » ، والأشبه بالصواب ما أثبت .
(٣) هو علي بن محمد علم الدين السخاوي (ت ٤٦٣ هـ) واسم شرحه
على الشاطبية : فتح الوضيد في شرح القصيد ، ومنه نسخة في (تيمورية
٢٥٥ تفسير) ولم يتيسر لي الحصول على مصورتها .
(٤) هو القاسم بن فيثرة المقرئ ، صنف قصيدتين في القراءات إحداها
اللامية ، وهي الشاطبية المشهورة ، واسمها حرز الأمانى ووجه
التهاني . وانظر فهرس التراجم .
(٥) زيادة من ل ، هـ ، وشرح الشاطبية ٢١٩ ، إلا أن قوله : « مع سبأ
رسا » ساقط من ل ، وجاء في مكانه في هـ « مع سبأ ونبا » . وجاء في
آخر البيت في ل ، هـ : « فافصلا » في مكان : « ف يصلا » ، وصوابه
عن متن الشاطبية .
ومعنى البيت : أن الكسائي - ورمزه في البيت : (ر) - قرأ : (وما
يعزب) في يونس ٦١/١٠ ، وفي سبأ ٣/٣٤ بكسر الزاي ، والباقون
بضمها ، وأن حمزة - ورمزه في البيت (ف) قرأ (ولا أصغر)

←

« عَزَبَ يَعْزُبُ وَيَعْزِبُ : إِذَا غَابَ وَنَائَى ، وَهَذَا لُغَتَانِ ،
وَمِنْهُ الْأَرْضُ الْعَازِبَةُ ، وَالرَّغْوُضُ الْعَازِبُ : الْبَعِيدُ . وَالْوَجْهُ فِي
رَفْعِ (أَصْغَرَ) الْإِبْتِدَاءِ ، فَهُوَ كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ وَالنَّصْبُ عَلَى
نَفْيِ الْجِنْسِ .

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الرَّفْعِ : هُوَ حَمَلٌ عَلَى مَوْضِعِ الْجَارِ
وَالْمَجْرُورِ فِي (مِنْ مِثْقَالِ) وَهُوَ رَفْعٌ كَمَا فِي (كَفَى بِاللَّهِ) (١) .

وَقَالَ فِي النَّصْبِ : إِنَّهُ مُعْطُوفٌ عَلَى لَفْظِ (مِثْقَالِ) أَوْ
(ذَرَّةٍ) إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ ، لِلصِّفَةِ وَالْوِزْنِ ، تَابِعُهُ عَلَى ذَلِكَ
الْجَمِيعِ فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ عَلَى ذَلِكَ : لَا يَعْزُبُ عَنْهُ شَيْءٌ إِلَّا فِي
كِتَابٍ وَهَذَا فَاسِدٌ » انتهى (٢) .

وَلَيْسَ مَا ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ بِفَاسِدٍ إِذَا جَعَلْنَا الْإِسْتِثْنَاءَ
مِنْ مَحْذُوفٍ ، أَوْ مُنْقَطِعاً كَمَا هُوَ الْجَوَابَانِ الْبَاقِيَانِ وَكَأَنَّ الْحَامِلَ
الْأَيْمِيَّ عَلَيَّ الْفَارِسِيِّ عَلَى ذَلِكَ (٣) بِالنَّصْبِ أَيْضاً لِنَفْيِ الْجِنْسِ فَلَمَّا

← (وَلَا أَكْبَرُ) فِي يُونُسَ ٦١/١٠ بَرَفَعَ الرَّاءَ فِيهِمَا ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ
بِالْفَتْحِ . انْظُرْ شَرْحَ النِّشَاطِيَّةِ لِلضَّبَاعِ ٢١٩ .

(١) وَرَدَ هَذَا الْمَلْفُظُ كَثِيراً فِي الذِّكْرِ الْحَكِيمِ ، مِنْ ذَلِكَ فِي النِّسَاءِ : (٤٥/٤) ،
٧٠ ، ٧٩ ، ١٦٦ ، (.) .

(٢) أَيْ كَلَامُ السَّخَاوِيِّ .

(٣) هُنَا بَيَاضٌ فِي النُّسْخِ الْخَطِيئَةِ يَقَارِبُ السُّطْرَ ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ سَقَطَ ،
وَيَغْلِبُ عَلَى ظَنِّي أَنَّ فِيهِ تَوْجِيهاً لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سَبَأِ ٣٤/٣ « عَالَمِ
الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ
ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ » ، وَلَمْ أَجِدْ فِيهَا عِنْدَ السَّبْعَةِ غَيْرَ قِرَاءَةِ

←

كَانَ الْعَطْفُ هُوَ الْمَقْصُودُ وَ (١) اتَّفَقَتْ السَّبْعَةُ هُنَاكَ عَلَى الرِّفْعِ عَطْفًا عَلَى مِثْقَالٍ ، وَاخْتَلَفُوا فِي آيَةِ يُونُسَ (٢) قِطْرًا إِلَى اخْتِلَافِ حَالَتِي الْعَطْفِ (٣) وَهَذَا (٤) الْحَالُ ضَعِيفٌ .

وَكَانَ أَرَادَ بَعْضُ مَنْ حَضَرَ أَنْ يُقَرَّرَ بِعَكْسِهِ .
وَجَوَابُهُ أَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِتِّفَاقِ فِي مَوْضِعٍ حَمْلُ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ (٥) [عَلَيْهِ] (٦) لَوْجُودِ الْمَانِعِ هُنَا مَعَ الْإِتِّصَالِ (٧) . عَلَى (٨) أَنَّ فِي آيَةِ سَبَأٍ تَخْرِيجًا قَالَهُ الزَّخْمَشَرِيُّ يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

الرفع في (أصغر) و (أكبر) ، ولعل اختلاف القراءة في هذه الآية عنها في يونس ١٠/٦١ التي قرئ فيها اللفظان المذكوران بالرفع والفتح هو ما رجح تقرير العطف عند الفارسي لأنه لم يوجد الخفض في لفظ (مثقال) في آية سبأ . وانظر مخطوط أمالي ابن الحاجب (مصورة معهد المخطوطات العربية - ١٨ نحو - اللوح ٢١) ، والمغني ٢٦٦ ، وص : ٢٧٦ ح ٦ من هذا الجزء .

- (١) سقط (و) من هـ .
- (٢) انظر ح : ٧ ، ص ٢٨١ .
- (٣) أي العطف على لفظ « مثقال » أو على محله في آية يونس .
- (٤) لعل هنا سقطا لاضطراب صلة الكلام بالجملة التالية .
- (٥) في النسخ جميعا : « عنه » ، ولعله تحريف ، وصوابه ما أثبت .
- (٦) زيادة يقتضيها سياق الكلام ولعلها الأشبه بالصواب .
- (٧) في د ، ل ، ف : « الاتصاف » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .
- (٨) سقط « على » من هـ . تحريف .

ولنعُدْ إلى الكلام على الجوابين الأخيرين فنقول : وعلى
الانقطاع جَرَى جمعٌ مِنَ المعريين ، وجَزَمَ به العكبري في
إعرابه فقال : « (ولا أصغرَ مِنْ ذلك ولا أكبرَ) بفتح الراءِ في
موضع جَرٍّ (١) لذرّةٍ أو لِثِقَالٍ على اللَّفْظِ ويُقرءُ أن بالرفعِ
[هـ - ١٩٦] حَمَلًا على موضعٍ (مِنْ مَثَلِ) إلّا في كتاب « أي :
إلّا هوَ في كتاب « والاستثناءُ منقطعٌ » (٢) [وقدّمه صاحبُ
تبصرة المتدكّر (٣) فقال : « (إلّا في كتاب مئين) منقطعٌ » (٤)
وقال على الذي (٥) جَزَمَ به الزمخشري (٦) : « وزَعَمَ بعضهم :
(ولا أصغرَ) إلى (مئين) جملةٌ مستقلةٌ بنفسها وجعلَ الاستثناءَ
متّصلاً وفتحَ (ولا أصغرَ) و (لا أكبرَ) على تقي الجنسِ
ورفعَهُما على الابتداء . فعلى هذا ينبغي [٣٤٩ - آ] أن يقفَ
على (في السماء) » .

والقول بأنَّ الاستثناءَ منقطعٌ هل يَرِدُ ، وهل وقعَ في

-
- (١) زاد هنا « صفة » في إملاء العكبري ١٧/٢ .
(٢) إملاء ما من به الرحمن : ١٧/٢ .
(٣) الراجع أنه عبد الله الصيمري (ت ٥٤١ هـ) ، وعنوان كتابه في
في الكشف ٣٣٩ : (التبصرة في النحو) ، وكذلك في البغية ٤٩/٢ .
وذكر تقي الدين السبكي كتاب الصيمري هذا بعنوان : (التبصرة
والتذكرة في النحو) انظر ص : ١٥٦ من هذا الجزء ، وحاشيتنا ٩ ثمة .
(٤) زيادة من هـ .
(٥) في هـ : « الثاني » ، تحريف .
(٦) انظر موضع إشارة الحاشية ١٢ ص : ٢٨٠ .

القرآن العظيم أم لا ، وهي مسألة معروفة لا نُطِيلُ (١) بذِكْرِها :
وأما الجوابُ الآخرُ وهو أن يكونَ الاستثناءُ من محذوف
فتقديره : ولا شيءَ إلا في كتابٍ مبین • ونظيره (ما فرَطْنَا
في الكتابِ مِنْ شَيْءٍ) (٢) (وكلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا) (٣) •
وإنما لمْ أَجْعَلْهُ مُسْتَنَى مِمَّا قَبْلَهُ رَفْعاً أَوْ فَتْحاً لِأَنَّ الْكَلَامَ
على أَنَّ الرَّفْعَ لِلْعُطْفِ عَلَى الْمَحَلِّ ، وَالْفَتْحَ لِلْعُطْفِ عَلَى اللَّفْظِ ،
فعدَلْنَا عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنَ الْمَذْكُورِ إِلَى مُقَدَّرٍ مُبْتَدَأٍ دَلَّ عَلَيْهِ مَا سَبَقَ ،
ولا بَدْعٍ فِي حَذْفِ مَا قُدِّرَ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ ، وَيَكُونُ
مِنْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ إِثْبَاتُ الْعِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ مَعْلُومٍ ، وَأَنَّ كُلَّ
شَيْءٍ مَكْتُوبٌ فِي الْكِتَابِ ، وَقَدْ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :
(قَالَ عَلِمْتُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى) (٤) ،
وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ) (٥) •

وهذه الأوجهُ الأربعةُ التي فَتَحَ اللَّهُ بِهَا لَا تَوْجِدُ مَجْمُوعَةً
فِي كِتَابٍ [بَلْ] (٦) الْأَوَّلُ مِنْهَا قَدْ عَلِمْتَ أَصْلَهُ ، وَمِنْ قَدَّرَهُ

(١) فِي هـ : « نَطُول » •

(٢) الْأَنْعَامُ ٣٨/٦ •

(٣) النَّبَأُ : ٢٩/٧٨ •

(٤) طه : ٥٢/٢٠ •

(٥) الْأَنْعَامُ : ٥٩/٦ : « • • لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا

تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا

يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ * » •

(٦) زِيَادَةُ مِنْ هـ •

في هذه الآية ، والثاني قد علمت مَنْ قاله ، والثالث قد علمت من جَزَمَ به واختاره ، والرابع يشهد له كثير من أساليب العرب . وذكر صاحب كتاب (١) تبصرة المتذكر (٢) أنه « يجوز أن يكون الاستثناء متصلاً بما قبل قوله (وما يعزب) ويكون في الآية تقديم وتأخير وترتيبها : « وما تكون في شأن وما تتلوا منه من قرآن ولا تعملون من عمل إلا في كتاب مبين (٣) إلا كنا عليكم شهوداً إذ تفيضون فيه .. » إلى « ولا أكبر » (٤) . تلخيصه (٥) : « ما من شيء إلا وهو في اللوح المحفوظ [هـ : ١٩٧] . ونحن نشاهده في كل آن » ويجوز الاستثناء من (وما يعزب) ويكون (يعزب) بمعنى يبين ويذهب (٦) ، المعنى : لم يبين شيء عن الله تعالى بعد خلقه له

(١) سقط « كتاب » من هـ .

(٢) انظر الكلام على هذا الكتاب في ج : ٣ ، ص : ٥٣٥ .

(٣) سقط « مبين » من هـ .

(٤) انظر الترتيب الأصلي للآية في الحاشية (★) ، ص : ٥٢٠ .

(٥) زاد هنا في هـ : « و » .

(٦) في اللسان (بين) عن الجوهري : « وبان الشيء بياناً : انضح فهو بين » ، وقال ابن هشام : « وجوز بعضهم العطف فيهما (أي في « أكبر » و « أصغر ») على ألا يكون معنى « يعزب » يخفى بل يخرج إلى الوجود » . المغني ٢٦٦ . وأظنه أخذه عن ابن الحاجب ولم يعزه إليه . انظر أمالي ابن العاجب (مخطوط أمالي ابن العاجب - مصورة معهد المخطوطات - اللوح ٢١) .

إِلَّا وهو مكتوب في اللوح المحفوظ تلخيصه : كل مخلوق مكتوب » • انتهى (١) •

وفيه نظر ، أمّا الوجه الأول (٢) فليس هذا نظير « امرر بهم إلّا الفتى إلّا العلاء (٣) » فلا شك (٤) عند قصد التأكيد في نحو ذلك يجب العطف بالواو ولا تقول : قام القوم إلّا زيداً إلّا جعفرأ » إذا قصدت التأكيد (٥) إلّا بالعطف فتقول : « وإلّا جعفرأ » •

فإن قيل : إثمًا يكون ذلك في (إلّا) التي للتأكيد ، وههنا قد لا يكون مقصوداً فيكون كقول القائل : « ما قام إلّا زيداً إلّا عمراً » • قلت : لا يصح ، لأنّ المثال المستشهد به مفرغ ، ولا تفرغ فيما نحن فيه ، ولكن هو قريب من قولك : « ما قام القوم إلّا زيداً إلّا عمراً • غير أنّ المستثنى داخل في القوم ، فلو (٦) سكّيت عن أحدهما لا تنفى بخلاف ما نحن

(١) أي النقل عن تبصرة الصيمري •

(٢) أي الذي ذهب إليه صاحب التبصرة •

(٣) ورد هذا المثال ضمن الخلاصة الألفية لابن مالك ، وذلك قوله في باب الاستثناء : (وألغ الا ذات توكيد كلا تمرر بهم الا الفتى الا العلاء) وانظر الأشموني ٣٩٧/١ •

(٤) في هـ : « بل » •

(٥) في د : « نصبت للتأكيد » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ •

(٦) في هـ : « ولو » •

فيه • وأيضاً فلائكة يلزم مجازان أحدهما بالتقديم والتأخير ،
والثاني تكريرُ إلا (١) •

وأما الوجه الثاني : فتفسيرُ (يعزب) : « يبين ويذهب »
[٣٤٩ - ب] لا يعرف ، إنما المعروف في (عزب) ما تقدم
نعم ، قال الصَّغاني (٢) في العباب (٣) « قال أبو سعيد الضير (٤) :
يقال : ليسَ لفلانِ امرأةٌ تعزبُهُ أي : تذهبُ عزبَتَهُ (٥)
بالشَّكاح ، مثلُ قولِكَ : ثمرُضهُ : أي تقومُ عليه في مرَضِهِ •
ثمَّ قال الصَّغاني : « والتَّركيبُ يدلُّ على تباعدٍ وتَنَحُّجٍ » (٦)
فتفسيرُهُ بالظهور بعيدٌ ، ولئن سلَّمناه فلايَّ شيءٍ جُمعَ بينَ
الظهور والذهاب ، وكأنته قصدَ بذلك أنَّ علمَ الغيب (٧) مكتومٌ ،
فَمَا يظهرُ مِنْهُ ويذهبُ إلا في كتابٍ مبین ، وهذا المعنى قريب

(١) سقط « الا » من هـ ، تحريف •

(٢) الصاغاني والصغاني واحد : البنية ٥١٩/١ • وهو الحسن بن محمد (ت ٦٥٠ هـ) •

(٣) معجم لغوي كبير عنوانه : « العباب الزاخر واللباب الفاخر » ، ولم يتم صاحبه تأليفه وذكر في نشرة أخبار التراث العربي (العدد ١٠٨ عام ١٩٧٧) أن الشيخ محمد حسن آل ياسين من العراق يقوم بتحقيق الموجود من أجزائه ، وطبع الجزء الأول منه •

(٤) هو أحمد بن خالد البغدادي اللغوي • انظر فهرس التراجم •

(٥) في اللسان (عزب) : « عزوبته » •

(٦) وكذلك في مقاييس اللغة لابن فارس ٣١٠/٤ •

(٧) في د ، ل ، ف : « انقلب » تحريف ، وصوابه عن هـ • وسقط « علم » من هـ •

من (١) كلامٍ وَقَعَ للزَمْخَشَرِي في سورة سبأ (٢) لَمَّا وَجَّهَ القراءةَ المشهورةَ بالرَّفْعِ على الابتداء أشارَ إلى قراءةٍ شاذَّةٍ بالفتح على نقيِ الجنس كقولك : « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، بالرَّفْعِ والنَّصْبِ ، وهو كلامٌ مُنْقَطِعٌ عمَّا قبله • قال الزَمْخَشَرِي : « فَإِنْ قُلْتَ : هل يصحُّ عطفُ المرفوعِ على مثقالِ ذرَّةٍ كَأَنَّهُ قِيلَ : لا يعزُبُ عنه مثقالُ ذرَّةٍ وَأَصْغَرُ وَأَكْبَرُ ، وزيادةُ (لا) لتأكيدِ النَّقْيِ ، وَعُطِفَ المفتوحُ [هـ - ١٩٨] على ذرَّةٍ بَأَنَّهُ (٣) فتح في موضعِ الجرِّ لامتناعِ الضَّرْفِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : لا يعزُبُ [عَنْهُ] (٤) مثقالُ ذرَّةٍ ولا مثقالُ أصغرٍ من ذلك ولا أكبر • قُلْتَ : يَأْبَى ذلكَ حرفُ الاستثناءِ ، إِلَّا إِذَا جَعَلْتَ الضميرَ في (عنه) للغيبِ وجعلتَ الغيبَ اسماً للخفِيَّاتِ قبلَ أَنْ تُكْتَبَ في اللُّوحِ (٥) الْأَنَّ إثباتها في اللوحِ نوعٌ مِنَ البرُّوزِ عن الحجابِ على معنى أَنَّهُ لَا يَنْفَصِلُ عن الغيبِ شيءٌ » ولا يزول (٦) عَنْهُ إِلَّا مَسْطُوراً في اللُّوحِ » (٧) انتهى • ويمكن أن يجيءَ مثلهُ هنا (٨) على تقديرِ حذفِ مُضَافٍ •

-
- (١) زاد هنا في هـ : « علم » ، تحريف •
(٢) سلف إثبات الآية في ص ٥٣٣ ، ح : ٣ •
(٣) في د ، ل ، ف : « فانه » تحريف ، وصوابه عن هـ والكشاف •
(٤) زيادة من الكشاف •
(٥) زاد هنا في هـ : « المحفوظ » ، ولم ترد في الكشاف •
(٦) في هـ ، والكشاف : « يزل » ولعله تحريف وقع في الكشاف وتابعه عليه ناشر هـ •
(٧) الكشاف ٢٧٩/٣ - ٢٨٠ •
(٨) أي في آية يونس التي تدور المسألة حولها •

ولِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ : مَا الْمَانِعُ مِنَ الْإِتِّصَالِ وَجَعَلَ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنْ
(وَلَا أَصْغَرَ وَلَا أَكْبَرَ) مَعَ الْعُطْفِ عَلَى اللَّفْظِ أَوْ (١) الْمَحَلِّ فَإِنْ قِيلَ :
الْمَانِعُ مَا سَبَقَ ، قُلْنَا فَقَدْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِالْعُطْفِ مَعَ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ
فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ) (٢) ،
فَإِنَّ الْقِرَاءَةَ عِنْدَ السَّبْعَةِ بِجَرِّ حَبَّةٍ وَرَطْبٍ وَيَابِسٍ ، وَقَدْ (٣)
قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : « (وَلَا حَبَّةٌ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ) : عُطْفٌ
عَلَى وَرَقَةٍ ، وَدَاخِلٌ فِي حُكْمِهَا ، كَأَنَّهُ قِيلَ : وَمَا يَسْقُطُ مِنْ
شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِلَّا يَعْلَمُهُ . وَقَوْلُهُ : (إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ)
[كَالْتَكْرِيرِ لِقَوْلِهِ (إِلَّا يَعْلَمُهَا) ، لِأَنَّهُ مَعْنَى (إِلَّا يَعْلَمُهَا) وَمَعْنَى
(إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ)] (٤) وَاحِدٌ ، وَالْكِتَابُ الْمُتَبِينُ عِلْمُ اللَّهِ ،
أَوْ اللَّوْحُ » (٥) . وَيُقَالُ مِثْلُهُ هُنَا بِأَنَّ قَوْلَهُ (وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ
وَلَا أَكْبَرَ) عُطْفٌ عَلَى (مِثْقَالٍ) أَوْ (ذَرَّةٍ) ، وَدَاخِلٌ فِي حُكْمِهَا ،
كَأَنَّهُ قِيلَ : وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ شَيْءٌ ، وَذَلِكَ
مُتَّبِعٌ لِلْعِلْمِ ، فَيَكُونُ مَعْنَى ذَلِكَ وَمَعْنَى (إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ)
التَّأْكِيدُ لِمَا فَهَمُّ مِنْ إِثْبَاتِ الْعِلْمِ مِمَّا سَبَقَ ، لِأَنَّهُ مَعْنَى (ذَلِكَ)

(١) فِي هـ : « و » .

(٢) الْأَنْعَامُ ٥٩/٦ وَسَلَفَتْ فِي ص : ٢٨٣ .

(٣) سَقَطَ : « وَقَدْ » مِنْ هـ .

(٤) زِيَادَةُ مِنْ ل ، ف ، هـ ، وَالْكَشَافُ . وَسَقَطَ مِنْ د سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ
لشبه النهايتين .

(٥) الْكَشَافُ : ٢٤/٢ - ٢٥ .

ومعنى (إلا في كتاب مئين) واحد ، والكتاب هو علم الله تعالى ، والمعنى : وما يعزبُ عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء إلا يعلمها ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في علمه . وهذا وجه آخر في الآية إلا أن فيه حذف المؤكد بخلاف (إلا يعلمها) [٣٥٠ - آ] فإنه مذكور (١) ، نعم يتمشى ذلك على التقديم والتأخير (١) وفيه (٢) ما تقدم به مع الوجهين اللذين قبله مع الأربعة التي ذكرتها في المجلس ، وأوضحت القول فيها هنا يكمل (٣) في الآية سبعة أوجه ، على أنه قد قرئ شاذاً : (ولا حبة ولا رطب ولا يابس) برفعها [هـ - ١٩٩] قال الزمخشري : « وفيه وجهان : أن يكون عطفاً على محل من ورقة ، أو رفعاً على [الابتداء وخبره (إلا في كتاب مئين) كقولك] (٤) : لا رجل منهم ولا امرأة إلا في الدار » (٥) .

ومما وقع في الكلام من غيري أنه يجوز أن يكون الاستثناء في ذلك روعياً فيه ما راعى الجعدي (٦) بقوله :

(١) هنا بياض في ل مقداره ثلث سطر من دون أن ينقص منها شيء عما في النسخ ، والظاهر أن هنا سقطاً .

(٢) سقطت الواو من هـ .

(٣) في هـ : « تكمل » .

(٤) زيادة من الكشف ، خلت منها نسخ الأشباه .

(٥) الكشف ٢٥/٢ .

(٦) في د ، ل ، ف : « المعري » ، وفي هـ : « العربي » ، وكلاهما تحريف : وأثبت الأشبه بالصواب .

١٨٢- فَتَى كَمَلَتْ خَيْرَاتُهُ غَيْرَ أَنَّهُ

جوادٌ فما يُبْقِي مِنَ الْمَالِ بَاقِيَا (١)

فَأَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى مَعْنَى : لَيْسَ فِيهِ عَيْبٌ لِأَنَّ الْجُودَ (٢) لَيْسَ بِعَيْبٍ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ عَيْبٌ [إِلَّا الْجُودُ فَمَا فِيهِ عَيْبٌ] (٣) فَأَنَّهُ قَالَ : كَمَلَتْ خَيْرَاتُهُ لَكِنْ يَنْقُصُهُ جُودُهُ . وَظَيْرُهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ : إِنْ كَانَ يَعْزُبُ عَنْهُ شَيْءٌ فَهُوَ الَّذِي فِي كِتَابِ مُبِينٍ ، لَكِنَّ الَّذِي فِي الْكِتَابِ لَا يَعْزُبُ فَلَا يَعْزُبُ عَنْهُ شَيْءٌ . وَهَذَا التَّقْدِيرُ لَا يَصَحُّ مِنْ جِهَةِ أَنَّ فِيهِ فَرْضَ مُحَالٍ ، وَلَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْبَيْتِ ، وَأَيْضًا فَيُؤَدِّي إِلَى تَكْثِيرِ الْمَجَازِ ، وَأَيْضًا فَلِأَنَّ الْجُودَ بِوصْفِهِ لَفْظًا لَيْسَ بِنَقْصٍ ، وَأَمَّا الَّذِي فِي الْكِتَابِ الْمُبِينِ فَلَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ، وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ الْبَارِيَّ جَلَّ جَلَالُهُ عَالَمٌ بِالْكَلِّيَّاتِ (٤) وَالْجُزْئِيَّاتِ ؛ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ فِي الْبَيْتِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمُنْقَطِعِ وَحِينَئِذٍ فَتَقْدِيرُ الْإِنْقِطَاعِ قَدْ تَقَدَّمَ فِي الْأَوْجَهِ السَّابِقَةِ بِمَا يَصَحُّ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَّا تَقْدِيرِهِ بِمَا لَا يَصَحُّ .

(١) الْبَيْتُ لِلنَّابِغَةِ الْجَمْعِيَّةِ وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ١٧٣ ، وَالْكِتَابُ ١/٣٦٧ ، وَالْخَزَانَةُ ١٢/٢ ، وَالْدُرَرُ ١/١٩٨ وَنَسَبَ فِيهَا جَمِيعًا إِلَيْهِ وَوَرَدَ غَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي الْهَمْعِ ١/٢٣٤ . وَالْبَلَاغِيُونَ يَسْتَشْهَدُونَ بِالْبَيْتِ عَلَى تَأْكِيدِ الْمَدْحِ بِمَا يَشْبَهُ الدَّمَ .

(٢) سَقَطَ : « فِيهِ عَيْبٌ » مِنْ هـ ، وَجَاءَ بَعْدَهُ : « فَانِ الْجُودَ » ، تَحْرِيفٌ .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ هـ .

(٤) فِي د ، ف : « بِالْكُنَايَاتِ » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ ل ، هـ .

وعلى الجملة فأحسن الوجوه السبعة جعل الاستثناء متصلاً بتقدير أن يكون من عطف الجملة : الرفع على الاستئناف (١) ، والفتح على أن (لا) التي لنفي الجنس ، أو يكون من عطف المفردات وتفسير (٢) (يعزب) يظهر ، أو يكون من باب (٣) ، أو يجعل منقطعاً كما تقدم ، ويليها كون (إلا) للعطف كما تقدم ، أو الاستثناء من محذوف .

وقد وضح أن الذي تبادرَ الذهن إليه في المجلس فصح من الرب الكريم ، فله الشكر على العطاء العَمِيم ، والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين .

(١) أي على الابتداء .

(٢) في هـ : « ويفسر » .

(٣) في ل ، والنسختين المعتمدتين في هـ بياض هنا ، وهو سقط ، والراجع أن يكون الساقط الوجهين اللذين تتم بهما الوجوه فتصير سبعة كما ذكر ، وهذان الوجهان هما : أن يكون الاستثناء متصلاً بما قبل قوله « وما يعزب » على أن في الآية تقديماً وتأخيراً ، وهذا الوجه ذكره الضميري والوجه الثاني على أن الاستثناء متصل وهو من « ولا أصغر ولا أكبر » مع العطف على اللفظ أو المحل ، وذلك على التأويل المذكور في ص ٥٤١ س : ١٤ .

قال أبو محمد عبيد الله بن محمد بن علي

ابن عبد الرحمن بن منصور بن زياد الكاتب (١)

في أهاليه :

حدثنا محمد بن القاسم الأنباري (٢) : حدثني أبي
حدثنا (٣) محمد بن الجهم (٤) قال : [هـ - ٢٠٠]

حجَّ الفراء سنة ست ومائتين ، وحجَّجنا معه ، فلقيني
خلاد بن عيسى المقرئ ، فسألني عن قوله تعالى (فيهنَّ
قاصراتُ الطرف) (٥) ، فقال : لِمَ جَمَعَ بعدَ قوله (فيهما
عينانِ تجريانِ) (٦) فأجبتُه بما أملى الفراء علينا في كتابه ، أن
(فيهنَّ) للجنتين والجنَّتين ، لما قال : (ولَمَن خافَ مقامَ رَبِّه
جَنَّتَانِ) (٧) قال : (ومِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ) (٨) فقال لي

(١) لم أقف على ترجمته .

(٢) هو أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) .

(٣) في د : « أنبأنا » ، وأثبت ما في سائر النسخ .

(٤) (ت ٢٧٧ هـ) وانظر فهرس التراجم .

(٥) الرحمن ٥٥/٥٦ .

(٦) الرحمن ٥٥/٥٠ .

(٧) الرحمن ٥٥/٤٦ .

(٨) الرحمن ٥٥/٦٢ .

[٣٥٠ب] خَلَّادٌ : أَخْطَأَتْ قَدْ جَمَعَ قَبْلَ ذِكْرِهِ الْجَنَسَيْنِ (١) ،
 فَصَرَّتْ إِلَى الْفَرَّاءِ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَسْأَلَةِ خَلَّادٍ وَبِجَوَابِي وَإِنْكَارِهِ
 عَلَيَّ فَرَدَّدَ الْفَرَّاءُ فِي نَفْسِهِ شَيْئاً ثُمَّ قَالَ لِي : إِنَّ الْعَرَبَ
 تَوَقَّعُ الْجَمْعَ عَلَى التَّثْنِيَةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ) (٢)
 يَرِيدُ : فَإِنْ كَانَ لَهُ أَخَوَانِ • وَقَالَ : (فَقَدْ صَغَتْ
 قُلُوبُكُمَا) (٣) يَعْنِي : فَقَدْ صَغَا (٤) قُلُوبَاكُمَا • انْتَهَى •

(١) أي قبل ورود الآية ٦٢ •

(٢) النساء ١١/٤ » فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَأُمُّهُ السُّدُسُ »

(٣) التحريم ٤/٦٦ » ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما » •

(٤) في هـ : « صغت » تحريف •

في كتاب لبّ الألباب في المسألة والجواب

لأبي الحسن بن جبارة (١)

من أبيات المعاني قول الشاعر :

١٨٣- إئتما زيدا إلينا سائراً

مِنْ مَكَانٍ ضَلَّ فِيهِ السَّائِرُ

- فهو يأتينا عِشاً في سَحَر

ماله في يَدِهِ أو عامِرُ (٢)

بأي شيءٍ نَصَبَ زيدا وحققه الرِّفْعُ وكيف يجتمع العِشاءُ
والسَّحَرُ وكيف يلتصِقُ ماله في يَدِهِ أو عامِرٌ ؟ وهذا العَجْزُ
مباينٌ للصُّدْرِ • وهي مسألة عظيمة وإن أحاطَ اللبيب (٣)
بها علماً •

والجواب عن ذلك :

أما البيت الأول : فقوله (إن) شرط ، و (نَمَى) فعل

(١) في هـ : « ابن جني » ، تحريف ، وانظر فهرس التراجم • ولم أقف
على كتابه هذا •

(٢) لم أعرف قائل هذين البيتين ، ووردا من دون نسبة في الأبيات المشككة
للفارقي ص : ١٢٠ •

(٣) في د : « البيت » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ •

ماضٍ مِنْ قولهم : نَمَى يَنْمِي أَي : ارتَفَعَ وَزَادَ (١) • و(زيداً) مفعولٌ به ، (وسائراً) نصبٌ على الحال • وقوله (ضل) من الضلال وهو ضدُّ الهدى • و(السائرُ) فاعِلٌ ، وهو الذي نَصَبَ (زيداً) • وتقديرُه : إِنَّ نَمَى السَّائِرُ زِيداً ، يعني (٢) أَكْثَرَهُ ارتَفَعَ بِهِ وَهَدَاهُ إِلَيْنَا فِي حَالِ كَوْنِهِ سَائِراً مِنْ مَكَانٍ حَارٍ فِيهِ وَضَلَّ •

وَأَمَّا الْبَيْتُ الثَّانِي : فَهُوَ مُسْتَحِيلٌ إِنْ أُخِذَ عَلَى لَفْظِهِ ، إِذِ الْعِشَاءُ وَالسَّحَرُ وَقَتَانِ مُتَبَايِنَانِ وَلَا يَجْتَمِعَانِ ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى فِيهِ : ف (هُوَ) مُبْتَدَأٌ ، (يَأْتِي) : فَعْلٌ مُضَارِعٌ ، (نَاعِشًا) : حَالٌ مِنَ الْمُضْمَرِ (٣) فِي الْإِتْيَانِ ، مِنْ نَعَشْتُهُ أَنْعَشْتُهُ أَي رَفَعْتُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [هـ : ٢٠١] وَهُوَ أَبُو حَيَّةَ النَّمِيرِي :

١٨٤ - إِذَا مَا نَعَشْنَاهُ عَلَى الرَّحْلِ يَنْشِي

مُسَالِيَهُ عَنْهُ مِنْ وِرَاءٍ وَمُقَدَّمٍ (٤)

وَمُسَالَاهُ : عِطْفَاهُ ، وَقَدْ نَصَبَهُمَا عَلَى الظَّرْفِ الْأَثْنَاهُمَا فِي

(١) في هـ : « ارتفع قدراً » ، وأعلنه تحريف • وقال الفارقي هنا : « والتقت النونان فأدغم لسكون الأولى » •

(٢) في هـ : « المعنى » •

(٣) في هـ : « الضمير » •

(٤) ورد البيت منسوباً إلى أبي حية في الكتاب ٢٠٥/١ ، والأبيات المشككة للفارقي ١٢٠ ، واللسان (سيل) مع بيت قبله •

والشاهد في البيت عند سيبويه على نصب « مساليه » على الظرفية •

معنى نَاحِيَّتَيْهِ أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ : مِّنْ وَرَاءِ وَمُتَّسِدَمٍ •
وتفسيرُ هذا البيتِ أَكْثَرًا إِذَا رَفَعْنَاهُ عَلَى الرَّحْلِ لَا يَسْتَمْسِكُ
فَيَتَشَتَّى (١) فِي نَاحِيَّتَيْهِ مِّنْ جَانِبَيْهِ • وهذا الشاهدُ أَيضاً مِّنْ
أَيَّاتِ المعاني وهو مِمَّا يُسألُ عَنْهُ •

وقولهُ فِي البيتِ الْمُتَقَدِّمِ (مَالَهُ) : منصوبٌ بقوله
(نَاعِشاً) أَي رَافِعاً مَالَهُ فِي يَدِهِ ، وصرف (سَحَرَا) لِأَنَّهُ
نَكْرَةٌ يُرِيدُ : سَحَرَا مِّنَ الْأَسْحَارِ • وقولهُ (أَوْ عَامِرٍ) عطفٌ عَلَى الْمُضْمَرِّ فِي
يَأْتِي (٢) ، وطولُ الكلامِ سَدٌّ مَسَدٌ التَّأْكِيدُ (٣) • وتقريبُ معنى
هَذَيْنِ البَيْتَيْنِ : إِنَّ زَيْدًا ضَلَّ فِي مَوَاقِفِهِدَاهُ إِلَيْنَا السَّائِرُ فِيهَا فَهُوَ
يَأْتِي نَاعِشاً أَي رَافِعاً مُكْثَرًا (٤) مَالَهُ هُوَ أَوْ عَامِرٌ (٥) • انتهى •

وردَ فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ مِّنْ بِلَادِ الْمَغْرِبِ مِّن
الْفَقِيهِ أَبِي بَكْرٍ بَنِ مُحَمَّدٍ بَنِ (٦) عَقِبَةَ أَسْئَلُهُ فِي النِّحْوِ إِلَى الشَّيْخِ

(١) فِي هـ : « فَيَنْتَشِي » •

(٢) قَالَ الْفَارَقِيُّ هُنَا : « أَي يَأْتِي زَيْدٌ نَاعِشاً مَالَهُ وَعَامِرٌ كَذَلِكَ » الْأَبْيَاتُ
الْمَشْكَلَةُ ١٢١ •

(٣) أَيِ التَّأْكِيدِ بِضَمِيرِ الْفَصْلِ ، لِأَنَّ الْعَطْفَ هُنَا عَلَى مُضْمَرٍ مَرْفُوعٍ هُوَ فَاعِلٌ
(يَأْتِي) ، وَلَوْلَا طَوْلُ الْكَلَامِ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَالْمَعْطُوفِ لَوَجِبَ أَنْ
يَقَالَ : « هُوَ أَوْ عَامِرٌ » •

(٤) فِي د ، ف : « مُكْبَرًا » ، وَفِي هـ : « مُكْتَزًا » ، وَكِلَاهُمَا تَعْرِيفٌ •
وَالصَّوَابُ مِنْ ل ، وَقَالَ الْفَارَقِيُّ فِي شَرْحِ « نَاعِشًا مَالَهُ » : « أَيِ قَدْ
رَفَعَهُ وَكَثَّرَهُ » الْأَبْيَاتُ الْمَشْكَلَةُ ١٢١ •

(٥) زَادَ هُنَا فِي هـ : « وَالْحَمْدُ لِلَّهِ » •

(٦) لَمْ أَقِفْ عَلَى تَرْجُمَتِهِ •

جلال الدين البلقيني (١) فكتب عليها .

أَمَّا الْأَسْئَلَةُ فَسَبْعَةٌ

الأول : زعم ابن مالك أن حذف عامل المؤكد امتنع بقوله (٢) تعالى : (فطْفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ) (٣) هل هو مقبول أم لا ؟ .

الثاني : زعم الزمخشري أن قوله تعالى (فلما رأوه عارضاً) (٤) منصوب [٣٥١/آ] على التمييز ، وتعقب أبي حيان له ، من المصيب منهما وذكرنا قريباً من ذلك في قوله تعالى : (فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ) (٥) .

الثالث : أين المخصوص بالمدح (٦) فيما أنشده الزمخشري في سورة الصافات :

-
- (١) هو عبد الرحمن بن عمر (ت ٨٢٤ هـ) ، وانظر فهرس التراجم .
 - (٢) في هـ : « فقوله » ، وهو على الأرجح من تصحيح ناشر (هـ) لتستقيم عبارة السؤال ، غير أن المعنى يفسد بهذا أيضاً . والذي رأيته أن البلقيني شاء أن يورد سؤال ابن عقبة كما جاءه ، ثم بين الغلط فيه عند اجابته عنه . انظر ص : ٢٩١ الحاشية : ٩ .
 - (٣) سورة ص : ٣٨/٣٣ « ردوها علي فطفق مسحاً بالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ » .
 - (٤) الأحقاف ٤٦/٢٤ « فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا . . . » .
 - (٥) البقرة ٢/٢٩ : « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ثم استوى الى السماء فسواهن سبع سموات وهو بكل شيء عليم » .
 - (٦) في د : « من المدح » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

١٨٥- لَعَمْرِي لئنْ أَنْزَلْتُمْ أَوْ صَحَوْتُمْ

لبئسَ التَّدَامِي كُنْتُمْ آلَ أَبَجَرَ (١)

ومنه قول عائشة : « كَانَ لَنَا جِيرَانٌ مِنْ الْأَنْصَارِ لِنِعْمِ
الْجِيرَانُ كَانُوا » (٢) .

الرابع : علامَ اتَّصَبَ (بصيراً) في قوله (فجعلناه
سميعاً بصيراً) (٣) ؟

الخامس : من أيّ الضمائر قول أبي الطيّب : [هـ : ٢٠٢]

١٨٦- هُوَ الْجَدُّ حَتَّى تَفْضَلَ الْعَيْنُ أَخْتَهَا

وحتى يكونَ اليومُ لليومِ سيِّداً (٤)

(١) ورد البيت منسوباً الى الأبيرد في المحتسب ٣٠٨/٢ ، والصحاح واللسان
(نزف) ورواية البيت في الكشف ٣٤٠/٣ : « لبئس الندامة » ،
وانما هي تحريف يكسر معها البيت ، وأورده شارح شواهد الكشف
على وجهه الصحيح في حواشي الكشف ٤١٩/٤ ، ونسبه للأبيوردي ،
وهو تحريف عن الأبيرد . وورد البيت - عرضاً - في الخزنة ١٠٦/٤
أنزف الشارب : ذهب عقله أو شرابه . وحكى ابن جني : « وأنزفت
الشيء إذا أفنيته » ، وأبجر : هو أبجر بن جابر العجلي .

(٢) لم أعثر على هذا الحديث بهذا اللفظ في كتب السنة ، وانظره بالفاظ
آخر في ص : ٥٦٣ مع تخريجاتها في الحواشيء ثمة .

(٣) الانسان : ٢/٧٦ « انا خلقنا الانسان من نطفة أمشاج نبتليه
فجعلناه سميعاً بصيراً » * .

(٤) ديوان المتنبي بشرح البرقوقى ٩/٢ . والجد : الحظ . يقول :
إن الجد له فعله حتى في الشئنين المتساويين مثل العين والعين ، واليوم
واليوم .

وقولُ المعرِّي :

١٨٧ - هُوَ الْهَجْرُ حَتَّى مَا يَلِمَ خِيَالُ

..... (١)

السادس : ما معنى (مِنْ) في حديث : « أَلَا أَخْبِرُكُمْ
بِخَيْرِكُمْ مِنْ شَرِّكُمْ » (٢) ، وفي حديث : « مَا بَالُ الْكَلْبِ
الْأَسْوَدِ مِنَ الْأَحْمَرِ » (٣) ، وفي قولِ المعرِّي :

١٨٨ - وَإِنْ يَكُ وَادِينَا مِنْ الشَّعْرِ وَاحِدًا

فَغَيْرُ خَفِيِّ أَثْلِهِ مِنْ ثَمَامِهِ (٤)

السابع : ما إعرابُ قوله : « فَخَرَجَ بِلَالٌ يَوْضَوْءٌ
فَمِنْ نَاضِحٍ وَنَائِلٍ » (٥) ، وقولِ المعرِّي :

(١) هذا صدر بيت للمعري وعجزه :

..... و بعض صدود الزائرين وصال

شروح سقط الزند : ١٠٤٦ .

(٢) ورد هذا اللفظ في الترمذي - كتاب الفتن - برقم حديث ٢٢٦٣ .

وذلك من حديث طويل .

(٣) ورد في صحيح مسلم (رقم حديث : ٢٦٥) يلفظ : « مَا بَالُ الْكَلْبِ

الْأَسْوَدِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَحْمَرِ » .

(٤) شروح سقط الزند : ٤٧٤ ، وروايته فيها : « من الشعر نبتة » .

والأثل : شجر ، واحده أثلة ، وهي من كبار الشجر . والثمام :

نبت ضعيف .

(٥) انظر تخريجه في ص : ٣٠١ ، ح : ١١ .

١٨٩ - وَهُمْ النَّاسُ فَالْحَيَاةُ بِهِمْ سَوْ

ق" فَمِنْ غَايِنٍ وَمِنْ مَغْبُونٍ (١)

وَأَمَّا الْأَجُوبَةُ

فَقَالَ : اللَّهُمَّ إِلَهِمُ الصَّوَابَ .

أما السؤال الأول : فالظاهر أنه سقط شيء ، وهو :
(رد) من (٢) : (زعم ابن مالك) (٣) ، لأن هذه الآية ترد
على ابن مالك .

والجواب : أن الرد بذلك مقبول ، فإن الأصل :
فَطَفِقَ يَمْسَحُ مَسْحًا ، فحذف (يَمْسَحُ) ، وهو عامل
المؤكد . وهذا الزعم ذكره الشيخ جمال الدين بن مالك في
الكافية الشافية (٤) ، والألفية (٥) ، وردّه عليه ابنه الشيخ

(١) البيت في لزوم ما لا يلزم للمعري : ٥٧٦/٢ ، برواية : « والحياة » .

(٢) سقط « من » من هـ . ولعل ناشره أسقطها لظنه بأنها مقحمة .

(٣) وعليه فصواب عبارة سؤال ابن عقبة كما رآه البلقيني هو : (الأول
رد زعم ابن مالك أن حذف عامل المؤكد امتنع بقوله تعالى : « فطفق
مسحاً بالسوق والأعناق » هل هو مقبول أم لا) . وانظر ص : ٥٥٠ ،
ح : ٢ .

(٤) منظومة طويلة لابن مالك في النحو والصرف ، وعدد أبياتها « ٢٧٥٧ »
بيتاً ومنها قوله :

وعامل الذي أتى مؤكداً سقوطه امتنع أبداً فتعضداً

وقال ابن مالك في شرحه : « المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله
وتقرير معناه ، وحذفه منافي لذلك ، فلم يجز » . مخطوط
شرح الكافية - ورقة ٤٧ - (الظاهرية بدمشق : ١٧٥٤ / عام) .

(٥) قال في الخلاصة الألفية :

بدرُ الدِّين في شرح الألفيَّة بما يوقِفُ عليه مِنْ (١) ، كلامِهِ (٢) وقد قالَ الشيخُ أبو حيَّان هنا في تفسيرِهِ : « طَفِقَ : مِنْ أفعالِ المُقارَبَةِ للشُّروعِ في الفِعلِ ، وحذِفَ خبرُها لِإِدلالةِ المصدرِ عليه ، أي فَطَفِقَ يَمْسَحُ مَسْحاً » (٣) انتهى . وقد أعرب الزمخشري قوله تعالى : (وَالمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) (٤) مصدراً مؤكّداً فقال : « « كِتَابَ اللَّهِ » مصدرٌ مؤكّدٌ ، أي : كَتَبَ اللَّهُ ذلكَ عليكم كِتَاباً » (٥) . وقالَ الشيخُ أبو حيَّان : « « كِتَابَ اللَّهِ عليكم » : اتَّصَبَ بإضمارِ فِعْلِ ، وهو مصدرٌ » (٦) مؤكّدٌ لِمُضمونِ الجُمْلَةِ السَّابِقَةِ مِنْ قولِهِ : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ) (٧)

وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع

انظر الأشموني ٣٦٧/١ .

(١) في هـ : « أن » ، تحريف .

(٢) انظر شرح الخلاصة لابن الناظم ص : ١٠٤ .

(٣) البحر المحيط ٣٩٧/٧ ، إلا أن فيه : « وحذف غيرها » ، في موضع :

« وحذف خبرها » وهو تحريف وقع في البحر . وقال الزمخشري :

« فطفق مسحاً : فجعل يمسح مسحاً » الكشف ٣٧٤/٣ .

(٤) النساء ٢٤/٤ .

(٥) الكشف ٥١٨/١ .

(٦) في البحر : « فعل » ، تحريف .

(٧) النساء ٢٣/٤ « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم » ثم جاء في الآية

٢٤ : « والمحصنات ٠٠ معطوفاً .

وَلَا تَكُنْ قِيلَ : كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ تحريمَ ذلكَ كِتَابًا وما ذَهَبَ
إِلَيْهِ الْكِسَائِيُّ مِنْ أَنَّهُ [هـ - ٢٠٣] يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ فِي بَابِ
الْإِغْرَاءِ بِالظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ (١) مُسْتَدِلًّا بِهَذِهِ الْآيَةِ ، إِذْ تَقْدِيرُ ذَلِكَ
عِنْدَهُ : عَلَيْكُمْ كِتَابَ اللَّهِ ، أَيِ : الزَّمُوا كِتَابَ اللَّهِ ، فَلَا يَتِمُّ
دَلِيلُهُ لَاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا (٢) كَمَا ذَكَرْنَاهُ « (٣) » .

وَأَمَّا السُّؤَالُ الثَّانِي : فَقَالَ الشَّيْخُ [أَبُو حَيَّانَ] (٤) فِي
سُورَةِ الْأَحْقَافِ (٥) : « وَاتَّصَبَ (عَارِضًا) عَلَى الْحَالِ مِنْ
الْمَفْعُولِ ، وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَعْتُودَ عَلَى الشَّيْءِ
الْمُرْتَبِيِّ الطَّالِعِ عَلَيْهِمُ الَّذِي فَسَّرَهُ قَوْلُهُ (عَارِضًا) » .

وَقَالَ الزَّمَخَشَرِيُّ : « فَلَمَّا رَأَوْهُ » فِي الضَّمِيرِ وَجْهَانِ ،
أَحَدُهُمَا : أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَا تَعَدَدْنَا [٣٥١ - ب] وَأَنْ يَكُونَ
مُبْهَمًا قَدْ (٦) وَضَحَ أَمْرُهُ بِقَوْلِهِ (عَارِضًا) إِمَّا تَمِيزًا ، وَإِمَّا

(١) فِي الْبَحْرِ : « فِي بَابِ الْأَعْرَابِ الظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ » ، وَهُوَ تَحْرِيفُ
وَقَعَ فِي الْبَحْرِ .

(٢) زَادَ هُنَا فِي هـ : « مُؤَكَّدًا » .

(٣) الْبَحْرِ الْمَحِيطُ : ٢١٤ / ٣ .

(٤) زِيَادَةُ مِنْ ل ، ف ، هـ .

(٥) قَالَ تَعَالَى : « قَالُوا أَجِئْنَا لِنَتَأَفَّكُنَا عَنْ آلِهَتِنَا فَأَتَانَا بِمَا تَعَدَدْنَا إِنْ كُنْتَ
مِنَ الصَّادِقِينَ (٢٢) قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ وَأُبَلِّغُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ
وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ (٢٣) فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ
قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مِمَّنْ نَاغِي عَنْكُمْ لَمْ يَأْتِ بِكُمْ مِنْ بِلَادِهِمْ بِشَيْءٍ قَالُوا إِنَّا نَحْنُ
الْأَلِيمُ (٢٤) » . الْأَحْقَافُ ٢٢ / ٤٦ - ٢٤ .

(٦) فِي هـ : « وَقَدْ » . وَلَمْ تَرُدِّ الْوَاوُ فِي الْكُشَافِ وَالْبَحْرِ ، فَهِيَ مَقْحَمَةٌ .

حالا» (١) . وهذا الوجهُ أعربُ وأفصحُ (٢) . انتهى (٣) قال الشيخ أبو حيان : « وهذا الذي ذكرَ أنه أعربُ وأفصحُ ليس جارياً على ما ذكره الشحاة ، لأنَّ المبهَمَ الذي يفسَّرُه ويوضَّحُه التَّمييزُ لا يكونُ إلاَّ في بابِ « رُبَّ » ، نحو : « رُبَّه رجلاً لقيته » ، وفي بابِ « نعم وبئس » ، على مذهب البصريين (٤) : « نعم رجلاً زَيْدٌ » ، و « بئس غلاماً عَمْرُو » . وأمَّا أنَّ الحالَ يوضَّحُ المبهَمَ ويفسِّرُه فلا نعلمُ أحداً ذهبَ إليه . وقد حصرَ الشحاة المضمَرُ الذي يفسَّرُه ما بعده ، فلم يذكروا فيه مفعولَ « رأى » إذا كانَ ضميراً ، ولا أنَّ الحالَ يفسِّرُ المضمَرَ ويوضَّحُه » (٥) انتهى .

وكلامُ ابنِ عطيةَ من وادي كلامِ الزمخشري ، فإنه قال : « والضميرُ في رَأَوْه يَحْتَمِلُ أن يعودَ على العَذَابِ وَيَحْتَمِلُ أن يعودَ على الشيءِ المرئيِّ في الطالعِ عليهم ، وهو الذي فسَّرَه قوله (عارضاً) » (٦) انتهى . فقد جعلَ الضميرَ يفسِّرُه ما بعده كما قال الزمخشري لكنَّ الزمخشريَّ أفصحَ بالإبهامِ والتَّمييزِ

(١) في البحر : « اما تمييز واما حال » ، وهو تحريف فيه .

(٢) الكشف ٥٢٤/٣ .

(٣) البحر المحيط ٦٤/٨ .

(٤) في د ، ل ، ف : « البصرية » ، وأثبت ما في هـ ، والبحر .

(٥) البحر المحيط : ٦٤/٨ . وقال بعده : « والعارض : المعارض في الجو

من السحاب والمطر » .

(٦) لم ينشر هذا الكتاب بعد ، وسمعت أن هنالك محاولة لنشره في المغرب .

والحال ، فلذلك خصّه الشيخ رحمه الله بالاعتراض (١) ، والذي قاله الشيخ هو الجاري على القواعد المقررة في النحو .

وأما آية البقرة (٢) ، فقال الشيخ أبو حيان فيها : « قال الزمخشري : والضمير في « فسوّاهنَّ » ضمير مبهم ، و « سَبَعَ سَمَوَاتٍ » : تفسيره (٣) ، كقولهم : « رَبُّكَ رَجُلًا » (٤) ، انتهى كلامه . ومفهومه أن هذا الضمير يعود على ما بعده وهو مفسّر به فهو عائِد على غير [هـ - ٢٠٤] متقدّم [الذّكر] (٥) . وهذا الذي يفسّره ما بعده منه ما يفسّر بجُملة ، وهو ضمير الشأن أو القصة ، وشرطها عند البصريّين أن يُصرّحَ بجزأيّها (٦) ، ومنه ما يفسّر بمفرد ، أي : غير جملة ، وهو الضمير المرفوع بنعم وبس ، وما جرى مجراهما ، والضمير المجرور برُبّ ، والضمير المرفوع بأوّل المتنازعين على مذهب البصريّين ، والضمير المجعول خبره مفسّراً له ، والضمير الذي أبدل منه مفسّره . وفي إثبات هذا القسم الأخير خلاف ، وذلك نحو « ضَرَبْتُهُمْ قَوْمَكَ » . وهذا الذي ذكره الزمخشري ليس واحداً من هذه الضمائر

(١) في د، ل، ف : « بالاعتراض » ، تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٢) سلف اثباتها في ص : ٥٥٠ ، ح : ٥ .

(٣) في النسخ جميعاً : « يفسره » تحريف ، وصوابه عن الكشف والبحر .

(٤) الكشف : ٢٧٠ / ١ .

(٥) زيادة من هـ ، والبحر المحيط .

(٦) في هـ : « بجزئيهما » ، تحريف .

التي سَرَدَناها إِلَّا أَنَّهُ يُحْتَمَلُ (١) فِيهِ أَنْ يَكُونَ (سَبْعَ
 سَمَوَاتٍ) بَدَلًا مِنْهُ وَمُفَسَّرًا لَهُ ، وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ تَشْبِيهُ
 الزَّمْخَشَرِيِّ لَهُ بِـ «رُبَّةُ رَجُلًا» ، وَأَنَّهُ ضَمِيرٌ مَبْهُمٌ لَيْسَ عَائِدًا
 عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ ، لَكِنْ هَذَا يَضْعُفُ بِكَوْنِ هَذَا التَّقْدِيرِ يَجْعَلُهُ
 غَيْرَ مُرْتَبِطٍ بِمَا قَبْلَهُ اِرْتِبَاطًا كَلِّيًّا ، إِذْ يَكُونُ الْكَلَامُ قَدْ تَضَمَّنَ
 أَنَّهُ تَعَالَى (٢) اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ (٣) [وَأَنَّهُ] (٤) سَوَّى سَبْعَ
 سَمَوَاتٍ عَقِبَ اسْتَوَائِهِ إِلَى السَّمَاءِ ، فَيَكُونُ قَدْ أَخْبَرَ بِإِخْبَارَيْنِ ،
 أَحَدُهُمَا : اسْتَوَاؤُهُ إِلَى السَّمَاءِ ، وَالْآخَرُ تَسْوِيَتَهُ (٥) سَبْعَ
 سَمَوَاتٍ . [وظَاهِرُ الْكَلَامِ أَنَّ الَّذِي اسْتَوَى إِلَيْهِ هُوَ بَعِينُهُ الْمُسَوَّى (٦)
 سَبْعَ سَمَوَاتٍ] (٧) وَقَدْ أَعْرَبَ بَعْضُهُمْ (سَبْعَ سَمَوَاتٍ) بَدَلًا
 مِنْ الضَّمِيرِ عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ (٨) ، وَهُوَ إِعْرَابٌ

-
- (١) فِي د ، ل : « أَنْ يَحْمَلَ » ، وَفِي ف : « أَنَّهُ يَحْمَلَ » ، وَفِي هـ : « أَنْ نَحِيلَ »
 وَفِي الْبَحْرِ « تَخِيلَ » تَحْرِيفٌ ، وَلَعَلَّ الْأَشْبَهَ بِالصَّوَابِ مَا أَثْبَتَ .
 (٢) فِي د ، ل ، ف : « يَقَالُ » تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ هـ ، وَالْبَحْرِ .
 (٣) فِي د ، ل ، ف : « السَّمَوَاتِ » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ هـ ؛ وَالْبَحْرِ .
 (٤) زِيَادَةٌ مِنْ هـ ، وَالْبَحْرِ .
 (٥) فِي د ، ل ، ف : « تَسْوِيَةٌ » ، وَالْأَشْبَهَ بِالصَّوَابِ عَنْ هـ ، وَالْبَحْرِ .
 (٦) فِي الْبَحْرِ : « الْمُسَوَّى » ، تَحْرِيفٌ .
 (٧) زِيَادَةٌ مِنْ سَائِرِ النُّسخِ .
 (٨) أَيَّ عَلَى السَّمَاءِ عَلَى أَنَّهَا جَمْعُ سَمَاوَةٍ ، وَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً فِي الْجَمْعِ
 كَمَا فِي دَعَاءٍ وَكَسَاءٍ . وَانْظُرْ مُشْكَلَ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٣٤/١ ، وَالْبَيَانِ
 ٦٨/١ ، وَامْلَأِ الْعُكْبَرِي ١٦/١ .

صحيح" نحو: «أخوك مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ» (١) انتهى [٣٥٢-أ].
 فقد مَنَعَ الشيخُ مِنَ البَدَلِ على عَوْدِ الضميرِ إلى ما بعده لأجلِ
 عَدَمِ الارتباطِ ، وأجازَهُ على عَوْدِ الضميرِ على ما قبله لوجودِ
 الارتباطِ ثم قال بعدَ سياقِ أعاريبَ : « فَتَلَخَّصْ » (٢) في نَصَبِ
 (سَبْعَ سَمَوَاتٍ) أَوْجُهُ : البَدَلُ باعتبارِينِ (يعني باعتبارِ ما قبله
 وما بعده) (٣) والمفعولُ به (٤) ، ومفعولُ ثانٍ (٥) ، وحالٌ (٦) ،
 قالَ : « والمُتَخَارِجُ البَدَلُ باعتبارِ عَوْدِ الضميرِ على ما قبله ،
 والحالُ ، و يترجَّحُ البَدَلُ لِعَدَمِ (٦) الاشتِقاقِ » (٧) انتهى .

والتعقُّبُ المذكورُ في سورة البقرة نظيرُ التعقُّبِ المذكورِ
 في سورة الأحقاف وكلامُ الشيخ - رحمه الله - في ذلك هو الجاري
 على القواعدِ كما تقدَّمَ . وقد تعقَّبَ القُطْبُ (٨) في حاشيتهِ على
 الزمخشري ذلك فقالَ : « قوله : والضميرُ في (فَسَوَّاهُنَّ)

-
- (١) البحر المحيط : ١٣٥/١ .
 (٢) في د ، ل ، ف : « تتلخص » ، تحريف ، وفي هـ : « يتلخص » ؛ والأشبه
 بالصواب عن البحر المحيط .
 (٣) ما بين القوسين من كلام البلقيني ، ولم يرد في البحر المحيط .
 (٤) وذلك على تقدير : فسوى منهن سبع سموات ، كقوله تعالى : « واختار
 موسى قومه » ، انظر املاء العكبري ١٦/١ .
 (٥) على أن « سوَّى » بمعنى : « صيَّر » .
 (٦) في البحر : « بعدم » .
 (٧) البحر المحيط : ١٣٥/١ .
 (٨) هو محمود بن مسعود (ت ٧١٠ هـ) ، وانظر فهرس التراجم .

ضميرٌ مبهم فيه نظَّر ، لأنَّ البابَ ليس بقياسٍ وإِنَّمَا حُمِلَ
 الْمُضْمَرُ (١) فِي قَوْلِهِ (٢) « رَبُّهُ رَجُلًا » عَلَى أَنَّهُ مَبْهَمٌ لِأَنَّ
 « رَبُّ » لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى التَّكْرَارِ وَهَذَا لَا يُوْجَدُ فِي
 (فَسَوْءَاهُنَّ) [هـ - ٢٠٥] « (٣) » .

وَأَمَّا السُّؤَالُ الثَّالِثُ: فَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ
 فِي الْكَلَامِ عَلَى الْمَخْصُوصِ بِقَوْلِهِ: « أَوْ يَذْكُرُ قَبْلَهُمَا مَعْمُولًا لِلْإِبْتِدَاءِ
 أَوْ لِبَعْضِ نَوَاسِخِهِ ، أَوْ بَعْدَ فَاعِلِيهِمَا : مُبْتَدَأٌ أَوْ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ
 لَا يَظْهَرُ ، ، أَوْ أَوَّلَ (٤) مَعْمُولِي فِعْلِ نَاسِخٍ » (٥) : مِثَالُ
 الْمَخْصُوصِ الَّذِي ذَكَرَ قَبْلَهُمَا مَعْمُولًا لِلْإِبْتِدَاءِ « زَيْدٌ نِعْمٌ
 الرَّجُلُ » وَ « عَمَرُو بَنِي الْغُلَامِ » وَ « زَيْدٌ نِعْمٌ رَجُلًا »
 وَ « عَمَرُو بَنِي غُلَامًا » ، وَمِثَالُ الْمَخْصُوصِ الْمَعْمُولِ لِبَعْضِ (٦)
 نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ فِي بَابِ « كَانَ » قَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٩٠ - إِذَا أَرْسَلْتُنِي عِنْدَ تَقْدِيرِ (٧) حَاجَةٍ

أُمَّا رِسٌّ فِيهَا كُنْتُ نِعْمَ الْمُمَارِسُ (٨)

-
- (١) فِي هـ : « الضمير » .
 (٢) سَقَطَ « قَوْلُهُ » مِنْ هـ .
 (٣) انْتَهَى هُنَا كَلَامُ الْقُطْبِ عَلَى مَا يَظْهَرُ .
 (٤) فِي د ، ل ، ف : « أَوْ أَوَّلِ » ، وَفِي هـ : « وَأَوَّلَ » ، تَحْرِيفٌ ، وَصَوَابُهُمَا
 عَنْ التَّسْهِيلِ .
 (٥) التَّسْهِيلُ لِابْنِ مَالِكٍ ١٢٧ .
 (٦) فِي هـ : « بَعْدَ » ، تَحْرِيفٌ .
 (٧) فِي هـ : « بَعْدِي » ، تَحْرِيفٌ .
 (٨) وَرَدَ الْبَيْتُ مَنْسُوبًا إِلَى يَزِيدَ بْنِ الطُّشَرِيَّةِ فِي شَرْحِ الْحِمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ

وفي باب «إن» قول الشاعر :

١٩١- إن ابن عبد الله نعم

سم أخو التدي وابن العشيرة (١)

وفي باب «ظن» : « ظننت زيدا نعم الرجل » ،
ومثال ذكر المخصوص بعد فاعليهما مبتدأ « نعم الرجل زيد »
و « بئس الغلام عمر » ، وقوله : « أو خبر مبتدأ لا يظهر »
قال فيه الشيخ أبو حيان : « هذا الإعراب نُسب إلى سيويه ،
وممن نُسب إليه إلى سيويه هذا المصنف في الشرح (٢) قال فيه :
وأجاز سيويه كون المخصوص خبر مبتدأ واجب الإضمار
انتهى (٣) » وأطال الشيخ الكلام على ذلك بما يوقف عليه في

١٧٢٥ برواية : « عين المارس » ، وفي العيني ٣٤/٤ ، والغزاة ،

١٠٦/٤ برواية : « تعذير حاجة » ، والتعذير : التقصير .

والشاهد في البيت على ذكر مخصص (نعم) و (بئس) قبلهما
معمولا ل (كان) ، وهو ضمير التاء في (كنت) هنا . ولا شاهد في
في البيت على رواية شرح الحماسة .

(١) البيت لأبي دهب الجمحي من أبيات يمدح بها المغيرة بن عبد الله .
وورد منسوباً إليه في : العيني ٣٤/٤ ، والدرر ١١٤/٢ . وورد
غير منسوب في الهمع ٨٧/٢ ، والغزاة - عرضاً - ١٠٦/٤ .
والاستشهاد به على تقدم مخصص (نعم) و (بئس) عليهما معمولا
ل (ان) .

(٢) يريد : ابن مالك ، ومصنفه هو شرح التسهيل ، ولم يتمه .

(٣) سقط « انتهى » من هـ .

شرح التسهيل • ومثال كون المخصوص مذكوراً بعد فاعليهما
أوّل (١) معمولي فعل ناسخ هذا البيت المذكور في السؤال ،
لأن « كان » من نواسخ الابتداء ، وقول زهير :

١٩٢- يميناً لنعم السيّدان وجِدْتُمَا

على كلّ حال من سحيل ومبرّم (٢)

وقد أنشدّه الزمخشري في سورة الصافات في تفسير قوله
تعالى : (لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون) (٣) حيث قال :
« (وينزفون) على البناء للمفعول : من نزف الشارب إذا
ذهب عقله ، ويقال للسكران : « نزيف » و « منزوف »
وقرىء (ينزفون) (٤) (يعني بكسر الزاي) (٥) ، من أنزف
الشارب إذا ذهب عقله أو شرابه قال (٦) :

(١) في د ، ل ، ف : « أولى » ، وفي هـ : « أوأول » ، ولعل الأشبه بالصواب
ما أثبت .

(٢) البيت من معلقة زهير ، وهو في ديوانه بشرح ثعلب ١٤ ، وورد
منسوباً إليه في الدرر ٤٧/٢ ، والخزانة ١٠٥/٤ . وورد غير منسوب
في الهمع ٤٢/٢ .

والشاهد فيه على مجيء المخصوص بعد فاعل (نعم) معمولاً أول للفعل
الناسخ (وجد) ، وأصله قبل دخول لناسخ : لنعم السيّدان أنتما .
(٣) الصافات : ٤٧/٣٧ .

(٤) هي قراءة حمزة والكسائي ، وقرأ الباقر بن بفتحها . انظر الكشف
٢/٢/٢٢٤ ، والنشر ٣٤٢/٢ .

(٥) تكملة للتوضيح من البلقيني لم ترد في الكشف .

(٦) زاد هنا في هـ : « الشاعر » .

١٩٣- لَعَمْرِي لَسِنٌ أَنْزَلْتُمْ أَوْ صَحَوْتُمْ

لَبِئْسَ النَّدَامَى كُنْتُمْ آلَ أَبْجَرَ (١)

ومعناه : صارَ ذا نَزْفٍ • وتظيره : [٣٥٢ - ب] أَفْشَعَ
السَّحَابُ وَقَشَعَتْهُ الرِّيحُ وَأَكْبَ [ه - ٢٠٦] الرجلُ
وكبته (٢) ، وحقيقتُهُما : دَخَلَ (٣) فِي الْقَشْعِ وَالْكَبِّ (٤) انتهى •

وأما حديثُ عائشة فإنَّ كانَ الذي فيه ذِكْرُ الهَدِيَّةِ فهوَ
في الصَّحِيحَيْنِ بدونِ هذه اللَّفْظَةِ (٥) • و (٦) رواه البخاري
في الهَبَةِ والِرِّقَاقِ عن يزيد بنِ رومان عن عُرْوَةَ عن عائشة بلفظٍ :
« إِلَّا أَكَّهْ قَدْ كَانَ لَنَا جِيرَانٌ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَتْ لَهُمْ مَبَائِجُ ،
وَكَاثُوا يَمْنَحُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ (٧) وَسَلَّم مِنْ
أَلْبَانِهِمْ (٨) وفي الرِّقَاقِ زيادةٌ « فَيَسْقِينَاهُ » (٩) ويقعُ في بعضِ

(١) سلف في الشاهد ١٨٥ •

(٢) في د ، ل ، ف : « وكبه » ، وأثبت ما في ه ، والكشاف •

(٣) في د : « داخلا » ، وفي ه « دخل » تحريف ، وصوابه عن ل ،
ف ، والكشاف •

(٤) الكشاف : ٣ / ٣٤٠ •

(٥) المراد باللفظة مهنا قول عائشة « لنعم الجيران كانوا » وورد في
السؤال الثالث من أسئلة ابن عقبة • انظر ص : ٢٩٠ •

(٦) سقطت الواو من ه •

(٧) زاد هنا في ه : « وآله » •

(٨) صحيح البخاري ط ليدن (رقاق - ١٧ - ج : ٤ ص : ٢٢٢) ، وفي
(الهبة ج : ٢ ص : ١٢٩) وفتح الباري : ١١ / ٢٥١ •

(٩) وردت هذه الزيادة في الهبة وفي الرقاق في المواضع المذكورة في الحاشية
السابقة •

الشَّيْخُ إِسْقَاطُهُ مِنْ الرِّقَاقِ وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْهُ الْمِزِّي (١) فِي
الْأَطْرَافِ • وَرَوَاهُ (٢) مُسْلِمٌ فِي آخِرِ الْكِتَابِ كَمَا فِي الرِّقَاقِ بِدُونِ
هَذِهِ اللَّفْظَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي السُّؤَالِ ، فَقَدْ يَكُونُ فِي غَيْرِ الصَّحَّاحِينَ •
وَفِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ : « ... إِلَّا أَنْ حَوْلَنَا أَهْلَ دُورٍ (٣) مِنْ
الْأَنْصَارِ جَزَاهُمْ اللَّهُ خَيْرًا ... » (٤) • وَفِي ابْنِ مَاجَةَ عَنْ أَبِي
سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ « ... غَيْرَ أَنَّكَ كَانَ لَنَا جِيرَانٌ مِنْ الْأَنْصَارِ
جِيرَانُ صِدْقٍ ... » (٥) •

وَأَمَّا السُّؤَالُ الرَّابِعُ : فَجَوَابُهُ أَنَّ (جَعَلَ) (٦) إِنْ كَانَتْ
بِمَعْنَى (خَلَقَ) فَهُمَا حَالَانِ ، وَيَجُوزُ تَعَدُّدُ الْحَالِ وَصَاحِبَيْهَا
مُفْرَدٌ نَحْوُ : « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ضَاحِكًا » • وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى
(صَيَّرَ) فَقَوْلُهُ (سَمِيعًا) مَفْعُولٌ ثَانٍ • وَكَذَلِكَ « بَصِيرًا » (٧)

(١) فِي ل ، هـ : « الْمِزْنِي » ، تَصْغِيفٌ ، وَهُوَ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمِزْنِي •
وَكِتَابُهُ : « تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ بِمَعْرِفَةِ الْأَطْرَافِ » طُبِعَ فِي الْهِنْدِ سَنَةَ ١٩٦٦ •

(٢) فِي هـ : « وَرَوَايَةٌ » •

(٣) فِي هـ : « رَدَمَ » ، وَالرَّدَمُ : السَّدُّ • وَلَعَلَّهُ تَخْرِيفٌ عَنْ « دُورٍ » •

(٤) فِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ٤٠٥/٢ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : « ... وَكَانَ لَهُمْ
جِيرَانٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَجَزَاهُمْ اللَّهُ خَيْرًا ... » ، وَفِيهِ أَيْضًا : عَنْ عَائِشَةَ
فِي ١٨٢/٦ ، وَ ٢٣٧/٦ : « ... غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ لَهُ جِيرَانٌ صِدْقٍ مِنْ
الْأَنْصَارِ ... » • وَلَمْ أَقِفْ عَلَى غَيْرِ هَذَا •

(٥) سَنَنَ ابْنَ مَاجَةَ كِتَابَ الزَّهْدِ ، بِرَقْمِ حَدِيثِ ٤١٤٥ •

(٦) أَيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا » الْوَارِدُ فِي السُّؤَالِ الرَّابِعِ
ص : ٢٩٠ •

(٧) فِي هـ : « بَصِيرٌ » ، تَخْرِيفٌ •

لأَكْثُهُمَا (١) خبرانِ في الأصلِ فجازَ جعلُ كُلِّ مِنْهُمَا مفعولاً ثانياً ، ويجوزُ تَعَدُّدُ خبرِ المبتدأ ، فكذلك يجوزُ تعدُّدُ خبرِ ما دَخَلَ عَلَيْهِ ناسِخُ الابتداء ، ثمَّ يعرَبُ كلُّ واحدٍ مِنْهُمَا مفعولاً ثانياً • وقد قال ابنُ مالِك في التَّسْهِيلِ « بابُ الأفعالِ الداخِلةِ على المبتدأ والخبر ، الداخِلِ عليهما « كان » » والمتنع دخولها (٢) عليهما لاشتغال (٣) المبتدأ على استِفْهَامِ فتَنْصِبُهُمَا مفعولَيْن ، ولا يُحذفان معاً أو أحدهُما إلَّا بِدَلِيلٍ ، ولهما مِنَ التَّقْدِيمِ والتَّأخِيرِ مَالُهُمَا مجرَّدَيْن ، ولثانِيَهُمَا مِنَ الأقسامِ والأحوالِ مَالِ الْخَبَرِ كانَ » (٤) انتهى • وقد جاءَ في خبرِ كانَ (وكانَ اللهُ سَمِيعاً بَصِيراً) (٥) ، (وكانَ اللهُ عَليماً حَكِماً) (٦) ، فكذلك ما نحنُ فيه • ويمكنُ أن يُجْعَلَ الأوَّلُ المفعولُ الثَّانِي ، والثَّانِي صِفَتُهُ (٧) كما في قوله تعالى (فجَلَعْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً) (٨) • ويجوزُ أن يُجْعَلَ في معنى واحدٍ على معنى : « مُتَمَيِّزٌ بَيْنَ الأشياءِ » ، إذ لا يَحْصُلُ التَّمْيِيزُ بَيْنَ الأشياءِ غَالِباً إلَّا بِالسَّمْعِ والبَصَرِ ، فيصيرُ مثلَ قولِنَا : [ه : ٢٠٧] « الرَّمْثَانُ حُلُوٌّ »

(١) في ه : « لأنها » ، تحريف •

(٢) في د ، ل : « دخولهما » ، تحريف ، وصوابه عن ف ، ه والتسهيل •

(٣) في د ، ف : « لاسيما » ، تحريف ، وصوابه عن ه : والتسهيل •

(٤) تسهيل ابن مالِك : ٧٠ •

(٥) النساء ١٣٤/٤ •

(٦) الفتح ٤٨/٤ •

(٧) في ه « صفة » ، وليس بالوجه •

(٨) الفرقان ٢٣/٢٥ •

حامض» بمعنى «مُرٌّ»، فإذا جاء مثل : جعلَ اللهُ الرِّثْمَانِ حُلُوءًا
حامِضًا كَانَ حُكْمُهُ كَذَلِكَ .

وأما السؤال الخامس : فجوابه أنّه حيثُ لم يتقدّم ما يعودُ
عليه هذا (١)، الضمير يجوزُ أن يقالَ هو من القسم الخامس
الذي ذكرناه من كلام الشيخ أبي حيان في جواب السؤال
الثاني (٢) وهو الضميرُ المجعولُ خبرُهُ مفسّراً له . وقد ذكر ابنُ
مالك ذلك في التسهيل فقال : « وَيَتَقَدَّمُ أَيْضًا غَيْرُ مَنْوِيٍّ
التَّأخيرُ : إِنْ جُرَّ بِرَبٍّ ، أَوْ رُفِعَ بِنِعَمٍ أَوْ شَبَّهَا أَوْ بَأْوَلَ
الْمُتَنَازِعِينَ ، أَوْ أُبْدِلَ مِنْهُ الْمَفْسَّرُ ، أَوْ جُعِلَ خَبَرُهُ ، أَوْ كَانَ
الْمُسَمَّى ضَمِيرَ الشَّأْنِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَضَمِيرَ الْمَجْهُولِ عِنْدَ
الْكُوفِيِّينَ » (٣) [٣٥٣ / آ] .

قال الشيخ أبو حيان : « ومثاله جعله خبراً قوله تعالى :
(إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا) (٤)، قال الزمخشري : هذا ضميرُ
لايَعْلَمُ ما يُعْنَى بِهِ إِلَّا بِمَا يَتْلُوهُ مِنْ بَيَانِهِ ، وَأَصْلُهُ : « إِنْ
الْحَيَاةُ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا » ثُمَّ وَضَعَ (هِيَ) مَوْضِعَ (الْحَيَاةِ) ،
لَأَنَّ الْخَبَرَ يَدُلُّ عَلَيْهَا وَيَبَيِّنُهَا (٥)، قال : ومنه :

(١) سقط « هذا » من هـ .

(٢) انظر ص : ٥٥٧ ، س : ١٣ ، ١٤ .

(٣) تسهيل ابن مالك ٢٨ .

(٤) الأنعام ٢٩/٦ ، والمؤمنون ٣٧/٢٣ .

(٥) في هـ : « أو يبينها » ، تحريف .

١٩٤ - هي النفس تحمّل ما حمّلت

..... (١)

و « هي العرب تقول ما شاءت » (٢) • قال (٣)
المصنّف في الشرح وقد حكى كلام الزمخشري : وهذا من
جيد كلامه وفي نظيره ب « هي النفس » و « هي العرب »
ضعف لإمكان جعل العرب والنفس بدليّن ،
و (تحمّل) و (تقول) خبرين • انتهى كلامه » (٤) • قال

(١) هذا شطر بيت من المتقارب ، وهو في د ، ف ، والكشاف ٣٢/٣ برواية :

« هي النفس ما حملت تحمّل »

ويكسر فيها البيت ، وصوابه عن ه ، والمغني ٥٤٢ • وروي هذا
الشطّر في ل :

« هي النفس ما حملتها تحمّل »

و بهذه الرواية شطر من الطويل ذكر البغدادى أن قائله : علي بن
الجهم البغدادى • ولم ينشر بعد الجزء الذي فيه كلام البغدادى على
هذا الشاهد من كتاب شرح أبيات المغني ، انظر مخطوط الكتاب
أياصوفيا ٤٤٨٩/٨١٣ Ky (الانشاد : (٧٣٣) •

(٢) الكشاف ٣٢/٣ • وقال الزمخشري بعده : « والمغني : لاحياة الا هذه
الحياة لأن (ان) النافية دخلت على (هي) التي في معنى الحياة
الدالة على الجنس فنفتها فوازنت (لا) التي نفت ما بعدها نفسي
الجنس » •

(٣) زاد هنا في د ، ف : « في » ، وهي مقحمة فأسقطتها كما في ل ، ه •
وانظر ص : ٣٩٦ ، ح ٢ •

(٤) مخطوط شرح التسهيل لأبي حيان (خ ١/٨٩٣ ع ١٣١٢) الجزء

←

الشيخ أبو حيّان : « ولم يذكر أصحابنا في الضمير الذي يفسّره ما بعده ولا يتنوى بالضمير التأخير أن يكون يفسّره الخبر وإنّما هذا يفسّره سياق الكلام ... وأمّا ما ذهب إليه المصنّف من أن (هي) يفسّرها « حياتنا الدنيا » (١) الذي هو الخبر فاسد لأنّه إذا فسّره الخبر والخبر مضاف لشيء وموصوف لشيء (٢) كان (٣) ذلك الضمير عائداً على الخبر بقيد إضافته وقيد (٤) صفته وإذا كان كذلك صار تقدير الكلام : ما حياتنا الدنيا إلا حياتنا (٥) الدنيا ، ولا يجوز ذلك كما لا يجوز : ما غلامنا العالم إلا غلامنا العالم ، لأنّه يؤدّي الى أنّه لا يستفاد من الخبر إلا ما يستفاد من [هـ : ٢٠٨] المبتدأ ، وذلك لا يجوز ، ولذلك منعوا : « ربّ الدار مالِكها » ، و « سيّد الجارية مالِكها » . وليس في كلام الزمخشري ما يدلّ على ما ذهب إليه المصنّف لأنّه قال : وُضع (هي)

الأول ، الورقة ١٤٠ مصورة وزارة الثقافة السورية عن نسخة الأحمديّة بحلب .

- (١) في النسخ جميعاً : « هو حياتنا الدنيا » ، و (هو) مقحمة فيها .
- (٢) في شرح التسهيل لأبي حيّان : « بشيء » ، وكلاهما يصح .
- (٣) في النسخ الخطيّة : « لأن » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ، ومخطوط شرح التسهيل .
- (٤) في النسخ الخطيّة : « وقيد » ، تحريف ، وصوابه عن هـ ، ومخطوط شرح التسهيل .
- (٥) سقط : « الا حياتنا » من شرح التسهيل ، وسقط « الا » من ف .

موضعَ (الحَيَاة) ، ولم (١) يقلَّ موضعَ « حَيَاتُنَا الدُّنْيَا »
الذي هو الخبر .

وقوله : «لَأَنَّ الْخَبَرَ يَدُلُّ عَلَيْهَا وَيُيَسِّنُّهَا (٢) يعني أنَّ
سياقَ هذا الكلامَ على أنَّ الْمُضْمَرَ (٣) هو الحياة » (٤) انتهى .
وتلخصَ منه أنَّه ارتضى كلامَ الزمخشري ولم يرتضِ
تقريرَ (٥) ابنِ مالك . ويقالُ عليه : قد ذكرتهُ في تفسيرِ سورةِ
البقرة على سبيلِ الجزمِ بهِ بعبارةِ ابنِ مالك حيثُ قُلْتُ (٦) :
« والضميرُ المَجْعُولُ خبرُهُ مُفسِّراً لهُ انتهى » (٧) . وحينئذٍ
فيصيرُ تقديرُ قولِ المتنبي :

١٩٥ — هو الجَدُّ الى آخرِه (٨)

معناه : « الجَدُّ » أي الكاملُ الجدُّ بهذه الصِّفة .
[وقولِ المَعَرِّي :

(١) في النسخ الخطية : « فلم » ، والأشبه بالصواب عن هـ ، وشرح
التسهيل .

(٢) في النسخ الخطية : « عليهما ويبينهما » تحريف وصوابه عن هـ ،
وقول الزمخشري السابق .

(٣) في هـ : « الضمير » .

(٤) مخطوط شرح التسهيل لأبي حيان ج ١ ، الورقة ١٤٠ .

(٥) في هـ : « تقدير » .

(٦) في د ، ل ، ف : « قلته » ، ولعله تحريف ، وأثبت ما في هـ .

(٧) انظر ص : ٥٥٧ ، س : ١٣ ، ١٤ .

(٨) سلف في الشاهد ١٨٦ .

معناه : « الهجر » أي الكاملُ الهجرُ بهذه الصِّفة [(٢)] وهو ألاَّ يَلِمَ خيالٌ فمتى أَلِمَ خيالٌ لم يَكْمَلِ الهجرُ . فهذا ما ظَهَرَ [لي] (٣) وفوقَ كلِّ ذي عِلْمٍ عِلْمٌ .

وأما السؤال السادس : فالحديث باللفظِ الأوَّل . . . (٤)
وأما الثاني فهو من كلام عبد الله بن الصَّامت الراوي عن أبي ذرٍّ قال : قال رسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلَّم « إذا قامَ أحدُكم يُصَلِّي فإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ قُلْتُ : يَا أَبَا ذَرٍّ مَا بَالُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَحْمَرِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَصْفَرِ قَالَ : يَا ابْنَ أَخِي سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ كَمَا سَأَلْتَنِي فَقَالَ : الْكَلْبُ [٣٥٣/ب] الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ » (٥)

(١) سلف في الشاهد ١٨٧ .

(٢) زيادة من ل ، ف ، ه .

(٣) زيادة من ه .

(٤) هنا بياض في النسخ جميعا ، وقال ناسخ د : « هكذا وجد » . وقوله (ص) « ألا أخبركم بخيركم من شركم » ورد في حديث طويل عن أبي هريرة في سنن الترمذي ج ٤ ، باب الفتن برقم حديث ٢٢٦٣ . وانظر السؤال السادس في ص : ٥٥٢ .

(٥) صحيح مسلم : ج ١ ، ص : ٣٦٥ ، برقم حديث ٢٦٥ .

رواه مسلم . وهي (١) في المِثَالِ الأوَّل (٢) للفَصْلِ . قال ابنُ هِشَام في الْمُغْنِي في أَقْسَامِ (مِنْ) : « الثاني عشر : الفَصْل ، وهي الدَاخِلَةُ على ثَانِي المتضَادَّينِ نحو : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُتَّقِينَ مِنْ الْمُتَّقِينَ) (٣) (حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ) (٤) قاله ابنُ مَالِك ، وفيه نَظَرٌ ، لأنَّ الفَصْلَ يُسْتَفَادُ (٥) مِنْ الْعَامِلِ فَإِنَّ مَا زَ وَمِيزَ بِمَعْنَى فَصَلَ ، وَالْعِلْمُ صِفَةٌ تَوْجِبُ التَّمْيِيزَ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ (مِنْ) فِي الْآيَتَيْنِ لِلْإِبْتِدَاءِ أَوْ بِمَعْنَى (عَنْ) » (٦) . وقد أَقْرَأَ الشَّيْخُ أَبُو حَيَّان في شَرْحِ التَّسْهِيلِ ابْنَ مَالِكٍ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ : « قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الشَّرْحِ (٧) : وَأَشْرَفَتْ (٨) بِذَلِكَ الْفَصْلَ إِلَى دُخُولِهَا عَلَى ثَانِي المتضَادَّينِ نَحْوِ (وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُتَّقِينَ مِنْ الْمُتَّقِينَ) وَ (حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ) » [هـ : ٢٠٩] وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٩٧ - فَإِنَّ الْهَوَى دَوَاءٌ لَّذِي الْجَهْلُ (٩) مِنْ جَهْلِهِ (١٠)

(١) في د، ل، ف : « وهذا » ، ولعله تحريف ، وأثبت ما في هـ .

(٢) أي في حديث : « أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِكُمْ مِنْ شَرِّكُمْ » .

(٣) البقرة ٢/٢٢٠ .

(٤) آل عمران ٣/١٧٩ .

(٥) في المغني : « مستفاد » .

(٦) المغني : ٣٥٧ .

(٧) أي : ابن مالك في شرحه على التسهيل .

(٨) في هـ : « وأردت » ، تحريف .

(٩) في د ، ف : « في » ، تحريف ، وصوابه عن ل ، هـ .

(١٠) لم أعرف قائله .

اتتهى « قال الشيخ (١) : « وَمِنْهُ : « لَا يَعْرِفُ قَبِيلًا مِنْ دُبَيْرِ » (٢) وليسَ من شرطِها الدخولُ على المتضادين بل تدخلُ على المتباينين ، تقولُ (٣) : لَا يَعْرِفُ زَيْدًا مِنْ عَمْرِو » انتهى كلامُ الشيخ في شرح التسهيل .

وعلى هذا فتكونُ في قولِ عبدِ الله بن الصّامتِ للفصلِ أيضاً ، أي : ما بالُ الكلبِ الأسودِ منفرداً مِنَ الكلبِ الأحمرِ مِنَ الكلبِ الأصفرِ . ويَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (عن) ، وكذلك هي في بيتِ المعريّ في قوله :

..... — ١٩٨ —

فَغَيْرُ خَفِيٍّ أَثْلُهُ مِنْ ثَمَامِهِ (٤)

وأما السؤال السابع : في إعرابِ قولِ أبي جَحِيْفَةَ « فَمِنْ نَاضِحٍ وَنَائِلٍ » (٥) فقد سألني عنه مِنْ مُدَّةٍ بَعْضُ الْمَغَارِبَةِ يُقَالُ لَهُ الْعَفِصِيُّ [مِنْ] (٦) الْمُثْقَمِينَ عِنْدَنَا بِالْقَاهِرَةِ ، وَقَدْ تَوَجَّهَ

(١) أي أبو حيان .

(٢) في هـ : « لَا يَعْرِفُ قَبِيلًا مِنْ قَتِيرٍ » ، تحريف . والظاهر أنه مثل ، ولم أقف عليه في مظانه .

(٣) في هـ : « يَقُولُ » .

(٤) سلف بتمامه في الشاهد ١٨٨ ص ٥٥٢ .

(٥) ورد هذا اللفظ بترتيب آخر لا يضير موضع الاستشهاد به وهو : « ... فَمِنْ نَائِلٍ وَنَاضِحٍ » وذلك من حديث طويل في صحيح مسلم

٣٦٠/١ ، برقم حديث ٢٤٩ .

(٦) زيادة خلت منها النسخ جميعاً .

الآن للمغرب • وظهر لي في إعرابه أنه بدل تفصيل على تقدير : فانقسموا قسمين من ناضح ونائل ، لأن في رواية : « فرأيت الناس يتدرون الوضوء فمن أصاب منه شيئاً تمسح به ومن لم يصب منه أخذ من بكل يد صاحبه » (١) واللفظان في مسلم في كتاب الصلاة في ذكر السترة ويكون ذلك كقول الشاعر :

١٩٩- قوم إذا سمعوا الصرخ رأيتهم

من بين ملجم متهر أو سافع (٢)

قال النحاة : يريد : وسافع ، لأن البدل التفصيلي لا يعطف إلا بالواو انتهى [هـ - ٢١٠] •

(١) صحيح مسلم ١/٣٦٠ من حديث طويل برقم ٢٥٠ •

(٢) البيت في ديوان حميد بن ثور الهلالي (١١١) ، وورد منسوباً إليه في المعيني ٤/١٤٦ ، وشرح أبيات المغني ٢/٥١ ، وورد غير منسوب في : المغني ٦٦ ، وأوضح المسالك ٣/٥٣ • والسافع : من سفت بناصيته ، أي : أخذت • وهو الممسك برأس فرسه ليركبه بسرعة من غير لجام ، ومعموله محذوف في البيت ، أي : سافع بناصية فرسه • ورواية البيت في ل ، والمغني والمعيني وأوضح المسالك : « ما بين » • ولا يكون فيه استشهاد على هذه الرواية •

كتب الشيخ جلال الدين البلقيني

إلى البدر الكلستاني ما نصته

إلى كعبة الآداب تأتي الرسائل

ومن علمه الوافي تحل المسائل

إمام حوى علماً وفخراً وسؤدداً

فأصبح مقصوداً ، وكل وسائل

فكاتب سر الملك عالم عصره

بمذهب ثمان وما ثم مائل

فإن أشكلت يوماً أمور فلكذبه

فمن علمه التهذيب والفضل شامل

نهاية كل الناس عند اجتماعهم

بحضرته الإصغاء لما هو ناقل

فيدي سؤالا ثم يذكر حكمة

ألا فاعجبوا هذا محب وسائل

هو البدر إن لاقيته بحاسن

هو الليث في كثر وفر يعامل

ما قولُ إمامِ أهلِ الأدب ، ومالكِ [٣٥٤ - آ] زمامِ معالي
 الرتب ، وخليفةِ الشَّعْمانِ في هذا العصر ، ومنْ بأقدامِهِ (١)
 وإقدامِهِ يحصلُ الفتحُ والنصرُ ، في يتينِ وَقَعَا لأبي تَمَّام
 مدحُ بهما المعتصمِ الإمامِ لما صلبَ بعضَ الخوارجِ العائِجينِ
 عنِ الشَّرائعِ والمناهجِ ، وهما :

٢٠٠- وَلَقَدْ شَفَيْتَ النَّفْسَ مِنْ بُرَحَائِهَا

أَنْ صَارَ بِابْنِكَ جَارَ مَا زِيَّارِ (٢)

ثانيه في كَيْدِ السَّمَاءِ ولم يكنْ

كَاثِنَيْنِ ثَانٍ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ

قال الصَّفَّدي : « قد غلِطَ أبو تَمَّام في هذا التركيب ،
 لأنَّه إنَّما يقال : ثاني اثْنَيْنِ ، وثالث ثلاثة ورابع أربعة ،
 ولا يقال : اثنين ثانٍ ، ولا ثلاثة ثالث ، ولا أربعة رابع » . ولكنا
 وقفَ المملوكُ (٣) على هذا التَّغْلِيطِ استبعدَ وقوعَ مثله من
 أبي تَمَّام ، وخاضَ فكرُهُ في الجوابِ وعامَ . وخطرَ للمملوكِ

(١) في هـ : « بأقلامه » .

(٢) البيتان في ديوان أبي تمام بشرح التبريزي ٢/٢٠٧ ، ورواية أولهما :
 « شفى الأحشاء » ، والثاني : « لاثنين ثان » . واستشهد الجرجاني
 بالبيت الثاني على فساد النظم وسوء التأليف . دلائل الاعجاز ٦٦ ،
 والنسبة فيه الى أبي تمام . وبابك ومازيار : كانا في عهد الوراق ،
 قتل ما زيار ثم ألحق به بابك .

(٣) يعني نفسه ، ولا يلزم عن هذا النعت أنه من المماليك ، ولكنه ضرب
 من الكلام الذي يقال للتواضع على ما يظهر ، وهو مثل قولهم : « العبد
 الفقير » وما أشبه .

أَنَّ الْمُرَادَ غَيْرُ مَا فَهَمَهُ (١) الصَّفْدِي ، وَقَصَدَ عَرْضَ ذَلِكَ عَلَى مَنْ مِنْ عُلُومِهِ تَقْتَبِسُ وَبِكَلَامِهِ نَقْتَدِي ، وَهُوَ أَنَّ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا ، وَتَقْلِيلًا لِلتَّكْرِيكِ وَتَغْيِيرًا ، وَهُوَ أَنَّ التَّقْدِيرَ : وَلَمْ يَكُنْ كَاثِنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ثَانٍ ، وَبِذَلِكَ يَدْفَعُ عَنْ كَلَامِهِ الْعَلَطُ وَيُضَانُ ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ (٢) كَهَذِهِ الْقَضِيَّةِ قَضِيَّةٌ أُخْرَى . وَكَلَامُ أَبِي تَمَّامَ بِهَذَا الْمَعْنَى أَحْرَى ، وَحَصَلَ هَذَا (٣) الْقَلْبُ مَرَاعَاةً لِلْقَافِيَةِ . وَلَا تَسْكُنُ الشُّفُوسُ لِهَذَا الْجَوَابِ إِلَّا بِطَبِّكُم مِّنْهُ [هـ - ٢١١] الشِّفَاءُ وَالْعَافِيَةُ ، وَلَمْ يُعَرِّجْ أَبُو تَمَّامَ عَلَى مَرَاعَاةِ الْآيَةِ (٤) حَتَّى يُنْسَبَ (٥) كَلَامُهُ إِلَى الْعَلَطِ الْوَاضِحِ الْأَوَّلِيِّ الْبِدَايَةِ . وَإِيضَاحُهُ أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ كَحَالِ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ حَالٌ ثَانٍ . وَالْمَسْئُولُ إِيضَاحُ مَا فِي هَذَا التَّعْلِيلِ وَالتَّصْوِيبِ مِنَ الْمَعَانِي أَدَامَ اللَّهُ لَكُمْ الْمَعَالِي وَأَجَزَلَ عَلَيْكُمْ الْفَضْلَ الْمُتَوَالِي .

(١) فِي هـ : « مَا فَهَمَ » .

(٢) فِي هـ : « تَكُنْ » .

(٣) فِي هـ : « بِهَذَا » .

(٤) أَيُّ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي التَّوْبَةِ ٤١/٩ : « ... إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ... » .

(٥) فِي هـ : « نَسَبَ » .

فكتبَ له' (١) البدر' الكلستاني مجيباً ما (٢) نصّته :

أَتَنِيَّ آيَاتُ تَمُوجٍ بِلَاغَةٍ
وفيهما على بحرِ العلومِ دلائِلُ
ونظَّمهما صَدْرُ الزَّمانِ وعينهُ
جَلالُ المعاني ، والمعالي جلائِلُ
هو الحَبِيرُ تَجَلُّ الحَبِيرُ حاورٌ وَجِيزُهُ
بسيطُ المعاني للفضائلِ شامِلُ
إذا هَزَّ أَقلامَ الفصاحَةِ تَنجَلِي
مسائلُ فيها مِنْ فَنونٍ مَسائِلُ
ومالكُ فَقِهَ الشَّافِعِيَّ بِأسرِهِ
أصولاً فروعاً واحداً لا يَشَاكِلُ (٣)
ونادى له في كُلِّ نادٍ خِصَالُهُ
ألا في سبيلِ المجدِ ما أنا فاعِلُ
لهُ المِقْولُ الوَضَّاحُ في كُلِّ مُعْضِلِ
وفَضَّاحُ نَقَسٍ يومَ تأتي تَجَادِلُ (٤)

(١) في هـ : « إليه » وهو أوجه .

(٢) في هـ : « بما » .

(٣) في هـ : « واحداً » وليس بالأوجه .

(٤) في هـ : « مشكل » في مكان : « معضل » . والمقول الوضاح : اللسان
المبين .

أتاني ما أتحفَ بهِ ملكُ البلاغةِ ومالكُ المعاني ،
 فأطربني بنسيجٍ وحدهِ وأغناني عنِ المثلثِ والمثنائي ، أوفى الله
 كاسه ، وطيبَ أهاسه . أمّا الصَّفَدِيّ المتعلِّطُ فعَالِطٌ في
 واضحٍ ، واعتراضه فاضح ، وقد صَفَّدَ ناقصٌ ذِهْنه عندَ
 الكلامِ في حلِّ تركيبِ أستاذِ الأدباءِ أبي تَمَّامٍ ، حيثُ لمَ (١)
 يفرِّقَ بينَ : « كائنينِ ثانٍ » [٣٥٤ - ب] وبينَ « كئاني اثنين » .
 والفرقُ ظاهرٌ عندَ سَمْعِ عارٍ عن الآفةِ ، إذِ الأوَّلُ تركيبٌ
 جُمْلَةٌ ، والثاني تركيبٌ إضافةٌ ، وظهورُ النونِ جعلهما كالضَّبِّ
 والنشونِ (٢) ، فزالَ هذا الوهمُ اللَّفْظيُّ العاري من المعنى
 بمجرَّدِ المَبْنَى والمَبْنَى (٣) والذي يُقْضَى مِنْهُ العَجَبُ أنْ
 المخطيءُ في الظاهرِ كيفَ يُعَدُّ مِنْ مُحَقِّقِي الأدبِ .

وأما حَلَّ مَبْنَاهُ وبيانَ مَعْنَاهُ فالظَّاهِرُ مِنَ الْمَقْصودِ
 ما يقولُ العَبْدُ وهو مَحْمودُ (٤) ، أنْ « ثانية » خبرٌ ثانٍ لصارٍ
 وَلَكِنْ جُعِلَ مِنْ قَبيلِ « أَعْطِ القوسَ بارِيئها » (٥) في [هـ - ٢١٢]
 تركِ التَّصَبُّ ، إذْ هو خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ محذوفٍ ، و « لَمْ يَكُنْ »

(١) في د : « لا » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٢) النون : العوت .

(٣) يريد : بناء الإضافة في « ثاني اثنين » وبناء « اثنين ثانٍ » المغاير له .

(٤) يعني نفسه ، وهو محمود بن عبد الله الكلستاني . وانظر فهرس
 التراجم .

(٥) ورد هذا المثل في فصل المقال للبكري ٢٩٨ ، وانظر شرح المفصل

بمعنى « لَمْ يَصِرْ » لقربه من سياق (١) « أَنْ صَارَ » ،
و « ثَانٍ » اسمه وتوينه عَوْضٌ عَنْ الضمير المضاف إليه
و « كَاتِبَيْنِ » خبره وفيه مضاف محذوف ، والمآل : وَلَمْ يَصِرْ
ثانيه كثنائي اثنين إذ هما في الغار ، لأتتهما تجاوراً في العلو
لا في الغور ، والغرض أن يصف (٢) مصلوبه بالارتفاع لكن
في الصلب ، وهو من السهم المملح .

(١) في د ، ف : « يضربونه سباق » ، وفي ل : « يضربو سباق » ، وفي هـ :
« لقربه سباق » ، وفيها تحريف ، وأثبت : « لقربه من سياق » ،
وهو أشبه بالصواب .

(٢) في هـ : « نصب » ، تحريف .

وهـ بن انفوائد عن الشيخ بدر الدين بن مالك (١)

نقلت من خط الشيخ كمال الدين الشثمنّي

والد شيخنا

سئل الشيخ بدر الدين ابن العلامة جمال الدين بن مالك
رحمهم الله تعالى عن قوله تعالى : (ولو علم الله فيهم خيراً) (٢)
الآية ، والبحث عن تركيبيها .

فأجاب (٣) : هذه (٤) الآية على صورة الضرب الأول من
الشكل الأول من القياس المؤلف من مُتَّصِلَتَيْن ، لأنها مشتملة
على قَضِيَّتَيْن مُتَّصِلَتَيْن مَوْجَبَتَيْن كُلَّتَيْن ، وبينهما حدٌ أوسط
هو تالٍ في الصغرى ، مُقَدِّمٌ في الكبرى (٥) ، وذلك يستلزم

(١) في هـ : « معلق » ، تحريف .

(٢) الأنفال ٢٣/٨ : « ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا
وهم معرضون » .

(٣) من أجل مصطلحات بدر الدين بن مالك المنطقية الواردة في هذه
المسألة لابد من وقوف القارئ على أقسام القضايا ، وأنواع القياس
وأشكاله مما له تعلق بالمنطق الصوري . ينظر مثلاً : معيار العلم
للفغزالي ١٠٨ - ١٥١ ، والمنطق الصوري والرياضي ١٥٧ - ٢٠٤ .

(٤) في هـ : « ان » .

(٥) الحد الأوسط هو قوله : « أسمعهم » ، فهو في الشرط الأول جواب ،
وفي الشرط الثاني فعل للشرط .

قضية أخرى متصلة (١) ، مركبة من مقدم الصغرى وتالي الكبرى ، وهو : (ولو علم الله فيهم خيراً لتولوا وهم معرضون) ، وكيف يكون علم الله فيهم (٢) خيراً وقبولاً للحق ملزوماً لتوليهم وعدم قبولهم له ، [هذا] (٣) الإشكال (٤) ، قال : وعندي عنه (٥) ثلاثة أجوبة :

أحدها : لا نسلكم أن ظم الآية الكريمة يستلزم المتصلة المذكورة (٦) ، لأن من شرط الإنتاج اتحاد الأوساط ، ولا نسلكم أن الأوساط متحدة بناءً على أحد التفسيرين لقوله تعالى : (ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون) (٧) فإن قوله تعالى : (ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم) معناه : لو علم الله فيهم خيراً وقبولاً للحق لأسمعهم ، [ولو أسمعهم] (٨) ذلك الإسماع لتولوا ، ولم يؤمنوا مبالغة في بعدهم عن الإقبال على الإيمان والدخول فيه . وقيل معناه : لو أسمعهم فآمنوا لتولوا بعد ذلك وارتدشوا . فعلى هذا التفسير يكون الحد الأوسط وهو

(١) أي شرطية . وانظر معيار العلم ١١٣ ، والمنطق الصوري والرياضي ١٢٨ .

(٢) في هـ : « بهم » .

(٣) زيادة من هـ .

(٤) في ل : « الأسى » ، تحريف .

(٥) في هـ : « فيه » .

(٦) أي : « ولو علم الله فيهم خيراً لتولوا وهم معرضون » .

(٧) انظر ح ٢ من الصفحة السابقة .

(٨) زيادة أشبه بسياق الكلام ، خلت منها النسخ .

(أَسْمَعَهُمْ) مختلفاً : هو في الجملة الأولى بمعنى : أَسْمَعَهُمْ (١)
 إِسْمَاعَ لُطْفٍ بِهِمْ وَرَحْمَةٍ لَهُمْ ، فَسَمِعُوا وَآمَنُوا
 وَاسْتَقَامُوا (٢) ، وفي [هـ-٢١٣] الجملة الثانية بمعنى : ولو أَسْمَعَهُمْ
 إِسْمَاعَ فِتْنَةٍ لَهُمْ وَابْتِلَاءٍ فَسَمِعُوا وَدَخَلُوا فِي الْإِيمَانِ لَتَوَلَّوْا
 وَارْتَدَّوْا ، وَلَا شَكَّ [٣٥٥ - أ] أَنَّ إِسْمَاعَ اللَّطْفِ وَالرَّحْمَةِ
 غَيْرُ إِسْمَاعِ الْإِبْتِلَاءِ وَالْفِتْنَةِ • وإذا لم يكن الأوسطُ مُتَّحِداً لم
 يَكُنْ الاتِّجَاحُ لازماً •

الجواب الثاني : سَلَّمْنَا اتِّحَادَ الْأَوْسَطِ ، لكنْ لَا نُسَلِّمُ
 اتِّجَاحَ الْقِيَاسِ الْمُؤَلَّفِ مِنْ مُتَّصِلَتَيْنِ كما هو رأي جماعةٍ مِنَ
 المتأخِّرين ، فَإِنَّهُمْ (٣) قَالُوا : لَا يَكْلِزُ مِنْ صَدَقَ : كُلَّمَا كَانَ
 [ا ب : ج د ، وَكُلَّمَا كَانَ ج د : ه ز ، ا ب : ه ز] (٤) الْأَنَّ

(١) في هـ : « لو أسمعهم » ، تحريف •

(٢) في هـ : « فاستقاموا » •

(٣) في النسخ جميعاً : « فان » ، تحريف ، والأشبه بالصواب ما أثبت •

(٤) جاء في موضع ما أثبت بين الحاصرتين في : د ، ل ، ف : « ا ب ج د ،

وكلما كان ج د فهو صدق كلما كان ا ب فهو » ، وجاء في هـ : « ب ا

ب ج د وكلما كان ج د فهو صدق كلما كان ا ب فهو » ، وكلاهما فيه

تحريف ولعل الأشبه بالصواب ما أثبت ، وانظر المنطق الصوري :

« النوع الأول » : ٢١٤ ، وجاء ثمة مثال على شاكلة الآية التي نحن فيها هو :

كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً ، كلما كان النهار

موجوداً أمكنت القراءة دون نور ، كلما كانت الشمس طالعة أمكنت

القراءة دون نور » ، وأشير في ص : ٢١٣ منه إلى التشكيكات في انتاج

المتصلتين من هذا القياس • ومعنى ما أثبت من الرموز : (لا يلزم

الكبرى تدلّ على ملازمة الأكبر للأوسط في نفس الأمر ،
والصغرى تدلّ على صدق الأوسط (١) فلا نسلكم أنّه يلزم
من صدق المقدّمين ملازمة الأكبر للأصغر وإنّما يلزم ذلك (٢)
لو بقيت الملازمة بين الأوسط والأكبر على ذلك التقدير (٣)
لازمة . ولك أن تعتبر مثل هذا في الآية الكريمة فتنزّل قوله
تعالى (وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا) على أن التولّي لازم للإسماع في
نفس الأمر و (لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ) على أن
الإسماع ثابت على تقدير ثبوت (عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا) فلا
يلزم (٤) : (لو علّم الله فيهم خيراً لتولّوا) لأنّ
(علّم الله فيهم خيراً) محال (٥) فجاز أن يستلزم صدقه رفع
التلزم في قوله تعالى (ولو أسمعهم لتولّوا) ومعاذة اللّازم
فيه لأنّ المحال (٥) فيه يستلزم المحال (٥) .

الجواب الثالث : سلّمنا (٦) إتيان القياس المؤلف من

من صدق « لو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم » وصدق « لو أسمعهم
لتولّوا » أن يصدق : « لو علم الله فيهم خيراً لتولّوا » .

(١) جاء هنا في د ، ل ، ف : « على تقدير صدق الأوسط » ، وأسقطته
كما في هـ .

(٢) جاء هنا في النسخ جميعاً « ان » ، وأسقطها على احتمال أن تكون مقحمة .

(٣) زاد هنا في هـ : « ولم قلت انها على ذلك التقدير » .

(٤) في هـ : « فيلزم » ، تحريف .

(٥) في د : « المجاز » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٦) سقط : « سلّمنا » من ل .

مُحْصَلَتَيْنِ كما هو رأي الإمام (١) وَمَنْ قَبْلَهُ لَكِنْ لَا نَسْلَمُ أَنْ
 فِي الْإِزْمِ عَنْهُ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ إِشْكَالًا فَإِنَّهُ يَصْدُقُ لَوْ عَلِمَ اللَّهُ
 فِيهِمْ خَيْرًا لَتَوَلَّوْا عَلَى دَعْوَى أَنْ تَوَلَّيْهِمْ ثَابِتٌ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ ،
 فَثَبَّتَ عَلَى تَقْدِيرِ عِلْمِ اللَّهِ فِيهِمْ خَيْرًا لَتَوَلَّوْا • فَإِنْ قُلْتُ :
 فَعَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لِإِزْمٍ لِعَدَمِ التَّوَلَّيْ فَيَكُونُ مُلْزومًا لَهُ •
 قُلْتُ : لِأَنَّ عِلْمَ اللَّهِ فِيهِمْ خَيْرًا مُحَالٌ فَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَلْزِمَ شَيْئًا
 وَنَقِيضَهُ لِأَنَّ الْمُحَالَ لَا يَسْتَبْعِدُ أَنْ يَسْلُزِمَ الْمُحَالَ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ
 وَتَعَالَى أَعْلَمُ • [هـ - ٢١٤]

(١) لعله يريد به والده جمال الدين •

الادّكار بالمسائل الفقهية

لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي

رحمه الله تعالى (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الزجاجي (٢) :

أمّا بعدُ ؛ حفظك الله وأبقاك ، وهدانا وإياك ، ووفّقنا
فيما نحاول ديناً ودنياً للرّشاد ، ورزّقنا علماً نقرّن (٣) به عملاً
يتقرب منه ويترّلف لديه (٤) ، إنّه سميعٌ بصيرٌ ، وعلى
ما يشاء قديرٌ . فإليك أذكرتني (٥) ، بالمسألة التي سألت عنها في
البيت الذي سئل الكسائي عنه ، وهو قوله :

٢٠١ - فَكُتِرَ طَلَّاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ

ثَلَاثًا وَمَنْ يَخْرُقَ أَعْقًا وَأَظْلَمَ (٦)

(١) في هـ « رضي الله عنه » .

(٢) في هـ : « قال أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي
رحمه الله تعالى » .

(٣) في د ، ل ، ف « يقرن » ، تصحيف .

(٤) زاد هنا في ل : « يوم المعاد » .

(٥) في د : « سألتني » ، تحريف ، والصواب عن سائر الأصول .

(٦) لم يذكر قائل هذا البيت ، وذكر معه في الشاهد ٢٠٢ بيتان آخران ،
وأثرت تخريجها جميعاً ثمة .

وتفسيره وجه الطلاقِ النصبُ في ثلاثِ مسائلٍ فقهيّةٍ من
العربية يتلاقى بها النحويّون ويسألُ عنها متأدّبو الفقهاء . وكنْتُ
جَمَعْتُهَا (١) قديماً ؛ منها (٢) مسائلٌ ذَكَرَ لي أبو بكر محمد بن
أحمد بن منصور المعروف بالخياط النحويُّ أنَّه اجتمعَ هو
وأبو الحسن بنُ كَيْسَانَ مع أبي العباسِ ثعلبٍ على تلخيصها
وتقريرها ، ومنها مسائلٌ ذَكَرَ لي أنَّ أبا العباسِ ثعلباً أفادهُ
إيّاها ، ومنها مسائلٌ منشورة جَمَعْتُ بعضها عن شيوخه شفاهاً ،
وبعضها مُسْتَنْبَطٌ من كُتُبِهِمْ ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَجْمَعَهَا في
هذا الكتابِ وَأُسَمِّيَهُ : كتابَ الادِّكَارِ بالمسائلِ الفِقهيةِ ،
فَاعْتَمَدْتُ ذلكَ حينَ نَشَطَّتْني له ، فجمعتها فيه كلّها ،
وما اتَّصَلَ بها وجائِسُها ، ومُسألةُ الكِسائي التي جَرَى ذِكْرُها ،
وَجَعَلْتُه نِهايةً في الاختصارِ ، وموجزاً غايةَ الإيجازِ لئلاَّ يَطُولَ
فِيْمِلُ ، وَيَكْثُرَ فَيُضْجِرُ ، وباللهِ التوفيقُ وهو حسبنا
وَنِعْمَ الوكيلُ .

(١) في د ، ل ، ف « جمعت » ، وأثبت الأثبه بالصواب من ه .

(٢) أي من المسائل الفقهية .

المسألة الأولى (*)

مسألة الجزاء (١)

قال: إذا قال الرجل لامرأته: إن أعطيتك إن وعَدْتُكَ
 إن سألني فأنت [هـ - ٢١٥] طالق ثلاثاً فهذه لا تطلق حتى
 تبدأ بالسؤال ثم يعدها ثم يعطيها بعد العدة؛ لأنه ابتداء
 بالعطية واشترط لها العدة، واشترط للعدة السؤال، فقد
 جعل شرط كل شيء قبله، فالعدة بعد السؤال، والعطية
 بعد العدة، وكذلك يقع الترتيب في الحقيقة. وليس هنا إضمار
 الفاء لأن جواب كل جزاء (٢) قد تقدم قبله فصار مثل قولك:
 « أقوم إن قمت »، ألا ترى أنه لا يكثر منك القيام حتى
 يقوم مخاطبك، وأن الجواب مبدوء به. وكذلك إن قال
 لرجل: « إن أعطيتك [٣٥٥ - ب] إن وعَدْتُكَ إن سألني
 فعبدني حرًا، فليس يعتق حتى يبدأ بالسؤال ثم يكون (٣)
 منه العدة، ثم العطية، فإن ابتداءً بالعطية من غير سؤال

(*) ينظر من أجل مسائل الطلاق الثلاث (١ ، ٢ ، ٣) مسألة لابن هشام
 الأنصاري عنوانها: اعتراض الشرط على الشرط ص: (٧٨) من
 هذا الجزء.

- (١) سقط « الجزاء » من د، وأثبتته من سائر النسخ.
- (٢) في هـ « سؤال » تحريف. والمراد بالجزاء هنا الشرط.
- (٣) في هـ « تكون ».

ولا عِدَّةٌ لِمِ يَعْتَقُ ، وكذلك المرأة لا تَطْلُقُ ، وكذلك إن
وَعِدَّةٌ مِنْ غَيْرِ سَوَالٍ ثُمَّ أَعْطَاهُ (١) .

المسألة الثانية

فَإِنْ قَالَ لَهَا : إِنْ سَأَلْتَنِي إِنْ أَعْطَيْتُكَ إِنْ وَعِدْتُكَ فَأَنْتِ
طَالِقٌ ، فَهُوَ مُضْمَرٌ لِلْفَاءِ فِي الْجَزَاءِ الثَّانِي الْأَنْ الْعَطِيَّةُ
لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ السَّوَالِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : إِنْ سَأَلْتَنِي فَإِنْ أَعْطَيْتُكَ
إِنْ وَعِدْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . وَلَا تُضْمَرُ (٢) الْفَاءُ فِي الْجَزَاءِ الثَّالِثِ
لِأَنَّ الْعِدَّةَ قَبْلَ الْعَطِيَّةِ ، فَهَذِهِ أَيْضًا لَا تَطْلُقُ حَتَّى تَسْأَلَهُ
ثُمَّ يَعْطِيهَا ثُمَّ يَعْطِيهَا كَأَنَّهُ قَالَ : إِنْ سَأَلْتَنِي فَإِنْ أَعْطَيْتُكَ بَعْدَ أَنْ
أَعِدَّكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَهِيَ مِنْ جِهَةِ الطَّلَاقِ وَوُقُوعِهِ فِي التَّرْتِيبِ
مِثْلُ الْأَوَّلَى ، إِلَّا أَنَّهَا فِي تَقْدِيرِ الْفَاءِ وَإِضْمَارِهَا تَخَالِفُهَا ، فَإِنْ
أَعْطَاهَا مِنْ غَيْرِ سَوَالٍ لَمْ تَطْلُقْ ، وَإِنْ وَعِدَّهَا وَلَمْ يَعْطِهَا لَمْ
تَطْلُقْ وَإِنْ وَعِدَّهَا وَأَعْطَاهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَقَدَّمَ سَوَالٌ
لَمْ تَطْلُقْ .

وكذلك إذا قال لعبدِهِ : إِنْ سَأَلْتَنِي إِنْ (٣) أَعْطَيْتُكَ إِنْ
وَعِدْتُكَ فَأَنْتِ حُرٌّ وكذلك تُضْمَرُ الْفَاءُ فِي الْجَزَاءِ الثَّانِي (٤) ،
كَأَنَّهُ قَالَ : إِنْ سَأَلْتَنِي فَإِنْ أَعْطَيْتُكَ إِنْ وَعِدْتُكَ فَأَنْتِ حُرٌّ .

(١) انظر كلاما لابن هشام حول هذا ص (٩٩) من هذا الجزء .

(٢) في هـ « يضم » .

(٣) في النسخ جميعا « فان » ، تحريف ، والصواب ما أثبت .

(٤) لأن الاعطاء لا يسبق السؤال .

المسألة الثالثة

فإن قال : « إن سألتني إن وعدتك إن أعطيتك فأنت طالق » . فهو مضمير للفاء في ذلك كله ، لأنه قد أوقع كل شيء في موضعه لأن السؤال يكون ثم [هـ - ٢١٦] العدة ثم العطية فكأنه (١) قال : إن سألتني فإن وعدتك فإن أعطيتك فأنت طالق .

وهذه المسائل الثلاث في ترتيب وقوع الطلاق سواء ، وفي تقدير العريضة مختلفة .

المسألة الرابعة

فإن قال لها : إن أجبت [منك] (٢) إجابة فإن اغسلت في الحمّام فأنت طالق ، فأجنب ثلاث مرّات واغتسل مرّة في الحمّام فإنها تطلق واحدة ، لأنّ الاغتسال في الحمّام مشرط مع الإجاب فلا يقع الطلاق حتى يقعا معاً .

المسألة الخامسة

فإن قال : « كلّمنا أجبت منك إجابة فإن مات فلان فأنت طالق » فأجنب ثلاث مرّات ومات فلان فإنها تطلق ثلاثاً ، لأنّ موت فلان لا يتردد مع كلّ إجابة ، والمعنى : أنت طالق إن مات فلان بعدد كلّ إجابة أجبت منك .

(١) في هـ « كأنه » .

(٢) سقط من د ، وأثبت عن سائر النسخ .

وكذلك « إن سقط الحائط » و « إن قدم (١) زيد » يجري هذا المجرى ، لأنه ليس ممّا يتكرّر . وقد قال بعض الفقهاء في قوله : « كلّما أجنب منك إجابةً فإن اغتسل في الحمّام فأنت طالق » فأجنب ثلاثاً واغتسل في الحمّام مرّةً واحدةً فإنّها تطلّق ثلاثاً . وجعله بمنزلة الفعل الذي لا يتردّد ، و (٢) هذا غلط لأنّ الفعل إذا كان يجوز أن يقع مع شرطه فلا يقع الطلاق حتّى يقعاً معاً .

المسألة السادسة

إذا قال لها : « إن كلّمتك وإن دخلت دارك فأنت طالق » فإنّها تطلّق بأحد الفعلين لأنّ المعنى به (٣) : إن كلّمتك فأنت طالق ، وإن دخلت دارك فأنت طالق ، لأنه قد كرّر (إنّ) مرّتين ، ولا بدّ لكلّ واحدةٍ من جواب لأتّهما شرطان . وكذلك إن قال لها : « إن كلّمتك وإن دخلت دارك فعبدي حرّ » فإنّه يُعتق بأحد الفعلين لما ذكرت لك . وإذا كان ذلك يجب بأحد الفعلين فوجوبه بهما جميعاً إذا وقعاً معاً ألزم . [هـ - ٢١٧]

(١) في هـ « قام » .

(٢) سقطت الواو من هـ .

(٣) سقط « به » من ل ، ف ، هـ .

المسألة السابعة

إذا قال لها : « إن دخلت الدار وكلمتك فأنت طالق »
فهذه تطلق بوقوع الفعلين جميعاً ولا تطلق بأحدهما دون
الآخر ، إن دخل ولم يكلّمها لم تطلق ، وإن كلّمها ولم
يدخل لم تطلق ، وإذا جمّع بينهما طلقت ، ولم (١) يبال
بأيّهما بدأ بالكلام أم بالدخول ، أيّ ذلك بدأ به وقع الطلاق
بعد أن يجمع بينهما ؛ لأنّ المعطوف بالواو يجوز أن يقع
آخره قبل أوله ، ألا ترى أنك تقول : رأيت زيدا وعمراً ،
فيجوز أن يكون عمرو في الرؤية قبل زيد ، قال الله تعالى :
(... واسجدي واركعي ...) (٢) . وكذلك إن قال
لعبدته : « إن دخلت الدار وكلمت زيدا فأنت حر » ، فإنه
لا يعتق إلا بوقوع الفعلين جميعاً كيف وقعاً لا فرق بينهما
في (٣) وقوع الأول قبل الثاني أو الثاني (٤) قبل الأول .

(١) في د ، ل « ولا » ، تحريف ، والصواب عن ف ، ه .

(٢) آل عمران : « يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين » .

٤٣/٣ .

(٣) في د ، ل ، ف : « بينه وبين » بدل « بينهما في » ، والأول تحريف ،

والثاني من ه .

(٤) في د ، ل ، ف : « والثاني » ، وأثبت ما في ه ، وهو أوجه .

المسألة الثامنة

إِنْ قَالَ لَهَا : « إِنْ دَخَلْتُ [٣٥٦ - آ] الدَّارَ فَكَلَّمْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ » فَهَذِهِ لَا تَطْلُقُ إِلَّا بِوُقُوعِ الْفِعْلَيْنِ جَمِيعاً ، وَتَقْدَمُ الْمُتَقَدِّمُ فِيهِمَا فِي الشَّرْطِ ، فَلَا تَطْلُقُ حَتَّى يَدْخُلَ الدَّارَ أَوْلاً ثُمَّ يَكَلِّمُهَا فَإِنْ كَلَّمَهَا قَبْلَ الدِّخُولِ لَمْ تَطْلُقْ ، وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ لَا يَعْتَقُ لِأَنَّ الْمُعْطُوفَ بِالْفَاءِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْأَوَّلِ وَكَذَلِكَ (ثُمَّ) (١) .

المسألة التاسعة

فَإِنْ قَالَ لَهَا : « إِنْ كَلَّمْتُكَ أَوْ دَخَلْتُ دَارَكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ » طَلَّقَتْ بِوَاحِدٍ مِنَ الْفِعْلَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكْرُرْ (إِنْ) ، فَأَيْشُمَا وَقَعَ طَلَّقَتْ ، لِأَنَّ (أَوْ) لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : « إِنْ كَلَّمْتُكَ وَإِنْ دَخَلْتُ دَارَكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي وَقُوعِ الطَّلَاقِ . وَكَذَلِكَ فِي الْعَتَاقِ إِذَا قَالَ : « إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا أَوْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَعَبْدِي حُرٌّ » عَتَقَ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا . وَإِنْ وَقَعَ الْفِعْلَانِ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ بِوَاحِدٍ فَلَا ثَنَانَ أَجْدَرُ أَنْ يَقَعَ بِهِمَا . [هـ - ٢١٨]

(١) لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا يَفِيدُ التَّرْتِيبَ .

المسألة العاشرة

إذا قالَ لها : « أنت طالق » وإن دخلتُ الدَّارَ « طَلَّقَتْ في وقتِها على كَلٍّ حالٍ ، لأنَّ المعنى : أنت طالق » إن لم أدخل الدَّارَ وإن دخلتُها ، لأنَّ الواو عاطِفةٌ على كلامٍ محذوف ، وكذلك إذا قال : « عبيد حُرٌّ » وإن دخلتُ دارَكَ « عَتَّقَ على كَلٍّ حالٍ لأنَّ المعنى : عبيد حُرٌّ » (١) لم أدخل دارَكَ وإن دخلتُها [وكذلك إذا قال : « عبيد حُرٌّ » وإن لم أدخل دارَكَ » عَتَّقَ لَوَقْتِهِ (٢) على ما ذكرتُ لك] (٣) .

المسألة الحادية عشرة

فإن قالَ لها : « أنت طالق » إذا دخلتِ الدَّارَ « لم تَطْلُقْ حتى تدخل الدَّارَ . أمَّا (إن) فشرطٌ لا يقعُ الطلاقُ إلا بعد وجودِ ما بعدها ، وأمَّا (إذا) فوَقْتُ " مستقبل " ، فيه معنى الشرط فكأنه قال : أنت طالق إذا جاءَ وقتُ كذا ، فهي تطلقُ وقتَ دخولِ الدَّارِ ، فقد استَوَتْ (إن) و (إذا) في هذا الموضع في وقوعِ الطلاق ، ولهما مواضع كثيرة يفترقان فيها في هذا المعنى عَتَّقَ لَوَقْتِهِ (٢) على ما ذكرتُ لك] (٣) .

(١) في هـ « وان » ، تعريف .

(٢) في ل ، ف « طلقت لوقتها » ، تعريف .

(٣) سقط من د .

المسألة الثانية عشرة

فَإِنْ قَالَ لَهَا : « أَنْتِ طَالِقٌ » أَنْ دَخَلْتَ الدَّارَ - بَفَتْحٍ أَنْ - طَلَّقْتَ لَوْ قَتَّهَا ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : أَنْتِ طَالِقٌ مِنْ أَجْلِ أَنْ دَخَلْتَ الدَّارَ ، أَوْ لِأَنَّ دَخَلَ الدَّارَ ، فَقَدْ صَارَ دَخُولُ الدَّارِ عَلَيْهَا طَلَاقًا وَالسَّبَبُ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ طَلَّقَهَا ، لَا شَرْطًا لَوْ قَوَّعَ الطَّلَاقَ كَمَا كَانَ فِي بَابِ (إِنْ) • وَهِيَ تَطْلُقُ إِذَا فَتَحَ (أَنْ) كَانَتْ دَخَلْتَ الدَّارَ أَوْ لَمْ تَدْخُلْ ، فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ بِهَا فِي وَقْتِهِ • وَكَذَلِكَ إِذَا شَدَّدَ (أَنْ) وَفَتْحَهَا فَقَالَ : « أَنْتِ طَالِقٌ » أَتُكِّ دَخَلْتَ الدَّارَ » طَلَّقْتَ لَوْ قَتَّهَا كَانَتْ دَخَلْتَ الدَّارَ أَوْ لَمْ تَكُنْ دَخَلْتَ •

وشرح ذلك أنه لو بلغه أنها دخلت دار زيد ولم تكن دخلتها في الحقيقة فقال لها : أنت طالق ثلاثاً ، فقالت له : لم طلقني فقال : من أجل أنك دخلت دار زيد ، فقالت : إني لم أدخلها قط وقع الطلاق ولم يكن ذلك سانع من وقوعه •

وكذلك إذا قال لها : « أَنْتِ طَالِقٌ أَنْ دَخَلْتَ دَارَ زَيْدٍ » فَكَأَنَّهُ طَلَّقَهَا ثُمَّ خَبَّرَ بِالْعَلَّةِ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا طَلَّقَهَا [هـ-٢١٩] والسبب، والإخبار بذلك لا يمنع من وقوع الطلاق •

وكذلك لو قال لها : « أَنْتِ طَالِقٌ » إِنْ تَكُنْ دَخَلْتَ الدَّارَ - فَكسر (إِنْ) وَشَدَّدَهَا - طَلَّقْتَ وَهَذَا لَمْ يُخْبِرْهَا بِالْعَلَّةِ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا طَلَّقَهَا ، وَلَكِنَّهُ طَلَّقَهَا ثُمَّ خَبَّرَهَا بِخَبَرِ

منقطع من الأول ، وكأنته خبرها بما ليس مما هما فيه بشيء ، فالإخبار به والإمساك عنه سوءاً ، إذ ليس بشرطٍ للطلاق ولا بعلقة له . فهذا الفرق بين كسر (إن) وتشديدها ، وبين فتحها وتشديدها ، وفتحها وتخفيفها ، وكسرها وتخفيفها فاعلم ذلك .

المسألة الثالثة عشرة

فإن قال لها : « أنت طالق » إذ (١) دخلت دار زيد « فكأنته قال لها : أنت طالق » وقت دخولك دار زيد فيما مضى ، وهي في تقدير : أنت طالق أمس ، فالطلاق يقع بها وذكره المضي لنعو . وهذا في اللغة كلام متناقض ، قد نقض آخره أوامره ، اللهم إلا أن يكون قد طلقها يوم دخولها دار زيد ، ثم خبرها الآن بما كان منه في ذلك الوقت ، وإن كانت لم تدخل دار زيد قط ، فقال لها أنت طالق إذ (٢) دخلت دار زيد فكأنته قال لها : أنت طالق أمس ، ثم كذب عليها بقوله : دخلت دار زيد ، فسواء هذا وقوله : « أنت طالق أمس » ، و : « أنت طالق إذ دخلت دار زيد » . ولو حمل هذا على حقيقة اللشعة كان قوله : « أنت طالق إذ دخلت دار زيد » ، و : « أنت طالق أمس » كلاماً مستحيلاً ، لأنك

-
- (١) في النسخ جميعاً « ان » ، تحريف . وأثبت الراجع أنه الصواب .
(٢) في النسخ جميعاً « ان » تحريف ، سبق مثله في الحاشية السابقة .
وأثبت الراجع أنه الصواب .

متناقض" ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : « طَلَّقْتُكَ أَمْسٍ » ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : « طَلَّقْتُكَ أَمْسٍ (١) فَمُحَالٌ » ، لَا تَتَقَاضٍ أَوَّلُهُ بِآخِرِهِ • وَأَمَّا قَوْلُهُ : « طَلَّقْتُكَ أَمْسٍ » ؛ فَإِنْ كَانَ قَدْ فَعَلَ فَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ [٣٥٦ - ب] لَمْ يَفْعَلْ فَإِنَّمَا كَذَبَ فِي إِخْبَارِهِ ، وَبَابُ وَقُوعِ الطَّلَاقِ فِيهِ مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ الْفُقَهَاءُ فِي ذَلِكَ •

المسألة الرابعة عشرة

إِذَا قَالَ : « كَلَّمَا دَعَوْتُكَ فَإِنْ أَجَبْتَنِي فَعَبْدِي حُرٌّ » ، قَدْ عَاهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَأَجَابَهُ مَرَّةً فَإِنَّهُ يُعْتَقُ وَاحِدٌ مِنْ عَبِيدِهِ ؛ لِأَنَّ الْإِجَابَةَ مُشْرُطَةٌ مَعَ الدَّعَاءِ ، وَهِيَ تَرْدَدُ [هـ - ٢٢٠] فَلَا يُعْتَقُ الْعَبْدُ إِلَّا بِدُعَاءٍ مَعَهُ إِجَابَةً • وَكَذَلِكَ إِذَا (٢) قَالَ لَامْرَأَتِهِ : « كَلَّمَا نَادَيْتُكَ فَإِنْ أَجَبْتَنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ تَطْلِيقَةً » ، فَنَادَاهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَأَجَابَتْهُ مَرَّةً طَلَّقَتْ وَاحِدَةً •

المسألة الخامسة عشرة (*)

أَنْشَدَ الْكِسَائِيُّ :

- (١) زيادة من هـ .
 (٢) في د ، ل ، ف « ان » ، والأوجه من هـ .
 (★) ورد خبر الأبيات التالية في أمالي الزجاجي ٣٣٨ - ٣٣٩ مروياً عن ثعلب عن سلمة عن الفراء ، ومنه قوله : « كتب الرشيد في ليلة من الليالي إلى أبي يوسف صاحب أبي حنيفة : أفتنا - أحاطك الله - في هذه الأبيات » وذكر أبيات الطلاق ، ثم قال « فقد أنشد البيت :

٢٠٢- فَإِنْ تَرَفَّقِي يَا هَنْدُ فَالرَّفَقُ أَحْزَمُ

وإِنْ تَخْرُقِي يَا هَنْدُ فَالْخُرْقُ أَشَامُ (١)

فَأَنْتِ طَلَّاقٌ وَالطَّلَّاقُ عَزِيمَةٌ

ثَلَاثًا وَمَنْ يَخْرُقُ أَعَقَّ وَأَظْلَمَ

« عزيمة ثلاث » ، و « عزيمة ثلاثا » ، بالنصب . فبكم تطلق بالرفع ؟ وبكم تطلق بالنصب ؟ ... الخ . وقال البغدادي في شرح أبيات المغني ١/٢٢٧ : وروي أبو علي الفارسي هذه الحكاية - يريد حكاية الفراء - على خلاف ما تقدم ، وذكر الرواية . وأثبت السيوطي في الجزء الثالث من الأشباه والنظائر (٤٢ ط الهند) الخبر المحكي عن الفراء .

(١) لم يعرف قائل هذه الأبيات ، ووردت جميعاً في أمالي الزجاجي ٣٣٨ ، وشرح المفصل ١/١٢ ، والمغني ٥٤ - ٥٥ ، والخزانة ٢/٧٠ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ١/٣٢٤ كما ورد الثاني منها في الخزانة ٢/٦٩ ، ٤/٥٦ . واختلفت رواية الأبيات في المواضع المذكورة ، فرواية البيت الأول في الزجاجي وشرح المفصل والخزانة والمغني : « أيمن » بدل « أحزم » . وفي شرح المفصل وحده « الأم » بدل « أشام » . ورواية البيت الثاني في الخزانة ٢/٦٩ ، ٤/٥٦ : « آلية » بدل « عزيمة » ، والآلية اليمين . وفي الخزانة ٢/٧٠ « يعني » بدل « يخرق » ، وفي المغني « ثلاث » بدل « ثلاثاً » ، أما البيت الثالث فرواية الزجاجي في الأمالي والمغني والبغدادي عليه والخزانة : « مُقَدَّم » بدل « تقدّم » ، وفي المفصل وحده « الثلاثة مُقَدَّم » . والرفق : الملازمة والملاطفة . وخرق يخرق خرقاً : إذا عمل شيئاً فلم يرفق به ، والاسم الخُرْقُ ، وأشام : ذو شامة ونحوسة .

فَبَيَّنِي بِهَا إِنَّ كُنْتُ غَيْرَ رَفِيقَةٍ (١)

وما لامرئى بعد الثلاث تَقَدَّمْ

أما قوله (٢) : أنت طلاق ، ففيه وجهان :

أحدهما : أن يكون مصدراً موضوعاً موضع اسم الفاعل كما قيل : رجل "عدل" أي : عادل ، ورجل "صوم" أي : صائم ، وفطر "وزور" ، أي : مفطر "وزائر" ، كما قال الله عز وجل (إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا) (٣) أي : غائراً . وقد يقع المصدر في موضع [اسم] (٤) ، المفعول أيضاً كما قيل : « رَجُلٌ رَضَىَ أَي : مَرْضِيٌّ » . فكأنه قال : أنت طالق ، فوضع طلاقاً موضع طالق اسم الفاعل كما ترى . وهذه المصادر إذا وضعت موضع أسماء الفاعلين والمفعولين فإن شئتَ تركتها أيضاً (٥) على لفظ واحدٍ مفرّدٍ في الواحدِ والاثنين والجمع والمؤنث فتقول : رجلٌ عدلٌ ، ورجلان عدلٌ ، ورجالٌ عدلٌ (٦) ، ونسوة عدلٌ ، وإن شئتَ ثبّيتَ وجمعتَ ،

(١) في ف ، هـ : « رفيقة » ، تصحيف .

(٢) يبدأ هنا شرح الزجاجي ، والنص الوارد هنا مختلف بعض اختلاف عما جاء في الأمالي .

(٣) الملك ٣٠/٦٧ « قل أرأيتم ان أصبح ماؤكم غوراً فمن يأتيكم بماء معين » .

(٤) زيادة من هـ .

(٥) سقط : « أيضاً » من هـ .

(٦) في هـ : « رجال » في مكان : « ورجلان عدل ورجال عدل » ، تعريف .

فقد قيل : عُدُولٌ ومَقَانِعُ ، أنشدنا أبو عبد الله نِفْطَوِيَه قال :
 أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي :

٢٠٣- طَمِعْتُ بليلى أن تَرِيحَ وإِنَّمَا
 تَقْطَعُ أعناقَ الرِّجَالِ المَطَامِعِ

وبايَعْتُ ليلي في خلاءٍ ولم يَكُنْ
 شُهودٌ على ليلى عُدُولٌ مَقَانِعُ (١)

فَجَمَعَ « عَدْلًا » و « مَقْنَعًا » ، فقال « عُدُولٌ » ،
 و « مَقَانِعُ » ، كما ترى .

والوجه (٢) الثاني في قوله : « فانتِ طلاقٌ » أن يكونَ
 حَذَفَ المضافِ ، وأقامَ المضافَ إليه مَقَامَهُ كما قيل : صَلَّى
 المسجدُ ، يُرادُ : صَلَّى أهلُ المسجدِ ، وكما قال الله عزَّ وجلَّ
 (واسألِ القريةَ التي كُنتَ فيها والعِيرَ التي أقبلنا فيها) (٣) ،
 يريدُ أهلَ القريةِ ، وأصحابَ العِيرِ ، فَحَذَفَ المضافَ وأقامَ

(١) البيتان للبعيث ، وأنشدهما له القبالي في أماليه ١٩٦/١ ضمن
 أبيات ستة . وجاء الأول في اللسان (ريع) ، والثاني في اللسان
 (قنع) منسوبين له أيضاً ، وورداً معاً في شرح المفصل ١٣/١ من غير
 نسبة . ورواية البيت الأول في الأمالي وشرح المفصل : « يقطع » ،
 وفي اللسان : « تضرب » . ورواية البيت الثاني في الأمالي « في الخلاء »
 وفي اللسان : « بالخلاء » . وراع الشيء ريعاً : رجع وعاد . والمقنع
 بفتح الميم - : العدل من الشهود .

(٢) سقطت الواو من هـ .

(٣) يوسف : ٨٢/١٢ : « وانا لصادقون » .

المُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامُهُ • فَكَذَلِكَ أَرَادَ : أَنْتِ ذَاتُ طَلَاقٍ ، فَحَذَفَ
 الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ • [هـ - ٢٢١]
 قَالَتِ الْخَنَسَاءُ :

٢٠٤ - تَرْتَعُ مَا رَتَعْتَ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرْتَ

فَاتَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ (١)

أَي : ذَاتُ إِقْبَالٍ وَإِدْبَارٍ • وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَعَلَهَا
 الْإِقْبَالَ وَالْإِدْبَارَ لِكثْرَةِ ذَلِكَ مِنْهَا مَجَازاً وَاقْتِصَاعاً ، وَأَشْدُّ
 سِيَوِيهِ :

٢٠٥ - وَكَيْفَ أَتَوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ

خِلَالَتَهُ كَأَبِي مَرْحَبٍ (٢)

(١) ديوانها ٤٨ • وهو منسوباً إليها في الكتاب ١/١٦٩ ، والمقتضب
 ٤/٣٠٥ ، والبيان والتبيين ٣/٢٠١ ، والمنصف ١/١٩٧ ، والأبيات
 المشكلة ١٨١ ، وأمالي ابن الشجري ١/٧١ والخزانة ١/٢٠٧ ،
 ٢٤٠ • وورد غير منسوب في المقتضب ٣/٢٣٠ ، والخصائص ٢/٢٠٣ ،
 ١٨٩/٣ ، وشرح المفصل ١/١١٥ • وروي البيت في المقتضب
 ٣/٢٣٠ ، والبيان والتبيين ، وشرح المفصل : « ترتع ما غفلت » •
 ادكرت : تذكرت ، تريد : تذكرت ولدها •

(٢) البيت للنايفة الجعدي ، وهو في ديوانه ٢٦ برواية : « وكيف تواصل »
 وورد أيضاً منسوباً إلى النايفة الجعدي في الكتاب ١/١١٠ ، وأمالي
 القالي ١/١٩٢ • وورد غير منسوب في المقتضب ٣/٢٣١ ، ومجالس
 ثعلب ٦١ ، والاختيارين ٥٦٥ ، والانصاف ٦٢ • والرواية فيما
 تقدم عدا أمالي القالي ومجالس ثعلب : « تواصل » ، وفي ثعلب

يريد : كخلالة أبي مَرْحَب ، [والخلالة الصداقة] (١) .

وأما قوله : والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثاً : فإنه إذا نصبَ
الثلاث (٢) فكأنه قال : فأنت طالق [ثلاثاً] (٣) ، يوقعُ بها
الثلاث ، ويكونُ قوله « والطلاقُ . . . » عزيمةً مِنِّي جداً
غيرَ لغوٍ (٤) .

وإذا قال : فأنتِ طلاقٌ (٥) والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ (٦)
برفع « ثلاثٌ » فكأنه قال : أنتِ طالقٌ ، والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ (٦)

« يصاحب » ، وفي الأمالي : « تصادق » . والخلالة مثلثة (اللسان
خلل) ، وأبو مرحب : كنية الظل ، وقيل : هي كنية عرقوب الذي
يضرب به المثل في خلف الوعد . وحذف المضاف في البيت لدلالة
قرينة متقدمة .

(١) سقط من د ، وأثبتته من سائر النسخ .

(٢) قال الزجاجي : « . . » وقوله « ثلاثاً » تروى بالنصب والرفع . . . »
الأمالي له : ٣٤٠ .

(٣) زيادة من أمالي الزجاجي .

(٤) قال الزجاجي في الأمالي هنا : « ويكون قوله : « والطلاق عزيمة » ،
ابتداء وخبراً ، ويكون التقدير : والطلاق عزيمة من أمري لا بهزل
ولا لعب . ويدل على هذا التأويل قوله في البيت الآخر : فبينني بها
. » النج . . . الأمالي ٣٤١ .

(٥) في هـ : « فأنت طالق » ، تحريف .

(٦) سقط « ثلاث » من هـ .

أي الطلاق ثلاث ، أي : الذي بِمِثْلِهِ يَقَعُ الْفِرَاقُ هُوَ (١) الثلاث فيكونُ (ثلاث) (٢) خبراً ثانياً عن الطَّلَاقِ أو مَوْضِحاً لِلْعَزِيمَةِ (٣) . وإنْ شَاءَ كَانَ تَقْدِيرُهُ : « فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثاً » ، ثُمَّ فَسَّرَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَالطَّلَاقُ الَّذِي ذَكَرْتَهُ أَوْ نَوَيْتَهُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ فَفَسَّرَهُ بِهَذَا . وَدَلِيلُ هَذَا : إِذَا نَوَى الثَّلَاثَ ، وَدَلِيلُ قَصْدِ (٤) الثَّلَاثَ ، قَوْلُهُ فِي الْبَيْتِ الَّذِي بَعْدَهُ : « فَبَيْنِي وَبَهَا » ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الثَّلَاثَ وَالْبَيْنُونَ .

وَيَجُوزُ نَصَبُ «عَزِيمَةٌ» إِذَا رَفَعَ الثَّلَاثَ فَقَالَ : « وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ » فَيَتَنَصَّبُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَالطَّلَاقُ ثَلَاثٌ أَعَزَّمُ ذَلِكَ عَزِيمَةً ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُ قَوْلِهِ : « وَالطَّلَاقُ إِذَا كَانَ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ » كَمَا تَقُولُ : عَبْدُ اللَّهِ رَاكِبًا أَحْسَنُ مِنْهُ مَاشِيًا ، وَكَمَا تَقُولُ : هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا (٥) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَمَنْ يَخْرُقَ أَعْقًا وَأَظْلَمُ فَمِنْ كَلَامِ الشَّعْرِ لَا يَجُوزُ فِي مَنْثُورِ الْكَلَامِ (٦) . آخِرُ الْمَسَائِلِ (٧)

(١) فِي هـ « وَهُوَ » ، تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي هـ « الثَّلَاثُ » .

(٣) أَي عَلَى الْبَدَلِ ، وَانْظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ ١/ ١٣ .

(٤) فِي د ، ل ، « نَصَبٌ » ، تَحْرِيفٌ - وَسَقَطَ مِنْ ف ، وَاتَّبَعَتْ مَا فِي هـ .

(٥) انْظُرْ مَسْأَلَةَ الْمَسِيُوطِيِّ حَوْلَ هَذَا الْمَثَالِ ص : (٦٥٢) مِنْ هَذَا الْجُزْءِ .

(٦) قَالَ فِي أَمَالِيهِ : « ... لِأَنَّهُ حَذَفَ الْفَاءَ الَّتِي هِيَ جَوَابُ الْجُزْءِ وَحَذَفَ الْمُبْتَدَأَ أَيْضًا ... » ثُمَّ قَالَ : « ... وَكَانَ سَبِيلُهُ أَنْ يَقُولَ : وَمَنْ يَخْرُقُ يَنْدَمُ ، وَمَنْ يَخْرُقُ فَهُوَ أَعْقٌ وَأَظْلَمُ ، وَلَكِنَّهُ حَذَفَ ، فَهَذَا الْحَذْفُ جَائِزٌ فِي الشَّعْرِ » . الْأَمَالِيُّ ٣٤٢ .

(٧) انْظُرْ الْكَلَامَ الْمَبْسُوطَ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْأَخِيرَةِ مِنْ مَسَائِلِ الزَّجَاجِيِّ فِي : شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١/ ١٢ - ١٣ ، وَالْمَغْنِيِّ ٥٤ - ٥٥ ، وَالْخَزَانَةِ : ٦٩/ ٢ ، ٧٥ ، وَشَرْحِ أَبْيَاتِ الْمَغْنِيِّ لِلْبَغْدَادِيِّ ١/ ٣٢٤ - ٣٣٦ .

مسألة

فيها الكلام على نصب « ضبّة » في قول صاحب المنهاج (١)

« وما ضُبِّبَ بذَهَبٍ أو فِضَّةٍ ضبّةٌ كبيرةٌ »

لِزينةٍ حرّم

تحرير

الشيخ الامام العالم العلامة كمال الدين أبي بكر

ابن محمد السيوطي الشافعي رحمه الله تعالى وغفر له

[٢٢٢ هـ] ، [٣٥٧ - آ]

بسم الله الرحمن الرحيم

نقلت من خطّ والدي - رحمه الله - ما صورته : الحمد لله مسألة : عرض الاجتماع ببعض الأسيّاح أعزّه الله تعالى ، فذكر لي أنّ بعض أصحابنا (٢) الشافعيّة سأل عن وجه نصب (ضبّة) من قول صاحب المنهاج : « وما ضُبِّبَ بذَهَبٍ

(١) هو يحيى بن شرف النووي ، وكتابه : منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه ، وهو مختصر لكتاب المحرر لأبي القاسم الرافعي . وانظر كشف الظنون ١٦١٢ .

(٢) في د : « أسيّاخنا » ، تحريف ، وسياق الكلام يرجح ما أثبت عن سائر النسخ .

أو فِضَّةٍ ضَبَّةٌ (١) كَبِيرَةٌ لَزِينَةٌ حَرْمٌ (٢) . وقالَ أَعَزَّهُ اللهُ :
وأخبرني - يعني السائل - أنَّ الأصحابَ اختلفوا في وجهِ
نصبِ (ضَبَّة) (٣) ، وأنَّ بعضَهم قال : هو خبرٌ كانَ مَحذُوفَةً ،
والمعنى : وكانَ ضَبَّةً ، أو : وإن كانَ ضَبَّةً . وقالَ بعضُهم : هو
مصدرٌ وتقديرُهُ : تَضْبِيْباً ضَبَّةً . وقالَ بعضُهم : هو آلةٌ .
وقالَ بعضُهم : تَوَسَّعَ الْمُصَنَّفُ فَأُطْلِقَ الضَّبَّةَ عَلَى الْمَصْدَرِ ،
وَرُبَّمَا قِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ .

وقد ظهرَ لي - على أنَّ إِطْلَاقَ هَذَا اللَّفْظِ بِإِزَاءِ هَذَا الْمَعْنَى
عَرَبِيٌّ - أنَّ هَذِهِ الْأَقْوَالَ كُلَّهَا لَا تُسَلِّمُ .

أَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ : وَكَانَ ضَبَّةً أَوْ وَإِنْ كَانَ ضَبَّةً ،
فَعَنِيٌّ عَنِ الْجَوَابِ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ عَوْدُ الضَّمِيرِ فِي كَانَ الْمُتَقَدِّرَةِ
عَلَى (مَا) الْوَاقِعَةِ عَلَى الْإِنَاءِ الْمُضَبَّبِ ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى : وَمَا ضُبَّبَ
وَكَانَ الْمُضَبَّبُ ضَبَّةً ، أَوْ : وَإِنْ كَانَ الْمُضَبَّبُ ضَبَّةً ،
وَلَا يَخْفَى فَسَادُهُ سِوَاءَ " جَعَلْتُ (كَانَ) تَامَّةً أَوْ نَاقِصَةً (٤) ،

(١) فِي اللِّسَانِ (ضَب) : « ضَبَّتِ الْخَشَبَ وَنَحَوَهُ : أَلْبَسَتْهُ الْعَبِيدَ ،
وَالضَّبَّةُ حَدِيدَةٌ عَرِيضَةٌ يَضْبِبُ بِهَا الْبَابَ وَالْخَشَبَ ، وَالْجَمْعُ ضَبَابٌ » ،
وَمِثْلُهُ فِي التَّاجِ (ضَبَب) .

(٢) لَمْ أَجِدْ لِهَذِهِ الْعِبَارَةِ تَعْلُقًا بِشَيْءٍ قَبْلُهَا مِنْ كَلَامِ النَّوَوِيِّ ، فَهِيَ كَلَامٌ
مُسْتَأَنَفٌ ، وَجَاءَ بَعْدَهَا : « ٠٠٠ أَوْ صَغِيرَةٌ لَزِينَةٌ ، أَوْ كَبِيرَةٌ لِحَاجَةٍ
جَازٍ فِي الْأَصَحِّ » مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ ص : ٣ .

(٣) نِيْ د ، ل ، ف : « نَصَبَهُ » ، وَأَثْبَتَ مَا فِي هـ بِأَظْهَارِ « ضَبَّة » .

(٤) كَذَا مِنْ دُونَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ وَ (أَمْ) الْمَعَادِلَةِ . وَرَأَيْتُ هَذَا جَارِيًا عَلَى
اللسنة المتأخرين .

بوالواو عاطفة ، أو للحال . هذا كلامُ الشيخ سلَّمه الله تعالى وقد اقتضى أمرين (١) :

أحدهما : أن (٢) اسمَ كانَ المقدَّرة ضميرٌ .

والثاني : أنه عائِدٌ على (ما) الواقع على المُضَبَّب . وكلُّ منهما ليس بلازم .

أمَّا الأوَّل : فلائِه يجوز أن يكون اسمُ كانَ ظاهراً تقديرُهُ : وكانتِ الضَّبَّةُ ضَبَّةً كبيرةً إلى آخره .

وأمَّا الثاني : فلائِه إذا جعلنا اسمَ كانَ ضميراً كانَ عائداً على الضَّبَّةِ المفهومةِ مِنْ قوله : وما ضُبَّبَ ، لأنَّ مُفسِّرَ (٣) الضميرِ يجوزُ الاستغناءُ به بمُستلزمٍ لَهُ كقوله تعالى : (..... فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ) (٤) فَعَفِيَ يَسْتَلْزِمُ عَافِياً وَالضَّمِيرُ فِي إِلَيْهِ عَائِدٌ عَلَيْهِ ، وكقوله :

٢٠٦- لكالرَّجلِ الحادي وقد تَلَعَ (٥) الضَّحَى

وطيرُ المنايا فوقهنَّ أواقِعُ (٦)

(١) في د ، ل ، ف : « اقتضى أمران » ، وما أثبتَه عن ه أصح .

(٢) في ه : « بان » ، تحريف .

(٣) في ه : « نفس » ، تحريف .

(٤) البقرة ١٧٨/٢ . وانظر تفسير القرطبي : ٢٥٣/٢ .

(٥) في د ، ل ، ف : « منع » ، وفي ه : « متع » ، وكلاهما تحريف ؛ وصوابه عن مصادر البيت .

(٦) لم أعرف قائله . وهو في العيني ٥٣٤/٤ ، واللسان (وقع) ، وقبله :

فالحادي يستلزم إيلاءً محدوثةً ، وضمير « فوقهن » عائدٌ عليهن . إذا تقرر ذلك فقد حذف [هـ - ٢٢٣] كان واسمها ظاهراً قدرناه أو ضميراً ، وبقي خبرها .

فإن اعتراض معترض بأن حذف كان مع اسمها إنما يحسن ويكثر بعد (إن) و (لو) (١) . أجبت بأنه يكفيه في التخريج وقوعه في كلام العرب وإن كان قليلاً ، فقد خرج سيويه - رحمه الله تعالى - قول الرازي :

٢٠٧- من لدن شولا في إيتائها (٢)

على أن التقدير : من لدن أن كانت شولا . وأمكناً أن نخلص عن اعتراضه بوجه آخر وهو أن نقول : أصله : فإن كانت الضببة ضببة كبيرة ، فحذفت واسمها بعد (إن)

فإنك والتأين عروة بعدما دعاك وأيدنا اليه شوارع

وتلع الضجى : ارتفع .

(١) أي الشرطيتين ، كما في قولنا : « سر مسرعا إن راكبا وإن ما شياً » و : « التمس ولو خاتماً من حديد » ، وانظر أوضح المسالك ١٨٣/١ - ١٨٦ .

(٢) لم يعرف قائله . وهو في الكتاب ١٣٤/١ ، وأمالى ابن الشجري ٢٢٢/١ . وشرح المفصل ١٠١/٤ ، ٣٥/٨ ، والمغني ٤٧١ ، وأوضح المسالك ١٨٦/١ ، والعيني ٥١/٢ ، والهمع ١٢٢/١ ، والخزانة ٨٤/٢ ، والدرر ٩١/١ . والشول : اسم جمع شائلة ، وهي الناقة التي ارتفع لبنها وجف ضرعها ، والاتلاء - بكسر الهمزة - : مصدر « أتلت » الناقة ، إذا تلاها ولدها أي : تبعها . والشاهد : نصب « شول » على اضممار (كان) ، والتقدير كما ذكر .

وبقي خبرها ثم حذف (إن°) بعد ذلك وجوز حذفه دلالة
(حرم) الذي هو الجواب عليه ، فإن حذف الشرط مع القرينة
جائز مع (إن°) ، وإثما الخلاف في غيرها من أدوات الشرط .

واشترط [٣٥٧ - ب] ابن عصفور والأبدي (١) تعويض
(لا) من الفعل المحذوف . قال في الارتشاف : وليس بشيء (٢) .
ومن أمثلة حذف الشرط مع إن° بدون (لا) قوله تعالى :
(فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ) (٣) تقديره والله أعلم : إن افتخرتهم
بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم (٤) ، وقوله
تعالى : (فالله هو الولي) (٥) تقديره : إن أرادوا أولياء بحق
فالله هو الولي بحق ، وقوله تعالى : (يا عبادي الذين آمنوا إن
أرضي واسعة فإياي فاعبدون) (٦) أي : إن لم يسأت أن

(١) في النسخ جميعا : الأبدي ، بالذال المعجمة ، وصوابه بالمهمله كما أثبتته ،
وانظر ص ٥٢ ، ح : ٤ من هذا الجزء .

(٢) نقل السيوطي في الهمع قول أبي حيان في الارتشاف : « ... وليس
بشيء لأنها لو كانت عوضاً من الفعل المحذوف لم يجز الجمع بينهما
مع أنه يجوز نحو : وإن لا يسىء فلا تضر به » . الهمع ٦٢/٢ .

(٣) الأنفال : ١٧/٨ « فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم ... » .

(٤) رد ابن هشام أن تكون هذه الآية من أمثلة حذف الشرط بحجة أن
الجواب المنفي بـ (لم) لا تدخل عليه الفاء . وانظر المغني ٢٧٠ .

(٥) الشورى : ٩/٤٢ « أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولي ... » .

(٦) العنكبوت : ٥٦/٢٩ . وفي النسخ جميعاً : « يا عبادي إن أرضي ... »
على حذف « الذين آمنوا » .

تَخْلِصُوا الْعِبَادَةَ لِي فِي أَرْضٍ فَإِنِّي فِي غَيْرِهَا فَاعْبُدُون (١) .
وهذا هو الأنسبُ ليوافقَ عبارةَ النهاجِ عبارةَ أصلِهِ ، فإنَّ
عبارةَ المُحرَّر (٢) : « والمُضَبَّبُ بالذَّهَبِ أو الفِضَّةِ إِنْ كَانَتْ
ضَبَّةً كَبِيرَةً وَفَوْقَ قَدْرِ الْحَاجَةِ حَرُمَ اسْتِعْمَالُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ
صَغِيرَةً ٠٠٠٠ » إِلَى آخِرِهِ . فَهَذَا يَشْعُرُ بِأَنَّ صَاحِبَ النَّهَاجِ
— رَحِمَهُ اللَّهُ — لَمَّا اخْتَصَرَ مَا فِي الْمُحَرَّرِ وَحَذَفَ أَوَّلَهُ « كَانَ
وَأَسَمَهَا » ذَكَرَ الشَّرْطَ .

ثُمَّ يَقُولُهُ (٣) فِي رَدِّ هَذَا الْوَجْهِ : « سَوَاءٌ جَعَلْتَ كَانَ تَامَّةً
أَوْ نَاقِصَةً » (٤) . كَيْفَ يَصِحُّ فَرَضُ (كَانَ) تَامَّةً وَالْمَدْعَى أَنَّ
(ضَبَّةً) مَنْصُوبٌ بِهَا فَتَأْمَلْ . (هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْوَالِدِ عَلَى هَذَا
الْوَجْهِ ثُمَّ شَرَعَ (٥) فِي ذِكْرِ كَلَامِ الْمُعْتَرِضِ عَلَى بَقِيَّةِ الْأَوْجِهِ (٦)
ثُمَّ قَالَ (٣) :

وَأَمَّا قَوْلُ [هـ — ٢٢٤] مَنْ قَالَ : تَضْيِيبًا ضَبَّةً : فَلَيْسَ
بَشَيْءٍ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّعَرَّبْ (ضَبَّةً) وَإِنَّمَا أَكْتَدَ الْفِعْلَ بِمَصْدَرِهِ
الْقِيَاسِيِّ وَأَبْقَى الضَّبَّةَ عَلَى حَالِهَا .

-
- (١) أفرد ابن هشام فصلاً في المغني لحذف جملة الشرط وأورد الآيات السالف ذكرها . والظاهر لي أن مصنف المسألة هذه قد وقف عليها وأفاد منها .
(٢) انظر ص : ٦٠٣ ، ح : ١ .
(٣) القائل هو الشيخ السائل لمصنف المسألة .
(٤) كذا ، وانظر ص : ٦٠٤ ، ح : ٤ .
(٥) في هـ : « نشرع » . تحريف .
(٦) ما بين القوسين من كلام ابن مصنف المسألة وهو جلال الدين السيوطي .

وأما قول مَنْ قال : إنَّ (ضَبَّة) مفعولٌ مطلق لأتته آلة التضييب أو توسع المصنّف فأطلق الضبّة على المصدر ونصبها مفعولاً مطلقاً : فشبهته بقوة "جداً لأنّ لفظ (ضبّة) موافق في المعنى واللفظ للفعل قبله . ويُرَدُّ بأنّ الضبّة ليست بآلة للتضييب ، لأنّ كلّ الآلات تكون موجودة قبل الفعل مُعدّة معروضة له ، كالسوط قبل الضرب ، والقلم قبل الكتاب . وأيضاً فإطلاق آلة المصدر عليه سماعٌ كضربته سوطاً ، ولا تقول كتبه قلماً . والضبّة عبارة عن الرقعة التي يرفع بها الإناء ونحوه ، وقد كانت قبل ذلك جنساً من الأجناس صيّر المصنّف فعله فيه ضبّةً ، ففعله فيه يسمّى تضيباً ، والضبّة عبارة عن الذات وكانت قبل ذلك جنساً لا تسمّى ضبّة .

ولو سلّمنا أنّها من الألفاظ التي أطلقها العرب على المصادر وليست بمصادر كالآلات والعُدَد وما أُضيف إليها ونحوه فإنّ وصفها بكبيرة يردّه ، لأنّ المعاني لا توصف بكبير ولا صغير ، وإنّما توصف بالقلّة والكثرة والقوّة والضعف ، ونحوها من أوصاف المعاني .

وإذا صحّ ذلك فلا يقال : توسّع المصنّف (١) فنصّب الضبّة على المصدرية ، لأنّ معنى توسّع : ارتكب لغة مثوالة ، فهو قلّة حشمة وأدب على المصنّف ، لكنّه لا ينبغي أن يقال حتّى يقع العجز بعد النظر والاجتهاد ، لأنّ المولّد إذا صنّف في

(١) أي النووي صاحب المنهاج .

الفروع (١) أو غيرها يُعذرُ في ارتكابه لغتَه المولدة لأثمه لو
كثَّفَ الكلامَ باللسان العربي [٣٥٨ - أ] دائماً صَعُبَ عليه ،
لأنَّه لا يقدرُ عليه إلاَّ بكثِّفةٍ • فإذا عَجَزْنَا عن الدخولِ
بكلامه في اللسان العربيَّ عَذَرْنَاهُ ولا جُنَاحَ عليه • انتهى (٢) •

واقضى كلامه أنْ نزاعه إثماً هو في تعليل كونه مطلقاً
بجعله آله • وأمّا نفسُ الدَّعْوَى فلا نزاعَ فيها ، فإنَّ المصدرَ
قد ينوبُ عنه في الانتصاب على أنَّه مفعولٌ مطلقٌ ملاقٍ له في
الاشتقاق ، وإنْ كان اسمَ عينٍ حاصلًا بفعلٍ فاعلٍ المصدر كقوله
تعالى : (والله أنبئكم من الأرض نبتاً) (٣) فقد انتصبَ
(نبتاً) على أنَّه [هـ - ٢٢٥] مفعولٌ مطلقٌ ، وليس بآلةٍ بل
النباتُ ذاتٌ حاصِلةٌ بفعلٍ الفاعلِ •

والذي ظهرَ لي فيه بعدَ البحثِ مع ثَجَبَاءِ الأصحاب فيه (٤) ،
ونظَرِ المُحَكِّمِ والصَّحَّاحِ وتهذيبِ اللُّغَةِ وغيرها - ولم نجدْهُ
متعدِّياً بهذا المعنى - (٥) أنَّ الباءَ في (بَذْهَبِ) بمعنى (مِن)

(١) في هـ : « أضيف الى الفروع » في مكان : « صنف في الفروع » ،
تعريف •

(٢) أي كلام الشيخ السائل لمصنف المسألة •

(٣) نوح : ١٧/٧١ •

(٤) كذا بتكرير لفظ « فيه » في العبارة ، وفيه ضعف ، والأشبه بالصواب
أن تكون الثانية مقحمة ، وقد أهملها السيوطي حين نقل كلام والده
هذا في الهمع ٨٢/٢ •

(٥) كذا ، وعبارة اللسان والتاج (ضب) : « • • والضبة خديدة عريضة

البيانية ، ارتكبه على مذهب كوفي ، و (ضَبَّة) منصوب " على إسقاط الخافض إمّا من باب :

٢٠٨ - أمرتك الخير فافعل ما أمرت به

فقد تركتك ذا مالٍ وذا نَسَبٍ (١)

وهو ظاهره . ولا يتردّ عليّ بإدخاله فيه بكونهم لم يعدّوه من أفعاله ، لأنّا نقول : ما قيس على كلامها فهو من كلامها ، وقد قالوا في ضبط أفعال باب (أمرته) : كلّ فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وأصل الثاني منهما حرف الجرّ فهو من باب (أمر) وهذا الضابط يشملّه لا محالة ، وهو أولى من أن يدعى أنّه منصوب " من باب قول الشاعر :

←

يضرب بها الباب والغشب ، والجمع ضباب . وقال الجوهري :

« والضبة حديدة عريضة يضرب بها الباب » الصحاح : ١٦٨/١ .

(١) ورد البيت منسوباً الى عمرو بن معد يكرب في الكتاب ١٧/١ ، ووافقه

الأعلم ، وأما الي ابن الشجري ٢٤٠/٢ ، والمفني ٥٩٧ ، ونسب في

الغزاة ١٦٤/١ ، والدرر ١٠٦/٢ الى عمرو هذا والى زرعة بن

السائب والعباس بن مرداس والخفاف بن ندبة ، وزاد الشنقيطي

نسبته الى أعشى طرود . وورد البيت غير منسوب في : المقتضب ٣٦/٢ ،

٨٦ ، ٣٢١ ، وأما الي ابن الشجري ٣٦٥/١ ، وشرح المفصل ٤٤/٢ ،

٥٠/٨ ، والمفني ٦٢٦ ، وشرح الشذور ٣٦٩ ، والهمع ٨٣/٢ .

والنشب : المال والعقار . واستشهد بالبيت هنا على جواز نصب

« ضبة » الواردة في عبارة صاحب المنهاج على إسقاط الخافض قياساً

على « أمرتك الخير » .

٢٠٩- تَمْرُونُ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا

كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ (١)

على إسقاطِ الخافضِ ، لأنَّ هذا يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه .
وارتكابه (٢) يُخَلِّصُ مِنْ مُشْكَلاتٍ كَثِيرَةٍ ، ودَعَوَاهُ أَقْلُ
ضُرراً مِنْ دَعْوَى اللَّحْنِ لِعَالِمٍ • وَيَكُونُ (بِذَهَبٍ) فِي مَوْضِعِ
نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الشُّكْرِ لِتَقْدِيمِهِ (٣) عَلَيْهَا (٤) ، لِأَنَّهُ لَوْ تَأَخَّرَ

(١) البيت في ديوان جرير ٢٧٨ برواية أخرى لصدده وهي :

أَتَمَضُونَ الرِّسْمَ وَلَا تَحْيِي

وورد منسوباً الى جرير في : الكامل للمبرد ٣٤/١ ، والخزانة ٦٧١/٣ ،
وشرح أبيات المغني ٢٨٩/٢ ، والدرر ١٠٧/٢ • وورد غير منسوب
في : ضرائر القزاز ١٣٤ ، وشرح المفصل ٨/٨ ، ١٠٣/٩ ، والمقرب
١١٥/١ ، والمغني ١٠٧ ، ٥٢٦ •

والاستشهاد بالبيت على حذف الجار ونصب المجرور بعد الحذف على
أن أصل الكلام : « تمرون بالديار » ، وحمله ابن عصفور وابن
هشام على الضرورة ، وجعله القزاز مما يجوز عند الكوفيين للضرورة
ثم قال : « وأنكر هذا سائر البصريين وقالوا : لا يجوز في كلام
ولا شعر » • وقرأ المبرد على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير هذا
البيت برواية أخرى وهي :

مررت بالديار ولم تعوجوا

وزعم أن الكوفيين غيروا رواية البيت • انظر الكامل ٣٤/١ •

(٢) أي نصب « ضبة » بنزع الخافض قياساً لـ « ضيب » على « باب (أمرته) » .

(٣) في هـ : « المتقدمة » ، تعريف •

(٤) أي على « ضبة » •

كَانَ صِفَةً لَهَا ، وَالْبَاءُ بِمَعْنَى (مِنْ) الْبَيَانِيَّةُ • وَالتَّقْدِيرُ :
 وَمَا ضُبِّبَ بِضُبَّةٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ كَبِيرَةٍ لِزِينَةِ حَرَمٍ •
 وَيُمْكِنُ (١) أَنْ يُدْعَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ (أَعْطَى) ، وَلَيْسَ
 بظَاهِرٍ ، لِأَنَّ سَقُوطَ الْحَرْفِ فِيهِ ظَاهِرٌ ، وَلَيْسَ فِيهِ مُعْطًى
 وَلَا مُعْطًى لَهُ •

و (مَا) مُبْتَدَأٌ ، وَهِيَ مُوصُولَةٌ صَلَتْهَا جُمْلَةٌ (ضُبِّبَ) وَفِي
 (ضُبِّبَ) ضَمِيرٌ نَائِبٌ فَاعِلٌ وَهُوَ الْعَائِدُ ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ
 إِنَّ جَعَلْنَاهُ مِنْ بَابِ (أَمَرَ) أَوْ (أَعْطَى) وَجُمْلَةٌ (حَرَمٌ)
 خَبَرُهُ • فَإِنْ قُلْتَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ (حَرَمٌ) خَبَرًا عَنْ (مَا) ،
 لِأَنَّ (مَا) وَاقِعَةٌ عَلَى الْمُضَبَّبِ ، وَالْمُضَبَّبُ جَمَادٌ لَا يُوصَفُ
 بِحَرَامٍ وَلَا بِحَلَالٍ ، قُلْتَ : هُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ :
 وَاسْتِعْمَالِ مَا ضُبِّبَ حَرَامٌ عَلَى الْمُتَكَلِّفِ ، وَكَذَلِكَ يُقَدَّرُ فِي
 كُلِّ مَوْضِعٍ ، قَالَهُ الْفُقَهَاءُ (٢) ، لِأَنَّ الْجَمَادَاتِ كَالْخَمْرِ
 لَا تُوصَفُ بِحَرَامٍ [هـ - ٢٢٦] وَلَا بِحَلَالٍ ، وَإِنَّمَا يُوصَفُ بِهِمَا
 فَعَلُ الْمُتَكَلِّفِ ، فَإِذَا قَالُوا : الْخَمْرُ حَرَامٌ ، إِنَّمَا يَرِيدُونَ
 اسْتِعْمَالَهَا ، وَحَذَفُوهُ اخْتِصَارًا لِلْعِلْمِ بِهِ • آخِرُ الْكِتَابِ (٣) •

(١) كَذَا فِي النسخ جميعاً ، والصحيح أن يقول هنا : « واما أن يدعى »
 من أجل « اما » المذكورة قبل الشاهد ٢٠٨ •

(٢) كَذَا عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ • وَالرَّاجِحُ أَنَّ أَصْلَ الْعِبَارَةِ : « قَالَهُ الْفُقَهَاءُ فِيهِ » ،
 وَهَاءُ (فِيهِ) عَائِدَةٌ عَلَى (مَوْضِعٍ) •

(٣) فِي هـ : « هَذَا آخِرُ الْكِتَابِ كَتَبَهُ مِنْ خَطِّ مُؤَلِّفِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى » •

[٣٥٨ـ ب] مهمة من أبحاث (١) شيخنا العلامة الكافي جلي

— نفعنا الله به —

قال : في قول النشأة « كان زيد قائماً » أبحاث :

الأوّل : أنّهم يقولون : إنّهُ موضوع لتقرير الفاعل على صفة ، فكيف يتصوّر له الوضع مع (٢) أنّه لا يدلّ إلا على الكون المخصوص نسبة وزمناً ، فيكون مجازاً إن وجد العلاقة والقرينة مع أنّهم لا يقولون عن آخرهم بذلك .

والجواب : أنّ اللام في قولهم : لتقرير الفاعل ، لام الغرض والتعليل لا لام التعدية فلا يكون التقرير موضوعاً له .

الثاني : أنّ الغرض منه (٣) بيان اتّصاف الشيء بصفة ، فأين سبب التقرير ؟ فكيف يُفيد التقرير ؟ .

والجواب : أنّهم إذا قصدوا تمكّن الشيء في صفة وثباته فيها وضَعُوا له صيغاً (٤) مخصوصةً مثل قولهم : تمكّن زيد في القيام ، أو : استقرّ فيه (٥) ، إلى غير ذلك ، أو يأتون بالفاظ تدلّ

(١) في هـ : « مهمات » .

(٢) في د : « منه » تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٣) أي : من قولهم : « كان زيد قائماً » .

(٤) في د : « فيها » ، تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٥) في د : ف « استقرّ » ، وفي ل « يستقرّ » ، تحريف وصوابه عن هـ .

على ذلك بمعونة المقام ، وبالدوق السليم والطبع المستقيم ، مثل قولهم : « زيد » على القيام » ، قال الله تعالى : (أولئك على هدى من ربهم) (١) . فلما دلّ (كان) (٢) على كون زيد قائماً ، يفهم منه أن الغرض منه [بيان] (٣) ثبات زيد في صفة القيام فكيف لا والأى شيء أبلغ (٤) في ذلك من طريق الائتلاف والاتحاد ، وظيره أن الاتحاد أقوى دلالة على الاختصاص من دلالة طرُق الاختصاص عليه . وإذا تحقق هذا الطريق بجزم بأنه يفيد غرض التقرير .

الثالث : لا شك أن الصفة يتصور حصولها وتقرُّرها في الموصوف كما هو المعقول والمنقول فلا يتصور حصول الموصوف في الصفة فضلاً عن التقرير فيها وإلا فيلزم الدور (٥) فإن حصول الصفة بدون تحقق الموصوف لا يتصور [٢٢٧ هـ - ٢٢٨ هـ] ضرورة (٦) .

الجواب : إن الغرض منه هو الدلالة على اعتبار التمكن لا على حصوله فيها في نفس الأمر كما مرّت الإشارة إليه .

(١) البقرة ٥/٢ .

(٢) سقط « كان » من ل .

(٣) زيادة من هـ .

(٤) كذلك .

(٥) الدور : هو توقف كل واحد من الشيئين على الآخر ، والدور الفاسد

عند المناطقة هو الخطأ الناشئ عن تعريف الشيء ، أو البرهنة عليه

بشيء آخر لا يبرهن عليه إلا بالأول . انظر المعجم الفلسفي ٥٦٧ .

(٦) سقط « ضرورة » من هـ .

الرابع : أنه إذا قيل : « زيد قائم مستمِر » يفهم منه ذلك الغرض فما الحاجة إلى مجيء (كان) ؟

الجواب : لا نسلكم أنه يقيد الغرض الذي هو بيان تمكّن الفاعل في صفة ، لا بيان تمكّن الصفة فيه (١) ، فينبهنا بون بعيد ، وبعد التسليم أنه من باب تعيين الطريق ، وهو خارج عن (٢) قانون التوجيه .

تنبيه : إنهم (٣) إذا أرادوا نسبة الشيء إلى صفته يقولون : « كان زيد قائماً » ، كما يقولون : « زيد قائم » ، إذا قصدوا نسبة القيام إلى زيد ، ويقولون : « قام زيد » ، إذا قصدوا إفادة النسبة بينهما .

الخامس : أن الحدث مسلوب عن الأفعال الناقصة فلا يتصورُ الفاعلُ بدون الفعل كما لا يتصورُ المضاف بدون الإضافة فما المراد من الفاعل في قولهم : « لتقرير الفاعل على صفة » .

الجواب : إن (كان) لما تعلق به (٤) ورَفَعَهُ سُبِّي (٥) فاعلاً على سبيل المجاز وإن كان موصوفاً بالقيام فيكون له جهتان وكذلك يسمّى (٦) اسم كان أيضاً .

(١) سقط « فيه » من هـ .

(٢) هـ : « من » .

(٣) سقط « إنهم » من هـ .

(٤) أي يزيد في قولنا « كان زيد قائماً » .

(٥) في النسخ جميعاً « يسمى » ولعله تحريف وأثبت الأشبّه بالصواب .

(٦) في د ، ل ، ف « مسمى » ولعله محرف عما أثبتته عن هـ .

السادس : إنَّه يدلُّ على الكون المخصوص نسبةً وزماناً كما يدلُّ (ضَرْبٌ) [٣٥٩ - آ] في قولك « ضربٌ زيدٌ قائماً » على الضَّرب المخصوص فلا فرق بينهما ، فما معنى قولهم : الحدثُ مسلوبٌ عن الأفعال النَّاقِصة •

الجواب : إنَّ الظاهرَ هو ما قلَّته لكنَّ التحقيقَ أنَّ المقصودَ منه كما عرَّفَته هو الدَّلالة على تمكُّنِ الموصوف (١) في صفته فيكونُ هو العمدة ونَصَبُ الذَّهنِ ومَطْرَحُ (٢) نَظَرِ العقلِ لا غير ، وأمَّا الدَّلالة على الكون المخصوص فهي وسيلةٌ إلى ذلك المقصود وحاكِيةٌ عنه ، كالمرآة بالنسبة إلى صورة المرئيِّ ، فيكونُ ساقطاً عن درجة الاعتبار فكانَ المرادُ من مَسْلُوبِيَّةِ (٣) الحَدَثِ عدمَ اعتبارِ الحدثِ [ه - ٢٢٨] قَصْداً ، فإذا لم يكنْ مقصوداً فلا يُسمَّى الحدثُ فيه معنىً ، لأنَّهم لا يُطْلِقُونَ المعنى على شيءٍ إلاَّ إذا كانَ مقصوداً ، وأمَّا إذا فُهمَ الشيءُ على سبيلِ التَّبَعِيَّةِ فيسمَّى معنىً بالعرض لا بالذات • وقولهم : «الإِطلاق» ينصرفُ إلى الكمالِ مِنْ قَبِيلِ المثلِ السَّائِرِ، و(٤) يَشْعِرُ بما مرَّ أنَّهم يقولون : إنَّه مسلوبٌ الحدثُ عنه ولا يقولون : إنَّه لا يدلُّ على الحدثِ •

(١) في د ، ل ، ف « المعروف » تحريف وصوابه عن ه •

(٢) في د ، ل ، ف « ويطرح » تحريف وصوابه عن ه •

(٣) ه : « مساويه » تحريف •

(٤) سقطت الواو من ه •

السابع : أن المقصود هو بيان متعلق الكون فما السر في تعلق التصديق بالكون لا بمتعلقه (١) .

الجواب : أن الكون لنا ذكر أو لا توجه التصديق إليه ، فلا حاجة إلى تعلقه بمتعلقه .

تنبيه : إن التصديق (٢) قبل دخول (كان) يتوجه إلى متعلق الكون أصالة وكذا الحال في متعلقات أفعال القلوب وأنت خير . بأنه لا استبعاد في كون الأمر جهة قصد وغير جهة قصد باختلاف الاعتبار .

الثامن : أنه يدل على الكون المخصوص كسائر الأفعال فما السر في سلب الحدوث فيه دون غيره .

الجواب : أن سائر الأفعال له (٣) معنى متحصل في نفسه دون الأفعال الناقصة ، فإن قلت : فما السر في عدم تحصل معنى (كان) مع أنه دال عليه . قلت : إن الغرض المذكور جعله من قبيل الألفاظ الدالة على الإضافة المخصوصة ، وأنت خير بأن كون اللفظ موضوعاً لمعنى لا يقتضي أن يكون حاصلًا منه بنفسه كالحرuf .

فإن قلت : تحصل معنى سائر الأفعال متسكماً في المعاني الإفرادية ، لكن لا فرق بينه وبين الأفعال الناقصة في المعاني التركيبية وكلامنا فيها .

(١) في د ، ل ، ف « بمتصله » تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٢) في د ، ل ، ف : « المقصود » تحريف ، وصوابه عن هـ .

(٣) سقط « له » من هـ .

قلتُ : الحقُّ ما ذكرتهُ (١) لكنِّ لَمَّا كَانَ معاني سائرِ
الأفعالِ مُتَعَدِّينَ بها في حالةِ الإفرادِ دونَ معنى الفعلِ الناقِصِ
وكانتُ (٢) مُتَعَدِّينَ بها في حالةِ التركيبِ بخلافِ [هـ - ٢٢٩] معاني
الأفعالِ الناقِصةِ كما أومأنا إليه ، قالوا : سَلِبَ الحَدَثُ فيها
دونَ غيرِها .

التاسعُ : أنَّ المرادَ مِن (٣) الكونِ المخصوصِ في « كانَ »
زيدٌ قائماً « ما هو ؟ أو جُودٌ (٤) زيدٌ وهو غيرُ مُراد (٥) ، وكذا
تَحَقَّقُ نسبةُ القيامِ إليه .

الجوابُ : إنَّ الحصرَ ممنوعٌ بآئِه عِبارةُ (٦) عن تعلقِ
زيدٍ بالقيامِ وأنتَ خيرٌ بأنَّ التعلقَ لا يَنْحَصِرُ في المُسْنَدِ كما
بَيَّنَّاهُ . فَإِنْ قُلْتَ : أليسَ يوجبُ (٧) وجودَ (٨) النسبةِ
[٣٥٩ - ب] في الخارجِ ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ على الزمانِ الماضي . قلتُ :
إنَّ الزمانَ الماضيَ ظرفٌ لمتعلقِ النسبةِ وهو موجودٌ فيه لا النسبةُ
فإنَّه ظرفٌ لنفسِها لا لوجودِها .

(١) ل : « ما ذكرتم » ، وليس بالأشبه بسياق الكلام .

(٢) في د : « وكان » وأثبت الأشبه بالصواب من ل ، ف ، هـ .

(٣) في هـ : « ان » تحريف .

(٤) سقطت همزة الاستفهام من هـ وهو تحريف .

(٥) لأنه لو أريد لأصبح الكون عاماً لاخصاً .

(٦) في هـ : « ان الحصر حينئذ عبارة » .

(٧) أي قولنا : « كان زيد قائماً » .

(٨) د ، ل ، ف « وجوب » تحريف ، وصوابه عن هـ .

العاشر : إنَّ (كانَ) لكما دَلٌّ على ظرفِ القيامِ كانَ ينبغي أنْ
يتأخَّرَ عن القيامِ فلايَّ شيءٍ صدَّروا بكانَ .

قلتُ : لأنَّ الغرضَ الأصليَّ مِن استعمالِ (كانَ) ليس إلاَّ
بيانُ تمكُّنِ الفاعِلِ في صِفَتِهِ وإنَّ كانَ له دِلالةٌ على الظَّرفيَّةِ
ضِمْنًا فَقَدْ دُمَّ لاعتبارِ (١) الباعِثِ القويِّ .

فإنَّ قلتَ : لا شكَّ أنَّ القيامَ قيدٌ داخلٌ في الكونِ
المخصوص ، فما معنى قولِهِم : (كانَ) قَيْدٌ للقيامِ باعتبارِ دِلالتِهِ
على الزَّمانِ الماضي فما التوفيقُ بينَ المعقولِ والمنقولِ ؟

[قلتُ] (٢) : أوَّلاً الأصلُ في مباحِثِ الألفاظِ هو النِّقْلُ
لا العقلُ ، وثانياً : أنَّ كونَ (كانَ) قيداً للقيامِ باعتبارِ التحقُّقِ
والمآلِ وكونَ القيامِ قيداً لـ (كانَ) باعتبارِ الظَّاهرِ المتبادرِ فلا
منافاةَ بينهما .

فإنَّ قلتَ : إذا كنَ القيامُ قيداً لـ (كانَ) فينبغي أنْ يُقَيَّدَ
بدونِ ذلكَ القيدِ لأنَّ القيدَ (٣) لترتيبِ (٤) الفائدةِ لا لتَحصيلِها .
قلتُ : إنَّه قيدٌ لازمٌ مِن حيثُ إنَّ وضعَ (كانَ) لإفادةِ
تعلُّقِ الموصوفِ بالصِّفةِ فلا بُدَّ منه لفظاً أو تقديرًا كما في
أفعالِ القُلُوبِ .

(١) في د سائر النسخ « الاعتبار » تحريف وأثبت الأشبه بالصواب .

(٢) زيادة عن سائر النسخ .

(٣) سقط « لأن القيد » من هـ .

(٤) د ، ل ، ف « لتربية » تحريف ، وصوابه عن هـ .

الحادي عشر : إنَّ (كانَ) إذا كانَ بمعنى (وُجِدَ) يكونُ
مِنَ الفعل التامِّ ، وإذا [هـ - ٢٣٠] كانَ دالًّا على كونِ زيدٍ قائمًا
يكونُ مِنَ الأفعال الناقصة ، فمعنى الوجود حاصلٌ فيهما ، فما السرُّ
في جعل أحدهما تامًّا دون الآخر ؟

والجوابُ : أنَّ التأمُّلَ الصادقَ في معناهما يُطلعُ على
الفرق بينهما فإنَّ الأولَ يدلُّ على نسبةِ الوجودِ إلى زيدٍ فقط ،
فقد تمَّ به ، والثاني يدلُّ على تعلُّقِ زيدٍ بالقيام فلا يتمُّ بزيدٍ
وحده فيكون ناقصًا وأمَّا الفرقُ بين الوجودين فمعلومٌ
مِمَّا سَبَقَ .

الثاني عشر : أنَّ القومَ اختلفوا في أنَّه (١) فعلٌ أو حرفٌ
فهل يرجعُ إلى النزاعِ اللفظيِّ أو يُمَكِّنُ الترجيحَ بالحملِ
على الصَّوابِ ؟

الجوابُ : أنَّ النزاعَ المتبادرَ مِنْ كلامِهِمْ (٢) يرجعُ إلى
التفسير ، ولكن المختارَ هو الحرفُ إن اعتبرَ القصدُ الأصليَّ في
دلالةِ الفعلِ على معناه ، وإلاَّ فهو الفعلُ بلا شبهةٍ .

«قال شيخنا : — فمعَ الله به —» (٣) : هذا بعضُ ما سَنَحَ
لِي في هذا المقامِ والله أعلم .

(١) أي « كان » .

(٢) زاد هنا في هـ « هو » ولعلها مقحمة .

(٣) ما بين العلامتين من كلام السيوطي .

[هـ - ٢٣١]

فائدة من مؤلفات شيخنا العلامة الكافي جـي (*)

أَيَّدَهُ اللهُ تَعَالَى

قال رضي الله عنه : أمّا بعدُ فإنّ في مثل : « زيد قائم »
أبحاثاً (**) .

(★) انظر فهرس التراجم محمد بن سليمان . ولقبه هذا بفتح الياء
الأولى ، فهو لكثرة اشتغاله بالكافية لابن الحاجب نسب اليها .
و « جي » أداة نسبة تركية . وانظر تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ
٨٩٩/٣ - الحاشية - .

(★★) أشار السيوطي الى هذه الأبحاث في ترجمته الذاتية : « التحدث بنعمة
الله » ص ٢٤٤ وقال في البنية : « .. قال لي يوما (يعني شيخه
الكافي جـي) : أعرب « زيد قائم » فقلت : قد صرنا في مقام الصغار
ونسأل عن هذا فقال لي : في « زيد قائم » مائة وثلاثة عشر بحثا
فقلت : لا أقوم من هذا المجلس حتى أستقيدها ، فأخرج لي تذكرته
فكتبها منها .. » البنية ١/١١٨ .

وقد اعتمدت غالبا في توضيح بعض مصطلحات هذه الفائدة كتاب
المعجم الفلسفي للدكتور جميل صيبا وذلك في أكثر الشروح التي لم
أشر في عقبها الى مصدر أو مرجع . والمعجم المذكور مرتب ترتيبا
القبائيا من غير نظر الى أصول الألفاظ والمصطلحات ولا أدعي أنني
قد جعلت حزن هذه الفائدة سهلا إذ لا زال فيها عبارات مستغلقة رغم

- ١- (١) أن سبب أجزاء القضية اللغوية (٢) جزءان .
 ٢- أن سببها الوضع (٣) والعلم به . ٣- أن سبب أجزاء العقلية جزءان (٤) آخران ولهما أسباب أيضاً ٤- أن الحسن لا يتصرف (٥) في النسبة (٦) وأحوالها لعجزه (٧) لعدم العادة بذلك ٥- أن العقل يتصرف في ذلك لقدرته عليه (٨) ، فلذلك

- أني بذلت المستطاع في التعرف على هذا الضرب من الأبحاث الفلسفية الكلامية وفوق كل ذي علم عليم .
- (١) في النسخ الخطية أشير الى الأرقام بأعداد كتابية (الأول . . الثاني) واعتمدت ما في هـ لتسهيل المراجعة .
- (٢) هي القضية العملية الثنائية المؤلفة من المحكوم عليه وهو « زيد » والمحكوم به وهو « قائم » .
- (٣) نقل د . جميل صليبا عن تعريفات الجرجاني قوله : « الوضع : هيئة عارضة للشيء بسبب نسبتين : نسبة أجزائه بعضها الى بعض ، ونسبة أجزائه الى الأمور الخارجية عنه كالقيام والقعود فان كلا منهما هيئة عارضة للشخص بسبب نسبة أعضائه بعضها الى بعض وإلى الأمور الخارجية عنه » . وانظر أيضاً معيار العلم للغزالي ٣٢٥ .
- (٤) في د ، ل ، ف : « خبران » تحريف وصوابه عن هـ .
- (٥) في د ، ل ، ف ، « يصرف » والأشبه بالصواب ما أثبت عن هـ .
- (٦) النسبة : ايقاع التعلق بين شيئين . وهي أحد مفاهيم العقل الأساسية . وهي هنا : نسبة ثبوت القيام لزيد .
- (٧) في النسخ جميعاً « لعجزها » تحريف ولعل الصواب ما أثبت .
- (٨) أي على التصرف .

كان الخارجي^(١) بسيطاً وجازاً أن يكون الذهني مركباً .
 ٦- أن اعتبار المركب مطابقاً للبسيط الخارجي . ٧- أن سبب الكلّيات يُمكّن العقل من ذلك . ٨- أن سبب النسب كون غير متعقل في [٣٦٠ - آ] التعقل وفي الوجود أيضاً ، فيكون السبب من باب الاجتماع والافتراق سواء كان حقيقياً أو اعتبارياً . ٩- أن وقوع النسبة الذهنية غير معقولة وإن كانت كناية عن الكون الخارجي ، وأما كونها الذهني فليس فيه فائدة . ١٠- أن مطابقتها ليست مناط الإدراك فإنه ليس بمعلوم وليس فيه فائدة وأنها لوهم التسوية (٢) .
 ١١- أن إيقاعها سواء كان فعلاً أو إدراكاً هما عند الأشعري بناء على مسألة خلق الأعمال (٣) . ١٢- أنه علم عند الفلاسفة وفعل عند الحكيم (٤) . ١٣- أن مذهبهم حق وأن مذهبهم باطل . ١٤- أنه نزاع لفظي . ١٥- أن تصديقاً لفظياً على المذهبين أيضاً . ١٦- أنه يقتضي تسعة إدراكات عليهما .

-
- (١) في د : « الخارج » تعريف وصوابه عن سائر النسخ والخارجي : هو الشيء المحسوس والواقعي ، وهو الموجود في الأعيان لا في الأذهان . ويقابله الذهني أو العقلي .
 (٢) سقط « لوهم التسوية » من ه .
 (٣) انظر مقالات الاسلاميين لأبي الحسن الأشعري ١/١٤٨ حيث نقل مذهب الزيدية في مسألة خلق الأعمال .
 (٤) في د ، ه ، ف ، « الحكم » وأثبت الأشبه بالصواب عن ل . وفي ه : « ولعل عند الحكم » ، تعريف .

١٧- أئنه لا بدء من اعتبار الشرط في صديق كئل قضية .
 ١٨- أن الجزء الواقع صار محل الحكم فما السر فيه ؟
 ولم ينعقد ذلك فيما عداه ؟ ١٩- أن مطابقة النسبة
 للنسبة لا حاصل لها اللهم إلا أن يقال إنها تحصل المقصود
 اللفظي (١) . وأجيب : أن المطابقة إنما هي باعتبار العقل لا بحسب
 الخارج نفسه . ٢٠- أن درك (٢) العقل ذلك إنما هو من
 عند الله عند أهل الحق خلافاً للحكماء فإنهم قالوا : يدرك
 الكلّي بالذات والجزئي (٣) بالآلة . ٢١- أن منشأ (٤) الحمل
 لا يتحد مع الموضوع (٥) وأما المحمول (٦) فهو يتحد معه
 والسر في ذلك يحتاج إلى تأمل . ٢٢- أن القضية ليس لها (٧)
 تحقق في الخارج (٨) . ٢٣- أئها معدومة . ٢٤- أن الاعتبار

-
- (١) في هـ : « الأصلي » .
 (٢) يطلق الدرك في الفلسفة المدرسية على كل معرفة بموضوع من جهة ماهي
 فعل للمدرك يقبض به على ذلك الموضوع .
 (٣) انظر الكلّي والجزئي في معيار العلم - كتاب أقسام الوجود - ٣٣٧ .
 (٤) في هـ « مناط » تحريف .
 (٥) الموضوع هو المحكوم عليه والمحمول هو المحكوم به « وزيد » في مثالنا
 موضوع و « قائم » محمول . والحمل في مثالنا من حمل العرضيات .
 وانظر المعجم الفلسفي .
 (٦) في د ، ل ، ف « المجموع » ، تحريف وصوابه عن هـ .
 (٧) سقط « لها » من ف ، تحريف .
 (٨) الخارج : هو الموجود في الأعيان لا في الأذهان .

بوجود الموضوع وبتحقق منشأ الحمل . ٢٥- أن فيه وغيرها
أبحاثاً كثيرةً محتملةً بحسب [هـ - ٢٣٢] العقل ولولا ذلك
كثرت المسائل والعلوم والأبحاث (١) . ٢٦- أن مطابقة
النسبة الخارجية عبارة عن كون المنسوب منه محتاجاً إلى غيره
في التحقق (٢) . ٢٧- أن بينهما تغييراً بالاعتبار وأنها
متحدتان (٣) في نفس الأمر عن ذلك الاعتبار (٤) . ٢٨- أنها
تخييلية (٥) صرفة لا كون ولا اجتماع (٦) ولا افتراق بحسب
نفس الأمر . ٢٩- أنها من قبيل اشتباه الخيالية بالأشياء
العينية ولهذا لا تتحقق (٧) أمور متعدّدة ذواتاً في نفس

-
- (١) سقط « والأبحاث » في هـ .
(٢) في د ، ل ، ف : « التحقيق » ، والأشبه بالصواب ما أثبتته عن هـ .
(٣) في هـ : « يتحدان » .
(٤) في ف : الاختيار « تحريف » .
(٥) في النسخ جميعاً « تخيلية » والراجع أنه تحريف وصوابه ما أثبت ،
لأنه من « تخيل » : ومعناه الفلسفي اخترع وأبدع ، والتخيل قوة
تتعرف في الصور الذهنية بالتركيب والتحليل والزيادة والنقص .
وهو أيضاً تأليف صور ذهنية تحاكي ظواهر الطبيعة وإن لم تعبر عن
شيء حقيقي موجود .
(٦) في د ، ل ، ف « اجماع » تحريف وصوابه عن هـ . والاجتماع :
وجود أشياء كثيرة يعملها معنى واحد والافتراق مقابله . وهو تعريف
ابن سينا في رسالة الحدود نقله عنه صاحب المعجم الفلسفي في ٣٨/١-
(٧) في د ، ل ، ف : « يتحقق » تصحيف ، وصوابه عن هـ .

الأمر ٠ - ٣٠ - أنَّها مأخوذة من الأمور الخارجية الغير (١)
القائمة بنفسها بل بغيرها - ٣١ - أنَّها تثقيد أموراً صادقة وإن
كانت ممكناً شهده على ما ترى (٢) ٠ - ٣٢ - أنَّ العقل يستعقل (٣)
ارتباط المحمول بالموضوع صادقاً بلا نسبة بينهما وإنما يحتاج
إليها بناء على العادة الخارجية - ٣٣ - أنَّها (٤) اعتبارات وأدوات
يستعين العقل بها على [٣٦٠ ب] تحصيل المقاصد ٠ - ٣٤ - أنَّ
سبب عدم تحقق النسبة عدم تحقق المأخذ بخلاف الكليات
ولهذا لا تنتهي إلى موجود والكلّي ينتهي إليه ٠ - ٣٥ - أنَّ سبب
التسلسل فيها يحدد اعتبار العقل ولهذا لا يتصور في
تحقق الوجود ٠ - ٣٦ - أنَّها ليست مأخوذة من أمر محقق
بخلاف الكلّي ٠ - ٣٧ - أنَّ سبب مطابقته الذهني (٥) كون
الخارج (٦) عادة دون الذهني وسبب العادة كون الخروج
مجموعاً بخلاف الذهني فإنه خيال كالصورة المنطبعة في المرآة.
- ٣٨ - أنَّ جميع القضايا اعتبارية وكذا أحكامها (٧) ٠ - ٣٩ - أنَّ
بين القضية الذهنية والخارجية وجود الموضوع ٠ - ٤٠ - أنَّ

(١) كذا بالتعريف ٠

(٢) كذا ٠ ولم أتهد إلى صوابه ٠

(٣) التعقل في اللغة تكلف العقل وفي الاصطلاح الفلسفي : فعل العقل ٠

(٤) سقط « أنها » من هـ ، تعريف ٠

(٥) في هـ : « الذهنية » تعريف ٠

(٦) زاد هنا في ل ، ف : « على » ٠

(٧) سقط البحث (٣٨) من ف ٠

وقوع النسبة مخترع العقل ، ولهذا صار محل الفائدة ، وكذا لو كان موضع الإيقاع ولكل جديد لذة • ٤١- أن نظر العقل مقصور عليها ولهذا لا ينتقل إلى ماعداتها كما انتقل في تصور المحكوم عليه إلى المحكوم به (١) • ٤٢- أن سبب اقتصار نظره عليها كون المطلوب محبوباً له أعلى المطالب ، والاعتناء به حذراً (٢) عن فوات لذة الحبيب • ٤٣- أن سبب الاختراع (٣) قصد نيل المطالب مدركة وسبب الإدراك إما ذاته أو شيء آخر سواء كان شرطاً (٤) أو سبباً (٥) وقد يرتبط المحصول بالموضوع بدون الاختراع حين الحكم لكون (٦) المحصول مخترعاً قبله • وأما سبب اختراع النسبة [فهو] (٧) قصد التعاون أو قياساً على الشاهد في الأعيان • ٤٤- أن متعلق العلم في [هـ - ٢٣٣] القضية هو التحقق سواء كان

(١) سقط « به » من هـ ، تحريف •

(٢) سقط « به حذراً » من ف •

(٣) الاختراع : ايجاد أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل •

(٤) في هـ « سواء شرطاً » تحريف • ووردت العبارة هكذا من دون همزة

التسوية وأم المعادلة لها • وسيتكرر في البحثين ٤٤ ، ٤٥ •

(٥) انفرق بين السبب والشرط أن السبب هو ما يكون الشيء محتاجاً اليه

أما في ماهيته أو في وجوده ، على حين أن الشرط هو ما يتوقف عليه

وجود الشيء •

(٦) في د ، هـ « وكون » تحريف ، وضوابه عن ل ، ف •

(٧) زيادة يقتضيها سياق الكلام •

إيجابياً أو سلبياً . ٥٠ - أن الباعث على الاختراع قصد تعدد المدرك سواء كان مرتبطاً أو لا ، وقصد إرجاعه إياه إلى المخترع (١) عنه حتى ينقصد هناك مخترع مطلوب ، ويكون (٢) الخارج مطلوبه ويذكر وثوقه به . ٥٠ - ٤٦ - أن الاختراع منحصر في العقل لا يتعدى إلى الحس كل ذلك بفضل الله تعالى وكرمه وسببه عدم انحصار سبب إدراكه في شيء ، بخلاف الحس (٣) . ٥٠ - ٤٧ - أن الكليّ المخترع سببه كليّة كون وضع مفهومه على الإبهام بلا تخصيص مانع من الاحتمال ، بخلاف الجزئيات . ٥٠ - ٤٨ - أن حاصل الحمل هو الإعلام بالإيجاب في الحمل الإيجابي وبعده (٤) في السلبي . وأما التغيرات الذهنيّ فهو المشترك (٥) ، فإن قلت : فكيف يتصور هذا وأنه حكم متناقض من حاكم واحد في وقت واحد ؟ .

-
- (١) في هـ : « المفرع » ، تحريف .
(٢) في النسخ جميعاً « وكون » ، تحريف وما أثبت أشبه بالصواب .
(٣) سقط ما بين « أن الاختراع » و « في شيء بخلاف الحس » من ف .
(٤) في د ، ل ، ف : « وتقدمه » وفي هـ : « وتقدم » وكلاهما تحريف وأثبت الأشبه بالصواب . والإيجاب في الحمل الإيجابي هو الحكم بوجود شيء لشيء ، والسلب في الحمل السلبي هو الحكم بلا وجود شيء لشيء .
(٥) المشترك اصطلاحاً هو : « اللفظ الواحد الذي يطلق على موجودات مختلفة بالحدود الحقيقية إطلاقاً متساوياً كالعين تطلق على العين الباصرة وينبوع الماء » . معيار العلم ٨١ وهو غير المشترك - بفتح الراء - وانظر المعجم الفلسفي ٢/ ٣٧٥ .

قلتُ : لا استبعادَ لاختلافِ (١) الجِهَةِ (٢) والاعتبارِ
والشَّرْطِ (٣) ٠ ٤٩- أنَ السَّلْبَ في السَّالِبَةِ (٤) عدمُ الوقوعِ
لا الاتِّزاعُ على ما يتبادرُ ٠ ٥٠- أنَ سببَ الحملِ السَّلْبِيُّ ،
أما البعيدُ فامتيازُ الذَّوَاتِ وأما السَّبَبُ القريبُ [٣٦١ - آ]
فقصدُ الإعلامِ بذلكِ الامتناعِ ، ومنشأُ الامتيازِ على قياسِ ما عرَفْتُ
في الإيجابِ ٠ ٥١- أنَ جميعَ القضايا في جميعِ الأشياءِ منحصرَةٌ (٥)
في الإيجابِ والسَّلْبِ إنَّ كانتَ (٦) طَرُقُ العِلْمِ مُتَضَحَّةٌ (٧) ٠
٥٢- أنَ (٨) القضيةَ ليستَ تحتَ مَقُولَةٍ (٩) وإنَّ كانَ لها
أصلٌ في الجُمْلَةِ ٠ ٥٣- غالبُ أحوالِ العقلِ الميلُ إلى الارتباطِ
وسببُهُ قَصْدُ الاطِّلاعِ على المطَّالِبِ التي لا يحصلُ أمثالُها غالباً

-
- (١) في هـ : « لاختلاف » تعريف .
(٢) الجهة : هي اللفظ الدال على كيفية نسبة المحمول الى الموضوع ايجابية
كانت أو سلبية ٠ والألفاظ الدالة على الجهة ثلاثة وهي : (واجب)
و (ممتنع) و (ممكن) وانظر المعجم الفلسفي ١ / ٤٢٠ .
(٣) الشرط في الاصطلاح : ما يتوقف عليه الشيء من حيث الوجود والمعرفة .
(٤) أي القضية الحملية السالبة ٠
(٥) في هـ : « محصورة » ٠
(٦) في النسخ جميعاً « كان » تعريف ، وأثبت الأئمة بالصواب ٠
(٧) في هـ : « متضمنة » ٠
(٨) سقط « أن » من هـ ٠
(٩) المقولة هي المحمول ، ووجه اطلاقها على المحمول كون المحمول في القضية
مقولا على الموضوع ٠

إلا في ذلك الارتباط . ٥٤- أن العقل مُعْتَدٌ (١) في كل الأحوال بِدَرْكِ مطلوبٍ ، أو بِدَرْكِ ما يُتَوَدَّى إليه ، وأن ذلك سببُ الحَرَكَةِ الموجِبَةِ (٢) للحياة لكن ذلكَ بتقدير (٣) العزيز العليم . ٥٥- أن ذلكَ كُلُّهُ يُحَصِّلُ (٤) الاستعمالَ لِنُقْصَانِهِ لحدوثِهِ وإمكانِهِ وتحصيل القُرب من الباري سواء " قَصَدَ ذلك أو (٥) لا . ٥٦- أن السببَ لا يَضُرُّ المَطَالِبَ وإن كانتْ اعتباريَّةً لا تَحَقِّقُ لها، وسببُ عدمِ المَضَرَّةِ لعدَمِ (٦) التدافعِ والمُتَنَازَعَةِ . ٥٧- أن سببَ التَفَاتِ الحسِّ (٧) إلى المشاهِدِ دونَ غيرِهِ تعلقُ كمالِهِ بِكمالِهِ (٨) دونَ غيرِهِ على سبيلِ العادة . ٥٨- أن سببَ التَفَاتِ العقلِ إلى تركيبٍ وإلى [٢٣٤ هـ - ٢٣٤] مُرَكَّبِ (٩) ، وإلى كِلَيْهِ ومَعْقُولِهِ قَصْدُ الإفادةِ وحصولِ الفائدةِ ، وتحصيلِ الفوائدِ على وجهِ كِلَيْهِ والضبطِ عن الانتشارِ . ٥٩- أن سببَ عَدَمِ التَفَاتِ إلى جُزْئِيٍّ هو استغناؤُهُ بِدَرْكِ

(١) في هـ : « يعقل » تحريف .

(٢) زاد هنا في هـ : « للحرارة المناسبة » .

(٣) في هـ : « تقدير » .

(٤) في هـ : « قصد » ، ولم أتهد إلى مرجح .

(٥) كذا من دون (أم) ولا همزة التسوية .

(٦) كذا باللام .

(٧) في د : « التفاوت الحسي » تحريف ، وصوابه عن سائر النسخ .

(٨) زاد هنا في هـ : « به » تحريف .

(٩) في د، ف، هـ : « تركيب » وأثبت ما في ل .

القُوَّة الحاسَّة وتغيَّر الجزئيات على زعمِهِمْ • والصحيحُ أَنَّهُ مُدْرِكُ (١) لَهُ ، لا سِيَّما على أَصْلِ الأَشْعَرِيَّ (٢) • ٦٠- أَنَّ جميع المركِّبات تتضمَّن أحدَ الأمرين إمَّا الاجتماعُ وإمَّا الافتراقُ سواءَ كانت إيجابِيَّةً أو سلبِيَّةً (٣) • ٦١- أَنَّ الصفات السلبِيَّة لكلِّ شيءٍ أَكثَرُ مِنَ الصِّفَات الإيجابِيَّة • ٦٢- أَنَّ سَبَبَ ذلك كثرةُ المُخالِفَةِ وقلةُ الموافِقَةِ • ٦٣- سَعَةِ الرَّحمةِ وَأَنَّ مصلحةَ (٤) العامةِ متقدِّمةٌ على مصلحةِ (٥) الخاصةِ • ٦٤- أَنَّ الفائِضَ مِنَ اللَّهِ تعالى هو الرَّحمةُ وإِنَّمَا جاءَ التضادُّ مِنَ التَّراحُثِ (٦) • ٦٥- أَنَّ في أمرِ القضيةِ إشارةً إلى المبدأ والمَعَادِ وَأَنَّ لا اعتبارَ لِأَمْرِ إِلَّا بِاللَّهِ الواجبِ الوجودِ الباقي • ٦٦- أَنَّ عِلْمَ الإنسانِ اعتبارِيٌّ وصعود ونزول وأصحاب (٧) ، وَأَنَّهُ لَهُ دَخْلٌ في مصلحةِ الوجودِ الحادثِ (٨) ، وَأَنَّ مَقَامَهُ (٩) العِزُّ والتَّسْلِيمُ (١٠) ،

-
- (١) في د، ف « يدرك » وسقط « له » من ف • والأشبه بالصواب عن ه •
(٢) يريد أبا الحسن الأشعري وانظر ص : ٦٢٤ في موضع العاشية ٣ •
(٣) سقط البحث - ٦١ - من ف •
(٤) في ه : « المصلحة » •
(٥) في د ، ف ، ه : « المصلحة » وأثبت ما في ل •
(٦) في د، ف، ه : « التزام » وأثبت الأشبه بالصواب عن ل •
(٧) في د، ف : « وصعود ويزول واضعاً با » كذا وأثبت ما في ه لصحة الجملة من حيث الصناعة ولم أتهد إلى المراد •
(٨) في ف « والحادث » تحريف •
(٩) في ه : « مقام » تحريف •
(١٠) في د، ف : « وان التسليم » ، ولعل « ان » مقحمة فيها ؛ وأسقطتها كما في ه •

والقدرة والحكم كلها لله ألا إلى الله تصير الأمور . ٦٧- أن
 مطابقة النسبة ووقوعها وكيفية الوقوع كلها اعتبارات
 للتقريب وإثبات المعلوم وكذلك العلم له سر (١) حقيقة ،
 وكذا كل شيء لا يعلمه إلا الله (٢) ، قال الله تعالى : (وعند
 مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو) (٣) وإثبات حال المخلوق
 كالرخصة تسير (٤) على قدر درجه لا غير . ٦٨- [٣٦١-ب]
 أن حقيقة الأمر في حقيقة الأمر هو الاعتماد على صاحب الشرع
 لا غير ، هو كالماء وغيره كالسراب ، بل التفاوت أكثر من ذلك .
 ٦٩- أن طريق العقل إلى الجزئي الكلّيات . ٧٠- أن السبب
 في ذلك قصد حصول علوم (٥) على أيسر وجه سواء كانت (٦)
 متعلّقة بالشواهد أو بالضمائر . ٧١- أن [توجهه] (٧)
 العقل إلى الكلّيات لملاءمتها . ٧٢- أن سبب الملاءمة كون

-
- (١) في هـ « جزء » في موضع « سرو » تحريف . والسر في اصطلاح الفلاسفة
 الأمر الخفي الذي لا يستطيع العقل ادراك حقيقته كسر الحياة .
 (٢) زاد هنا في هـ : « تعالى » .
 (٣) الأنعام : ٥٩/٦ .
 (٤) في د ، ل : « تسيرا » وفي ف : « تيسرا » ، وفي هـ : « تيسرا » تحريف
 وما أثبت أشبه بالصواب .
 (٥) في هـ : « علم » تحريف .
 (٦) في هـ : « كان » تحريف . ووردت عبارة الكافيحي كذا من دون همزة
 التسوية ولا (أم) .
 (٧) زيادة لعلها الأشبه بسياق الكلام .

كل واحدٍ منهما موافقاً للآخر في التجرّد • ٧٣- أن سببَ
 عمومِ الكلّيات تجرّده عمّا يَفِيدُ (١) له التعيّن بحسبِ ذاته ،
 وأمّا حصولُ (٢) التعيّن لها بحسبِ العارض فلا يَنافي تجرّدها
 في حدِّ ذاتها • ٧٤- أن سببَ عَدَمِ عمومِ الجزئيِّ حصولُ
 التعيّن له في حدِّ ذاته • ٧٥- أمّا سببُ هروبِ العقلِ إلى
 الكلّيات [فهو] (٣) طلبُ السّهولة ؛ فإنّ الكلّيَّ بمنزلةِ البسيطِ
 في المركّب بخلافِ الجزئيِّ [ه - ٢٣٥] • ٧٦- أن السببَ
 في ذلك طلبُ المَرَامِ المُناسِبِ للمبدأ (٤) • ٧٧- أن سببَ
 منعِ تعيّن (٥) الشرّكة التدافعُ بينهما بحكْمِ العقلِ بحسبِ
 الحسِّ أو بالبديهة • ٧٨- أن سببَ توهّمِ علوّ الكلّيِّ
 وتَسَقُّطِ الجزئيِّ إمّا الوهمُ القياسيُّ ابتداءً وإمّا قصدُ (٦)
 التقريرِ اتِّهاءِ • ٧٩- أن الكلّيَّ المحمولُ أيضاً ليس له وجودٌ
 أصلاً وإلّا لما وجودُ لمبدأ الكلّيّة والحملُ في (٧) بعضِ الصّوَرِ •
 ٨٠- أنّه لا يحصلُ مِنْ حَمَلِ الكلّيِّ على الموضوع تحقُّقٌ
 عينيٌّ (٨) في نفسِ الأمرِ ، وإلّا ما يتخيّل للوهم بالاشتِباه أو

-
- (١) في ف : « يفيد » •
 (٢) في ه : « حصوله على » •
 (٣) زيادة اقتضاها سياق (أما) الشرطية •
 (٤) سقط البحث - ٧٦ - من ف •
 (٥) في ل : « التعيّن » تحريف •
 (٦) سقط « قصد » من ف •
 (٧) في ه : « على » •
 (٨) في د ، ف : « يمتنع » ، وفي ل : « ويمتنع » واثبت ما في ه ولعله
 الأشبه بالصواب •

التصور (١) لأجل الإيضاح والتقريب . - ٨١ - أن وصف الموضوعية حالها كوصف الكلي والمحمول . - ٨٢ - أن مناط الحمل الصدق (٢) أو لا صدق والاتحاد وعدمه لازم لذلك . - ٨٣ - أن الروابط (٣) ليس لها دخل في المحمول وسبب ذلك أنها نسب والمحمول منسوب . - ٨٤ - أن ذلك بحسب التباين في نفس الأمر بينهما . - ٨٥ - أن سبب ذلك التخييل ، أو قصد التعاون . - ٨٦ - أن التحقيق قصده الألفة بين مدركة ومدرك الحس ، فيكون ذلك سبب (٤) الود ودفع الوحشة . فيكون كالولد ، فيكون النسب كالنسب . - ٨٧ - أن في ذلك إشارة إلى روحانية العقل ، وإلى أرضية الجزئي ، وإلى الرضى والشخط ، وإلى أن في كل شيء تصور الرشوحانية وعدمها (٥) وتصور نسبة الاستقلال . فسبحان من أعلى (٦) شأنه وأعجز مخلوقه ، وربط كل ممكن بحبل العجز والحيرة . - ٨٨ - أن الخارج كله تباين ، وأن

-
- (١) في د ، ف « تصور » ، وأثبت الأشبه بالصواب عن ه . وسقط : « بالاشتباه أو التصور لأجل الإيضاح والتقريب » من ل .
- (٢) في ه : « صدق » . وسقط البحث ٨٢ بتمامه من ف .
- (٣) الروابط : ج رابطة ، وهي عند المنطقيين اللفظ الدال على النسبة ، وسمي هذا اللفظ رابطة لأنه يربط المحمول بالموضوع .
- (٤) في د ، ل ، ف : « بسبب » تحريف ، وصوابه عن ه .
- (٥) سقط « وعدمها » من ه .
- (٦) في ه : « أعلم » تحريف .

المعقول الكُلِّيَّ لا يخلو عن تناسُبٍ في بعضِ الصُّور ، وعدمُ
التناسُبِ في البعضِ الآخرِ إمَّا هو بالإضافة إلى أمرٍ خارجيٍّ
[٣٦٢ - أ] ٠ - ٨٩ - أن سَبَبَ ذلك تَحَقُّقُ التدافعِ بحَسَبِ
الخارجِ ٠ - ٩٠ - أن سَبَبَ ذلك مِن الكُلِّيِّ عدمُ المناقاةِ بسَبَبِ
عدمِ اتِّصافِهِ بالكونِ الحادثِ ٠ - ٩١ - أن جميعَ اعتبارِ العقلِ
في حقِّ الكُلِّيِّ والمحمولِ لا تَحَقُّقَ له أصلاً في نفسِ الأمرِ ،
وأمَّا التَحَقُّقُ الوهميُّ فإمَّا نشأ مِن قياسِ المعقولِ على المحسوسِ
بلا جامعِ تَصَوُّرِ التَحَقُّقِ (١) له لأجلِ التقريبِ على ما مرَّ (٢) ٠
فعَلِمَ من هذا أن الكُلِّيَّ مِن حيثُ هو كُلِّيٌّ ليسَ بِمَحَلٍّ
الحدوثِ والقِدَمِ ولا الوجودِ والعَدَمِ إلى غيرِ ذلك من الاعتباراتِ ،
وأن الموجوداتِ الحادثةِ مجازاتٍ واعتباراتٍ تعرَّضُ على
[هـ - ٢٣٦] الممكناتِ تارةً ، وأخرى لا تعرَّضُ عليها لأمرٍ مِن
الأُمورِ ٠ - ٩٢ - أن الكُلِّيَّ مثالُ الآخرةِ ومثالُ اللُّوحِ ، وأنَّ
الجزئيَّ مثالُ عذابِ النارِ وعينِ الحِجابِ ، ومثالُ السُّهُورِ
والنَّسيانِ ، إلى غيرِ ذلك مِن الاعتباراتِ ٠ - ٩٣ - أن مثالَهُما
مثالُ الرُّوحِ والبَدَنِ ٠ - ٩٤ - أن مثالَهُما مثالُ القَهْرِ واللُّطْفِ ،
ومثالَهُما مثالُ كمالِ القُدرةِ على كلِّ شيءٍ في (٣) كلِّ شيءٍ ٠
٩٥ - أن مثالَهُما مثالُ مظهرِ آثارِ الوَصَفِ ٠ - ٩٦ - أن

(١) في هـ : « تحقق التصور » تحريف ٠

(٢) تقدم ذلك في البحث - ٨٠ ٠

(٣) في هـ : « وفي » ٠

الوجود الحادث [ليس] (١) مثل (٢) الذات القديمه والدليل على ذلك اتصافه بالحدوث دون القديم . ٩٧- أن كل ذلك دليل العجز في المخلوق ودليل القدرة في الخالق . ٩٨- أن كل ذلك أسرار إلهية لا يطلع عليها إلا الله ، وإثما يرى ما يرى من جهة عجز الحادث . ٩٩- أن ذلك أفاد حيرة (٣) الإنسان ، ودعوى العلم منه إثمًا عناد وإثمًا خكل ، وإثمًا تجاسر على أمر لا ينبغي أن يتجاسر عليه ، وإثمًا جنون ، وأرى عقله (٤) عقل المعتوه . فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء وإليه ترجعون . ١٠٠- أن الإنسان متلون ومتغير أن كان له عقل وكل ذلك عدم الوثوق ، والوثوق (٥) لا وثوق (٦) بالنسبة إلى المبدأ . ١٠١- علم من هذا أنه واحد في صفة الألوهية (٧) لا شريك له فيها . آمنت بأنه لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدًا عبده ورسوله صلى الله

-
- (١) زيادة أشبه بسياق المعنى المراد . وانظر القديم والحادث في معيار العلم للغزالي ٣٣٤ .
- (٢) في هـ : « مثال » .
- (٣) في هـ : « حرة » تصحيف .
- (٤) في هـ : « عقلي » تحريف .
- (٥) سقط « الوثوق » من هـ .
- (٦) الوثوقية : مذهب من يثق بالعقل ويؤمن بقدرته على ادراك الحقيقة والوصول الى اليقين وانظر المعجم الفلسفي ٥٥٤ .
- (٧) في هـ : « الالهية » .

عليه وسلم ، وعلى سائر الأنبياء ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .
 ١٠٢- أن الانتزاع (١) من الجزئيات اعتباري لا تحقق له في
 نفس الأمر . ١٠٣- أن انتزاع (٢) العقل الكلّي (٣) من
 الجزئيّ الغير (٤) المحسوس باعتبار المقالة أو باعتبار من عنده .
 ١٠٤- أن مطابقة (٥) كلّيّ بجزئيّ (٦) وكذا تصرف العقل
 وتطبيقه اعتبار "محض" أيضاً . ١٠٥- أن سبب الوقوع بأوضح
 ما ذكر كون التشبيه مقصوداً لارتباط بما هو مقصود "أصليّ"
 على سبيل المحاكاة . ١٠٦- [٣٦٢ ب] أن سبب كون الوقوع
 محلّ الحكم دون غيره من المدرّكات قيام الشاهد قصداً
 بحسب الخارج بخلاف غيره . ١٠٧- أن سبب الوقوف (٧)
 عنده دون غيره لانتفاء رغبته (٨) عنده ولحصول (٩) طلبته
 التركيبيّة بخلاف غيره ، ولهذا (١٠) لا يستقرّ إذ للعقد فوائد
 تركيبيّة مرتبة حتّى ينتهي إلى آخرها . ١٠٨- أن العقل

(١) في د ، ل : « الانتزاع » ، تصحيف وصوابه عن ف ، ه .

(٢) في د ، ل : « نزاع » تحريف وصوابه عن ف ، ه .

(٣) سقط « الكلّي » من ف .

(٤) كذا بال .

(٥) المطابقة : هي الجمع بين الضدين في كلام واحد .

(٦) في د ، ل ، ف : « جزئي » تحريف وصوابه عن ه .

(٧) في ل : « الوقوع » تحريف .

(٨) في ه : « رغبة » ، تحريف .

(٩) في ه : « وبحصول » تحريف .

(١٠) في ه : « وهذا » .

لا تَنْتَهِي (١) مَطَالِبُهُ دُونَ لِقَاءِ رَبِّهِ . ١٠٩- أَتَى مَقُولَةً
 [هـ - ٢٣٧] مِنْ الْمَقُولَاتِ الْعَشْرِ (٢) . ١١٠- أَتَى سَلْبَ
 عَنْهَا قَيْدُ الْوُقُوعِ أَوْ (٣) عَدَمُهُ مِنْ جِهَةٍ (٤) . اِعْتَبَارِ الْمُسْنَدِ .
 ١١١- أَنْ « النِّسْبَةُ زِيدَتْ عَلَى جَانِبِ مَنْشَاهَا النَّسْبَةُ (٥) ، وَكَيْفِيَّتُهَا
 لَكِنْ عَرِي عَنْ ذَلِكَ فِي التَّعَقُّلِ . ١١٢- أَتَى مِنْ التَّنَوُّعِ الْمُتَكَرِّرِ
 عَلَى قِيَاسِ الْوُجُوبِ [وَالْإِمْكَانِ] (٦) ، وَإِلَّا (٧) يُلْزَمُ التَّسْلِسُ .
 ١١٣- عَلَى تَقْدِيرِ تَحَقُّقِهَا فِي (٨) الْخَارِجِ إِنَّهَا بَسِيطَةٌ
 كَالْجُزْئِيَّاتِ الْحَقِيقِيَّةِ وَالْأَشْخَاصِ وَإِنَّمَا سَوَّغَهَا الْعَقْلُ
 أَمْرًا كَلِّيًّا تَسَاهُلًا لَا تُلَازِمًا (٩) ، مُنْهَضًا فِي فِرْدٍ وَاحِدٍ

-
- (١) في د ، ف ، هـ « ينتهي » تصحيف وصوابه عن ل .
 (٢) هي مقولات أرسطو العشر ، وهي : الجوهر ، والاضافة ، والكم ،
 والكيف ، والمكان ، والزمان ، والوضع ، والملك ، والفعل : والأنفعال .
 والمقولة ما يطلق على المحمول لأنه مقول على الموضوع . وانظر كلاما مفصلا
 للغزالي حول هذه المقولات العشر في معيار العلم - كتاب أقسام
 الوجود - ٣١٢ وما بعدها .
 (٣) في ل « أي » .
 (٤) في د ، ل ، ف « جملة » تحريف والأشبه بالصواب عن هـ .
 (٥) كذا ورد الكلام من أول البحث ١١١ .
 (٦) زيادة من ل ، ف . وورد في موضعها في هـ : « والا لكان ذا » تحريف .
 (٧) في هـ « لا » في موضع « الا » تحريف .
 (٨) في هـ : « من » ، تحريف .
 (٩) في د ، ل « لا مرادما » ، وفي ف « لا يرادما » ، تحريف والأشبه
 بالصواب عن هـ .

لا غير (١) بناءً على أن كل وجود خارجي وجزئي حقيقي ، وكل
يتعين بنوعها العقل ، كلها كذلك ، فعلم من هذا أن انتقاض
بحث (٢) التعيين بتعيين الواجب إنما نشأ من تركيب الذهن
يستلزم (٣) التركيب (٤) الخارجي ، وليس كذلك بل لا تلازم
بينهما أصلاً .

انتهى ما استخرجته نظر شيخنا أيده الله تعالى ولطف
به آمين .

(١) في هـ : « لا غيره » .

(٢) في هـ : « الانتقاض بحيث » تحريف .

(٣) كذا . ولعل صوابه : « من أن تركيب الذهن يستلزم » .

(٤) في هـ : « التركيب » .

الكلام على مسألة « ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا » (★)
تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي
عفا الله عنه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَمَّا بَعْدُ حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
وَصَحْبِهِ ؛ فَهَذِهِ كَرَّاسَةٌ تَكَلَّمْتُ فِيهَا عَلَى مَسْأَلَةِ « ضَرَبِي زَيْدًا
قَائِمًا » ، وَذَكَرْتُ فِيهَا خِلَافَ الْعُلَمَاءِ وَأَدِلَّتْهُمْ (١) .

فَأَقُولُ : اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي إِعْرَابِ هَذَا الْمَثَالِ :

فَقَالَ بَعْضُهُمْ : « ضَرَبِي » مُرْتَفِعٌ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ فَعِلٌ مُضْمَرٌ
تَقْدِيرُهُ : يَكْفَعُ ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا ، أَوْ : « ثَبَّتَ ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا » .
وَقِيلَ عَلَيْهِ : إِنَّهُ تَقْدِيرٌ مَا لَا دَلِيلَ عَلَى تَعْيِينِهِ ، لِأَنَّهُ كَمَا يَجُوزُ
تَقْدِيرُ « ثَبَّتَ » يَجُوزُ تَقْدِيرُ « قَلَّ » أَوْ « عَدِمَ » ، وَمَا لَا
يَتَعَيَّنُ تَقْدِيرُهُ لَا سَبِيلَ إِلَى إِضْمَارِهِ .

(★) كَتَبَ السِّيُوطِيُّ فِي الْهِمْعِ ١٠٥/١ - ١٠٦ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى نَحْوِ أَوْجَزٍ
وَقَالَ فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ ثَمَّةٌ « وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ طَوِيلَةٌ الذِّيُولُ كَثِيرَةُ الْخِلَافِ
وَقَدْ أَفْرَدْتُهَا قَدِيمًا بِتَأْلِيفِ مُسْتَقِلٍّ ٠٠ » . وَهُوَ أَنْمَا يُشِيرُ بِذَا إِلَى
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَلَمَّا كَانَ الْكَلَامُ هُنَالِكَ مُقَارِبًا لِنَصِّ كَلَامِ السِّيُوطِيِّ الْوَاردِ
هُنَا اسْتَأْنَسْنَا بِنَصِّ الْهِمْعِ عِنْدَ تَحْقِيقِ الْمَسْأَلَةِ .

(١) زَادَ هُنَا فِي هـ : « لِلْمَبْتَدِئِ » .

وقال آخرون - وهو الصحيح - هو (١) مبتدأ ، وهو (٢) مصدر مضاف الى فاعله ، « وزيداً » مفعول به و « قائماً » حال .
ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ الى تقدير خبر أو لا .

فقال بعضهم : ليس ثم تقدير خبر ، لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما [ه - ٢٣٨] في قولهم : « أقائم الزيدان » (٣) ، ورؤد بأكثه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله كما صح ذلك في « أقائم الزيدان » (٤) . وحيث لم يصح أن يقال : « ضربي » ، ويقتصر بطل ما ذكره .

وقال الكسائي وهشام والفرءاء [٣٦٣-آ] وابن كيسان : الحال بنفسها هي الخبر لا سادّة مسدّه . ثم اختلفوا ، فقال الكسائي وهشام : إن الحال إذا وقعت خبراً للمصدر (٥) كان فيها ذكران (٦) مرفوعان ، أحدهما من صاحب الحال والآخر من المصدر . وإثما احتاجوا إلى ذلك لأن الحال لا بد لها من ضمير

(١) أي ضربي .

(٢) في ه : « أو هو » ، تحريف .

(٣) في هذا المثال حذف الخبر لسد الفاعل مسدّه . انظر شرح المفصل ٩٦/١ .

(٤) اذ المعنى : أيقوم الزيدان ، فتم الكلام لأنه فعل وفاعل . عن شرح المفصل ٩٦/١ .

(٥) سقط « للمصدر » من ل .

(٦) كذا ، وفي الهمع : « ضميران » بدل « ذكران » .

يعود على [ذي الحال ، وهي خبر ، والخبر عندهم لا بدء فيه من ضمير يعود على المبتدأ] (١) ، لأن المبتدأ عندهم إنما يرتفع بما عاد عليه في أحد مذهبَي الكوفيَّين (٢) و « ضربي » هنا مبتدأ مرفوع ، فلا بدء له من رافع فاحتاجوا إلى القول بتحمل قائم ضميره (٣) لرفعه ، حتى إنهما قالا (٤) : يجوز أن يؤكد اللذين في قائماً فيقول : ضربي زيدا قائماً نفسه نفسه ، وقيامك مشرعاً نفسك نفسه (٥) . فإن أكدت القيام أيضاً مع الضميرين قلت : قيامك مشرعاً نفسك نفسه نفسه ، فتكرر النفس ثلاث مرات .

وقال الفرّاء : الحال إذا وقعت خبراً للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها في أفرادهِ وتثنيهِ وجمعهِ ، وتعرّيها من (٦) ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط ، والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر ؛ إذا قيل : « ركوبك إن »

(١) سقط من د ، وأثبتته من سائر النسخ .

(٢) انظر اختلافهم في رافع المبتدأ في الانصاف ٤٩ .

(٣) في د ، ل ، ف : « صيره » ، وفي هـ : « جيء » . وكلاهما تحريف .

وأثبت الأشبّه بالصواب . وجاء بعدها في هـ : « لرفعه خبراً بهما فلا

يجوز أن يؤكد الضمير من الكون فتقول ... » .

(٤) يريد الكسائي وهشام .

(٥) في د ، ل ، ف : « نفسك نفسك » . تحريف صوابه من هـ .

(٦) في هـ : « معنى » بدل « من » . تحريف . وما جاء في النسخ الخطية

موافق لما في الهمع .

بَادَرْتَ» ، و « قِيَامُكَ إِنْ أَسْرَعْتَ » و « ضَرْبِي زَيْدًا إِنْ قَامَ » ،
فَكَمَا أَنَّ الشَّرْطَ لَا ضَمِيرَ فِيهِ يَعُودُ إِلَى الْمَصْدَرِ فَكَذَلِكَ الْحَالُ •

وَجَازَ نَصْبُ « قَائِمًا » وَ « مُسْرِعًا » وَمَا أَشْبَهَهُمَا عَلَى الْحَالِ
عِنْدَ الْكَسَائِيِّ وَهَشَامٍ وَالْفَرَّاءِ وَإِنْ كَانَ خَبْرًا ، لَمَّا لَمْ يَكُنْ
عَيْنَ (١) الْمَبْتَدَأِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُسْرِعَ هُوَ الْمَخَاطَبُ لَا الْقِيَامَ ،
وَالْقَائِمَ هُوَ زَيْدٌ لَا الضَّرْبَ ، فَلَمَّا كَانَ خِلَافَ الْمَبْتَدَأِ اتَّصَبَ
عَلَى الْخِلَافِ (٢) لِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ يُوْجِبُ (٣) النَّصْبَ •

وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ : إِنَّمَا أَغْنَتْ الْحَالُ عَنِ الْخَبَرِ لِشَبْهِهَا
بِالظَّرْفِ (٤) • وَرَدَّ قَوْلُ [هـ - ٢٣٩] الْكَسَائِيِّ وَهَشَامٍ (٥) بِأَنَّ
الْعَامِلَ الْوَاحِدَ لَا يَعْمَلُ فِي مَعْمُولَيْنِ ظَاهِرَيْنِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا تَابِعًا
لِلْآخَرِ رَفْعًا ، فَكَذَلِكَ لَا يَعْمَلُ فِي مَضْمُرَيْنِ • وَإِذَا انْتَفَى ذَلِكَ
انْتَفَى كَوْنُ الْحَالِ خَبْرًا • وَمِمَّا يَبْطُلُ أَيْضًا كَوْنُ الْحَالِ
رَافِعًا (٦) ضَمِيرَيْنِ أَنَّنَا (٧) لَوْ ثَنَيْنَا فَقُلْنَا (٨) : « ضَرْبِي أَخَوَيْكَ »

-
- (١) فِي النِّسْخِ جَمِيعًا : « عَنْ » بَدَلَ « عَيْنَ » ، وَالصَّوَابُ عَنِ الْهَمْعِ •
(٢) فِي هـ : « الْحَالُ » بَدَلَ « الْخِلَافُ » ، تَحْرِيفٌ •
(٣) فِي هـ : « يَسُوْغُ النَّصْبَ » ، وَرَوَايَةُ النِّسْخِ الْخَطِيئَةُ مُوَافِقَةٌ لِمَا فِي الْهَمْعِ •
(٤) زَادَ هُنَا فِي الْهَمْعِ : « فَكَانَ قِيلَ : ضَرْبِي زَيْدًا فِي حَالِ قِيَامِهِ » •
(٥) تَقْدِمُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ الْحَالُ إِذَا وَقَعْتَ خَبْرًا لِلْمَصْدَرِ كَانَ فِيهَا ضَمِيرَانِ
مَرْفُوعَانِ أَحَدُهُمَا مِنْ صَاحِبِ الْحَالِ وَالْآخَرُ مِنَ الْمَصْدَرِ •
(٦) فِي هـ : « رَافَعْتَ » • وَانْظُرْ فَهْرَسَ هـ لِلتَّصْوِيبَاتِ •
(٧) فِي هـ : « أَمَّا » بَدَلَ « أَنَّنَا » ، تَحْرِيفٌ •
(٨) سَقَطَ مِنَ الْهَمْعِ عِبَارَةٌ : « أَنَّنَا لَوْ ثَنَيْنَا فَقُلْنَا » ، وَهِيَ لَا زِمَةَ ثَمَّةَ •

قَائِمِينَ» لم يُمْكِنَ أَنْ يَكُونَ فِي قَائِمِينَ (١) ضَمِيرَانِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ [لَكَانَ] (٢) أَحَدُهُمَا مَثْنًى مِنْ حَيْثُ عَوْدُهُ عَلَى مَثْنًى وَالْآخَرُ مُفْرَدًا لَعَوْدِهِ عَلَى مُفْرَدٍ ، وَتَثْنِيَّةُ اسْمِ الْفَاعِلِ وَإِفْرَادُهُ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ مَا يَرْفَعُ مِنَ الضَّمِيرِ ، فَكَانَ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْفَاعِلِ مُفْرَدًا مَثْنًى فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ ، وَهُوَ بَاطِلٌ .

وَأَمَّا قَوْلُ الْفَرَّاءِ : الْحَالُ لَمْ تَتَحَمَّلْ ضَمِيرَ الْمَبْتَدَأِ لِلزُّوْمَا مَذْهَبَ الشَّرْطِ ، فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الشَّرْطَ بِمُفْرَدِهِ مِنْ غَيْرِ جَوَابِهِ لَا يَصْلُحُ لِلْخَبَرِيَّةِ لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ تَعَيَّنَ أَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ فَيَكُونُ الضَّمِيرُ مَحْذُوفًا مَعَ الْجَوَابِ .

وَأَمَّا تَشْبِيهِ ابْنِ كَيْسَانَ الْحَالَ بِالظَّرْفِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : ضَرَبَنِي زَيْدًا فِي حَالٍ قِيَامٍ (٣) فَلَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ ذَلِكَ لِهَذَا التَّقْدِيرِ لَجَازَ مَعَ الْجَسَّةِ (٤) ، أَنْ يَقُولَ : « زَيْدٌ قَائِمًا » لِأَنَّهُ بِمَعْنَى : زَيْدٌ فِي حَالٍ قِيَامٍ ، وَحَيْثُ لَمْ يُجِيزُوا ذَلِكَ دَلٌّ عَلَى [٣٦٣ - ب] فَسَادِ مَا ذَكَرَهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّهُ مُنْصُوبٌ عَلَى الْخِلَافِ (٥) ، فَفَاسِدٌ أَيْضًا

(١) زاد بعده في هـ : « هنا » .

(٢) زيادة من هـ . واثباتها أقوم بصحة الكلام ، وعليه يكون المعنى : « لأنه لو كان في قائمين ضميران لكان أحدهما مثنى ... الخ » .
ورجح محقق الهمع اسقاطها رغم ورودها في نسخة الأصل المعتمد في تحقيقه للهمع . انظر الهمع تح مكرم ٦/٢ .

(٣) في هـ ، والهمع : « قيامه » .

(٤) الجثة : شخص الانسان قاعداً أو قائما .

(٥) في هـ : « الحال » ، تحريف .

لأنَّ الخلاف لو كان عاملاً لعملٍ حيث وُجِدَ ، ونحن نرى العربَ تقول : « ليسَ زيدٌ قائماً لكنَّ قاعيدٌ » ، يرفع « قاعيدٌ » على الجواز ، و : « ما زيدٌ قائماً لكنَّ قاعيدٌ » يرفعه على الوجوب مع كونه مخالفاً لما قبله فبانَ فسادُ ما ذكروه .

وقال جماعة (١) بتقدير الخبر ثم اختلفوا في كيفية (٢) تقديره ومكانه ، فحكى أبو محمد ابن السيد البطليوسي وابن عمرون عن الكوفيَّين أنَّهم قالوا بتقديره بعد « قائمٌ » والتقدير : ضربي زيدا قائماً ثابتاً أو موجوداً ، وردَّ بآئته تقديرٌ مالا دليل في اللفظ عليه ، فآئته كما تقدَّرهُ « ثابتٌ » يجوز أن يُقدَّر أيضاً « منفيٌّ » أو « معدومٌ » ، ولأنَّه إذا ذاك يكون حذف الخبر جائزاً لا واجباً ، لأنَّ قائماً حينئذٍ يكون حالاً من زيد والعامل فيه المصدر ، فلا تكون الحال سادَّةً (٣) مسدَّةً الخبر فلا يكره حذفه [هـ - ٢٤٠] . وإثماً يجب حذف الخبر في مثل هذا إذا سدَّتِ الحال مسدَّته ، لأنَّ الحال إذا عوّضت من الخبر ، بدليل أنَّ العربَ لا تجمع بينهما ، ولا تحذف (٤) خبر هذه المصادر إلا مع وجود الأحوال للمناسبة التي بين الحال والخبر ، لأنَّ أصل الخبر التنكير كالحال ، ولأنَّ الحال هي صاحبها كما أنَّ الخبر

(١) في الهمع « الجمهور » ، وهو أصح مما جاء في الأشباه . انظر شرح الكافية ١/ ١٠٥ .

(٢) في هـ « قضية » .

(٣) في هـ : « يكون الحال ساداً » .

(٤) في هـ : « تجرد » ، تحريف .

المفرد هو المبتدأ ، والحال مُقَيِّدَةٌ كما أن الخبر كذلك ،
فَقَهْمُ (١) من عدم اجتماعهما قصد العوضيّة ، ولا تُتَصَوَّرُ
العَوَضِيَّةُ إِلَّا على قولٍ من قَدَّرَ الخبر قبل الحال .

وذهب البصريّون والأخفش - وهو الصّحيح - إلى
تقديره قبل قائم ثم اختلفوا في كيفيته (٢) فقال الأخفش :
تقديره « ضربي زيداً ضربته قائماً » . وهذا لا يخلو إمّا أن
يجعل المصدر الثاني وهو ضربته مضافاً الى المفعول ، وفاعله
ضمير المتكلم محذوف ، فيصير كأنه قال : ضربي زيداً ضربته
قائماً ، فإمّا أن يفهم من معنى الخبر عين المفهوم من المبتدأ فلا
يصح ، وإمّا أن يفهم منه أن ضربته المطلق مثل ضربته
قائماً ، وهو غير المعنى المفهوم . وإن جعل المصدر مضافاً إلى
فاعله صار المفهوم منه غير (٣) المطلوب من (٤) الكلام (٥) .

وقال البصريون - وهو الصحيح - تقديره : « إذا (٦) كان قائماً »
إن أردت الماضي ، أو : « إذا كان قائماً » إن أردت المستقبل ؛
لأن معنى « ضربي زيداً قائماً » : ما ضربت زيداً إلا قائماً . وهذا

(١) في هـ : « يفهم » ، تحريف لا يستقيم معه سياق الكلام .

(٢) سقط : « قبل قائم ثم اختلفوا في كيفيته » من هـ .

(٣) في هـ : « على » ، تحريف .

(٤) في هـ : « في » ، تحريف .

(٥) زاد هنا في د : « كافي » ، وفي ل ، ف : « كائن » ، وفي هـ : « كامناً » .

ولم أتهد الى صوابها ، وأسقطها على احتمال أن تكون مقحمة .

(٦) في هـ : « اذا » ، تحريف .

لا يستقيم إلا على مذهب البصريين ، لأن العامل يتقيد بمعموله ، فإذا جعل الحال من تمام المبتدأ (١) يكون الإخبار بأن ضربي زيداً متقيداً بالقيام [حاصل] ٢ ، وإذا لا ينفي أن يقع الضرب في غير حال القيام • وإذا جعل الحال من جملة الخبر (٣) يكون « ضربي زيداً » هذا الذي لم يتقيد بحال كائناً (٤) ، إذا كان قائماً فلو قدّر وقوع « ضربي » في غير حال القيام لكان مناقضاً للإخبار ، ومن المحال وقوع عين المقيّد بالحال في (٥) زمان وتكشف شيء منه عن ذلك الزمان إذا [٣٦٤ - آ] أريد به الحقيقة •

وإذ قد علمت أقوال العلماء وأدلتهم ، وردّها ، والصحيح من ذلك وجبته فلنختتم الكتاب بفوائد لا بد من التعرّض لها :

- (١) وهو المذهب الذي حكاه البطليوسي وابن عمرون عن الكوفيين كما سلف ويلزم عن تقدير الخبر بعد « قائماً » •
- (٢) زيادة يستقيم بها الكلام • قال الرضي في شرح الكافية ١٠٦/١ : « فيكون المعنى ضربي زيداً المختص بحال القيام حاصل ، وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لأنه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود أيضاً في وقت آخر • فليس في تقديرهم إذا معنى الحصر المراد المتفق عليه » اهـ •
- (٣) هذا يلزم عن تقدير الخبر قبل « قائماً » ، وهو مذهب البصريين كما سلف •
- (٤) في النسخ جميعاً : « كان » ، تحريف لعل صوابه ما أثبت • والتقدير عند الرضي على الكافية ١٠٥/١ : « ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً •
- (٥) في ل : « وذلك الزمان » ، تحريف •

الأولى : إنَّما قَدَّرَنا الخبرَ ظرفاً دون غيره ، لأنَّ تقديرَه محذوفاً مجازاً وتوسَّع (١) [هـ - ٢٤١] والظروف أحْمَلُ لذلك (٢) من غيرها .

الثانية : إنَّما قَدَّرَنا ظرفَ الزمان دون المكان ، لأنَّ الحالَ عوضٌ مِنْهُ ، وهي ظرف (٣) الزمان أنسبُ منها لظرفِ (٤) المكان ، لأنَّها توقَّيتُ للفعل من جهة المعنى كما أنَّ الزمانَ توقَّيتُ للفعل ، ولأنَّ المبتدأ هنا حَدَّثَ ، وظرفُ الزمان مختصٌ بالإخبارِ به عن الحدِّثِ دون الجِئَةِ فهو أخصُّ من ظرفِ المكان (٥) .

الثالثة : إنَّما قَدَّرَتُ «إِذْ» و«إِذَا» دونَ غيرهما لاستغراقِ إِذْ للماضي وإِذَا للمستقبل قاله ابنُ عَمْرٍو (٦) .

الرابعة : إنَّما قَدَّرَ بعد الظَّرْفِ فعلٌ وكانَ «كان» التامَّةُ ، ولم يقدِّرْ نصبٌ (٧) قائمٌ على الخبرِ لِكَانِ لأنَّ الظرفَ لا بدَّ له

(١) سقط « وتوسع » من هـ .

(٢) في هـ : « أجمل بذلك » تحريف .

(٣) في هـ : « من ظرف » ، بدل : « هي لظرف » ، وهو تحريف .

(٤) في هـ : « بظرف » ، تحريف .

(٥) في النسخ جميعاً « الزمان » ، والوجه ما أثبت .

(٦) وقفت في شرح المفصل لابن يعيش (٩٧/١) على كلام مماثل لهذا

المنسوب لابن عمرو مما يرجح أن يكون ابن عمرو قد أخذه عن ابن يعيش شيخه الذي أخذ عنه النحو انظر البغية ٢٣١/١ ، وانظر فهرس التراجم .

(٧) في هـ « نصه » ، تحريف .

من فِعْلٍ أو معناه ، والحال لا بُدَّ لها أيضاً من عامل ، والأصل في العمل للفعل (١) ، وقدَّرت « كان » التامة لتبدل على الحدث المطلق الذي يدلُّ الكلام عليه ، ولم يُعْتَقَد (٢) في « قائم » الخبرية للزومه التنكير (٣) . وأجازَ الفراء نصبه على خبر كان . ورُدَّ بدخول الواو عليه (٤) ؛ ولا يُلْتَفَت إلى قول من أجاز دخول الواو على خبر كان إذا كان الخبر جملةً . والضمير في « كان » (٥) فاعلها ، وهو يعود إلى زيد (٦) . وذكر الزمخشري أنَّه (٧) يجوز أن يعود إلى فاعل المصدر ، وهو الياء [في ضربي] (٨) .

-
- (١) في د ، ل ، ف « الفعل » ، تحريف ، والصواب من هـ .
(٢) في هـ « يقيد » ، تحريف .
(٣) قال ابن يعيش : « . . لو كانت كان المقدرة الناقصة لكان « قائما » من قولك : « ضربي زيداً قائماً » الخبر ، ولو كان خبراً لجاز أن يقع معرفة ، لأن أخبار كان تكون معرفة ونكرة » . ثم قال « فلما اقتصر هنا على النكرة ولم تقع المعرفة فيه البتة دل ذلك على أنه حال وليس بخبر » شرح المفصل ٩٧/١ .
(٤) انظر المغني : ٤٥٩ .
(٥) يريد كان التامة التي في تقدير البصريين : « ضربي زيداً إذا كان قائماً » .
(٦) في هـ « مفعوله » ، وكلاهما واحد .
(٧) في هـ « انها تعود الى » ، تحريف .
(٨) لم يشر ابن يعيش الى تجويز الزمخشري هذا التقدير وأعاد الضمير الى

آخر الكتاب - انتهى - ، وصلى الله وسلّم على نبيّه

محمد (١) (*) •

« زيد » • انظر شرح المفصل ٩٦/١ • وما جاء بين الحاصرتين

زيادة من هـ •

(١) جاء في موضع الصلاة والتسليم في هـ « والله سبحانه تعالى أعلم » •

(★) انظر هذه المسألة في : الكتاب ٢٠٨/١ ، وشرح المفصل ٩٦/١ - ٩٧ ،

وشرح الكافية ١٠٤/١ - ١٠٧ •

تحفة النجباء في قولهم : هذا بُسْراً أطيّبُ منه رُطباً

لمؤلف الكتاب شيخنا الامام الحافظ المجتهد

جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن

ابن الامام كمال الدين السيوطي

[٣٦٤ - ب]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة على رسول الله : قولهم : هذا بُسْراً أطيّبُ

منه رُطباً» (١) فيه عشرة أسئلة :

الأول : ما وجه انتصاب بُسْراً ورُطباً ؟

والجواب : أتت على الحال في أصحّ القولين ؛ وعليه سيبويه (٢) ،

لأنّ المعنى عليه ، فإنّ المخبر إنّما يفضّلُهُ على نفسه باعتبار حالة

من أحواله (٣) ، [و] لولا (٤) ذلك لما صحّ تفضيل الشيء على

نفسه . والتفضيل إنّما صحّ باعتبار الحاليين فيه (٥) فكان انتصابُهُما

(١) في اللسان (بسر) عن الجوهرى : « البسر : أوله طلع ثم خلال ثم

بلح ، ثم رطب ثم تمر » .

(٢) الكتاب ١ / ١٩٩ .

(٣) في د : « أقواله » ، تحريف ، والصواب من سائر النسخ .

(٤) الواو زيادة من هـ .

(٥) سقط « فيه » من هـ .

على الحال لوجود شرط الحال خلافاً لمن زعم أنه خبر كان .
[هـ - ٢٤٢]

فإن قلت : هلا جعل تمييزاً ؟ قلت : يابى ذلك أنه ليس
من قسم التمييز ؛ فإنه ليس من المقادير المنتصبة عن (١) تمام
الاسم ولا من التمييز المنتصب عن تمام الجملة ، فلا يصح
أن يكون تمييزاً .

السؤال الثاني : إذا كانا حالين فما صاحب الحال ؟

والجواب أنه الاسم المضمر في « أطيّب » الذي هو راجع
إلى المبتدأ من خبره ، ف « بُسراً » حال من الضمير و « رطباً »
حال من الضمير المجرور بـ « من » (٢) وهو المرفوع المستتر في
« أطيّب » من جهة المعنى ؛ ولكنه تنزّل منزلة الأجنبي . وذهب
الفارسي إلى أن صاحب الحالين الضمير المستكن في « كان »
المقدّرة التامة .

وأصل المسألة : هذا إذا كان - أي وجيد - بُسراً أطيّب
منه إذا كان - أي وجيد - رطباً . وهذان القولان مبنيان على
المسألة الثالثة .

السؤال الثالث : ما العامل (٣) في الحالين ؟

والجواب فيه أربعة أقوال :

-
- (١) في هـ : « من » ، تحريف .
(٢) وذهب إلى هذا ابن الحاجب في أماليه (مصورة معهد المخطوطات العربية
١٨ نحو ، لوح - ٩ - .
(٣) في د ، ل ، « ما الفاعل » ، تحريف ، والصواب من ف ؛ هـ .

- أحدّها : أنّه ما في « أطيب » من معنى الفعل .
- الثاني : أنّه كان التامّة المقدّرة ، وعليه الفارسي (١) .
- الثالث : أنّه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل ، أي أشير إليه .
- الرابع : أنّه ما في حرف التنبيه (٢) من معنى الفعل .
- ورُجِّحَ الأوّلُ بأمور :

١ - منها أنّهم متفقون على جواز « زيد » قائماً أحسن منه ركباً ، وثمره نخل (٣) بسراً (٤) أطيب منها رطباً . والمعنى في هذا كلّهُ وفي الأوّل سواء ، وهو تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين ؛ فاتّفى اسم الإشارة وحرف التنبيه ، ودار الأمر بين القولين الباقيين . والقول بإضمار كان ضعيف ، فإنّها لا تُضمَرُ إلاّ حيث كان في الكلام دليل عليها نحو : « إنّ خيراً فخير » وبابه ؛ لأنّ الكلام هناك لا يسمّ إلاّ بإضمارها ، بخلاف هذا ، ويَبْطُلُ شيء آخر ، وهو كثرة الإضمار ، فإنّ القائل به يُضمِرُ ثلاثة أشياء : « إذا » ، والفعل ، والضمير ، وهذا بعيد ، وقول " بما لا دليل عليه .

٢ - ومنها : لو كان العامل الإشارة لكانت إلى الحال لا إلى

- (١) هذا مخالف لما نقله ابن يعيش عن أبي علي من أن العامل في الحال الأولى ما في « هذا » من معنى الإشارة والتنبيه ، والعامل في الحال الثانية « أطيب » . انظر : شرح المفصل ٦٠/٢ .
- (٢) أي الهاء في « هذا » .
- (٣) في د ، ف ، هـ « نخلي » ، تحريف ، وأثبت ما في ل .
- (٤) سقط « بسرا » من ل .

الجوهر وهو [هـ-٢٤٣] باطل ؛ فإنه إنما يشير إلى ذات الجوهر ، ولهذا تصح إشارته إليه وإن لم يكن على تلك الحال ، كما إذا أشار إلى تمر يابس فقال (١) : « هذا بئراً أطيب منه رطباً » ، فإنه يصح ، ولو كان العامل في الحال هو الإشارة لم يصح .

٣ - ومنها : لو كان العامل الإشارة لوجب أن يكون الخبر عن الذات مطلقاً ؛ لأن تقييد المشار إليه باعتبار [٣٦٥ - أ] الإشارة إذا كان مبتدأ لا يوجب تقييد خبره إذا أخبرت عنه ، ولهذا تقول : « هذا ضاحكاً أبي » ، فالإخبار عنه بالأبوة [غير مقيّد بحال ضحكته بل التقييد للإشارة فقط ، والإخبار بالأبوة (٢) وقع مطلقاً عن الذات .

٤ - ومنها : أن العامل لو لم يكن هو « أطيب » لم تكن الأُطْيِيَّة مقيّدة بالبُسرِيَّة ، بل تكون مطلقة ، وذلك يُفسد المعنى ؛ لأن الغرض تقييد الأُطْيِيَّة بالبُسرِيَّة مفضلة على الرُطْبِيَّة ، وهذا معنى العامل ؛ وإذا (٣) ثبت أن الأُطْيِيَّة مقيّدة بالبُسرِيَّة وجب (٤) أن يكون « بئراً » معمولاً لـ « أطيب » .

فإن قلت : لو كان العامل هو « أطيب » لزم منه المتحال ؛ لأنه يستلزم تقييده بحالين مختلفين ، وهذا ممتنع ؛ لأن الفعل

(١) في هـ : « فقال » ، تحريف .

(٢) سقط من د سهواً من الناسخ .

(٣) في هـ : « ولذا » ، وفي موضعه طمس في ل .

(٤) في هـ « ووجب » .

الواحد لا يقع في حالين كما لا يقع في ظرفين ، لا يقال : زيد قائم يوم الجمعة يوم الخميس ، ولا يجوز أن يعمل عامل واحد في حالين ولا ظرفين إلا أن يتداخلا ، ويصح الجمع بينهما نحو : « زيد مسافر » يوم الخميس ضحوة ، و « سرت ركباً مسرعاً لدخول الضحوة في اليوم ، والإسراع في السير وتضمينه له . ولا يجوز : « سرت مسرعاً مبطحاً » لاستحالة الجمع بينهما . فكذا يستحيل أن يعمل في « بسرّاً » و « رطباً » عامل واحد لأنهما غير متداخلين .

فالجواب : أن العامل في الحالين متعدّد لا متّحد ، فالعامل في الأوّل ما في « أطيب » من معنى الفعل ، وفي الثاني معنى التمييز والانفصال منه بزيادة في تلك الصّفة ، وهو الذي تضمّنه معنى « أفعل » وتعلّق به حرف الجرّ ؛ لأنك إذا قلت : « هذا أطيب من هذا » ، تريد : أنّه طاب وزاد طيبةً عليه . وعبرَ عن هذا طائفة بأنّ قالوا : أفعل التفضيل في قوّة فعلين ، فهو عامل في « بسرّ » باعتبار « طاب » ، وفي « رطب » باعتبار « زاد » ؛ حتّى لو فككت ذلك لقلت (١) : هذا زاد [٢٤٤ هـ] بسرّاً في الطيب على طيبه في حال كونه رطباً ، وكان المعنى المطلوب مستقيماً .

السؤال الرابع : إذا كان العامل أفعل التفضيل لزم تقديم معوله عليه والاتّفاق على منعه .

والجواب من وجهين :

(١) في هـ « قلت » .

أحدهما : لا نُسَلِّمُ المنعَ ، ودعوى الاتفاقِ غيرُ صحيح ،
فإنَّ بعضَ الشُّجاةِ جوَّزَه لقوله :

• • • • • ٢١٠ -

• • • • • أو (١) ما زوَدَتْ منه أطيْبُ (٢)

الثاني : سلَّكناه (٣) ، إلَّا أنَّه خاصٌّ بـ « مِنْكَ » لا يَسْتَعْدَى
إلى الحال والظرف ، وذلك لأنَّ « مِنْكَ » في معنى المضاف إليه على
ما تقرَّرَ في بابه ، فكثُرَ تقديمُه على ما هو كالمضاف ، ولا يلزم
من ذلك امتناعُ تقديمِ معمولٍ ليس مثله .

وجوابٌ ثالث : وهو أنَّهم إذا فضلوا الشيءَ على نفسه
باعتبارِ حالين فلا بُدَّ من تقديم أحدهما على العامل ، وإنَّ كانَ مِمَّا

(١) في د ، هـ : « و » بدل « أو » ، تحريف ، وصحته من ل ، ف ؛ والمصادر
المذكورة في الحاشية التالية .

(٢) هذا بعض بيت من الطويل ورد في ديوان الفرزدق بشرح الصاوي ٣٢/١
وهو بتمامه :

فقاتلنا أهلاً وسهلاً وزودت جنى النحل أو ما زودت منه أطيْب

وورد في شرح المفصل ٦٠/٢ ، والعيني ٧٣/٤ ، والدرر ١٣٧/٢ ،
منسوبة إلى الفرزدق . وجاء في الأشموني ٥٧/٢ ، والهمع ١٠٤/٢
غير منسوب ، وروايته فيهما : « بل ما زودت » وموضع الاستشهاد
بالببيت هنا تقدم « من » ومجرورها على أفعال التفضيل . وحمله أكثر
النحاة على الضرورة ونقل العيني أنه قليل . على أن للببيت رواية
لا شاهد فيها هنا ذكرها العيني منسوبة إلى أبي عبيد في كتاب الضيفان ،
وهي : أو ما زودت هو أطيْب .

(٣) يريد منع تقديم معمول أفعال التفضيل عليه .

لا يسوغ تقديمه لو لم يكن كذلك ؛ وكذا إذا فضّلوا ذاتين باعتبار
حالين قدّموا أحدهما على العامل ، وقد قالوا : « زيد قائماً كعمره و
قاعداً » . فإذا جاز تقديم هذا المعمول (١) على كاف التشبيه التي هي
أبعد في العمل من باب أفعل فتقديم معمول أفعل أجدر .

السؤال الخامس : متى يجوز أن يعمل العامل الواحد في
حالين وما ضابطه ؟

والجواب [٣٦٥ - ب] : قد عرّف ممّا تقدّم ، وهو إذا كانت
إحدى الحالين متضمنةً للأخرى نحو: جاء زيد راكباً مشرعاً (٢) .

السؤال السادس : هل يجوز التقديم والتأخير في الحالين أم لا ؟

والجواب : أن الحال الأولى يجوز فيها ذلك لأن العامل فيها
لفظي ، فلك أن تقول مع ما تقدّم : هذا أطيب بسرّاً منه
رطباً ، وهو الأصل . ولا يجوز في الثانية التقديم لأن عاملها
معنوي ، والعامل المعنوي لا يتصوّر تقديم معموله عليه .

السؤال السابع : كيف تصوّرت الحال في غير المشتق ؟

والجواب : أنه ليس لشرط الاشتقاق حجة ، ولا قام عليه
دليل ؛ ولهذا كان الحدّاق من الشحاة على أنه لا يشترط ، بل
كلّ ما دلّ على هيئة صحّ أن يقع حالاً . ولا يشترط فيها
إلا أن تكون دالة على معنى متحوّل (٣) ولهذا سمّيت حالاً
[هـ - ٢٤٥] كما قال :

(١) في هـ : « معمول » بدل « هذا المعمول » ، والمراد بالمعمول هنا « قائماً »
الذي تقدم على العامل فيه وهو كاف التشبيه .

(٢) انظر ص ٦٥٦ س ٣ ، ٤ .

(٣) في هـ : « مقول » ، تحريف .

لو لم تحل ما سُميت حلالاً

وكل ما حال فقد زالا (١)

وكم من حال وردت جامدة نحو: «حتى يتمثل لي الملك رجلاً» ، (هذه ناقة الله لكم آية) (٢) ، «مررت بهذا العود شجراً ثم مررت به رماداً» ، وتأويل ذلك بمشتق تعسف ظاهر .

السؤال الثامن : إلى أي شيء وقعت الإشارة بقولهم : «هذا» ؟

والجواب : أن متعلق الإشارة هو الشيء الذي تتعاقب عليه هذه الأحوال وهو (٣) ما تخرجه (٤) النخل من أكمامها فيكون بلكاً ثم سياباً (٥) ثم خللاً ثم بسرّاً إلى أن يكون

(١) لم أقف على هذا الرجز في غير هذا الموضع .

(٢) ورد هذا اللفظ في الاعراف ٧٣/٧ «...» قد جاءتكم بينة من ربكم هذه ناقة الله لكم آية فذروها تأكل «...» ، وورد في هود ٦٤/١١ «...» .

(٣) سقط «هو» من هـ .

(٤) في النسخ جميعاً «يخرجه» ، وأوجه منه ما أثبت . والفعل مؤنث على لغة أهل الحجاز ، ومذكر على لغة أهل نجد . انظر اللسان (نخل) .

(٥) في هـ : «سما» ، وهو تحريف . وورد ما أثبت في النسخ الخطية جميعاً من غير اعجام . وفي التاج (بلح) : «وقال الأصمعي : البلح هو السياب» ، وفيه أيضاً عن ابن الأثير : «...» أول التمر طلع ثم خلال ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر . وهو موافق لما أثبت عن الجوهري في ص ٦٥٢ ح ١ . وتقدم البلح في عبارة السيوطي على الغلال .

رُطْبًا • فَمُسْتَعْلَقُ الإِشَارَةِ الحَامِلُ لهذه الأوصاف • فالإِشَارَةُ إلى شيء ثالثٍ غيرِ البُسْرِ والرُّطْبِ ، وهو حَامِلُ البُسْرِيةِ والرُّطْبِيَّةِ ، أي الحقيقة الحاملة لهذه الصِّفَات • وَيَدُلُّ على ذلك أَنَّكَ تَقُولُ : زَيْدٌ قائماً أَخْطَبُ منه قاعداً ، وقال عبد الله بن سلام لعثمان : أنا خارجاً أَنفَعُ مِنِّي داخلياً ؛ ولا إِشَارَةَ ولا مِشَارَإِليه هنا ، وَإِنَّمَا هو إِخْبَارٌ عَنِ الاسْمِ الحَامِلِ لِلصِّفَاتِ الَّتِي مِنْهَا الْقِيَامُ وَالْقُعُودُ والدخولُ والخروج • ولا يصحُّ أَنْ يَكُونَ متعلقُ الإِشَارَةِ صفةَ البُسْرِيةِ ، ولا الجَوْهَرِ بِقيدِ تلك الصفة ؛ لِأَنَّكَ لو أَشَرْتَ إلى البُسْرِيةِ أو الجَوْهَرِ بِقيدِها لم يصحَّ تقييدهُ بِحالِ الرُّطْبِيَّةِ ، فلم يبقَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الإِشَارَةُ إلى الجَوْهَرِ الَّذِي تَتَعاقَبُ عَلَيْهِ الأحوالُ • وهو يبيِّنُ لَكَ بَطْنَانِ قولٍ مِنْ زَعَمَ أَنَّ متعلقَ الإِشَارَةِ فِي هذا هو العاملُ فِي « بُسْراً » فَإِنَّ العاملَ إمَّا مَا تَضَمَّنَتْهُ « أَطِيبُ » مِنْ معنى الفعل ، وإمَّا « كَانَ » المقدِّرةُ ، وكلاهما لا يصحُّ تعلقُ الإِشَارَةِ بِهِ •

السُّؤال التاسع : هَلَّا قَلْتُمْ إِنَّ « بُسْراً » وَ « رُطْبًا » منصوبانِ على خبرِ « كَانَ » وَتَخَلَّصْتُمْ مِنْ هذا كُلُّهُ ؟ [هـ - ٢٤٦]

والجواب (١) : إِنَّ « كَانَ » لو أَضْمِرْتَ لِأَضْمَرَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ : الظرف الذي هو « إِذَا » ، وفعلُ كَانَ ، ومرفوعُها ؛ وهذا لِأَنَّهُ لا يَحْتَاجُ إِلاَّ حَيْثُ يَدُلُّ عَلَيْهِ الدليلُ • وَإِذَا مَنَعَ سَيُؤَيِّسُهُ إِضْمَارُ « كَانَ » وَحدها ، فَكَيْفَ يَجُوزُ إِضْمَارُ « إِذ » أَوْ « إِذَا »

(١) فِي هـ « وَالْجَوَابُ » ، تَحْرِيفٌ •

(٢) فِي هـ « وَ » بَدَلُ « أَوْ » ، تَحْرِيفٌ •

مَعَهَا (١) • وَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ : « سَأَتِيكَ جَاءَ زَيْدٌ » ، تَرِيدُ : إِذَا جَاءَ زَيْدٌ ، لَمْ يَجْزُ بِإِجْمَاعٍ ، فَهَذَا أَوْلى ، لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي أ « إِذَا » (٢) ، تَرِيدُ أَمْ « إِذَا » • وَفِي « سَأَتِيكَ » لَا يُحْتَمَلُ إِلَّا أَحَدُهُمَا • وَإِذَا [٣٦٦ - أ] بَعْدَ إِضْمَارِ الظرفِ وَحْدَهُ ، فإِضْمَارُهُ مَعَ « كَانَ » أَبْعَدُ ، وَمَنْ قَدَّرَهُ مِنَ النِّشَاةِ فَإِنَّهَا أَشَارَ إِلَى شَرْحِ الْمَعْنَى بِضَرْبِ (٣) مِنَ التَّقْرِيبِ •

فَإِنْ قِيلَ : يَدُلُّ عَلَى إِضْمَارِ « كَانَ » أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَا يَذْكُرُ إِلَّا بِتَفْضِيلِ (٤) شَيْءٍ فِي زَمَانٍ مِنْ أَرْزَانِهِ عَلَى نَفْسِهِ فِي زَمَانٍ آخَرَ • وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الزَّمَانُ الْمَفْضَلُ فِيهِ مَاضِيًا ، وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلًا ، وَلَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَرَادِ مِنْهُمَا ، فَيُضْمَرُ لِلْمَاضِي « إِذَا » وَلِلْمُسْتَقْبَلِ « إِذَا » ، وَ « إِذَا » وَ « إِذَا » يَطْلُبَانِ الْفِعْلَ ، وَأَعْمُ الْأَفْعَالِ وَأَشْمَلُهَا فِعْلُ الْكَوْنِ ، فَتَعَيَّنَ إِضْمَارُ « كَانَ » لِتَصْحِيحِ (٥) الْكَلَامِ •

قِيلَ : إِنَّهَا يَلْزِمُ هَذَا السُّؤَالُ إِذَا أُضْمِرْنَا الظرفَ ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ تُضْمِرْهُ لَمْ يُحْتَجِ (٦) إِلَى كَانَ وَيَكُونُ (٧) •

(١) انظر الكتاب ١/١٩٩ •

(٢) سقطت همزة التسوية من هـ ، تحريف •

(٣) في د ، ل ، ف « لضرب » ، والأحسن ما أثبت من هـ •

(٤) في هـ : « لتفضيل » •

(٥) في هـ « فيصح » •

(٦) في هـ « نحتج » •

(٧) سقط « ويكون » من هـ •

وأما قولكم : إنه يفضل الشيء على نفسه باعتبار زمانين ،
 و « إذا » و « إذا » للزمان ، فجوابه : أن (١) في التصريح بالحالين
 المفضل أحدهما على الآخر غنية (٢) عن ذكر الزمان ، وتقدير
 إضماره ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : هذا في حال بسريته أطيب
 منه في حال رطبيته ، استقام الكلام ، ولا « إذا » هنا ، ولا
 « إذا » لدلالة الحال المقصود المتكلم من التفضيل باعتبار الوقتين .
 السؤال العاشر : هل يشترط اتحاد المفضل والمفضل
 عليه بالحقيقة ؟

والجواب : إن وضعهما كذلك (٣) ، ولا يجوز أن تقول :
 هذا بسراً أطيب منه عنباً ؛ لأن وضع هذا الباب لتفضيل الشيء
 على نفسه باعتبارين وفي زمانين ؛ فإن جئت بهذا التركيب وجب
 الرفع فقلت : هذا بسراً أطيب منه عنب ، فيكون جملتين
 إحداهما : « هذا بسراً » ، والثانية « أطيب منه عنب » ،
 والمعنى : العنب أطيب [هـ - ٢٤٧] منه . ولو قلت : هذا البسرة
 أطيب منه عنب لا تضح المسألة وانكشف معناها ؛
 والله سبحانه وتعالى أعلم (*) .

(١) في هـ « انه » ، تحريف .

(٢) مصدر غني عنه ، بمعنى الاستغناء .

(٣) في هـ « لذلك » ، تحريف .

(٤) انظر هذه المسألة في : الكتاب ١/ ١٩٩ ، والسيرافي عليه ، والمقتضب
 ٢٥١/ ٤ ، وشرح المفصل ٦٠/ ٢ - ٦١ ، ومخطوط نتائج الفكر
 السهيلي (مصورة معهد المخطوطات برقم ١٧٤ نحو ، لوح ١٣٣) ،
 والأشموني ١/ ٤٢٨ ، والهمع ١/ ٢٤٢ - ٢٤٣ ، وغير ذلك كثير .
 (*) زاد هنا في هـ : « قال المؤلف عفا الله عنه وعن جميع المسلمين : آخر

مسألة (١)

سئلت عن إعراب تركيب وقع في بعض كتب الحنفية (٢) وهو : « يَتَقَضَى بِالشَّفْعَةِ (٣) دَافِعًا عَهْدَتَهَا الدَّفْعُ (٤) إِلَى ذِي الْيَدِ » وأنَّ الشَّارِحَ أَعْرَبَ (دَافِعًا) حالاً مِنَ الْفَاعِلِ وهو (الدَّفْعُ) (٥) .

الجزء علقه مؤلفه عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي لطف الله به آمين » . ا هـ وبحسب طبعة الهند التي رمزنا لها بـ « هـ » ينتهي هنا كتاب الأشباه والنظائر : غير أن في النسخ الخطية للأشباه زيادة مسألتين وردتا قبل تعليقة آخر الكتاب وسأبتهما فيما سيأتي .
(١) انظر الحاشية (★) في ص : ٦٦٢ السابقة .

(٢) وردت هذه المسألة في الحاوي للفتاوي للسيوطي ٤٧١/٢ - ٤٧٢ مع اختلاف طفيف ، وتم الاستئناس بنصها ثمة لتصحيح بعض الألفاظ . وقد يتبادر الى الذهن أنها مسألة موضعها الأصلي في الفتاوي وأقبحها تلاميذ السيوطي في متن كتاب الأشباه ، وأنا لا أرى هذا الرأي لأن إيراد المسألة الواحدة والنقل الواحد في غير موضع ظاهرة مألوفة في مواضع من تصانيف المؤلف . ولعل السيوطي كتبها في الفتاوي أولاً ثم خطر له أن يدونها في كتاب الأشباه لتعلقها بالنحو الى جانب الفقه . انظر على سبيل المثال ص : ٣١٣ ح : (★) من هذا الجزء .

(٣) تكون الشفعة في الدار والأرض . وهي باب من أبواب المعاملات في الفقه .

(٤) في نسخ الأشباه : « الرفع » تحريف وصوابه عن الحاوي . وقد تكرر هذا التحريف وصححتاه دون إشارة اليه كلما ورد .

(٥) ذكر في الحاوي نص سؤال السائل وهو : « هل (دافعاً) حال من الفاعل وهو (الدافع) أو من النائب عنه وهو (الشفعة) » .

الجواب :

الوجه إعرابه حالاً من النائب عن الفاعل ، وهو (بالشفعة) لا من (١) (الدفع) الذي هو فاعل اسم الفاعل وهو (دافعاً) • والذي ذكره الشارح من كونه حالاً منه إنما هو تفسير معنى لا تفسير إعراب ، وتفسير المعنى يتسمّح فيه من غير مراعاة ما تقتضيه الصنعة الإعرابية • والذي تقتضيه الصنعة قطعاً إنما هو كونه حالاً من (بالشفعة) ، وإن كان في المعنى [إنما] (٢) هو صفة للدفع فهو حال سببية (٣) جارية على غير من هي له كالصفة السببية (٤) والخبر السببي (٥) • فهو كقولك : « جيء (٦) بهند ضارباً أبوها عمراً » ف (ضارباً) حال من (بهند) لا من أبوها الفاعل به ، وإن كان في المعنى له ، وظيره في الصفة : « مرت بامرأة ضارب أبوها عمراً » • وفي الخبر : « هند ضارب أبوها عمراً » ف « ضارب » صفة ل (امرأة) لا لأبيها [٣٦٦ - ب] وخبر عن (هند) لا عن أبيها ، وإن كان في المعنى إنما هو (٧) للأب •

وتفكيك العبارة : يُقضى بالشفعة حال كونها دافعاً

- (١) في د ، ف ، ل : « العين » تحريف وأثبت « لا من » من الحاوي •
- (٢) زيادة من الحاوي ، يقتضيها سياق الكلام في المسألة •
- (٣) في نسخ الأشباه : « مبينة » تحريف ، وصوابه عن الحاوي •
- (٤) في نسخ الأشباه « المشبهة » تحريف ، وصوابه عن الحاوي •
- (٥) في نسخ الأشباه « الشيء » تحريف وصوابه عن الحاوي •
- (٦) في د : « حتى » تصحيف وصوابه عن ف ، ل ، والفتاوي •
- (٧) سقط « هو » من ف ، تحريف •

عُهِدَتْهَا الدَّفْعُ... إلى آخره. ولو أُعْرِبَ حالاً مِنْ (الدَّفْعِ) لكانَ حَقُّهُ التَّأخِيرُ ، وَحِينَئِذٍ يَصِيرُ التَّرْكِيبُ : يُقْضَى بِالشُّقْعَةِ الدَّفْعُ إِلَى ذِي الْيَدِ دافعاً عُهِدَتْهَا ، وَهَذَا تَرْكِيبٌ مُقْلِتٌ (١) غَيْرٌ مُلْتَمَسٌ . وَأَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ (دافعاً) حالٌ مِنْ (الدَّفْعِ) وَهُوَ فاعِلٌ بِهِ ، وَفِي ذَلِكَ مُحْذورانِ مِنْ جِهَةِ الْعَرَبِيَّةِ :

أحدهما : أَنَّهُ بِاعتبارِ كونهِ حالاً مِنْهُ حَقُّهُ التَّأخِيرُ عَنْهُ ، وَباعتبارِ كونهِ عاملاً فِي (الدَّفْعِ) [الفاعِلِيَّةِ] (٢) حَقُّهُ التَّقْدِيمُ (٣) عَلَيْهِ ، وَهَذَانِ أَمْرَانِ مُتَنَاقِضَانِ .

الثَّانِي : أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ هُنَا وَهُوَ (دافع) إِنْما سَوَّغَ (٤) عَمَلَهُ الْفَاعِلِيَّةَ وَالْمَفْعُولِيَّةَ كونهِ حالاً ، كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَنَّهُ إِنْما يَعْمَلُ فِي مَوَاضِعَ مَخْصُوصَةٍ (٥) مِنْهَا كونهِ حالاً ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ حالاً قَبْلَ الْعَمَلِ حَتَّى يَصِحَّ عَمَلُهُ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ (٦) الْفَاعِلِيَّةَ فِي مَوَاضِعَ مَخْصُوصَةٍ [ثُمَّ يَصِيرُ] (٧) حالاً مِنْ الْفَاعِلِ لِأَنَّهُ عَمِلَ قَبْلَ وَجُودِ الشَّرْطِ وَذَلِكَ باطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

-
- (١) أَقْلَتِ الشَّيْءَ وَتَفَلَّتْ وَانْفَلَتَ بِمَعْنَى ، وَأَقْلَتَهُ غَيْرُهُ .
 - (٢) زِيَادَةُ مِنَ الْحَاوِي .
 - (٣) فِي الْحَاوِي : « التَّقْدِمُ » .
 - (٤) فِي نَسَخِ الْأَشْبَاهِ : « يَسَوِّغُ » ، وَالْأَوَّلُ مِنَ الْحَاوِي .
 - (٥) زَادَ هُنَا فِي ف : « وَ » .
 - (٦) فِي د : « تَعْمَلُ » تَصْحِيفٌ ، وَصَوَابُهُ عَنْ ف ، ل ، وَالْحَاوِي .
 - (٧) زِيَادَةُ مِنَ الْحَاوِي .

كَشَفُ الْغُمَّةِ عَنِ (الصِّمَّةِ) (١)

لَمَوْلَانَا شَيْخِنَا الْإِمَامِ (٢) جَلال الدِّين السَّيُوطِي (٣)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سَأَلَ سَائِلٌ عَنْ (الصِّمَّةِ) (١) فِي : « أَبِي جَهْمٍ بْنِ الْحَارِثِ
ابْنِ الصِّمَّةِ » (٤) : هَلْ يُقْرَأُ مَجْهُورًا بِالْكَسْرِ أَوْ بِالْفَتْحَةِ ،
وَذَكَرَ أَنَّهُ قَرَأَهُ بِالْكَسْرِ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ رَادٌّ وَقَالَ : إِنَّكَ يُقْرَأُ
بِالْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ • فَقَالَ لَهُ : الْأَلْفُ وَاللَّامُ تَوْجِبُ
جَرَ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ بِالْكَسْرِ • فَقَالَ لَهُ : لَيْسَتْ هِيَ هَذِهِ إِنَّكَ
هِيَ مِمَّنْ تَقْسِرُ الْكَلِمَةَ وَلَيْسَتْ (أ ل) (٥) الْمُعْرِفَةُ •

(١) فِي د ، ل : « الضممة » تصحيف ، وصوابه عن ف • وانظر ح : (★) ،
ص ٦٦٢ •

(٢) زَادَ هُنَا فِي ف : « العلامة » • وظاهر أن عبارة « شيخنا الإمام » من
كلام تلميذ للسيوطي نسخ هذه المسألة •

(٣) زَادَ هُنَا فِي ف : « الشافعي » •

(٤) هُوَ الشَّاعِرُ « دَرِيدُ بْنُ الصِّمَّةِ » سَيِّدُ بَنِي جُشَمٍ وَفَارِسُهُمْ وَقَائِدُهُمْ أَدْرَكَ
الْإِسْلَامَ وَلَمْ يَسْلَمْ وَقُتِلَ جَاهِلًا يَوْمَ حَنْزَلٍ وَابْنُ الصِّمَّةِ لَقِبَ أَبِيهِ مَعَاوِيَةَ
ابْنُ الْحَارِثِ الْأَعْلَامُ ١٦/٣ وَاسْمُهُ فِي تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللِّغَاتِ ١/١٨٥ :
« دَرِيدُ بْنُ الصِّمَّةِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ مَعَاوِيَةَ » •

(٥) فِي د ، ل ، ف « أ ل » تحريف والأشبه بالصواب ما أثبت •

والجواب : أنه يُقرأ بالكسرة ، لا يجوز إلا ذلك ؛ وبيان ذلك بمسائل :

الأولى : قال النحاة : يجب جرّ غير المنصرف بالكسرة إذا دخلته « ال » ، سواء كانت (١) مُعرّفة كقوله تعالى : (وأنتُمْ عاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ) (٢) ، أو موصولة كالأعمى والأصم (٣) ، أو للمتح كالنعمان (٤) ، أو زائدة كقول الشاعر :

٢١١- رأيت الوليد بن يزيدٍ مباركا

• • • • • (٥)

(١) كذا من دون همزة التسوية . و (أم) المعادنة لها في الجملة . وقد درج بعض المتأخرين على هذا .

(٢) البقرة ١٨٧/٢ .

(٣) (ال) الموصولة اسم عند الجمهور وهي تدخل على الصفات انظر الجنى الداني ٢٠٢ وقوله : « كالأعمى والأصم » جاء هذا اللفظ في هود ٢٤/١١ .

(٤) (ال) فيه هنا للمح الأصل ، وأصل (نعمان) من أسماء الدم ثم سمي به ، انظر شرح الخلاصة الألفية لابن الناطم : ٢٩ ، والجنى الداني ١٩٧ وشرح ابن عقيل ١٨٤/١ ولام للمح داخلة في الزائد وقد فصلها السيوطي عنها هنا .

(٥) ورد البيت منسوباً الى ابن ميادة في شرح المفصل ٤٤/١ ، والخزانة ٣٢٧/١ ، ٢٥٢/٣ ، وورد غير منسوب في الانصاف ٣١٧ ، وأوضح المسالك ٥٣/١ ، ١٣٠ والمغني : ٥٢ ، وعجزه : (شديداً بأعباء الخلافة كاهله) . والشاهد فيه هنا زيادة (ال) في (يزيد) وهو

الثانية : قال النحاة : العَلَمُ إمَّا مُرْتَجَلٌ وإمَّا مَنقُولٌ ،
والمَنقُولُ إمَّا مِن اسمٍ عَيْنٍ (١) كَأَسَدٍ وَثُورٍ وَذَبِّ وَثَعْمَانٍ ،
وإمَّا مِن مَصْدَرٍ كَفَضْلٍ وَزَيْدٍ وَسَعْدٍ ، وإمَّا مِن صِفَةٍ اسمٍ
فَاعِلٍ كَحَارِثٍ وَطَالِبٍ ، أو اسمٍ مَفْعُولٍ كَمَنْصُورٍ (٢) وَمَسْعُودٍ ،
أو صِفَةٍ مُشَبَّهَةٍ كَحَسَنٍ وَسَعِيدٍ ، أو صِيغَةٍ مَبَالِغَةٍ كَعَبَّاسٍ .
فَإِنَّ لِمَحٍّ فِيهِ الْأَصْلُ دَخَلَتْهُ الْأَدَاةُ (٣) ، وَإِنْ لَمْ يَلْمَحْ لَمْ
تَدْخُلْ (٤) . قَالَ فِي الْأَلْفِيَّةِ :

وبعضُ الأعلامِ عليه دَخَلَا
لِلْمَحِّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ ثَقِيلَا

كالفضلِ والحارثِ والشعمانِ
فَدَكَّرْ ذَا وَحَذَفْهُ سَيِّئَانِ (٥)

الثالثة : « الصِّمَّةُ » (٦) عَلَمٌ مَنقُولٌ ؛ فَإِنَّهُ فِي اللَّشَعَةِ

عند ابن هشام ضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد لأن (ال) لا تدخل
على ما أصله فعل ، وأما (ال) التي في الوليد فهي جائزة غير لازمة
لأنها للمح الأصل وانظر أوضح المسالك ٥٣/١ ، ١٣٠ والمفني .

- (١) في د ، ف « مميز » ، تحريف ، وصوابه عن ل .
- (٢) في د : « منصوب » تحريف ، وصوابه عن ل ، ف .
- (٣) قال ابن هشام « والباب كله سماعي » ، أي باب دخول (ال) على
العلم ، انظر أوضح المسالك ١٣٠/١ .
- (٤) في د ، ف : « يدخل » ، تصحيف ، وصوابه عن ل .
- (٥) انظر شرح الألفية لابن الناطم ٢٩ ، وشرح الألفية لابن عقيل
١٨٣/١ . وأوضح المسالك ١٣٠/١ .
- (٦) في د : « الضمة » تصحيف ، وصوابه عن ل ، ف .

اسم "للأسد وللرجل الشجاع فإن قَدَّرَ نقله من الأولى فهو منقول من اسم عين كاسد وليث وثور وذئب ، وإن قَدَّرَ [٣٦٧ - أ] نقله من الثاني فهو منقول من صفة مشبهة كالحسن والحسين . فعلى كل تقدير اللام فيه للفتح ، فإذا اقترنت (١) به جر بالكسرة جزماً (٢) من غير مريّة .

الرابعة : لا يعرف في الألفاظ مطلقاً اسم " فيه ألف " ولام " وهي من نفس (٣) الكلمة إلا (٤) لفظ الجلالة على أرجح القولين فيه (٥) ، وما عداه فلا يخلو (٦) (ال) فيه من قسم مما (٧) قد مناه ، إما معرفّة أو للفتح أو موصولة أو زائدة فهي طارئة عليه (٨) قطعاً ، ويوجب جرّ غير المنصرف جزماً .

تم الكتاب والله العمد

- (١) في د ، ف : « اقترنت » ، والأشبه بالصواب عن ل .
- (٢) في د : « جرماً » تصحيف ، وصوابه عن ل ، ف .
- (٣) في د ، ل : « سح » ، وفي ف « سنح » كذا ولعله تحريف والأشبه بالصواب أن يكون محرفاً عن « من نفس » كما أثبت .
- (٤) في د ، ل ، ف : « إلى » تحريف والأشبه بالصواب ما أثبت .
- (٥) قيل في (الله) : انه غير مشتق من شيء بل هو علم لزمته الألف واللام وهو الذي ذكر السيوطي أنه أرجح القولين ولا يتسع المقام لاستيفاء نقل اختلافهم في ذلك . انظر الكتاب بتحقيق د . عبد السلام هارون ١٩٥/٢ - ١٩٦ ، ومشكل اعراب القرآن ٧ ، واللسان (أله) ، والمصباح النير للفيومي (أله) ، ومقدمة شرح المفصل : ٣/١ .
- (٦) في د ، ف : « يخلوا » ، تحريف ، وصوابه عن ل .
- (٧) في د : « ما » تحريف ، وصوابه عن ل ، ف .
- (٨) سقط « عليه » من ل .

فهرس المسائل والفوائد والرسائل

الواردة في الجزء الرابع

- ٣ - الكلام على مسألة الاستفهام جمال الدين بن هشام
- الكلام على قول القائل :
- ٢٠ « كنك بالدنيا لم تكن وبالأخرة لم تزل جمال الدين بن هشام
- الجواب على أسئلة مشكيلة حول واو العطف والمعية جمال الدين
- ٣٢ ابن هشام
- الكلام على قوله تعالى : « والله على الناس حج البيت من استطاع
- ٥١ إليه سبيلا » . جمال الدين بن هشام
- الكلام على قول جابر (رض) : « كان يكفي من هو أوفى منك
- ٦٠ شعراً وخير منك » جمال الدين بن هشام
- مسألة في قراءة الجمهور (وقيل له) بالنصب جمال الدين بن هشام ٦٧
- مسألة في قوله (ص) : « لا يقتل مسلم بكافر » جمال الدين بن هشام ٧١
- مسألة اعتراض الشرط على الشرط جمال الدين بن هشام ٧٨
- الكلام على إعراب قوله تعالى : « خلق الله السموات » : ٦٠١
- قول ابن هشام في المغني ٦٠١
- قول ابن العاجب في أماليه ٦٠٣
- بيان المحتمل في تعديّة «عمل» لتقي الدين السبكي ٦٠٥
- قول عبد القاهر الجرجاني ٦٢١
- قول تاج الدين التبريزي ٦٢٢
- قول شمس الدين الأصفهاني في شرح الحاجبية ٦٢٢
- فائدة في معنى (من) في قوله : « زيد أفضل من عمرو » ٦٢٣
- فائدة في تفسير قوله تعالى : « التائبون العابدون » ابن الزمكاني ٦٢٤
- سؤال الصلاح الصفدي الى تقي الدين السبكي حول قوله تعالى :
- ٦٢٨ « استطمعوا أهلها » وجواب السبكي عنه .
- سؤال الصلاح الصفدي الى ابن شيخ العنينة الموصلية حول « استطمعوا

- أهلها » وجواب الآخر عنه . ١٣٩
- مسألة في قول مَنْ قال : « ما أعظمَ الله » . تقي الدين السبكي ١٤٨
- الرافدة في معنى « وحده » تقي الدين السبكي ١٦٠
- نيل العلا في العطف بـ (لا) تقي الدين السبكي ١٧٣
- الحليم والأناة في إعراب « غيرَ ناظرينَ إناه » تقي الدين السبكي ١٩٢
- من كلام ابن برقي :
- على قول الشاعر في وصف دينار ٢١٥
- سؤاؤه عن قوله تعالى : « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة » . ٢١٦
- مسألة في جمع (حاجة) ٢١٧
- فائدة عن الفرق بين قولنا : « والله لا كلمت زيدا ولا عمرا ولا بكرا »
- بتكرار (لا) ، وبدون تكرارها جمال الدين بن هشام ٢٣٨
- الكلام في (إنما) جمال الدين بن هشام ٢٣٩
- فائدة في علة الابتداء بالمتحرك والوقوف على الساكن جمال الدين
- ابن هشام ٢٤٧
- الكلام على بيتين من الحماسة جمال الدين بن هشام ٢٤٧
- الفرق بين (علمت) و (عرفت) ابن جني ٢٥١
- شروط تنازع العاملين أو العوامل جمال الدين بن هشام ٢٥٤
- فوح الشذا بمسألة (كذا) جمال الدين بن هشام ٢٨١
- مسألة من التعجب أبو بكر بن الأنباري ٣٠٧
- مخاطبة بين الزجاج وثلعب في مواضع من كتاب فصيح ثعلب ٣١٣
- انتصار ابن خالويه لثعلب فيما تتبعه عليه الزجاج ٣٢٤
- ثمانى مسائل من الموصل ، عن أمالي ابن الشجري ٣٣٦
- مقدمة رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري ٣٨١
- كلام ابن الشجري حول بيت لشاعر أصفهاني (عن الأمالي) ٤٣٩
- كلام ابن الشجري على (أراهط) (عن الأمالي) ٤٤٦
- القصيدة الحرباوية عثمان بن عيسى البلطي ٤٥٠
- الكلام على قول الشاعر :

- ٤٦٨ هيهات لا يأتي الزمان بمثله إن الزمان بمثله لبخيل
- ٤٧٧ - الوضع الباهر في رفع (أفعل) الظاهر شمس الدين بن الصائغ
- فائدة في قوله تعالى « حور مقصورات في الخيام » (مراسلة بين جلال الدين البلقيني ووالده سراج الدين البلقيني)
- ٥٠٩ - مراسلة حول قوله تعالى « وما يُتلى عليكم في الكتاب » ، جرت بين جلال الدين البلقيني ووالده سراج الدين .
- ٥١٣ - الاستغناء بالفتح المبين في الاستثناء في « ولا أكبر إلا في كتاب مبين » لسراج الدين البلقيني
- ٥٢٠ - الكلام على قوله تعالى : « فيهن قاصرات الطرف »
- ٥٤٥ - من لب الألباب في المسألة والجواب . لابن جبارة
- ٥٤٧ - أسئلة في النحو الى الشيخ جلال الدين البلقيني .
- ٥٥٠ - مكتابة بين جلال الدين البلقيني والبدر الكلستاني حول بيتين لأبي تمام
- ٥٧٤ - فائدة في قوله تعالى « ولو علم الله فيهم خيراً » لبدر الدين بن مالك
- ٥٨٠ - الادكار بالمسائل الفقهية لعبد الرحمن الزجاجي
- ٥٨٥ - الكلام على نصب (ضبة) في قول النووي : « وما ضبب بذهب أو فضة ضبة كبيرة لزينة حرم » ، كمال الدين السيوطي
- ٦٠٣ - أبحاث في : « كان زيد قائماً » للكافيحي
- ٦١٤ - أبحاث في : « زيد قائم » للكافيحي
- ٦٢٢ - مسألة « ضربى زيداً قائماً » جلال الدين السيوطي
- ٦٤١ - تحفة النجباء في قولهم « هذا بשרاً أطيب منه رطباً » ، جلال الدين السيوطي
- ٦٥٢ - الكلام في إعراب لفظ ورد في بعض كتب الحنفية . جلال الدين السيوطي
- ٦٦٣ - كشف الغمة عن الصمة . جلال الدين السيوطي
- ٦٦٦

صحح هذا الجزء

وأشرف على طباعته

مأمون الصاغر جي